

دار الكتب المصرية

القسم الأدبي

الخصائص

صنعة

أبي الفتح عثمان بن جني

بمقيق

محمد علي النجار

الأستاذ بكلية اللغة العربية

دار الكتب المصرية

القسم الأدبي

النصائح

صنعة

أبي الفتح عثمان بن جني

محقق

محمد علي النجار

الأستاذ بكلية اللغة العربية

البريد الإلكتروني

المكتبة العلمية



الخصائص

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

تصدير

کتاب الخصائص أو خصائص العربية لأبي الفتح عثمان بن جني، من الكتب اللغوية القيمة التي أقر المجلس الأعلى لدار الكتب المصرية طبعها سنة ١٩١٣ م ضمن مشروع إحياء الآداب العربية .

وقد سبق للدار أن قامت بطبع الجزء الأول منه ونشره بمطبعة الهلال بمصر سنة ١٣٣١ هـ (١٩١٣ م) . وعلى الرغم من أن الكتاب لم ينشر في ذلك الحين كاملاً ، ولم ينل ما يستأهله من التحقيق فقد كان له أثر محمود عند جمهور العلماء والأدباء والباحثين والمشتغلين باللغة العربية وفقهها ، والمعنيين بأصول اللغات وعقد الصلات فيما بينها ؛ بل إنه فتح آفاقاً جديدة للبحث ، وأنشأ فصولاً ١٠ طريقة تداوواها الباحثون بالتحصيل والتوليد والدرس ، ووقف الناس من ابن جني على عالم منقطع القرين .

ولعدم توافر النسخ الكاملة الصحيحة وقف العمل في الكتاب عند هذا الحد زماناً ، وأخذ القراء من مختلف الأصقاع وشتى الأقطار يتوقون لقراءة بقية الكتاب ، ويلحون على الدار أن تمضي في نشر بقية الأجزاء . ومع مضي الزمن ١٥ وتوالي الأيام أمكن الدار أن تحصل على نسخ صحيحة كاملة ، وأن يتهيأ لها نشر بقية الكتاب .

وحينما علمت الدار أن الأستاذ العالم الثقة الشيخ محمد علي النجار الأستاذ بكلية اللغة العربية بالجامعة الأزهرية يقوم بدراسة هذا الكتاب من زمن طويل ، وأنه معنى بالعمل فيه رأت أن تعهد إليه في إعادة تحقيق الجزء الأول تحقيقا علميا على النحو الحديث ، وإتمام تحقيق بقية الكتاب ، ووضعت بين يديه النسخ المختلفة التي بالدار ، واستحضرت ما أمكن الحصول عليه من المكتبات الأخرى ، ويسرت له المراجع التي يحتاج إليها ، فقام بهذه المهمة خير قيام ، بما عهد فيه من صبر وأمانة ودقة ، وهذا فوق تخصصه في هذا الشأن .

وقد قدم للكتاب بدراسة وافية عن ابن جنى وحياته وعصره وكتبه ، وتحدث عن كتاب الخصائص وقيمه ومنزله ، ووصف النسخ التي استعان بها في إخراج هذا الجزء وصفا علميا مفصلا .

وبعد ، فهذا هو الجزء الأول من الطبعة الثانية من كتاب الخصائص تقدمه الدار للعلماء والأدباء والباحثين على منهج علمي مفيد ، وهو جزء من ثلاثة أجزاء ، تلحق به الفهارس العامة ، ومراجع البحث والتحقيق ، وسنشر إن شاء الله بقية الأجزاء في وقت قريب .

وعسى أن تكون الدار بما قامت به من نشر هذا الكتاب الجليل ، على هذا النحو من التحقيق وتحرير النص وحسن العرض ، قد قامت بجزء من رسالتها الجليلة في نشر الثقافة العلمية ، وبعث التراث العربي النفيس .

ومن الله العون والتيسير .

محمد أبو الفضل إبراهيم

مدير القسم الأدبي بدار الكتب المصرية

٣ من ذي الحجة سنة ١٣٧١ هـ

٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٢ م

مقدمة

نسب ابن جني

- هو عثمان بن جني ، ولا يعرف من نسبه من وراء هذا ، وذلك أنه غير عربي ، وكان أبوه جني رومياً يونانياً ، وكان مملوكاً لسليمان بن قهد بن أحمد الأزدي .
- ومن ثم ينتسب ابن جني أزدياً بالولاء ، فيقول في آخر المنصف شرح تصريف المازني : « قال أبو الفتح عثمان بن جني الأزدي ... » . ولا تذكر لنا المراجع التي بأيدينا شيئاً عن أبيه أين كان قبل أن يقدم الموصل إن كان هاجراً إليها ولم يكن ولد فيها ، ولا ماذا كان يعمل لمولاه .
- أما سليمان بن قهد مولى أبيه ، فلا تفصح المراجع عن أمره ومكانته في الموصل . وقد ظلمت حيناً من الدهر على ظن أنه كان من قُطان الموصل ، فقد كان الأزدي^(١) من أوائل من سكنها بعد فتحها في سنة ٢٠ للهجرة ، حتى وقفت في الكامل لابن الأثير في حوادث سنة ٤١١ على مقتل سليمان بن قهد . وقد ذكر ابن الأثير من أمره أنه كان يكتب في حديثه بين يدي أبي إسحاق الصابي — كانت وفاة الصابي سنة ٣٨٤ — ، وأنه انتقل إلى الموصل فاقتنى بها ضياعاً ، ونظر فيها لقرواش أمير بني عقيل — وهو معتمد الدولة أبو المنيع قرواش بن المقلد أحد أمراء العقيليين

(١) تاريخ الموصل للقس سليمان صائغ ١/٥١٠ .

ولى الموصل سنة ٣٩١ إلى سنة ٤٤٢ (زامباور ٥٩) ، — ثم غضب عليه قرواش
فقتله . ويبدو من هذا أنه كان في بغداد عند الصباحي ، ثم انتقل إلى الموصل .

وإذا كان سليمان هذا بقي إلى سنة ٤١١ ، فقد عُمر وتنفس به الزمن ؛ فقد جئ
بعد ابن جنى الذى توفى سنة ٣٩٢ ، وبعد أبيه فيما يبدو . ولا أكم في هذا المقام
شكاً يخاسرنى فى الأمر ؛ أفلا يحتمل أن سليمان بن فهد الذى قتله قرواش
سنة ٤١١ غير مولى جنى والد أبى الفتح ! ونرى ابن الأثير يقتصر فى تحليته على
« الموصلى » ولا يحلّيه بالأزدى الذى يحرص الرواة عليه فى مولى جنى .

على أن مما يرجح أن سليمان بن فهد صاحب قرواش هو مولى جنى أن ابن
الزمكدم^(١) الذى هجا ابن جنى ، هجا سليمان صاحب قرواش فى شعر بديع ، يدخل
فى باب الاستطراد ، وهاكاه :

وليل كوجه البرقعيدى ظلمة	وبرد أغانيه وطول قرونه
سريت ونومى عن جفونى مشرد	كعقل سليمان بن فهد ودينه
على أولقى فيه التفات كأنه	أبو جابر فى خبطه وجنونه ^(٣)
إلى أن بدا ضوء الصباح كأنه	سننا وجه قرواش وضوء جبينه

١٥ (١) هكذا بالكاف فى كامل ابن الأثير والمختصر لأبى الفداء فى حوادث سنة ٤١١ . وفى نسخ
معجم الأدباء : « الزمكدم » ، ولم أقف له على ترجمة .
(٢) انظر معجم الأدباء فى آخر ترجمة أبى الفتح .
(٣) الأوق فى الأصل : الجنون ، يريد به فرسا ذا أولق من النشاط . وقوله : « فيه التفات »
يروى : « فيه هباب » . والهباب ، بكسر الهاء : النشاط .

ويقول ابن الأثير في المثل السائر^(١): « وهذه الأبيات لها حكاية . وذلك أن شرف الدولة قرواشا ملك العرب ، وكان صاحب الموصل . فاتفق أن كان جالسا مع ندمائه في ليلة من ليالى الشتاء ، وفي جملتهم هؤلاء الذين هجّاهم الشاعر . وكان البرقيديّ مغنيا ، وسليمان بن فهد وزيراً ، وأبو جابر حاجباً . فالتمس شرف الدولة من هذا الشاعر أن يهجو المذكورين ويمدحه ، فذكر هذه الأبيات ارتجالاً . وهي غريبة في بابها ، لم يسمع بمثها » .

ولم أر لابن جني في مصنفاته ذكرا لمولى أبيه .

وكأنما كان ابن جني يحس ضعة عند الناس أن لم يكن من أصل عربيّ ، فمضى أن ينضح عن نفسه ، ويذكر أن عنده ما يعوضه هذا النقص ، ويأخذ بضبعه نحو المعالي وباسقات الشرف . وذلك إذ يقول من قصيدة طويلة :

١٠

فإن أصبح بلا نسب فعلمى في الورى نسي
على أنى أءول إلى قُرُوم سادة مُجِب
قياصرة إذا نطقوا أرمّ الدهر ذو الخطب^(٢)

(١) « النوع الثالث والعشرون في التعاصم والاقتصاب » . وانظر الكامل لابن الأثير في حوادث

١٥ سنة ٤١١ ، والصبح المنبي ٢٥٥ . وقد نسب هذه الأبيات صاحب الفوات في ترجمة قرواش إلى الطاهر الجزريّ . وكذلك صاحب الوافي بالوفيات .

(٢) أرم : سكت . و « ذو الخطب » أى المنطبق بأفعاله وآثاره ، فالخطب بضم فتح جمع الخطبة . ويقروها ابن مكنوم « الخطب » بصمتين ، ويرى أن أصلها الخطوب ، محذوف الواو للضرورة . وهذا كما ورد في شعر الأخطل :

٢٠ كلسع أيدي مثاكيل مسلبة يتدبن ضرس بنات الدهر والخطب
وانظر ص ٣٣٣ من هذا الجزء . ولكن هذا الوجه بعيد في بيت ابن جني ، والأقرب ما ذكرت .

أولاًك دما النبي لهسم كنى شرفاً دعاءً نبي^(١)

ويرتدّد الباحث فيما يعنى ابنُ جنّيّ في انتسابه إلى القياصرة . فهل يعنى أنه من الروم هذا الجيل من الناس الذين منهم القياصرة . أم أنه كان من سلالة القياصرة . وجنّيّ علم رومىّ ، ويذكرون أنه معرب كنى . ويقول ابن ما كولا في كتابه^(٢) في المؤلف والمختلف : « وحكى لى إسماعيل بن المؤمل أن أبا الفتح كان يذكّر أن أباه كان فاضلاً ، بالرومية » وظاهر أن ابن جنّيّ يريد تفسير اسم أبيه جنّيّ الرومىّ ، وأن معناه في العربية : فاضل . وجنّيّ تكتب بالحروف اللاتينية ممثلة للفظ اليونانىّ gennaius ، ومعناها : كريم ، نبيل ، جيّد التفكير ، عبقرىّ ، مخلص . ومن هذا يبدو صدق تفسير ابن جنّيّ لاسم أبيه .

وجنّيّ ، بكسر الجيم وكسر النون مشدّدة وسكون الياء ، فلا تشدّد الياء كياء النسب ؛ إذ ليست بها . وفي حاشية الشمّتى على المغنى بعد أن أورد ترجمة ابن جنّيّ : « وفي الشرح في غير هذا الموضع : هو بلاسكان الياء ، وليس منسوباً ، وإنما هو معرب كنى . كذا في شرح المفصّل للاسفندارىّ » وهو يريد بالشرح^(٤)

(١) روى أن الرسول صلى الله عليه وسلم كتب إلى كسرى وقيصر يدعوهما إلى الإسلام . فأما كسرى فقد مزق الكتاب لما قرأه ، وأما قيصر فلهب قرأ الكتاب طواه ثم رفعه . فلما بلغ ذلك الرسول صلى الله عليه وسلم قال في كسرى : مزق الله ملكه . وفي شأن قيصر : ثبت الله ملكه . وانظر فتح البارى طبعة الحشاب ١/٣٤ .

(٢) هو كتاب « الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب » وهو مخطوط في دارالكتب في فن المصطلح .

(٣) له ترجمة في البنية ١٩٨ ، وكانت وفاته سنة ٤٤٨ .

(٤) يسمى هذا الشرح المقمبس في توضيح ما التبس . وصاحبه الشيخ أبو عامر علي بن عمر المدعو بالفخر الإسفندوىّ — وهكذا رسم في كشف الظنون — المتوفى سنة ٦٩٨ .

شرح الدماميني للغنى ، وإعراب جنى على الحكاية لخالها في العجمية ، فلا تعامل في الإعراب معاملة الكلمات العربية . وذلك أنها لو ذهب بها هذا المذهب فعوملت معاملة المنقوص لقييل : ابن جنّ فنضج صورة العَلَم ، ويلتبس الأمر بالجنّ ، فمن ثمّ أبقت كما هي حفاظا على صورتها .

- ٥ . وقد جاء من الأعلام على نسق جنّى حتى . ويقول ابن ما كولا في كتابه : « وأما حتى — بكسر الحاء المهملة وتشديد النون المحالة — فهو أبو الحسن عليّ ابن أبي بكر بن أحمد بن عليّ بن يحيى البيهقي البغداديّ ، يعرف بابن حتى . حدث عن ابن رزقويه » ، وذكر أن مولده في سنة ست وثمانين وثلاثمائة . وقد ذكر صاحب القاموس في (حنن) هذا الاسم ، وذكر أيضا آخر يعرف بابن حتى .
- ١٠ . هذا . وأذكر في ختام هذا الحديث رجلا يدنو من ابن جنّى في مذهبه اللغويّ والأدبيّ ، وتهذيب عبارته وحسن ترتيبه ، يشاركه في بعض صفاته . ذلك هو ابن رشيق صاحب العمدة . فقد كان أبوه مملوكا روميا من موالى الأزد . وهو لا يبعد عن عصر ابن جنى . فقد ولد في سنة ٣٩٠ وتوفّي سنة ٤٦٣ كما في ابن خلكان .

١٥ مولده

- ولد ابن جنى في الموصل . ويقول من ترجم له : إنه ولد قبيل الثلاثين والثلاثمائة من الهجرة ، ولا يعينون مولده بعد هذا . إلا أبا الفداء في المختصر ، فهو يذكر أن وفاته سنة ٣٠٢ ، ويقول ابن فاضل شُهبة في طبقات النحاة : إنه توفّي وهو في سنّ السبعين . فإذا أخذ بهذا وروى أن وفاته كانت في سنة ٣٩٢ فإن ولادته تكون في سنة ٣٢٢ أو سنة ٣٢١ .
- ٢٠ .

ويذكر الرواة أنه صحب أبا علي الفارسيّ أستاذه أربعين سنة بعد اتصاله به على أثر حادثة مسجد الموصل - وستأتي قصتها - وكانت هذه الحادثة سنة ٣٣٧ ، فإذا وضع تاريخ ولادته في سنة ٣٣٢ كانت سنه عندئذ خمس عشرة سنة . وتروى القصة أن أبا عليّ مرّ عليه وهو يدرّس العربية ، ومن القليل أن يتعرض المرء للتدريس في هذه السن المبكرة . وهذا قد يرجح رواية أبي الفداء في تاريخ ولادته . وقول ابن قاضي شعبة إنه توفي في سن السبعين ، قد يكون (السبعون) فيه محرفة عن التسعين . ويرى بعض الكتّاب^(١) عنده من علماء المشرقيات أن ولادته كانت سنة ٣٢٠ ، وهذا قريب مما ذكرت . وبعض هؤلاء جعل مولده سنة ٣٠٠ ، وهذا قريب مما جاء في أبي الفداء .

نشأته

نشأ ابن جنيّ بالموصل ، وتلقى مبادئ التعلم فيها . وقد أخذ النحو عن أحمد بن محمد الموصلّي الشاذليّ المعروف بالأخفش . ولم أقف على أحد من شيوخه في الموصل سوى هذا الرجل ، ولا تذكر المراجع تاريخ وفاته ، ولم أجد له ذكرا في طبقات الشافعية . ولست أدري ألقب الأخفش لخفش في عينه ، أم لشهرته بالنحو فقليل له الأخفش ، كأنه الأخفش المشهور به ، وهو سعيد بن مسعدة .

(١) مقال دائرة المعارف الاسلامية في ترجمة ابن جنيّ .

(٢) انظر بركلان وتاريخ الموصل ٦٣/٢ .

والنحو في الموصل قديم ، بشه فيها مسامة بن عبدالله الفهري^(١) . أخذ النحو عن خاله عبدالله بن أبي إسحق الحضرمي . وكان في آخر عمره مؤدبا لجمفر بن أبي جمفر المنصور ، ومضى معه إلى الموصل فأقام بها .

ويذكر ابن خلكان أنه قرأ الأدب في صباه على أبي علي الفارسي ؛ ولم يذكر أين كان ذلك . والمعروف عن أبي علي أنه دخل بغداد سنة ٣٠٧ ، فهل أخذ عنه في بغداد إذا صح ما رواه ابن خلكان . ويقول ابن ماكولا : « سمع جماعة من المواصلة والبغداديين » ، والمواصلة^(٢) أهل الموصل والواحد موصلتي . وظاهر الأمر أن ذلك كان في صباه . وسيأتي الكلام على هذا في الحديث عن صلته بأستاذه أبي علي .

بعض صفاته الخلقية والخلقية

١٠

لم تقفنا المصادر على خلقه وسماته الجسمية . فهل كان طويلا أو قصيرا ، أوروبة ، وهل كان بدينا ، أو كان ضربا من الرجال ؟ وهل كان أبيض ؟ وهذا ما يظن على الظن أن يكون عليه ابن جنّي ، أن كان أبوه روميا ، وإن كان الغالب على المواصلة سمرة اللون .^(٤)

١٥

وقد كانت أعور . ويقول المترجمون له : إنه كان ممتما بإحدى عينيه في الكفاية عن عوره . وكان هذه الكفاية من باب التوجيه البديعي ؛ فإن إحدى العينين تمتع بها الأعور يجوز أن تكون المبصرة ، يتمتع بالإبصار بها والاهتداء

(١) البغية ٣٩١ . (٢) ورد هذا الجمع في تاريخ بغداد ٣١٢/١٢ .

(٣) هو الخفيف العم . (٤) تاريخ الموصل ٣٣٤/١ .

بنورها ، ويمسوز أن تكون الذاهبة ، فالأعور ممتع بشواب الصبر عليها ، والأجر على فقدها .

وقد ترجم له الصلاح الصقدي في كتابه «الشعور بالعور» . ويقول صاحب مسالك الأبصار^(١) : «وناهيك به من أعور عينه نضاخة ، وأرضه مما تنبت سواخة» . وقد نزه بشر بن هرون بالعور في قصة سيأتي إيرادها ، وذلك حيث يقول :

العُورُ والعار فيك تما والعور التامُ والموار

— وقوله التام أصله التام بالتشديد ، تخففه للضرورة —

ومما ينبئ عن عوره قوله في التشوق لصديق له :

صدودك عني — ولا ذنب لي — دليل على نية فاسده

فقد — وحياتك — مما بكيت خشيت على عيني الواحد

ولولا مخافة ألا أراك لما كان في تركها فائدة

ويقول ابن خلكان : « وقيل : إن هذه الأبيات لأبي منصور الديلمي » .

ولا ينبغي أن يفهم من الشك في نسبة هذا الشعر إليه الشك في عوره ، كما ذهب بعض الكتّابين لحياته ، فليس مرّد عوره إلى هذا الشعر ، إذ هو معدود في العور ، قال هذا الشعر أو لم يقله . ولا تقفنا المصادر على تاريخ عوره . فهل أصيب به في حدائمه ، أو أصابه وقد علته كبرة ؟

(١) ج ٤ ص ٣٠٦ .

(٢) انظر المقال المنع للأستاذ عبد الله أمين في المقتطف (الجزء الثالث من المجلد الحادي عشر

بعد المائة) .

- وكان من عادته في الحديث — فيما زعم بعض من يتحدث عنه — أن يميل بشفتيه ويشير بيديه ، وقد كان هذا موضع تندر من بعض الكتّاب في ديوان آل بويه في بغداد بأبي الفتح . فقد أبصره وهو يتحدث ويفعل ما تعوده مما ذكرت ، فأنار^(١) فيه الكاتب النظر ، فسأله أبو الفتح في ذلك فقال : « شَبَّهْتُ مولاى الشيخ وهو يتحدث ويقول ببوزه كذا وكذا بقرده رأيتَه اليوم عند صعودى إلى دار المملكة وهو على شاطئ دجلة يفعل مثل ما يفعل مولاى الشيخ . فامتعض أبو الفتح وقال : ما هذا القول يا أبا الحسين ، أعزك الله ! ومتى رأيتنى أحسحُ فتمزح معى ، أو أجنُّ فتمجنَّ بى ! فلما رآه أبو الحسين قد حرد واستشاط وغضب قال : المعذرة أيها الشيخ إليك وإلى الله تعالى عن أن أشبهك بالقرد ، وإنما شَبَّهت القرد بك . فضحك أبو الفتح وقال ما أحسن ما اعتذرت ! وهلم أبو الفتح أنها نادرة تشيع ، فكان يتحدث بها هو دائماً » .^(٢)

- ويبدو أن مراد هذه العادة عند ابن جنى — إذا صح إسنادها إليه — ما في خلقه وسجيته ، من توكيد المعنى في نفس السامع وتسديده ، وهذا أمر بادٍ في كتبه . فهو يميل دائما إلى الإطناب والتكرار والتوسل إلى الإقناع بكل ما في وسعه . ولا ريب أن الإشارة باليد أو الفم من هذه الوسائل النافعة . وكذلك سائر أحوال المتكلم من طلاقة وجه ، أو انقباضه وما جرى هذا المجرى ، كل ذلك يوضح المعنى ويبين عنه . وقد أدرك هذا ابن جنى وأفاض فيه في الخصائص ، وقال بعد كلام في هذا المعنى : « وعلى ذلك قالوا : رب إشارة أبلغ من عبارة^(٣) » . وقد يجوز أن ابن جنى

(١) يقال أنار إليه النظر ؛ أحده . (٢) ياقوت في معجم الأديباء في ترجمة أبي الفتح .

(٣) انظر الخصائص ١/٢٤٧ .

كان في لسانه لُكنة لمكانه من العجمة من جهة أبيه ، فكان يستعين على إيضاح ما يريد بالإشارة .

وكان ابن جنّي رجلاً جَدّ وامراً صادقاً في قوله وفعله . فلم يؤثر عنه ما أثر عن أمثاله من رجال الأدب في عصره من اللهو والشرب والمجون وما جرى في هذا المذهب . وكان عَفّ اللسان والقلم ، يتجنّب الألفاظ المُنْدية للجبين ، والعُور من الكلم في تصديقاته . وقد يكون مرّد هذا إلى أنه اشتغل بالتعليم والتدريس ، ولم يكن ممن همّه وسَدَمه منادمة الملوك وإرضائهم كأبي الفرج الأصبهاني وأضرابه . وانظر إلى قوله لأبي الحسين في الحديث السابق : « ومتى رأيتني أمرح فتمزح معي ، أو أمجن فتمجن بي ! » . ولقد بلغ من أمره أن يغير في الشعر ما يستهجن ويقبح ذكره ، ففي بعض كتبه ينشد البيت :

أَجْنَدُلُ ما تقول بنو مُمَيْرٍ إذا ما القَعْلُ في آست أبيك غابا

والفعل محوّل عن الأير ، وقد تعمّد ذلك لينجو من مَعْرَة هذا اللفظ ، ولو تهيأ له أن ينجو من الاست لفعل .

من أخذ عنه من العلماء والأعراب

قلت فيما سلف : إن ابن جنّي أخذ النحو في شبيبته عن أحمد بن محمد الموصلي . وقد أخذ فيما بعد عن أبي عليّ فأكثر الأخذ عنه . وهو الذي أحسن تخريجه ونهج له البحث ، وفتق له سبل الاستقصاء والتوسع في التفكير . وسيأتي مزيد لهذا . وقد أخذ عن كثير من رُواة اللغة والأدب . ومن هؤلاء أبو بكر محمد بن الحسن المعروف بابن مِقْسَم ، وهو من القُرّاء ، وكان راوية نعلب . ووفاته

سنة ٢٥٤ ، أو سنة ٣٥٥ . ويروى ابن جني عنه أخبار ثعلب وعلمه . ويُتردّد ذكره في كتبه . ويروى أيضا عن أبي الفرج الأصبهاني صاحب الكتاب الخالد : "الأغاني" وكانت وفاته سنة ٣٥٦ . ويبدو أنه روى عن هذين الرجلين في بغداد . وكذلك يروى عن أبي بكر محمد بن هرون الروياني^(٣) عن أبي حاتم السجستاني ، وهذا روى عنه في بغداد أو في الموصل ، فقد كان في بغداد وانتقل إلى الموصل ، ومات بها سنة ٣٥٨ . ومن يروى عنه محمد بن سامة^(٥) عن أبي العباس المبرد .

وابن جني يروى كثيرا عن الأعراب الذين لم تفسد لغتهم . وقد أتبع في ذلك سلفه من اللغويين . وكان لا يأخذ عن بدوي إلا بعد أن يمتحنه ويتثبت من أمره وصدق تمييزه . وقد عقد لهذا بابا في الخصائص : «باب في ترك الأخذ عن أهل المدرك كما أخذ عن أهل الوبر» .

ومن الذين أخذ عنهم وكان يثق بلغتهم أبو عبيد الله محمد بن السّاف المقيلي^(٦) التيمي . وقد يذكره باسم أبي عبد الله الشجري . ومن قوله فيه : «وعلى نحو ذلك

(١) انظر من أمثلة هذا ص ٣٨ ح ١ من الخصائص .

(٢) انظر المبهج وسر الصناعة في حرف الهمزة وفي حرف السين .

(٣) انظر الخصائص ٧٥/١ .

(٤) تاريخ بغداد ١٤/٦ وما بعدها .

(٥) الخصائص (باب إصلاح القتل) . .

(٦) انظر الخصائص ٧٦/١ ، ٧٨ ، ٢٤٠ ، ٢٥٠ .

(٧) في تعليقات الخصائص ١/٢٥٠ أبيت شكاف في هذا ؛ إذ كنت لم أقف على النص الآن عن

ابن جني .

(٨) معجم الأدباء في ترجمة ابن جني .

فخضرنى قديماً بالموصل أعرابي عُقَيْلِيّ - جُونِي تَمِيمِي يُقال له محمد بن العساف
الشَجَرِيّ . وَقَلَّمَا رَأَيْتُ بَدْوِيًّا أَفْصَحَ مِنْهُ .

وفى اللسان (وفى) حديث له عن أبي الوفاء الأعرابيّ .

ويظهر أنه كانت له رحلة في طلب العلم وتلقى الروايات عن الشيوخ . ويقول
في إجازة له أثبتتها ياقوت في ترجمته : « وما صحَّ عنده - أيده الله - من جميع
رواياتي مما سمعته من شيونى - رحمهم الله - وقرأته عليهم بالعراق ،
والموصل ، والشام ، وغير هذه من البلاد التي أثبتتها وأقمت بها . »

ومن رواياته ما ذكره في « باب فيما يرد عن العربي مخالفا لما عليه الجمهور »
من الخصائص : « أخبرنا أبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ ، قال :
حدّثنا أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي ، قال : حدّثنا الخليل بن أسد
النوشجانيّ ، قال : حدّثني محمد بن يزيد بن ربان ، قال : أخبرني رجل عن حماد
الراوية ، قال : أمر النعمان ، فنسخت له أشعار العرب في الطُّنُوج - قال : وهي
الكراريس - ثم دفنها في قصره الأبيض . فلما كان المختار بن أبي عبيد قيل له :
إن تحت القصر كنزا ، فاحتفراه ، فأخرج تلك الأشعار . فمن ثمَّ أهل الكوفة أعلم
بالشعر من أهل البصرة » وقد نقل هذا الخبر عن ابن جنّي صاحب اللسان
في (طنج) ، وكأنه لم يقف عليه في غير رواية ابن جنّي .

صحبتة لأستاذه أبي عليّ

توثقت الصلّات بين أبي الفتح وأستاذه أبي عليّ الفارسيّ الحسن بن أحمد
ابن عبد الغفار بأوثق الأسباب وأمتن العرّاء . وكان ابن جنّي يظهر من التعلق به
والتقبل لرأيه والانتفاع بعلمه أحسن ما يُظهر تلميذ لأستاذه . وهو لا يفتأ في كتبه

يذكر أبا عليّ وعلمه، ويرجع علمه وزكائه إلى فضل أستاذه، ويجمع بالانتساب إليه والتشبُّث بأسبابه .

ويذكر الرواة في بدء اتصاله بأستاذه أن أبا الفتح، وهو شاب كان يدرس العربية في جامع الموصل، فتربه أبو عليّ^(١)، فوجده يتكلم في مسألة قلب الواو ألفاً في نحو قال وقام، فاعترض عليه أبو عليّ: فوجده مقصراً، ونهيه على الصواب، وقال له: تزببت وأنت حصرم! فتبع أبا عليّ، حتى نبغ بسبب صحبته إياه، وبلغ من أمره ما بلغ. وكان خطاه أمام أستاذه في مسألة قلب الواو ألفاً كان سبباً في عنايته بها، وإكثاره من القول فيها. وتراه في الخصاص يعرض لها في أكثر من موضع، ومن ذلك ما جاء في ص ١٤٥ ج ١ إلى ص ١٥٣، وإن كان الكلام كان أيضاً في قلب الياء ألفاً، وهما من واد واحد .

١٠

وتكاد الروايات تتفق على أن ابن جني لم يكن يعرف أبا عليّ قبل هذه الحادثة . وفي ياقوت بعد أن ذكر سؤال أبي عليّ له في مسألة التصريف متحدثاً عن ابن جني: « فسأل عنه، فقيل له: هذا أبو عليّ الفارسي » وفي هذا بيان أي بيان أنه لم يلقه قبل هذا. ولم يشذ عن هذا - فيما علمت - إلا ابن خلكان، فهو يقول: « قرأ الأدب على الشيخ أبي عليّ الفارسيّ المقدم ذكره في حرف الحاء وفارقه . وقعد للإقراء بالموصل، فاجتاز بها شيخه أبو عليّ، فرآه في حلقتهم والناس حوله يشتملون عليه، فقال له: تزببت وأنت حصرم! فترك حلقتهم وتبعه حتى تمهر» .

١٥

(١) انظر نزهة الألباء في ترجمة ابن جني ص ٤٠٨ من الطبعة الأولى .

ويذكرنا عجز ابن جني عن الجواب على ما أورده عليه أبو علي من الاعتراض في مسألة التصريف التي كان يتكلم فيها بمجاذبة وقعت لأبي علي مع نحوي^(١) موصلي . وكأنما ثار أبو علي إذ تعرض لابن جني الموصلي مما حدث له . فقد اجتمع أبو علي يوماً مع محمد بن سعيد البصير الموصل العروضي النحوي عند أبي بكر ابن شقير . فقال محمد بن سعيد لأبي علي : في أي شيء تنظر يا فتى ؟ فقال : في التصريف . فجعل يلقي عليه من المسائل على مذهب البصريين والكوفيين حتى ضجر منه أبو علي ، فهرب منه إلى النوم ، فقال : هربت يا فتى ! قال : نعم ، هربت . ويؤرخ الرواة اجتياز أبي علي بالموصل بسنة ٣٣٧ . وقد كان أبو علي جوالاً بالبلاد . ولكن الباحث يسأل : فيم كان اجتيازه بالموصل ؟ فهل كان ذلك لعلم يتلقاه ، أو رواية من رآوها يسمعها ؟

وأغلب الظن عندي أنه كان مع معز الدولة البويهية ، فقد أغار على الموصل في هذا التاريخ ، وهاجم الحمدانيين . وكان أبو علي على اتصال وثيق بآل بويه . وكان أكثر اتصاله بعضد الدولة ، حتى إن عضد الدولة كان يذكر عن نفسه أنه غلام أبي علي .

وقد يكون من دواعي هذه الصلة الاشتراك في الانتساب إلى الفرس ، ومعرفة الفارسية ، فقد كان أبو علي يعرفها ، كما يذكر ذلك تلميذه أبو الفتح .^(٢) ويبدو أنه كان يصحب آل بويه في حروبهم ، ففي البغية في ترجمة أبي علي أن عضد الدولة لما تهيأ لقتال ابن عمه دخل عليه أبو علي فقال له عضد

(١) البغية ٤٦ . (٢) انظر كامل ابن الأثير في حوادث سنة ٣٣٧ .

(٣) انظر ص ٢٤٣ من هذا الجزء .

الدولة : ما رأيك في صحبتنا ؟ فقال له أبو علي : أنا من رجال الدعاء ، لا من رجال اللقاء . ولولا أن أبا علي من عاداته أن يصحب عضد الدولة في مثل هذا الوجه لما عرض عليه هذا العرض . ويبدو أن اعتذار أبي علي عن صحبة عضد الدولة لأنه كان يقصد حرب رجل من أسرة آل بويه ، وهو لا ينبغي أن يحمل أحد منهم حقدا عليه وضمنا نحوه .

- وتجمع الروايات على أن أبا الفتح صحب أبا علي بعد سنة ٣٣٧ ولازمه في السفر والحضر ، وأخذ عنه ، وصنّف كتبه في حياة أستاذه ، فاستجادهما ووقعت عنده موقع القبول . وهو كثير الاعتزاز بأبي علي ، كثير الرواية عنه في كتبه . وهو يثنى عليه الثناء الجَم . ويقول في الخصائص ٢٠٨/١ : « قلت مرّة لأبي بكر أحمد بن علي الرازي - رحمه الله - وقد أفضنا في ذكر أبي علي ونبل قدره ، ونبأوه محله : أحسب أن أبا علي قد خطر له وانترع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا . فأصغى أبو بكر إليه ، ولم يتبشّع هذا القول عليه » ؛ وهو يريد بالعلم علم العربية . ويقول أيضا في الخصائص ٢٧٦/١ في أبي علي : « والله هو ، وعليه رحمته ! فما كان أقوى قياسه ، وأشدّ بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه ! فكأنه إنما كان مخلوقا له . وكيف لا يكون كذلك وقد أقام على هذه الطريقة مع جِلّة أصحابها ، وأعيان شيوخها سبعين سنة ، زائحةً علله ، ساقطةً عن كُفّه ، وجعله همّه وسدّمه . لا يعتاقه عنه ولد ، ولا يعارضه فيه متّجر ، ولا يسوم به مطلباً ، ولا يخدم به رئيساً إلا بأنخرة ، وقد حطّ عنه أنقاله ، وألقى عصا ترحاله » .

- ويشبه ابن جنّي في نقله في كتبه علم أبي علي ، سيبويه في نقله علم الخليل . على أن ابن جنّي كثيرا ما يذكر أن أستاذه كان يسأله في بعض المسائل ، ويرجع إلى

رأيه فيها ، وأن أبا عليّ كان يقتنع بعلم ابن جنّي في بعض الأمور فيدوّن رأيه في كتبه . فهو يقول في الخصائص ١/٣٦٥ : « وقلت سرّة لأبي عليّ - رحمه الله - : قد حضرني شيء في علة الإتياع في تقيّد ، وإن عيرى أن تكون عينه حلقية ؛ وهو قرب القاف من الخاء والغين . فكما جاء عنهم النّخير والرّيف كذلك جاء عنهم النّقيّد . بلغاز أن تشبّه القاف لقربها من حروف الحلق بها ، كما تشبّه من أخفى النون عند الخاء والغين إياهما بمحروف الفم . فالنّقيّد في الإتياع كالمنخل والمنفل فيمن أخفى النون ، فرضيه وتقبّله . ثم رأيت فيما بعد بخطه في تذكرته » .

ويقول في الخصائص في « باب فيما يرد عن العربيّ مخالفاً لما عليه الجمهور » : « ودخلت يوماً على أبي عليّ - رحمه الله - خالياً في آخر النهار ، فحين رآني قال لي : أين كنت ؟ أنا أطلبك . قلت : وما ذلك ؟ قال : ما تقول فيما جاء عنهم من حوريت ؟ نخضنا معاً فيه ، فلم نحل بطائل منه . فقال : هو من لغة اليمن ، ومخالف للغة ابن زرار ، فلا ينكر أن يجيء مخالفاً لمثلهم » .

وهو قد يحكى رأى أبي عليّ ولا يرضاه ويخالفه إلى غيره . ففي الخصائص ١/٢٣١ يسأله عن تجفاف أتاؤه للإلحاق باب قرطاس ، فيقول أبو عليّ : نعم ، ويحتج لذلك ، ويقول ابن جنّي معقّباً عليه : « ويبعد هذا عندي » . يأخذ في الاحتجاج لإنكاره على أستاذه .

وقد ينهج في تأليفه منهاجاً غير منهج شيخه أخرى عنده بالإتياع . وقد ألف أبو عليّ « الحجّة » في توجيه القراءات السبع ، وألف ابن جنّي « المحتسب » في توجيه الشواذ من القراءات ، ويقول في خطبة هذا الكتاب : « إلا أننا - مع ذلك - لا ننسى تقريبه على أهل القرآن ليحيطوا به . فإن أبا عليّ - رحمه الله - عمل

كتاب المجتعة في القراءات ، فتجاوز فيه قدر حاجة القراء ، إلى ما يجفو عنه كثير من العلماء .

وقد يذكر موضع اجتهاده بأبي علي . فهو في الخصاص ١٢١/١ يقول :
« قال لي أبو علي بالشام » وفي « باب في الاستخلاص من الأعلام معاني الأفعال »
يذكر أن أبا علي أنشده بيتا وهما في دار الملك . والأقرب أنها دار الملك لآل بويه
في بغداد ، وكان لهم دار ملك أيضا في شيراز . وفي « باب التفسير على المعنى دون
اللفظ » أنه كان معه بحلب سنة ٤٦٦ ، وظاهر أن ذلك كان عند سيف الدولة
ابن حمدان .

وقد يكتب إليه في غيبته عنه في مسائل علمية . وفي سر الصناعة (حرف الهاء) :

« وكتب إلى أبو علي من حلب في جواب شيء سأله عنه ... » .

صحبه للمتنبي

اجتمع ابن جني بالمتنبي بحلب عند سيف الدولة بن حمدان ، وفي شيراز عند
عضد الدولة . وكان المتنبي يجله ، ويقول فيه : هذا رجل لا يعرف قدره كثير
من الناس . وكان المتنبي إذا سئل عن شيء من دقائق النحو والتصريف في شعره
يقول : سلوا صاحبنا أبا الفتح . ويقول في مسالك الأبصار : « وكان أبو الطيب^(١)
المتنبي إذا سئل عن معنى قاله ، أو توجيه إعراب ، حصل فيه إغراب ، دل
عليه ، وقال : عليكم بالشيخ الأعور ابن جني فسلوه فإنه يقول ما أردت وما لم أرد »
وترجع مقالة المتنبي الأخيرة إذا صح نسبتها إليه إلى سعة علم ابن جني وتشعب
مذاهبه ، فقد يقع له في الكلام من المعاني ما لم يقع لقائله .

(١) ٣٠٦/٤ من النسخة المصورة في دار الكتب .

(١) وابن جني أول من شرح ديوان المتنبي ، وقد شرحه شرحين ، الشرح الكبير والشرح الصغير ، والأخير هو الباقي لنا . وقد تعقب معاصروه ، ومن بعدهم شرحه ، ومن هؤلاء الربيعي علي بن عيسى المتوفى سنة ٤٢٠ هـ ، له كتاب التنبيه على خطأ ابن جني في تفسير شعر المتنبي ، وهو ممن شارك ابن جني في الأخذ عن أبي علي وملازمته . ومنهم محمد بن أحمد المعروف بابن فورجه ، له كتابا الفتح على أبي الفتح ، والتجني على ابن جني يردّ فيهما على ابن جني في شعر المتنبي ، وللشريف المرتضى علي بن الحسين كتاب^(٤) تتبع أبيات المعاني للتنبي التي تكلم عليها ابن جني . وللشيخ العميد أبي سهل محمد بن الحسن الزوزني استدراك على ابن جني باسم « قشر الفسر » منه نسخة بمكتبة طلعت بدار الكتب مخطوطة سنة ٤٧٥ هـ .

وكان ابن جني يحسن الثناء على المتنبي في كتبه ، ويستشهد بشعره في المعاني والأغراض ، ويعبر عنه بشاعرنا . ويقول في الخصائص ١/٢٣٩ : « وحدثنني المتنبي شاعرنا ، وما عرفته إلا صادقا ... » ، وفي ص ٢٤ : « وامثله شاعرنا آخر فقال :

فسلو قدر السنان على لسان . لقال لك السنان كما أقول

ويسوق البديعي في الصبح المنبي قصة تنبئ عن إعجاب ابن جني بالمتنبي ، وعن وجوده بسيراز حين كان المتنبي هناك ، وذلك في آخر حياة الشاعر . فقد قيل بدير العاقول عند منصرفه من سيراز . ذلك أن أبا علي كان إذ ذاك بسيراز » وكان

(١) الصبح المنبي ١٦٠ . (٢) معجم الأدباء في ترجمة الربيعي .

(٣) معجم الأدباء والبقية في ترجمة ابن فورجه .

(٤) معجم الأدباء والبقية في ترجمة المرتضى .

إذا مرّ به أبو الطيب يستنقله على قبح زيّه وما يأخذ به نفسه من الكبرياء .
وكان لابن جني هوى في أبي الطيب ، كثير الإعجاب بشعره ، لا يبالي بأحد يذمه
أو يحطّ منه . وكان يسوءه إطناب أبي علي في ذمه . وأنفق أن قال أبو علي يوماً :
اذكروا لنا بيتاً من الشعر نجحت فيه . فبدأ ابن جني وأنشد :

حُلِّيتْ دُونَ المَزارِ فَاليومِ لوزُرُ
بِتِ لِحالِ النحولِ دونِ العناقِ

فاستحسنه أبو عليّ واستعاده . وقال : لمن هذا البيت فإنه غريب المعنى ؟ فقال
ابن جني : للذي يقول :

أزورهم وسوادُ الليلِ يَسْفَعُ لي
وأثنى وبياضُ الصبحِ يغري بي

فقال : والله هذا أحسن ! بديع جداً ! فلمن هما ؟ قال : للذي يقول :

أَمْضَى إِرادَتَهُ فسوف لهُ قَدْ
وَاستقربِ الأَقصى فَمَـلَهُ هِنا

فكثرت إعجاب أبي عليّ ، واستغرب معناه ، وقال : لمن هذا ؟ فقال ابن جني :
للذي يقول :

ووضع الندى في موضع السيف بالعلا
مُضِرَّ كوضع السيف في موضع الندى

فقال : وهذا أحسن ! والله لقد أطلت يا أبا الفتح ، فأخبرنا من القائل ؟ فقال :

هو الذي لا يزال الشيخ يستنقله ، ويستقبح زيّه وفعله . وما علينا من القشور
إذا استقام اللب ! قال أبو عليّ : أظنك تعنى المتنبّي . قلت : نعم .

ومن دلائل عناية ابن جني بالمتنبّي أنه أخذ شيئاً من أخباره عن علي بن حمزة
البصري ، لأن المتنبّي لما ورد بغداد نزل عليه وكان ضيفه إلى أن رحل عنها . كما
ذكره ياقوت في ترجمة علي بن حمزة .

جلالته والثناء عليه

بلغ أبو الفتح في علوم العربية من الجلالة والخطَر ما لم يبلغه إلا القليل . وقد سلف لك قول المتنبي فيه ، وقد كان المتنبيء ذا قدم مكيئة وبصرنا فذ وإحاطة تامة بالعربية . وقد أصبح ابن جنى في مجرى القرون بعده مَضْرِب المثل في معرفة النحو والتبريز فيه . ويقول العماد في حديثه عن الحسن بن صافى المعروف بملك النحاة : « وكان يقول ^(١) : هل سيبويه إلا من رعيتى ، ولو عاش ابن جنى لم يسمعه إلا حمل غاشيتى ^(٢) » . ويقول الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده في الشيخ عبد الكريم سلمان : « وجعلته منى مكان النحو من ابن جنى » . ويقول ابن فضل الله العمري في مسالك الأَبصار : « لم يرمثله في توجيه المعانى ، وشدَّ بيوت القصائد الوثيقة المباني » . ويقول ابن ماكولا : « وكان نحوياً حاذقاً مجوداً » ويقول الثعالبي في اليتيمة : « هو القطب في لسان العرب ، وإليه انتهت الرياسة في الأدب » .

وقد يبدو للباحث أن ابن جنى لم يبلغ في حياته من المكانة العلمية ما يستحقه ، ولم يدرك ما أدركه بعد من النبالة ونباهة الذكر . وقد يُطلَّ له هذا المعنى من قول المتنبي فيه : هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس . وقد يطيب له أن يحتج لهذا الرأى بأنه لا يرجع إلى عَرَاقَة أصل ، ولا يثول إلى شرف محتد ، وبأن العصر كان مشحوناً بأفاضل العلماء ، وجِلَّة الفُهَمَاء ، فكان يجرى في مضمارهم بمقدار .

(١) ترجمة ملك النحاة في معجم الأدباء والبلغية .

(٢) يريد غاشية فرسه . وغاشية السرج : غطاؤه .

(٣) تاريخ الأستاذ الإمام ١/٢٧٨ في التعليق .

(٤) ج ٣ ص ٧٧ من طبعة الشام .

ولكن التوسع في دراسة ابن جني قد يصرف عن هذا الرأي ، وقد يشول بصاحبه إلى أن الرجل أوتي حظاً من الشهرة العلمية في حياته ، ورُزق من القبول ما هو أهله . ألسنا نراه يخلف أستاذه أبا عليّ في التدريس في بغداد بعد وفاته ، ويدين له بالتلمذة تلاميذ أبي عليّ . ومنهم أئمة عظام كعبد السلام البصرى ، والسَّمْسَمَى . وأبو علي لا ينكر أمره وأستاذيته . فهذا شرف استأثر به أبو الفتح ٥ واستبدّ به على أصحاب أبي عليّ ، وهم كثير .

ويقول القفطىّ في إنباه الرواة في الحديث عن زميل لابن جنيّ وهو العبدى :
« وكان العبدى قد أدركه نحول الأدب ، ولم يحصل له من السمعة ما حصل لابن جنيّ والرّبعىّ . وكان كثير الشكوى لكساد سوقه وسوق الأدب في زمانه » .
١٠ ولابن جني قصيدة بائسة سلف منها أبيات في الكلام على نسبه ، أوردها ياقوت في ترجمته ، وفيها ما ينبئ عن أنه نال ما ينبغي من المكان والمثلة . ومن ذلك قوله :

شكرتُ الله نعمته	وما أولاه من أرب
زكت عندي صنائعه	فوقفتني وأحسن بي
تخولني وخولاني	ونولني ونوته بي
وأثر من يقادمني	وأعلاني وأرغم بي

ويقول في الحديث عن كتبه :

تناقلها الرواة لها	على الأجنان من حدب
فيرتع في أزاهرها	ملوك العجم والعرب
فمن مُغني إلى مُدني	إلى مُشني إلى طيرب

ويبدو فضله وعلمه في كتبه ومباحثه التي توفّر عليها ، وأحسن عرضها . وهو
يمدّ بحق فيلسوف العربية وبقاها .

وعلى مباحث ابن جنيّ طابع الاستقصاء والغوص في التفاصيل ، والتعمق
في التحليل ، واستنباط المبادئ والأصول من الجزئيات . وهو في هذا يشبه
ابن الروميّ في الشعر . وكأنما للجنس الروميّ الذي ينتميان إليه أثر في هذا .

ومن مباحثه التي اهتدى لها ، وسبق بها الاشتقاق الأكبر ، وإن كان استمد
فكرته من أستاذه أبي عليّ ، وهو يقول في الخصائص في الباب الذي كسره على هذا
المبحث : « هذا موضع لم يسمّه أحد من أصحابنا ؛ غير أن أبا عليّ — رحمه الله —
كان يستعين به ، ويخلد إليه ، مع إعواز الاشتقاق الأصغر ؛ لكنه — مع هذا —
لم يسمّه ، وإنما كان يعتاده عند الضرورة ، ويستروح إليه ، ويتمال به .
وإنما هذا التلقيب لنا نحن » .

وابن جنيّ — مع حرصه على اتباع من سبقه وتبجيله لهم — لا يبالي أن يخالفهم
إذا تهديّ لرأى لم يقولوا به ، واستوى له دليله ، واستقرت عنده حجته . ومن ذلك
ما رآه في مسألة ^(١) « هذا حجرٌ ضربٌ تحريبٌ » وهو رأى خالف به السلف : وقد سنّ
للباحث أن يذهب إلى ما يهتدى إليه بعد أن يُعْمَن في البحث ويستقصى النظر .
وهو يقول : « إلا أنا ^(٢) — مع هذا الذي رأيناه وسوغنا مرتكبه — لا نسمع له
بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها ، وتقدم نظرها ، وتالت أواخر على
أوائل ، وأعجازا على كلا كل ، والقيوم الذين لا نشك في أن الله — سبحانه
وتقدس أَسْمَاؤُهُ — قد هدام لهذا العلم الكريم ، وأراهم وجه الحكمة في الترجيب

(١) الخصائص ١/١٩٢ . (٢) الخصائص ١/١٩٠ .

له والتعظيم ، وجعله بركاتهم ، وعلى أيدي طاعتهم ، خادما للكتاب المنزل ، وكلام
نبيه المرسل ، وعونا على فهمهما ، ومعرفة ما أمر به أو نهى عنه الثقلان منهما ،
إلا بعد أن يناهضه إتقاننا ، ويثابته عرفانا ، ولا يُخَلِّد إلى سائح خاطره ، ولا إلى
نزوة من نزوات تفكره .

عبارة

اشتهر ابن جنى ببلاغة العبارة وحسن تصريف الكلام ، والإبانة عن المعاني
بأحسن وجوه الأداء . وهو يسمو في عبارته ، ويبلغ بها ذروة الفصاحة ، في المسائل
العلمية الجافة البعيدة عن الخيال ووجوه التطرية . وقد عرف عنه هذا . فيقول
الأبيوردى في أبي علي أحمد بن محمد المرزوق^(١) : « وهو يتفصح في تصانيفه
كابن جنى » والمرزوق أيضا من أخذ عن أبي علي .

ولابن جنى في عباراته وجوه في استعمال بعض المفردات يدونها اللغويون ،
وينتوون بها كما يدونون ما يصدر عن العرب ، ثقة بطبيعته العربية ، وبسجيته
اللغوية .

فهو يستعمل (الأصلية) في معنى التأصل ، ويقول في ذلك صاحب اللسان
(أصل) : « واستعمل ابن جنى الأصلية موضع التأصل ، فقال : الألف وإن
كانت في أكثر أحوالها بدلا أو زائدا ، فإنها إذا كانت بدلا من أصل جرت
في الأصلية مجراه . وهذا لم تنطق به العرب ، وإنما هو شيء استعملته الأوائل
في بعض كلامها » وظاهر أنه يريد بالأوائل قدامى المؤلفين بعد عهد العرب ،
وأن أول هؤلاء في الاستعمال ابن جنى ، كما يبدو من صدر هذا الكلام . ويقول

(١) انظر معجم الأدباء في ترجمة المرزوق .

في الخصائص في « باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس » :
« فالعين في الصحيح اللام إنما غاية أصليتها أن تقع متحركة ... » على أن
ابن جنى إذ يستعمل الأصلية في معنى التأصل لم يرتكب بدعا، وإنما جرى في هذا
على اتهاج المصدر الصناعي ، فالأصلية للشيء كونه أصلا ، وهذا معنى التأصل .

ويقول المجد صاحب القاموس في « نغمة الرشاف من خطبة الكشاف » عند
قول الزمخشري : أنشأ كتابا ساطعا برباطه ، قاطعا برهانه : « أنشأ لا يستعمل إلا
في الجواهر ، وقد تقدم معناه . يقال : أنشأ دارا أى بناها ، وأنشأ الله السحاب :
رفعه . وقال ابن جنى في تأدية الأمثال على ما وضعت عليه : يؤدى ذلك في كل
موضع على صورته التي أنشئ في مبدئه عليها . فاستعمل الإنشاء في العرض الذي
هو الكلام » وترى هذا في اللسان (نشأ) .

على أنه قد تبد منه بعض الهنات الكلامية التي لا تتلم البلاغة ، ولا تُعص
من شأوه ، وفراة أسلوبه .

فهو يدخل (قد) على الفعل المنفى . ففي الخصائص ٢٠/١ : « كما أن القول
قد لا يتم معناه إلا بغيره » . وهذا لا يجيزه النحويون .

وهو يدخل أل على بعض ، والنحويون يمنعون هذا ، وإن جاء في عبارة
سيبويه والأخفش . ومن أمثلة هذا ما جاء في الخصائص ٦٤/١ : « فلما كان
الأمر كذلك واقتضت الصورة رفض البعض واستعمال البعض ... » .

ويقول في الخصائص ٣٦/١ : « وبذلك تعرف حاله : أصلب هو أم رخو ؟
وأصحح هو أم سقيم ؟ » وتراه قدم حرف العطف على أداة الاستفهام ، وهذا

لا يميزه النحو ، والواجب أن يقال : أو صحيح هو أم سقيم ؟ وكذلك يقول
في ص ١٥٩ : « ثم ألا ترى ... » .

ويقول في الخصائص ٣٤٨/١ : « وإنما جاز ذلك في هذا الموضع لالشيء
يرجع إلى نفس أو ، بل لقريئة انضمت من جهة المعنى إلى أو » وهذا أسلوب
غير قاصد . فإن (لا) في قوله (لا لشيء) عاطفة ، ولم يتقدم معطوف عليه .
ويقول في الخصائص ٣٦١/١ : « لا سميما والأصمى ليس ممن ينشط للقائيس »
ودخول الواو بعد (لا سميما) لا يميزه بعض النحويين ، وهو المرادى ، وإنما
أجازه غيره .

أثره فيمن بعده

١٠ لقد فتح ابن جنى في العربية أبوابا لم يتسن فتحها لسواه ، ووضع أصولا
في الاشتقاق ومناسبة الألفاظ للعاني ، وإهمال ما أهمل من الألفاظ ، وغير ذلك .
وكان بذلك إماما يحتاج إلى أتباع يمشون في سبيله ، ويبنون على بحوثه ، وإذا
لنضجت أصوله وبلغت إناها ، ولكنه لم يرزق هؤلاء الأتباع .

على أنه أتيح له لغوى كبير ، أثار على فوائده وبحوثه اللغوية . ذلك هو
١٥ ابن سيده على بن أحمد المتوفى سنة ٤٥٨ ، وهو كثيرا ما يفصل العزو إليه في كتابه
المحكم ، ويأتي صاحب اللسان فينقل ما في ابن سيده وينسبه إليه وهو لابن جنى .
وهذا بحث يحتاج إلى بسط واستقصاء .

ففي المحكم ٣/٣٢٦ (مخطوطة الدار ٥١ لغة) نقل فصلا في تفسير النحو
أنشأه ابن جنى في الخصائص ١/٣٤ ، ولم يعزه إلى صاحبه ، وجاء صاحب
اللسان (نحو) فعزاه إلى ابن سيده .
٢٠

وفي اللسان (سيد) نقل بفتح لابن جني في الخصائص ٢٥١/١ في عين سيد، وعزاه إلى ابن سيده . وفي اللسان (تهم) في الكلام على تهائم المنسوب إلى تهامة ساق كلاما عن ابن جني ثم قال : « قال ابن سيده : فإن قلت فإن في تهامة ألفا فلم ذهبت في تهائم إلى أن الألف عوض ... » وهذا الكلام بعينه في الخصائص في « باب في ترفع الأحكام » وقد بان لي أن الخطأ هنا من صاحب اللسان . وانظر المحكم ٤٨٧/٢ .

وفي المحكم ٥٦٨/٢ في ترجمة (فوه) يسوق ابن سيده كلاما طويلا في أصل « فم » ثم يقول : « وأما قول الراجز :
يا ليتها قد خرجت من فمه حتى يعود الملك في أسطمه

١٠ — يروى بضم الفاء من (فه) وفتحها — فالقول في تشديد الميم عندي أنه ليس بلغة في هذه الكلمة؛ ألا ترى أنك لا تجد لهذه المشددة الميم تصرفا، إنما التصرف كله على (ف وه) ... » ثم بعد نحو نصف صفحة يقول : « قال ابن جني : فهذا حكم تشديد الميم عندي ... » والإشارة في قوله : « فهذا حكم تشديد الميم » إلى ما سلف من قوله : « فالقول في تشديد الميم عندي أنه ليس بلغة ... » وهذا لم ينسبه ابن سيده إلى ابن جني ، ومقتضاه أنه رأيه ، ثم يعقبه آخرا بأنه رأى ابن جني . وقد جاز هذا على صاحب اللسان ، فهو يقول : « قال ابن سيده : فالقول في تشديد الميم ... » ثم يقول : « قال ابن جني : فهذا حكم تشديد الميم عندي ... » وترى في هذا إحالة أية إحالة . وهذا البحث برمته في سر الصنامة في أول حرف الميم .

ويسوق صاحب اللسان (سيف) كلاما عن ابن جنّي في: (استأنفوا) ثم يقول : « قال ابن سيده : فهذا — لعمري — معناه ، غير أن طريق الصنعة فيه أنه ذودق ... » وهذا أيضا من كلام ابن جنّي في الخصائص ١/١٥٢ . وترى في المخصّص من آخر ص ٣ إلى ص ٧ من الجزء الأول بحثا في اللغة ، يتدبّر بقوله : « وقد اختلفوا في اللغة امتواطاً عليها أم ملهم إليها ؟ » وهذا في الخصائص ١/٤٠ — ٤٧ . وهو لا يغير من ألفاظ ابن جنّي إلا بالاختصار وحذف بعض الشواهد ، والتعبير أحيانا بالمرادف ؛ كقوله : « قيل : ^(١) اعتمد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى الأنواع الثلاثة » وفي الخصائص ١/٤١ : « أقوى القبل الثلاثة » والقبّل جمع القبيل ، وهو الجماعة والطائفة .

- ١٠ ومما يدعو إلى العجب أن ابن سيده يقول في هذا البحث : « وقد أدمت ^(٢) التنقيح والبحث مع ذلك عن هذا الموضوع ، فوجدت الدواعي والخوارج قوية التجاذب لي ، مختلفة جهات التناول على فكري . وذلك لأننا إذا تأملنا حال هذه اللغة الشريفة ، الكريمة اللطيفة ... » وترى هذا مع ما لا يؤبه له من التغيير في عبارة الخصائص ١/٤٧ . وأول الكلام في الخصائص : « واعلم — فيما بعد — أنني على تقادم الوقت ، دائم التنقيح والبحث عن هذا الموضوع ، فأجد الدواعي والخوارج قوية التجاذب لي ، مختلفة جهات التناول على فكري ... » .

وإذا تركنا ابن سيده يصادفنا رجل آخر ينتفع بعلم ابن جنّي ، يأخذ منه ويدع ، وهو ابن سنان الخفاجي عبد الله بن محمد المتوفى سنة ٤٦٦ صاحب سرّ الفصاحة ، فهو يقول في هذا الكتاب ص ١٧ : « ولم يجز أبو الفتح عثمان

٢٠

(٢) ص ٦٠

(١) ص ٤٠

ابن جنى أن يكون قولهم : حروف المعجم بمنزلة قولهم : صلاة الأولى ومسجد الجامع . قال : لأن معنى ذلك صلاة الفريضة الأولى ومسجد اليوم الجامع ، فهما صفتان حذف موصوفاهما وأقيا مقامهما . وليس كذلك حروف المعجم ؛ لأنه ليس معناه حروف الكلام المعجم ، ولا حروف اللفظ المعجم . وليس ببعيد عندى ما أنكره أبو الفتح ، بل يجوز أن يكون التقدير : حروف الخط المعجم ... » . وكلام ابن جنى هنا في أوائل سرّ الصناعة .

وكذلك ينقل الخفاجى عن أبي الفتح في ص ١٩ ، ٢١ ، ٢٩ ، ١٦٢ من سرّ الفصاحة . وقد يستند في نقده لابن جنى ، فيقول في ص ١٠٨ : « وقد حمل أبو الفتح عثمان بن جنى قول أبي الطيب :

نحن ركب مَلِجَن في زِيّ ناس فوق طير لها شخوص الجبال

على المقلوب ، وقال : تقديره : نحن ركب من الإنس في زى الجنّ فوق جمال لها شخوص طير . وهذا عندى تعسف من أبي الفتح لا تقود إليه ضرورة » .

وإذا غادرنا القرنين الخامس والسادس ودخلنا في السابع ألفينا ابن الأثير نصر الله بن محمد المتوفى سنة ٦٣٣ صاحب المثل السائر في النوع الأول من المقالة الثانية يقول : « وكنت تصفحت كتاب الحصائص لأبي الفتح عثمان بن جنى ، فوجدته قد ذكر في المجاز شيئاً يتطرق إليه النظر ... » ويمضى في الاعتراض عليه والانتقاد له .

ومما أذكره هنا أن ابن الأثير هذا نقل عن الحصائص فصلاً برمته ولم يعزه إلى أبي الفتح . وذلك في مقدمة المقالة الثانية في الصناعة المعنوية إذ يردّ على من زعم أن العرب اعتنوا بالألفاظ ولم يعتنوا بالمعاني . وهذا الفصل في الحصائص ٢١٧/١ وما بعدها .

علمه باللغة

كان ابن جنى واسع الرواية والدراية في اللغة ، ونرى قدرا صالحا من اللغة مرجعه هذا الإمام .

ومن أمثلة هذا ما جاء في الخصائص في « باب في الشيء يسمع من الفصح لا يسمع من غيره » ، فقد أورد البيت :

مارية لؤلؤان اللون أودها طُلُّ وبنس عنها فرقدٌ خَصِر

ثم قال : « وقوله : بنس عنها هو من النوم » وفي اللسان (بنس) : « قال ابن سيده : قال ابن جنى : قوله بنس عنها إنما هو من النوم ، غير أنه إنما يقال للبقرقرا . ولا أعلم هذا القول من غير ابن جنى » .

وفي اللسان (فرج) : « ورجل فرج ، وفرج ، ومفروح ، عن ابن جنى » .
وقوله : « عن ابن جنى » راجع إلى الصيغتين الأخيرتين كما ذكره في التاج .

وفي اللسان أيضا (خرف) : « الخرف ، والخرف ، والخرف — بكسر الخاء وضم الباء — الأخيرة عن ابن جنى » وهذا في الخصائص ٦٨/١ . وكذلك قال في الضئيل ؛ فقد حكى صاحب اللسان عن ابن جنى : الضئيل ، بكسر الضاد وضم الباء ، وهو ما في الخصائص في الموطن السابق .

وفي اللسان : « واستكبر الشيء : رآه كبيرا وعظم عنده ، عند ابن جنى » .
وهو في علل العربية وتخريجها وبيان الحكمة في تصاريفها واستخراج مناسبات الاشتقاق لا يشق له غبار .

على أنه قد يركب متن الشطط والإسراف في الاشتقاق ، وكان قننا بالثبت في هذا الباب .

فهو في «باب في تلاق المعاني على اختلاف الأصول والمباني» من الخصائص
يذكر أن المسك فعل من أمسكت الشيء ، كأنه لطيب رائحته يسك الحاسة
عليه ، ولا يعدل بها صاحبها عنه . والمسك فارسي معرب ، ذكره الجواليقي في كتابه
«المعرب» ، وعربيته المشموم كما في المزهر ١/١٦٦ . ويقول الأستاذ الشيخ أحمد
شكر في تعليقه على معرب الجواليقي : « لم أجد من ادعى أن المسك معرب غير
الجواليقي » ، وقد صحت أن المزهر قد عرض لعدده من المعربات ، وقد نقله
عن الثعالبي . وفي اللسان (مسك) : « وقال الجوهري : المسك من الطيب
فارسي معرب . قال : وكانت العرب تسميه المشموم » .

٥

وذكر في الباب السابق الصوار للقطعة من المسك ، ثم قال : « فقيل له صوار
لأنه فعال من صاره يصوره إذا عطفه وثناه ... وإنما قيل له ذلك لأنه يجذب
حاسة من يسمه إليه ، وليس من خبائث الأرض فيعرض عنه ، ويخرف إلى شق
غيره » والصوار أيضا فارسي كما في اللسان وإن أهمله الجواليقي .

١٠

وفي الباب نفسه يذكر الرطل الذي يوزن به ، ويشتهق من ترطل الشعر ،
وهو فارسي معرب . وقد ذكر في كتاب الألفاظ الفارسية المعربة .

وفي هذا الباب يقول : « فلان طفيلي » . وذلك أنه يميل إلى الطعام ... وهذا
— وإن قاله بعض اللغويين — غير المشهور المتعارف ، وإنما الطفيلي منسوب
إلى طفيل بن زلال : وهو رجل من أهل الكوفة كان يأتي الولايم دون أن يدعى
إليها ، فنسب إليه من يأتي هذا العمل .

١٥

هل كان شعوبياً

أوردت في الكلام على نَسَب ابن جَنِّي في صدر هذه المقدمة شعرا له يذكر فيه اتسابه للروم ، وذلك إذ يقول :

فإن أصبح بلا نسب فعلمى في الورى نَسبي

على أنى أءول إلى قُرُوم سادة تُجِب

قيصرة إذا نَطَقُوا أرم الدهر ذو الخُطَب

- وقد يطيب لبعض الناظرين في هذا أن يستنبطوا منه شعوبية ابن جَنِّي ، وتفضيل بنى الأصفر على العرب . وعندى أن هذا أبعد شيء عن ابن جَنِّي ، وهو قد نصب نفسه مِدرها عن العرب يزود عن مجدها ، ومِقولا يُبين عن حكمتها وسداد لغتها ، ونبالة أحوالها وعادها . ألا تراه يقول في الخصائص ٥١/١ :
- « ألا ترى الجاهلية الجهلاء كانت تحصن فروج مفارشها . وإذا شك الرجل منهم في بعض ولده لم يلحقه به ، خُلِقا قادت إليه الأنفة والطبيعة ، ولم يقتضه نص ولا شريعة . وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ ، قد كان هذا من أظهر شيء معهم ، وأكثره في استعاملهم ؛ أعنى حفظهم للجار ، ومدافعتهم عن الدِّمار . فكأن الشريعة إنما وردت فيما هذه حاله ، بما كان معلوما معمولا به ؛ حتى إنه لولم ترد بإيجابه ، لما أخل ذلك بحاله ؛ لاستمرار الكافة على فعاله » . ويقول في أعقاب الحديث عما أهملته العرب من الألفاظ والموازن ، وعن الأسباب التي حدثت العرب على ذلك : « فإن قلت : ومن أين يعلم أن

(١) الخصائص ٧٢/١

العرب قد راعت هذا الأمر واستشقتة، وعُنيت بأحواله وتبعته ، حتى تحامت هذه المواضع التحامى الذى نسبته إليها، وزعمته مُراداً لها ؟ وما أنكرت أن يكون القوم أجفى طباعا، وأيبس طينا، من أن يصلوا من النظر إلى هذا القدر اللطيف الدقيق ، الذى لا يصح لذى الرقة والدقة منا أن يتصوره إلا بعد أن توضح له أنحاءه ، بل أن تشرح له أعضائه ؟ ! قيل له : هيهات ! ما أبعدك عن تصور أحوالهم ، وبعد أغراضهم ، ولطف أسرارهم ! » .

فعاذ الله أن يُرمى ابن جنى بالشعبوية أو يُزن بها، وإنما كان همه وسدمه أن يجلو عن نفسه ضعة الموالى ، بشرف العلم الذى قام له مقام النسب الصميم . ثم ذكر أن الجليل الذى ينتسب إليه - وهم الروم - قد كان منهم الملوك والقيصرة . وليس فى هذا تفضيل للروم على العرب . وحسبه فى الاعتراف بفضل العرب وفوقهم أن يقدم أنه عديم النسب أن لم يكن فى عداد العرب .

وأين هذا من ابن الرومى إذ يقول :

قد تُحسن الروم شعرا ما أحسنته عُريب
يا منجكر المجد فيهم قد كان منهم صُبيب

وإذ يقول :

ونحن - بنى اليونان - قوم لنا حجا ومجد وعيدان صلاب المعاجم
وما تتراءى فى المرايا وجوهنا تلبى فى صفاح المرهفات الصوارم

فترى ابن الرومى يفضل الروم على العرب فى أظهر مزينة لهم ، وهو الشعر والبيان . ثم تراه يبادر بالفخر باليونان ، ويذكرهم بالجحا والمجد وصلابة العود ، كأنما يمترض بالعرب ، وأين الثرى من الثريا !

ولقد أخش إسماعيل بن يسار النسائي في الشعوبية إذ يقول^(١) :

رب خال متوج لي وعم ماجد مجتدي كريم النصاب
إنما سمي الفوارس بالفسر من مضاهاة رفعة الأنساب
فاتركي الفخر يا أمّ علينا واتركي الجور وانطق بالصواب
واسألني - إن جهلت - عنا وعنكم كيف كنا في سالف الأحقاب
إذ نربى بناتنا وتدسو ن سفاهاً بناتكم في التراب

هل كان شيعياً ؟

لم يعرف عن ابن جنبي أنه كان شيعياً ، ولكن يبدو من أمره أنه كان يصانع
الشيعة ويحطب في حبلهم ويأخذ إخذهم . فهو إذا عرض ذكر أمير المؤمنين
علي - رضي الله عنه - يُردفه بالصلاة عليه . ومن هذا قوله في « باب في الاشتقاق
الأ كبر » : « ومنه قول علي - صلوات الله عليه - : إلى الله أشكو مجرى
و مجرى » . وقد كان هذا من تقاليد الشيعة ومما يحرصون عليه ويدعون إليه .
ويذكر المقرئ أن جوهر القائل بعد أن تم له فتح مصر لسيد المعز أمر بالجهر^(٢)
بالصلاة على علي بن أبي طالب ، وعلى الحسن والحسين وفاطمة الزهراء .

وكذلك نراه في خطبة الخصائص يقول : « وصلى الله على صفوته محمد وآله
المتجبين ، عليه وعليهم السلام أجمعين » وتراه يُغفل ذكر الصحابة - رضوان الله
عليهم - في هذا المقام ، وكان هذا من شعار الشيعة . وتراه أيضاً في هذا المقام
لا يدخل (علي) على الآل ، وهذا مما يلتزمه الشيعة . وفي حاشية عصمت علي^(٣)

(١) انظر الأغاني طبعة الدار ٤١١/٤ . (٢) المخطوط ١٥٦/٤ طبعة الملبحي .

(٣) ص ٧ .

الجامي : « منع الشيعة إدخال (عَلَى) على (الآل) عند التصلية على النبي وآله ،
وتقلوا في ذلك حديثا . والترم أهل السنة ذكرها ردًا عليهم ؛ فإن في جميع الأحاديث
الصحيحة المذكورة فيها الصلاة على النبي عليه السلام وآله دخل كلمة (على) على
آله . فالظاهر أن ما نقلوه موضوع » .

وقد كان من دواعي مصانته للشيعة أن كان ذوو السلطان — وهم آل بويه —
منهم ، وكان متصلا بهم بأقوى الأسباب . وكان هؤلاء البويهيون حراسا على
إظهار شعائر الشيعة .

ومن ذلك أنه « في سنة ٣٥٢ في يوم عاشوراء أُلزم معز الدولة أهل بغداد
بالنوح وإقامة المآتم على الحسين — رضى الله عنه — وأمر بغلاق الأسواق ،
وطقت عليها المسوح ، ومنع الطباخين من عمل الأطعمة ، وخرجت نساء الرافضة
منشترات الشعور ، مضمخات الوجوه ، يلطنن ويفتن الناس » .

وفي سنة ٣٥١ في شهر ربيع الآخر كتبت العائمة على مساجد بغداد: لعن معاوية
ابن أبي سفيان ، ولعن من غصب فاطمة فدكًا ، ومن أخرج العباس من الشوزي ،
ومن نفى أبا ذر الغفاري ، ومن منع دفن الحسين عند جدّه . ولم يمنع معز الدولة
من ذلك . وبلغه أن العائمة قد تحووا هذا المكتوب ، فأمر أن يكتب : لعن الله
الظالمين ، إن رسول الله من الأولين والآخريين ، والتصريح باسم معاوية في اللعن ،
فكتب ذلك » . وفي سنة ٣٥٤ منعت الديلم ببغداد الناس أن يذكروا فضائل
الصحابية ، وكتب سب السلف على المساجد .

(١) الشذرات في حوادث السنة المذكورة . (٢) المتظلم لابن الجوزي ٨/٧ .

(٣) المتظلم ٣٢/٧ .

وكانما كان التقريب في عصره لمن يمت لال بويه بمائة التشيع أو الانتساب إلى الفُرس وما جرى هذا المجرى . وكان هذا مدعاة لشكوى من ليس له حظ من هذه المذاهب ، ويربأ بنفسه عن أن يمضى في مسالكها . وهذا محمد بن عبد الله المعروف بابن سكرة الهاشمي^(١) يقول من قصيدة يتسخط فيها الزمان :

أسمى لأدرك حظاً لو مُنيت به ما كنت أول محظوظ من الممّج
ذنبى إلى الدهر أنى أبطحى أب ولست أدعى إلى قُسم ولا كرج

وقم بلدة في فارس يغلب على أهلها التشيع ، لا تكاد ترى فيها غير شيعي ، ويظهر أن الكرج كذلك .

ومما يذكر في هذا المقام أن علي^(٢) بن عيسى الرّبيّ كان على شاطئ دجلة

في يوم شديد الحرّ فاجتاز عليه الشريف المرتضى في سفينة ومعه ابن جنيّ ،
وعليهما مظلة تظلهما من الشمس ، فهتف الرّبيّ بالمرتضى وقال له : ما أحسن
هذا التشيع ! على تتقلّى كبده في الشمس من شدة الحرّ ، وعثمان عندك في الظلّ
تحت المظلة لكلا تصيبه الشمس ! فقال المرتضى للألاح : جدّ وأسرع قبيل أن
يسبنا . وفي ياقوت أن ذلك كان مع الشريفين الرضى والمرتضى ، وأنه قال لها :
من أعجب أحوال الشريفين أن يكون عثمان جالسا معهما في الزّرب — وهو
السفينة — وعلى الشطّ بعيدا عنهما !

والرّبيّ هذا ممن شارك ابن جنيّ في الأخذ عن أبي عليّ ، وكان إماما
في النحو . وكان فيه أوثة وجسارة وبدوات لا يؤمن جانبه ، وكان لهذا تتجنب

(١) انظر عيون التواريخ في حوادث سنة ٣٨٥

(٢) هذه القصة في ترجمة الرّبيّ في نزهة الألباء وغيرها .

مجالسته ، ولا يصلح لمعاشرة العلية من القوم ، كما كان ابن جنى الحضيف الأليف ، فلا غرو إذاً أن يحظى ابن جنى بالمكانة عند الشريفين دون الربيعي ، ولا عليه أن يكون اسمه عثمان فليس ذلك بمُزِرٍ به عندهما ، كما لا ينفخ الربيعي عندهما أن يكون اسمه علياً مع ما هو عليه من بعض العادات المتكرة .

مذهبه الفقهيّ

يبدو أنّ ابن جنى كان حنفيّ المذهب ، فإن لم يكنه فقد كان له هوى في هذا المذهب وانعطاف نحوه . ولا غرو ، فهو عراقيّ يصبو إلى مذهب أهل العراق . وهو في ذلك كأغلب نحويّ العراق ، كالسيرافي الذي كان يقضى على مذهب العراقيين .

وليس بيدي من المصادر ما يقفنا على من أخذ عنه الفقه في شبينته . وأحمد ابن محمد الموصلی الذي أخذ عنه النحو كان شافعيّاً ، كما يذكر السيوطي في البغية ، وإن لم أقف على ترجمته في طبقات الشافعية ، ولم أقف على تاريخ وفاته .

وانتسابه للحنفية في الفقه يبدو من قوله في الخصائص ١/١٦٣ : « وكذلك كُتِبَ محمد بن الحسن — رحمه الله — إنما يتترع أصحابنا منها العلل ؛ لأنهم يجدونها منتورة في أثناء كلامه ، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق . ولا تجد له علة في شيء من كلامه مستوفاة محررة . وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة غير منكور » وظاهر أنه يريد محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ، وأنه يتحدّث عن استخراج العلل الفقهية من كتبه . فقوله : « أصحابنا » يعني به أتباع أبي حنيفة . ويبدو أن ابن جنى كان ينظر في كتب الفقه وأصوله كثيراً ، وقد

احتذى في مباحث النحو كثيرا منهج الفقه وأصول الفقه . وكان لهذا معنياً بكتب محمد بن الحسن . وكذلك كان شيخه أبو علي معنياً بآثار محمد هذا . ويقول ابن جنى في الحديث عن شيخه : « وحدثني^(١) أنه وقع حريق بمدينة السلام ، فذهب به جميع علم البصريين . قال : وكنت قد كتبت ذلك كله بخطي ، وقرأته على أصحابنا ، فلم أجد من الصندوق الذي احترق شيئاً البتة ، إلا نصف كتاب الطلاق عن محمد ابن الحسن » . وفي ثبوت كتب ابن جنى عند بركلهان : « مسألان من كتاب الأيمان لمحمد بن الحسن الشيباني » ، ويذكر بركلهان أنه في الفاتيكان . فهذا لا يدع مجالاً للشك في صلته بمذهب العراقيين في الفقه .

وتراه ينصر الحنفية على الشافعية . ومن أمثلة هذا ما أورده في سرّ الصناعة في حرف الباء : « وأما ما يحكيه أصحاب الشافعي عنه من أن الباء للتبويض فشيء لا يعرفه أصحابنا ، ولا ورد به ثبت » .

وتراه في سرّ الصناعة في حرف الواو ، ينكر على الشافعية ما يرونه من الترتيب في غسل أعضاء الوضوء ، ويعتمد في هذا على أن الواو لا تفيد الترتيب . وقد عطف غسل هذه الأعضاء بالواو في الكتاب . وتراه يحتفل للردّ ويُبيض فيه أياً إفاضة .

وجاء ذكر الإمام أبي حنيفة في مبحث الدور من الخصائص ١/٢٠٨ ، وفي هذا الموطن يذكر الخصائص أبا بكر الرازي شيخ الحنفية في بغداد ، وفي ص ٢٠٦ يذكر أبا يوسف صاحب أبي حنيفة .

(١) انظر ترجمة أبي علي في ياقوت .

(٢) انظر في هذا أيضاً اللسان ٢٠/٣٢٧ .

مذهبه الكلامي

يذكر السيوطي في المزهري ٧/١ أن ابن جنى كان معتزليا ، كشيخه أبي علي .
وساسوق بعض أقواله المنبئة عن اعتزاله .

فهو يقول في الخصائص في « باب في ورود الوفاق مع وجود الخلاف »
في فعل العبد : « وقد قال بعض الناس : إن الفعل لله ، وإن العبد مكتسبه ،
وإن كان هذا خطأ عندنا فإنه لقوم » وقد عقب السيوطي على هذا في الأشباه والنظائر
٣٣٨/١ بقوله : « يعني أهل السنة ؛ فإن ابن جنى كان معتزليا ، كشيخه الفارسي » .
وفي الخصائص في « باب في أن المجاز إذا كثرت لحن بالحقيقة » يقول :
« وكذلك أفعال القديم سبحانه ؛ نحو خلق الله السماء والأرض وما كان مثله .
ألا ترى أنه — عز اسمه — لم يكن منه بذلك خلق أفعالنا . ولو كان حقيقة
لا مجازا لكان خالقا للكفر والعدوان وغيرهما من أفعالنا عز وعلا » فتراه ينسب
للعبد خلق الفعل ، وهذا مذهب اعتزالي .

ويقول أيضا في هذا الباب : « ولسنا نثبت له سبحانه علما ؛ لأنه عالم
لنفسه » وهذا أيضا مذهب المعتزلة كما هو مقرر في علم الكلام .

ومن كلامه أيضا في هذا الباب : « وأما قول الله — عز وجل — : ﴿ وكلم
الله موسى تكليما ﴾ فليس من باب المجاز ، بل هو حقيقة . قال أبو الحسن : خلق الله
كلاما في الشجرة ، فكلم به موسى ، وإذا أحدثه كان متكلمًا به . فأتى أن يحدثه
في شجرة أو فم أو غيرها فهو شيء آخر ؛ لكن الكلام واقع . ألا ترى أن المتكلم
منا إنما يستحق هذه الصفة بكونه متكلمًا لا غير ، لا لأنه أحدثه في آلة نطقه ،
وإن كان لا يكون متكلمًا حتى يحرك به آلات نطقه » .

ومما يؤنس باعتزله أنه في «باب في الحكم يقف بين الحكيمين» من الخصائص
يكرر عبارة «المتزلة بين المتزلتين» . فهو يقول عن ثبات الهاء في «يا مرحباه» :
«ثبات الهاء في (مرحباه) ليس على حدّ الوقف ، ولا على حدّ الوصل . أما
الوصل فيؤذن بأنها ساكنة . وأما الوصل فيؤذن بحذفها أصلاً : يا مرحبا بجمار
ناجية . فثباتها إذاً في الوصل متحركة منزلةً بين المتزلتين .

ومما يؤنس بهذا أيضاً أنه يقول في خطبة الخصائص : « الحمد لله الواحد
العدل القديم » . وكان هجيري المعتزلة القول بالعدل والتوحيد ، وفي المقرئى :
«المعتزلة الغلاة في نفى الصفات الإلهية ، القائلون بالعدل والتوحيد» . ويقول
الزنجشري في خطبة الكشاف : « ولقد رأيت إخواننا في الدين من أفاضل الفئة
الناجية العادلة » وهو يعني المعتزلة ، ويقول بعيد هذا : « فأبوا إلا المراجعة
والاستشفاع بمظاهء الدين وعلماء العدل والتوحيد » . ويقول السيد الشريف
في كتابه على هذا الموطن من الكشاف : « والمعتزلة سموا أنفسهم أهل العدل
لأنهم أرجبوا على الله تعالى ما هو عدل عندهم : من ثواب المطيع وعقاب العاصي
وتيسير أسباب الطاعات وزواجر المعاصي ورعاية ما هو الأصلاح للعباد ، ولم يجوزوا
شيئا مما يعد ظلماً ، وأهل التوحيد إذ لم يثبتوا له تعالى صفات قديمة زائدة على
ذاته لاستلزامه تعدد القدماء المنافى للتوحيد » . وكان الصاحب بن عباد معتزلياً
يذهب مذهب أهل العدل ، وقد نظرف بهذا في الحب والنسيب إذ يقول :

تعرفت بالعدل في مذهبي ودان بحسن جبدالى العراق
فكلفت في الحب ما لم أطق فقلت بتكليف ما لا يطاق

وانظر ترجمة الصاحب في نزهة الألباء .

(١) الخطط ١٦٤/٤ طبة الملبجى .

على أن ابن جنى قد لا يتقيد بمذهب المعتزلة ويذهب إلى ما يراه الحق وما هو أدنى إلى النصفة . ومن ذلك ما نراه في كلامه على اللغة وهل هي اصطلاح أو توقيف . فقد ذكر رأى التوقيف ثم قال في الخصائص ٤١/١ : « وإذا كان الخبر الصحيح قد ورد بهذا وجب تلقيه والانطواء على القول به » . وهذا منهج أهل السنة .

وهو في هذا المبحث يتوقف^(١) في شأن اللغة . وهو بذلك يخالف مذهب الاعتزال ؛ وهو الجزم بأنها اصطلاح وتواضع .

وتراه في ص ٤٨ في مبحث علل العربية يذكر أن علل الفقه أعلام وأمارات بالوقوع الأحكام . وذلك منهج أهل السنة . والمعتزلة يرون أن علل الفقه مؤثرة في الأحكام الشرعية باعثة عليها .

مذهبه النحوي

كانت المذاهب النحوية لعهد ابن جنى ثلاثة : مذهبان قديمان ، وهما البصرى والكوفى . ومذهب حدث من خلط المذهبين والتخير منهما . وهو مذهب البغداديين .

وكان ابن جنى — كشيخه أبى على — بصرياً . فهو يجرى في كتبه ومباحثه على أصول هذا المذهب ، وهو يتناغ عنه وينذب ، ولا يألو في ذلك جهداً . وتراه في سر الصناعة في حرف النون يقول : « ... كما قال الآخر :

أن تهبطين بلاد قسو م يرتعون من الإطلاح

(١) ص ٤٧ .

فهذا على تشبيهه (أن) بـ (ما) التي في معنى المصدر، في قول الكوفيين . فأما على قولنا نحن فإنه أراد أن الثقيلة ، وخففها ضرورة . وتقديره : أنك تهبطين » .
 وفي سرّ الصناعة أيضا في حرف الكاف : « فإذا قلت : أنت كريد ، وجعلت الكاف اسما فلا ضمير فيها ؛ كما أنك إذا قلت : أنت مثل زيد فلا ضمير في (مثل) ؛ كما لا ضمير في الأخ ولا الابن إذا قلت : أنت أخو زيد ، وأنت ابن زيد . هذا قول أصحابنا . وإن كان قد أجاز بعضُ البغداديين أن يكون في هذا النحو الذي هو غير مشتق من الفعل ضمير ؛ كما يكون في المشتق » . ومن الجلي أنه يريد بقوله : « أصحابنا » البصريين .

ولم يُدر بجلد ناظر أن كان ابن جنى كوفيا ؛ فهذا ما لم يجر في الوهم والخيال .
 ولكن بعض الباحثين طاب له أن يسلك ابن جنى في عداد البغداديين . وشبهته في هذا أن سكن بغداد وأوطنها ، حتى لقي ربه فيها . وإنما كان مقامه ببغداد بآخرة . بعد أن نضح واستقرت إمامته وتأصل عده في البصريين . والناظر في كلام ابن جنى يرى من الدلائل ما لا يحصى على هدم هذه الدعوى ، ونقضها .
 ومن هذا ما سقته عن سرّ الصناعة . وفي هذا الكتاب أيضا في حرف الفاء :
 « وقول البغداديين : إنا ننصب الجواب على الصرف كلام فيه إجمال ، بعضه صحيح ، وبعضه فاسد ... » وفيه أيضا في حرف الواو : « واعلم أن البغداديين قد أجازوا في الواو أن تكون زائدة في مواضع ... فأما أصحابنا فيدفعون هذا التأويل البتة ، ولا يجيزون زيادة هذه الواو » .

على أن الرجل كان منوما بالعلم يأخذه عن أهله ، بصريا كان أو غيره . فهو كثير النقل عن ثعلب والكسائي وأضرابهما ، حسن الذكر لهذين الرجلين والثناء

عليهما . فهو يقول في الكسائيّ - في الخصائص : « باب في قلب لفظ إلى لفظ
بالصنعة والتلطف لا بالإقدام والتعجرف » : « وكان هذا الرجل كبيرا في السداد
والثقة عند أصحابنا » .

وهو برىء من العصبية المذهبية التي تُعمى عن الحق ، ويُنجى باللائمة على من
ينساق معها ، ويمضى في سبيلها . فتراه يقول في سرّ الصناعة ، في حرف الهاء :
« ورأيت أبا محمد بن درستويه قد أنحى على أحمد بن يحيى في هذا الموضوع من كتابه
الموسوم بشرح الفصيح ، وظلمه وغصبه حقّه . والأمر عندي بخلاف ما ذهب
إليه ابن درستويه في كثير مما ألزمه إياه . وما كنت أراه بهذه المنزلة ، ولقد
كنت أعتقد فيه الترفع عنها . فإن كان من أصحابي ، وقائلا بقول مشيخة
البصريّين في غالب أمره ، وكان أحمد بن يحيى كوفيا قلبا فالحق أحق أن يُتبع ،
أين حلّ وصقع^(٢) » .

وقد يرى في النحو ما هو بغدادىّ . فتراه يثبت في ألفاظ التوكيد التابعة لأجمع
أبتع وما تصرف منه ، فيقول في الخصائص ١/٨٣ : « ووجه ما ذكرناه من ملاتها
الإطالة - مع مجيئها بها للضرورة الداعية إليها - أنهم لما أكدوا فقالوا : أجمعون
أكتعون أبصعون أبتعون لم يعيدوا أجمعون البتة ... » ويقول الرضىّ في شرح
الكافية ١/٣٢٦ : « وأما أكتع وأخواته فالبصريّون - على ما حكى الأندلسيّ
عنهم - جعلوا النهاية أبصع ومتصرفاته ، ولم يذكروا أبتع ومتصرفاته ... والبغدادية
جعلوا النهاية أبتع وأخواته ، فقالوا : أجمع أكتع أبصع أبتع » ولا يقضى هذا

(١) أى خالصا محضا ، يقال : عربى قلب : محض النسب .

(٢) أى ذهب وتوجه . يقال : ما أدرى أين صقع ويقع .

الرفاق للبغداديين أن يكون ابن جنى بغدادياً ؛ فإن هذه مسألة ترجع إلى السماع ، وقد صحَّ عنده هذا ، ولكنه باقٍ على أصول البصريين ، ولا يرضى لنفسه أن يكون بغدادياً ، فهو كثير النيل منهم والتصريح بخلافهم .

ابن جنى بين النحو والصرف

- كان ابن جنى إماماً في النحو وللصرف ، وهو على إمامته فيهما في النحو أمثل منه في الصرف ، كما يذكره الكتّابون لترجمته ، وإن كان لا يعرف إلا بالنحوى ، فالنحو — بالمعنى العام — ينتظم الصرف . ومرّد نبوغه في الصرف وتفوقه فيه أن عجزه أمام أبي عليّ كان في مسألة صرفية ؛ كما سبق إيرادها ، فكان جدّه في الصرف أكثر وأبلغ من جدّه في النحو .
- ١٠ وقد يؤنس بتخلّفه في النحو القصّة التي يرويها صاحب زهدة الألباء في ترجمة علي بن عيسى الربيعي . وها هي ذى : « اجتمع الربيعيّ وابن جنىّ بمشيان في موضع . فاجتاز عليّ باب نحرية فرأى فيها كلباً — أى الربيعيّ وكان مغرى بقتل الكلاب — فقال لابن جنىّ : قف على الباب ، ودخل . فلما رآه الكلب يريد أن يقتله هرب ونخرج ، ولم يقدر ابن جنىّ على منعه . فقال له الربيعيّ : ويلك يا ابن جنىّ ! مُدْبِرٌ في النحو ، ومُدْبِرٌ في قتل الكلاب ! » .
- ١٥ ويدكر ابن عقيّل في شرحه للألفية في مبحث الابتداء أن أبا الفتح سأله ولده عن إعراب بيت أبي نواس :
غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضى بالهم والحزن
فارتبك في إعرابه .

ومن آرائه النحوية التي لم يتابع فيها تجويزه إظهار متعلق الظرف الواقع خبرا
في الكون العام ، نحو زيد عندك . قال ابن يعيش في شرح المفصل ٩٠/١ :
« وقد صرح ابن جنى بجواز إظهاره » .

ومن هذا أنه في الخصائص ١٠٦/١ ، ٣٤٢ يميز أن يقال : مررت بزید
وعمرًا ، بعطف عمرًا على محل زيد المحرور بالحرف ، وهذا لا يميزه النحويون ؛
لأن شرط العطف على المحلّ عندهم ظهور الإعراب المحلّيّ في فصيح الكلام .
وانظر المعنى في مبحث العطف على المحلّ من الكتاب الرابع .

ومن آرائه التي خالف فيها اصطلاح النحويين ما يراه في علل منع الصرف .
فهو في الخصائص ١٠٩/١ يقول : « ألا ترى أن الأسباب المانعة من الصرف
تسمة : واحد منها لفظيّ ، وهو شبه الفعل لفظًا ؛ نحو أحمد ويرمع وتنضب
وإئمد وأبلم وبقم واستبرق . والثمانية الباقية كلها معنوية ؛ كالتعريف والوصف
والعدل والتأنيث وغير ذلك » واصطلاح النحاة المتأخرين أن المعنوي منها
التعريف والوصف ، وما عدا هذين لفظي .

ومن آرائه أنه يرى في بغيّ في معنى الفاجرة أن زتها فعيل لا فعول . ويقول
الزخشمري في الكشاف في تفسير سورة مريم عند قوله تعالى : قالت أنى يكون
لى غلام ولم يمسنى بشر ولم أك بغيا : « والبغى : الفاجرة التي تبغى الرجال .
وهى فعول عند المبرد : بغوى ، فاذغمت الواو في الياء . وقال ابن جنى في كتاب
التمام : هى فعيل . ولو كانت فعولا لقليل : بغوّ ؛ كما قيل : فلان نهوّ عن
المنكر » . وقد ردّ على احتجاجه بأن نهوّا في عداد الشاذّ فلا يقاس عليه ؛
وإنما قياسه نهى .

شعره

- كان لابن جنى شعر . ويقول ابن الأثير وابن^(١) ماكولا^(٢) : « وله شعر بارد » .
وكان أساس هذا الحكم منهما أن ابن جنى كان يتعاطى في شعره الغريب والمعقد
من الأساليب ، وأنه لم يكن يُعنى بالشعر ، فقد كان همه العلم ، وكان غناه به ،
وكانت به حُظوته عند الملوك وذوى السلطان ، فلم يكن يحتاج إلى الشعر يستميج
به . ويقول الثعالبي^(٣) : « وكان الشعر أقلّ خلاله ، لعظم قدره وارتفاع حاله » .
وابن الجوزى أحسن رأيا فيه ، فهو يقول^(٤) : « وكان يقول الشعر ويجيد نظمه » ،
وكذلك من قبله الخطيب في تاريخ بغداد يقول المقالة السالفة .
وقد كان ابن جنى — لِمَا أسلفت — مُقلِّداً من الشعر ، غير مشهور به .
ويقول الباخري في الدمية : « وما كنت أعلم أنه ينظم القريض ، ويسبغ ذلك
الجرّيض ، حتى قرأت له مرثية في المتنبي ... »
على أنه قد يقع له من الشعر ما يأخذ بالقلوب ، ويأسر الألباب .
وشعره فيما يمتسه من فقد حبيب أو غزل فيه ، أو فخر وبأو بعلمه ومآثره .
ولا نرى له شعرا في مدح ملك إلا لما .
ومن شعره مرثيته في المتنبي التي نوه بها الباخري . وفيها يقول :
غاض القريض وأودت نضرة الأدب وصوّحت بعدريّ دوحة الكتُب
سُلبت ثوب بهاء كنت تلبسه كما تُحطّف بالخطية السُّلب
- (١) تاريخ الكامل في حوادث سنة ٣٩٣ . (٢) كتاب الإكمال في رفع الارتباب عن المختلف
والمؤتلف من الأسماء والكنى والأنساب . (٣) البتية ٧٧/١ من طبعة الشام .
(٤) المنتظم ٧/٢٢٠ .

ما زلت تصحب في الجُلِّ إذا أنشعبت قلبا جميعا وعزما غير منشعب
وقد حلبت - لعمري - الدهر أشطره تمطو بهمة لا واين ولا وصب
من للهواجل يُحيي ميت أرسها بكل جائلة التصدير والحقب!
قباءً خوصاء محمود علائها تنبو عريكتها بالجلس والقتب
وترى من هذا ميله للغريب .

وله في الغزل :

غزال غير وحشيّ حكي الوحشيّ مقلته
رآه الورد يميني الور د فاستكساه حلتته
وشمّ بأنفه الريحا ن فاستهداه زهرته
وذاقت ريحه الصها ء فاختاسته نكهته
وهو شعر يسيل من الرقة ، كما ترى .

وله في الغزل أيضا :

تجيب أو تدرّع أو تقبّا فلا والله لا أزداد جبا
أخذت ببعض حبك كلّ قلبي فإن رمت المزيد فهات قلبا

تجيب أى البس الجبة ، وتدرّع : البس المدرعة - وهى ثوب من صوف - ،
وتقبّا أى ألبس القباء . ويقع هذان البيتان في كثير من الكتب محرفين .

وله في الحنين إلى الشباب وبكاء عهده الناضر :

رأيت محاسن ضحك الربيع مع طال عليها بكاء السحاب

وقد ضحك الشيب في لَمِّي فلمْ لا أبكيّ ربيع الشباب
أشرب في الكأس! كلاً وحاشا لأبصره في صفاء الشراب

ترى في هذا معنى بديعا، فهو يتجنب الشرب في الكأس خشية أن يرى في صفائها
شيء، فتناله الحسرة ويأخذه الجزع .

وله قصيدة طويلة يفخر فيها ، مطلعها :

وحلو شمائل الأدب منيف مراتب الحسب
أنى نخر مضارحه عقائل عقلة الأدب
له كلف بما كلفت به العباء ملعرب

ويمضى هكذا طويلا في الحديث عن نفسه . ومن هذه القصيدة ما أورده
في صدر هذه المقدمة من شعره الذي يعتز فيه إلى الروم .

وقد أورد له الثعالبي في اليتيمة :

أيا دارهم ما أنت أنت مذ انتورا ولا أنا مذ سار الركاب أنا أنا
وجنود المنى ألا يكائر بالمنى ونيل الغنى ألا يكائر بالغنى
ومن كان في الدنيا أشد تصورا تجده عن الدنيا أشد تصونا

ومما أذكره في هذا الموطن أن صاحب تاريخ الموصل أورد من شعره :

شواهدى عيناي لاني بها بكيت حتى ذهبت واحدة
وأعجب الأشياء أن التي قد بقيت في صحبتي زاهدة

وهذا شعر لأبي الحسن علي بن منصور أورده له ابن خلكان في ترجمة ابن جني
في صدد الكلام على شعره الذي يذكر فيه عوره، على ما سلف .

مكانه في الرواية

يكثر ابن جني من الرواية عن غيره . فهو ينقل عن سيبويه وعن أستاذه أبي عليّ ، وعن غيرهما من علماء البلدين ، وهو يستشهد بالشعر والقصص ، ويجول في فنون المعرفة ، ويستطرد لما هو بسبيله . وهو يدنو في هذا بعض الشيء من الجاحظ في استطراده وتنويجه ، وخروجه من باب إلى باب ومن فن إلى فن .
ويبدو أنه قد يعتمد في النقل على حفظه ، فينال نقله بعض التغيير . ومن ذلك أنه أورد في ص ٢٤٩ من الخصال حديثا عن سيبويه ، يخالف فيه بعض الشيء . وقد نهت على هذا في التعليق على هذا الموطن .

وقد رماه صاحب الخزانة ذات مرة بأنه أخلّ في النقل عن أبي عليّ . وذلك في الكلام على الرجز :

باتت تنوش الحوض نوشا من علّا نوشا به تقطع أجواز الفلا

و(علا) في البيت يجوز النحويون فيه أن يكون مبنيًا ، وأصله : علّو بالبناء على الضمّ ، كما يقال من قبل ، وقلبت الواو ألفا لتحركها بالضمّ وانفتاح ما قبلها ، وأن يكون معربا ، وأصله : علّو ، كما يقال من قبل ، فقلبت الواو ألفا لتحركها بالكسر . وهذان الوجهان ذكرهما أبو عليّ في تذكرته .

وقد عرض لابن جني أن يتكلم على هذا الرجز ، ويذكر رأي أبي عليّ فيه ، فاقصر على الوجه الأول ، فكان أن قال البغدادي^(١) : « وقد أخل ابن جني في شرح تصريف المازني في النقل عن أبي عليّ ؛ فإنه قال : قد كان أبو عليّ يقول

(١) الخزانة ٤ / ٢٦٢ .

في (علا) من هذا الرجز: إن الألف في (علا) منقلبة عن الواو لأنه من علوت ، وإن الكلمة في موضع مبنى ، نحو قبل وبعد ؛ لأنه يريد : نوحا من علاه ، فلما اقتطع المضاف من المضاف إليه وجب بناء الكلمة على الضم ، نحو قبل وبعد . فلما وقعت الواو مضمومة وقبلها فتحة قلبت ألفا . وهذا مذهب حسن . ونصّ أبي علي في تذكرته : يجوز أن يكون (علا) مبنياً معرفة ، ويجوز أن يكون معرباً نكرة . فإن كان مبنياً كانت الألف منقلبة عن الواو لتحركها بالضمه . وإن كان معرباً كانت منقلبة عن الواو لتحركها بالجر . » .

وعندى أن ما حدث من ابن جني لا يعدّ إخلالا في النقل ، وإنما هو أن اقتصر على أحد وجهين لأبي علي في الرجز . ويكثر من ابن جني ألا يستوعب ما يقال في الأمر يعرض له . وهذه خُطّة دبرها واعتمدها .
١٠ ويقول في ص ١٣ من الخصائص ، وقد أورد الشطر :
* عليها الشيخ كالأسد الكليم *

: « ويجوز الكليم بالجر والرفع » . ولو كان ذا كرا للقصيدة التي فيها هذا الشطر ما قال هذا القول . والقصيدة مفضّلية مرفوعة الروي ، وصدر الشطر :
١٥ * هي الفرس التي كرت عليهم *

ومطلع القصيدة :

تسائلني بنو جشم بن بكر أغزاء العرّادة أم بهيم

هذا . ولا بن فوزجه موقف مع ابن جني غير كريم ، يتهمه فيد بالتقول والكذب . ذلك أن ابن جني في شرحه لديوان المتنبي ذكر أنه سأل أبا الطيّب عن قوله :

٢٠ أبط عنك تشبيهي بما وكأنه فما أحد فوقى وما أحد مثل

: ماذا يريد بقوله : (بما وكأنه) ، فقال له الشاعر : إن (ما) سبب التشبيه ؛
 لأن القائل إذا قال لآخر : بم تشبه هذا ؟ قال له المجيب : كأنه الأسد ، أو كأنه
 الأرقم . فجاء ابن فورجة في كتابه "الفتح على أبي الفتح" وهزىء بهذا التفسير ،
 وساق حكاية للبرد وأبي حنيفة الدينوري في مجلس بعض الأمراء ، سئل المبرد فيه
 عن كلمة من اللغة يجهلها ، فاخترع لها تفسيراً ، وأرتجل شاهداً لوقته على ما يقول ،
 خشية أن يتهم بالجهل في مجلس أمير لم يكن قد رآه وإنما سمع به ، فرد عليه
 أبو حنيفة وكشف عن أمره ، ثم قال ابن فورجة : « وأنا أحلف بالله العليّ إن
 كان أبو الطيب قط سئل عن هذا البيت فأجاب هذا الجواب الذي حكاه ابن جنى
 وإن كان إلا متريداً مبطلاً فيما يدعيه — عفا الله عنه وغفر له — ، فالجهل
 والإقرار به أحسن من هذا^(١) » ومن الجليّ أن هذا إسراف في الإنكار على أبي الفتح
 بغير سند إلا استبعاد المعنى الذي فسره به البيت ، وهو احتجاج واه لا يقوم على
 التحجيص والنقد . ولقد عاش ابن جنى أبا الطيب دهرًا طويلاً ، وعنى بشرح
 الديوان ، وكان يسأل صاحبه عن معانيه ، فإن كان في التفسير ضعف عند ابن فورجة
 فليس من البعيد أن يقع فيه أبو الطيب ، وإنما يرد ما يروى عن أبي الطيب بأن
 ينكر أبو الطيب الرواية وينقل منها . ومن المقرر عندهم أن من حفظ حجة على من
 لم يحفظ . وإنما حمل ابن فورجة على أن يسئء القول في أبي الفتح بحجاب المعاصرة
 والمنافسة ، وذلك حجاب كثيف يسترحسنتات ، وبرز السيئات

(١) انظر شرح الواحدي للديوان ٢٣٠ .

(٢) انظر ترجمة أبي حنيفة الدينوري في معجم الأدباء ٣ / ٣١ وما بعدها .

خطه

كان لابن جنى طريقة فى الخط معروفة . ويقول ياقوت فى على بن زيد القاشانى
أحد أصحاب ابن جنى : « وهو صاحب الخط الكثير الضبط المعقد ، سلك فيه
طريقة شيخه أبى الفتح » .

- (٢)
ويبدو أنه كتب بخطه كثيرا من كتب الأدب ودواوين اللغة . وفى ترجمة
ابن البواب أنه كتب كتاب من نسب من الشعراء إلى أمه لابن الأعرابي ، وقال
فى ختامه : « نقلته من نسخة وجدت عليها بخط شيخنا أبى الفتح عثمان بن جنى
— أيدته الله — : بلغ عثمان بن جنى نسخا من أوله وعرضا » .
ويتصل بهذا أنه عنى بأن يُحسن أولاده الخط ، كما سُمِرَ بك فى المبحث التالى .
ولم نقف على شىء من خطه فتبينه .

أسرته

- كل ما يعرف عن أسرة ابن جنى أنه كان له من الولد ثلاثة : على وعال
وعلاء . ويقول فيهم ياقوت : « وكلهم أدباء فضلاء ، قد نخرّجهم والدهم ، وحسن
خطوطهم ، فهم معدودون فى الصحيحى الضبط ، وحسنى الخط » .
ولم أر ذكرًا فى كتب الطبقات والأدب لغير عالٍ ، فهو له ترجمة فى معجم
الأدباء ، يقول فيه : « أبو سعد البغدادى . كان نحوياً أدبياً حسن الخط ، أخذ
عن أبى الفتح بن جنى ، والوزير عيسى بن على » وذكّر أنه مات سنة سبع أو ثمان
ونحسين وأربعمائة .

(١) معجم الأدباء . ١٣ / ٢١٩ .

(٢) معجم الأدباء . ١٥ / ١٣٠ .

وزرى أبا زكريا الخطيب التبريزي يروى عن عال هذا في غير موطن .
وفي شرح أدب الكاتب الجواليقي : « قرأت على أبي زكريا عن عال بن عثمان بن جنى
عن أبيه قال : اللام في قولهم : الآن حدّ الزمانين غير اللام في قوله تعالى : قالوا
الآن جئت بالحق ... » وهذا البحث في الخصائص ، في « باب استغناء العرب
عن الكلام بما يجوز في القياس » .

ويقول الجواليقي أيضا في المعرب : « أخبرني أبو زكريا عن عال بن عثمان
ابن جنى عن أبيه قال : السوذانيق ، والسوذانيق ، والشوذانيق ، والشوذانيق بالشين
معجمة » .

وقد أخذ عن عال أيضا ابن ماكولا . ويقول في كتابه « الإكمال في رفع
الارتياب » في كلامه على ابن جنى : « وابنه أبو سعد عال بن عثمان بن جنى
أدرسته بصيداء ، وسمعت منه . وكان قد سمع مسند أبي يعلى الموصلي من المرجى ،
وسمع ببغداد من عيسى بن علي » .

ويبدو من هذا أن عاليا كان من المحدثين .
وقد بان من هذا أن لم يكن من أولاده من اسمه الفتح ، وأن كنيته بأبي الفتح
كما قال الشاعر :
* لها كنية عمرو وليس لها عمرو *
١٥

من عاصرهم من ذوى السلطان

كان عصر ابن جنى عصر ضعيف الدولة العباسية . فالخلفاء مغلوبون على
أمرهم ، والأمر لغيرهم ، وولاية الأقاليم وعمالهم مستبدون بمعظمها . فصر في أيدي
٢٠ (١) ص ٤٠ .

الإخشيديين ثم في أيدي الفاطميين، وولايات فارس يتداولها المتغلبون، والموصل بين الحمدانيين وآل بويه؛ وحلب، وبلاد كثيرة تحت أيدي الحمدانيين . وبغداد تحت سلطان آل بويه منذ سنة ٣٣٤ . ولقد تعرض هؤلاء للخلفاء بالخلع والإذلال ولم يكن للخليفة معهم إلا الاسم . وكانوا يفرضون لفظة الخليفة قَدْرًا من المال هو حظّه من السلطان، حتى إنه في سنة ٣٣٦ قطع معز الدولة عن الخليفة ألفي الدرهم^(١) التي كان خصصها كل يوم لنفقته، وعوّضه عنها ضياعا من البصرة وغيرها .

وقد اتصل ابن جني منذ سنة ٣٤١ بسيف الدولة بن حمدان في حلب ، واجتمع في حضرته بالمتنبيّ كما أسلفت . وقد كانت حضرة سيف الدولة مجتمعا للشعراء والأدباء، كما هو معروف، وكانت وفاته سنة ٣٥٦ .

١٠ . وتوثقت صلته بآل بويه في شيراز وفي بغداد . ويبدو أن ذلك كان بتزريب شيخه أبي عليّ الفارسيّ إياه لديهم، وكان أبو عليّ أثيرا عندهم، مكيّنا لديهم . وكان عضد الدولة يذكّر أنه غلام أبي عليّ في النحو، وقد وجد في تذكرة له :
إذا فرغنا من كتاب أبي عليّ النحويّ تصدّقتُ بنجسين ألف دينار، ولما تزوج الخليفة الطامع في سنة ٣٦٩ بنت عضد الدولة الكبرى كان الوكيل عن عضد الدولة في العقد أبو عليّ الفارسيّ .

١٥ . ويظهر أن سائر أصحاب أبي عليّ كانوا مقربين عند آل بويه بقرب أستاذهم . فالربيعيّ - وهو من جلة أصحاب الفارسيّ - يقول في قصة له : « استدعاني عضد الدولة ، وبين يديه الحماسة ، فوضع يده على باب الأضياف » ثم يقول :

(١) المتظم ٣٥٧/٦ . (٢) المتظم ١١٥/٧ . (٣) المتظم ١٠١/٧ .

٢٠ . (٤) معجم الأدباء في علي بن عيسى الربيعيّ .

« فوجئت بين يديه وأنا أقف وهو ينظر إلى . وكان من عاداتنا أنه ما دام ينظر إلى أحدنا لم يزل واقفا بين يديه حتى يردّ طرفه » .

ويذكر بعضُ كُتّاب ترجمة ابن جنّي من باحثي عصرنا^(١) « أنه كان يشغل مركز كاتب الإنشاء عند عضد الدولة ، وعند خلفه » وقد نسب هذا الخبر إلى ياقوت . وظاهر أنه يريد كتابه معجم الأدياء . ولا أجد هذا الخبر في الكتاب . ويبدو لي أن منشأ هذا الوهم القصة التي حكّاها ياقوت في ترجمة ابن جنّي ، وهي هذه : « وحَدَّثَ غرس النعمة أبو الحسن محمد بن هلال بن المحسن ، قال : حدثني أبي ، قال : كان من كتاب الإنشاء في أيام عضد الدولة ، وبعدها في أيام صمصام الدولة ابنه كاتب يعرف بأبي الحسين القميّ . قال : وشاهدته في ديوان الإنشاء يكتب بين يدي جدّي أبي إسحق لما ولاه صمصام الدولة . فانفق أنه حضر يوماً عند جدّي أبي إسحق أبو الفتح عثمان بن جنّي النحوي في الديوان ... » وكأن هذا الذي ذكره الحكم السابق عن ابن جنّي في عمله في ديوان الإنشاء نظر صدر الحديث : « كان من كتاب الإنشاء في أيام عضد الدولة وبعدها أيام صمصام الدولة ابنه » بفعل هذا الحديث عن ابن جنّي ، وإنما الحديث عن قوله بعد : « كاتب يعرف بأبي الحسين القميّ » ولا يعرف عن ابن جنّي هذا العمل . وإنما كان يشتغل بالتعليم والتدريس . ويقول الخطيب في تاريخ بغداد : « سكن^(٢) ابن جنّي بغداد ، ودرّس بها العلم إلى أن مات » .

تلى أن القفطى يقول : « وخدم أبو الفتح عثمان بن جنّي بيت آل بويه في عهد عضد الدولة ، وولده صمصام الدولة ، وولده شرف الدولة ، وولده بهاء الدولة الذي

٢٠ (١) تاريخ الموصول ٢/٦٣ . (٢) ج ١١ ص ٣١٢

مات في عهده : ، وكان ملازمهم في دورهم « وظاهر أن خدمته لهم قد فسرها في قوله : « وكان ملازمهم في دورهم » فهو إنما كان مقربا عندهم يأنسون إليه ويتال من برهم وألطفهم ، ولا يراد أنه يلى لهم عملا من أعمال الديوان .

نهايته

- بلغ ابن جنّيّ المنهل الذي يردّه كل من على ظهرها، وألقى عصا التسيار في هذه الحياة في يوم الخميس السابع والعشرين من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة^(١) . ويكاد الرواة يجمعون على سنة وفاته، إلا ما كان من ابن الأثير في تاريخه، فهو يضع وفاته سنة ٣٩٣، وتبعه على هذا أبو الفداء في المختصر . ويبدو أن وفاته كانت ليلا أى ليلة الجمعة . ففي فهرست ابن النديم : « توفي ليلة الجمعة من صفر » وفي ديوان الشريف الرضى عند إيراد مرثيته في ابن جنّيّ : « وتوفي ببغداد ليلة الجمعة » .
وفي هذا الديوان أيضا في الموطن السابق : « وتولى الصلاة عليه الشريف الرضى » وكان بينهما صداقة وكيدة .

- وقد كانت وفاته ببغداد ، حيث آسستقرّ في آخر أيامه . ودفن في مقبرها، ولا أدري في أيها دفن ، ودفن أبو عليّ أستاذه في الشونيزية ، فهل دفن فيها بجوار شيخه .

- وقد رثاه الشريف الرضى بقصيدة عامرة عدتها تسعة وخمسون بيتا ، مثبتة في ديوانه ، يقول في أولها :

ألا يالقوم للخطوب الطوارق ! وللعظم يُرمى كل يوم بمارق !^(٢)

- (١) يوافق ١٥ من يناير سنة ١٠٠٢ م . (٢) يقال : حرق العظم : أخذ ما عليه من اللحم . يريد نزول الحوادث بالمرء ، فيجرده من الأعلق النفيسة . من حميم ومال .

ولدهم يُعري جانبي من أقاربي ويقطع ما بيني وبين الأصدقاء !^(١)
وللنفس قد طارت شعا من الجوى لفقد الصفايا وأنقطاع العلائق
لها كل يوم موقف من مودع ومُنْفَتٌ في عُقب ماضٍ مفارق
نجوم من الإخوان يرمى بها الردى مغاربهها فوت العيون الروامق
ويقول بعد توجع كثير :

لَبَّكَ أبا الفتح العيونُ بدمعها وألسننا من بعدها بالمناطق
إذا هبَّ من تلك الغليلُ بدماع تسرع من هذى الغرامُ بناطق
شقيق إذا التاث الشقيق وأعرضت خلائق قومي جانبا عن خلائق

كـ

لقد خُلف كتبنا حسانا تدل على فضله الجَمِّ وعلمه الغزير . وقد تخير لها أسماء
حسانا كذلك ، حتى ليقال إن الشيخ أبا إسحق الشيرازي المتوفى سنة ٤٧٦ وأستاذ
المدرسة النظامية قد سُمي^(٢) بعض كتبه بأسماء كتب لابن جنى . وذلك أن
لأبي إسحق المهذب والتنبيه في الفقه (فقه الشافعية) ، واللح والتبصرة في أصول
الفقه . وهذه أسماء لكتب لابن جنى ، كما سيأتي إيراده .
ولقد كتب ابن جنى إجازة بكتبه لبعض الآخذين عنه في سنة ٣٨٤ ، أي
قبل موته بنحو ثمانى سنوات . وذكر فيها ما يأتي :

- (١) الأصدقاء جمع الصديق ، وهذا جمع سماعي . وكانه جمع أصدق في معنى صديق .
- (٢) انظر ابن خلكان في ترجمة أبي الفتح .
- (٣) أتيتها يا قوت في معجم الأدباء .

(١) "الخصائص" . وسأفرد لها بحثنا عقب هذا المقال .

(٢) "التمام" . وهو تفسير ما أغفله السكري من أشعار الهذليين . ويبلغ — على حسب ما يذكر المؤلف أن حجمه خمسمائة ورقة — نحو نصف الخصائص . وشرح السكري المتوفى سنة ٢٧٥ طبع في أوربة . وجاء ذكر هذا الكتاب بعنوان « كتابنا في شعر هذيل » في الخصائص ١/١٢٤ ، وبعنوان « كتابي في ديوان هذيل » فيها ١/١٥١ . وجاء ذكره بعنوان « التمام » في الخزانة ٣/١٥٣ . ولم أقف عليه في كشف الظنون . ولا يعلم له وجود في مكتبات العالم .

(٣) "سر الصناعة" . وهذا الكتاب نسخه الخطية كثيرة . ويقوم بعض الأساتذة بتحقيقه وتهيئته للطبع . وقد أورده صاحب كشف الظنون ، وذكر أن عليه حاشية لأبي العباس أحمد بن محمد الإشبيلي المعروف بابن الحاج المتوفى سنة ٦٤٧ .

(٤) "تفسير تصريف المازني" . ويسمى « المنصف » وفي الخزانة ١/٥٥٥ « قال ابن جنى في المنصف ، وهو شرح تصريف المازني » وقد عرض لهذا الكتاب صاحب كشف الظنون تحت اسم « تصريف المازني » فقد قال : « وشرحه أبو الفتح عثمان بن جنى » وقد يحرف « المنصف » إلى المتصيف ، أو المصنف . وقد يظن أنه كتاب آخر غير شرح تصريف المازني . والمنصف — كسر الصناعة — كثير النسخ المخطوطة ، ويعمل بعض الفضلاء على طبعه .

(٥) ” شرح مستغلق أبيات الحماسة ، وأشتقاق أسماء شعرائها “ . يبدو أن هذا كان كتابا واحدا ، ثم جعله بعد كتابين : الأول التنبيه على مشكل أبيات الحماسة . والآخر المبهج في أسماء شعراء الحماسة . والأول يوحد منه نسخ خطية . وجاء ذكره في الخزانة ١ / ٢٩ ، ٩٧ باسم « إعراب الحماسة » . وقد طبع المبهج . ونقل عنه في الخزانة ٢ / ٢٦٤ .

(٦) ” شرح المقصور والمدود لابن السكيت “ . ولم أقف على شيء يتعلق به .

(٧) ” تعاقب العربية “ . يقول السيوطي في الأشباه والنظائر النحوية ١ / ١٣٢ « وقد ألف ابن جنى كتاب التعاقب في أقسام البدل والمبدل منه ، والعموض والمعوض منه . وقال في أوله : اعلم أن كل واحد من ضربى التعاقب — وهما البدل والمعوض — قد يقع في الاستعمال موقع صاحبه . وربما امتاز أحدهما بالموضع دون رسيبه ، إلا أن البدل أعم استعمالا من العوض » وجاء ذكره في الخصائص ١ / ٢٦٤ ، ٢٦٦ وفي الخزانة ٧ / ٢٠١ وأورده في كشف الظنون .

(٨) ” تفسير ديوان المتنبي الكبير “ . ويسمى القسمر . ويذكر المؤلف أنه ألف ورقة ونيّف ، فهو أكبر من الخصائص . ويذكر صاحب كشف الظنون أنه في ثلاث مجلدات . ويذكر بركلمان أنه يوجد الثانى منه في الإسكريال ، وأنه يوجد منه نسخة في المتحف الأسيوى في بطربرج . ولأبى سهل محمد بن الحسن الزوزنى استدراك على هذا الكتاب باسم : « قشر القسمر » السابق ذكره .

(٩) "تفسير معاني ديوان المتنبي" . وهو شرح ديوان المتنبي الصغير . و يوجد منه نسخة مخطوطة في دار الكتب .

(١٠) "اللمع في العربية" . يقول عنه في كشف الظنون : « جمعه من كلام شيخه أبي علي الفارسي » منه نسخ خطيه بدار الكتب وهذا الكتاب عليه شروح كثيرة . يوجد معظمها في المكتبات مخطوطا .

(١١) "كتاب مختصر التصريف" . ويبدو أنه هو المعروف بالتصريف الملوكي ، وقد طبع . وعليه شرح لابن يعيش . و يوجد منه نسخة مخطوطة في دارالكتب .

(١٢) "كتاب مختصر العروض والقوافي" . ذكر بركلمان كتابين : الأول مختصر العروض ، ويقول : إنه يوجد في مكتبة برلين وفي المتحف البريطاني ، وفي ليدن . والثاني مختصر القوافي ، وقال : إنه في الإسكندرية . وكانهما الكتاب السابق جُمعا كتابين فيما بعد .

(١٣) "كتاب الألفاظ المهموزة" . ذكر بركلمان من كتبه « ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود ، وعقود الهمز وخواص أمثلة الفعل ، وقال إن هذين الكتابين طبعا مع المقتضب .

(١٤) "كتاب المقتضب" . وهو في اسم المفعول المعتل العين من الثلاثي . وقد طبع هذا الكتاب في ليزنج وفي القاهرة مع الكتابين السابقين .

(١٥) "تفسير المذكر والمؤنث ليعقوب" . ويذكر ابن جنى في إجازته أنه لم يكن آتية .

(١٦) "كتاب تأييد تذكرة أبي علي" . ويبدو أنه فقد فلا أثر له .

(١٧) " المحاسن في العربية " . يذكر المؤلف حين كتب الإجازة أنه فقد منه ،
وأن الحوادث أزلت يده عنه . وقد أورده في كشف الظنون .
(١٨) " النوادر الممتعة " . يذكر المؤلف في إجازته أنه فقد منه أيضا . وقد
جاء ذكره في الخصائص ١/٣٨٢ .

(١٩) " الخاطريات " . ويذكر المؤلف هكذا : « ما أحضرنيہ الخاطريات من
المسائل المنشورة ، مما أملته أو حصل في آخر تعاليتي عن نفسي ، وغير
ذلك مما هذه حاله وصورته » وقد نقل عنه في الخزانة ٣/٤٧٠ ، ٤/١٠ .
وورد في كشف الظنون تحت اسم « الخاطريات » .

وهذه هي الكتب التي وردت في الإجازة . وأورد ياقوت كتابا أخرى
ويبدو أنه ألفها بعد الإجازة . وهاكها .

(٢٠) " كتاب المحتسب في شرح شواذ القراءات " . ومنه مخطوطات كثيرة
في مكتبات العالم .

(٢١) " تفسير أرجوزة أبي نواس " . ويبدو أنها أرجوزته في الطرد .

(٢٢) " تفسير العلويات " . ويقول ياقوت : « وهي أربع قصائد للشريف

الرضي ، كل واحدة في مجلد . وهي قصيدة رثى بها أبا طاهر إبراهيم
ابن ناصر الدولة أولها :

ألقى الرماح ربيعة بن نزار أودى الردى بقريحك المغوار

ومنها قصيدته التي رثى بها صاحب بن عبّاد ، وأولها :

أكذا المنون تقطر الأبطالا ! أكذا الزمان يضعضع الأجبالا !

وقصيدته التي رثى بها الصابى أولها :

أعلمت من حملوا على الأعواد! أرأيت كيف خبا زناد الوادى!

ولا يذكر ياقوت القصيدة الرابعة . وفي فهرست ابن النديم ١٢٨ : « كتاب

تفسير المرائى الثلاث ، والقصيدة الرائية لشريف الرضى » ويبدو أن المرائى

الثلاث هنّ ما ذكر ياقوت فيما سلف ، فأما الرائية فيبقى البحث عنها .

(٢٣) « كتاب البشرى والظفر » . يقول ياقوت : « صنعه لعضد الدولة -

ومقداره خمسون ورقة - في تفسير بيت من شعر عضد الدولة :

أهلا وسهلا بذى البشرى ونوبتها وباشتمال سرايانا على الظفر

(٢٤) « رسالة في مدّ الأصوات ومقادير المدّات » . يقول ياقوت : « كتبها

١٠ إلى أبى إسحق إبراهيم بن أحمد الطبرى ، مقدارها ست عشرة ورقة ، بخط

ولده عال » .

(٢٥) « كتاب المذكر والمؤنث » . يذكر بركلمان أنه نشر في مجلة الشرق الأوسط

ج ٨ ص ١٩٣ - ٢٠٢ . وهذا غير الكتاب السالف الذكر : « تفسير

المذكر والمؤنث ليعقوب » .

١٥ (٢٦) « كتاب المتصرف » . ويبدو أن هذا تحريف عن « المنصف » وهو

شرح نصريف المازنى كما سبق الكلام عليه : وقد وقع في هذا الخطأ

- فيما أحسب - صاحب كشف الظنون ، وهو عند ابن خلكان :

« المصنف » .

(٢٧) « كتاب مقدمات أبواب التصريف » . والراجح أن هذا هو مختصر

٢٠ التصريف الذى سبق الكلام عليه واستظهار أنه التصريف الملوّن .

(٢٨) ” كتاب النقض على ابن وكيع في شعر المتنبي وتخطئه “ . وابن وكيع هو أبو محمد الحسن بن عليّ التّينسيّ الشاعر المشهور . ذكره ابن خالكان ، وذكر أن له كتابا بين فيه لسرقات المتنبي ، سماه المنصف . ويبدو أن كتاب النقض لابن جنى في نقد كتاب السرقات هذا .

(٢٩) ” المغرب في شرح القوافي “ . وقد يصحّف في بعض المواطن بالمغرب . وهو تفسير قوافي أبي الحسن الأخفش . وجاء ذكره في الخصائص ١/٨٤ ، وكذا في « باب في اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين في الحروف والحركات والسكون » ، وفي الخزانة ٢/٣٣١ ، وفي المخصص ١/١٣٠ .

(٣٠) ” كتاب الفصل بين الكلام الخاص والكلام العام “ .

(٣١) ” كتاب الوقف والابتداء “ . ويبدو أنه في أحكام الوقف والابتداء النحوية ، وليس في أحوال الوقف والابتداء القرآنية . كما يشتهر فيه هذان الاسمان ، كالوقف والابتداء لابن الأنباري وغيره .

(٣٢) ” كتاب المعاني المحررة “ .

(٣٣) ” كتاب الفرق “ .

(٣٤) ” كتاب الفائق “ .

(٣٥) ” كتاب الخطيب “ . ويبدو أنه جملة للخطب المنبرية وغيرها . وقد أورد ياقوت في ترجمته خطبة نكاح .

(٣٦) ” كتاب الأراجيز “ .

(٣٧) ” كتاب ذى القد “ . ورد ذكره في الخزانة ٢ / ١٢٩ ، وفي هامشها :

« جمعه من كلام شيخه أبي عليّ الفارسيّ . من هامش الأصل » . ويبدو

- أن (ذا) في (ذى القد) بمعنى صاحب فمن ثم جاءت الياء في عنوان الكتاب لوقوعها مجرورة . ويؤيد هذا ما جاء في شرح شواهد الشافية للبغدادي ١٠٣ « وقال السيوطي في شرح أبيات المغني : ونقل ابن جنّي في ذى القد عن أبي علي ... » ويعارض هذا ما جاء في مقدّمة الإتيقان في عدّ الكتب التي اعتمد عليها : « وذا القدّ » وهو مرفوع في كلامه . وكذلك في الخزائن في الموطن السابق : « وهذا البيت نسبة ابن جنّي في كتاب ذى القدّ لبعض العرب » ومقتضى هذا أن (ذا) اسم إشارة . وفي التصريح شرح التوضيح في مبحث ألف التانيث : « وحلّكي — بالحاء المهملة — لدويّة . قال أبو علي الفارسيّ : هي مقصورة . حكاها عنه ابن جنّي في القدّ » .
- ١٠ (٣٨) « شرح الفصيح » . والفصيح لثعلب . وذكر في كشف الظنون تحت اسم : « الفصيح » من شروحه شرح ابن جنّي .
- (٣٩) « كتاب شرح الكافي في القوافي » . في كشف الظنون : « كافي في شرح القوافي للأخفش لابن جنّي » ويبدو أنه شرح آخر غير المُعَرَّب الذي سبق الكلام عليه .
- ١٥ وما لم يذكره ياقوت ما يلي :
- (٤٠) « التلقين في النحو » . ذكره الخطيب البغداديّ في تاريخ بغداد ٣١١/١١ ، وابن خلكان .
- (٤١) « التذكرة الأصبهانية » ذكره ابن خلكان .
- (٤٢) « التهذيب » . وهو تهذيب تذكرة أبي عليّ . عن ابن خلكان .

- (٤٣) ”المهذب“ . ذكره ابن خلكان .
- (٤٤) ”التبصرة“ . ذكره ابن خلكان .
- (٤٥) ”كتاب الزجر“ . يقول في الخصاص في آخر « باب في هذه اللغة أفي وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط » : « وقد كنت حضرتني وقتا فيه تشطة ، فكتبت تفسير كثير من هذه الحروف في كتاب ثابت في الزجر » .
- (٤٦) ”مسألان من كتاب الأيمان لمحمد بن الحسن الشيباني“ . ذكره بركلان ، وقال : إنه يوجد في الفاتيكان .
- (٤٧) ”علل التثنية“ . ذكره بركلان ، وقال : إنه يوجد في ليدن .
- (٤٨) ”المسائل الواسطية“ . في ياقوت في ترجمة علي بن عيسى الربيعي : « حكي أبو غالب بن بشران النحوي الواسطي قال : ورد أبو الفتح بن جني عثمان إلى واسط . ونزل في دار الشريف أبي علي الجواني نقيب العلويين ، وكنا نتردد إليه ونسأله ، ويملي علينا مسائل سماها الواسطية. » .
- (٤٩) ”كتاب شرح الإبدال ليعقوب“ . يقول في الخصاص في « باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه » : « ونحن نعتقد إن أصبنا فسحة أن نشرح كتاب يعقوب بن السكيت في القاب والإبدال » . وفي ختام سرد كتب ابن جني أذكر أن بعض الكتّابين لحياته ذكر له كتاب مفردات القراء السبعة . وهذا الكتاب ليس لابن جني ، وإنما هو لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني . وقد جاء الاشتباه من توافقهما في الامم « عثمان » .

الخصائص

يقدم ابن جنّيّ الخصائص إلى بهاء الدولة الذي تولى الملك في بغداد مع الخضوع للخليفة العباسيّ سنة ٣٧٩ إلى سنة ٤٠٣ هـ . وذلك إذ يقول في ديباجة الكتاب : « هذا — أطل الله بقاء مولانا الملك السيد المنصور المؤيد بهاء الدولة وضياء الملة ، وغيث الأمة ، وأدام ملكه ونصره ، وساطنانه ومجده ، وتأيبده وسمّوه ، وكبت شأنه وعدوه — كتاب لم أزل على فارط الحال وتقادم الوقت ... »
ويبين من هذا أنه ألف الخصائص بعد أستاذه أبي عليّ ، الذي كانت وفاته سنة ٣٧٧ ، وتراه يقول في الخصائص في مبحث الاشتقاق الأكبر : « غير أن أبا عليّ — رحمه الله — كان يستعين به ... » .

١٠ . وهو يذكر شرح تصريف المازنيّ في الخصائص ١ / ٣٦٩ . وعلى هذا فهذا الكتاب سابق في التأليف على الخصائص .

ويذكر أيضا سرّ الصناعة في الخصائص ، في « باب في العربيّ يسمع لغة غيره » وفي « باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه » وعلى هذا فقد ألف الخصائص بعد سرّ الصناعة . ولكنه في سرّ الصناعة في المقدمة في الكلام على مرتبة الحركة من الحرف يقول : « وقد ذكرنا في كتاب الخصائص فيما بعد فساد هذا القول من أبي عليّ رضي الله عنه » ومقتضى هذا تقدّم الخصائص على سرّ الصناعة . والذي يبدو لتفسير هذا التدافع أنه ألف الكتابين ووضع نظامهما أولاً في وقت مبكر ، ثم كان يزيد فيهما ، فقد يلاحق بأحد الكتابين شيئاً ، ثم يحيل في الآخر عليه . وقد اختصر الخصائص ابن الحاجّ الأندلسيّ أحمد بن محمد الإشبيليّ ، كما في البغية ١٥٦ ، وكشف الظنون تحت اسم الخصائص . ويذكر ابن الطيب

٢٠ .

في شرحه للاقتراح ٣٥ من النسخة التيمورية أن لابن الحجاج هذا إملأ على
الخصائص، ومعنى هذا أن له حاشية عليها، فهل هذا غير مختصر الخصائص،
أم هذا وهم منه . ويذكر صاحب كشف الظنون أن لموفق الدين عبد اللطيف
ابن يوسف البغدادي حاشية على الخصائص .

النسخ التي اعتمد عليها في طبع الكتاب

(١) نسخة في مجلدين فيما نحو نصف الكتاب . ينتهي الجزء الأول بآخر « باب
في نقض المراتب إذا عارض هناك عارض » ويتبدى الجزء الثاني بـ « باب من غلبة
الفروع للأصول » وينتهي بآخر « باب في ورود الوفاق مع وجوب الخلاف » .
وفي آخر الجزء الأول : « وكتب الحسن بن الفرج بن إبراهيم بمصر في ربيع
الآخرة سنة ثلاثين وأربعمائة . وحسبنا الله ونعم الوكيل » وفي آخر الجزء الثاني :
« وكتب الحسن بن الفرج بن إبراهيم بمصر في شهر جمادى الأولى (كذا)
سنة ثلاثين وأربعمائة . وحسبنا الله ونعم الوكيل » .

وهذه النسخة مضبوطة بالشكل الكامل . وهي أصح النسخ . وقد كانت
في خزانة المدرسة الحنفية التي أوقفها صرغتمش ، وتعرف بجامعة صرغتمش
بجوار جامع ابن طولون . وهي في مكتبة الدار تحت رقم ١١٠ نحو .

وقد رمزت لها في هذه الطبعة بالحرف أ .

(٢) نسخة في مجلد واحد فيه أيضا نحو نصف الكتاب وينتهي هذا الجزء بآخر
« باب في خلع الأدلة » ولم يذكر في هذه النسخة تاريخ كتابتها ولا اسم الكاتب .
وقد كانت في خزانة كتب جامع محمد بك أبي الذهب . ويطلب فيها الضبط
وهي في مكتبة الدار تحت رقم ١٠٩ نحو . ويرمز لها بالحرف ب .

(٣) نسخة الشنقيطى . وهى فى مجلدين بخطين مختلفين ، وتكمل فيها الخصائص .

وهى خالية من الضبط . والجزء الثانى بخط على بن محمد بن مصطفى الشهير بابن رجب الترجمان الجزائرى المنشأ المسدى الدار ، أتمه كتابة سنة ١٢٩٩ هـ وهذه النسخة تحمل رقم ٥ ش نحو . وقد رمز لها بالحرف شـ

(٤) نسخة مصورة عن نسخة كتبها على بنجل منلا حسين سنة ١٣٢٥ هـ وذكر

الكاتب أنه نقلها عن نسخة قديمة كتبت بمكة المشرفة سنة ٥٧٩ . وقد رمزت لها بالحرف ج . وهذه النسخة تختلف عن النسخ الأخرى اختلافا كثيرا ، ففيها اختصار وطرح لكثير من الشواهد التى فى غيرها ، فهى نسخة فريدة فى بابها .

والناظر فى هذه النسخة إذا قرنها بغيرها يتردد بين احتمالين :

الاحتمال الأول أن هذا هو أصل الخصائص ، أى هو النسخة التى كتبها المؤلف فى أول الأمر ، ثم زاد عليها فيما بعد فاستقرت فى النسخ الأخرى . على أن هناك أشياء تصد عن هذا الاحتمال .

(١) فى " باب فى أن المجاز إذا كثرت الحقايق بالحقيقة " يقول : فأما قوله

١٥ — سبحانه — : وفوق كل ذى علم عليم لحقيقة لا مجاز . وذلك أنه

— سبحانه — ليس عالما بعلم ، فهو إذا العليم الذى فوق ذوى العلوم

أجمعين ، ولذلك لم يقل : وفوق كل عالم عليم ؛ لأنه — عز اسمه — عالم ،

ولا عالم فوقه » وحاصل هذا أن قوله تعالى : وفوق كل ذى علم عليم عند

المعتلة — ومنهم ابن جنى كما سلف لك — لا يدخل فى (ذى علم) الله

٢٠ سبحانه وتعالى ؛ فإنه عندهم عالم بذاته ، لا يعلم زائد على ذاته ، كما يقول أهل

السنة . وعلى ذلك فالآية على عمومها ليست فى حاجة إلى التخصيص . فأما

- عند أهل السنة فذو العلم يشمل الله سبحانه ، فيجب عندهم تخصيص ذى العلم
بغير الله سبحانه . فقوله : وفوق كل ذى علم أى غير الله ، فإن الله سبحانه
لا علم فوقه ، والتخصيص والتقييد ضرب من المجاز . وفي نسخة ح التى
أتحدث عنها ص ٢١٠ : « ومثله — عندنا — وفوق كل ذى علم عليم ،
وليس كذلك عند الشيخ » وهذا يقضى بأن الكاتب غير ابن جنى .
- (ب) وفي « باب فى إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد » ص ٢١٣ فى النسخة
المختصرة : « قال الشيخ : وسألت الشجرى يوما : كيف تجمع المحرّج... »
وهو يريد بالشيخ ابن جنى .
- (ج) وفى ص ٢١٦ من النسخة المختصرة : « وكل أفعال جمع إلا ستة عشر اسما .
وهى ثوب أسمال وأخلاق ، وأرض أحصاب : ذات حصى ، وبلد أمحال :
حقط ، وماء أسدام : متغير من القِدم ، وأحد عشر قد ذكرها إلى ، وهى
جفنة أكسار ... » .
- (د) وفى ص ١٥٨ « باب فى التطوع بما لا يلزم » : « ذكر فى هذا الباب أشعارا
الترم قائلوها من الحروف والإعراب ما لا يلزمهم ، وذكر أن ذلك مما يدل
على قوة الشاعر وسعة ما عنده » .
- (هـ) وفى ص ١٦٨ بعد أن ساق كلام ابن جنى : « قلت أنا : وكذلك التنوين
ثابت فى الوصل ... » فهذا تعقيب على كلام ابن جنى .
- (و) وفى ص ٢٨٦ بعد أن ساق كلاما لابن جنى فى تفسير قوله : ولا تطع من
أغفلنا قلبه عن ذكرنا : « قلت : هذا مبنى على أصلهم الفاسد » .
والاحتمال الثانى أن هذه النسخة مختصر الخصائص . ويسوق هذا الاحتمال
إلى السؤال عن صاحب هذا الاختصار .

فالمعروف أن الذى اختصره هو ابن الحاج أحمد بن محمد الإشبيلي . وهذا كانت وفاته على حسب ما فى البغية ١٥٦ سنة ٦٤٧ أو سنة ٦٥١ . وقد سبق أن هذه النسخة نقلت عن نسخة كتبت بمكة سنة ٥٧٩ أى قبل وفاته بنحو ثمان وستين سنة . ويعد مع هذا جدًا أن تكون من اختصاره .

وأقرب ما يخطر بالبال أن تكون هذه النسخة أصل الخصاص، وأن بعض أصحاب المؤلف كتبها عن المؤلف ، فهو لذلك يعبر عنه حينًا بالشيخ يريد شيخه، ويقول فى النص السابق : « وأحد عشر قد ذكرها إلى » ، وقد يعقب عليه فيما يخالفه فيه .

(٤) نسخة مصورة عن مخطوطة فى القسطنطينية ، وهى فى مكتبة جامعة
١٠ فؤاد الأول تحت رقم ٢٢٩٧٨ ويرمز لها بالحرف د

(٥) نسخة مصورة أيضا عن مخطوطة فى القسطنطينية ، فى مكتبة جامعة
فؤاد الأول تحت رقم ٢٢٩٧٩ ويرمز لها بالحرف هـ
وهاتان النسختان تكمل فيهما الخصاص .

وإنى لأقدم شكرى لدار الكتب المصرية ، أن وثقت بى ، فندبتنى لهذا العمل
١٥ وأعانت على إخراج الكتاب فى هذا المظهر الجميل ، وهى أهل لكل ثناء وتمجيد .
ولن أنسى ما حيت فضل الأستاذ الجليل أبى الفضل إبراهيم مدير القسم الأدبى ، فقد كان له القسط الأوفى فى هذا الشأن . كما أسجل للأديب الكبير الأستاذ توفيق الحكيم المدير العام للدار رعايته للآداب العربية وتشجيعه لنشر نفائس الكتب وذخائر المحفوظات . والله المسئول أن يتولى عنى جزاءهما ومثوبتهما .

٢٠ وإنى أختتم هذه المقدمة ، حامدا لله ، ومصليا ومسالما على رسوله ، وصحابة أجمعين

محمد على النجار

٩ من المحرم سنة ١٣٧٢

٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الحمد لله الواحد العدل القديم . وصلى الله على صفوته محمد وآله المنتخبين^(١) .
وعليه وعليهم السلام أجمعين .

هذا — أطال الله بقاء مولانا الملك السيد المنصور [المؤيد]^(٢) ، بهاء الدولة وضياء

- ٥ الملة ، وغيث الأئمة ، وأدام ملكه ونصره ، وسلطانه ومجده ، وتأيده وسموه ، وكبت
شائنه وعدوه — كتاب لم أزل على فإرط الحال ، وتقادم الوقت ، ملاحظا له ، عاكف
الفكر عليه ، منجذب الرأي والروية إليه ، وأدّا أن أجد مهما أصله به ، أو خلا^(٣)
أرتقه بعمله ، والوقت يزداد بنواديه ضيقا ، ولا ينجح لي إلى الابتداء طريقا . هذا^(٤)
مع إعظامي له ، وإعصامي بالأسباب المتناطة به ، واعتقادي فيه أنه من أشرف^(٥)
١٠ ما صنف في علم العرب ، وأذهبه في طريق القياس والنظر ، وأعوّده عليه بالحيلة
والصنون ، وأخذ له من حصّة التوقير والأون ، وأجمعه للأدلة على ما أودعته هذه^(٦)
اللغة الشريفة : من خصائص الحكمة ، ونيطت به من علائق الإتقان والصنعة ،

(١) في ب : « المنتخبين » ، والمنتجب والمنتخب بمعنى واحد .

(٢) زيادة في ج : « موصلا » . (٣) في ج : « أربقه بعلمه » ،

- ١٥ أي أقيده . (٥) نوادي الكلام : ما يخرج منه وقتا بعد وقت ، ونوادي الإبل : شواردها ،
فالمنى أن الوقت لا يتسع لشوارد هذا الكتاب ولا يسمح بجمعها وإيلافها .

(٦) في المطبوعة ، د : « اعتصامي » . وما أثبتته موافق للأصول الأخرى ، وهو يجانس « إعظامي » .

(٧) التوقير مصدر وقر الدابة : سكتها ، ويراد به الإراحة ؛ فالمراد حصّة الراحة والتخفيف من حركة
العمل . والأون : الدعة والسكون ؛ والتوقير هو كذا في ش ، ج ، هـ . وفي أ ، ب « التوقير » . ويعبر
٢٠ في هذا المصر عن هذا المعنى بأوقات الفراغ .

(٨) في ج بدل « وأجمعه للأدلة على » : « وأدله على » .

فكانت مسافر وجوهه ، ومحاسر أذرعه وسوقه ، تصف لى ما اشتملت عليه
مشاعره ، وتجي إلى^(١) بما خيطت عليه أقرابه وشواكله ، وترينى أن تعريد كل من^(٢)
الفريقين : البصريين والكوفيين عنه ، وتحاميمهم طريق الإسلام به ، والخوض
فى أدنى أو شاله وخلجه ، فضلا عن اقتحام غماره ولججه ، إنما كان لامتناع جانبه ،
وانتشار شعاعه ، وبادى تهاجر قوانينه وأوضاعه . وذلك أنا لم نر أحدا من علماء
البلدين تعرض لعمل أصول النحو ، على مذهب أصول الكلام والفقهاء . فأما^(٤)
كتاب أصول أبى بكر فلم يلهم فيه بما نحن عليه ، إلا حرفا أو حرفين فى قوله ، وقد^(٥)
تعلق عليه به . وسنقول فى معناه .

على أن أبا الحسن قد كان صنف فى شىء من المقاييس كتيباً ، إذا أنت قرنته^(٦)
بكتابنا هذا علمت بذلك أنا نبنا عنه فيه ، وكفيناها كلفة التعب به ، وكافأناه على^(٧)
لطيف ما أولاناه من علومه المسوقة إلينا ، المفيضة ماء البشر والبشاشة علينا ، حتى^(٨)^(٩)

(١) مضارع وحى ، وهو كأوحى . يقال : وحى إليه بكذا : أشار إليه به وأوما . وهو كذلك
« نحي » فى أ ، ب ، ج . وفى ش ، س ، هـ : « نحي » .

(٢) الأقراب جمع قرب كقفل وهى من الفرس خاصرته ، والشواكل واحد شاكلة وهى من الفرس
الجلد بين عرض الخاصرة والفتحة ، وهى الركبة . (٣) التعريد : الطرب والفرار .

(٤) البلدان : البصرة والكوفة .

(٥) هو ابن السراج محمد بن المرى . كانت وفاته سنة ٣١٦ هـ . وهو المعنى بأبى بكر حيث أطلق .
وتحاب الأصول له يقول فيه صاحب كشف الظنون : « كتاب مرجوع إليه عند اضطراب النقل » .
وينقل عنه صاحب الخزائن كثيراً .

(٦) هو الأخفش سعيد بن مسعدة مات سنة ٢١٠ هـ . وهو الأخفش الأوسط ، وحيث أطلق
أبو الحسن فى هذا الكتاب فهو الأخفش هذا . ويزعم ابن الطيب فى شرح الاقتراح أن هذه الكنية
خاصة بالأصغر على بن سليمان ، وهو وهم . (٧) سقط فى أ لفظ « فيه » .

(٨) تبعت فى هذا نسخة ج ، وفى المطبوعة أ ، ب : « البر » .

(٩) فى ج : « البشارة » . والظاهر أن يقرأ بفتح الباء وهى الجمال .

دعا ذلك أقواما نُزرت من معرفة حقائق هذا العلم حظوظهم، وتأخرت عن إدراكه أقدامهم، إلى الطعن عليه، والقدح في احتجاجاته وعِلّله . وسُتري ذلك مشروحا في الفصول بإذن الله تعالى .

- (١) [ثم إن بعض من يعتادني، ويُلمّ لقراءة هذا العلم بي، ممن آنس بصحبتة لي، وأرتضى حال أخذه عني، سأل فأطال المسألة، وأكثر الحفاوة والملاينة، أن أمضى الرأي في إنشاء هذا الكتاب، وأولى طرفا من العناية والانصباب . فجمعت بين ما أعتقده : من وجوب ذلك عليّ، إلى ما أوثره من إجابة هذا السائل لي . فبدأت به، ووضعت يدي فيه، واستعنت الله على عمله، واستمدته سبحانه من إرشاده وتوفيقه] وهو — عز اسمه — مؤتي ذلك بقدرته، وطوله ومشيئته .

- ١٠ (١) اتبعنا في إثبات هذا النص المكنوف بالقوسين ما في ج . وليس منسه في باقي النسخ إلا النص الآتي ، وأما بادي به ، ومستعين الله على عمله ، ومستنده سبحانه إرشاده وتوفيقه .
- (٢) أي الاجتهاد فيه ، من قوطم : انصب البازي على الصيد .
- (٣) الواجب في العربية أن يقال : وما الخ . ولكنه راعى في الجمع معنى الضمّ .
- (٤) كذا ولو كان «إلى» لكان أوفق بالجمع، ولكن هذا يحتاج إلى تضمين السائل معنى الطالب .

هذا باب القول على الفصل بين الكلام والقول

[ولتقدم أمام القول على فرق^(١) بينهما ، طرفا من ذكر أحوال تصاريفهما ،
واشتقاقهما ، مع تقلب حروفهما ؛ فإن هذا موضع يتجاوز قدر الاشتقاق ، ويعلوه
إلى ما فوقه . وستراه فتجده طريقا غريبا ، ومسلكا من هذه اللغة الثمينة عجيباً]^(٢)

- ٥ . فأقول : إن معنى « رول » أين وجدت ، وكيف وقعت ، من تقدم بعض
حروفها على بعض ، وتأخره عنه ، إنما هو للخفوف والحركة . وجهات تراكيبها
الست مستعملة كلها ، لم يحمل شيء منها . وهي : « رول » ، « رول » ،
« رول » ، « ولول » ، « لولول » ، « لولول » .

- الأصل الأول « رول » وهو القول . وذلك أن الفم واللسان يخفان له ،
ويقلقان ويمدلان به . وهو بضد السكوت ، الذي هو داعية إلى السكون ؛ ألا
١٠ ترى أن الابتداء لما كان أخذا في القول ، لم يكن الحرف المبدوء به إلا متحركا ،
ولما كان الانتهاء أخذا في السكوت ، لم يكن الحرف الموقوف عليه إلا ساكنا .
الأصل الثاني « رول » منه القلُوب : حمار الوحش ؛ وذلك لخفته وإسراعه ؛
قال العجاج :

- ١٥ * توأضح التقريب قلوبا مغلجا^(٦) *

- (١) في ش : « الفرق » وهنا نفرا بإضافة فرق إلى « بينهما » والين هنا الوصل والاجتماع ، وهو اسم
ممكن وقرئ لقد « تقطع بينكم » بالرفع . (٢) سقط ما بين القوسين في ج .
(٣) في ج : « تصرف » . (٤) كذا في النسخ . والأنسب بالسياق : « الخفوف » .
وهو من قولهم : خف القوم إذا ارتحلوا مسرعين .
٢٠ (٥) من قولهم : مذل المريض من باب فرح إذا لم يتفاز من الضجر ، ويقال أيضا : مذل : قاق .
(٦) بعده : * جا با ترى تليه مسحبا * وهذا في وصف أتان الوحش . ونوله توأضح
التقريب أي تجتهد مع غلها في الجري ، وأصل المواضعة المباراة في الاستقاء بالدلاء ، والملجج : الشدبد
المدجج أو هو الذي يطرد آتته ، يعني الفحل . والجلب : الغليظ . والتليل : العنق ، ومسحج أي مفضوض من
طراذه الحر ، والمسحج : القشر . وانظر الأرجوزة بتمامها في ديوان العجاج ص ٩

ومنه قولهم « قلوب البسر والسويق ، فهما مقلوان » وذلك لأن الشء إذا قلى جفّ وخفّ ، وكان أسرع إلى الحركة والطف ، ومنه قولهم « اقلوليت يارجل » قال :

قد عَجِبْتُ مني ومن يَعِينِيَا لما رأيتني خَلَقًا مُقْلُولِيَا

أى خفيفا للكبير [و] طائشا ؛ [و] قال :

وسرِبَ كَعِينِ الرملِ عُوجٌ إلى الصبا رواعفٌ بالحادى حُور المدامع^(٤)
سَمِعَ غِنَاءَ بعد ما نَمِنَ نومة من الليل فاقْلُولِينَ فوق المضاجع^(٥)

أى خففن لذكركه وقلقن فزال عنهن نومهن واستنقلهن على الأرض ؛ وبهذا يعلم أن لام اقلوليت واو ، لا ياء . فأما لام اذلوليت فشكوك فيها .

ومن هذا الأصل أيضا قوله :

* أقبُّ كِفْلَاءِ الوليدِ نحيص^(٧) *

فهو مفعال من قلوب بالقلّة ، ومدكرها القال ؛ قال الراجز :

* وأنا في الضَّرَابِ قِيلانِ القُسلَه *

(١) في أ : « للكبرة » . وانظر في هذا الرجز الأعم في ذيل سيويه ص ٩٥ ج ٢ ، وهو للمزدق .

(٢) زيادة في ب ، s . (٣) زيادة في ح . (٤) يصف نساء حسانا ، وقوله :

كعين الرمل يريد كبقرا الوحش ، وعوج : ميل ، والحادى — بالجم وكنتب خطأ في المطبوعة بالحاء —

الزعفران ، يريد أن الزعفران يظهر في أنوفهن فكأنما هو أثر الرعاف ، وهو خروج الدم من الأنف .

(٥) في الأساس في قلو : « عنانى » في مكان « غناء » . (٦) اذلولى : ذل واققاد .

(٧) قائله امرؤ القيس ، صدره : * فأصدرها تملو النجاد عشية *

وأقب أى صامر البطن ، وكذلك نحيص . وهذا البيت في أبيات في وصف الحمار الوحشى يطارد آنته ،

منها قوله :

أذلك أم حاب يطارد آنتنا حمان فادنى حملهن دروص

فالضمير «ها» في « فأصدرها » لآنتن ، وأقب نحيص من وصف الحمار . انظر اللسان في درص .

(٨) المقسلاء : القال . وهى لعبة للصبيان : يأخذون عودين ، أحدهما نحو دراع والآخر

قصير فيضربون الأصغر بالأكبر ، فالمقلاء والقال : العود الكبير الذى يضرب به ، والقلّة : الصغير .

وهذه اللعبة تعرف عند العوام بالقلّة . وانظر شفاء الغليل في حرف القاف .

فكأن القال مقلوب قلوبت، وياه القيلان مقلوبة عن واو، وهي لام قلوبت،
ومثال الكلمة فلُمان . ونحوها عندى فى القلب قولهم «بازٌ» ومثاله فَلَغ ، واللام^(١)
منه واو؛ لقولهم فى تكسيهه : ثلاثة أبواز، ومثالها أفلاع . ويدل على صحته ما ذهبنا
إليه : من قلب هذه الكلمة قولهم فيها «البازى» وقالوا فى تكسيهها «بُزاة»
و «بوازٍ» ؛ أنشدنا أبو على^(٢) لذى الرمة :

كأت على أنيابه كل سُدفية صِيحاح البوازي من صريف اللوائك^(٣)
وقال جرير :

إذا اجتمعوا على نخلٍ عنهم^(٤) وعن بازٍ يصك حُباريات

فهذا فاعل ؛ لاطراد الإمالة فى ألفه، وهى فى فاعل أكثر منها فى نحو مال وباب .

وحدثنا أبو على^(٥) سنة إحدى وأربعين ، قال : قال أبو سعيد ، الحسن بن
الحسين «بازٌ» وثلاثة «أبواز» فإن كثرت فهى «البيزان» فهذا فَلَغ ، وثلاثة
أفلاع ، وهى الفلُمان .

(١) يريد ميزانها الصرفة .

(٢) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارمى الإمام فى العربية ؛ أخذ عن الزجاج وابن السراج ؛
وهو أستاذ ابن جنى ومخرجه ، وله الآثار الجلية . توفى ببغداد سنة ٣٧٧ هـ . انظر البغية ٢١٦

(٣) السدفة : الظلمة ، واللوائك يريد المواضع من الأسنان ، وهو فى وصف إبل . والبيت
فى أسرار البلاغة ص ٧٣ وفيه : سمرة مكان سدفة . وهو أيضا فى الكامل ٧/١٩ طبعة المرصنى .

ويقول المرصنى : إن الصواب : «أنياه» إذ هو فى وصف بعب . وكذلك هو فى الديوان طبعة أوردته ٤١٨

(٤) حباريات واحده حبارى ، وهو طائر يصيده البازى ، كنى بالبازى عن نفسه وبالْحباريات
عن بنى نمير المذكورين فى قوله قبل :

أنا البازى المطل على نمير على رغم الأنوف الراغبات

وهذا من إحدى نقائض جرير مع الفرزدق . وانظر النقائض ٧٧٥ طبعة أوردته .

(٥) أى بعد الثلاثمائة . وكانت وفاة أبى على سنة ٣٧٧ هـ .

(٦) هو السكرى الإمام فى النحو واللغة ، الراوية المكتر التمة . كانت وفاته سنة ٢٧٥ ، وانظر

البغية ٢١٩ . وقد أورد المؤلف هذا الحديث فى المحتسب فى الكلام على سورة الفاتحة .

ويدل على أن تركيب هذه الكلمة من « بز و » أن الفعل منها عليه تصرف؛ وهو قولهم « بزأ، يزو » إذا ظب وعلا، ومنه البازى - وهو فى الأصل اسم الفاعل، ثم استعمل استعمال الأسماء، كصاحب ووالد - وبزأ وبوايز يؤكد ذلك، وعليه بقية الباب من أبزى وبزواء، وقوله:

* فتبازت فتبازخت لها * ^(١)

والبزأ، لأن ذلك كله شدة ومقاولة فاعرفه . ^(٢)

فقلاء من قلوب، وذلك أن القال - وهو المقلأ - هو العصا التى يضرب بها القلة، وهى الصغيرة، وذلك لاستعمالها فى الضرب بها .

الثالث « و و ل » منه الوقل للوعل، وذلك لحركته، وقالوا: توقل فى الجبل: ^(٤)

إذا صعّد فيه، وذلك لا يكون إلا مع الحركة والاعتمال . قال ابن مقبل:

عَوْدًا أَحْمَ القَرَا، إِزْمُولَةٌ وَقَلَا يَأْتِي تَرَاتٍ أَبِيهِ يَتَّبِعُ القُدْفَا ^(٥)

الرابع « و ل و » قالوا: ولّى يلقى: إذا أسرع .

(١) هذا صدر بيت لعبد الرحمن بن حسان وتماهه: * جلسة الجازر يستنجدى الوتر * وقبسه:

سائلا مية هل نهتها آخر الليل ببرد ذى عجر

والمرد: الذكر المنتشر - وقوله: تبازت أى رفعت مؤثرها، وتبازخ: مشى مشية المعجوز أقامت صلبها فتأخر كاهلها، وقوله يستنجدى الوتر أى يقطعها، ويروى: جلسة الأعصر - وانظر اللسان فى نجا وبزأ .

(٢) البزأ: أن يستقدم الظهر ويتأخر العجز - والوصف أبزى وبزواء؛ وكان الأنسب قرنه بهما .

(٣) كذا فى الأصول . ويدولى أن هذا تحريف مصادرة .

(٤) الوقل كضرب وسبب وكنتف .

(٥) العود: المسن وفيه بقية، و«أحم القرا»: أسود الظهر، و«إزمولة»: خفيفا، وقوله: «يأتى ترات أبيه» أى يفعل فعل أبيه فى التصعيد فى الجبال، و«القذف» واحده قذفة كقرفة وغرف وهى ما أشرف من الجبال . وانظر كتابه الأعم على شواهد سيويه ص ٣١٦ ج ٢

- قال : * جاءت به عَنَسٌ من الشام تَلِقُ ^(١) *
أى تَحِفُّ وتسرع . وقرئ ^(٢) « إذ تَلِقُونَهُ بالسَّيِّئِ » أى تَحْفُونَ وتسرعون . وعلى
هذا فقد يمكن أن يكون الأول ^(٣) فوعلا من هذا اللفظ ، وأن يكون أيضا
أفعل منه . فإذا كان أفعل فأمره ظاهر ، وإن سميت به لم تصرفه معرفة ، وإن
كان فوعلا فأصله وَوَلِقَ ، فلما التقت الواوان في أول الكلمة أبدلت الأولى
همزة ، لاستنطاقها أولا ، كقولك في تحقير واصل : أو يصل . ولو سميت بأولق
على هذا لصرفته . والذي حملته الجماعة عليه أنه فوعل من تَأَلَّقَ البرق ، إذا خَفَقَ ،
وذلك لأن الخفوق مما يصحبه الانزعاج والاضطراب . على أن أبا إسحاق ^(٤)
قد كان يميز فيه أن يكون أفعل ، من وَلِقَ يَلِيقُ . والوجه فيه ما عليه الكافة :
من كونه فوعلا من « أ ل و » وهو قولهم « أَلِقَ الرجل فهو مألوق » ألا ترى
إلى إنشاد أبي زيد فيه :

تراقب عيناها القطيع كأنما يخالطها من مسه مس أولق ^(٥)

- (١) قاله القلاخ بن حزن المقرئ يهجو جليدا الكلابي ، وقوله :
إن الجليد زلق وزملق كذب المقرئ سؤال غلق
هذا ما في اللسان في زلق ، وفي المخصص ٧/٩ : « عيس » في مكان « عنس » . وفي اللسان في ألق :
لأن الزبير زلسق وزملق
جاءت به عنس من الشام تلق
لا آمن جليسه يلا ألق
(٢) نسب هذه القراءة أبو حيان في البحر ، ٦/٤٣٨ إلى عائشة وابن عباس وعيسى بن عمر
وزيد بن علي .
(٣) وكان الأصل : تحفون فيه فحذف الجار وأوصل الضمير بالفعل . وفي ح « تحفونيه » .
(٤) هو الجنون .
(٥) يريد الزجاج . وكانت وفاته سنة ٣١٠ هـ . وانظر في أولق الكتاب ٢/٣٤٤
(٦) روى « يخامرها » بدل « يخالطها » والقطع : السوط .

وقد قالوا منه^(١) : ناقة مسعورة أى مجنونة ، وقيل في قول الله سبحانه « إن المجرمين في ضلال وسعر » : إن السُّعْر هو الجنون ، وشاهد هذا القول قول القطامي^(٢) :

يتبعن سامية العينين تحسبها مسعورة أوترى ما لا ترى الإبل^(٤)

(الخامس) « لور » جاء في الحديث « لا آكل من الطعام إلا ما لوق لي »^(٥) أى ما خدِم وأعملت اليد في تحريكه ، وتلييقه^(٦) ، حتى يطمئن وتتضام جهاته . ومنه اللوقة للزبدة ، وذلك لخفتها وإسراع حركتها ، وأنها ليست لها مُسكة الجبن ، وثقل المصبل ونحوهما . وتوهم قوم أن اللوقة — لما كانت هى اللوقة فى المعنى ، وتقاربت حروفهما — من لفظها^(٧) ، وذلك باطل ؛ لأنه لو كانت من هذا اللفظ لوجب تصحيح عينها ؛ إذ كانت الزيادة فى أولها من زيادة الفعل ، والمثال مثاله ، فكان يجب على هذا أن تكون اللوقة كما قالوا فى أثوب^(٨) وأسوق وأعين وأنيب بالصحة ، ليفرق بذلك بين الاسم والفعل ، وهذا واضح . وإنما اللوقة فعولة من تألق البرق إذا لمع وبرق وأضطرب ، وذلك لبريق الزبدة واضطرابها .

(١) أى من معنى هذا البيت ، وهو وصف الناقة بالأولق الذى هو الجنون .

(٢) قاتله كما فى اللسان فى «سعر» الفارسي . ويرى غيره أن «سعرا» : جمع سمير للنار .

(٣) هو عمير بن شليم — بالتصغير فيما — الشاعر التغلبي الأموي ، والقطامي — بضم القاف وفتحها — فى الأصل : الصقر .

(٤) « مسعورة » روى مجنونة ، وسامية العينين : رافعتها ، أوترى ما لا ترى الإبل فهى تفرع منه لنشاطها . يصف ناقة يتبعها الإبل فى السير ، وهو فى لامته :

* إنا محبوك فاسلم أيها الطلل *

(٥) يريد حديث عبادة بن الصامت رضى الله عنه . وقد نرج هذا الحديث أبو عبيد . وانظر

البلوى ٢/٧٧ (٦) يقال : لبق الزبد إذا خلطه بالسمن وليته .

(٧) هذا خبر « أن اللوقة » . والصمير فى « لفظها » يعود إلى « اللوقة » .

(٨) يريد : فى باب أثوب وما بعده . ولو حذف « فى » لكان أعذب فى الأسلوب .

(السادس) «لوهو» منه اللقوة للعقاب، قيل لها ذلك لخفتها وسرعة طيرانها؛ قال^(١):

كأني بفتحاء الجناحين لقوة^(٢) دَفوفٍ من العقبان طاطأتُ شملاًل^(٣)
ومنه اللقوة في الوجه . وألتقاؤهما أن الوجه اضطرب شكله، فكأنه خفة فيه،
وطيش منه، وليست له مسكة الصحيح، ووفوه المستقيم . ومنه قوله :
* وكانت لقوة لاقت قيساً *^(٤)

واللقوة : الناقة السريعة اللقاح، وذلك أنها أسرع إلى ماء الفحل فقيلته، ولم تنب عنه نبو العاقر .

فهذه الطرائق التي نحن فيها حزمة المذاهب، والتورّد لها وعسر المسلك،

- ١٠ . ولا يجب مع هذا أن تستنكر، ولا تستبعد؛ فقد كان أبو علي رحمه الله يراها ويأخذ بها؛ ألا تراه غلب كون لام أنفية^(٥) — فيمن جعلها أفعولة — واوا، على كونها باء، — وإن كانوا قد قالوا « جاء يشقوه ويشفيه^(٦) » — بقولهم « جاء يشفه » قال: فيثفه لا يكون إلا من الواو، ولم يحفل بالحرف الشاذ من هذا، وهو قولهم « يتس^(٧) » مثل يعس؛ لقلته . فلما وجد فاء وثف واوا قوى عنده في أنفية كون لامها مثل يعس^(٨)، فتأس للام بموضع الفاء، على بعد بينهما .

- ١٥ . (١) هو أمرؤ القيس يصف فرسا . انظر اللسان في دف . (٢) يروي صيود، وفتح الجناحين لينهما، ودفوف أي تدو من الأرض في طيرانها، وشملاًل : خفيفة . وهذا في وصف فرس من قصيدته التي مطلعها :
ألا عم صباحا أيها الطلل البالي
يهدل يعمن من كان في العصر الخالي
(٣) هي مرض يعرض للوجه فيميله إلى أحد جانبيه . (٤) هذا مثل يضرب للرجلين يكونان متفقين على رأي ومذهب فلا يلبثان أن يصطحبا ويتصافيا . واللقوة — كما فسر الكتاب — السريعة اللقاح، والقيس الفحل السريع الإلقاح أي لا إبطاء عندهما في الإنتاج . وانظر اللسان في « لقو » .
(٥) هي الحجرة تنصب ويجعل عليها القدر، وهن ثلاث أُناني .
(٦) أي يتبعه ويلقى على أثره . (٧) لما كانت الهدزة في بعض وجوه الرسم لاصورة لها ظاهرة جروا على أن يقابلوها بالعين كما هنا . ويتس هنا مضارع يتس بحذف فاء الكلمة وهي يا، وهذا شاذ، وإنما يقاس ذلك في الواوي . وانظر الكتاب ٢/٢٣٣ (٨) في ج: « بعد ما بينهما » .

وشاهدته غير مرّة، إذا أشكل عليه الحرف : الفاء ، أو العين ، أو اللام ،
استعان على علمه ومعرفته بتقليب أصول المثال الذى ذلك الحرف فيه . فهذا
أغرب مأخذا مما تقتضيه صناعة الاشتقاق ؛ لأن ذلك إنما يلتزم فيه شرح واحد^(١)
من تتالى الحروف، من غير تقليب لها ولا تحريف . وقد كان الناس : أبو بكر
رحمه الله وغيره من تلك الطبقة ، استسرفوا أبا إسحاق رحمه الله ، فيما تجشمه من^(٢)
قوة حشده ، وضمه شعاع ما أنتشر من المثل المتباينة إلى أصله . فأما أن يتكلف
تقاييب الأصل ، ووضع كل واحد من أحنائه موضع صاحبه ، فشيء لم يعرض له^(٣)
ولا تضمن عهده . وقد قال أبو بكر : « من عرف أنس ، ومن جهل استوحش »
وإذا قام الشاهد والدليل ، وضع المنهج والسبيل .

وبعد فقد ترى ماقدما فى هذا أنفا ، وفيه كإف من غيره ؛ على أن هذا وإن لم^(٤)
يطرّد وينقد فى كل أصل ، فالعذر على كل حال فيه أبين منه فى الأصل الواحد ،
من غير تقليب لشيء من حروفه ، فإذا جاز أن يخرج بعض الأصل الواحد من أن
تنظمه قضية الاشتقاق له كان فيما تقلبت أصوله : فإؤه وعينه ، ولامه ، أسهل ،
والمعذرة فيه أوضح .

١٥ (١) الشرح : الضرب ، يقال : هما شرح واحد وعلى شرح واحد أى ضرب واحد .
وفى المطبوعة والأصول : « شرح » ولا معنى له هنا . (٢) أى عدوه سرفا ، وهو كذلك بالسين
فى أ . وفى المطبوعة : « استسرفوا » ولا معنى له . وانظر فى استسراف النحويين للزجاج فى طرده الاشتقاق
ترجمته فى معجم الأدباء ٤٤ / ١ / ١ طبعة الحلبي . (٣) أحناء الأمور : أطرافها ونواحيها ، واحداها
حنوكلم ، وأحناء الأصل اللغوى : تصاريفه ، فإن كل تصريف طرف له وناحية منه .
٢٠ (٤) أنفا كنتى أى لم يسبق به ، من قولهم : روضة أنف : لم ترع ، وقد ضبط فى المطبوعة وبعض
الأصول : « أنفا » ، وهذا غير مناسب .

وعلى أنك إن أنعمت النظر ولاطفته، وتركت الضجر وتحاميته، لم تكدم تعذب
قرب بعض من بعض، وإذا تأملت ذلك وجدته بإذن الله .

وأما «ك ل م» فهذه أيضا حالها، وذلك أنها حيث تقلبت فعناها الدلالة على
القوة والشدة . والمستعمل منها أصول خمسة، وهى : «ك ل م» (١) «ك م ل» (٢)
«ل ك م» «م ك ل» «م ل ك» وأهملت منه «ل م ك»، فلم تأت
في ثبوت .

فمن ذلك الأصل الأول «ك ل م» منه الكلم للجرح . وذلك للشدة التى فيه،
وقالوا فى قول الله سبحانه : «دابة من الأرض تكلمهم» قولين : أحدهما من
الكلام، والآخر من الكلام أى تجرحهم وتأكلهم، وقالوا : الكلام : ماغظ من
الأرض، وذلك لشدة وقوته؛ وقالوا : رجل كلم أى مجروح وجرح؛ قال :
١٠ عليها الشيخ كالأسد الكلم * (٣)

ويجوز الكلم بالجر والرفع، فالرفع على قولك : عليها الشيخ الكلم كالأسد،
والجر على قولك : عليها الشيخ كالأسد [الكلم] (٤)، إذا جرح فحى أنفا، وغضب
فلا يقوم له شيء، كما قال :

١٥ (١) كأنه لم يصح عنده ما رواه المفضل : أن الثلث تحرك اللعين بالكلام أو الطعام، وقالوا :
ماذقت لما كا أى شيئا . وانظر اللسان . (٢) مقتضى السياق أن يقول : « منها » وهو يعود
على «ك ل م» باعتبارها مادة وقد راعى فى التذكير أنها أصل . (٣) هذا عجز بيت للكعبة
اليربوعى يصف فرسه المرادة . وصدرة : * هى الفرس التى كرت عليهم *
وقبله مطلع القصيدة وهو :

٢٠ تسألنى بنو جشم بن بكر أغراء المرادة أم بهيم
ويتبين من هذا أن القصيدة مرفوعة الزوى، فتجوز الجوز فى الكلم من أبى الفتح لأنه لم يطلع على
عمود القصيدة . وانظرها فى المفضليات .
(٤) زيادة من ش ، ومن اللسان ، خلت منها سائر الأصول .

كأنَّ محرَّباً من أُسدٍ تَرَجَّ^(١) يَنَازِلُهُمْ ، لِنايِبِهِ قَيْبِ

ومنه الكلام، وذلك أنه سبب لكل شر [وشدة] في أكثر الأضر؛ ألا ترى
إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «من كُنِيَ مَثُونَةً لَقَلَقَهُ وَقَبِيهِ وَذَبْدِيهِ دَخَلَ
الجنسة» فاللقلق: اللسان، والققب: البطن، والذبذب: الفرج. ومنه قول
أبي بكر — رضى الله عنه — في لسانه: «هذا أوردني الموارد». وقال:

* وجرح اللسان بجرح اليد^(٥) *

وقال طرفة:

فإن القوافي يتلجج مواجها تضايقُ عنها أن توبلجها الإبر^(٦)

١٠ (١) فائله أبو ذؤيب الهذلي. والمحرب: المنفض، وترج: جبل بالحجاز كثير الأسد، وقيل
قرية بين مكة واليمن مأسدة، وقيب: تصويت وعمقة. وهذا من قصيدة يرى بها حبيبا الهذلي. وانظر
ديوان الهذليين ١/٩٨ طبعة الدار.

(٢) زيادة من ح. (٣) رواه البيهقي في شعب الإيمان عن أنس بلفظ «من وق
شر لقلقه» وانظر الجامع الصغير في حرف الميم.

١٥ (٤) رواه مالك وابن أبي الدنيا والبيهقي. انظر الترغيب والترهيب في «باب الترغيب في الصمت
إلا عن خير، والترهيب من كثرة الكلام» (٥) قبله — وفيه مطلع القصيدة — :

تطاول ليلك بالأسد نام الخلى ولم ترقد

وبات وباتت له ليلة كليلة ذى العائر الأرمد

وذلك من نيا جاء وخبرته عن أبي الأسود

ولو عن ثنا غديره جاءني — وجرح اللسان بجرح اليد —

لقلت من القول: ما لا يزا ل يؤثر عني يد المسند

وهذه القصيدة يختلف الرواة فيها فينسبها بعضهم إلى امرئ القيس بن حجر وهي في ديوانه، وينسبها

آخرون إلى امرئ القيس بن عابس. وانظر معاهد التنصيص.

(٦) رواية ديوانه طبعة فازان ص ٤٤: «رأيت القوافي».

وأمثله الأخطل وأبرّ عليه ، فقال :

حتى اتقوني وهم مني على حذرٍ والقول ينفذ ما لا تنفذ الإبر^(١)

وجاء به الطائي^(٢) الصغير ، فقال :

عتاب بإطراف القوافي ، كأنه طعان بإطراف القنا المتكبير

وهو باب واسع .

فلما كان الكلام أكثره إلى الشر ، اشتق له من هذا الموضع . فهذا أصل .

الثاني « ك م ل » من ذلك كمل الشيء وكمل وكيل فهو كامل وكيل . وعليه

بقية تصرفه . والتقاؤهما أن الشيء إذا تم وكل كان حينئذ أقوى وأشد منه إذا كان

ناقصا غير كامل .

الثالث « ل ك م » منه اللكم إذا وجاءت الرجل ونحوه ، ولا شك في شدة

ما هذه سبيله ؛ أنشد الأصمعي :

(١) من قصيدته الطويلة التي يمدح فيها بنى أمية ، ومطلعها :

خفّ القطلين فراحوا منك وابسكروا وأزعجتهم نسوى في صرفها غير

وقبل البيت في المتن على بنى أمية بهجو من لم يكن من حزبهم من الأنصار :

بنى أمية قد ناضلت دونكم أبناء قوم هم آورا وهم نصرورا

أفحمت عنكم بنى النجار؛ قد علمت عليا ممد ، وكانوا طالما هذورا

ورواية الديوان بدل « اتقوني » : « استكانوا » وانظر الديوان ١٠٥ طبعة بيروت .

(٢) هو أبو عبادة البحرى . والطائي الكبير هو أبو تمام . والبيت من قصيدة في إبراهيم بن الحسن

ابن سهل ، وكان قد اشترى غلام البحرى نسيبا ثم رده إليه ، وانظر الديوان ١٨١

كأن صوت جرعها تساجل هاتيك هانا حتى تكايل^(١)
* لدم العجى تلکها الجنادل *

وقال :

* وخفان لكّامان للقلع الكبد^(٢) *

الرايع « م ن ل » منه بتر مكول ، إذا قل ماؤها ، قال القطامي :

* كأنها قلب عادية مكل^(٣) *

والتقاؤها أت البتر موضوعة الأمر على جحمتها بالماء ، فإذا قل ماؤها كره موردها ،
وجفا جانبها . وتلك شدة ظاهرة .

(١) في لسان العرب : ضرعها تساجل . «حتى» أي مستوية فعلى من الحتن وهو المنل والنظير ، ولدم
العجى : ضريبها ، والعجى : أعصاب قوائم الإبل والخيل . وعلى رواية اللسان يصف صوت ضرع
الإبل وقت الحلب ، وقوله : تساجل أي تبارى ، وكذلك تكايل ، وأصل المكيلة المبالاة في السير .
يقول : كأن صوت ضرعها حين تبارى هذه تلك وهن متقاربات أو تماثلات صوت ضرب قوائم الإبل
حين تلکها الجنادل . وقد ورد وصف الضرع وقت الحلب في قوله :

كأن صوت شخبها المحتان تحت الصقيع جرش أفسوان

فأما على ما هنا فهو وصف لجرعها حين تشرب .

(٢) صدره : * ستأتيك منها إن عمرت عصابة *
وقائل هذا الص يتهزأ بمسروقه . والقلع : الحجارة الضخمة ، والكبد جمع أكبد وكبداء من الكبد وهو عظم
الوسط . وانظر اللسان في «لكم» .

(٣) هذا عجز بيت من قصيدة له مطلعها :

إنا محيوك ، فاسلم أيها الطلل وإن بليت ، وإن طالت بك الطيل

وصدره : * لو اغب الطرف منقوبا محاجرها *

وقبله في وصف الإبل :

خصوصا تدير عيوننا ماؤها سرب على الحدود إذا ما اخرودق المقل

فقوله : كأنها قلب يريد محاجر العين يصفها بفتور العين وسعة موضعها ، والمحاجر جمع محجر ، وهو
ما دار بالعين ، والقلب جمع قلب وهو البتر ، والعادية : القديمة منسوبة إلى عاد ، والمكل جمع مكول .
وانظر جمهرة العرب للقرشي ، وديوان القطامي المطبوع في ليدن .
(٤) جمّة البتر : ما اجتمع من ماؤها وارتفع .

الخامس « م ل ك » من ذلك ملكت العجين ، إذا أنعمت عجنه فاشتدَّ وقوى . ومنه ملك الإنسان ، ألا تراهم يقولون : قد اشتملت عليه يدي ، وذلك قوة وقدرة من المالك على ملكه ، ومنه المُلْكُ ، لما يعطى صاحبه من القوة والغلبة ، وأملكت الحارية ؛ لأن يد بعلمها تقتدر عليها . فكذلك بقية الباب كله .

فهذه أحكام هذين الأصلين على تصرفهما وتقلب حروفهما .

فهذا أمر قدمناه أمام القول على الفرق بين الكلام والقول ؛ ليرى منه غور هذه اللغة الشريفة ، الكريمة اللطيفة ، ويعجب من وسيع مذاهبها ، وبديع ما أمدَّ به واضعها ومبتدئها . وهذا أوان القول على الفصل .

أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه ، مفيد لمعناه . وهو الذي يسميه النحويون

الجمَل ، نحو زيد أخوك ، وقام محمد ، وضرب سعيد ، وفي الدار أبوك ، وصه ، ومه ، ورويد ، وحاء وعاء في الأصوات ، وحس ، ولَب ، وأف ، وأوه . فكل لفظ مستقل بنفسه ، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام .

وأما القول فأصله أنه كل لفظ يدل به اللسان ، تاما كان أو ناقصا . فالتام

هو المفيد ، أعنى الجملة وما كان في معناها ، من نحو صه ، ولابه . والناقص ما كان

بضد ذلك ، نحو زيد ، ومحمد ، وإن ، وكان أخوك ، إذا كانت الزمانية لا الحداثية .

نكل كلام قول ، وليس كل قول كلاما . هذا أصله . ثم يتسع فيه ؛ فيوضع

(١) كذا في ب ، ش . وفي أ : « يعطيه » وفي ح : « أعطى » .

(٢) نسخة بحذف « وهو » .

(٣) لب : في معنى ليك في لغة بعض العرب ، وهو في هذه الحالة يجري مجرى أمس وفاق .

انظر اللسان .

(٤) يريد بالزمانية الناقصة ، وبالحدئية التامة .

القول على الاعتقادات والآراء؛ وذلك نحو قولك : فلان يقول بقول أبي حنيفة ،
ويذهب إلى قول مالك ، ونحو ذلك ، أى يعتقد ما كانا يريانه ، ويقولان به ،
لا أنه يحكى لفظهما عينه ، من غير تغيير لشيء من حروفه ؛ ألا ترى أنك لو سألت
رجلا عن علة رفع زيد ، من نحو قولنا : زيد قام أخوه ، فقال لك : ارتفع
بالابتداء لقلت : هذا قول البصريين . ولو قال : ارتفع بما يعود عليه من ذكره^(١)
لقلت : هذا قول الكوفيين ، أى هذا رأى هؤلاء ، وهذا اعتقاد هؤلاء . ولا تقول :
كلام البصريين ، ولا كلام الكوفيين ، إلا أن تضع الكلام موضع القول ، متجاوزا
بذلك . وكذلك لو قلت : ارتفع لأن عليه عائدا من بعده ، أو ارتفع لأن عائدا
عاد إليه ، أو لعود ما عاد من ذكره ، أو لأن ذكره أعيد عليه ، أو لأن ذكره عاد
من بعده ، أو نحو ذلك ، لقلت فى جميعه : هذا قول الكوفيين ، ولم تحفل باختلاف
الفاظه ؛ لأنك إنما تريد اعتقادهم لا نفس حروفهم . وكذلك يقول القائل :
لأبي الحسن فى هذه المسئلة قول حسن ، أو قول قبيح ، وهو كذا ، غير أنى لا أضبط
كلامه بعينه .

ومن أدلّ الدليل على الفرق بين الكلام والقول إجماع الناس على أن يقولوا :
القرآن كلام الله ، ولا يقال : القرآن قول الله ؛ وذلك أت هذا موضع ضيق متحجّر ،
لا يمكن تحريفه ، ولا يسوغ تبديل شيء من حروفه . فعبّر لذلك عنه بالكلام الذى لا يكون
إلا أصواتا تامة مفيدة ، وعدل به عن القول الذى قد يكون أصواتا غير مفيدة ، وآراء
معتقدة . قال سيبويه^(٢) : « وأعلم أت « قلت » فى كلام العرب إنما وقعت على أن

(١) يراد بالذكر الضمير العائد على المبتدأ ، كأنه سبب فى تذكره واستحضاره . وما ذكر من مذهب
الكوفيين رأى لهم ، ومنهم من يرى أن المبتدأ والخبر يراضان فى نحو زيد منطلق . وانظر الإنصاف ٢١
وشرح الرضى على الكافية ١/٨٨
(٢) انظر الكتاب ص ٦٢ ج ١ .

يحكى بها ، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً . ففرق بين الكلام والقول كما ترى . نعم وأتخرج الكلام هنا مُخرج ما قد استقرّ في النفوس ، وزالت عنه عوارض الشكوك . ثم قال في التمثيل : «نحو قلت زيد منطلق ؛ ألا ترى أنه يحسن أن تقول : زيد منطلق » فتمثيله بهذا يعلم منه أنّ الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائماً برأسه ، مستقلاً بمعناه ، وأنّ القول عنده بخلاف ذلك ؛ إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدّم الفصل بينهما ، ولما أراك فيه أنّ الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها ، الغانية عن غيرها ، وأنّ القول لا يستحقّ هذه الصفة ، من حيث كانت الكلمة الواحدة قولاً ، وإن لم تكن كلاماً ، ومن حيث كان الاعتقاد والرأي قولاً ، وإن لم يكن كلاماً . فعلى هذا يكون قولنا قام زيد كلاماً ، فإن قلت شارطاً : إن قام زيد ، فزدت عليه « إن » رجع بالزيادة إلى النقصان ، فصار قولاً لا كلاماً ؛ ألا تراه أقصا ، ومنتظراً للتهام بجواب الشرط . وكذلك لو قلت في حكاية القسم : حلفت بالله ، أى كان قسمي هذا لكان كلاماً ، لكونه مستقلاً ، ولو أردت به صريح القسم لكان قولاً ، من حيث كان ناقصاً ؛ لاحتياجه إلى جوابه . فهذا ونحوه من البيان ما تراه .

فأما تجوّزهم في تسميتهم الاعتقادات والآراء قولاً فلأنّ الاعتقاد يخفى فلا يعرف إلا بالقول ، أو بما يقوم مقام القول : من شاهد الحال ؛ فلها كانت لا تظهر إلا بالقول سُميت قولاً ؛ إذ كانت سبباً له ، وكان القول دليلاً عليها ؛ كما يسمّى الشيء باسم غيره ، إذا كان ملابساً له . ومثله في الملابس قول الله سبحانه « ويأتيه الموت من كل مكانٍ وما هو يميت » ومعناه - والله أعلم - أسباب الموت ؛

إذ لو جاءه الموت نفسه لمات به لا محالة . ومنه تسمية المزايدة الراوية ^(١) ، والنجوم ^(٢) نفسه الغائط ، وهو كثير .

فإن قيل : فكيف عبروا عن الاعتقادات والآراء بالقول ، ولم يعبروا عنها بالكلام ، ولو سؤوا بينهما ، أو قلبوا الاستعمال ، كان ماذا ؟ ^(٣)

فالجواب أنهم إنما فعلوا ذلك من حيث كان القول بالاعتقاد أشبه منه بالكلام ؛ وذلك أن الاعتقاد لا يفهم إلا بغيره ، وهو العبارة عنه ، كما أن القول قد لا يتم معناه إلا بغيره ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : قام وأخلىته من ضمير فإنه لا يتم معناه الذي وضع في الكلام عليه وله ؛ لأنه إنما وضع على أن يفاد معناه مقترنا بما يسند إليه من الفاعل ، وقام هذه نفسها قول ، وهي ناقصة محتاجة إلى الفاعل ، كاحتياج الاعتقاد إلى العبارة عنه . فلما اشتبا من هنا عبر عن أحدهما بصاحبه . وليس كذلك الكلام ؛ لأنه وضع على الاستقلال ، والاستغناء عما سواه . والقول قد يكون من الفقر ^(٤) إلى غيره ، على ما قدمناه ، فكان إلى الاعتقاد المحتاج إلى البيان أقرب ، وبأن يعبر به عنه أليق . فاعرف ذلك .

- (١) المزايدة : وعاء الماء كالقربة . والراوية في الأصل : البعير يستق عليه ويحمل المزايدة ، وتقال الراوية للمزايدة نفسها لأن الراوية - وهو البعير - يحملها ، فكانت بسبب منه .
- (٢) يريد أن النجوم من النجوم ، وهي ما ارتفع من الأرض . فقيل للنائط نجوم لأن من يريد قضاء الحاجة يطلب النجوم - المرتفع من الأرض - يجلس تحتها تسترا .
- (٣) ترى أنه أنرج « ماذا » عن الصدر؛ إذ أعمل فيها « كان » وهذا لا شيء فيه . وكلام العرب على ذلك . وقد ذكر ابن مالك هذا في توضيحه الموضوع على مشكلات الجامع الصحيح ، وقد طبع في الهند ، واستشهد على هذا الحكم بقول عائشة رضی الله عنها في حديث الإفك : أقول ماذا ؟ أفضل ماذا ؟ . وانظر حاشية الشيخ يس على التصريح في مبحث الموصول .
- (٤) في عبارة اللسان : « المنقر » .

فإن قيل : ولم وضع الكلام على ما كان مستقلاً بنفسه البتة ، والقول على ما قد يستقل بنفسه ، وقد يحتاج إلى غيره ؟ ألا اشتقاق قضى بذلك ؟ أم لغيره من سماع متلقى بالقبول والاتباع ؟ قيل : لا ؛ بل لاشتقاق قضى بذلك دون مجرد السماع . وذلك أنا قد قدمنا في أول القول من هذا الفصل أن الكلام إنما هو من الكلام ، والكلام والكلم وهو الجراح ؛ لما يدعو إليه ، ولما يجنيه في أكثر الأمر على المتكلمة ، وأنشدنا في ذلك قوله :

* وجرح اللسان بجرح اليد *

ومنه قوله :^(٤)

قوارص تأميني ويحتقرونها وقد يملأ القطر الإناء فيفعم

ونحو ذلك من الأبيات ، التي جئنا بها هناك وغيرها ، مما يطول به الكتاب ، وإنما ينقم من القول ويحقره ، ما ينثني ويؤثر ، وذلك ما كان منه تاماً غير ناقص ، ومفهوماً غير مستهيم ، وهذه صورة الجمل ، وهو ما كان من الألفاظ قائماً برأسه ، غير محتاج إلى متمم له ، فلهذا سموا ما كان من الألفاظ تاماً مفيداً كلاماً ؛ لأنه

(١) كذا في ج . وفي غيرها من الأصول : «الاشتقاق» .

١٥ (٢) كذا في ب ، ش ، و ، هـ ، و في أ : «به» .

(٣) يريد الطائفة المتكلمة ، وفي ش ، د : «المكلم» وقد يكون «المتكلمة» تحريفاً عن «المتكلمة» : أى المتكلم الكلام .

(٤) هو الفرزدق . والقوارص جمع القارصة وهي الكلمة المؤذية ؛ وقبل هذا البيت :

تصرم منى ود بكر بن وائل وما كان منى ود هم يتصرم

٢٠ وانظر الكامل طيبة المرصفي ١/١٢٧ . وانظر ديوانه طبعة أوربة ٦٠ ، وفيه «غنى» بدل «منى» في الموضعين و«فيحتقرونها» بدل «ويحتقرونها» .

(٥) في الأصول والمطبوعة : «يحتقد» ، وما أنبته هو الموافق لقوله في الشعر : «ويحتقرونها» ، ولأن حقد لا يعرف معدياً .

(٦) يقال : نشأ الحديث : أذاعه وحدث به .

في غالب الأمر وأكثر الحال مضرّ بصاحبه ، وكالجرح له . فهو إذاً من الكلوم التي هي الجروح . وأما القول فليس في أصل اشتقاقه ما هذه سبيله ؛ ألا ترى أننا قد عقدنا تصرف « و ب ر ل » وما كان أيضاً من تقاليها الستة ، فأرينا أن جميعها إنما هو للإسراع والحلقة ، فلذلك سمّوا كل ما مِذِل به اللسان من الأصوات قولاً ، ناقصاً كان ذلك أو تاماً . وهذا واضح مع أدنى تأمل .

واعلم أنه قد يوقع كل واحد من الكلام والقول موقع صاحبه ، وإن كان أصلهما قبل ما ذكرته ؛ ألا ترى إلى رؤية كيف قال :

لو أني أوتيت علم الحُكْلِ^(٢) علم سليمان كلام النمل

يريد قول الله عز وجل « قالت نملة يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم » وعلى هذا

اتسع فيهما جميعاً اتساعاً واحداً ، فقال أبو النجم :

قالت له الطير تقدم راشداً إنك لا ترجع إلا حامداً

وقال الآخر :

وقالت له العينان : سمعا وطاعة وأبدت كمثل الدر لما يثقب^(٤)

(١) في ش : « يوضع ... موضع » ، وفي ج : « واعلم أنه قد يتسع فيهما فيوضع كل واحد منهما موضع الآخر » .

(٢) الحُكْل ما لا يسمع صوته . وبين الشطرين شطر ثالث هو :

واظن ديوانه .

* علمت منه مستمر الدخول *

(٣) كأنه يريد أن حديث النمل أشبهه بالاعتقاد فكان الأجدد به القول الذي يستعمل في الرأي والاعتقاد خلفائه ، فاستعمال الكلام فيه من إيقاع الكلام موقع القول .

(٤) في اللسان في « قول » بدل « وأبدت كمثل الدر » : « وحاً رتاً كالدر » وهذا يناسب التشية في العينين . وقد جاء الإفراد في « أبدت » في رواية الكتاب لأن العينين لتلازمهما في حكم المفرد كما قال الراجز :

لمن زحلوقة زل بها العينان تنهل

أولاً الضمير في أبدت لمحبوته .

١٠

١٥

٢٠

وقال الراجز:

* امتلأ الحوض وقال : قطنى^(١) *

وقال الآخر:

بينما نحن مُرتعون^(٢) بقلج قالت الدُّعَّ الرواء : إننيه

إننيه : صوت رزمة السحاب ، وحنين الرعد ؛ وأنشدوا :

* قد قالت الأنساع للبطن الحقي *

فهذا كله اتساع في القول .

ومما جاء منه في الكلام قول الآخر :

فصبحت والطير لم تكلم جابية طمت بسيل مفعم^(٣)

- ١٠ وكان الأصل في هذا الاتساع إنما هو محمول على القول ؛ ألا ترى إلى قلة الكلام هنا وكثرة القول ؛ وسبب ذلك وعلته عندي ما قدمناه من سعة مذاهب القول ، وضيق مذاهب الكلام . وإذا جاز أن نسمي الرأي والاعتقاد قولاً ، وإن لم يكن صوتاً ، كانت تسمية ما هو أصوات قولاً أجدر بالجواز . ألا ترى أن الطير لها هدير ، والحوض له غطيط ، والأنساع لها أطيط ، والسحاب له دوى . فأما قوله : وقالت له العينان سمعا وطاعة فإنه وإن لم يكن منهما صوت ، فإن الحال

(١) بعده : * مهلا رويدا قد ملأت بطني *

وانظر العين ١-٣٦١ والسكامل ٤-٢٤٦ وحمل المعنى القول هنا على دلالة الحال . (٢) مرتعون وصف من أرتع القوم إذا رعدوا أي نازلون بهذا المكان ، وقلج : واد بين البصرة وحمى ضرية ، والدخ وصف للسحب واحده داحسة أي منتقلة بالماء ، وإنه بكسر الهمزة كما نص عليه صاحب التاج في « أنه » .

٢٠ (٣) الجابية : الحوض العظيم ، وطمت : غمرت ، يقال : جاء السيل فطم كل شيء أي علاه وعمره . وفي أ : « حفت » . وكتب في هامتها « وطمت معا » وهو إشارة إلى الرواية الأخرى . ومفعم ورد هكذا بصيغة المفعول ، وهو على الإسناد المجازي ، ولو جاء على وجهه لقال : مفعم بكسر العين .

أذنت بأن لو كان لها جارحةً نطق لقالنا : سمعا وطاعة . وقد حرر هذا الموضع وأوضحه عنتره بقوله :

لو كان يدري ما المحاورة اشتكى ولكان - لو علم الكلام - مكلمى
وامثله شاعرنا ^(١) آخرها فقال :

فلو قدر السنان على لسانٍ لقال لك السنان كما أقول
وقال أيضا :

لو تعقل الشجر التي قابلتها مدت محبةً إليك الأغصنا

ولا تستنكر ذكر هذا الرجل - وإن كان مولداً - في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه ، ولطف متسرّب به ؛ فإن المعاني يتناهبها المولدون كما يتناهبها المتقدمون . وقد كان أبو العباس - وهو الكثير التعقب لحلة الناس - احتج بشيء من شعر حبيب بن أوس الطائي في كتابه في الاشتقاق ، لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه ، فأنشد فيه له ^(٢) :

لو رأينا التوكيد خُطّة عجز ما شفطنا الأذان بالتثويب ^(٥)

(١) يريد بقوله شاعرنا المتنبي . وكان ابن جنى يحضر عند المتنبي الكثير . يناظره في شيء من النحو ، وكان المتنبي يعجب به ويذكّره وحذّقه . ويقول : هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس ، ويقول ابن جنى في المحتسب وقد استشهد بيت للثني : « ولا تقل ما يقوله من ضعف تحيزته ، وركت طريقته : هذا شاعر محدث ، وبالأمس كان معنا ، فكيف يجوز أن يحتج به في كتاب الله - جل وعز - ! فإن المعاني لا يرفعها تقدّم ، ولا يزرى بها تأخر . ولا بن جنى شرحان على ديوان المتنبي . انظر البنية ومعجم الأدباء .

(٢) يريد المبرد محمد بن يزيد الإمام في النحو واللغة والأخبار . كانت وفاته سنة ٢٨٥ هـ .
(٣) هو أبو تمام . وتوفى بالموصل سنة ٢٣١ (٤) كذا في أ وفي ب ، شه : « قوله » .
(٥) في أ : « إليك في التثويب » بمد شفطنا .

وإياك والحنبلية بحتا ؛ فإنها خلق ذميم ، ومطعم على علاته وخيم .^(١)

وقال سيديويه : « هذا باب علم ما الكلم من العربية » فاختار الكلم على الكلام ،^(٢)
وذلك أن الكلام اسم من كلم ، بمنزلة السلام من سلم ، وهما بمعنى التكليم
والتسليم ، وهما المصدران الجاريان على كلم وسلم ؛ قال الله سبحانه « وكلم الله
موسى تكليما » وقال - عن اسمه - : « صلوا عليه وساموا تسليما » فلما كان الكلام
مصدرا ، يصلح لما يصلح له الجففس ، ولا يختص بالعدد دون غيره ، عدل عنه^(٣)
إلى الكلم ، الذى هو جمع كلمة ، بمنزلة سلمة وسلم ، ونيقة ونيق ، وثفينة وثفن^(٤) .
وذلك أنه أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة ، وهى الاسم ، والفعل ، والحرف ،
بجاء بما يخص الجمع ، وهو الكلم ، وترك ما لا يخص الجمع ، وهو الكلام ، فكان
ذلك أليق بمعناه ، وأوفق لمواده . فأتى قول مزاحم العقيل :

لظل رهينا خاشع الطرف حظه تحلب جدوى والكلام الطوائف^(٥)

(١) أى على كل حال . (٢) فى أول الكتاب . (٣) كذا فى الأصول . والأسوخ « بعدد » .
(٤) فى ح : « مثل » . (٥) هى الحجر . (٦) الفضة من البعير والناقة : الركية .
(٧) « الطوائف » كذا فى أ . وفى ش ، ب . « الطوائف » والبيت من قصيدته التى يقول فيها :

فقالا تعترفها المنازل من منى وما كل من رافى منى أفا طارف

وقد أورد منها العيني فى شواهد الكبرى بضمه أبيات ، وإليقداى فى شرح شواهد المغنى بعضا ،
وصاحب فرحة الأديب بعضا ، ولم أقف فيها على البيت الشاهد ولا سابقه . وأورد صاحب اللسان
فى « زغرف » منها بيتين أرجح أن الثانى منهما هو سابق هذا البيت وهو :

ولو بذلت أنسا لأعصم عاقل برأس الشرى ، قد طزذته المخاوف

وقسوله : بذلت هكذا أصلحته . وفى اللسان والتاج : أبدلت . والأعصم العاقل يريد الوعل ، والعاقل
من عقل إذا صعد . ورهينا : ثابتا فى مكانه لا يريمه من الطرب لما سمع ، « وجدوى » : المرأة التى
يتنزل بها ، وقد ذكرها فى بيت آخر من القصيدة إذ يقول :

تذكرنى جدوى على النأى والسدى طوال الليالى والحمام المسواتف

وتحلبها : دلهما وحسن حديثها وسلبها عقل من يقع فى حباله هواها .

فوصفه بالجمع ، فإنما ذلك وصف على المعنى ، كما حكى أبو الحسن عنهم ،
من قولهم : « ذهب به الدينار الحُمْر والدرهم البيض » وكما قال :
* تراها الضبع أعظمهن رأسا *^(٢)

فأعاد الضمير على معنى الجنسية ، لا على لفظ الواحد ، لما كانت الضبع هنا جنسا .
وبنو تميم يقولون : كلمة وكلم ، ككسرة وكسر .

فإن قلت : قدمت في أول كلامك أن الكلام واقع على الجمل دون الآحاد ،
وأعطيت ههنا أنه اسم الجنس ؛ لأن المصدر كذلك حاله ؛ والمصدر يتناول الجنس
وآحاده تناولا واحدا . فقد أراك انصرفت عما عقدته على نفسك : من كون
الكلام مختصا بالجمل المركبة ، وأنه لا يقع على الآحاد المجردة ، وأن ذلك إنما هو
القول ؛ لأنه فيما زعمت يصلح للآحاد ، والمفردات ، وللجمل المركبات .

قيل : ما قدمناه صحيح ، وهذا الاعتراض ساقط عنه ، وذلك أنا نقول : لا محالة
أن الكلام مختص بالجمل ، ونقول مع هذا : إنه جنس أى جنس للجمل ، كما أن الإنسان
من قول الله سبحانه « إن الإنسان لفي خسر » جنس للناس ، فكذلك الكلام ،
جنس للجمل ، فإذا قال : قام محمد فهو كلام ، وإذا قال : قام محمد ، وأخوك
جعفر فهو أيضا كلام ؛ كما كان لما وقع على الجملة الواحدة كلاما ؛ وإذا قال :

(١) كذا في وسقط « به » في شه ، ب ، س ، ه .

(٢) كذا في اللسان في كلم وجرهم ، والمخصص ٧١/٨ وفي أصول الخصائص « تراه » .

وعجز هذا البيت : * جراحة لها حرة وثيل * .

وهو في وصف ضبع تحفر قبور الموتى ، والجراحة : العظيمة الرأس الجافية ، والحرة : المرء ، والثيل
قضب البعير وذكره وقد استعاره للضبع ، وتزعم العرب أن الضبع نخس لها ما للرجال والنساء . يقول :
إن هذه الضبع تراها الضباع أعظمهن رأسا أى أنها أعظم الضباع . والبيت لحبيب الأعمى الهذلي (٢/٨٧)
من ديوان الهذليين طبع الدار) . وورد في المخصص ٧١/٨ من غير عزو . وقد عزاه صاحب اللسان
في « جرهم » لساعدة بن جزيه ، وهو اشتباه سببه أن لساعدة قصيدة على هذا الروي ، وفيها أيضا وصف الضبع .

قام محمد وأخوك جعفر ، وفي الدار سعيد ، فهو أيضا كلام ؛ كما كان لما وقع على
الجمتين كلاما . وهذا طريق المصدر لما كان جنسا لفعله ؛ ألا ترى أنه إذا قام
قومة واحدة فقد كان منه قيام ، وإذا قام قومتين فقد كان منه قيام ، وإذا قام
مائة قومة فقد كان منه قيام . فالكلام إذا إنما هو جنس للجمل التوأم : مفردِها ،
ومثنائها ، ومجموعها ؛ كما أن القيام جنس للقومات : مفردِها ومثنائها ومجموعِها .
فنظير القومة الواحدة من القيام الجملة الواحدة من الكلام . وهذا جليّ .

ومما يؤنسك بأن الكلام إنما هو للجمل التوأم دون الأحاد أن العرب لما
أرادت الواحد من ذلك خصّته باسم له لا يقع إلا على الواحد ، وهو قولهم :
« كلمة » ، وهي حجازية ، و« كلمة » وهي تيمية . ويزيدك في بيان ذلك قول كثير :
لو يسمعون كما سمعت كلامها نخرّوا لعزّة رصّعا وسجودا^(١)
ومعلوم أن الكلمة الواحدة لا تشجو ، ولا تحزن ، ولا تملك قلب السامع ، إنما ذلك
فيما طال من الكلام ، وأمتع سامعيه ، بعدوبة مستمعه ، ورقة حواشيه ؛ وقد قال
سيبويه : « هذا باب أقل ما يكون عليه الكلم » فذكرهنا لك حرف العطف ، وفاءه ،
وهزة الاستفهام ، ولام الابتداء ، وغير ذلك مما هو على حرف واحد ، وسمي كل
واحد من ذلك كلمة . فليت شعري : كيف يستعذب قول القائل ، وإنما نطق^(٢)

(١) من مقطوعة له مطلعها :

ولقد لقيت على الدرجة ليلة كانت عليك أيا منا وسعودا

وقبل البيت :

رهبان مدين والذين عهدتهم يكون من حذر العذاب قعودا

وانظر شرح الديوان ١ — ٦٥ والعينى في الشواهد ٤/٦٠

- (٢) في عبارة ابن سيده في اللسان في « كلم » : « تشبّهه » . وأشباهه وشباهه معناها واحد .
(٣) انظر الكتاب ص ٣٠٤ ج ٢ ، وترجمة الباب فيه : « هذا باب عدّة ما يكون عليه الكلام » .
(٤) في عبارة ابن سيده في اللسان في « كلم » : « واحدة » .

بحرف واحد ! لا بل كيف يمكنه أن يجزء للنطق حرفا واحدا ؛ ألا تراه أن لو كان ساكنا لزمه أن يدخل عليه من أوله همزة الوصل ، ليجد سبيلا إلى النطق به ، نحو « اب ، اص ، او » وكذلك إن كان متحركا فأراد الابتداء به والوقوف عليه قال في النطق بالياء من بكر : به ، وفي الصاد من صلة : صه ، وفي القاف من قدرة : قه ؛ فقد علمت بذلك أن لا سبيل إلى النطق بالحرف الواحد مجزءا من غيره ، ساكنا كان ، أو متحركا . فالكلام إذا من بيت كثير إنما يعني به المفيد من هذه الألفاظ ، القائم برأسه المتجاوز لما لا يفيد ولا يقوم برأسه من جنسه ؛ ألا ترى إلى قول الآخر^(١) :

ولما قضينا من مني كل حاجة ومسح بالأركان من هو ماسح
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسالت^(٢) بأعناق المطى الأباطح ١٠

فقوله بأطراف الأحاديث يعلم منه أنه لا يكون إلا جملا كثيرة ، فضلا عن الجملة الواحدة ، فإن قلت : فقد قال الشنفرى :

كأت لها في الأرض نسيا تقصه على أمها وإن تخاطبك تبت^(٣)

(١) نسب البيتين غير واحد لكثير عزة ، ونسبها المرزباني للضرب بن كعب بن زهير . وانظر نوادر القائل ٦٦ . السمط على النوادر ، واللسان في « طرف » . ١٥

(٢) « سالت » ، كذا في ش ، ب . وفي أ : « مالت » .

(٣) التسي : الشيء المنسى الذي لا يذكر ، وتقصه : تتبع أثره لتجده ، وعلى أمها (بفتح الهمزة) أى على سمتها وجهة قصدها ، وقوله إن تخاطبك ، يروى : إن تحدثك ، وتبت — بكسر اللام — أى تقطع الكلام من الحياء ، وروى تبت — بفتح اللام — أى تقطع ونسكت . يريد شدة استحيائها فبى لا ترفع رأسها كأنها تطلب شيئا في الأرض ، والبيت من قصيدة مفضلية . وانظر شرح المفضليات لابن الأبارى ٢٠١ ، وانظر الكامل ٧/١٠ ٢٠

أى تقطع كلامها، ولا تكثره ؛ كما قال ذوالرمة :

لها بشرٍ مثل الحرير ومنطق رخم الحواشي، لا هراء ولا نزر^(١)

فقوله : رخم الحواشي : أى مختصر الأطراف ، وهذا ضد الهذر والإكثار ،
وزاهب فى التخفيف والاختصار، قيل : فقد قال أيضا : ولا نزر ؛ وأيضا فلسنا
ندفع أن الحفر يقل معه الكلام ، ويحذف فيه أحناء المقال ، إلا أنه على كل حال
لا يكون ما يجرى منه وإن قل ونزر أقل من الجمل ، التى هى قواعد الحديث ،
الذى يشوق موقعه ، ويروق مستمعه . وقد أكرت الشعراء فى هذا الموضع ،
حتى صار الدال عليه كالدال على المشاهد غير المشكوك فيه ؛ ألا ترى إلى قوله :

وحديثها كالغيث يسمعه راعى سنين تتابعت جدبا !

فأصاخ يرجو أن يكون حيا ويقول من فرح : هيا ربا !^(٢)

— يعنى حنين السحاب وتجره ، وهذا لا يكون عن نبرة واحدة ، ولا رزمة مختلصة ،
إنما يكون مع البدء فيه والرجع ، وتثنى الحنين على صفحات السمع — وقول
ابن الرومى :

(١) من قصيدته التى مطلعها :

١٥ ألا يا أسلى يا دارمى على البلا ولا زال منبلا بجرعائك القطر

(٢) كذا نسر ابن جنى «رخم الحواشي» وكأنه ذهب بالترخم إلى معناه فى النحو، وهو حذف
آخر الكلمة ففهم منه معنى الاختصار . والمعروف فى رخامة الصوت ليه . ويقول شارح الديوان :
«رخم الحواشي : أى لين نواحي الكلام» وانظر الديوان المطبوع فى أوربة ٢١٢

(٣) البيت الثانى غير مذكور فى أ . وهذا البيت أورده صاحب اللسان فى هيا ، وفيه :

٢٠ « من طرب » فى مكان « من فرح » . والبيتان فى أمالى القسالى ١/٨٤ وعنده : تنابت ، قال
فى السمط ٢٧٥ : « وهى رواية جيدة لأن التابع أخص بالشر » . ونسب البيتين البلوى فى « ألف باء »
٢/٤٧٨ إلى الراعى وهو يقول فى المقدمة لها : « ألم تسمع أيها الواعى ، قول الراعى » .

(٤) السجر فى الأصل : صوت الناقة إذا مدت حنينا فى إثر ولدها . وقد يستعمل فى صوت

الزعد ، وهو المراد هنا .

وحديثها السحر الحلال لو أنه لم يجز قتل المسلم المتحيز
إن طال لم يُمل وإن هي أوجزت ودَّ المحدث أنها لم توجز
شرك القلوب، وفتنة ما مثلها للمطمئن، وعقلة المستوفز^(١)

فذكر أنها تطيل تارة، وتوجز أخرى، والإطالة والإيجاز جميعا إنما هما في كل كلام مفيد مستقل بنفسه، ولو بلغ بها الإيجاز غاية لم يكن له بد من أن يعطيك تمامه وفائدته، مع أنه لا بد فيه من تركيب الجملة، فإن نقصت عن ذلك لم يكن هناك استحسان، ولا استعذاب؛ ألا ترى إلى قوله^(٤) :

* قلنا لها قفى لنا قالت قاف *

وأق هذا القدر من النطق لا يعذب، ولا يجفو، ولا يرق، ولا ينبو، وأنه إنما يكون استحسان القول واستقباحه فيما يحتمل ذنك، ويؤديهما إلى السمع، وهو أقل ما يكون جملةً مرتبة. وكذلك قول الآخر - فيما حكاه سيويه - : « ألا تا » فيقول مجيبه :

(١) سقط هذا البيت في أ . (٢) «مقل» في أ . (٣) في أ بإسقاط «له» .
١ (٤) هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط . وكان عاملا لعثمان رضي الله عنه على الكوفة، فآتهم بشرب
الجر فأمر الخليفة بشخوسه إلى المدينة، وخرج في ركب، فنزل الوليد يسوق بهم، فقال :
١٥ قلت لها : قفى ، فقالت : قاف لا تحسبينا قد نسينا الإيجاف
والنشوات من معتق صاف وعزف قينات علينا عزراف

وأنظر شواهد الشافية ٢٧١ والأغانى ١٣١/٥ وترى في الشطر الشاهد بمض المخالفة . وقوله قالت قاف أى لنى واقفة أوقففت، فاستغنى بالحرف عن الجملة . (٥) « يحمل » في أ .

(٦) انظر الكتاب ص ٦٢ ج ٢ والنص فيه : « وسمعت من العرب من يقول : ألا تا ، بلى فا وإنما أرادوا : ألا تفعل ، وبلى فافعل ، ولكنه قطع » . وفي الكامل ١٢٧/٤ عن الأصمعي : « كان أخوان منجاوران لا يكلم كل واحد منهما صاحبه سائر سنته حتى يأتي وقت الرعى ؛ فيقول أحدهما لصاحبه : ألا تا ، فيقول الآخر : بلى فا . يريد ألا تنهض ، فيقول الآخر : بلى فأنهض ، وانظر نوادر أبي زيد ١٢٧ وشرح شواهد الشافية ٢٦٦ .

« بل فا » . فهذا ونحوه مما يقل لفظه ، فلا يحمل حسنا ولا قبيحا ؛ ولا طيبا .
ولا خبيئا . لكن قول الأخر « مالك^(١) بن أسماء » :

أذكر من جاري ومجلسها طرائفا من حديثها الحسن
ومن حديث يزيدني مقمة^(٢) ما لحديث الموسوق من ثمن

- ٥ أدل شيء على أن هناك إطالة وتمازا ، وإن كان بغير حشو ولا خطل ؛ ألا ترى
إلى قوله : « طرائفا من حديثها الحسن » فذا لا يكون مع الحرف الواحد ،
ولا الكلمة الواحدة ، بل لا يكون مع الجملة الواحدة ، دون أن يتردد الكلام ،
وتتكرر فيه الجمل ، فيبين ما ضمنه من العذوبة ، وما في أعطافه من النعمة واللدونة ؛
وقد قال بشار :

- ١٠ وحوراء المدامع من معدد كأن حديثها ثمر الجنان^(٣)
ومعلوم أن من حرف واحد ، بل كلمة واحدة ، بل جملة واحدة ، لا يجنى ثمرجنة
واحدة ، فضلا عن جنان كثيرة . وأيضا فكما أن المرأة قد توصف بالحياء والخفر ،
فكذلك أيضا قد توصف بتغرلها ودماثة حديثها ؛ ألا ترى إلى قول الله سبحانه :
« عُرْبًا أترابا لأصحاب اليمين » وأن العروب في التفسير هي المتحبة إلى زوجها ،
المظهرة له ذلك ؛ بذلك فسره أبو عبيدة . وهذا لا يكون مع الصمت^(٥) ، وحذف
أطراف القول ، بل إنما يكون مع الفكاهة والمداعبة ؛ وعليه بيت الشماخ :

(١) انظر ذيل الأماي ٩٠ واللسان في « طرف » .

(٢) كذا في شه ، وفي أ : « إتماما » .

(٣) بعده : إذا قامت لمشيبتها تنبت كأن عظامها من خيزران

٢٠

وانظر المختار من شعر بشار ٣٤

(٤) يريد أنه ، وهذا ضمير الشأن حذفه هنا .

(٥) كذا في شه ، ب . وفي أ : « الضمير » .

ولو أنى أشاء كنتت جسمي إلى بيضاء بهكنية شموع^(١)

قيل فيه : الشماعة هي المزح والمداعبة . وهذا باب طويل جدا ، وإنما أفضى بنا إليه ذرو من القول أحببنا استيفاء تأنسا به ، وليكون هذا الكتاب ذاهبا في جهات النظر ؛ إذ ليس غرضنا فيه الرفع ، والنصب ، والجزء ، والجزم ؛ لأن هذا أمر قد فُيرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منه . وإنما هذا الكتاب مبنى على إثارة معادن المعاني ، وتقرير حال الأوضاع والمبادئ ، وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي .

فقد ثبت بما شرحناه وأوضحناه أن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برعوسها ، المستغنية عن غيرها ، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل ، على اختلاف تركيبها . وثبت أن القول عندها أوسع من الكلام تصرفا ، وأنه قد يقع على الجزء الواحد ، وعلى الجملة ، وعلى ما هو اعتقاد ورأى ، لالفظ وجرس . وقد علمت بذلك تعسف المتكلمين في هذا الموضوع ، وضيق القول فيه عليهم ، حتى لم يكادوا يفصلون بينهما . والعجب ذهابهم عن نص سيويه فيه ، وفصله بين الكلام والقول . * وليكل قورم سنة وإمامها^(٤) *

١٥ (١) البهكنة : المرأة الغضة الخفيفة الروح . والشموع : المزاحة اللوب ، وقوله : كنتت ، يوافق ما في ش ، وما في المخصص ص ٢ ج ٤ . وفي المطبوعة أ : « كنتت » . وفي ديوانه : « كنتت نفسى » .
(٢) أى طرف .
(٣) كذا في أ . وفي ش : « لما » .
(٤) هذا مجز بيت من معلقة ليبد صدره : * من معسرنت لم أبأوهم *

باب القول على اللغة وما هي^(١)

أما حدّها^(٢) (فإنها أصوات) يعبر بها كل قوم عن أغراضهم . هذا حدّها . وأما
اختلافها فلما سنذكره في باب القول عليها : أمواضعة هي أم إلهام . وأما تصرّفها
ومعرفة حروفها فإنها فُعْلة من لغوت . أي تكلمت ؛ وأصلها لغوة ككرة^(٣) ، وقُلة^(٤) ،
وُثبة^(٥) ، كلها لاماتها واوات ؛ لقولهم . كروت بالكرة ، وقوت بالقلة ، ولأن ثبة كأنها
من مقلوب تاب يثوب . وقد دلت على ذلك وغيره من نحوه في كتابي في « سرّ^(٤)
الصناعة » . وقالوا فيها : لغات ولغون ، ككرايت وكرون^(٥) ، وقيل منها لغى يلقى إذا
هدى ؛ [ومصدره اللغا] قال^(٦) :

وَرَبَّ أَسْرَابٍ حَجِيجٍ كُظِيمٍ عَنِ اللِّغَا وَرَفِثِ التَّكَلِيمِ^(٧)

وكذلك اللغو؛ قال الله سبحانه وتعالى: «وإذا مروا باللغو مروا كراما» أي بالباطل،
وفي الحديث: «من قال في الجمعة: صه فقد لغا» أي تكلم^(٨). وفي هذا كاف^(٩).

(١) سقطت الواو في ج . (٢) في أ : « فأصوات » .

(٣) في المطبوعة و أ ، ج : « لغة » ، ولا يناسب السياق . وما هنا يوافق ما في ش ، ب .

(٤) ذكر هذا في حرف الواو .

(٥) كذا بالواو التي تكون في الرفع لتبدو المضاهاة لـ «لغون» وفي المخصص ج ١ ص ٧ « كرين »

وهي ظاهرة . (٦) زيادة من ج .

(٧) سقط صدر البيت في أ . وهو لزوية ، ونسبه ابن بري للمعاج وهو الصواب ، انظر اللسان

في « لغو » وديوان المعاج . و « رب » ، تمت في هذا الضبط ش ، واللسان في كظم ولغا ، وفي المطبوعة ،

وب : « رب » بضم الراء . وأسراب جمع سرب وهو في الأصل القطيع من الوحش والظباء ، استعير

للطائفة من الحجيج . وقد ضبطتها من غير تنوين مضافة تبعاً لما في اللسان ، وكظم أي سكوت .

(٨) لفظ الحديث في البخاري في أبواب الجمعة : « إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة : أنصت والإمام

يخطب فقد لغوت » وانظر الجامع الصغير في حرف الألف .

(٩) كذا في الأصول وفي اللسان . ويفسر شراح الحديث هنا اللغو بالكلام بما لا ينبغي .

باب القول على النحو

هو انتحاء سمّت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، لياحق من أيس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم؛ وإن شد بعضهم عنها ردّ به إليها. وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوا، كقولك: قصدت قصدا، ثم خصّ به انتحاء هذا القليل من العلم، كما أنّ الفقه في الأصل مصدر فقهت الشيء أي عرفته، ثم خصّ به علم الشريعة من التحليل والتحرير؛ وكما أن بيت الله خصّ به الكعبة، وإن كانت البيوت كلّها لله. وله نظائر في قصر ما كان شائعا في جنسه على أحد أنواعه. وقد استعملته العرب ظرفا، وأصله المصدر.

أنشد أبو الحسن :

ترمى الأماعيز يُجَمِّراتِ بأرجل رُوجِ مجنّباتِ^(٢)
يحدوها كلّ قتي هيّاتِ وهنّ نحو البيت عامداتِ^(٣)

(١) في المطبوعة: «أو» وهو يخالف ما في الأصول.

(٢) الأماعيز واحدا أعر، وهو ما علط من الأرض، والوجه فيها الأماعيز، ولكنه زاد الياء.

للشعر، و«مجمرات» يريد خفافا صلبة، يقال: خف مجر، وقوله: «بأرجل» إبدال من قوله: «بمجمرات»، وقد جاء هكذا في شه، رأ، وفي اللسان في «نحو»، و«هيّات»: «وأرجل». وروح جمع أروح وروحاء، يقال: رحل روحا. إذا كبّن في القدم ابساط واتساع، و«مجنّبات» كذا في أ. وفي ش، ب: «مجنّبات». وتجنّيب الرجل الحناء فيها وتوتير، وتجنّيبها أيضا بهذا المعنى. وهذا في وصف إبل. وانظر شواهد العين في مهجّات العرب والمبني.

(٣) هيّات أي يهبت بها، يصبح بها ويدعو: هيّات أي أقبل، وقوله: «وهنّ نحو البيت عامدات» فنحو البيت هو الخراي قاصدات جهسة البيت، و«عامدات» حال من الضمير المستكن في الظرف. وانظر اللسان في «وحى» ففيه بعد الشطر الثالث:

* تلقاه بعد الوهن ذا وحاة *

باب القول على الإعراب

هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه،
وشكر سعيدا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول،
ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستنبههم أحدهما من صاحبه .

- ه فإن قلت : فقد تقول ضرب يحيى بشرى ، فلا تجد هناك إعرابا فاصلا ،
وكذلك نحوه ، قيل : إذا اتفق ما هذه سبيله ، مما يخفى في اللفظ حاله ، ألزم
الكلام من تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول ، ما يقوم مقام بيان الإعراب . فإن
كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير ؛
نحو أكل يحيى كثرى : لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت ؛ وكذلك ضربت
هذه هذه ، وكلم هذه هذا ؛ وكذلك إن وضع الغرض بالثنائية أو الجمع جازك
التصريح ؛ نحو قولك أكرم اليحييان البشريين ، وضرب البشرين اليحيون ؛
وكذلك لو أومات إلى رجل وفرس ، فقلت : كلم هذا هذا فلم يجبه بلعلت الفاعل
والمفعول أيهما شئت ؛ لأن في الحال بيانا لما تعني . وكذلك قولك ولدت هذه
هذه ، من حيث كانت حال الأتم من البنت معروفة ، غير منكورة . وكذلك إن
ألحقت الكلام ضربا من الإبتاع جازك التصرف لما تعقب من البيان ؛ نحو
ضرب يحيى نفسه بشرى ، أو كلم بشرى العاقل معل ، أو كلم هذا وزيدا يحيى .
ومن أجاز قام وزيد عمرو لم يجوز ذلك في نحو « كلم هذا وزيد يحيى » وهو يريد
كلم هذا يحيى وزيدا ، كما يجيز « ضرب زيدا وعمرو جعفر » .

- (١) أى نوعا ، وفى ج : « شرعا » ، يقال : هما في هذا الأمر شرع واحد أى سواء . وقد أثبت
« شرعا » بالجيم وفقا لما في د ، ه . وفى بقية الأصول : « شرعا » . (٢) فى الأصول :
« البشرين » . والصواب ما أثبتته . (٣) كذا فى ج . وفى سائر الأصول : « قلت » .
(٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « يعقب » .

فهذا طرف من القول^(١) أدى إليه ذكر الإعراب .

وأما لفظه فإنه مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه ؛ وفلان معرب عما في نفسه أى مبين له ، وموضع عنه ؛ ومنه عرّبت الفرس تعريبا إذا بزغته ، وذلك أن تنسف أسفل حافره ، ومعناه أنه قد بان بذلك ما كان خفياً من أمره لظهوره إلى مرآة العين ، بعد ما كان مستورا ؛ وبذلك تعرف حاله : أصْلَب هو أم رخو؟ (وأصحیح)^(٢) هو أم سقيم؟ وغير ذلك .

وأصل هذا كله قولهم « العرب » وذلك لما يعزى إليها من الفصاحة ، والإعراب ، والبيان . ومنه قوله في الحديث « الثيب تُعرب عن نفسها » والمعرب : صاحب الخيل العراب ، وعليه قول الشاعر :

يَهْلُ في مثل جوف الطوىِّ صَهِيلاً يُبَيِّنُ للعرب^(٥)

(١) في المطبوعة تبعاً لما في ش وب : « من القول الذى أدى إليه ذكر الإعراب » وقد أسقطنا الذى « إذ لا وجه لها في هذا التركيب .

(٢) كذا في الأصول بتقديم العاطف على أداة الاستفهام والاستفهام له المصدر . والاستعمال الصحيح : « أوصحيح » .

(٣) تبع في هذا ما في ح ، والضمير في « إليها » يرجع الى العرب وفي المطبوعة ، أ ، ب : « إليه » ، وكان المراد : إلى الإعراب . وفي ابن يعيش على الفصل ١/٧٢ : « ألهم » وهي ظاهرة . (٤) في المطبوعة ، أ ، ب : « قولهم » ، ولا وجه له . وفي اللسان أنه يروى عن الرسول عليه الصلاة والسلام . وفي ح : « ومنه الحديث : الثيب ... » والحديث في مسند أحمد وابن ماجه . انظر

الجامع الصغير .

(٥) « في مثل جوف الطوىِّ » — ويروى الركي ، وكلاهما البئر — يصف سعة جوفه ، كأن جوفه بئر ، أو أنه يصف شدة صهيله لأن الصوت يبين في البئر ، ويذكر أنه مجفر : عظيم الجنين ، « يبين » كذا في ش ، أ ، واللسان في « عرب » والمختص ص ١٧٧ ج ٦ . وفي المطبوعة وب « تين » . وهذا من قصيدة للنايفة الجعدى ذكرت في كتاب الخليل لأبي عبيدة . وانظر سمط الآتي ١٤/١٦٨ والكامل ٦/١٦٨

أى إذا سمع صاحب الخيل العراب صوته علم أنه عربي^(١)، ومنه عندى عروبة
والعروبة للجمعة، وذلك أن يوم الجمعة أظهر أمرا من بقية أيام الأسبوع؛ لما
فيه من التأهب لها، والتوجه إليها، وقوة الإشعار بها؛ قال:

* يوائم رهطا للعروبة صيما^(٢) *

- ٥ ولما كانت معانى المسمين مختلفة كان الإعراب الدال عليها مختلفا أيضا،
وكأنه من قولهم: عيربت معدته، أى فسدت، كأنها استحالت من حال إلى حال،
كاستحالة الإعراب من صورة إلى صورة. وفي هذا كافي بإذن الله.

باب القول على البناء

- وهو لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا: من السكون أو الحركة، لا لشيء
أحدث ذلك من العوامل. وكأنهم إنما سمّوه بناء لأنه لما لزم ضربا واحدا
فلم يتغير تفسير الإعراب سمي بناء، من حيث كان البناء لازما موضعه، لا يزول
من مكان إلى غيره؛ وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المتبدلة^(٣)، كالخيمة والمظلة،
والفُسطاط والسُرّادق، ونحو ذلك. وعلى أنه قد أوقع على هذا الضرب من
المستعملات المزالة من مكان إلى مكان لفظ البناء؛ تشبيها لذلك^(٤)— من حيث

- ١٥ (١) يريد أن عروبة — ممنوعة الصرف — والعروبة معناها الجمعة. وعبارة اللسان: وعروبة
والعروبة كتاها الجمعة. وقد تبعت في هذا الرسم أ، وفي المطبوعة وب: «الجمعة». والجمعة بيان لها.
(٢) صدره كما في شرح المفصل ١٠/٩٣ * فبات عذوبا للساء كأنما *
- ٢٠ وقوله: عذوبا أى لم يذق شيئا، وقوله للساء أى باديا للساء ليس بينه وبينها ستر. وقوله: يوائم
أى يوافق ويُفعل ما يفعلون، وصيما: قياما: يريد قوما يصلون الجمعة. وهذا في وصف بعير ظل
قائما لا يضع رأسه للرمح. وانظر خلق الإبل للاصمعي في مجموعة الكنز الغوى ١٣٢.
- (٣) أى التى دون الأبنية الثابتة. وهذا الرسم يوافق ما في المطبوعة، ب، واللسان. وفي
ش و أ: «المتبدلة»، وقد تكون إن صحت «المتبدلة». أى التى تبدل وتنقل.
- (٤) تبعت في هذا نسخة أ. وفي المطبوعة وب: «بذلك»، ولا وجه له.

كان مسكونا، وحاجزا، ومظلا - بالبناء من الأجر والطين والجص؛ ألا ترى إلى قول أبي مارد الشيباني :

لو وصل الغيث أبين امرأ^(١) كانت له قبة سحوق يجاد

أى لو اتصل الغيث لأكلأت الأرض وأعشبت، فركب الناس خيلهم للغارات، فأبدلت الخيل الفئى الذى كانت له قبة من قبه سحوق يجاد، فبناه بيتا له، بعد ما كان يبنى لنفسه قبة. فذسب ذلك البناء إلى الخيل، لما كانت هى الحاملة للغزاه الذين أغاروا على الملوك، فأبدلوهم من قباهم أكسية أخلاقا، فضر بوها لهم أخبية تظلمهم. ونظير معنى هذا البيت ما أخبرنا به أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى من قول الشاعر :

قد كنت تأمنى والجدب دونكم فكيف أنت إذا وقش الجراد نزا^(٥)

ومثله أيضا ما روينا عنه [عنه^(٦)] أيضا، من قول الآخر :

قوم إذا اخضرت نعالهم يتباهقون تناهى الحر^(٧)

(١) الجاد : الكساء المخطط ، والسحوق : الياى . والبيت فى تنبيه البكرى على أوهام القالى ١٩ وفى اللآلى له ١/١٢٣ والدى فى اللآلى : «أبنينا» بإسناد هذا الفعل إلى الشاعر وقومه .

(٢) كذا فى الأصول . والمناسب : «الإبناء» .

(٣) هو المعروف بابن مقسم ، وهو أبو بكر العطار المقرئ النحوى ، كان من أعراف الناس بالقراءات ونحو الكوفيين مات سنة ٣٥٥ ، وهو راوية لثعلب .

(٤) هو أبو العباس ثعلب من أئمة الكوفيين مات ٢٩١ .

(٥) قوله : « نزا » كان ينبغى تأنيث الفعل فىقول : نزت ، ولكنه نظر إلى المضاف إليه وهو

الجراد . ونزو الجراد كناية عن الخصب وكثرة المزدرع .

(٦) زيادة من أ . يريد عن أبى بكر عن أحمد بن يحيى .

(٧) انظر المخصص ص ١٧٩ ج ١ وفيه بعد البيت : « واخضرار النعل من اخضرار الأرض »

وفى هذا ميل إلى أن النعل : ما يلبس فى الرجل ، والكلام كناية عن الخصب .

قالوا في تفسيره: إن النعال جمع نعل وهى الحِزَّة، أى إذا اخضرت الأرض بطروا،
وأَشْرُوا^(١)، فنزا بعضهم على بعض .

وبنحو من هذا فسر أيضا قول النبي^(٢) صلى الله عليه وسلم: « إذا ابتلت النعال
فالصلاة فى الرحال » أى إذا ابتلت الحرار . ومن هذا اللفظ والمعنى ما حكاه
أبو زيد من قولهم: « المعزى تُهَى ولا تُبْنى » . فد « تهى » تفعل من البهو،
أى تتقافز على البيوت من الصوف، فتخرقها فتتسع الفواصل من الشعر، فيتباعده
ما بينها، حتى يكون فى سعة البهو^(٣) . « ولا تبني »، أى لا تُلْهَ لها وهى الصوف،
فهى لا يُجْزُ منها الصوف، ثم ينسجونه، ثم يبنون منه بيتا . هكذا فسر أبو زيد .
قال: ويقال أبنيت الرجل بيتا، إذا أعطيته ما يبنى منه بيتا .

١٠ ومن هذا قولهم: قد بنى فلان بأهله؛ وذلك أن الرجل كان إذا أراد الدخول
بأهله بنى بيتا من آدم أو قبة أو نحو ذلك من غير الحجر والمدر، ثم دخل بها فيه،
ف قيل لكل داخل بأهله: هو بان بأهله، وقد بنى بأهله . وابتنى بالمرأة هو افتعل
من هذا اللفظ، وأصل المعنى منه . فهذا كله على التشبيه لبيوت الأعراب ببيوت
ذوى الأمصار .

١٥ ونحو من هذه الاستعارة فى هذه الصنعة استعارتهم ذلك فى الشرف والمجد؛
قال ليبيد:

فبنى لنا بيتا رفيعا سمكهُ فسميا إليه كهلها وغلامها

(١) و ١: « فأشروا »، وما هنا أجود؛ فإن الأشهر هو البطر .

(٢) لم أقف على لفظ هذا الحديث . وفى الصحاح معناه . فقد روى مالك والشيخان وأبو داود
والنسائي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن فى الليلة الباردة أو ذات المطر

٢٠ فى السفر أن يقول: ألا صلوا فى رحالكم . انظر تيسير الوصول للريدى فى باب الجماعة .
(٣) هكذا « يكون » كما فى ش، وفى المطبوعة و ١: « تكون » . وما هنا أجود .

وقال غيره :

بني البناء لنا مجدا ومأثرة لا كالبناء من الأجر والطين

وقال الآخر^(١) :

لسنا وإن كرمت أوائلنا يوما على الأحساب تتشكل

تبنى كما كانت أوائلنا وتفتعل مثل ما فعلوا

ومن الضرب الأول قول المولّد^(٢) :

وبيت قد بنينا فا رد كالكوكب الفرد

بنينا على أعمد من قُضِب الهند

وهذا واسع غير أن الأصل فيه ما قدمناه .^(٣)

باب القول على أصل اللغة الإلهام^(٤) هي أم اصطلاح

هذا موضع محوج إلى فضل تأمل ؛ غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح ، لا وحى (وتوقيف)^(٥) . إلا أن أبا علي رحمه الله ، قال لى يوما : هي من عند الله ، واحتج بقوله سبحانه : « وعلم آدم الأسماء كلها » وهذا لا يتناول موضع الخلاف . وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويله : أقدر

١٥ (١) هو عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب . انظر كامل المبرد شرح المرفعي ص ١٧٥ ج ٢ . وفي معجم الشعراء للرزباني ٤٠٠ نسبتها إلى من بن أوس .

(٢) يسد وأن قول المولّد من الضرب الثاني ، وهو استعارة البناء لبنت الشرف والمجد ، فهو يريد أنهم بنوا بيت شرفهم بجد السيوف ومساولة الأعداء ، وذلك ما صاه بقوله : بنينا على أعمدة من قضب الهند ، وقضب الهند هي السيوف . (٣) في ش : أوسع .

٢٠ (٤) جعلتها هكذا «الإلهام» إذ المقام للاستفهام ، ويؤنس لهذا ما في «الإلهام» وفي ش ، ب ، والمطبوعة «الإلهام» . ويمكن تخريج هذا على حذف همزة الاستفهام ، وهذا يجيزه الأخفش في الاختيار إذا كان في الكلام ما يدل عليه كإلهامنا . وفي الزهر ١/٧ حيث ساق عبارة ابن جني : « باب القول على أصل اللغة الإلهام هي أم اصطلاح » . (٥) كذا في أ ، وفي ش ، ب : « ولا توقيف » .

آدم على أن واضح عليها ؛ وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة . فإذا كان ذلك محتملا غير مستنكر سقط الاستدلال به . وقد كان أبو علي رحمه الله أيضا قال^(١) به في بعض كلامه . وهذا أيضا رأى أبي الحسن ؛ على أنه لم يمنع قول من قال : إنها تواضع منه . على أنه قد فُسر هذا بأن قيل : إن الله سبحانه علم آدم أسماء جميع المخلوقات ، بجميع اللغات : العربية ، والفارسية ، والسريانية والعبرانية ، والرومية ، وغير ذلك من سائر اللغات ؛ فكان آدم وولده يتكلمون بها ، ثم إن ولده تفرقوا في الدنيا ، وعلق كل منهم بلغة من تلك اللغات ، فغلبت عليه ، واضمحلت عنه ما سواها ؛ لبعدهم عهدهم بها .

وإذا كان الخبر الصحيح قد ورد بهذا وجب تلقيه باعتقاده ، والانطواء على

١٠ القول به .

فإن قيل : فاللغة فيها أسماء ، وأفعال ، وحروف ؛ وليس يجوز أن يكون المعلم من ذلك الأسماء دون غيرها : مما ليس بأسماء ، فكيف خص الأسماء وحدها ؟ قيل : اعتمد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى القبيل^(٤) الثلاثة ، ولا بد لكل كلام مفيد من الاسم ، وقد تستغنى الجملة المستقلة عن كل واحد من الحرف

١٥ (١) أي بالقول بالتواضع والاصطلاح .

(٢) أي أبا الحسن ، وهو الأخفش ، وحاصل هذا أن أبا علي وأبا الحسن قالوا بالرأين ، وقد صرح بهذا في جوفها بعد ذكر القولين : « وكلا الأمرين أجازوه أبو الحسن وأبو علي » . والتوقيف رأى الأشعري ، والاصطلاح رأى المعتزلة .

(٣) كأن الضمير يعود على آدم ، وقد سبق ذكره في قوله : « أفقر آدم على أن واضح عليها » .

٢٠ (٤) ضبط بالبناء للفاعل ، أي اعتمد ذلك الله تعالى ، وقد اعتمدت في هذا الضبط على ما في

المخصص ص ٤ ج ١ .

(٥) واحدة قبيل ، وهو الجماعة ، كأن كل نوع من أنواع الكلمة جماعة وطائفة . وفي عبارة

المخصص : « الأنواع » .

والفعل ، فلما كانت الأسماء من القوة والأولية في النفس والرتبة ، على ما لا خفاء به جاز أن يكتبها بما هو تال لها ، ومحمول في الحاجة إليه عليها^(١) . وهذا كقول المخزومي^(٢) :

الله يعلم ما تركت قتالهم حتى علوا فرسى بأشقر مزبد

أى فإذا كان الله يعلمه فلا أبالي بغيره سبحانه ، أذكرته واستشهدته أم لم أذكره ولم أستشده . ولا يريد بذلك أن هذا أمر خفي^(٣) ، فلا يعلمه إلا الله وحده ، بل إنما يحيل فيه على أمر واضح ، وحال مشهورة حينئذ ، متعالمة . وكذلك قول الآخر :
الله يعلم أنا في تلفتنا يوم الفراق إلى أحبابنا صور^(٤)

(١) بنى ابن جنى هذا الجواب على أن المعنى بالأسماء في الآية الكريمة مصطلح الحاة فيها . وهذا اصطلاح حادث . والاسم في اللغة ما كان علامة على مسمى ، وهذا يشمل الأنواع الثلاثة ، وبهذا يسقط السؤال . وانظر المزهر ١/١١

(٢) هو الحارث بن هشام ، صيره سيدنا حسان بفراره يوم بدر من المسلمين ، فقال هذا في قصيدة يعتزرها عن فراره . ويعنى بالأشقر المزبد الدم ، وهو مزبد أى علاه الزبد ، وفي رواية سيرة ابن هشام : « الله أعلم » . انظر هذه السيرة في غزوة بدر .

(٣) هكذا في الأصول ما عدا المطبوعة وب ، ففيها : « استشهدت به » .

(٤) كذا في « أم » وفي سائر الأصول « أو » وهذا لا يصح في البرية .

(٥) هكذا في أ . وفي المطبوعة وب : « مشهودة » .

(٦) صور واحده أصور ، وصف من الصور ، وهو إمالة العنق . وبعده :

وأنتى حيثما يدنى المسوى بصرى من حيث ما سلكوا أذنوا فأظنور

ونسب الزوزنى عند قول عنقرة في معلقته .

* ينباع من ذفرى غضوب جسة *

السطر الأخير إلى ابن هرمة . وهذا اشتباه ، فإن لابن هرمة بيتا ينشد في هذا المقام — وهو إشباع الحركة فيتولد الحرف — وهو :

وأنت نين الفوائل حين ترى ومن ذم الرجال بمنزاح

وانظر اللسان في « نزح » وقد تابع الزوزنى ابن جماعة في حاشيته على شرح الجارردى للشافية ص ٤٠ . والبيتان في الخزانة في الشاهد الحادى عشر ولم يمزهما .

وليس يمدح أن هذا باب مستور، ولا حديث غير مشهور، حتى إنه لا يعرفه أحد إلا الله وحده ، وإنما العادة في أمثاله عموم معرفة الناس به لفشوّه فيهم ، وكثرة جريانه على ألسنتهم .

فإن قيل : فقد جاء عنهم في كتمان الحب وطّيه وستره والبجح ^(١) بذلك ، والادعاء له ما لا يخفاه به ؛ فقد ترى إلى اعتدال الحالين فيما ذكرت .

قيل : هذا وإن جاء عنهم ، فإن إظهاره أنسب عندهم ، وأعذب على مستمعهم ؛ ألا ترى أن فيه إيذانا من صاحبه بعجزه عنه وعن ستر مثله ، ولو أمكنه إخفاؤه والتعامل به لكان مطيقا له ، مقتدرا عليه ، وليس في هذا من التقليل ما في الاعتراف بالبعث ^(٢) به ، وخَوَر الطبيعة عن الاستقلال بمنثله ؛ ألا ترى إلى قول عمر [بن أبي ربيعة] ^(٣) :

فقلت لها : ما بي لهم من ترقبٍ ^(٤) ولكن سرى ليس يحمله مثلي ^(٥)
وكذلك قول الأعشى :

* وهل تطيق وداعا أيها الرجل ^(٦)
وكذلك قول الآخر :

ودّعتَه يدموعى يوم فارقتي ^(٧) ولم أطق جزعا للبين مسدّ يدي ^(٨)

(١) البجح بالشيء : الفرح به . (٢) أى أرق نسيبا وأغزل . (٣) مصدر تحامل في الأمر به : تكلفه على مشقة . (٤) البهل — بالتحريك — : الضجر . (٥) زيادة من ح . (٦) من قصيدة له مطلعها : جرى ناصح بالسود يبنى وبنها فقزبى يسوم الحصاب إلى قنصل وقبيله :

فقلت — وأوخت جانب الستر بيننا — : متى فتحدّث غير ذى رقبة أهمل وانظر الديوان . والحصاب — بزنة كتاب — : موضع رى الجمار بمنى . (٧) صدره : * ودّع هريرة إن الركب مرتحل * وهو مطلع مملّته . (٨) هذا البيت أوّل ثلاثة أبيات في المختار من شعر شار ٢٤٨ وفيه « صالحته » بدل « ودّعت » .

والأمر في هذا أظهر، وشواهد أسير وأكثر .

ثم لنعد فنقل في الاعتلال لمن قال بأن اللغة لا تكون وحيا . وذلك أنهم ذهبوا إلى أن أصل اللغة لا بد فيه من المواضعة ، قالوا : وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعدا ، فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات ، فيضعوا لكل واحد [منها] ^(١) سمة ولفظا ، إذا ذكر عرف به ما سماه ، ليمتاز من غيره ، وليُغنى بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين ، فيكون ذلك أقرب وأخف وأسهل من تكلف إحضاره ، لبلوغ الغرض في إبانة حاله . بل قد يحتاج في كثير من الأحوال إلى ذكر ما لا يمكن إحضاره ولا إدناؤه ، كالفاني ^(٢) ، وحال اجتماع الضدين على المحل الواحد ، كيف يكون ذلك لو جاز ، وغير هذا مما هو جارٍ في الاستحالة والبعده مجراه ، فكأنهم جاءوا إلى واحد من بنى آدم ، فأومثوا إليه ، وقالوا : إنسان إنسان إنسان ، فأى وقت سمع هذا اللفظ علم أن المراد به هذا الضرب من المخلوق ، وإن أرادوا سمة عينه أو يده أشاروا إلى ذلك ، فقالوا : يد ، عين ، رأس ، قدم ، أو نحو ذلك . فتمت سُميت اللفظة من هذا عريف ^(٣) مبيها ، وهلم جرّا فيما سوى هذا من الأسماء ، والأفعال ، والحروف . ثم لك من بعد ذلك أن تنقل هذه المواضعة إلى غيرها ، فنقول : الذي اسمه إنسان فليجعل مكانه ^(٤) مرد ، والذي اسمه رأس فليجعل مكانه ^(٥) سر ، وعلى هذا بقية الكلام . وكذلك لو بدت اللغة الفارسية ، فوَقعت المواضعة عليها ، لجاز أن تنقل ويولد

(١) زيادة من ش . (٢) العبارة في الزهر ص ٨ ج ١ : « عرف به سماه » .

(٣) في عبارة الخصائص التي ساقها ابن علان في شرح الاقتراح : « كالمعلم » .

(٤) في الزهر : « وكيف » . (٥) في ش : « معناها » .

(٦) مرد : هو الإنسان ، وسر : الرأس في الفارسية . والمرد — في العربية — النضيج من

تمر الأراك . .

منها لغات كثيرة : من الرومية ، والزنجية ، وغيرهما . وعلى هذا ما نشاهده الآن من اختراعات الصنّاع لآلات صنائعهم من الأسماء : كالنجار ، والصائغ والحائك ، والبناء ، وكذلك الملاح . قالوا : ولكن لا بد لأؤلها من أن يكون متواضعا^(١) بالمشاهدة والإيماء . قالوا : والقديم سبحانه لا يجوز أن يوصف بأن يواضع أحدا من عباده على شيء ؛ إذ قد ثبت أن المواضعة لا بد معها من إيماء وإشارة بالجارحة نحو الموما إليه ، والمشار نحوه ، والقديم سبحانه لا جارحة له ، فيصح الإيماء والإشارة بها منه ؛ فبطل عندهم أن تصح المواضعة على اللغة منه ، تقدست أسماؤه ؛ قالوا : ولكن يجوز أن ينقل الله اللغة التي قد وقع التواضع بين عباده عليها ، بأن يقول : الذي كنتم تعبرون عنه بكذا عبروا عنه بكذا ، والذي (كنتم تسمونه)^(٢) كذا ينبغي أن تسموه كذا ؛ وجواز هذا منه — سبحانه — بجوازه من عباده . ومن هذا الذي تسموه كذا^(٣) في الأصوات ما يتعاطاه الناس الآن من مخالفة الأشكال ، في حروف المعجم ؛ كالصورة التي توضع للعميات ، والتراجم ؛ وعلى ذلك أيضا اختلفت أقلام ذوي

- (١) كذا في الأصول . والواجب أن يقال : « متواضعا عليه » ، وفي المزمهر ١/٥
« متواضعا » وكأنه مصدر ميمي . (٢) كذا في الأصول عدا ش فقها « والذي سميتموه » .
١٥ (٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « بكذا » . (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « في » .
(٥) كذا في الأصول . وفي المزمهر ١/٩ : « كالصور » .
(٦) يريد بالعميات ما عمى وألغز في الرسم والكتابة . وذلك ما يكتب بصورة مصطلح عليها غير الاصطلاح المألوف . ومن أمثلة ذلك أن يكتب الكاف بدل الميم ، والطاء بدل الحاء ، والراء بدل الدال ، فيكتب محمد : كطكر . وهو ما يعرف في اصطلاح العصر بالشفرة . والتراجم جمع الترجمة وهو المعنى نفسه ، ويقال له المترجم ؛ كأنه سمي بذلك لما أنه يحتاج الى الترجمة والكشف عنه . وقد كان المتقدمون يعرفون هذا ، وعقد له في صبيح الأعشى بابا طويلا — ص ٢٣١ ج ٩ — ، وذكر أن لابن الدريهم كتابا فيه . وقد نقل عنه قدرا صالحا في هذا العلم . وانظر في فن المعنى بوجه عام الخزائن ١١٣ / ٣ .
٢٠ وفي قد النثر ٢٦ : « ومن الظن العياقة والقيابة والزجر والكهانة واستخراج المعنى والمترجم من الكتب » وفيه في ص ٢٨ : « ألا ترى أنك تظن بالترجمة أنها حروف تام ، فإذا أدبتها في سائر المواضع التي تثبت صورها فيها وامنحتها فوجدتها مصدقة لظنك حكمت بصحتها ، وإذا خالفت ظلمت أن ظنك لم يقع موافقه ، فأرقته على غير تلك الحروف إلى أن تصح لك » .
٢٥

اللغات ؛ كما اختلفت أنفس الأصوات المرتبة على مذاهبهم في المواضع . وهذا قول من الظهور على ما تراه . إلا أنني سألت يوماً بعض أهله^(١) ، فقلت : ما تنكر أن تصح المواضع من الله تعالى ؟ وإن لم يكن ذا جارحة ، بأن يحدث في جسم من الأجسام ، خشبية أو غيرها ، إقبالا على شخص من الأشخاص ، وتحريكها نحوه ، ويُسمع في نفس تحريك الخشبة نحو ذلك الشخص صوتا يضعه اسماله^(٢) ، ويعيد حركة تلك الخشبة نحو ذلك الشخص دفعات ، مع أنه - عز اسمه - قادر على أن يقنع في تعريفه ذلك بالمرة الواحدة ، فتقوم الخشبة في هذا الإيماء ، وهذه الإشارة ، مقام جارحة ابن آدم في الإشارة بها في المواضع ؛ وكما أن الإنسان أيضا قد يجوز إذا أراد المواضع أن يشير بخشبة نحو المراد المتواضع عليه ، فيقيمها في ذلك مقام يده ، لو أراد الإيماء بها نحوه ؟ فلم يجب عن هذا بأكثر من الاعتراف بوجوبه ، ولم يخرج من جهته شيء أصلا فأحكيه عنه ؛ وهو عندي وعلى ما تراه الآن لازم لمن قال بامتناع مواضع القديم تعالى لغة مرتجلة^(٣) غير ناقلة لسانا إلى لسان . فاعرف ذلك .

وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات ، كدوى الريح ، وحنين الرعد ، وحرير الماء ، وشحيج الحمار ، ونعيق الغراب ،

(١) هم المعتزلة . انظر الزهر ص ١٢ ج ١ ، وينسب هذا المذهب إلى أبي هاشم الجبائي عبد السلام ابن محمد من رواس المعتزلة . وكانت وفاته سنة ٣٢١ . وانظر الزهر ١/١٠
(٢) أي الشخص المراد وضع الاسم له . والشخص : سواد الإنسان وغيره ، والذي يفهم التسمية بالضرورة غير الشخص المسمى . (٣) العبارة في الزهر « وهذا عندي على ما تراه الآن لازم » .
(٤) قيد بهذا لأن هذا موضع المنع عند القائلين به ، فهم إنما ينكرون أن يواضع البارئ لغة مرتجلة ، فأما أن يواضع لغة ثابتة من قبل بأن ينقلها إلى لغة أخرى فيقول : ما تعبرون عنه بكذا عبروا بكذا فلا شيء فيه كما سبق له .

وصهيل الفرس، ونزيب^(١) الطي ونحو ذلك . ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد . وهذا عندي وجه صالح، ومذهب متقبّل .

واعلم فيما بعد، أني على تقادم الوقت، دائم التنقير والبحث عن هذا الموضوع، فأجد الدواعي والخوارج قوية التجاذب لي، مختلفة جهات^(٢) القول على فكري .

- وذلك أني إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة، الكريمة اللطيفة، وجدت فيها من الحكمة والدقة، والإرهاق، والبرقة، ما يملك على جانب الفكر، حتى يكاد يطمح به أمام غلوة^(٣) السحر. فمن ذلك ما نبه عليه أصحابنا رحمهم الله، ومنه ما حذوته على أمثلتهم، فعرفت بتتابعه وانقياده، وبعد مراميه وآماده، صحة ما فوّقوا لتقديمه منه . ولطف ما أسعدوا به، وفُرق لهم عنه . وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار الماثورة بأنها من عند الله جل وعزّ؛ فقوى في نفسي اعتقاد كونها توفيقاً من الله سبحانه، وأنها وحى .

ثم أقول في ضدّ هذا : كما وقع لأصحابنا ولنا، وتنبهوا وتنبهنا، على تأمل هذه الحكمة الرائعة الباهرة، كذلك لا ننكر أن يكون الله تعالى قد خلق من قبلنا— وإن بعد مداه عنا— من كان أطف منا أذهانا، وأسرع خواطر وأجراً جناناً . فأقف^(٤) بين تين الخلتين حسيراً، وأكاثرها فأنكفي مكثورا . وإن خطر خاطر فيما بعد، يعلّق الكف بإحدى الجهتين، ويكفها عن صاحبها، قلنا به، وبالله التوفيق .

(١) النزيب : صوت تيس الغباء عند السفاد .

(٢) تقول الأمور : اشتباها وتناكرها .

(٣) الغلوة : الغاية في سباق الخيل، يريد أنه يدنو من غاية السحر .

(٤) يبدو من هذا أن مذهب ابن جنّي في هذا المبحث الوقف، فتراه لا يجزم بأحد الرأيين :

الاصطلاح والتوقيف . وقد صرح بهذا ابن الطيب في شرح الاقتراح .

(٥) كذا في شه والمزهر ١/١٠ . وفي أ : « يكفها » . أي يفصلها عنها . وهذا يرجع

إلى المعنى الأول .

باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية^(١)؟

اعلم أن علل النحويين^(٢) - وأعنى بذلك حدائقهم المتقنين^(٣) ، لا ألفافهم^(٤) المستضعفين - أقرب إلى علل المتكلمين ، منها إلى علل المتفقيين . وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس ؛ وليس كذلك حديث علل الفقه . وذلك أنها إنما هي أعلام ، وأمارات ، لوقوع الأحكام ، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا ، غير بادية الصفحة لنا ؛ ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج ، وفرائض الطهور ، والصلاة ، والطلاق ، وغير ذلك ، إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله ، ولا تعرف علة جعل الصلوات في اليوم والليلة نمسا دون غيرها من العدد ، ولا يعلم أيضا حال الحكمة والمصلحة في عدد الركعات ، ولا في اختلاف ما فيها من التسبيح والتسلاوات ؛ إلى غير ذلك مما يطول ذكره ، ولا تحلّ النفس بمعرفة السبب الذي كان له ومن أجله ؛ وليس كذلك علل النحويين . وسأذكر طرفا من ذلك لتصحّ الحال به .

(١) لما كان هم أبي الفتح في هذا الكتاب إبداء حكمة العرب وسداد مقاصدهم فيما أتوا في لغتهم ، وكان ذلك بإبداء الملل لسنتهم وخططهم في تأليف لسانهم أخذ قسمه في تقوية الملل التي تسب إلى أفعالهم وتحمل عليهم ؛ وهو ما يقوم به النحويون . وكان من دواعي ذلك أن اشتهر بين الناس ضعف علل النحاة ؛ فهذا ابن فارس يقول :

مررت بنا هيفاء مجذولة تركبة تمي لترك
ترنو بطرف فاتر فاتر أضعف من حجة نحوي

انظروفيات ابن خلكان ص ٣٦ ج ١ في ترجمة ابن فارس .

(٢) كذا في شه ، ب . وفي أ «علل جلال النحويين» . وفي المطبوعة «علل جل النحويين» .
(٣) الألقاف : القوم يجتمعون من قبائل شتى ليس أصلهم واحدا ، الواحد لف أو لقيف ، وشأن هؤلاء الأخطاط الضعف وعدم استحكام القوة .

(٤) كذا في الأصول ما عدا ج فقها «الصفح» . والصفح والصفحة : الجانب .

(٥) أي لا تنظر ، يقال : حلّيت من فلان بخير : أصبته وأدركنته ، ومن ذلك قولهم : ما حلّيت من هذا الأمر بطائل ، وهو من باب علم .

- (١) قال أبو إسحاق في رفع الفاعل ، ونصب المفعول : إنما فُعِلَ ذلك للفرق بينهما ، ثم سأل نفسه فقال : فإن قيل : فهلاً عكست الحال فكانت فرقاً أيضاً ؟ قيل : الذي فعلوه أحزم ؛ وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة ، فرفع الفاعل لقلته ، ونصب المفعول لكثيرته ، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون .^(٢) بجرى ذلك في وجوبه ، ووضوح أمره ، مجرى شكر المنعم ، وذم المسيء في انطواء الأنفس عليه ، وزوال اختلافها فيه ، ومجرى وجوب طاعة القديم سبحانه ، لما يُعقبه من^(٣) إنعامه وغفرانه . ومن ذلك قولهم : إن ياء نحو ميزان ، وميعاد ، انقلبت عن واو ساكنة ؛ لتقل الواو الساكنة بعد الكسرة . وهذا أمر لا لبس في معرفته ، ولا شك في قوة الكلفة في النطق به . وكذلك قلب الياء في مؤسر ، وموقن واوا ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها . ولا توقف في نقل الياء الساكنة بعد الضمة ؛ لأن حالها في ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة ؛ وهذا - كما تراه - أمر يدعو الحس إلىه ، ويحدو طلب الاستخفاف عليه . وإذا كانت الحال المأخوذ بها ، المصير بالقياس إليها ، حسية طبيعية ، فناهيك بها ولا معدل بك عنها . ومن ذلك قولهم في سيد ، وميت ، وطويت طياً ، وشويت شيئاً : إن الواو قلبت ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها في سيد ، وميت ، ووقوع الواو الساكنة قبل الياء في شيئاً وطياً . فهذا

- (١) هو الزجاج . (٢) يدور أن هذا آخر كلام الزجاج .
 (٣) كذا في الأصول . والظاهر أن هذا حديث عن طاعة القديم ، فكان الواجب أن يقال : لما يعقبه إذا جعل من أعقب ، أو لما يعقبها إذا جعل من عقب ، وكأنه ذهب بالطاعة مذهب الامتنال فذكر ضميرها .
 (٤) كذا في ١ ، ح . وفي المطبوعه وب : «يجلو» ولا معنى لها .
 (٥) كذا في الأصول . والقياس طبيعية ، وقد جاء الشذوذ في السليبية ، ولم يعرف في الطبيعية .

أمر هذه سبيله أيضا ؛ ألا ترى إلى ثقل اللفظ بسَيُودٍ ومَيُوتٍ وطُوبَا وشُوبَا ،
وَأَنْ سَيِدَا ، ومَيِتَا ، وطَيَا ، وشَيَا ، أَخْفَ على ألسنتهم من اجتماع الياء والواو مع سكون
الأول منهما . فإن قلت : فقد جاء عنهم نحو حَيُوة^(١) ، وضَيُون ، وعوى الكلب
عَوِيَة ، فستقول في هذا ونظائره ، في باب يلى هذا ، باسم الله . وأشباه هذا
كثيرة جدا .

فإن قلت : فقد نجد أيضا في مثل الفقه ما يضح أمره ، وتعرف علة به ؛ نحو
رجم الزانى إذا كان محصنا ، وحدّه إذا كان غير محصن ؛ وذلك لتحصين الفروج ،
وارتفاع الشك في الأولاد والنسل . وزيد في حدّ المحصن على غيره لتعظيم جرمه ،
وجريته على نفسه . وكذلك إقادة القاتل بمن قتله لحقن الدماء . وكذلك إيجاب
الله الحج على مستطيعه ؛ لما في ذلك من تكليف المشقة ؛ ليستحق عليها
المثوبة ، وليكون أيضا دُرْبَةً للناس على الطاعة ، وليشتهر به أيضا حال^(٢)
الإسلام ، ويُدَلُّ به على ثباتها واستمرار العمل بها ، فيكون أرسخ له ، وأدعى إلى
ضمّ نشر الدين ، وقتئذٍ كيد المشركين . وكذلك نظائر هذا كثيرة جدا . فقد
ترى إلى معرفة أسبابه كمعرفة أسباب ما آشتمت عليه علل الإعراب ، فلم جعلت
علل الفقه أخفض رتبة من علل النحو ؟ قيل له : ما كانت هُنْه حاله من علل
الفقه فأمر لم يُستفد من طريق الفقه ، ولا يُخصّ حديث الفرض والشرع ،

(١) حيوة من الأعلام ، الضيون : السنور الذكر .

(٢) هكذا في ش ، أ . وفي ب ، ح والمطبوعة : « يصح » .

(٣) كذا في ش ، م . وفي أ : « لتشتهر » .

(٤) النشر : المنتشر ، يقال : ضمّ الله شرك .

(٥) كذا في أ . والقش : الكسر ، ويقال : فأن الله عنك الشر ؛ كفه . وفي ب « فت »

ويقال : فتّ الماء الحارّ بالبارد : كبره وسكته ، فهو قريب من الأزل .

- بل هو قائم في النفوس قبل ورود الشريعة به؛ ألا ترى أن الجاهلية الجهلاء كانت تحصن فروج مفارشها ، وإذا شك الرجل منهم في بعض ولده لم يلحقه به ، خلقت قادت إليه الأنفة والطبيعة ، ولم يقتضه نص ولا شريعة . وكذلك قول الله تعالى « وإن أحد من المشركين استجارك فأجره » قد كان هذا من أظهر شيء معهم ، وأكثره في استعمالهم ، أعنى حفظهم للجار ، ومدانعتهم عن الدمار ، فكان الشريعة إنما وردت فيما هذه حاله بما كان معلوما معمولاً به ، حتى إنها لو لم ترد بإيجابه ، لما أخل ذلك بحاله ، لاستمرار الكافة على فعله . فما هذه صورته من عللهم جار مجرى علل النحويين . ولكن ليت شعري من أين يعلم وجه المصلحة في جعل الفجر ركعتين ، والظهر والعصر أربعاً ، والمغرب ثلاثاً ، والعشاء الآخرة أربعاً ؟ ومن أين يعلم علة ترتيب الأذان على ما هو عليه ؟ وكيف تعرف علة تنزيل مناسك الحج على صورتها ، ومطرد العمل بها ؟ ونحو هذا كثير جداً . ولست تجد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله ، والحس منطوي على الاعتراف به؛ ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع ، وفزع في التحاكم فيه إلى بديهية الطبع ؛ بجميع علل النحو إذاً مواطنة للطباع ، وعلل الفقه لا ينتقاد جميعها هذا الانقياد . فهذا فرق .

١٥

سؤال [قوى^(٢)] : فإن قلت : فقد نجد في اللغة أشياء كثيرة غير محصاة ولا محصلة ، لا نعرف لها سبباً ، ولا نجد إلى الإحاطة بمثلها مذهباً . فمن ذلك إهمال ما أهمل ، وليس في القياس ما يدعو إلى إهماله ؛ وهذا أوسع من أن يجوج إلى ذكر طرف

(١) الدمار - بزنة كتاب - : ما لم يك حفظه مما يتعلق بك .

(٢) زيادة في أ . وقد جاء هذا الوصف في المطبوعة ، ش ، ب بجانب « فرق » وسقط فيها في هذا الموضع .

منه ؛ ومنه الاقتصار في بعض الأصول على بعض المثل ، ولا نعلم قياسا يدعو إلى تركه ؛ نحو امتناعهم أن يأتوا في الرباعي بمثال فَعْلُلٍ أو فَعْلِلٍ ، أو فَعَلَّ أو فَعِلَّ ، أو فُعِلَّ ، ونحو ذلك . وكذلك اقتصرهم في الخماسي على الأمثلة الأربعة دون غيرها مما تجوزة القسمة . ومنه أن عدلوا فَعَلًا عن فاعل ، في أحرف محفوظة . وهي تُعَل ، وُزَحَل ، وُغَدِر ، وُعَمِر ، وُزَفِر ، وُجَشِم ، وُقَمَّ ، وما يقل تعداده . ولم يعدلوا في نحو مالك ، وحاتم ، وخالد ، وغير ذلك ، فيقولوا : مُلِّك ولا حَمَّ ، ولا خَلَد . ولسنا نعرف سببا أوجب هذا العدل في هذه الاسماء التي أرينا كلها ، دون غيرها ؛ فإن كنت تعرفه فهاتيه .

فإن قلت : إن العدل ضُرب من التصرف ، وفيه إنحراج للأصل عن بابه إلى الفرع ؛ وما كانت هذه حاله أفتع منه البعض ولم يجب أن يشيع في الكل .

قيل : فهبنا سأمنا ذلك لك تسليم نظر ، فمن لك بالإجابة عن قولنا : فهلا جاء هذا العدل في حاتم ، ومالك ، وخالد ، وصالح ، ونحوها ؛ دون ناعل ، وزاحل ، وغادر ، وعامر ، وزافر ، وجاشم ، وقائم ؟ ألك ههنا تفق فتسلكه ، أو مرتفق ^{بالمعنى} فتتوركه ؟ وهل غير أن تخلد إلى حيرة الإجبال ، وتخمد نار الفكر حالا على حال ! ولهذا ألف نظير ، بل ألوف كثيرة . ندع الإطالة بأيسر اليسير منها .

وبعد فقد صح وضع أن الشريعة إنما جاءت من عند الله تعالى ؛ ومعلوم أنه سبحانه لا يفعل شيئا إلا ووجه المصلحة والحكمة قائم فيه ، وإن خفيت عنا

(١) المرتفق : الخنك ، « فتتوركه » : تعتمد عليه ، والأصل في هذا أن يقال : تورك عليه ؛ وضع وركة عليه .

(٢) الإجبال : الانقطاع ، يقال : أجيل الشاعر ؛ صعب عليه القول ، لا يتبأ له سبيله . وأصل هذا أنه يقال : أجيل الحافر ؛ انتهى إلى صلافة وجبل فلا يصيب ماء . وقد ضبط في المطبوعة : « الأجبال » بفتح الهمزة ، ولا معنى لهذا هنا .

أغراضه ومعانيه ، وليست كذلك حال هذه اللغة ؛ ألا ترى الى قوة تنازع أهل
الشريعة فيها ، وكثرة الخلاف في مبادئها ، ولا تقطع فيها بينين ، ولا من الواضع
لها ، ولا كيف وجه الحكمة في كثير مما أريناه أنفاً من حالها ، وما هذه سبيله
لا يبلغ شأوا ما عيرف الأمر به — سبحانه وجل جلاله — وشهدت النفوس ،
وأطردت المقاييس على أنه أحكم الحاكمين سبحانه . انقضى السؤال .

قيل : لعمري إن هذه أسئلة ، تلزم من نصّب نفسه لِمَا نصّبنا أنفسنا من
هذا الموقف له . وههنا أيضاً من السؤالات أضعاف هذه الموردة ، وأكثر من
أضعاف ذلك ، ومن أضعاف أضعافه ؛ غير أنه لا ينبغي أن يُعطى فيها باليد . بل
يجب أن ينعم الفكر فيها ، ويكاس في الإجابة عنها . فأقول ذلك أنا لسنا ندعى
أن طلل أهل العربية في ستمت العلل الكلامية آلبنة ، بل ندعى أنها أقرب إليها من
العلل الفقهية ، وإذا حكمتنا بديهية العقل ، وترافعنا إلى الطبيعة والحس ، فقد وقينا
الصنعة حقها ، وربأنا بها أفرع مشارفها . وقد قال سيويوه : وليس شيء مما
يُضطرون إليه ، إلا وهم يحاولون به وجها . وهذا أصل يدعو الى البحث عن

- (١) كذا في الأصول . والمناسب للسياق : أهل العربية . وقد أبقيته لأنه قد يريد أن مباحث
أصول العربية تولوها أهل الشريعة ، فقد تكلم الشافعي في سمة العربية وأنه لا يحيط بها إلا نبي ، وكذا
غيره من الفقهاء . (٢) تبعت في هذا الرسم ش ؛ وفي أ ، ب : «أسولة» ، وهو جمع سوال ، لفة
في سؤال كما في اللسان . (٣) يقال : أعطى يده إذا انقاد ؛ كما في الأساس . وفي اللسان :
أعطى البعير إذا انقاد ولم يستصعب . (٤) أي يجرى الكيس ، وهو الخفصة والتوقد والقفلة ،
وقد كاس الرجل ، يكيس ، وهو كيس وكيس ؛ بتشديد الياء وتخفيفها . (٥) كذا في الأصول
ماعدا ح فقها : «إذ» . (٦) المشارف : الأعال ، وأفرع : أعلى ، وربأ الجبل : علاه .
(٧) انظر التكمال ص ١٣ ج ١ ، والعبارة فيه : « وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به
وجها » . (٨) كذا في أ ، ح . وفي المطبوعة ، ب ، ش : «فيا» .
(٩) هكذا في الأصول ماعدا ح فقها « على » . وفيه تضمين « يدعو » حتى يبحث .

علل ما استكروهوا عليه ؛ نعم ويأخذ بيدك الى ما وراء ذلك ، فتستضيء به وتستمدد^(١) التنبه على الأسباب المطلوبة منه . ونحن نجيب عما مضى ، ونورد معه ، وفي أثناءه ما يستعان به ، ويُفزع فيما يدخل من الشبه إليه ، بمشيئة الله وتوفيقه .

أما إهمال ما أهمل ، مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصوّرة ، أو المستعملة ، فأكثره متروك للاستفقال ، وبقيته ملحقة به ، ومقفاة على إثره .^(٢) فمن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه ؛ نحو سص ، وطس ، وظث ، ونظ ، وضش ، وشض ؛ وهذا حديث واضح لتنفور الحس عنه ، والمشقة على النفس^(٣) لتكلفه . وكذلك نحو قج ، وجق ، وكق ، وقك ، وكج ، وجك . وكذلك حروف الحلق : هي من الائتلاف أبعد ؛ لتقارب مخارجهما^(٤) عن معظم الحروف ، أعنى حروف الفم . فإن جمع بين اثنين منها قدام الأقوى على الأضعف ؛ نحو أهيل ، وأخ ، وعهد ، وغيره ؛ وكذلك متى تقارب الحرفان لم يجمع بينهما ، لإبتعاد^(٥) الأقوى منهما ؛ نحو أرل ، ووتد ، ووطد . يدل على أن الراء أقوى من اللام أن القطع عليها أقوى من القطع على اللام . وكأن ضعف اللام إنما أتاها لما تُشربه من العنة عند الوقوف عليها ، ولذلك لا تكاد تعاض اللام ، وقد ترى إلى كثرة اللثغة في الراء في الكلام ، وكذلك الطاء ، والتاء : هما أقوى من الدال ؛ وذلك لأن

(١) كذا في معظم الأصول . وفي ش : « التنبه » . (٢) في ش : « والمستعملة » .

(٣) كذا وردت هذه الكلمات في نسخة ب ساكنة الحرف الثاني . وفي ش بالفتح .

(٤) في ج : « ومشقة النفس في تكلفه » .

(٥) كأنه ضمن « تقارب » معنى الامتياز والابتعاد فعداه .

(٦) أرل - بصمتين - جبل بأرض غطمان . وفي ج : « رول » وهو حيوان كالضب .

(٧) كذا في ج . وفي بقية الأصول : « كذلك » . وما أثبتته أجود .

(٨) كذا في أ ، ب . وهو الصواب . وفي بقية الأصول : « تمناض » ، وهو تحريف .

جرس الصوت بالتاء، والطاء، عند الوقوف عليهما أقوى منه وأظهر عند الوقوف على الدال . وأنا أرى أنهم إنما يقدمون الأقوى من المتقاربين، من قبل أن جمع المتقاربين يتقل على النفس، فلما اعتزموا النطق بهما قدموا أقواهما، لأصيرين : أحدهما أن رتبة الأقوى أبداً أسبق وأعلى ؛ والآخر أنهم إنما يقدمون الأثقل ويؤثرون الأخف من قبل أن المتكلم في أول نطقه أقوى نفساً، وأظهر نشاطاً، فقدم أثقل الحرفين، وهو على أجل الحالين، كما رفعوا المبتدأ لتقدمه، فأعربوه بأثقل الحركات وهي الضمة، وكما رفعوا الفاعل لتقدمه، ونصبوا المفعول لتأخره، فإن هذا أحد ما يحتج به في المبتدأ، والفاعل . فهذا واضح كما تراه .

- وأما ما ريفض أن يستعمل وايس فيه إلا ما استعمل من أصله فعنه السؤال،
وبه الاشتغال . وإن أنصفت نفسك فيما يرد عليك فيه حليت به وأنتت له، وإن
تحميت الإنصاف، وسلكت سبيل الانحراف، فذاك إليك، ولكن جنايته عليك .
« جواب قوى » : اعلم أن الجواب عن هذا الباب تابع لما قبله، وكالمحمول
على حكمه . وذلك أن الأصول ثلاثة : ثلاثي، ورباعي، وخماسي . فأكثرها
استعمالاً، وأعدلها تركيباً، الثلاثي . وذلك لأنه حرف يتبدأ به، وحرف يُحشى به،
وحرف يوقف عليه . وليس اعتدال الثلاثي لقلة حروفه حسب ؛ لو كان كذلك
لكان الثنائي أكثر منه ؛ لأنه أقل حروفاً، وليس الأمر كذلك ؛ ألا ترى أن جميع
ما جاء من ذوات الحرفين جزء لا قدر له فيما جاء من ذوات الثلاثة ؛ نحو من،
وفي، وعن، وهل، وقد، وبل، وكم، ومن، وإذ، وصه، ومه . ولو شئت

(١) هذا الضبط بالبناء للمفعول من أ . ومعناه : آغاز . (٢) سقط هذا اللفظ في ش .
(٣) ضبط في ج : « نفساً » ، بفتح الفاء، وما أثبتته أجود . (٤) أتق للشيء . وبه :
أعجب به وسر . (٥) سقط هذان اللفظان « جواب قوى » في ش وب ، وأثبت في أ .

لأثبت جميع ذلك في هذه الورقة . والثلاثي عاريا من الزيادة ، وملتبسا بها ، مما
يبعد تداركه ، وتُتعب الإحاطة به . فإذا ثبت ذلك عرفت منه ، وبه أن
ذوات الثلاثة لم تتمكن في الاستعمال لقلّة عددها حسب ؛ ألا ترى إلى قلة الثنائي ؛
وأقل منه ما جاء على حرف واحد ؛ كحرف العطف ، وفائه ، وهمزة الاستفهام ،
ولام الابتداء والحز ، والأمر ، وكاف رأيتك ، وهاء رأيتك . وجميع ذلك دون
باب كم ، وعن ، وصه . فتمكن الثلاثي إنما هو لقلّة حروفه ، لعمري ، ولشيء
آخر ، وهو حجز الحشو الذي هو عينه ، بين فائه ، ولامه ، وذلك لتباينهما ،
ولتعادي^(١) حالهما ؛ ألا ترى أن المبتدأ لا يكون إلا متحرّكا ، وأن الموقوف عليه
لا يكون إلا ساكنا ؛ فلما توافرت حالاهما وسطوا العين حاجزا بينهما ، لئلا يفجئوا
الحس بضد ما كان آخذا فيه ، ومنصبا إليه .

فإن قلت : فإن ذلك الحرف الفاصل لما ذكرت بين الأول والآخر — وهو
العين — لا يخلو أن يكون ساكنا ، أو متحرّكا . فإن كان ساكنا فقد فصلت^(٢) عن
حركة الفاء إلى سكونه ، وهذا هو الذي قدمت ذكر الكراهة له ؛ وإن كان متحرّكا
فقد فصلت عن حركته إلى سكون اللام الموقوف عليها ، وتلك حال ما قبله
في انتقاض حال الأول بما يليه من بعده .

فالجواب أن عين الثلاثي إذا كانت متحرّكة ، والفاء قبلها كذلك فتوالت الحركات ،
حدث هناك لتواليهما ضرب من الملل لهما ، فاستروح حينئذ إلى السكون ، فصار
ما في الثنائي من سرعة الانتقاض^(٣) (معيّفا مأبيا) ، في الثلاثي خفيفا مرضيا ، وأيضا

(١) يقال : تعادى ما بين الرجلين : اختلف . (٢) يريد الخرف الأول المبدوء به .
(٣) في ش : « منصبا نحوه » . وفي ج : « منصبا نحوه » .
(٤) أي خرجت ، يقال : فصل عن البلد ، ومن البلد : خرج منه .
(٥) حالان من قوله « ما في الثنائي » فأما خبر صار فهو قوله : « خفيفا مرضيا » ولو كانت
العمارة : فصار ما كان في الثنائي الخ لكانت أدنى إلى الإهمام وأناى عن اللبس .

- فإن المتحرك حشوا ليس كالمتحرك أولاً؛ أولاً ترى إلى صحة جواز تخفيف الهمزة حشوا، وامتناع جواز تخفيفها أولاً، وإذا اختلفت أحوال الحروف حسن التأليف، وأما إنه كانت عين الثلاثي ساكنة فحديثها غير هذا . وذلك أن العين إذا كانت ساكنة فليس سكونها كسكون اللام . وسأوضح لك حقيقة ذلك ، ليعجب من لطف غموضه . وذلك أن الحرف الساكن ليست حاله إذا أدرجته^(١) إلى ما بعده كحاله لو وقفت عليه . وذلك لأن من الحروف حروفاً إذا وقفت عليها لحقها صُويت ما من بعدها، فإذا أدرجتها إلى ما بعدها ضعف ذلك الصوت، وتضاهل للحمس؛ نحو قولك، إـح، إـص، إـث، إـف، إـخ، إـك . فإذا قلت : يحرد، ويصبر^(٢) ويسلم، ويثرد، ويفتح، ويخرج، خفي ذلك الصوت وقُل، وخف ما كان له من الجرس عند الوقوف عليه . وقد تقدم سيويه في هذا المعنى بما هو معلوم واضح .
- وسبب ذلك عندي أنك إذا وقفت عليه ولم تتناول إلى النطق بحرف آخر من بعده تلبثت عليه، ولم تسرع الانتقال عنه، فقدرت بتلك اللبثة^(٣)، على إتباع ذلك الصوت إياه . فأما إذا تآهبت للنطق بما بعده، وتبّيات له، ونسّمت فيه، فقد

- (١) أي وصلته ، وإدراج الحرف وصله ؛ من الإدراج وهو العلى واللف ؛ فكانك إذا وصلت الحرف فقد طويته ولم تنشره وتبرزه . والدرج في ذلك كالإدراج .
- (٢) يريد حروف الخمس . ويقول ابن جني في « أعلام العرب » من هذا الكتاب في الحديث عن الحاء : « فضلاً عن أن يعلم أنها من الحروف المهموسية ، وأن الصوت يلحقها في حال سكونها والوقف عليها ما لا يلحقها في حال حركتها أو إدراجها في حال سكونها في نحو بحر وحر » .
- (٣) كذا جعلتها مهلهة وفي بعض الأصول : « اج » بالمعجمة . وفي بعضها الحرف غير واضح وهو لا يوافق التمثيل الآتي ، والجيم حرف مجهور شديد لا يلحقه صوت .
- (٤) كذا في ب ، ش . وفي أ : « إـح » . (٥) يلاحظ في التمثيل أنه أتى يسلم ولم يذكر « اس » ، ولم يثقل لها فيه الكاف . (٦) أي سبق . وفي المطبوعة : « قول سيويه » . (٧) هي التوقف . (٨) نثم في الشيء : ابتداء فيه .

حال ذلك بينك وبين الوقفة التي يتمكن فيها من إشباع ذلك الصوت ، فيستهلك إدراجك إياه طرفاً من الصوت الذي كان الوقف يقتره عليه ويسوفك إمدادك إياه به .

ونحو من هذا ما يحكى أن رجلاً من العرب بايع^(١) أن يشرب طلبة لبن ولا يتنحج ؛ فلما شرب بعضه كده الأمر ، فقال : كبش أملح . فقبل له ؛ ما هذا ؟ تنحجت . فقال : من تنحج ، فلا أفلح . فنطق بالحاءات كلها سواكن غير متحركة ؛ ليكون ما يتبعها من ذلك الصوت عوناً له على ما كده وتكأده .^(٢) فإذا ثبت بذلك أن الحرف الساكن حاله في إدراجه ، مخالفة لحاله في الوقوف عليه ، صار ذلك الساكن المحشوبه المتحرك ؛ لما ذكرناه من إدراجه ؛ لأن أصل الإدراج للتحرك إذ كانت الحركة سبباً له ، وعونا عليه ؛ ألا ترى أن حركته تنتقصه ما يتبعه من ذلك الصوت ، نحو قولك صبر ، وسلم . فحركة الحرف تسابه الصوت الذي يُسمعفه الوقف به ؛ كما أن تأهيك للنطق بما بعده يستهلك بعضه . فأقوى أحوال ذلك الصوت عندك أن تقف عليه ، فتقول : اص . فإن أنت أدرجته انتقصته بعضه ، فقلت : أصبر ؛ فإن أنت حرركه اخترمت الصوت البتة ، وذلك فولك صبر . فحركة ذلك الحرف تسلبه ذلك الصوت البتة ، والوقوف عليه يمكنه فيه ، وإدراج الساكن يُبقِّ عليه بعضه . فعلمت بذلك مفارقة حال الساكن المحشوبه ، لحال أول الحرف وآخره ، فصار الساكن المتوسط لما ذكرنا كأنه لا ساكن ولا متحرك ، وتلك حال تخالف حالي ما قبله وما بعده ،

(١) أى عاهد وعاهد . والقصة في أذكياء ابن الجوزي في باب المقول عن العرب وعلماء العربية ،

وفي سر الصناعة في حرف العين . (٢) يقال : تكأده الأمر : شق عليه .

(٣) في ش : « عند أن تقف » .

وهو الغرض الذى أريد منه ، وجيء به من أجله ؛ لأنه لا يبلغ حركة ما قبله ،
فيجفوَ تتابع المتحركين ، ولا سكون ما بعده ، فيجفأ بسكونه المتحرك الذى قبله ،
فينقُص عليه جهته وسمته . فذلك إذا ثلاث أحوال متعادية لثلاثة أحرف متتالية ؛
فكما يحسن تألف الحروف المتفاوتة كذلك يحسن تتابع الأحوال المتغيرة على اعتدال
وقرب ، لا على إيغال في البعد . لذلك كان مثال فعل أعدل الأبنية ؛ حتى كثروشاع
وانتشر . وذلك أن فتحة الفاء ، وسكون العين ، وإسكان اللام ، أحوال مع
اختلافها متقاربة ؛ ألا ترى إلى مضارعة الفتحة للسكون في أشياء . منها أن كل
واحد منهما يهرب إليه مما هو أثقل منه ؛ نحو قولك في جمع فُعلة وفُعله : فُعَلَاتِ ،
بضم العين نحو عُرفَات ، وفِعَلَات بكسرها نحو كسرات ، ثم يستثقل توالى الضميتين
والكسرتين ، فيهرب عنهما تارة إلى الفتح ، فتقول : عُرفَات ، وكسرات ، وأخرى
إلى السكون فتقول : عُرفَات ، وكسرات . أفلا تراهم كيف سَوَّوا بين الفتحة
والسكون في العدول عن الضمة ، والكسرة إليهما . ومنها أنهم يقولون في تكسير
ما كان من فعل ساكن العين وهى واو على فعال ، بقلب الواو ياء ؛ نحو : حوض ،
وحياض ، وثوب ، وثياب . فإذا كانت واو واحده متحركة صحَّت في هذا المثال

- ١٥ (١) في الأصول : « إلا أنه » ، وهو لا يتفق مع السياق . (٢) كذا في الأصول
الخطية ، وفي المطبوعة : « فيجفأ » ، وهو تحريف . (٣) كذا في ح . وفي بقية الأصول :
« كذلك » . (٤) يريد إسكان اللام في حال الوقف . والعبارة في ح : « لأن فتحة الفاء وسكون
العين في الدرج واللام في الوقف أحوال مع اختلافها متقاربة » . (٥) المعروف أن السكون
في عُرفَات وكسرات هو الأصل ، والضم والكسرجاء من إتباع العين حركة الفاء ، فليس السكون معدولا
إليه حتى يكون كالفتح في هذا الباب ، ولكن أبا الفتح قد يكون له وجه مقبول في هذه النظرة ؛ فإن
٢٠ الضم والكسرها الكثير في هذا الباب حتى عادا كأنهما الأصل . وانظر في هذا المبحث الكتاب ح ٢
ص ١٨١ (٦) في ش : العدل .

من التكسير؛ نحو: طويل، وطوال. فإذا كانت العين من الواحد مفتوحة اعتلت^(١)
في هذا المثال؛ كاعتلال الساكن؛ نحو: جواد، وجياد. بفحرت واو جواد مجرى
واو ثوب. فقد ترى إلى مضارعة الساكن للفتوح. وإذا كان الساكن من حيث
أرينا كالمفتوح كان بالمسكن^(٢) أشبهه. فلذلك كان مثال فعلٍ أخف، وأكثر من
غيره؛ لأنه إذا كان مع تقارب أحواله مختلفها، كان أمثل من التقارب بغير خلاف،
أو الاتفاق البتة والاشتباه. ومما يدل على أن الساكن إذا أدرج ليست له حال
الموقوف عليه أنك قد تجمع في الوقف بين الساكنين؛ نحو: بكر، وعمرو؛ فلو كانت
حال سكون كاف بكر كحال سكون رائه، لما جاز أن تجمع بينهما؛ من حيث كان
الوقف للسكون على الكاف كحال لو لم يكن بعده شيء. فكان يلزمك حينئذ أن
تبتدئ بالراء ساكنة، والابتداء بالساكن ليس في هذه اللغة العربية. لا بل دل
ذلك على أن كاف بكر لم تتمكن في السكون تمكن ما يوقف عليه، ولا يتطاول^(٣) إلى
ما وراءه. ويزيد في بيان ذلك أنك تقول في الوقف النفس، فتجد السين أتم
صوتا من الفاء، فإن قلبت فقلت: النفس وجدت الفاء أتم صوتا، وليس
هنا أمر بصرف هذا إليه، ولأيجوز حمله عليه، إلا زيادة الصوت عند الوقوف
على الحرف ألبتة. وهذا برهان ملحق بالهندسي في الوضوح والبيان.

- (١) لا يريد أبو الفتح أن هذا الاعتلال مذهبه القياس والاطراد، إذ كان لا يجرى إلا على الشذوذ؛
بإيراد من الشاذ الذي يوقف عنده، وإتمام ابن جنى تعليل هذا الشاذ وذكر أمثاله في العربية. ويرى
بعض النحويين أن جيادا جمع جيد ليخرج من الشذوذ.
- (٢) أي إن الساكن المدرج تجاذبه الشبه بالمفتوح والمسكن الموقوف عليه، ولكنه أقرب بالضرورة
إلى الأخير من الأول.
- (٣) هذا يحذف على قوله « يوقف عليه » فإن الموقوف عليه يجيب ولا يتطلع إلى ما بعده.
- (٤) « لا » هنا زائدة كما تراد في قولك: ما جاء زيد ولا عمرو.

- فقد وضع إذا بما أوردناه وجه خفة الثلاثي من الكلام، وإذا كان كذلك فذوات الأربعة مستقلة غير متمكنة تمكن الثلاثي؛ لأنه إذا كان الثلاثي أخف وأمكن من الثنائي — على قلة حروفه — فلا محالة أنه أخف وأمكن من الرباعي لكثرة حروفه. ثم لا شك فيما بعد، في نقل الخماسي، وقوة الكلفة به. فإذا كان كذلك ثقل عليهم مع تناهيه، وطوله، أن يستعملوا في الأصل الواحد جميع ما ينقسم إليه به جهات تركيبه. ذلك أن الثلاثي يتركب منه ستة أصول؛ نحو: جَعَلَ، جَلَعَ، عَجَلَ، عَلَجَ، لَعَجَ، والرابعي يتركب منه أربعة وعشرون أصلاً؛ وذلك أنك تضرب الأربعة في التراكيب التي خرجت عن الثلاثي وهي ستة؛ فيكون ذلك أربعة وعشرين تركيباً، المستعمل منها قليل، وهي: عقرب^(٤)، وبرقع، وعرقب، وعبقر، وإن جاء منه غير هذه الأحرف فعسى أن يكون ذلك، والباقي كله مهمل. وإذا كان الرباعي مع قرابه من الثلاثي إنما استعمل منه الأقل التزراً، فما ظنك بالخماسي على طوله وتقاصر الفعل الذي هو مئنة من التصريف والتثقل عنه. فلذلك قل الخماسي أصلاً. نعم ثم لا تجدد أصلاً مما ركب منه قد تُصَرَّفُ فيه بتغيير نظمه ونضده، كما تصرف في باب عقرب^(٦)، [وبرقع^(٧)]، وبرقع؛ ألا ترى أنك لا تجدد شيئاً من نحو سفرجل قالوا فيه سربجل ولا نحو ذلك، مع أن تقلبيه يبلغ به مائة وعشرين أصلاً، ثم لم يستعمل من جميع ذلك

(١) في ش: «عليه». (٢) ضبطت هذه الكلمات بالتحريك على ما تضبط المواد اللغوية. وضبطت في الأصول بفتح الفاء وسكون العين على حد المصادر.

(٣) آي نشأت منه وتحققت فيه. (٤) ذكر هذا على أنه مثال، كما لا يخفى.

(٥) أي مكان للتصريف وخلق به. وفي حديث ابن مسعود: «إن طول الصلاة وقصر الخطبة مئة من فقه الرجل». وكل شيء دل على شيء فهو مثله. (٦) العبارة في الزهر ج ١ ص ١٤٥ بعد «باب عقرب»: «بعقرو عرقب وبرقع». وبكسر الأتزل والثالث — : الساء السابعة. (٧) زيادة من أ.

إلا سفرجل وحده . فأما قول بعضهم زبردج^(١)، فقلَّب لِحَقِ الكَلِمَةِ ضرورةً في بعض
الشعر ولا يقاس . فسدل ذلك على استكراههم ذوات الخمسة لإفراط طولها ،
فأوجبت الحال الإقلال منها ، وقبض اللسان عن النطق بها ، إلا فيما قلَّ ونزُرُ ؛
ولما كانت ذوات الأربعة تليها ، وتجاوز أعدل الأصول - وهو الثلاثي - إليها ،
مَسَّها بقرباها منها قَلَّةُ التصرف فيها ؛ غير أنها في ذلك أحسن حالا من ذوات
الخمسة ؛ لأنها أدنى إلى الثلاثة منها . فكان التصرف فيها دون تصرف الثلاثي ،
وفوق تصرف الخماسي . ثم إنهم لما أسسوا الرباعيَ طَرَفًا صالحًا من إهمال أصوله ،
وإعدام حال التمكن في تصرفه ، تخطَّوا بذلك إلى إهمال بعض الثلاثي ، لا من
أجل جفاء تركيبه بتقاربه ؛ نحو سص ، و صص ؛ ولكن من قبل أنهم حدَّوه على
الرباعي ؛ كما حدَّوا الرباعيَ على الخماسي ، ألا ترى أن الجع لم يترك استعماله لثقله من
حيث كانت اللام أخت الراء والنون ، وقد قالوا نجع فيه ، ورجع عنه ، واللام
أخت الحرفين ، وقد أهملت في باب الجع ؛ فدل على أن ذلك ليس للاستثقال ،
وثبت أنه لما ذكرناه من إخلالهم ببعض أصول الثلاثي ؛ لئلا يخلو هذا الأصل
من ضرب من الإجماد له ، مع شِيَاعِه وأطراده في الأصليين اللذين فوقه ؛ كما أنهم
لم يخلوا ذوات الخمسة من بعض التصرف فيها ، وذلك ما استعملوه من تحقيرها ،
وتكسيورها ، وترخيمها ؛ نحو قولك في تحقير سفرجل : سُفِيرِج ، وفي تكسييره :

(١) أى في زبردج . وفي شعر محدث لأحد أدباء شقيقط :

عليها صموط من محال ملوب من التبرأر من لؤلؤ وزبردج

وانظر الوسيط في تاريخ أدباء شقيقط ٩٧

(٢) كذا في ١٠ . وفي ش رب ، والمطبوعة : « خفاء » ، وما هنا أجود .

(٣) أى جملة جامدا غير متصرف . وفي القاموس : « وجمد حق ووجب وأجمدته » فأخذه

ابن جنى واستعمله هذا الاستعمال .

سفاريح ، وفي ترخيمه - علما - ^(١) يا سَفْرُجُ أَقْبِلْ ، وكما أنهم لما أعرَبوا المضارع لشبهه باسم الفاعل تَحَطَّوْا ذاك أيضا إلى أن شبهوا الماضي بالمضارع ، فبنوه على الحركة ؛ لتكون له مَرِيَّةٌ على ما لا نسبة بينه وبين المضارع ، أعنى مثال أمر ^(٢) المواجه . فاسم الفاعل في هذه القضية كالتخامسي ، والمضارع كالرباعي ، والماضي كالثلاثي . وكذلك أيضا الحرف في استحقاقه البناء كالتخامسي في استكراههم إياه ، والمضمر في إلحاقهم إياه ببنائه ، كالرباعي في إقلاهم تصرّفه ، والمنادى المفرد المعرفة في إلحاقه في البناء بالمضمر كالثلاثي في منع بعضه التصرف ، وإهماله آلتته ، ولهذا التنزيل نظائر كثيرة . فأتمأ قوله :

* مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقِيفٍ فَالطَّجَعِ *

- ١٠ فإنه ليس بأصل ، إنما أبدلت الضاد من اضطجع لاما ؛ فاعرفه .
فقد عرفت إذا أت ما أهمل من الثلاثي لغير قبح التأليف ، نحو ضث ، وثض ،^(٦)
وثذ ، وذث ، إنما هو لأن عمله من الرباعي محل الرباعي من الخماسي ؛ فأتاه ذلك
القدر من الجود ، من حيث ذكرنا ؛ كما أتى الخماسي ما فيه من التصرف في التكسير ،
والتحقير ، والترخيم ، من حيث كان عمله من الرباعي محل الرباعي من الثلاثي .
١٥ وهذا عادة للعرب مألوفة ، وسنة مسلوكة : إذا أعطوا شيئا من شيء حكما ما قبلوا
ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكما من أحكام صاحبه ؛ عمارة لبينهما ، وتقيما للشبه
الجامع لهما . وعليه باب ما لا ينصرف ؛ ألا تراهم لما شبهوا الاسم بالفعل
فلم يصرفوه ؛ كذلك شبهوا الفعل بالاسم فأعربوه .

- (١) هذه الكلمة ساقطة في أ . (٢) كذا في أ ، ب . وفي ش : «فكأ» . (٣) ضبطت
هذه الكلمة في نسخة أ بكسر الجيم ؛ وهو محريف . لأن المراد : أمر المخاطب الذي يواجه بالمخاطب .
٢٠ (٤) هذا متصل بإهمال «الجمع» المفهوم مما سبق ، فقد يتوهم أن «الجمع» في البيت هي «الجمع»
مع الطاء المدللة من تاء الانتعال ، فدفع هذا بما ذكر . وسيرد هذا الرجيد . (٥) في شه ، س ، هـ ،
هـ : «التألف» . (٦) هكذا وردت هذه الكلمات في نسخة شه بالتشديد . وفي نسخة أ بالإسكان .

وإذ قد ثبت ما أردناه : من أن الثلاثي في الإهمال محمول على حكم الرباعي فيه ، لقربه من الخماسي ، بقي علينا أن نورد العلة التي لها استعمال بعض الأصول من الثلاثي ، والرباعي ، والخماسي ، دون بعض ، وقد كانت الحال في الجميع متساوية .
والجواب عنه ما أذكره .

٥ اعلم أن واضح اللغة لما أراد صوغها ، وترتيب أحوالها ، هجم بفكره على جميعها ، ورأى بعين تصوّره وجوه جملها^(١) وتفصيلها ، وعلم أنه لا بد من رفض ما شئع تألفه منها ، نحو هـج ، وقج ، وكق ، فنفاه عن نفسه ، ولم يمرره بشيء من لفظه ، وعلم أيضا أن ما طال وأمل بكثرة حروفه لا يمكن فيه من التصرف ما أمكن في أصل الأصول وأخفها ، وهو الثلاثي . وذلك أن التصرف في الأصل وإن دعا إليه قياس — وهو الاتساع به في الأسماء ، والأفعال ، والحروف — فإن هناك من وجه آخر ناهيا عنه ، وموحشا منه ، وهو أن في نقل الأصل إلى أصل آخر نحو صبر ، وبصر ، وصرّب ، وربص^(٢) ، صورة الإعلال ، نحو قولهم « ما أطيبه وأيطبه » « واضمحلّ وأمضحلّ » « وقيسى وأينق » وقوله :
* مَرَوَانُ مَرَوَانُ أَخُو الْيَوْمِ الْيَمِي *^(٣)

١٥ وهذا كله لإعلال هذه الكلم وما جرى مجراها . فلما كان انتقالهم من أصل إلى أصل ، نحو صبر ، وبصر ، مشابهة للإعلال ، من حيث ذكرنا ، كان من هذا الوجه كالمآذر لهم في الامتناع من استيفاء جميع ما تحتمله قسمة التركيب في الأصول . فلما كان الأمر كذلك ، واقتضت الصورة رفض البعض ، واستعمال

(١) ضبط في أ : جملها — بفتح فسكون — ، وهو مصدر جمل الشيء : جمعه .

(٢) كذا في أ ؛ وفي مآثر الأصول « ضرب وربط » ، والعبارة في المزمع ١ / ١٤٦ كافي أ .

(٣) « فالي » قلب اليوم . وصيشرح أبو الفتح هذا الريح وما فيه في أواخر هذا الجزء في « باب

في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير » . وانظر الكتاب (ج ٢ ص ٣٧٩) .

البعض ، وكانت الأصول وموادّ الكلم مُعرّضة لهم ، وعارضة أنفسهم على تخييرهم ، جرت لذلك [عندهم]^(٢) تجرى مال مُلقًى بين يدي صاحبه ، وقد أجمع إنفاق بمضه دون بعضه ، فيز رديته وزائفه ، فنفاه آلبته ، كما نقوا عنهم تركيب ما قبح تأليفه ، ثم ضرب بيده إلى ما أطف له من عُرض جيده ، فتناوله للحاجة إليه ، وترك البعض ؛ لأنه لم يُرد استيعاب جميع ما بين يديه منه ؛ لما قدمنا ذكره ؛ وهويرى أنه لو أخذ ما ترك ، مكان أخذ ما أخذ ، لأغنى عن صاحبه ، ولأدى في الحاجة إليه تأديته ؛ ألا ترى أنهم لو استعملوا جلع مكان نجع ، لقام مقامه ، وأغنى مغناه . ثم لا أدفع أيضا أن تكون في بعض ذلك أغراض لهم ، عدلوا إليه لها ، ومن أجلها ؛ فإن كثيرا من هذه اللغة وجدته مضاهيا بأجراس حروفه أصوات الأفعال التي عبر بها عنها ؛ ألا تراهم قالوا قِضِم في اليايس ، وخِضِم في الرطب ؛ ذلك لقوة القاف وضعف الخاء ، فجعلوا الصوت الأقوى للفعل الأقوى ، والصوت الأضعف للفعل الأضعف . وكذلك قالوا : صرّ الجندب ، فكررُوا الراء لما هناك من استطالة صوته ، وقالوا : صرصر البازي ، فقطعوه ؛ لما هناك من تقطيع صوته ، وسموا الغراب غاق حكاية لصوته ، والبط بطا ، حكاية لأصواتها ،

- ١٥ (١) أي ظاهرة لهم ميسرة ، يقال : اعرض لك الظبي : أمكك من عرضه وجانبه تصيده .
وفي المطبوعة وأضبط معرصة بتشديد الراء على صيغة المفعول . وما أثبتته أجود .
(٢) زيادة في ش ، س ، ه ، هـ . (٣) كذا في ش ، ب . وفي المطبوعة ، أ : « اتفاق »
وهو لا يناسب السياق . (٤) أطف : دنا وقرب .
(٥) العبارة في المزهر ١/١٤٦ : « مكان ما أخذ » .
٢٠ (٦) كذا في ش ، س ، ه ، هـ . وفي أ ، ب : « المبع » بسكون الجيم ، وفي ج : « المبع » بفتح الجيم .
(٧) كذا في ج . والضمير في « بها » لأجراس الحروف أو للكثير من اللغة باعتبار وقوعه على كلمات والضمير في هنا للأفعال . وفي أ ، ب ، وش : « بها صه » ، والعبارة مقلوبة ؛ والوجه : « به عنها » ، والضمير المذكور للكثير من اللغة ، وضمير المؤنث للأفعال .

وقالوا : « قط الشيء » إذا قطعه عَرَضًا « وقده » إذا قطعه طُولا ؛ وذلك لأن منقطع الطاء أقصر مُدَّة من منقطع الدال . وكذلك قالوا : « مدَّ الحبل » « ومتَّ إليه بقرابة » بفعلوا الدال - لأنها مجهورة - لما فيه علاج ، وجعلوا التاء - لأنها مهموسة - لما لا علاج فيه ، وقالوا : انخَدَأَ - بالهمزة - في ضعف النفس ، وانخَدَأَ - غير مهموز - في استرخاء الأذن ، [يقال] : أُذِنُّ خَدَوًا ، وآذانُ خُدُو ، ومعلوم أن الواو لا تبلغ قوة الهمزة . بفعلوا الواو - لضعفها - للعيب في الأذن ، والهمزة - انقوتها - للعيب في النفس ؛ من حيث كان عيب النفس أخش من عيب الأذن . وسنستقصي هذا الموضوع - فإنه عظيم شريف - في باب نفرده به .

نعم ؛ وقد يمكن أن تكون أسباب التسمية تخفى علينا لبعدها في الزمان عنا ؛ ألا ترى إلى قول سيوييه : « أو لعلَّ الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر » ،^(٢) يعني أن يكون الأول الحاضر شاهد الحال ، فعرف السبب الذي له ومن أجله ما وقعت عليه التسمية ؛ والآخر - لبعده عن الحال - لم يعرف السبب للتسمية ؛^(٣) ألا ترى إلى قولهم للإنسان إذا رفع صوته : قد رفع عقيرته ؛ فلو ذهبت تشتق هذا ، فإن تجمع بين معنى الصوت ، وبين معنى « ع ر ر » لبعد عنك وتعتقت . وأصله أن رجلا قطعت إحدى رجله ، فرفعها ووضعها على الأخرى ، ثم صرخ بأرفع صوته ، فقال الناس : رفع عقيرته . وهذا مما ألزمه أبو بكر^(٤) بإسحاق^(٤)

(١) زيادة في ح . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « لأن » .

(٣) ما هنا زائدة ، ويجوز أن تكون مصدرية . (٤) أبو بكر هو ابن السراج ، وأبو إسحاق

هو الزجاج ، وكلاهما تلميذ المبرد . وكان الزجاج مسرفا في الاشتقاق وابن السراج مقتصدا فيه .

فقبله منه ، ولم يردده . والكلام هنا أطول من هذا ، لكن هذا مقاده ^(١) ، فأعلق يدك بما ذكرناه : من أن سبب إهمال ما أهمل إنما هو لضرب من ضروب الاستخفاف ؛ لكن كيف ؟ ومن أين ؟ فقد تراه على ما أوضحناه . فهذا الجواب عن إهمالهم ما أهملوه ، من محتمل القسمة لوجوه التراكيب ، فأعرفه ، ولا تستطله ؛ فإن هذا الكتاب ليس مبدئياً على حديث وجوه الإعراب ؛ وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام ، وكيف بدئى وإلام نجي . وهو كتاب يتسامه ذوو النظر : من المتكلمين ، والفقهاء ، والمتفلسفين ، والنحاة ، والكتاب ، والمتأدبين التأمل له ، والبحث عن مستودعه ، فقد وجب أن يخاطب كل إنسان منهم بما يعتاده ، ويأنس به ؛ ليكون له سهم منه ، وحصّة فيه ! وأما ما أورده السائل في أول هذا السؤال ، الذى نحن منه على سميت الجواب ، من علة امتناعهم من تحمّل ^(٢) الأصيل الذى استعملوا بعض مثله ورفضهم بعضاً ، نحو امتناعهم أن يأتوا فى الرباعى بمثال فـدئـلـيـ ، وفـعـلـلـيـ ، وفـعـلـلـيـ — فى غير قول أبى الحسن — بخوابه نحو من الذى قدمناه : من تحميمهم فيه الاستئقال ، وذلك أنهم كما حمّوا أنفسهم من آستيعاب جميع ما احتمله قسمة تراكيب الأصول ، من حيث قدمناه وأريناه ، كذلك أيضاً توقفوا عن آستيفاء جميع تراكيب الأصول ؛ من حيث كان آنتقالك فى الأصيل الواحد رباعياً كان ، أو نحاسياً ، من مثال إلى مثال ، فى النقص والاختلال ، كانتقالك فى المسألة الواحدة من تركيب إلى تركيب ، أعنى به حال التقديم والتأخير ، لكن

(١) أى وجه قوده والسير به ، يريد أن هذا مذهبه وسيله . وهو هكذا فى أ ، ب . وفى ش : « معاده » . (٢) كذا فى الأصول ، وأظهر من هذا فى المقام : « تكميل » ، وكأنه يريد تحمّله كل الوجوه المحتملة فيه باستعمالها . (٣) كذا فى الأصول ، وأصرح من هذا لوقال : « رفضوا » . (٤) يشب أبو الحسن الأعمش من أبنية الرباعى فعلاً بخضد ، ولا يرى ذلك بجمهرة النحاة .

(١) الثلاثي جاء فيه لِحْفَتِهِ جَمِيعٌ مَا تَحْتَمِلُهُ الْقِسْمَةُ ، وَهِيَ الْإِثْنَا عَشَرَ مِثَالًا ، إِلَّا مِثَالًا وَاحِدًا لِإِنَّهُ رَفُضٌ أَيْضًا لِمَا نَحْنُ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ الْإِسْتِنْقَالِ ؛ وَهُوَ فِعْلٌ ؛ وَذَلِكَ لِخُرُوجِهِمْ فِيهِ مِنْ كَسْرِ إِلَى ضَمٍّ . وَكَذَلِكَ مَا أَمْتَنُوا مِنْ بِنَائِهِ فِي الرَّبَاعِيِّ - وَهُوَ فِعْلٌ - هُوَ لِاسْتِكْرَاهِهِمْ الْخُرُوجَ مِنْ كَسْرِ إِلَى ضَمٍّ ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا حَاجِزًا لِأَنَّهُ سَاكِنٌ ، فَضَعْفٌ لِسُكُونِهِ عَنِ الْاعْتِدَادِ بِهِ حَاجِزًا ؛ عَلَى أَنَّ بَعْضَهُمْ حَكَى زَيْبِرَ ، وَضَنْبِلَ ، وَخَرْفَعَ ، وَحَكَيْتَ عَنْ بَعْضِ الْبَصْرِيِّينَ « إِصْبِعُ » وَهَذِهِ أَلْفَاظٌ شَادَّةٌ ، لَا تَعْقِدُ بَابًا ، وَلَا يَتَّخِذُ مِثْلَهَا قِيَاسًا . وَحَكَى بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ مَا رَأَيْتَهُ مِدْبَسِيَّةً ؛ وَهَذَا أَسْهَلٌ - وَإِنْ كَانَ لَا حَاجِزَ بَيْنَ الْكَسْرِ وَالضَّمِّ - مِنْ حَيْثُ كَانَتْ الضَّمَّةُ غَيْرَ لَازِمَةٍ ، لِأَنَّ الْوَقْفَ يَسْتَهْلِكُهَا ، وَلِأَنَّهَا أَيْضًا مِنَ الشَّدُوذِ بِحَيْثُ لَا يَعْقِدُ عَلَيْهَا بَابٌ .
 ١٠. فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا بِالْهَمْ كَثُرَ عَنْهُمْ بَابُ فُعْلٍ ، نَحْوِ عَنَقَ ، وَطُنَّبَ ، وَقَلَّ عَنْهُمْ بَابُ فِعْلٍ ، نَحْوِ لَابِلَ وَإِطَّلَ مَعَ أَنَّ الضَّمَّةَ أَثْقَلُ مِنَ الْكَسْرِ ؟ فَالْجَوَابُ عَنْهُ مِنْ مَوْضِعَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ سَبِيوِيَةَ قَالَ : « وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ يَقْلُّ الشَّيْءُ فِي كَلَامِهِمْ ، وَغَيْرِهِ

(١) هكذا في أ . وفي ش و ب : « جار » ، وقد يكون الأصل : « جاز » .

(٢) الزبير : هو ما يملو الثوب الجديده ، ويقال له : شوك الثوب ، والضنبيل : الداهية ، والخرفع : القطن . والألفاظ الثلاثة اللفظة الشائعة فيها أن تكون على فعول (بكر الأتول والثالث) كزبرج ، وورد في الخرفع أن جاءت على خرفع (بضم الأتول والثالث) كزبرج .

(٣) ثبت لفظ « باب » في ش و ب . وسقط في أ ، ب .

(٤) اعتمدت في هذا على ما في ج . وفي أ : « وأعلم أنه قد... ويقال الشيء الخ » ، وفي ش ، ب : « وأعلم أنه... ويقال الشيء الخ » . والسبب في هذا الاختلاف أن عبارة الكتاب طويلة ولو ساقها كلها لأورد ما ليس من قصده ، فبجاءه أورد ما يعنيه من عبارة سبيويه بالمعنى ، وفي النسخ الأخرى أورد صدر عبارة سبيويه « وأعلم أنه قد » أو « وأعلم أنه » وتركها أيضا لما ليس من همته ثم أورد ما يعنيه . على أنه أورد أيضا بمعناه . وعبارة الكتاب التي تتفق مع مراده هي : « وقد يقل ما هو أخف مما يستعملون كراهية ذلك أيضا » وهو يريد بقوله كراهية ذلك كراهية أن يكثروا في كلامهم ما يستعملون ، وقد سقت في كلامه . وانظر الكتاب ج ٢ ص ٤٠٤ .

أثقل منه ، كل ذلك لئلا يكثر في كلامهم ما يستقلون « فهذا قول ، والآخر أن الضمة وإن كانت أثقل من الكسرة ، فإنها أقوى منها ؛ وقد يُحتمل للقسوة ما لا يحتمل للضعف ؛ ألا ترى إلى احتمال الهزمة مع ثقلها للحركات ، وعجز الألف عن احتمالها ، وإن كانت خفيفة لضعفها ، وقوة الهزمة . وإنما ضعفت الكسرة عن الضمة لقرب الياء من الألف ، وبعد الواو عنها .

ومن حديث الاستئصال والاستخفاف أنك لا تجد في الثنائي^١ - على قلة حروفه - ما أقره مضموم ، إلا القليل ؛ وإنما عاتته على الفتح ، نحو هل ، وبيل ، وقد ، وأن ، وعن ، وكم ، ومن ، وفي المعتل أو ، ولو ، وكى ، وأى ، أو على الكسر ؛ نحو إن ، ومن ، وإذ . وفي المعتل أى ، وفي ، وهى . ولا يعرف الضم في هذا النحو إلا قليلا ؛ قالوا : هو ، وأما هم فمحذوفة من همو ، كما أن مذ محذوفة من منذ . وأما هو من نحو قولك : رأيتهم ، وكلمتهم ، فليس شيئا ، لأن هذه ضمة مشبعة في الوصل ؛ ألا تراها يستهلكها الوقف ، وواو هو في الضمير المنفصل ثابتة في الوقف والوصل . فأما قوله :

فبيناه يشرى رحله قال قائل : لمن جمل رخصو المِلاط نجيب^(١)

فبالضرورة ، والتشبيه للضمير المنفصل بالضمير المتصل في عصاه وقناه . فإن قلت : فقد قال^(٢) :

* أعنى على برقي أريك ومينهمو *

فوقف بالواو ، وليست اللفظة قافية ، وقد قدمت أن هذه المدة مستهلكة في حال الوقف ، قيل : هذه اللفظة وإن لم تكن قافية ، فيكون البيت بها مقفى ، أو مصرعا ،

(١) انظر البيت في الخزانة ص ٣٩٦ ج ٢ طبعه بولاق .

(٢) هو أمرؤ القيس في المعلقة .

فإن العرب قد تقف على العروض نحواً من وقوفها على الضرب ، أعنى مخالفة ذلك لوقف الكلام المنتور غير الموزون ؛ ألا ترى إلى قوله أيضاً :

* فأضحى يسحّ الماء حول كتيفتن *

فوقف بالتنوين خلافاً على الوقف^(٢) في غير الشعر . فإن قلت : فأقصى^(٣) حال قوله « كتيفتن » — إذ ليست قافية — أن تجرى مجرى القافية في الوقف عليها ، وأنت ترى الرواة أكثرهم على إطلاق هذه القصيدة ونحوها بحرف اللين للوصل ، نحو قوله : ومنزلى ، وحوملى ، وشمالى ، ومحملى ، فقوله « كتيفتن » ليس على وقف الكلام ولا وقف القافية ، قيل : الأمر على ما ذكرت من خلافه له ؛ غير أن هذا أيضاً أمر يخص المنظوم دون المنتور ؛ لاستمرار ذلك عنهم ؛ ألا ترى إلى قوله :

أنى أهتديت لتسليم على دمين^(٤) بالغمر غيرهن الأعصر الأولو^(٥)
وقوله :

كأن حدوج المسالكية غدوتن^(٦) خلايا سفين بالنواصف من ددى
وقوله :

فضى وقدمها وكانت عادتن^(٧) منه إذا هي عردت إقدامها

١٥ (١) كذا في ش وب ، وفي أ : « لوقوف » . (٢) كذا في ش وب ، وفي أ : « الوقوف » .

(٣) كذا في أ ، ج . وفي ش وب : « فأقصى » . (٤) هو القطامي في قصيدته التي مطلعها :

إنا محيوك فاسلم أيها الطلل وإن بليت وإن طالت بك الطيل

والبيت الشاهد بلى هذا البيت ، وهو يخاطب فيه نفسه ، بخائر أن يكون بكسر التاء في « اهتديت » وبالصم والفتح ، وضبط في أ بفتح التاء ، وفي ش بكسرها . والغمر : اسم موضع .

٢٠ (٥) كتب العروض والضرب في هذه الأبيات على مقتضى الرسم العروضي ، ورسم التنوين نونا ،

ورسم الوصل ، وهذا على ما في أ . وفي ش وب : جرى الرسم فيها على الرسم المألوف .

(٦) هو طرفة في مملكته . (٧) هذا البيت قائمه لبيد في مملكته . وهو ساقط في أ .

وقوله^(١) :

فوائه لا أنبى قتيلا رزتهو بجانب قوسى ما مشيت على الأرضى^(٢)

وفيها :

ولم أدر من أتى عليه رداء هو على أنه قد سلَّ عن ماجد محضى^(٣)

- وأمثاله كثير . كل ذلك الوقوف على عروضة مخالف للوقوف على ضربه ، ومخالف أيضا لوقوف الكلام غير الشعر . ولم يذكر أحد من أصحابنا هذا الموضع في علم القوافي . وقد كان يجب أن يذكر ولا يهمل .

(رجع) وكذلك جميع ما جاء من الكلم على حرف واحد : عامته على الفتح ،

إلا الأقل ؛ وذلك نحو همزة الاستفهام ، وواو العطف ، وفائه ، ولام الابتداء

- ١٠ وكاف التشبيه وغير ذلك . وقليل منه مكسور ، كجاء الإضافة^(٤) ولامها ، ولام الأمر ،

ولو عرى ذلك من المعنى الذى اضطره إلى الكسر لما كان إلا مفتوحا ، ولا نجد

في الحروف المنفردة ذوات المعانى ما جاء مضموما ، هربا من ثقل الضمة .

فأما نحو قولك : أقتل ، أدخل ، أستقصى عليه ، فأمره غير معتد ؛ إذ كانت هذه

الهمزة إنمّا يُتّلى بها في حال الابتداء ، ثم يسقطها الإدراج الذى عليه مدار

- ١٥ الكلام ومتصرفه .^(٥)
^(٦)

(١) هو أبو خراش الهذلي . والقَتيل أخوه عروة . وانظر في القصة معجم البلدان في « قوسى » .

(٢) ضبط في الأصول « قوسى » بضم القاف ، والذى في المعاجم فتحها . وهو اسم موضع بالسراة .

(٣) في أ ويأتوت : « سوى » ومعنى هذا أن في البيت روايتين .

(٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « لامة » . ولام الإضافة هي لام الجسر وكذا باء الإضافة ،

٢٠ وحروف الجر يقال لها حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف معانى الأفعال إلى الأسماء . وانظر الكتاب ١/٢٠٩

(٥) سقط في ش ، ب . (٦) في ش ، ب : « فأمر » . (٧) في ش : « متصرفه » .

فإن قلت : ومن أين يعلم أن العرب قد راعت هذا الأمر واستشفته^(١)، وعُيبت بأحواله وتبعته، حتى تحامت هذه المواضع التحامى الذى نسبته إليها، وزعمته مرادا لها؟ وما أنكرت أن يكون القوم أجنى طباعا، وأيبس طينا، من أن يصلوا من النظر إلى هذا القدر اللطيف الدقيق، الذى لا يصح لذى الرقة والدقة منا أن يتصوره إلا بعد أن توضح له أنحاءه، بل أن تُشرح له أعضائه؟

قيل له : هيات ! ما أبعدك عن تصور أحوالهم ، وبعد أغراضهم ولطف أسرارهم ، حتى كأنك لم ترهم وقد ضايقوا أنفسهم ، وخففوا عن ألسنتهم ، بأن اختلسوا الحركات اختلاسا ، وأخفوها فلم يمكنوها في أماكن كثيرة ولم يشبعوها ؛ ألا ترى إلى قراءة أبي عمرو « مالك لا تأمننا على يوسف » مختلِسا ، لا محققا^(٢) ؛ وكذلك قوله عز وجل : « أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ » مخفى لامستوفى ، وكذلك قوله عز وجل : « فَتَوَبُّوا إِلَىٰ بَارئِكُمْ » مختلِسا غير ممكن كسر الهمزة ، حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ ، إلى أن ادعى أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة ، والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة ، لا حذفها البتة ، وهو أضببط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رَووه ساكنا . ولم يُؤت القوم في ذلك

(١) استشف الشيء : نظر ما رواه . واستشف الكتاب : تأمله .

(٢) كذا في أبقافين . وفي ش كافي المطبوعة : « مخففا » ، فأمين . ورافى ب أقرب إلى ما فى ش .

(٣) يريد سيويه . وانظر كتابه ص ٢٩٧ ج ٢ ، وهذا الذى رواه صاحب الكتاب رواه القراء

أيضا ، ورووا مع هذا الإسكان . ومن روى الإسكان أبو محمد الزيدى ، وهو من هوفى القراءة والبصر بالعربية . ومثل أبي محمد ما كان ليرى بإساءة السمع ، وقد روى أدق من هذا وأصنع من أبي عمرو ؛ فقد ذكر أن أبا عمرو كان يتمّ الماء من يدهى وإخلاء من يخلصون شيئا من الفتح ، وهذا من اللطف

بمكان . وانظر النشر ٢/٢١٦

من ضعف أمانة، لكن أتوا من ضعف دراية . وأبلغ من هذا في المعنى ما رواه
من قول الراجز:

مسي أنام لا يؤرقني الكرى لسيلا ولا أسمع أجراس المطى

- بإشمام القاف من يؤرقني، ومعلوم أن هذا الإشمام إنما هو للعين لا للأذن، وليست
هناك حركة ألبتة، ولو كانت فيه حركة لكسرت الوزن؛ ألا ترى أن الوزن من
الرجز، ولو أعدت القاف متحركة لصار من الكامل^(٢). فإذا قنعوا من الحركة
بأن يومئوا إليها بالآلة التي من عاداتها أن تستعمل في النطق بها، من غير أن يخرجوا
إلى حس السمع شيئا من الحركة، مشبهة ولا مختلصة، أعنى إعمالهم الشفتين
للإشمام في المرفوع، بغير صوت يسمع هناك، لم يبق وراء ذلك شيء يستدل به على
عنايتهم بهذا الأمر؛ ألا ترى^(٤) إلى نصارفتهم أنفسهم في الحركة على قلتها ولطفها،
حتى يخرجوها تارة مختلصة غير مشبهة، وأخرى مشبهة للعين لا للأذن . ومما أسكنوا
فيه الحرف إسكانا صريحا ما أنشده من قوله^(٦) :

- (١) يريد أن الإسكان لا وجه له في العربية، ولو كان القراء على دراية بذلك لترددوا في رواية
الإسكان . وقد أفاض العلماء في بيان أن العرب قد تعدد للإسكان تخفيفا، وأن تسكين المرفوع في نحو
يشعركم لفة تيم وأسد، فلا وجه للإسكان من جهة الدراية . وأبن جني في الطعن على القراء في هذا الوطن
تابع للبرد قبله . وهذه نزعة جانبا فيها الإنصاف . وانظر المرجع السابق . (٢) أي صاحب الكتاب .
انظر كتابه ص ٤٥٠ ج ١ ؛ والكري بكسر الراء وهو الكرى بشد الياء خففها للضرورة وكذلك المطى .
والكرى : مؤجر الدابة للركوب . وضبط في المطبوعة « الكرى » بفتح الراء وهو خطأ .
(٣) أي وتوافق الروي في الشطرين آية أنه من الرجز، فإن هذا غير مألوف في الكامل .
(٤) سقطت هذه العبارة « ألا ترى » في ش وب . وهي مثبتة في ٢ . (٥) يقال صارف نفسه :
صرفها . يريد انصرفهم عن استيفاء الحركة . (٦) أي سيوييه . وانظر الكتاب ص ٢٩٧ ج ٢
(٧) أي الأقيشر الأسدى - وهو المفيرة بن عبد الله - وكان قد سكر فبدت عودته فضحكت منه
أمرأته فقال ثلاثة أبيات : هذا البيت، وقبله :

- قول يا شيخ أما تستحي من شربك الخمر على المكبر!
فقلت لو باكرت مشمولة صفرا كلون الفرس الأشقر
وانظر العيني ٤/٥١٦، والخزانة ٢/٢٧٩ .

رُحيتَ وفي رجلك ما فيهما وقد بدا هَنك من المَتر

بسكون النون ألبتة من «هنك» . وأنشدنا أبو علي رحمه الله بالجرير :

سيروا بني العم فالأهواز منزلكم ونهر تيرى فلا تعرفكم العُرب^(١)

بسكون فاء تعرفكم ، أنشدنا هذا بالموصل سنة إحدى وأربعين وقد سئل عن
قول الشاعر :

فلما تبين غيب أمرى وأمره وولت بأعجاز الأمور صدور^(٢)

وقال الراعي :

تأبى قضاة أن تعرف لكم نسيا وأبنا نزار فاتم بيضة البلد
وعلى هذا حملوا بيت لبيد :

تَرَكَ أمْكَنَةً إذا لم أرضها أو يرتبط بمضّ النفوس جَمامُها
وبيت الكلاب :

فاليوم أشرب غير مستحقيب إثمًا من الله ولا واغل^(٤)

(١) «ملا» كذا في ش وب . وفي ا : «ولا» وانظر المخصص ١٨٨ ج ١٥٥ ، وفي ياقوت

في «نهر تيرى» : «ولم» . وانظر في بنى العم الأغاني ٣/٢٥٧ طبعة الدار ، والسمط ٢٧٥

(٢) أي بعد الثلاثمائة .

(٣) هذا البيت لنهشل بن حرى ، (يفتح الحاء وتشديد الراء مكسورة فياء مشددة) . ورواه صاحب

اللسان في (غيب) : «فلما رأى أن عب» الخ . وغب في هذه الرواية فعل . وفي اللسان في «نأش» ،

«أنشد يعقوب لنهشل بن حرى :

ومولى عصافى واستبد بأمره كما لم يطلع فيها أشار قصير

فلما رأى ما غب أمره وأمره وبادت بأعجاز الأورد صدور

تمنى نيشا أن يكون أطاقنى ويحدث من بعد الأمور أمور

قوله : «تمنى نيشا» أي تمنى في الأخير وبعد الفوت أن لو أطاقنى وقد حدثت أمور لا يستدرك بها

ما فاتت أي أطاقنى في وقت لا تضعه فيه الطاعة والبيت من شواهد الكشف . وانظر حاشية البعترى ٢٧٤

(٤) قاله امرؤ القيس وقد أورده في الكتاب ص ٢٩٧ ج ٢

وعليه ما أنشده من قوله :^(١)

* إذا أعوججنا قلت صاحب قوم^(٢) *

واعترض أبي العباس في هذا الموضوع إنما هو ردّ للرواية ، وتحكم على السماع بالشهوة ، مجردة من النصفة ، ونفسه ظلم لا من جملة خصمه . وهذا واضح .

- ومنه إسكانهم نحو رُسُلٍ ، وعجْزٍ ، وعضدٍ ، وظرفٍ ، وكرمٍ ، وعلمٍ ، وكتيفٍ ، وكيدٍ ، وعُصرٍ . واستمرار ذلك في المضموم والمكسور ، دون المفتوح ، أدل دليل — بفصلهم بين الفتحة وأختها — على ذوقهم الحركات ، واستنقالم بعضها^(٥) واستخفافهم الآخر . فهل هذا ونحوه إلا لإنعامهم النظر في هذا القدر اليسير ، المحترق من الأصوات ، فكيف بما فوقه من الحروف التواتم ، بل الكلمة من جملة الكلام .

١٠

وأخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد القرميسيني^(٦) عن أبي بكر محمد بن هارون الروياني^(٧) ، عن أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني ، في كتابه الكبير في القراءات قال :

- (١) أنشده ، أي صاحب الكتاب ، وانظر كتابه ص ٢٩٧ ح ٢ ، وقد اعتمدت في إثبات هذه الصيغة على ج . وفي بقية الأصول : « أنشده » . (٢) مجزءه : « بالدو أمثال السفين القوم » . وانظر المرجع السابق . ونسب هذا الرجز السيراني في « باب ما يحتمل الشعر » إلى أبي نخيلة .
- (٣) كذا في الأصول الخطية ، وفي المطبوعة : « الموسوع » .
- (٤) كذا في الأصول الخطية ، وفي المطبوعة : « مجردا » .
- (٥) كذا في ش وب . وفي أ : « بمضا .. آخر » .

١٥

(٦) نسبة إلى قرميسين : بلد بالعجم . وقد صبطها صاحب القاموس بكسر القاف ، وصاحب معجم البلدان بفتحها . وإبراهيم هذا قد يكون الذي في طبقات القراء لابن الجزري . فقيها : « إبراهيم ابن أحمد بن الحسن بن مهران أبو إسحاق القرماسيني » انظر الطبقات ص ٧ ج ١ . ويقول ابن جنى في مقتد سكتاه المحتسب عن كتاب أبي حاتم السجستاني في القراءات : « أخبرنا به أبو إسحاق إبراهيم ابن أحمد القرميسيني عن أبي بكر محمد بن هرون الروياني عن أبي حاتم » ومن هذا بين أن هذين الرجلين كانا من القراء .

٢٠

(٧) هو إمام البصرة في النحو والقراءة واللغة والعروض . قال ابن الجزري : « وأحسبه أول من صنف في القراءات » . كانت ومات سنة ٢٥٥ وانظر طبقات ابن الجزري ، رقم ١٤٠٣ .

٢٥

قرأ على أعرابي بالحرم : « طيبي لهم وحسن مآب » فقلت : طوبى ، فقال :
طيبي ، فأعدت فقلت : طوبى ، فقال : طيبي ؛ فلما طال على قلت : طوطو ،
قال : (طى طى) ^(١) . أفلا ترى إلى هذا الأعرابي ، وأنت تعتقده جافيا كرا ، لادمتنا
ولا طيعا ؛ كيف نبا طبعه عن ثقل الواو إلى الياء فلم يؤثر فيه التلقين ، ولا شئ طبعه
عن التماس الخفة هن ولا تمرين ، وما ظنك به إذا خلى مع سومه ، وتساند إلى
سليقته ونجوره . ^(٢)

وسألت يوما أبا عبد الله محمد بن العساف العقيلي الجوهري ، التميمي - تميم ^(٤)
جوهية - فقلت له : كيف تقول : ضربت أخوك ؟ فقال أقول : ضربت أخاك .
فأدرته على الرفع ، فأبى ، وقال : لا أقول : أخوك أبدا . قلت : فكيف تقول ^(٥)
ضربني أخوك ، فرفع . فقلت : ألسنت زعمت أنك لا تقول : أخوك أبدا ؟
فقال : أيش هذا ! اختلفت جهتا الكلام . فهل هذا إلا أدل شيء على تأملهم
مواقع الكلام ، وإعطائهم إياه في كل موضع حقه ، وحصته من الإعراب ،
عن مينة ^(٦) ، وعلى بصيرة ، وأنه ليس استرسالا ولا ترجيا . ولو كان كما توهمه هذا

(١) كتب هكذا بفصل الكلمتين فإنه لا يريد تكوين كلمة من هذين المقطعين . وفي هامش أ :

« طيعى » .

(٢) أى ترك يفعل كيف يشاء . وأصل ذلك فى المشاية وهى ترسل فى المرعى ترى حيث شاءت ،

فيقال : خلاها وسومها .

(٣) كذا فى أ . وفى ش وب : « سليقته » . وكلاهما صحيح . يقال فلان يقرأ بالسليقة وبالسليقية

إذا كان يقرأ بطبعه لا عن تعلم . والنجر : الأصل والطبيعة .

(٤) جوهية بضم الجيم وسكون الواو : اسم حى أو موضع سبب إليه تميم . وتميم تقرأ بالنصب أى

أعنى ، وسمع جرهما على حذف المضاف وإبقاء جر المضاف إليه أى صاحب تميم ، والكوفيين فى الجزر تويجه

آثر ، وانظر الصبان فى أول النسب .

(٥) يقال : أدرت فلانا على الأمر إذا حاولت لإزمه إياه .

(٦) هذا الضبط عن أ . وفى اللسان : مازال شئ ميرا وميزة - بكسر الميم - وميزه : فصل

بعضه من بعض .

السائل لكثير اختلافه ، وانتشرت جهاته ، ولم تنقد مقاييسه . وهذا موضع نفرد له بابا بإذن الله تعالى فيما بعد . وإنما أزيد في إيضاح هذه الفصول من هذا الكتاب لأنه موضع الغرض : فيه تقرير الأصول ، وإحكام معاندها ، والتنبيه على شرف هذه اللغة وسداد مصادرها ومواردها ، وبه وبأمثاله تُخرج أضعافها ، وتُبعج أحضانها ، ولا سيما هذا السمت الذي نحن عليه ، ومُرزُون^(١) إليه ؛ فاعرفه ؛ فإن أحدا لم يتكلف الكلام على علة إهمال ما أهمل ، واستعمال ما استعمل . وجماع أمر القول فيه ، والاستعانة على إصابة غُروره ومطاويه^(٢) ، لزومك محجة القول بالاستئفال والاستخفاف ، ولكن كيف ، وعلام ، ومن أين ، فإنه باب يحتاج منك إلى تأن ، وفضل بيان وتأت . وقد دقت لك بابه ، بل خرقت بك حجابيه . ولا تستطل كلامي في هذا الفصل ، أو ترين أن المقنع فيه كان دون هذا القدر ؛ فإنك إذا راجعته وأنعمت تأمله علمت أنه منبهة للحس ، مشجعة للنفس .

وأما السؤال عن علة عدل عامر ، وجاشم ، وثاعل ، وتلك الأسماء المحفوظة ، إلى فَعَل : عمره ، وجشم ، وثعل ، وزحل ، وغدر ، دون أن يكون هذا العدل في مالك ، وحاتم ، وخالد نحو ذلك ؛ فقد تقدم الجواب عنه فيما فرط : أنهم لم يُخصّوا ما هذه سبيله بالحكم دون غيره ، إلا لاعتراضهم طرفا مما أظف لهم من جملة لغتهم كما عن ، وعلى ما أتجه ، لا لأمر خص هذا دون غيره مما هذه سبيله ؛ وعلى هذه الطريقة ينبغي أن يكون العمل فيما يرد عليك من السؤال عما هذه حاله ؛ ولكن لا ينبغي أن تُخلد إليها ، إلا بعد السبر والتأمل ، والإنعام والتصقح ؛ فإن

(١) مرزون : مستدون ، من أوزيت إلى الله : استندت .

(٢) جمع غر ، وهو موضع تكسر الثوب أو الجلد ، وهو هنا يرادف « مطاويه » . وقد تبعت في رسم هذه الكلمة أ . وفي ش رب : « غرره » . وفي المطبوعة : « غيره » .

وجدت عذرا مقطوعا به صبرت إليه ، واعتمدته ، وإن تعذر ذلك ، جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستئثار ؛ فإنك لا تعدم هناك مذهبا تسلكه ، ومآما تتورده . فقد أريتك في ذلك أشياء : أحدها استئثارهم بالحركة التي هي أقل من الحرف ، حتى أفصوا في ذلك إلى أن أضعفوها ، واختلسوها ، ثم تجاوزوا ذلك إلى أن اتهموا حرمتها ، فحذفوها ، ثم ميّالوا^(١) بين الحركات فأثخنوا على الضمة والكسرة لثقلهما ، وأجسوا الفتحة في غالب الأمر لحفتها ، فهل هذا إلا لقوة نظرهم ولطف استشفافهم وتصفحهم .

أنشدنا مرة أبو عبد الله الشجري شعرا لنفسه ، فيه بنو عوف ، فقال له بعض الحاضرين : أتقول : بنو عوف ، أم بنو عوف ؟ شكاً من السائل في بنو وبنو ؛ فلم يفهم الشجري ما أراده ، وكان في ثنايا السائل فضل فرق ، فأشبع^(٢) الصوت الذي يتبع الفاء في الوقف ؛ فقال الشجري ، مستنكرا لذلك : لا أقوى في الكلام على هذا النسخ .

وسألت غلاما من آل المهيا فصيحيا عن لفظة من كلامه لا يحضرنى الآن ذكرها ، فقلت : أكذا ، أم كذا ؟ فقال : « كذا بالنصب ؛ لأنه أخف » ، فجنح إلى الخفة ، وعجبت من هذا مع ذكره النصب بهذا اللفظ . وأظنه استعمل هذه اللفظة لأنها مذكورة عندهم في الإنشاد الذي يقال له النصب ، مما يتغنى به الركب . وسندكر فيما بعد بابا نفصل فيه بين ما يجوز السؤال عنه^(٤) مما لا يجوز ذلك فيه بإذن الله .

(١) يقال : ميل بين الأمرين : تردد فيهما أيهما يأخذ . (٢) كذا في أ ، ب . وفي ش والمطبوعة : « أحوا » . وإجماع الفتحة : تركها ؛ يقال : أجم البئر ، تركها يجتمع ماؤها ، فلا يستق منها . وأحى لغة في حمى ، يقال : أحى عرضه : حماه . (٣) الفرق — بالتحريك — : باعد ما بين النيتين ؛ كالفلج . (٤) كذا في الأصول ، والأسلوب المعروف في هذا أن يقال : وما لا يجوز .

ومما يدل على لطف القوم ورقتهم مع تبذلم، وبذاذة ظواهرهم، مدحهم
بالسبابة والرشاقة، وذمهم بضدها من الغلظة والغاوة^(١)، ألا ترى الى قولها^(٢) :

فنى قَدْ قَدْ السيف لا متآزف ولا رهيل لباته وبأدله
وقول جميل في خبر له^(٣) :

وقد رابني من جمعفٍ أن جمعفرا يبت هوى ليلى ويشكو هوى جميل
فلو كنت عذري الصباية لم تكن بطينا وأنساك الهوى كثرة الأكل
وقول عمر :

قيلًا على ظهر المطية ظلّه سوى مانى عنه الرداء المحبر^(٤)
والى الأبيات المحفوظة في ذلك وهى قوله^(٥) :

ولقد سرّيت على الظلام بمغشم جلد من الفتيان غير مثقل
وأظن هذا الموضع لو جمع لجا مجلدا عظيما .

(١) في ش : « القسوة » . (٢) يريد زينب أخت يزيد بن الطرية — بفتح الطاء
والمتلثة — من كلمة لها ترثيه بها . ويقال : البيت للعجير السلولى ، يرى رجلا من بنى عمه وهو فى الحماسة
فى شعر العجير بعض تغير ، والمتآزف من الرجال : القصير ، أو الضعيف الجبان . وضبط فى م ، ب :
متآزف على متفعل . وهو خطأ . وانظر فى المراثية الأمالى ٢/٩٩

(٣) وهو أنه أضاف رجلا وقدم له طعاما شيبا ، بفعل الرجل يحدث جيلا عن بنت عم له يحبها
و يأكل حتى أتى على الطعام ، فقال هذا الشعر . وقد أورد القالى فى الذيل ٢٠٧ البيتين ببعض تغير
من غير عزو . وانظر السمط ٩٦ وأورد فى الكامل ٩١ - ٦ : « وأنشدت لأعرابي » :

وقد رابني من زهدم أن زهدما يشد على خبزي ويبيكى على جميل
فلو كنت عذرى الملاقة لم تكن صبينا وأنساك الهوى كثرة الأكل
(٤) من قصيدته التى مطلعها :

أمن آل نعم أنت عاد فبكر عداة غسدام رايح فهجر
وقوله « قليلا » كذا فى ج ، والأغانى ٨٢/١ طبعة الدار ، وفى سائر الأصول : « قليل » ، وهو
وصف لـ « رجلا » فى البيت قبله ، وهو :

رأت رجلا أتا إذا الشمس عارضت فيضحى ، وأما بالمشى فيخصر
(٥) يريد أبا كبير الهدلى ، والبيت من قصيدة له فى الحماسة .

وحدثني أبو الحسن علي بن عمرو عقيب منصرفه من مصر هاربا متعسفا، قال:
أذم لنا غلام - أحسبه قال من طيء - من بادية الشام، وكان نجيبا متيقظا، يكنى
أبا الحسين ويخاطب بالأمر؛ فبعدنا عن الماء في بعض الوقت، فأضرت ذلك بنا،
قال فقال لنا ذلك الغلام: علي رسلكم فإني أشم رائحة الماء. فأوقفنا بحيث^(٢)
نكأ، وأجرى فرسه، فتشرف ههنا مستشفا^(٣)، ثم عدل عن ذلك الموضع إلى آخر^(٤)
مستروحا للماء، ففعل ذلك دفعات، ثم غاب عنا شيئا وعاد إلينا، فقال:
النجاة والغنيمة، سيروا على اسم الله تعالى؛ فسرنا معه قدرا من الأرض صالحا،
فأشرف بنا على بئر، فاستقينا وأروينا. ويكفي من ذلك ما حكاه من قول بعضهم^(٥)
لصاحبه: ألاتا، فيقول الآخر مجيبا له: يلي فا، وقول الآخر:

* قلنا لها فني لنا قالت قاف *

ثم تجاوزوا ذلك إلى أن قالوا: «رُبُّ إشارة أبلغ من عبارة» نعم وقد يحذفون
بعض الكلم استخفافا، حذفنا يَحْلُ بالبقية، ويعرض لها الشبه؛ ألا ترى
إلى قول علقمة:

كأن إبريقهم ظبي على شرف مقدم يسبا الكنان ملثوم^(٧)

(١) أي أخذه الذمة والأمان. وهو هكذا في أ. وفي بقية الأصول: «إذ مر». ولا معنى له
في هذا الموضع. (٢) وشر: «فوقفنا». (٣) تشرف: فتطلع.
(٤) مستشفا: متأملا. (٥) أي سيويه، وانظر ما تقدم في ص ٣٠.
(٦) كذا في ب. وفي أ. «الشبهة».

(٧) المقدم: الذي على مهترقة، وملثوم متلف بها من تلثم بهامته إذا شذها على فقه. و«ملثوم»
كذا في اللسان وهو رواية في البيت. والرواية الأخرى: «مرثوم». والمرثوم: الذي قدر ثم أمه
وكسر. والبيت من قصيدة مصلية.

أراد : بسبائب^(١) . وقول لييد :

* درس المنا بتأليع قأبان *

أراد المنازل . وقول الآخر^(٢) :

حين ألفت يقبأ تبركها واستحز القتل في عبد الأشمل^(٣)

يريد عبد الأشمل من الأنصار ، وقول أبي دؤاد :

يذرين جنادل حائر لجنوبها فكأنما تذكى سنابكها الحبا

أى تصيب بالحصى في جريها جنوبها ، وأراد الحباحب^(٤) ، وقال الأخطل :

أمست منأها بأرض ما يلفها بصاحب الهم إلا الجسرة الأجد^(٥)

قالوا : يريد منازلها ، ويجوز أن يكون معناها قصدها^(٦) .

١٠ (١) واحدها سبية ، وهى الشقة البيضاء من السوب . ويقول ابن سيده فى المخصص ج ١٥ ص ١٦٧ بعد أن أورد مجزيت علقمة : « قيل : إنه أراد السبائب لحدف ، وهو من شاذ الحدف . وقيل إن السبأى السبائب ، وليس على الحدف » .

(٢) هو ابن الزبيرى ، كما فى اللسان « مادة برك » . وانظر ترجمته فى الأغاني ج ١٤ ص ١١ .

(٣) من قصيدة قالها فى غزوة أحد وهو يؤيد مشرك يفتخر فيها بهزيمة المسلمين وانتصار قريش . وقبله :

١٥ لبت أشياخى يبدر شهدوا جرع الخرج من وقع الأسل

وقوله « حين ألفت » يروى « حين حكمت » والضمير فىهما للحرب ، والبرك : وسط الصدر أى حين أناخت الحرب فىهم . وانظر السمط ٣٨٧ وسيرة ابن هشام فى غزوة أحد .

(٤) وهو يريد نار الحباحب ، وهى نار ضيقة ، والحباحب دوية تطير كالشرارة أضيف إليه النار ،

وقيل فيه غير ذلك . (٥) من قصيدته التى مطلعها :

٢٠ حلت ضيرة أمواه العداد وقد كانت تحل وأدى دارها نكد

وقبل البيت :

يا ليت أخت بنى ديب يريع بها صرف النوى فى نام العائر السهد

وانظر الديوان ١٦٩

(٦) وأنت الفعل لأن المنى اكتسب التأنيث من المضاف إليه ، على حد قولهم : قطعت بعض

٢٥ أصابعه ، أو أن فى « أمست » جدير من يتحدث عنها ، وجملة « منأها بأرض ... » هى الخبر . وانظر اللسان فى « منأ » .

ودع هذا كله ، ألم تسمع إلى ما جاءوا به من الأسماء المستفهم بها ، والأسماء
المشروط بها ، كيف أغني الحرف الواحد عن الكلام الكثير ، المتناهي في الأبعاد
والطول ؛ فمن ذلك قولك : كم مالك ، ألا ترى أنه قد أغناك ذلك عن قولك :
أعشرة مالك ، أم عشرون ، أم ثلاثون ، أم مائة ، أم ألف ، فلو ذهبت تستوعب
الأعداد لم تبلغ ذلك أبدا ؛ لأنه غير متناهٍ ؛ فلما قلت : « كم » أغنتك هذه اللفظة
الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط بآخرها ، ولا المستدركة . وكذلك أين بيتك ؛
قد أغنتك « أين » عن ذكر الأماكن كلها . وكذلك من عندك ؛ قد أغناك هذا
عن ذكر الناس كلهم . وكذلك متى تقوم ؛ قد غنيت بذلك عن ذكر الأزمنة على
بُعدها . وعلى هذا بقية الأسماء من نحو : كيف ، وأى ، وأيان ، وأنى . وكذلك
الشرط في قولك : من يقيم أقم معه ؛ فقد كفاك ذلك من ذكر جميع الناس ، ولولا
هو لأحتجت أن تقول : إن يقيم زيد أو عمرو أو جعفر أو قاسم ونحو ذلك ، ثم
تقف حسيرا مبهورا ، ولما تجد إلى عرضك سبيلا . وكذلك بقية أسماء العموم
في غير الإيجاب : نحو أحد ، وديار ، وكتيع ، وأريم ، وبقية الباب . فإذا قلت : هل
عندك أحد أغناك ذلك عن أن تقول : هل عندك زيد ، أو عمرو ، أو جعفر ،
أو سعيد ، أو صالح ، فتطيل ، ثم تُقصر إقصار المعترف الكليل ، وهذا وغيره أظهر
أمرا ، وأبدى صفحة وعنوانا . بجمع ما مضى وما نحن بسبيله ، مما أحضرناه ،
أو نبهنا عليه فتركاه ، شاهد بإيثار القوم قوة إيجازهم ؛ وحذف فضول كلامهم .
هذا مع أنهم في بعض الأحوال قد يتمكنون ويحتاطون ، ويخطون في الشق الذي

(١) كذا في أ . وفي ش وب : « لم » .

(٢) في ح : « الشيء » . وقوله « يخطون في الشق الذي يؤنون » أي يجتهدون فيه وينزلون فيه

وسمهم ؛ من قولهم : انحطت الناقة في سيرها : أسرعت ، وانحط في هوى فلان : سارع إلى إرضائه .

يؤتمون ، وذلك في التوكيد نحو جاء القوم أجمعون ، أكتعون ، أبصعون ، أبتعون^(١) ؛
وقد قال جرير :

تزود مثل زاد أبيك فينا فعم الزاد زاد أبيك زاداً^(٢)
فزاد الزاد في آخر البيت توكيدا لاغير .

وقيل لأبي عمرو : أكانت العرب تطيل ؟ فقال : نعم لتبلغ . قيل : أفكانت
توجز ؟ قال : نعم ليحفظ^(٤) عنها .

واعلم أن العرب — مع ما ذكرنا — إلى الإيجاز أميل ، وعن الإكثار أبعده .
ألا ترى أنها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال وملاها ، ودالة
على أنها إنما تجشمتها لما عاها هناك وأهتها ؛ فجعلوا تحمّل ما في ذلك على العلم
بقوة الكلفة فيه ، دليلا على إحكام الأمر فيما هم عليه .

ووجه ما ذكرناه من ملالتها الإطالة — مع مجيئها بها للضرورة الداعية إليها —
أنهم لما أكدوا فقالوا : أجمعون ، أكتعون ، أبصعون ، أبتعون ؛ لم يعيدوا
أجمعون آلبتة ، فيكروها فيقولوا : أجمعون ، أجمعون ، أجمعون ، أجمعون ، فعدلوا
عن إعادة جميع الحروف إلى البعض ، تحاميا — مع الإطالة — لتكرير الحروف كلها .
فإن قيل : فلم اقتصروا على إعادة العين وحدها ، دون سائر حروف الكلمة ؟

قيل : لأنها أقوى في السجعة من الحرفين اللذين قبلها ، وذلك أنها لام ، فهي
قافية ، لأنها آخر حروف الأصل ، بغية بها لأنها متقطع الأصول ، والعمل في المبالغة
والتكرير إنما هو على المقطع ، لا على المبدأ ، ولا المحشى^(٥) .

(١) كذا في ١٠ وفي ش ، ب ، ج سقط هذا اللفظ . (٢) من قصيدة له في مدح عمر
ابن عبد العزيز . وانظر الخزائن ٤/ ١١٠ والديوان ١/ ٥٣ (٣) كذا في ج . وفي أ : « لتبلغ » ،
وكتب فوقه « لتؤكد » ويبدو أن هذا تفسير لتبلغ أو إشارة لنسخة أخرى . وفي ش ، ب : « لتؤكد » .
(٤) في ش : « ليخفف » . (٥) « المحشى » : مكان الحشو . ويراد به وسط الكلمة .

ألا ترى أن العناية في الشعر إنما هي بالقوافي لأنها المقاطع، وفي السجع كمثل ذلك . نعم . وآخر السجعة والقافية أشرف عندهم من أولها ، والعناية بها أمس ، والحشد عليها أوفى وأهم . وكذلك كلما تظف الحرف في القافية ازدادوا عناية به ، ومحافظة على حكمه .

٥ ألا تعلم كيف استجازوا الجمع بين الياء والواو رذفين ، نحو : سعيد ، وعمود . وكيف استكروها اجتماعهما وصلين ، نحو قوله : « الغراب الأسود » مع قوله أو « غندى » وقوله في « غدى » وبقية قوافيها ، وعلّة جواز اختلاف الراء وقبح اختلاف الوصل هو حديث التقدم والتأخر لا غير . وقد أحكنا هذا الموضوع في كتابنا المعرب — وهو تفسير قوافي أبي الحسن — بما أغنى عن إعادته هنا .
١٠ فلذلك جاءوا لما كرهوا إعادة جميع حروف أجمعين بقافيتها ، وهى العين ؛ لأنها أشهر حروفها ؛ إذ كانت مقطعا لها . فأما الواو والنون فزائدتان لا يعتدّان لحذفهما في أجمع وجمع ، وأيضا فلاّن الواو قد تترك فيه إلى الياء ، نحو أجمعون وأجمعين . وأيضا لثبات النون تارة وحذفها أخرى ، في غير هذا الموضوع ، فلذلك لم يُعتدّا مقطعا .

(١) من قصيدة النابتة التي أولها :

أَمِنَ الِ مِيةَ رانِحٍ أَوْ مَعْتَدِ عَجَلانِ ذَا زَادٍ وَغَيْرِ مَرْوَدِ

ويفول فيها :

زَعَمَ البِوارِحُ أَنْ رَحَلْتنا غدا
لَا مَرِحبا بِنَسدٍ وَلَا أهلا بِهِ
وبذلك خبرنا الغراب الأسود
إن كانَ تقريِقُ الأَحَةِ في غَدِ

٢ (٢) كذا في ١٠ . وفي ش ، ب : « لا يعتد بحذفهما » وهذا غير ظاهر المعنى ، وما أثبتته هو الصحيح ، ويقرأ يعتدّان بالبناء للفعول ، أى لا يحسبان ؛ يقال : عدّه واعتده في معنى واحد . وقرأ أيضا بالبناء للفاعل ؛ يقال : عدّه فاعتدّ . وفي ج : « ولم يعتدوا بالواو والنون لزيادتهما وسقوطهما في أجمع وجمع » وهي ظاهرة .

فإن قلت : إن هذه النون إنما تحذف مع الإضافة ، وهذه الأسماء التوابع ، نحو « أجمعين وبابه » مما لم تسمع إضافته فالنون فيها ثابتة على كل حال ، فهلا اقتصر عليها ، وقُفِّيت الكلم كلها بها .

قيل : إنها ^(١) وإن لم يضيف هذا الضرب من الأسماء ، فإن إضافة هذا القبيل من الكلم في غير هذا الموضع مطردة متقادة ؛ نحو : مساموك ، وضاربو زيد ، وشاتموجعفر ، فلما كان الأكثر فيها جمع بالواو والنون إنما هو جواز إضافته حمل الأقل في ذلك عليه ، وألحق في الحكم به .

فأما قولهم : أخذ المال بأجمعه ؛ فليس أجمع هذا هو أجمع من قولهم : جاء الجيش أجمع ، وأكلت الرغيف أجمع ؛ من قيل أن أجمع هذا الذي يؤكد به ، لا ينتكر ^(٢) هو ولا ما يتبعه أبدا ؛ نحو أكتع ، وجميع هذا الباب ؛ وإذا لم يجوز تنكيره كان من الإضافة أبعده ؛ إذ لا سبيل إلى إضافة اسم إلا بعد تنكيره وتصوره كذلك . ولهذا لم يأت عنهم شيء من إضافة أسماء الإشارة ، ولا الأسماء المضمرة ؛ إذ ليس فيها ما ينكر . ويؤكد ذلك عندك أنهم قد قالوا في هذا المعنى : جاء القوم بأجمعهم (بضم الميم) فكما أن هذه غير تلك لا محالة ، فكذلك المفتوحة الميم هي غير تلك . وهذا واضح .

وينبغي أن تكون « أجمع » ^(٣) هذه المضمومة العين جمعا مكسرا ، لا واحدا مفردا ؛ من حيث كان هذا المثال مما يخص التكسير دون الأفراد ، وإذا كان كذلك فيجب أن يعرف خبر واحده ما هو . فأقرب ذلك إليه أن يكون جمع « جمع » من قول

(١) الصير للقصّة ؛ على حد قوله تعالى : « فإنها لا تسمى الأبصار » .

(٢) كذا في الأصول الخطية . وفي المطبوعة : « ينكر » .

(٣) وهي الميم في هذه الكلمة .

الله سبحانه : « سَيَهْرَمُ الْجَمْعُ وَيَوْلُونَ الدُّبَرَ » . ويجوز عندي أيضا أن يكون جمع أجمع على حذف الزيادة ؛ وعليه حمل أبو عبيدة قول الله تعالى : « وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ » أنه جمع أشد ، على حذف الزيادة . قال : وربما استكروها على حذف هذه الزيادة في الواحد ، وأنشد بيت عنترة ^(١) :

* عهدي به شدّ النهار ... *

أى أشدّ النهار ، يعنى أعلاه وأمتعته ، وذهب سيوييه في أشدّ هذه إلى أنها جمع شدّة ؛ كنعمة وأنعم . وذهب أبو عثمان فيار ويناها عن أحمد بن يحيى عنه إلى أنه جمع لا واحده .

ثم لنعد فنقول : إنهم إذا كانوا في حال إكثارهم وتوكيدهم مستوحشين منه ، مصانعين ^(٢) عنه علم أنهم إلى الإيجاز أميل ، وبه أعنى ، وفيه أرغب ؛ ألا ترى إلى ما في القرآن وفصيح الكلام : من كثرة الحذوف ، كحذف المضاف ، وحذف الموصوف ، والاكتفاء بالقليل من الكثير ، كالواحد من الجماعة ، وكالتلويح من التصريح . فهذا ونحوه — مما يطول إيراد شرحه — مما يزيل الشك عنك في رغبتهم فيما خف وأويز ، عما طال وأمل ، وأنهم متى اضطروا إلى الإطالة لداعى حاجة ، أبانوا عن ثقلها عليهم ، واعتدوا بما كلفوه من ذلك أنفسهم ، وجعلوه كالمثبته على قوط عنائهم ، وتمكّن الموضع عندهم ، وأنه ليس كغيره مما ليست له حرمة ، ولا النفس معنية به .

(١) في المعلاقة ، وتتمته : ... كأنما * حسب السان ورأسه بالعظم .
(٢) أبو عثمان المازني ، كانت وفاته سنة ٢٤٩ هـ وأحمد بن يحيى ثعلب وكانت وفاته ٢٩١ ، ويقضى هذا النص أن ثعلبا أخذ عن المازني . وجاء في سرّ الصناعة في حرف الباء : « أخبرنا محمد ابن الحسن عن أحمد بن يحيى ، قال قال أبو عثمان يعنى المازني ... » وأحمد بن يحيى الذى يروى عنه محمد ابن الحسن هو ثعلب بلا ريب .

(٣) المصانعة : المداراة . وقد ضمن « مصانعين » معنى الفور والبعث فعداه . من .

نعم ، ولو لم يكن في الإطالة في بعض الأحوال إلا الخروج إليها عما قد أُلْف
وَمُلَّ من الإيجاز لكان مقنعا .

- ألا ترى إلى كثرة غلبة الياء على الواو في عام الحال ، ثم مع هذا فقد ملوا ذلك
إلى أن قلبوا الياء واوا قلبا ساذجا ، أو كالساذج لا لشيء أكثر من الانتقال من حال
إلى حال ؛ فإن المحبوب إذا كثُر مَلَّ ؛ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : ^(١) «يا أبا هريرة
زُرْغَبًا تزدد حُبًّا» والطريق في هذا بحمد الله واضحة مَهَيِّج . وذلك الموضع الذي قلبت
فيه الياء واوا على ما ذكرنا لام فَعَلِي إذا كانت اسما من نحو : الفتوى ، والرعى ،
والثنوى ، والبقوى ، والتقوى ، والشروى ، ^(٢) والعموى « لهذا النجم » . وعلى ذلك
أو قريب منه قالوا : عوى الكلب عَوَّة . وقالوا : الفتوة ، وهي من الياء ، وكذلك
الثدوة . وقالوا : هذا أمر مَمْضُو عليه ، وهي المَضْوَاء ؛ وإنما هي من مضيت لا غير .
وقد جاء عنهم : رجل مَهُوب ، ورجل مَمْكُول ، ^(٥) ورجل مَسُور به . فقياس هذا كله
على قول الخليل أن يكون مما قلبت فيه الياء واوا ؛ لأنه يعتقد أن المحذوف من هذا
ونحوه إنما هو واو مفعول لآعينه ، وأنسه بذلك قولهم : قد هوب ، وسور به ، وكول .
واعلم أنا — مع ما شرحناه وعيننا به فأوضحناه من ترجيح علل النحو على علل
الفقه ، وإلحاقها بعلم الكلام — لا ندعى أنها تبلغ قدر علل المتكلمين ، ولا عليها

(١) رواه الطبراني وغيره . وله أسانيد حسنة . انظر شرح الجامع الصغير . وقوله : « عبا »
أى وقتا بعد وقت ، وانتصابه على الطرف ، وانتصاب «حبا» على التمييز والتفسير . وانظر البلوى ١٥١ / ٢
(٢) الرعى : بمعنى المراعاة والحفظ . والثنوى : اسم من الاستثناء . والبقوى : اسم بمعنى الإبقاء .
والشروى : المثل . وقد جعل المؤلف الإبدال في هذا الباب ساذجا أو كالساذج وإن كان للفرق بين
الاسم والصفة لما كان غير مبنى على الاستعمال والاستخفاف الذي هو الأصل في حديث الإطلال .
(٣) من الندى ، وهو ما يسقط بالليل من الليل . (٤) المضواء (بضم الميم) : القدم .
(٥) هذه لغة بني أسد . ومكول مفعول من الكيل . (٦) رجل مسور به . وكذا طريق
مسور فيه . وهما من السير .

براهين المهندسين ؛ غير أنا نقول : إن علل النحويين على ضربين : أحدهما واجب لا بد منه ؛ لأن النفس لا تطبق في معناه غيره . والآخر ما يمكن بحمله ؛ إلا أنه على تجشم واستكراه له .

الأول - وهو ما لا بد للطبع منه - : قلب الألف واوا للضممة قبلها ، وباء للكسرة قبلها . أما الواو فنحو قولك في سائر : سويتر ، وفي ضارب : ضويرب . وأما الياء فنحو قولك في نحو تحقير قرطاس وتكسيه : قريطيس ، وقراطيس . فهذا ونحوه ؛ مما لا بد منه ؛ من قبل أنه ليس في القوة ، ولا احتمال الطبيعة وقوع الألف المدة^(١) الساكنة بعد الكسرة ولا الضمة . فقلب الألف على هذا الحد علته الكسرة والضمة قبلها . فهذه علته برهانية ولا لبس فيها ، ولا توقف للنفس عنها . وليس كذلك قلب واو عصفور ونحوه باء إذا انكسر ما قبلها ؛ نحو : عصيفير وعصافير ؛ ألا ترى أنه قد يمكنك تحمل المشقة في تصحيح هذه الواو بعد الكسرة ؛ وذلك بأن تقول : عصيفور وعصافور . وكذلك نحو : موسر ، وموقن ، وميزان ، وميعاد ؛ لو أكرهت نفسك على تصحيح أصلها لأطاعتك عليه ، وأمكنك منه ؛ وذلك قولك : مؤزان ، وموعاد ، وميسر ، وميقن . وكذلك ريج وقيل ؛ قد كنت قادرا أن تقول : قول ، وروح ؛ لكن مجيء الألف بعد الضمة أو الكسرة أو السكون محال ، ومثاله لا يكون . ومن المستحيل جمعك بين الألفين الممتدين ؛ نحو ما صار إليه قلب لام

(١) هذا القيد للاحتراز عن الألف اليابسة ، وهي الحمرية ، وقد يعبر عن الألف المدة بالألف اللينة .

(٢) بمسند أن ساق سيويه مذهب يونس وناس من النحويين في توكيد المسند الى الاثنين أو نون

الندوة بنون التوكيد الخفيفة فيقال عندهم : اصربان زيدا واصربان زيدا قال : « ويقولون في الوقف اصربا واصربنا فيمدون ، وهو قياس قولهم لأنها تصير ألفا فإذا اجتمعت ألفان مده الحرف » وترى سيويه يتصور اجتماع ألفين : وفي السرافى أن الزجاج كان يكره هذا . وسيشير المؤلف الى هذا في ص

كسواء ونحوه قبل إبدال الألف همزة، وهو خطأ كسا ا ، أو قضا ا، فهذا تنوهمه
تقديرا ولا تلفظ به ألبة . قال أبو إسحاق يوما لخصم نازعه في جواز اجتماع الألفين
المدتين — ومد الرجل الألف في نحو هذا ، وأطال — فقال له أبو إسحاق :
لو مددتها إلى العصر ما كانت إلا ألفا واحدة .

- ٥ . وعلة امتناع ذلك عندي أنه قد ثبت أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ؛
فلو التقت ألفان مَدَتان لانتقضت القضية في ذلك ؛ ألا ترى أن الألف الأولى
قبل الثانية ساكنة ، وإذا كان ما قبل الثانية ساكنا كان ذلك نقضا في الشرط
لا محالة . فأما قول أبي العباس في إنشاد سيويه ^(١) :

* دار لسعدى إذِه من هواكا *

- ١٠ . إنه نرج من باب الخطأ إلى باب الإحالة ؛ لأن الحرف الواحد لا يكون ساكنا
متحركا في حال ، نخطأ عندنا . وذلك أن الذي قال : « إذِه من هواك » هو الذي
يقول في الوصل : هي قامت ، فيسكن الياء ، وهي لغة معروفة ، فإذا حذفها في الوصل
اضطرارا واحتاج إلى الوقف ردها حينئذ فقال : هي ، فصار الحرف المبدوء به
غير الموقوف عليه ، فلم يجب من هذا أن يكون ساكنا متحركا في حال ، وإنما كان
١٥ قوله « إذِه » على لغة من أسكن الياء لا على لغة من حركها ، من قبيل أن الحذف
ضرب من الإعلال ، والإعلال إلى السواكن لضعفها أسبق منه إلى المتحركات
لقوتها . وعلى هذا قبح قوله :

(١) انظر الكتاب ٩/١ . (٢) يريد أن بقاء الصمير المنفصل على حرف واحد يعرضه

للسكون عند الوقف عليه والتحرك عند البدء به ، وهو عرضة للبدء مع الوقف دائما ؛ فن هنا جاءت

٢٠ الاستحالة التي زعمها المبرد . ويرد أن حتى على المبرد بأن الوقف يقضى برد المحذوف ؛ فيكون الوقف عليه

وتسكينه ، فأما الحرف الباقي فلا يعرض له السكون . (٣) هي لغة بعض بني أسد وقيس .

يقولون : هي فعلت ؛ بإسكان الباء .

لم يك الحق سوى أن هاجه رسم دار قد تعنى بالسرر^(١)

لأنه موضع يتحرك فيه الحرف في نحو قولك : لم يكن الحق .

وعلة جواز هذا البيت ونحوه ، مما حذف فيه ما يقوى بالحركة ، هي أن هذه الحركة إنما هي لالتقاء الساكنين ، وأحداث التقائهما ملغاة غير معتدة ، فكانت النون ساكنة ، وإن كانت لو أقرت لحُزرت ، فإن لم تقل بهذا لزمك أن تمتنع من إجماع العرب الجازيين على قولهم : أردد الباس ، وأصيب الماء ، وأسأل السيف . وأن تحتج في دفع ذلك بأن تقول : لا أجمع بين مثلين متحركين . وهذا واضح .

ومن طريف حديث اجتماع السواكن شيء وإن كان في لغة العجم ، فإن طريق الحس موضع نتلاقى عليه طباع البشر ، ويتحاكم إليه الأسود والأحمر ، وذلك قولهم : « أرد » للدقيق و« ماست » للين^(٤) ، فيجمعون بين ثلاثة سواكن . إلا أنني لم أر ذلك إلا فيما كان ساكنه الأول ألفا^(٥) ، وذلك أن الألف لما قاربت بضعفها وخفائها الحركة صارت « ماست » كأنها مسّت .

(١) هذا البيت لشاعر جاهلي ، اسمه حسيل — بضم الحاء وفتح السين — بن عرفة . وصير « هاجه » غائدا إلى العاشق في بيت قبله . و« رتعى » أي الرسم ، وفي أكتب فوه « تعفت » أي الدار ، وهي رواية . والسرر — بفتحتين — اسم واد يدفع من الجمامة إلى حضرموت . وانظر الخزانة ص ٧٢ ج ٤ ونوادير أبي زيد الأنصاري ص ٧٧ . وفيها « على » بدل « سوى » . وبعد هذا البيت في ج :

غير الجسة من عرفانه * خرق الريح وطوفان المطر

(٢) كذا في أ ، ح ، وفي ش : « لانتفاء » .

(٣) في الأصول : « تجنج » وما أثبتته أنسب لقوله : « بأن تقول » .

(٤) سقطت هاتان العبارتان : « للدقيق » و« للين » في أ ، وأثبتنا في ش ، ب .

(٥) أورد الجار بردي في شرحه للشافية ١٥١ ما اجتمع فيه ثلاثة سواكن في كلام العجم « كوشت ريبست » والساكن الأول فيهما ليس ألفا . وكوشت — بكاف فارسية — : اللحم ، وريبست يقابل في العربية اسم العدد عشرين .

فإن قلت : فأجز على هذا الجمع بين الألفين المدتين ، واعتقد أن الأولى منهما كالفتحة قبل الثانية .

قيل : هذا فاسد ؛ وذلك أن الألف قبل السين في « ماست » إذا أنت استوفيتها أدت إلى شيء آخر غيرها مخالف لها ، وتلك حال الحركة قبل الحرف : أن يكون بينهما فرق ^(١) ما ، ولو تجسّمت نحو ذلك في جمعك في اللفظ بين ألفين مدتين ، نحو كسا ، وحررا ، لكان مضافا إلى اجتماع ساكنين أنك خرجت من الألف إلى ألف مثلها ، وعلى سمتها ، والحركة لا بد لها أن تكون مخالفة للحرف بعدها ؛ هذا مع انتقاض القضية في سكون ما قبل الألف الثانية .

ورأيت مع هذا أبا علي — رحمه الله — كغير المستوحش من الابتداء بالساكن في كلام العجم . ولعمري إنه لم يصرح بإجازته ، لكنه لم يتشدد فيه تشدده في إفساد إجازة ابتداء العرب بالساكن . قال : وذلك أن العرب قد امتنعت من الابتداء بما يقاربُ حال الساكن ، وإن كان في الحقيقة متحركا ، يعنى همزة بينَ بينَ . قال : فإذا كان بعض المتحرك لمضارعة الساكن لا يمكن الابتداء به ، فما الظن بالساكن نفسه ! قال : وإنما خفي حال هذا في اللغة العجمية لما فيها من الزمزمة ^(٢) ؛ يريد أنها لما كثرت ذلك فيها ضعفت حركاتها وخفيت . وأما أنا فأسمهم كثيرا إذا أرادوا المفتاح قالوا : « كليلد » ؛ فإن لم تبلغ الكاف أن تكون

(١) ثبت هذا اللفظ في أ ، ح ، وسقط في ش ، ب

(٢) الزمزمة : كلام المجوس عند أكلهم ، يتراطنون وهم صموت لا يستعملون اللسان ولا الشفة وإنما هو صوت يديروه في خياشيمهم وحلوقهم فيعهم بعضهم عن بعض ، وفي الحديث أن عمر — رضى الله عنه — كتب إلى أحد عماله في أمر المجوس أن ينههم عن الزمزمة .

(٣) أى الفرس ومن يتكلم للساكن .

ساكنة ، فإن حركتها جِدُّ مُضَعَفَةٌ ، حتى إنها ليخفى حالها على ، فلا أدرى أفتحة هي أم كسرة ، وقد تأملت ذلك طويلا فلم أحل منه بطائل ^(١) .

وحدثني أبو علي رحمه الله قال : دخلت « هيتا » ^(٢) وأنا أريد الانحدار منها إلى بغداد ، فسمعت أهلها ينطقون بفتحة غريبة لم أسمعا قبل ؛ فمجبت منها وأقنا هناك أياما ، إلى أن صلح الطريق للسير ، فإذا أنني قد تكلمت مع القوم بها ، وأظنه قال لي : إنني لما بعدت عنهم أنسيتهما .

ومما نحن بسبيله مذهب يونس في إلحاقه النون الخفيفة للتوكيد في الثنية ، وجماعة النساء ، وجمعه بين ساكنين في الوصل ، نحو قوله : اضربان زيدا ، واضربان عمرا ، وليس ذلك - وإن كان في الإدراج - بالمنتهى في الحس ، وإن كان غيره أسوغ فيه منه ، من قبل أن الألف إذا أشبع مدها صار ذلك كالحركة فيها ، ^(٣) إلا ترى إلى أطراد نحو : شابة ، ودابة ، وادهامت ، والضالين .

فإن قلت : فإن الحرف لما كان مدغما خفي ، فبنا اللسان عنه وعن الآخر بعده نبوة واحدة ، بغيرها لذلك مجرى الحرف الواحد ، وليست كذلك نون اضربان زيدا ، وأكرمنا جعفرا ، قيل : فالنون الساكنة أيضا حرف خفي - بغيرت لذلك نحو من الحرف المدغم ؛ وقد قرأ نافع (محمي ومماتي) بسكون الياء من «محمي» ، وذلك لما نحن عليه من حديث الخفاء ، والياء المتحركة إذا وقعت بعد الألف ^(٤) أحتيج لها إلى فضل اعتماد وإبانة ، وذلك قول الله تعالى (وَلَنَجْمِلَ خَطَايَاكُمْ) ولذلك يُحَصُّ المبتدئون ، والمتلقنون على إبانة هذه الياء لوقوعها بعد الألف ، فإذا

(١) لم أحل منه بطائل : لم أظفر ولم أستفد منه كبير فائدة .

(٢) هي بلدة على الفرات من نواحي بغداد ، ذات نخيل كثير وخيرات واسعة .

(٣) انظر الكتاب ١٥٧ ج ٢ (٤) كذا في أ ، ب . وفي ش : « منه فيه »

- كانت من الخفاء على ما ذكرنا وهي متحركة ازدادت خفاء بالسكون نحو بحاي ، فأشبهت حينئذ الحرف المدغم . ونحو من ذلك ما يحكى عنهم من قولهم : «التقت حلقتا البطان» بإثبات الألف ساكنة في اللفظ قبل اللام ، وكأن ذلك إنما جاز ههنا لمضارعة اللام النون^(١) ؛ ألا ترى أن في مَقَطع اللام غُنَّة كالنون ، وهي أيضا تقرب من الياء حتى يجعلها بعضهم في اللفظ ياء ، فحملت اللام في هذا على النون ، كما حملت أيضا عليها في لَعَلَى ، ألا تراهم كيف كرهوا النون من لَعَلَى مع اللام ، كما كرهوا النون في إِنَى ، وعلى ذلك قالوا : هذا يَلُوسَقَر ، وَيَلَى سَفِر ، فأبدلوا الواو ياء لضعف حمز اللام كما أبدلوها «في قِنِيَّة» ياء ، لضعف حمز النون ، وكان «قِنِيَّة» — وهي عندنا من «قنوت» — ، و«يَلَى» أشبه من عَذَى وصبيان ، لأنه لا غُنَّة في الذال والباء^(٢) .
- ومثل «يَلَى» قولهم : فلان من عِلِيَّة الناس ، وناقاة عِلْيَان . فأما إبدال يونس هذه النون في الوقف ألفا وجمعه بين ألفين في اضربا ا ، واضربنا ا ، فهو الضعيف المستكره الذى أباه أبو إسحاق وقال فيه ما قال^(٣) .

ومن الأمر الطبيعي الذى لا بد منه ، ولا وعى عنه ، أن يلتقى الحسرفان الصحيحان فيسكن الأتول منهما في الإدراج ، فلا يكون حينئذ بُد من الادغام ،

- ١٥ (١) أى فأشبه اجتماع الساكنين في « حلقتا البطان » اجتماعهما في اضربان على رأى يونس .
 (٢) هكذا بتقديم الواو على الياء في ا ، ح ، و فى ش ، ب بتقديم الياء . وبلو سفر ، وبلو سفر : بلاء السفر والتجارب وحنكته مداورة الشئون .
 (٣) العذى : الزرع لا يسقى إلا من ماء المطر لبعدهم عن الميآء والعيون ، وقد جعل ابن جنى الياء فيه مبدلة من الواو ، وهذا رأى في اللغة ، ويرى بعضهم كصاحب القاموس أن الياء أميلة فيه .
 ٢٠ (٤) هكذا بالياء الموحدة كما في ا ، ب . وفى ش والمطبوعة « بالياء » وهو تصحيف ، والمراد الدال في عذى والباء في صبيان . (٥) يقال : ناقاة عليان أى مشرفة ، وصوت عليان : جهير .
 (٦) انظر ص ٨٩ من هذا الكتاب .
 (٧) يقال : لا وعى لى عن هذا الأمر ؛ أى لا بد لى منه .

متصلين كانا أو منفصلين . فالمتصلان نحو قولك : شدّ، وصبّ، وحلّ؛ فالإدغام واجب لا محالة، ولا يوجدك اللفظ به بدءاً منه . والمنفصلان نحو قولك : خذ ذلك، ودع عامراً . فإن قلت : فقد أقدر أن أقول : شدّد، وحلّل ، فلا أدغم، قيل : متى تجسّمت ذلك وقفت على الحرف الأول وقفه ما، وكلامنا إنما هو على الوصل . فأما قراءة عاصم : (وقيل من راق) بيان النون من «من» ، فعيب في الإعراب، معيّف في الأسماع، وذلك أن النون الساكنة لا توقّف في وجوب ادغامها في الراء، نحو : من رأيت، ومن رآك؛ فإن كان ارتكب ذلك ووقف على النون صحيحة غير مدغمة، لئنبّه به على انفصال المبتدأ من خبره فغير مرضى أيضاً؛ ألا ترى إلى قول عدى :
 مَن رَأَيْتَ المَنونَ عَمَرَيْنِ أُمٌّ مَن ذَا عَليهِ مَن أَن يُضامَ خَفيِر

بإدغام نون «من» في راء رأيت . ويكفي من هذا إجماع الجماعة على ادغام (من راق) وغيره مما تلك سبيله . وعاصم في هذا مناقض لمن قرأ : «فإذا هيتلقف» بإدغام تاء تلقف . وهذا عندي يدل على شدة اتصال المبتدأ بخبره، حتى صارا معا ههنا كالجزم الواحد، بجرى «هيت» في اللفظ مجرى خدب، وهجف؛ ولولا أن الأمر كذلك للزمك أن تقدر الابتداء بالساكن، أعنى تاء المضارعة من «تلقف» . فاعرف ذلك .
 وأما المعتلان فإن كانا مدينين منفصلين فالبيان لا غير، نحو : في يده ، وذو وقرة ،

(١) كذا في ش . وفي أ ، ب : «الاستماع» . وقد كان خيرا لابن جني أن ينزه لسانه عن الوقوع في القراءة الصحيحة المتواترة عن الرسول عليه الصلاة والسلام وغاب عنه أن عاصما — تبعه حمص — يسكت على «من» سكتة لطيفة ثم يبتدئ «راق» وعلى ذلك فلا سبيل إلى الإدغام، وهذه السكتة قصد بها دفع اللبس وألا يتوهم أن «من راق» هي مرآة نعال من مرق وانظر النشر ١ / ٤١٩ طبعة دمشق، والآلوسى والقرطبي في تفسير سورة القيامة .

(٢) يريد عدى بن زيد ، وانظر القصيدة في الأغاني ص ١٣٨ ح ٢ طبعة الدار .
 (٣) عرين : أى تركن وأهملن؛ تقول : عريت الشيء خليه وأهملته . وفي اللسان في «منن» : «عرين» في مكان «عرين» ، وفي رواية الأغاني مكانهما : خلدن .
 (٤) هو الرى كما في البحر المحيط ص ٣٦٣ ح ٤ . ويريد قوله تعالى : «وأوحينا إلى موسى أن اتق عصاك فإذا هي تلقف ما يأفكون» آية ١١٧ سورة الأعراف .

وإن كانا متصلين ادغما نحو : مرضية، ومدعوة؛ فإن كان الأول غير لازم فك في المتصل أيضا، نحو قوله :

* بان الخليط ولو طُوِوعْتُ ما بانا ^(١) .

وقول العجاج :

* وفاحيم دُويى حتى أعلنكسا ^(٢) .

ألا ترى أن الأصل داويت، وطاوعت، فالحرف الأول إذا ليس لازما . فإن كانا بعد الفتحة ادغما لا غير، متصلين ومنفصلين؛ وذلك نحو : قو، وجو، وحى، وعى، ومصطفو واقد، وغلامى ياسر؛ وهذا ظاهر .

فهذا ونحوه طريق ما لا بد منه؛ [وما لا يجرى مجرى التحيز اليه والتخير له] ^(٣) .

- ١٠ وما منه بد هو الأكثر وعليه اعتماد القول، وفيه يطول السؤال والخوض، وقد تقدم صدر منه، ونحن نغترق في آتى الأبواب جميعه، ولا قوة إلا بالله؛ فأما إن استوفينا فى الباب الواحد كل ما يتصل به — على تراحم هذا الشأن؛ وتقارود بعضه مع بعض — اضطرت الحال الى إعادة كثير منه، وتكريره فى الأبواب المضاهية لبابه؛ وسترى ذلك مشروحا بحسب ما يعين الله عليه ويُنهض به .

١٥ (١) هذا مطلع قصيدة بلرير . وبقية البيت :

* وقطعوا من حبال الوصل أقرانا *

(٢) الذى فى ديوان العجاج ٣١ : «فاحم» . وهو متعلق بقوله قبل :

* أزمان غرا، ترق العنسا *

(٣) زيادة فى س، ح .

٢٠ (٤) أى نستوعب . والاعتراق والاستفراق معناهما واحد .

باب القول على الاطراد والشذوذ

أصل مواضع (ط ر د) في كلامهم التتابع والاستمرار . من ذلك طردتُ
الطريدة ، إذ أتبعتها واستمرت بين يديك ؛ ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً ؛
ألا ترى أن هناك كراً وقرأً ؛ فكُلُّ يطرد صاحبه . ومنه المطرد : ربح قصير يطرد به
الوحش ، وأطرد الجدول إذا تتابع مائه بالريح . أنشدني بعض أصحابنا لأعرابي :
مالك لا تذكر أو تزور بيضاء بين حاجبها نور
تمشى كما يطرد الغدير

ومنه بيت الأنصاري^(١) :

* أتعرف رثماً كأطراد المذاهب *

أى كتتابع المذاهب ، وهى جمع مذهب ؛ وعليه قول الآخر^(٢) :

سيكيفيك الإله ومسنات بكندل لب تَطرد الصلالا

أى تتابع إلى الأرضين الممطرة لتشرب منها ؛ فهى تسرع وتستمر إليها . وعليه
بقية الباب .

وأما مواضع (ش ذ ن) في كلامهم فهو التفرق والتفرد ؛ من ذلك قوله :

* يتركن شذان الحصى جوافلا *

(١) الأنصاري : هو قيس بن الخليم . والمذاهب : جلود مذهبة بخطوط يرى بعضها في أثر بعض .
وبقية البيت :

* لعمرة وحشا غير موقف راكب *

وانظر اللسان في ذهب رطرد ، والديوان ١٠ ، وجمهرة أشعار العرب في المذاهب .

(٢) هو الراعى يصف الإبل وأتباعها مواضع المطر . فالمسنات : الإبل ولبن : يريد لبنى ، وهو واد
حواله هضب كثير شبه به الإبل . وقوله تطرد الصلال أى تتابع إليها لخذف الجار وأرسل الفعل والصلال

جمع صلة وهى مواقع المطر فيها نبات فالإبل تراها . انظر اللسان في طرد وصلل ، والمخصص ١٠/٢٠٩
(٣) شذان (بفتح الشين) . وهو وصف على فعلان ، على أن الأنسب بقوله « جوافلا » أن يقرأ :
شذان بضم الشين جمعا .

أى ما تطاير وتهافت منه . وشذ الشيء ^(١) يشذ ويشذ شذوذا وشذًا ، وأشدذته أنا ،
وشدذته أيضا أشدّه (بالضم لا غير) ، وأباها الأصمعيّ وقال : لا أعرف إلا شاذًا
أى متفرقا . وجمع شاذ شذاذ ؛ قال :

* كبعض من مر من الشذاذ *

هذا أصل هذين الأصلين في اللغة . ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على
سنته وطريقه في غيرهما ، بفعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب
وغيره من مواضع الصناعة مطردا ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وأنفرد عن
ذلك إلى غيره شاذًا ؛ حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما .

ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام في الأطراد والشذوذ على أربعة أضرب :

١ مطرد في القياس والاستعمال جميعا ، وهذا هو الغاية المطلوبة ، والمثابة المنوبة ؛
وذلك ؛ بو : قام زيد ، وضربت عمرا ، ومررت بسعيد .

ومررد في القياس ، شاذ في الاستعمال . وذلك نحو الماضي من : يدرو ويدع .
وكذلك قولهم « مكان مَبْقِل » هذا هو القياس ، والأكثر في السماع باقل ، والأول
مسموع أيضا ؛ قال أبو دؤاد لابنه دؤاد « يا بني ما أعاشك بعدى ؟ » فقال دؤاد :

١٥ أعاشني بعدك واد مَبْقِلُ أَكُلُّ مِّنْ حَوذَانِهِ وَأَنْسِلُ^(٢)

وقد حكى أيضا أبو زيد في كتاب (حيلة ومحالة)^(٣) : مكان مَبْقِل . ومما يقوى
في القياس ، ويضعف في الاستعمال مفعول عسى^(٤) أسما صريحا ؛ نحو قولك : عسى زيد

(١) يريد أنه أنكروا « شذ » متعديا ولا يعرفها إلا فعلا لازما في معنى تفرق لا في معنى فرق .
(٢) الحسودان . اسم نبت . وأنسل . يروى بفتح الهزرة ، ومعناه أسمن حتى يسقط الشعر .
ويروى بضمها ؛ ومعناه تنسل لابل وغنمى . وانظر اللسان في « نسل وبقل » .
(٣) انظر معجم الأدباء ٢١٦/١ طبع مطبعة الحلبي .
(٤) في ش : « استعمال مفعول » وكذا العبارة في المزهر . وهو يريد بمفعول عسى خبرها .

قائماً أو قياماً ؛ هذا هو القياس ، غير أن السماع ورد بحظره ، والاختصار على ترك استعمال الاسم ههنا ؛ وذلك قولهم : عسى زيد أن يقوم ، و (عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِي بِالْفَتْحِ) . وقد جاء عنهم شيء من الأثر ؛ أنشدنا أبو علي :

أَكثَرَتْ فِي الْمَثَلِ مِثْلًا دَائِمًا لَا تَعْدُلًا إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا^(٢)

ومنه المثل السائر : « عسى الغويّر أبوسا » .

والتالث المطرد في الاستعمال ، الشاذ في القياس ؛ نحو قولهم : أخوص الرمث^(٣) ، واستصوبت الأمر . أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال : يقال : استصوبت الشيء ، ولا يقال : استصبت الشيء . ومنه استحوذ ، وأغليت المرأة^(٤) ، وأستنوق الجمل ، وأستتيسب الشاة ، وقول زهير :

* هنالك إن يُستخولوا المسال يُخولوا^(٥) *

ومنه استفيل الجمل ؛ قال أبو النجم :

* يدِير عَيْنِي مَصْعَبٌ مُسْتَفِيلٌ^(٦) *

والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعا . وهو كستميم مفعول ، فيما عينه واو ؛ نحو : ثوب مصوون ، ومسك مدووف^(٨) . وحكى البغداديون : فرس مقوود ،

(١) كذا ، ولا يعرف هذا ؛ فإن المعنى لا يجزبه عن الذات إلا بتأويل .

(٢) رسم «تعذلا» بالألف في مكان نون التوكيد الخفيفة وفقا لما في أ . وفي بقية الأصول بالنون .

(٣) الرمث : شجر ترعاه الإبل ، وإخواصه أن يبذره ورق ناعم كأنه خوصة .

(٤) يقال : أغليت المرأة ولدها إذا أرضعته وهي حامل . (٥) عجز هذا البيت :

* وإن يسألوا يعلوا وإن يسروا يغلوا *

واستخوال المسال أن يسأل ناقة عارية للبيها وأرباها أوفرسا للزوعليها ، وإخواله : إعطاؤه .

ويروى يستخبلوا ... يخبلوا . وانظر اللسان (خبل) . (٦) استفيل الجمل : صار كالقفيل .

(٧) هذا في وصف فحل إبل . والمصعب : الذي لم يذلل . وهذا من أرجوزته الطويلة التي أوطأ :

* الحمد لله الوهب المجزل *

وانظرها بتمامها في الطرائف الأدبية .

(٨) أي مخلوط أو مهلول . ومن شواهد ذلك قوله : والمسك في عنبره مدووف . وانظر اللسان (داف) .

ورجل مَعُوذ من مرضه . وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال . فلا يسوغ القياس عليه ، ولا رد غيره إليه . [ولا يحسن ^(١) أيضا استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية] .

واعلم أن الشيء إذا أطرد في الاستعمال وشذ عن القياس ، فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه ؛ لكنه لا يُتخذ أصلا يقاس عليه غيره . ألا ترى أنك إذا سمعت : استحوذ واستصوب أذيتهما بحالهما ، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما . ألا تراك لا تقول في استقام : استقوم ، ولا في استساغ : استسوغ ، ولا في استباع : استبّع ، ولا في أعاد : أعود ، لو لم تسمع شيئا من ذلك ؛ قياسا على قولهم : أخوص الرمث . فإن كان الشيء شاذًا في السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك ، وجرّيت في نظيره على الواجب في أمثاله . من ذلك امتناعك من : وذر ، وودع ؛ لأنهم لم يقولوها ، ولا عمرو [عليك] ^(٢) أن تستعمل فليهما ؛ نحو : وزن ووعد لو لم تسمعهما . فأما قول أبي الأسود :

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَالِي مَا لَدِي غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ

فشاذ . وكذلك قراءة بعضهم (ما ودّعت ربك وما قلى) . فأما قولهم : ودع الشيء يدع — إذا سكن — فأتدع ؛ فسموع متبع ؛ وعليه أنشد بيت الفرزدق :
وعضّ زمانٍ يابن مروانٍ لم يدع من المسال إلا مسحته أو مجلف ^(٣)

فمعنى «لم يدع» — بكسر الدال — أى لم يتدع ولم يثبت ، والجملة بعد «زمان» في موضع جر لكونها صفة له ، والمائد منها إليه محذوف للعلم بموضعه ، وتقديره : لم يدع فيه

(١) ما بين القوسين زيادة من - . (٢) زيادة من أ .

(٣) انظر الخزانة ص ٣٤٩ ج ٢ ، والرواية التي أوردها ابن جنى هنا رواها أبو عبيدة ، ورواها ابن الأنباري في شرح المفضليات في قصيدة سويد بن أبي كاهل البشكري . انظر الشرح ٣٩٦

أولأجله من المسال إلامسحت أو مجلف ؛ فيرتفع «مسحت» بفعله و «مجلف» عطف عليه ، وهذا أمر ظاهر ليس فيه من الاعتذار والاعتلال ما في الرواية الأخرى^(١) .
 ويمكي عن معاوية أنه قال : خير المجالس ما سافر فيه البصر ، وأتدع فيه البدن^(٢) .
 ومن ذلك استعمالك « أن » بعد كاد نحو : كاد زيد أن يقوم ؛ هو قليل شاذ في الاستعمال ، وإن لم يكن قبيحا ولا مائياً في القياس . ومن ذلك قول العرب :
 أقائم أخواك أم قاعدان ؟ هذا كلامها . قال أبو عثمان : والقياس يوجب أن تقول : أقائم أخواك أم قاعد^(٣) هما ؟ إلا أن العرب لا تقولن إلا قاعدان ؛ فتصل الضمير ، والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الأولى^(٤) .

باب في تقاود السماع وتقارع الانتزاع^(٦)

هذا الموضوع كأنه أصل الخلاف الشاخر بين النحويين . وسنفرد له بابا . غير
 أنا نقدم ها هنا ما كان لائقا به ، ومقدمة للقول من بعده . وذلك على أضرب :
 فمنها أن يكثر الشيء فيسئل عن علته ؛ كرفع الفاعل ، ونصب المفعول ،
 فيذهب قوم إلى شيء ، ويذهب آخرون إلى غيره . فقد وجب إذا تأمل القولين

(١) هي «مسحتا» بالنصب ، ونرجت على أن المراد : أرو مجلف .

(٢) في نوادر القائل ٢١٥ عزوهذا إلى الأحنف بن قيس ، وقد قيل له : أي المجالس أطيب ؟

(٣) لأنه معطوف على الوصف المستغنى بمرفوعه عن الخبر ، وإنما يكون مرفوعه امنا ظاهرا ،

أو ضميرا منفصلا . وابن هشام يرى أنه ليس له فاعل ظاهر ولا ضمير منفصل بل استغنى بالمستتر على خلاف

القياس ، وكأنه يفتقر في التواني ما لا يفتقر في غيرها ، ويرى غيره أن « أم » هنا منقطعة ، والتقدير :

أم هما قاعدان . راجع الصبان على الأشموني في مبحث الابتداء . (٤) يريد الضمير المستتر

في قاعدان ، فإنه نوع من المتصل . (٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « الأخرى » .

(٦) تقاود السماع : اطراده في شيء ، وعدم اختلافه فيه ؛ كرفع الفاعل : اتفق السماع فيه .

وتقارع الانتزاع : تخالفه وتنايره ، من قولهم : تقارع القوم : تضاربوا بالسيف . والانتزاع الاستنباط .

(٧) كذا في ب ، ج . وفي أ : «أنا» .

واعتماد أقواهما، ورفض صاحبه^(١) . فإن تساويا في القوة لم ينكراعتقادها جميعا؛ فقد يكون الحكم الواحد معلولا بعلمتين . وسنفرد لذلك بابا . وعلى هذا معظم قوانين العربية . وأمره واضح، فلا حاجة بنا إلى الإطالة فيه^(٢) .

- (٣)
ومنها أن يسمع الشيء، فيستدل به من وجه على تصحيح شيء أو إفساد غيره،
ويستدل به من وجه آخر على شيء غير الأول . وذلك كقولك : ضربتك ،
وأكرمته ، ونحو ذلك مما يتصل فيه الضمير المنصوب بالضمير قبله المرفوع .
فهذا موضع يمكن أن يستدل به على شدة اتصال الفعل بفاعله .

- ووجه الدلالة منه على ذلك أنهم قد أجمعوا على أن الكاف في نحو ضربتك من
الضمير المتصل ، كما أن الكاف في نحو ضربك زيد كذلك ، ونحن نرى الكاف
في ضربتك لم تباشر نفس الفعل ، كما باشرته في نحو ضربك زيد، وإنما باشرت
الفاعل الذي هو التاء ، فلولا أن الفاعل قد مُرِّج بالفعل ، وصيغ معه ، حتى صار
جزءا من جملته ، لما كانت الكاف من الضمير المتصل ، ولا اعتُدت لذلك منفصلة
لامتصلة . لكنهم أجروا التاء التي هي ضمير الفاعل في نحو ضربتك - وإن لم تكن
من نفس حروف الفعل - مجرى نون التوكيد التي يبنى الفعل عليها ، ويضم إليها ،
في نحو لأضربتك . فكما أن الكاف في نحو هذا معتدة من الضمير المتصل وإن لم
تلي نفس الفعل ، كذلك الكاف في نحو ضربتك ضمير متصل وإن لم تلي نفس الفعل .
فهذا وجه الاستدلال بهذه المسألة ونحوها على شدة اتصال الفعل بفاعله ،
وتصحيح القول بذلك .

(١) يريد بصاحبه الرأي الأضعف . جملة صاحب الأقوى لأنه يقترن معه ، إذ كان ضده
ومقابله . وفي ج : « رفض الآخر » . (٢) كذا في أ . وسقط في ش ، ب .
(٣) كذا في أ ، ج . وفي ش وب ، والطبوعة : « ضاد » .

وأما وجه إفساده شيئا آخر فن قيل أنّ فيه ردّا على من قال : إن المفعول إنما نصبه الفاعل وحده ، لا الفعل^(١) وحده ، ولا الفعل^(١) والفاعل جميعا .

وطريقة الاستدلال بذلك أنا قد علمنا أنهم إنما يعنون بقولهم : الضمير المتصل : أنه متصل بالفاعل فيه لا محالة ؛ ألا تراهم يقولون : إن الهاء في نحو صررت به ، ونزلت عليه ، ضمير متصل ، أى متصل بما عمل فيه وهو الجاز ؛ وليس لك أن تقول : إنه متصل بالفعل ؛ لأن الباء كأنها جزء من الفعل ؛ من حيث كانت معاقبة لأحد أجزائه المصبوغة فيه ، وهى همزة أفعال ؛ وذلك نحو أنزلته ونزلت به ، وأدخلته ودخلت به ، وأخرجته ونجرت به ؛ لأمرين^(٤) :

أحدهما أنك إن اعتدلت الباء لما ذكرت كأنها بضم الفعل ، فإن هنا دليلا آخر يدل على أنها كعض الاسم ؛ ألا ترى أنك تحكم عليها وعلى ما جرته بأنهما جميعا في موضع نصب بالفعل ، حتى إنك لتجيز العطف عليهما جميعا بالنصب ؛ نحو قولك : صررت بك وزيدا ، ونزلت عليه وجعفرًا ؛ فإذا كان هنا أمران أحدهما على حكم والآخر على ضده ، وتعارضهما هذا التعارض ، ترافعا^(٧) أحكامهما ، وثبتت أن الكاف في نحو

(١) الذى قال : إن المفعول نصبه الفاعل وحده هو هشام بن معاوية من أعيان أصحاب الكسانى ، وكانت وفاته سنة ٢٠٩ هـ ، وانظر البيهقي ٤٠٩ . وذهب جمهور الكوفيين الى أن العامل فيه الفعل والفاعل جميعا ، ويرى البصريون أن العامل فيه الفعل أو ما حمل عليه ، وانظر الإنصاف ٤٠ وشرح الرضى على الكافية ٢١ / ١ ، والمصباح ١ / ١٦٥ (٢) فى أ : « بالفاعل » .
(٣) متعلق بقوله : « متصل » وهو المنقح . (٤) متعلق بقوله : « ليس لك ... » فهو متعلق بالبنى . (٥) هذا رأى ابن جنى ، ومحققو النحاة لا يجيزون ذلك ؛ فإن من شرط العطف على المحل عند ظهور الإعراب المحلى فى الفصح ، نحو : ليس زيد بقائم ولا قاعدا . وانظر المنقح فى أقسام العطف فى الباب الرابع . (٦) أى أحدهما يدل على حكم ، فالتجيز مخنوف وهو يدل . ويبدو أن « يدل » سقطت من النسخ . (٧) أى رقع كل منهما حكم الآخر وأزاله . وهذا كما يقول الجدليوت : إذا تمارض الشيطان تساقطا فى ج : « وإذا تمارض الدليلان تماثما » ، وانظر فيما يحى الباب المقود لترافع الأحكام .

مررت بك متصلة بنفس الباء ؛ لأنها هي العاملة فيها ، وكذلك الهاء في نحو إنه أخوك ، وكأنه صاحبك ، وكأنه جعفر : هي ضمير متصل ، أى متصل بالعامل فيه ، وهذا واضح .

والآخر إطباق النحويين على أن يقولوا في نحو هذا : إن الضمير قد خرج عن الفعل ، وانفصل من الفعل ؛ وهذا تصریح منهم بأنه متصل أى متصل بالباء العاملة فيه ، فلو كانت التاء في ضربتك هي العاملة في الكاف ، لفسد ذلك ؛ من قبل أن أصل عمل النصب إنما هو للفعل ، وغيره من النواصب مشبه في ذلك بالفعل ، والضمير بالإجماع أبعد شيء عن الفعل ؛ من حيث كان الفعل موقفا في التنكير ، والاسم المضممر متناه في التعريف . بل إذا لم يعمل الضمير في الظرف ولا في الحال — وهما مما تعمل فيه المعاني^(٢) — كان الضمير من نصب المفعول به أبعد ، وفي التقصير عن الوصول إليه أقعد . وأيضا فإنك تقول : زيد ضرب عمرا ، والفاعل مضممر في نفسك ، لا موجود في لفظك ، فإذا لم يعمل المضممر ملفوظا به ، كان ألا يعمل غير ملفوظ به أحرى وأجدر .

وأما الاستدلال بنحو ضربتك على شيء غير الموضعين المتقدمين ، فإن يقول قائل : إن الكاف في نحو ضربتك منصوبة بالفعل والفاعل جميعا ، ويقول : إنه متصل بهما كاتصاله بالعامل فيه في نحو إنك قائم ونظيره . وهذا أيضا وإن كان قد ذهب إليه هشام فإنه عندنا فاسد من أوجه^(٣) :

- (١) سقط هذا اللفظ في ش . (٢) يراد بالمعنى ما فيه معنى الفعل ، وهو ما يستنبط منه معنى العمل ولا يكون من صيغته ؛ كحرف التثنية واسم الإشارة . انظر شرح الرضى للكافية ٢ / ٢٠١ ، والكتاب ١ / ٢٤٧ . (٣) ما نسبه الى هشام نسبه غيره الى الكوفيين ، وينسبه بعضهم الى العزائم ، فأما هشام فهو صاحب القول بأن العامل هو الفاعل وحده ، وانظر ما كتبه آقا . (٤) انظر في إفساد هذا القول الإنصاف ٤٠ .

أحدها أنه قد صحّ ووضع أن الفعل والفاعل قد تنزلا باثني عشر دليلا منزلة الجزء الواحد، فالعمل إذا إنما هو للفعل وحده ، واتصل به الفاعل فصار جزءا منه ؛ كما صارت النون في نحو لتضيرين زيدا كالجزء منه ، حتى خلط بها ، وبني معها . ومنها أن الفعل والفاعل إنما هو معنى ، والمعاني لا تعمل في المفعول به ، إنما تعمل في الظروف .

ومن ذلك أن تستدلّ بقول ضيفم الأسدي^(١) :

إذا هو لم يخفني في ابن عمي - وإن لم ألقه - الرجل الظلوم

على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانية بالابتداء ؛ ألا ترى أن « هو » من قوله « إذا هو لم يخفني » ضمير الشأن والحديث ؛ وأنه مرفوع لا محالة . فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا ، أو بفعل مضمرة . فيفسد أن يكون مرفوعا بفعل مضمرة ؛ لأن ذلك المضمرة لا دليل عليه ، ولا تفسير له ؛ وما كانت هذه سبيله^(٢) لم يجز إضماره .

فإن قلت : فلم لا يكون قوله « لم يخفني في ابن عمي الرجل الظلوم » تفسيرا للفعل الرفع لـ « هو » ؟ كقولك : إذا زيد لم يلقى غلامه فعلت كذا ، فترفع زيدا بفعل مضمرة يكون ما بعده تفسيرا له .

قيل : هذا فاسد من موضعين : أحدهما أنا لم تر هذا الضمير على شريطة التفسير عاملا فيه فعل محتاج إلى تفسير . فإذا أدى هذا القول إلى مالا نظيره ،

(١) في مستدرک الناج (مضم) : « وضيفم الأسدي شاعر قاله ابن جني » . (٢) بنى ابن جني هذا الكلام على أن الضمير ضمير الشأن والحديث ، كما ترى : ولا يلزم المصير إلى ما رأى . فقد يجوز أن يكون الضمير « هو » راجعا إلى محدث عنه في الكلام السابق ، وأبدل منه « الرجل الظلوم » و « هو » فاعل الفعل يفسره « لم يخفني » أي أمن . (٣) في ش « حاله » . (٤) يريد ضمير الشأن والحديث .

- وجب رفضه وأطراح الذهاب إليه . والآحر أن قولك « لم يخفني الرجل الظلوم » إنما هو تفسير لـ «هو» ، من حيث كان ضمير الشأن والقصة لا بدله أن تفسره الجملة ؛ نحو قول الله عز وجل : (قل هو الله أحد) فقولنا (الله أحد) تفسير لـ « هو » . وكذلك قوله تعالى : (فإنها لا تعمى الأبصار) فقولك : (لا تعمى الأبصار) تفسير لـ «ها» ، من قولك : فإنها ، من حيث كانت ضمير القصة . فكذلك قوله : « لم يخفني الرجل الظلوم » إنما هذه الجملة تفسير لـ «هو» . فإذا ثبت أن هذه الجملة إنما هي تفسير لنفس الاسم المضممر بقى ذلك الفعل المضممر لا دليل عليه ؛ وإذا لم يقم عليه دليل بطل إضماره ؛ لما فى ذلك من تكليف علم الغيب . وليس كذلك (إذا زيد قام أكرمك) ونحوه ؛ من قبل أن زيدا تام^(١) ، غير محتاج إلى تفسير . فإذا لم يكن محتاجا إليه صارت الجملة بعده تفسيراً للفعل الرفع له ، لاله نفسه .
- ١٠ فإذا ثبت بما أوردناه ما أوردناه ، علمت وتحقق أن « هو » من قوله « إذا هو لم يخفني الرجل الظلوم » مرفوع بالابتداء لا بفعل مضممر .
- وفى هذا البيت تقوية لمذهب أبى الحسن فى إجازته الرفع^(٢) بعد إذا الزمانية بالابتداء فى نحو قوله تعالى (إذا السماء انشقت) و (إذا الشمس كورت) .
- ١٥ ومعنا ما يشهد لقوله هذا : شىء غير هذا ، غير أنه ليس ذلك غرضنا هنا ، إنما الغرض إعلامنا أن فى البيت دلالة على صحة مذهب أبى الحسن هذا . فهذا وجه صحيح يمكن أن يستنبط من بيت ضيغم الذى أنشدناه .

(١) كذا فى ش ، ب وهو الصواب . وفى ا والمطبوعة : قام . وهو تحريف . وفى ح : « من

قبل أن زيدا غير محتاج إلى تفسير » .

(٢) كذا فى ج ، وفى سائر الأصول : « رفع زيد » .

(٣) كذا فى ا ، ب . وفى ش والمطبوعة : « معنى » .

وفيه دليل آخر على جواز خلق الجملة الجارية خبرا عن المبتدأ من ضمير يعود إليه منها؛ ألا ترى أن قوله « لم يخفى الرجل الظلوم » ليس فيه عائد على هو، وكيف يكون الأمر إلا هكذا؛ ألا تعلم أن هذا المضمرة على شريطة التفسير لا يوصف ولا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه ولا يعود عائد ذكره عليه؛ وذلك لضعفه؛ من حيث كان مفتقرا إلى تفسيره . وعلى هذا ونحوه عامة ما يرد عليك من هذا الضرب؛ ألا ترى أن قول الله عز وجل (الله أحد) لا ضمير فيه يعود على (هو) من قبله . واعلم أن اللفظ قد يرشئ منه فيجوز جوازا صحيحا أن يستدل به على أمر ما، وأن يستدل به على ضده البتة . وذلك نحو صررت يزيد، ورغبت في عمرو، وعجبت من محمد، وغير ذلك من الأفعال الواصلة بحروف الجزر .

فأحد ما يدل عليه هذا الضرب من القول أن الجاز معتد من جملة الفعل الواصل به؛ ألا ترى أن الباء في نحو صررت يزيد معاقبة لهمزة النقل في نحو صررت زيدا، وكذلك قولك أخرجهت ونحرت به، وأنزلته ونزلت به . فكما أن همزة أفعل مصبوغة فيه، كائنة من جملته، فكذلك ما عاقبها من حروف الجزر ينبغي أن يعتد أيضا من جملة الفعل؛ لمعاقبته ما هو من جملة . فهذا وجه .

والآخر أن يدل ذلك على أن حرف الجزر جار مجرى بعض ما جزه؛ ألا ترى أنك تحكم لموضع الجاز والمجرور بالنصب فيعطف عليه فينصب لذلك، فنقول : صررت يزيد وعمرا، وكذلك أيضا لا يفصل بين الجاز والمجرور؛ لكونهما في كثير

(١) وذلك أن الخبر عن المبتدأ في المعنى؛ إذ كان تفسيره له، فاستغنى عن العائد .

(٢) انظر في هذا المعنى في الباب الرابع (المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر انظافا ورتبة) .

(٣) كذا في ١٠ وفي ش، ب : « موضوعة » .

(٤) كذا في ١٠ وفي ش، ب : « متعطف ... فننصب » .

من المواضع بمنزلة الجزء الواحد . أفلا تراك كيف تقدّر اللفظ الواحد تقديرين^(٢) مختلفين ، وكل واحد منهما مقبول في القياس ، متلقً باليشير والإيناس .
ومن ذلك قول الآخر^(٣) :

زَمَانَ عَلَى غُرَابٍ غُدَافٍ فَطَيَّرَهُ الشَّيْبُ عَنِّي فَطَارَا

- فهذا موضع يمكن أن يذهب ذاهب فيه الى سقوط حكم ما تعلق به الظرف من الفعل ، ويمكن أيضا أن يستدل به على ثباته وبقاء حكمه . وذلك أن الظرف الذي هو (على) متعلق بمحذوف ، وتقديره غداة ثبت على أو استقر على غراب ، ثم حذف الفعل وأقيم الظرف مقامه . وقوله فطيره — كما ترى — معطوف . فأما من أثبت به حكم الفعل المحذوف فله أن يقول : إن طيره معطوف على ثبت أو استقر^(٤) ، وجواز العطف عليه أدل دليل على اعتداده وبقاء حكمه ، وأن العقد عليه ، والمعاملة في هذا ونحوه إنما هي معه ؛ ألا ترى أن العطف نظير التثنية ، ومحال أن يثنى الشيء فيصير مع صاحبه شيئين إلا وحاطهما في الثبات والاعتداد واحدة .
- فهذا وجه جواز الاستدلال به على بقاء حكم ما تعلق به الظرف ، وأنه ليس أصلا متروكا ، ولا شرعا منسوخا .

١٥ (١) كذا في أ ، ش ، ب . وفي ج : « الحرف » . (٢) سقط في ش هذا اللفظ .

(٣) هو أبو حية النيرى . وقبل البيت :

زَمَانَ الصَّبَا ، لَيْتَ أَيَامَنَا رَجَعْنَا لَنَا الصَّالِحَاتِ الْقَصَارَا

وبعبارة :

فَلَا يَمُودُ اللَّهُ ذَاكَ الْغُرَابِ وَإِنْ هُوَ لَمْ يَسِقْ إِلَّا إِذْ كَارَا

٢٠ وقوله : « على غراب غداف » أراد به الشباب والشعر الأسود . وانظر الحيوان بتحقيق الأستاذ هرون

٤٢٩/٣ وأمال المرتضى ١٠٠/٢ (٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « الظروف » .

(٥) المناسب لما هنا : زمان . وكان هناك رواية أخرى : « غداة على... » فذهب ذكر المؤلف إليها .

(٦) هذا من ابن جني على أن « على غراب » جملة فعلية فاعلها « غراب » وليس يجب هذا ؛

فـ « غراب » مبتدأ لا فاعل ، وخبره « على » وليس في الكلام ما يختص بالفعل أو ينظف فيه حتى يقدر

٢٥ الفعل كما يريد . وعلى هذا فقوله « فطيره » عطف على الجملة الاسمية لا على متعلق الظرف .

وأما جواز اعتقاد سقوط حكم ما تعلق به الظرف من هذا البيت فلا أنه قد عطف قوله « فطيره » على قوله « على » وإذا جاز عطف الفعل على الظرف قوى حكم الظرف في قيامه مقام الفعل المتعلق هو به، وإسقاطه حكمه وتوليئه من العمل ما كان الفعل يتولاه، وتناوله به ما كان هو متناولا له .

فهذان وجهان من الاستدلال بالشيء الواحد على الحكمين الضدين، وإن كان وجه الدلالة به على قوة حكم الظرف وضعف حكم الفعل في هذا وما يجري مجراه هو الصواب عندنا، وعليه اعتمادنا وعقدنا . وليس هذا موضع الانتصار لما نعتقده فيه، وإنما الغرض منه أن تُرى وجه ابتداء تفرع القول، وكيف يأخذ بصاحبه، ومن أين يقتاد الناظر فيه إلى أبحاثه ومصارفه .

ونظير هذا البيت في حديث الظرف والفعل من طريق العطف قول الله عز اسمه ﴿ يَوْمَ تُبَلَى السَّمِئَاتُ فَمَا لَهَا مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ ﴾ (٢) أفلا تراه كيف عطف الظرف الذى هو « له من قوة » على قوله « تبلى » وهو فعل، فالآية نظيرة البيت في العطف وإن اختلفا في تقدم الظرف تارة، وتأخره أخرى .

وهذا أمر فيه انتشار وامتداد، وإنما أفرض منه وما يجري مجراه ما يستدل به ويجعل عيارا على غيره . والأمر أوسع شقة، وأظهر كلفة ومشقة؛ ولكن إن طبنت له، ورفقت به، أولاك جانبه، وأمطاك كاهله وغاربه؛ وإن خبطته وتوزطته كدك مهله، وأوعرت بك سبله، فرفقا وتأملا .

(١) كذا في ش وفي غيرها : « ترى » . (٢) إن المعطوف جملة « ماله من قوة ولا ناصر » لا الظرف . فترى كلام ابن جنى هنا غير دقيق . (٣) أى فطيت . (٤) يريد : عالجته بعير رفق وتهتد الى وجهه . يقال : خبط الشيء : وطنه شديدا . (٥) أى سرت فيه على غير بصيرة . وأصل ذلك أن يقال : توزط فى الأمر : ارتبك فيه فلم يسهل له المخرج منه . فاستعمله فى سبب هذا وهو أخذه بعير رفق . والوارد أن يقال : توزط فى الأمر ؛ كما رأيت ، وكأنه ضميه معنى ساءه ، مثلا . (٦) يريد أنه يبطئ عليك تعرفه ، فيسوءك ذلك .

باب في مقاييس العربية

وهي ضربان : أحدهما معنوي والآخر لفظي . وهذان الضربان وإن عمّا
وفشوا في هذه اللغة ، فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي ؛ ألا ترى^(١) أن
الأسباب المانعة من الصرف تسعة : واحد منها لفظي وهو شبه الفعل لفظا ،
نحو أحمد ، ويرمع ، وتنضب ، وإتمد ، وأبلم ، وبقم ، وإستبرق ، والثمانية الباقية
كلها معنوية ؛ كالتعريف ، والوصف . ، والعدل ، والتأنيث ، وغير ذلك . فهذا
دليل .

ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به ، بأن تقول : رفعت هذا لأنه
فاعل ، ونصبت هذا لأنه مفعول . فهذا اعتبار معنوي لا لفظي . ولأجله
ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة الى أنها معنوية ؛ ألا تراك إذا قلت :
ضرب سعيد جعفرا ، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئا ؛ وهل تحصل من قولك
ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة قعل ، فهذا هو الصوت ،
والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا اليه الفعل .

وإنما قال النحويون : عامل لفظي ، وعامل معنوي ؛ ليروك أن بعض
العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه ؛ كمررت بزيدا ، وليت عمرا قائم ، وبعضه
يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به ؛ كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل
لوقوعه موقع الاسم ؛ هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول . فأما في الحقيقة^(٢)

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « ألا ترى إلى أن .. » . (٢) نمرود في كتب
المتأخرين أن المعنوي منها العلية والوصفية والبقية أسباب لفظية ، ومنها العدل والتأنيث .

(٣) اليرمع : حجارة رخوة ، والتنضب : شجر ججزي ، والأبلم : خوص المقل ، وهو شجر الدوم ،
والبقم : شجرله ورق يتخذ منه صبع . (٤) ما هنا زائدة . (٥) كذا في ش ، ب ، ج .
وفي أ : « هذا الصوت » . (٦) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « فأما ما في الحقيقة » .

ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجزء والجزم إنما هو للتكلم نفسه ، لا لشيء غيره . وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتغال المعنى على اللفظ . وهذا واضح .

واعلم أن القياس اللفظي إذا تأملته لم تجده طاريا من اشتغال المعنى عليه ؛
ألا ترى أنك إذا سئلت عن « إن » من قوله :^(١)

ورج الفتى للغير ما إن رأيتَه على السن خيرا لا يزال يزيد

فإنك قائل : دخلت على « ما » - وإن كانت « ما » ههنا مصدرية - ؛
لشبهها لفظا بما النافية التي تؤكد بيان من قوله :^(٢)

ما إن يكاد يخليهم لوجهتهم تتخالج الأمر إن الأمر مشترك

وشبه اللفظ بينهما يصير « ما » المصدرية إلى أنها كأنها « ما » التي معناها النفي ؛
أفلا ترى أنك لو لم تجذب إحداهما إلى أنها كأنها بمعنى الأخرى لم يجوز لك إلحاق
« إن » بها .

(١) أي المعلوم بن بدل - بزة سبب - القريني ؛ كما ذكره السيرافي في شرح الكتاب ، نقل ذلك البغدادي في شرح شواهد المعنى في مبحث « إن » وفي اللسان . في « أن » : « للمعلوم بن بدل »
وبدل محرف عن بدل - وفي الحماسة أبيات على هذا الروي لرجل من قريش منها :

متى ماير الناس الفتي وجاره فقير يقولوا : عاجر وجليد

وفي الخزانة ١/٣٦٥ أن ابن جنى في إصراب الحماسة عينه فقال : هو المعلوم بن بدل القريني ، وانظر السمط ٤٣٤ وشرح شواهد المعنى للبغدادي والكتاب ٢/٣٠٦

(٢) - أي زهير من قصيدة مظمها :

بان الخليل لم بأو لمن تركوا وزودك اشتياقا أية سلكوا

وانظر الديوان . وتتخالج الأمر : اختلافهم في الرأي : يقول هذا : نصنع كذا ، وذلك : نصنع كذا ، وقوله : إن الأمر مشترك : أي لا يجتمعون على رأي واحد : هذا له رأي ، وهذا له رأي . وهذا الاختلاف يطلو سيرهم وارتحالهم .

فالمعنى إذا أشبَّح وأسير حُكْمًا من اللفظ ؛ لأنك في اللفظي متصوّر لحال المعنوي ، ولست في المعنوي محتاج الى تصوّر حكم اللفظي . فاعرف ذلك .

واعلم أن العرب تؤثّر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ، ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن ، وأنه منها على أقوى بال ؛ ألا ترى أنهم

لَمَّا أعربوا بالحروف في التنثية والجمع الذي على حدّه ، فأعطوا الرفع في التنثية الألف ، والرفع في الجمع الواو ، والجرّ فيهما الياء ، وبقي النصب لاحرف له فيأزبه ، جذبه الى الجرّ فحملوه عليه دون الرفع ؛ لتلك الأسباب المعروفة هناك ، فلا حاجة بنا هنا الى الإطالة بذكرها ، ففعلوا ذلك ضرورة ، ثم لَمَّا صاروا الى جمع التأنيث حملوا النصب أيضا على الجرّ ، فقالوا ضربت الهندات (كما قالوا مررت بالهندات)^(٢)

ولا ضرورة هنا ؛ لأنهم قد كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا : رأيت الهندات ، فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التي عارضت في المذكور عنه ، فدلّ دخولهم تحت هذا — مع أن الحال لا تضطرّ إليه — على إثارهم واستعجابهم حمل الفرع على الأصل ، وإن عرّى من ضرورة الأصل . وهذا جلي كما ترى .

ومن ذلك حملهم حروف المضارعة بعضها على حكم بعض ، في نحو حذفهم الهمزة

في نكرم ، وتكرم ، ويكرم ؛ لحذفهم إياها في أكرم ؛ لِمَا كان يكون هناك من الاستئصال ؛ لاجتماع الهمزتين في نحو أكرم ، وإن عرّيت بقية حروف المضارعة — لو لم تحذف — من اجتماع همزتين ؛ وحذفهم أيضا الفاء من نحو وعد ، وورد ، في يعد ، ويرد ؛ لما كان يلزم — لو لم تحذف — من وقوع الواو بين ياء وكسرة ،

(١) قال الأثوري في مبحث إعراب المنى في باب المعرب والمبني . « وحمل النصب على الجرّ فيهما

— يريد التنثية وجمع المذكور السالم — لمناسبة النصب للجرّ دون الرفع ؛ لأن كلا منهما فضلة ، ومن حيث المخرج ؛ لأن الفتح من أقصى الحلق ، والكسر من وسط الفم ، والضم من الشفتين » .

(٢) سقط ما بين القوسين في ش ، ب وثبت في أ .

ثم حملوا على ذلك ما لولم يمحذوفه لم يقع بين ياء وكسرة؛ نحو أعِدُّ ، وتَعِد ، وتَعِد ؛
للاستئصال ، بل لتساوي أحوال حروف المضارعة في حذف الفاء معها .

فإذا جاز أن يحمل حروف المضارعة بعضها على بعض - ومراتبها متساوية ،
وليس بعضها أصلا لبعض -- كان حمل المؤنث على المذكور لأن المذكور أسبق رتبة^(١)
من المؤنث ، أولى وأجدر .

ومن ذلك مراعاتهم في الجمع حال الواحد ؛ لأنه أسبق من الجمع ؛ ألا تراهم
لمَّا أُعِلَّت الواو في الواحد ، أعلوها أيضا في الجمع ، في نحو قِيمَة وقيَم ، وديَمَة
وديم ، ولمَّا صحَّت في الواحد صححوها في الجمع ، فقاوا : زَوْج وِزْوَجة ، وثور
وثورَة .

فأما ثيرة ففي إعلال واوه ثلاثة أقوال :

أما صاحب الكتاب فحمله على الشذوذ ، وأما أبو العباس فذكر أنهم أعلوه^(٢)
ليفصلوا بذلك بين الثور من الحيوان وبين الثور ، وهو القطعة من الأقط ؛ لأنهم
لا يقولون فيه إلا ثورَة بالتصحيح لا غير . وأما أبو بكر فذهب في إعلال ثيرة إلى^(٣)
أن ذلك لأنها منقوصة من ثيارة ، فتركوا الإعلال في العين أمارَة لما نوَّه من
الألف ؛ كما جعلوا تصحيح نحو اجتوروا ، واعتنوا ، دليلا على أنه في معنى ما لا بد
من صحته ، وهو تجاوزوا وتعاونوا . وقد قالوا أيضا : ثيرة ؛ قال :

(١) يريد حمل جمع المؤنث في النصب على جمع المذكور على ما سبق .

(٢) اطر الكتاب ٣٦٩/٢ . ولفظه : « وقد قالوا : ثورة ، وثيرة . قلبوها حيث كانت بعد

كسرة ، واستنقلوا ذلك ، كما استنقلوا أن تثبت في ديم . وهذا ليس بمطرد ، يعني ثيرة » .

(٣) يريد المبرد ، وأبو بكر هو ابن المراج .

(٤) أى الأعشى ميمون . وانظر ديوانه بشرح ثعلب طبعة أوربة ص ٨٤ .

* صدر النهار يراعى ثمرة رتعا^(١) *

وهذا لانكسر له في وجوبه ؛ لسكون عينه .

نعم وقد دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أن حملوا الأصل على الفرع ؛
الآن تراهم يعلمون المصدر لإعلال فعله ، ويصححونه لصحته . وذلك نحو قولك :
قت قيا ، وقاومت قواما . فإذا حملوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي
هو الفعل ، فهل بقي في وضوح الدلالة على إيثارهم تشبيه الأشياء المتقاربة
بعضها ببعض شبهة !

وعلى ذلك أيضا عوضوا في المصدر ما حذفوه في الفعل ؛ فقالوا : أكرم بكرم ،
فلما حذفوا الهمزة في المضارع أثبتوها في المصدر ، فقالوا : الإكرام ؛ فدل هذا^(٥)

- ١٠ (١) صدره : * فظل يأكل منها وهي إرانة * وهو من قصيدة طويلة . وهذا
في وصف مهاة — بقرة وحشية — أكل السبع ولدها شبه بها ناقته ، وقيل :
كانها بعد ما أفضى النجاد بها بالشيطان مهاة تبسعي ذرها
أهري لها ضابي في الأرض منحص لحم قدما حتى الشخص قد خشعا
فظل يخذعها عن نفس واحدتها في أرض قى بفعل مشله حدعا
حانت ليفحصها بابر وتطعمه لها ، فقد أطمعت لها ، وقد لحما

وبعد البيت :

- حانت لترضع شق الفس لورضعا حتى إذا فيقة في صرعها اجتمعت
عجلى إلى المعهد الأدنى فجاجها أقطاع مسك ، وسافت من دم دفعا
وقوله : فظل يأكل منها أي من ابنها الذي أقرسه لامنها معها ؛ إذ كيف يكون هذا مع قوله : « وهي
رانة » وقد غر هذا ابن دريد في الجمهرة ، بفعله في وصف بقرة مسيوعة . وانظر الآتي ٣١٢ .
٢٠ (٢) في الأصول : « نظير » والأنسب ما أنته . ولما في الأصول وجه بعيد . وهو أنه بلغ الغاية
في داعي وجوب الإعلال فلا نظير له في هذا ، وهو كلام خرج نخرج المبالغة .

(٣) سقط « له » في أ .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب . « من » .

(٥) سقط لفظ « هذا » في ش ، ب وثبت في أ .

٢٥

على أن هذه المُثل كلها جارية مجرى المثال الواحد؛ إلا تراهم لما حذفوا ياء قرآزين^(١)،
عوضوا منها الهاء في نفس المثال فقالوا فرازنة . وكذلك لما حذفوا فاء عِدَّة^(٢) ،
عوضوا منها نفسها التاء . وكذلك أَيْتُقُّ في أحد قولي سيويه فيها : لما حذفوا عينها^(٣)
عوضوا منها الياء في نفس المثال .

فدل هذا وغيره مما يطول تعدادُه على أن المثال والمصدر واسم الفاعل كل
واحد منها يجري عندهم ، وفي محصول اعتدادهم مجرى الصورة الواحدة ؛ حتى إنه^(٤)
إذا لزم في بعضها شيء لعلته ما أوجبوه في الآخر ، وإن عيرى في الظاهر من تلك
العلة ، فأما في الحقيقة فكأنها فيه نفسه ؛ ألا ترى أنه إذا صح أن جميع هذه الأشياء
على اختلاف أحوالها تجرى عندهم مجرى المثال الواحد ، فإذا وجب في شيء منها
حكم فإنه لذلك كأنه أمر لا يخصه من بقية الباب ، بل هو جارٍ في الجميع مجرى واحدا ؛
لما قدمنا ذكره من الحال آنفا .

واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب
فهو عندهم من كلام العسرب ؛ نحو قولك في قوله : كيف تبني من ضرب مثل
جعفر : ضرب هذا من كلام العرب ، ولو بنيت مثله ضيرب ، أو ضورب ،
أو ضرورب ، أو نحو ذلك ، لم يُمتد ذلك ، لم يُمتد من كلام العسرب ؛ لأنه قيس على الأقل
استعمالا والأضعف قياسا . وسنفرده لهذا الفصل بابا ؛ فإن فيه نظرا صالحا^(٥) .

(١) الواحد فرزان . وهو في الشطرنج بمنزلة الوزير للسلطان . وهو عرب فرزين في الفارسية .
والوارد في اللسان والقاموس جمه على فرازين . (٢) كذا في أ ، ب . وسقط في ش .
(٣) في الكتاب ٣١٧/١ : « كما قالوا : أيتق لما حذفوا العين جعلوا الياء عوضا » والرأى الآخر
ذكره في الكتاب ١٢٩/٢ إذ يقول : « ومثل ذلك أيتق : إنما هو أنوق في الأصل ، فأبدلوا الياء مكان
الواو ، وقلوا » . (٤) كذا في ش ، ب . وسقط في أ .
(٥) كذا في ش ، ب . وفي المطبوعة : « كذلك » .
(٦) كذا في أ ، ب . وسقط هذا اللفظ في ش .
(٧) سقط في ش ، ب . (٨) كذا في ش ، ب وسقط في أ .

باب في جواز القياس على ما يقل ، ورفضه فيما هو أكثر منه

هذا باب ظاهره - إلى أن تعرف صورته - ظاهر التناقض ؛ إلا أنه مع تأمله صحيح . وذلك أن يقل الشيء وهو قياس ، ويكون غيره أكثر منه ، إلا أنه ليس بقياس .

- ٥ الأول قولهم في النسب إلى شئونة : شئني ؛ فلك - من بعد - أن نقول في الإضافة إلى قنوبة : قنيتي ، وإلى ركوبة : ركبتني ، وإلى حلوبة : حلّيتني ؛ قياسا على شئني . وذلك أنهم أجزوا فعولة مجرى فعيلة ؛ لمشابتها إياها من عدة أوجه : أحدها أن كل واحدة من فعولة وفعيلة ثلاثي^(٣) ؛ ثم إن ثالث كل واحدة منهما حرف لين يجرى مجرى صاحبه ؛ ألا ترى إلى اجتماع الواو والياء رذفين وامتناع ذلك في الألف ، وإلى جواز حركة كل واحدة من الياء والواو مع امتناع ذلك في الألف ، إلى غير ذلك . ومنها أن في كل واحدة من فعولة وفعيلة تاء التأنيث . ومنها اصطحاب فعول وفعيل على الموضع الواحد ؛ نحو أئيم وأئوم ، ورحيم ورحوم ، ومشيت^(٤) ومشوت ، ونهيت عن الشيء ونهوت .

- ١٥ فلما استمرت حال فعيلة وفعولة هذا الاستمرار ، جرت واو شئونة مجرى ياء حنيفة ؛ فكما قالوا : حنيتي قياسا قالوا : شئني أيضا قياسا .

(١) كذا في أ ، ش ، ب . وفي ج : « تنوة : تنني » .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « واحد » .

(٣) أي دون اعتداد المدة .

(٤) المشي والمشور : الدراهم المسهل .

قال أبو الحسن : فإن قلت : إنما جاء هذا في حرف واحد - يعني شئوءة -
قال : فإنه جميع ما جاء . وما ألفت هذا القول من أبي الحسن ! وتفسيره أن
الذي جاء في قولة هو هذا الحرف ، والقياس قابلُهُ ، ولم يأت فيه شيء ينقضه .
فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء ، وكان أيضا صحيحا في القياس مقبولا ،
فلا غرو ولا ملام .

وأما ما هو أكثر من باب شئئي ، ولا يجوز القياس عليه ؛ لأنه لم يكن
هو على قياس ، فقولهم في تقيف : تقيف ، وفي قرئش : قرشي ، وفي سلم :
سلمي . فهذا وإن كان أكثر من شئئي فإنه عند سيويه ضعيف في القياس .
فلا يميز على هذا في سعيد سعيدي ، ولا في كريم كرمي .

فقد برد في اليد من هذا الموضع قانون يُعمل عليه ، ويرد غيره إليه . وإنما
أذكر من هذا ونحوه رسوما لتقتدي ، وأفرض منه آثارا لتقتفي ، ولو التزمت
الاستكثار منه لطال الكتاب به ، وأمل قارئه .

واعلم أن من قال في حلوبة : حلبي قياسا على قولك في حنيفة : حنفي ، فإنه
لا يميز في النسب إلى حرورية حرري ، ولا في ضرورة صرري ، ولا في قولة قولي .

(١) أي أبو الحسن ، وإنما ذكر « قال » لينص على أن هذا كلام أبي الحسن ، ويريد به الأخص
سعيد بن مسعدة . وقد حذف هذا اللفظ في عبارة ابن جني التي سأفها صاحب الاقتراح ، وهذا أجد .
(٢) كذا في أ ، ب . وفي ش والمطبوعة : « يرد » وهو تصحيف .

(٣) تراه استعمال هذا الفعل متعديا بنفسه ، والمعروف تعديه بالحرف ؛ يقال : اقتدى به . وكأنه
ضمة معنى « تنبع » . (٤) كذا في أ ، ب . وفي ش والمطبوعة : « أزهت » .

(٥) كذا بالحاء المهملة في ش . وفي أ ، ب « جزورة : جزري » وهذا تحريف هنا . والحرورية :
الحرزية . (٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ضرورة : ضرري » بالضاد المعجمة . والضرورة :
الذي لا يأتي النساء . (٧) كذا في أ ، ش . وفي ب : « قولة » والمناسب ما أثبت .

- وذلك أن فعولة في هذا محمولة الحكم على فعيلة ، وأنت لا تقول في الإضافة إلى فعيلة إذا كانت مضعفة أو معتلة العين إلا بالصحح ؛ نحو قولهم في شديد : شديدي ، وفي طويلة : طويل ؛ استنقلا لقولك : شديدي ، وطولي . فإذا كانت فعولة محمولة على فعيلة ، وفعيلة لا تقول فيها مع التضعيف واعتلال العين إلا بالإتمام ، فما كان محمولا عليها أولى بأن يصح ولا يعل . ومن قال في شنوءة : شنتي فأعل ، فإنه لا يقول في نحو جرادة وسعادة إلا بالإتمام : جرادي وسعادي . وذلك لبعده الألف عن الياء [و] لِمَا فيها من الحقة . ولو جاز أن يقول في نحو جرادة : جردي ، لم يجوز ذلك في نحو حماة وعجاجة : حمي ولا عججي ؛ استكراها للتضعيف ، إلا أن يأنس بإظهار تضعيف فعيل ، ولا في نحو سيابة وحوالة : سبي ولا حولي ؛ استكراها لحركة المعتل في هذا الموضع . وعلة ذلك ثابتة في التصريف ، فنبينها عن ذكرها الآن .

باب في تعارض السماع والقياس

- إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ، ولم تقسه في غيره ؛ وذلك نحو قول الله تعالى : (استحوذ عليهم الشيطان) فهذا ليس بقياس ؛ لكنه لا بد من قبوله ؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم ، وتحتدي في جميع ذلك أمثلتهم . ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره ؛ ألا تراك لا تقول في استقام : استقوم ، ولا في استباع : استبيع .

(١) كذا في أ ، ب . وسقط هذا في ش . وهو يعني الإجمال بحذف المدة وتغيير حركة ما قبلها .
(٢) زيادة في ج . والعبارة فيها : « ونلفتها » .
(٣) في ي ، هـ : « تقول » . (٤) في ي ، هـ : « تأنس » . (٥) هو السنة
(٦) كذا في أ ، ب . وفي ش : « مثلهم » .

فأما قولهم « استنوق الجمـل » و « استتيست الشاة » و « استتفيل الجمـل »
فكانه أسهل من استحوذ؛ وذلك أن استحوذ قد تقدمه الثلاثي معتلاً نحو قوله:^(١)

يحوذهن وله حوذى كما يحوذ الفئسة الكمي

— يروى بالذال والزاي: يحوذهن ويحوزهن —. فلما كان استحوذ خارجاً عن معتل:^(٢)

أعني حاذ يحوذ، وجب إعلاله؛ إلحاقاً في الإعلال به. وكذلك باب أقام، وأطال،
واستعاد، واستراد، مما يسكن ما قبل عينه في الأصل؛ ألا ترى أن أصل أقام^(٣)
أقوم، وأصل استعاد استعود، فلو أخيلنا وهذا اللفظ لأقتضت الصورة تصحيح
العين لسكون ما قبلها؛ غير أنه لما كان منقولاً ومخرجاً من معتل — هو قام، وعاد —
أجرى أيضاً في الإعلال عليه. وليس كذلك « استنوق الجمـل » و « استتيست
الشاة » لأن هذا ليس منه فعل معتل؛ ألا تراك لا تقول: نأق ولا تأس؛ إنما
الناقاة والتيس اسمان بلوهر، لم يُصرفَ منهما فعل معتل. فكان خروجهما على
الصحة أمثل منه في باب استقام واستعاد. وكذلك استتفيل.

ومع هذا أيضاً فإن استنوق، واستتيس شاذ؛ ألا تراك لو تكلفت أن تأتي
باستفعل من الطود، لما قلت: استطود، ولا من الحوت استحوت، ولا من^(٤)
الخوط استخوط؛ ولكان القياس أن تقول: استطاد، واستحات، واستخاط.

(١) هو العجاج. يصف ثورا وكلاباً. و « حوذى » كذا في أ، ج. وفي ش، ب: « حاذى ».
« الفئسة » كذا في الأصول ما عدا ج فقيها: (المائة). والحوذ والحوز: السوق الشديد، والحوذى
والحوزى: السائق المجد المستحث على السير. وانظر ديوان العجاج ٧٠.

(٢) في ش: « الزاء » وهي لغة في الزاي.

(٣) في ش: « استعان ».

(٤) كذا في أ. وفي ش، ب والمطبوعة: « ومن الخوط » والخوط: الفصن الناعم.

والعلة في وجوب إعلاله وإعلال استنوق ، واستفيل ، واستنيسيت أنا قد
أحطنا علمًا بأن الفعل إنما يُستق من الحدث لا من الجوهر ؛ ألا ترى إلى قوله^(٢)
(وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء) فإذا كان كذلك وجب
أن يكون استنوق مشتقًا من المصدر . وكان قياس مصدره أن يكون معتلاً ،
فيقال : استنوقاً ، كاستعانة ، واستشارة . وذلك أنه وإن لم يكن تحتها ثلاثي
معتل كقام وباع فيلزم إجراؤه في الإعلال عليه ، فإن باب الفعل إذا كانت عينه
أحد الحرفين أن يجيء معتلاً ، إلا ما يستثنى من ذلك ؛ نحو طاول ، وبأبع ،
وحول ، وعور ، واجتورا ، واعتورا ؛ لتلك العلة المذكورة هناك . وليس
باب أفعال ولا استفعال منه . فلما كان الباب في الفعل ما ذكرناه من وجوب
إعلاله ، وجب أيضاً أن يجيء استنوق ونحوه بالإعلال ؛ لا طراد ذلك في الفعل ؛
كما أن الاسم إذا كان على فاعل كالكاهل والغارب ، إلا أن عينه حرف علة لم
يأت عنهم إلا مهموزاً ، وإن لم يجز على فعل ؛ ألا تراهم همزوا الحائش ، وهو^(٤)
اسم لصفة ، ولا هو جارٍ على فعل ، فأعلوا عينه ، وهى في الأصل واو من الحوش^(٥) .
فإن قلت : فاعله جارٍ على حاش ، جريان قائم على قام ؛ قيل : لم نهم أجروه صفة ،
ولا أعمالوه عمل الفعل ؛ وإنما الحائش : البستان بمنزلة الصور ، ومنزلة الحديدية^(٦) .
فإن قلت : فإن فيه معنى الفعل ؛ لأنه يحوش ما فيه من النخل وغيره ، وهذا يؤكد
كونه في الأصل صفة ، وإن كان قد استعمل الأسماء ؛ كصاحب والوالد ؛

(١) أى إعلال استنوق . (٢) يريد سيبويه في صدر كتابه .
(٣) سقط في شرح . (٤) هو جماعة النخل ، والبستان .
(٥) الحوش : الجمع . (٦) كذا في ١ ، ب . والصور : جماعة النخل . وفي شرح
« السور » .

(١) قيل : مافيه من معنى الفعلية لا يوجب كونه صفة ؛ ألا ترى إلى قولهم : الكاهل والغارب ، وهما وإن كان فيهما معنى الاكتهال والغروب فإنهما اسمان .

ولا يستنكر أن يكون في الأسماء غير الجارية على الأفعال معاني الأفعال . من ذلك قولهم : مِفْتَاحٌ ، وَمِنْسَجٌ ، وَمُسْعَطٌ ، وَمِنْدِيلٌ ، وِدَارٌ ، ونحو ذلك ؛ تجدد في كل واحد منها معنى الفعل ، وإن لم تكن جارية عليه . فمِفْتَاحٌ من الفتح ، وَمِنْسَجٌ من النسج ، وَمُسْعَطٌ من الإسعاط ، وَمِنْدِيلٌ من الندل ، وهو تناول ؛ قال الشاعر (٢) :

على حين ألقى الناس جُلُّ أمورهم فندلاً زريقُ المالِ ندلَّ الثعالبِ

وكذلك دار : من دار يدور لكثرة حركة الناس فيها ؛ وكذلك كثير من هذه المشتقات تجدد فيها معاني الأفعال (٣) وإن لم تكن جارية عليها . فكذلك الحاشئ جاء مهموزاً وإن لم يكن اسم فاعل ، لا لشيء غير مجيئه على ما يلزم اعتلال عينه ؛ نحو قائمٌ ، وبائعٌ ، وصائمٌ . فاعرف ذلك . وهو رأى أبي علي رحمة الله ، وعنه أخذته لفظاً ومراجعةً وبحثاً .

ومثله سواءً الحائظ : هو اسم بمنزلة الركن والسقف ، وإن كان فيه معنى الحَوَاطِطِ . ومثله أيضاً العائر للرمد ، هو اسم مصدر بمنزلة الفالج ، والباطل ، والباغز ، وليس اسم فاعل ولا جارياً على معتل ؛ وهو كما تراه معتل .

(١) الكاهل أعلى الظهر مما يلي العنق ، والغارب من البعير ما بين السنام والعتق . وكان معنى الاكتهال في الكاهل القوة والاجتماع ، والكهل من الرجال الذي جاوز الثلاثين . ولا مرية في قوته ونضجه ، ومعنى الغروب في الغارب انخفاضه عن السنام كالكوكب حين يغرب ويتخفص . (٢) هو — فيأزهم صاحب فرحة الأديب — رجل من الأنصار ، قال ذلك في النعمان بن العجلان القرقي — وزريق من الخزرج — وكان ولاءه على رضى الله عنه البحرين . وفي هذا الشعر آراء أخرى . وانظر سيبويه ص ٥٩ ج ١ ، وشواهد العيني على هامش الخزانة ص ٤٨ ج ٣ ، واللسان في ندل ، وفرحة الأديب رقم ٤٠ . (٣) كذا في شه ، ب . وفي أ : « من معاني » . (٤) كذا في شه ، ب . وفي أ : الرمد . (٥) ضبط في أ بتدوين اسم ، وفي ب بالإضافة . (٦) هو من الأسماء . ومن مظاهره استرخاء لأحد شقّ البدن . (٧) الباغز : النشاط أو هو في الإبل خاصة .

فإن قلت : فما تقول في استعان وقد أُعِلَّ ، وليس تحته ثلاثي معتل ، ألا تراك لا تقول : عان يعون كقيام يقوم؟ قيل : هو وإن لم يُنطَق بثلاثيه فإنه في حكم المنطوق به ، وعليه جاء أعان يعين .

وقد شاع الإعلال في هذا الأصل ؛ ألا تراهم قالوا : المعونة — فأعلوها كالمثوبة ، والمعوضة ^(١) — والإعانة ، والاستعانة : فأما المعاونة فكالمعاودة : صحّت لوقوع الألف قبلها .

فلما اطرد الإعلال في جميع ذلك دلّ أن ثلاثيه وإن لم يكن مستعملاً فإنه في حكم ذلك . وليس هذا بأبعد من اعتقاد موضع (أن) لنصب الأفعال في تلك الأجوبة ، وهي الأمر والنهي وبقية ذلك ، وإن لم تستعمل قط . فإذا جاز اعتقاد ذلك ، وطرد المسائل عليه لدلالة الحال على ثبوته في النفس ، كان إعلال نحو أعان ، واستعان ، ومُعِين ، ومستعين ، والإعانة والاستعانة — لاعتقاد كون الثلاثي من ذلك في حكم المفلوظ به — أخرى وأولى .

وأيضاً فقد نطقوا من ثلاثيه بالعون ، وهو مصدر ، وإذا ثبت أمر المصدر الذي هو الأصل لم يحتاج شك في الفعل الذي هو الفرع ؛ قال لى أبو عليّ بالشام : إذا صحّت الصفة فالفعل في الكف . وإذا كان هذا حكم الصفة كان في المصدر أجدر ؛ لأن المصدر أشد ملابسة للفعل من الصفة ؛ ألا ترى أن في الصفة [ما ليس بمشتق ^(٢)] نحو قولك : مررت ببابل مائة ، ومررت برجل

(١) هو العوض .

(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « على ما نبوته » ، وقد ضبط فيما « نبوته » بالجزء على زيادة

« ما » . ويصح قراءته بالرفع ، أى على الذى ثبوته في النفس لاني اللفظ .

(٣) زيادة من ج .

أبي عشرة أبوه ، ومررت بقاع عَرَبِيَّ كَلْبُ ، ومررت بصحيفة طين خاتمها ،
ومررت بحية ذراع طوطا ، وليس هذا مما يُشَاب به المصدر ، إنما هو ذلك الحدث
الصافي ؛ كالضرب ، والقتل ، والأكل ، والشرب .

فإن قلت : ألا تعلم أن في الناقة معنى الفعل . وذلك أنها فعلة من التنوق في الشيء
وتحسينه ، قال ذوالرقة :

... .. تنوقت به حَضْرَمِيَّاتُ الأَكْفِ الحَوَائِكِ (٤)

والتقارؤهما أن الناقة عندهم مما يُتَحَسَّنُ به ويُزْدَانُ بملكه ؛ وبالإبل يتباهون ، وعليها
يُحْمَلُونَ وَيُحْمَلُونَ ؛ ولذلك قالوا لمدكرها : الجمل ؛ لأنه فعَلٌ من الجمال ، كما أن
الناقة فعلة من التنوق . وعلى هذا قالوا : قد كثر عليه المشاء ، والفشاء ، والوشاء ،
إذا تناسل عليه المال . فالوشاء فعَالٌ من الوشي ، كأن المال عندهم زينة وجمال
لهم ، كما يلبس من الوشي للتحسن به . وعلى ذلك قالوا : ما بالدار ديبج ، فهو
فِعِيلٌ من لفظ الديباج ومعناه . وذلك أن الناس هم الذين يَشُونُ الأرض ، وبهم
تَحْسُنُ ، وعلى أيديهم وبمبارتهم تجمل . وعليه قالوا : إنسان ؛ لأنه فعَلانٌ من الأُنْسِ .

(١) انظر في بعض هذه الأمثلة سيويده ص ٢٢٩ ج ١ . والعرب : نبت طيب الريح نبت في السهل ،
واحدة عربفة .

(٢) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ح : « بجبة » .

(٣) هذا وارد على قوله فيما سبق ص ١١٨ : « ليس لاستنوق فعل معتل » .

(٤) صدره : * كأن عليها يحق لفق تنوقت * وهو في وصف نوق ذكرها قبل في قوله :

أنخنا بها خصوصا برى الص بدنها وألصق منها باقيات السرانك

والخوص : الفائرات العيون من الإبل ، والعرايك : الأسمعة ، واللقق : أحد شق الملاعة ، والسحق :

البالي ، والحضرميات ، نسوبات إلى حضرموت يريد فاصجات حوائك . وانظر الديوان ٤١٦ .

(٥) كذا في أ ، ج . وفي ب : « بما يتحسن بملكه ويزدان به » . وفي ش : « بما يتحسن بملكه

ويزدان به » . وظاهر تصحيف « تملكه » عن « بملكه » .

(٦) أي ما بها أحد ، ولا يستعمل إلا بالثني كما ترى . ويرى الأزهري أن أصل ديبج في هذا

الموطن ديب ، فأبدلت الباء الثانية جيم ، كما يقال في مرعى مرّج . وعلى هذا لا يتم لابن جنى ما يبتنى .

فقد ترى إلى توافي هذه الأشياء، على انتشارها، وتباين شعاعها، وكونها عائدة إلى موضع واحد؛ لأن التنوق، والجمال، والأنس، والوشى، والديباج، مما يؤثر ويستحسن — وكنت عرضت هذا الموضوع على أبي على رحمه الله فرضيه وأحسن تقبله — فكذلك يكون استنوق من باب استحوذ من حاذ يحوذ؛ من حيث كان في الناقاة معنى الفعل من التنوق، دون أن يكون بعيدا عنه؛ كما رُمّت أنت في أول الفصل . انقضى السؤال .

فالجواب أن استنوق أبعُد عن الفعل من استحوذ على ما قدّمنا . فأما ما في الناقاة من معنى الفعلية والتنوق، فليس بأكثر مما في الحجّر من معنى الاستحجار والصلابة، فكما أن استحجر الطين واستنسر البغاث من لفظ الحجّر والنّسر، فكذلك استنوق من لفظ الناقاة، والجميع ناءٍ عن الفعل؛ وما فيه من معنى الفعلية إنما هو كما في مفتاح ومدقّ ومنديل ونحو ذلك منه .

ومما ورد شاذًا عن القياس ومطرّدا في الاستعمال قولهم : الحَوَاكَة ، والخَوَاوِنَة . فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى، وهو في الاستعمال منقاد غير متأب؛ ولا تقول على هذا في جمع قائم : قَوَمَة ، ولا في صائم : صَوَمَة ، ولو جاء على فعلة ما كان إلا مُعَلًّا . وقد قالوا على القياس : خَانَة .

ولا تكاد تجد شيئا من تصحيح نحو مثل هذا في الياء : لم يأت عنهم في نحو بائع ، وسائر بيعة ولا سيرة . وإنما شدّ ما شدّ من هذا مما عينه واو لا ياء ؛ نحو الحَوَاكَة ، والخَوَاوِنَة ، والحَوَالِ ، والدَوَالِ . وعلته عندى قرب الألف من الياء

(١) عطف على (توافي) . (٢) كذا في ش، ب . وفي أ ما يقرب أن يكون : «فذلك»

(٣) سقط لفظ «مثل» في ش، ب . (٤) هو النبل المتداول .

وبعدها عن الواو ، فإذا صححت نحو الحوكة كان أسهل من تصحيح نحو البيعة .
وذلك أن الألف لما قربت من الياء أسرع انقلاب الياء إليها ، فكان ذلك
أسوَّغ من انقلاب الواو إليها ؛ لبعده الواو عنها ؛ ألا ترى إلى كثرة قلب الياء ألفا
استحسانا لا وجوبا ؛ نحو قولهم في طيء : طائي ، وفي الحيرة : حاري ، وقولهم
في حبيحت ، وعبيت ، وهبيت : حاجيت ، وعاعيت ، وهاهيت . وقبلها ترى
في الواو مثل هذا .

فإذا كان بين الألف والياء هذه الوصل والقرب ، كان تصحيح نحو بيعة ،
وسيرة ، أشق عليهم من تصحيح نحو الحوكة والحونة ؛ لبعده الواو من الألف ،
وبقدر بعدها عنها ما يقل انقلابها إليها .^(١)

ولأجل هذا الذي ذكرناه عندي ما أكثر عنهم نحو اجتوروا ، واعتنوا ، واهتوشوا .
ولم يأت عنهم من هذا التصحيح شيء في الياء ؛ ألا تراهم لا يقولون : ابتعوا ولا استيروا
ولا نحو ذلك ، وإن كان في معنى تبايعوا وتسايروا . وعلى أنه قد جاء حرف واحد
امن الياء في هذا فلم يأت إلا معلا وهو قولهم : استافوا ، في معنى تسايفوا ، ولم
يقولوا استيفوا ؛ لما ذكرناه من جفاء ترك قلب الياء ألفا في هذا الموضع الذي قد قويت^(٢)
فيه داعية القلب . وقد ذكرنا هذا في (كتابنا في شعر هذيل) بمقتضى الحال فيه .^(٣)

وإن شدد الشيء في الاستعمال وقوى في القياس كان استعمال ما أكثر استعماله
أولى ، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله .

(١) ما زائدة أو مصدرية .

(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « قربت » .

(٣) كذا في أ ، ب . وسقط هذا اللفظ « فيه » في ش .

- من ذلك اللغة التيمية في (ما) هي أقوى قياسا وإن كانت المجازية أسير استعمالا . وإنما كانت التيمية أقوى قياسا من حيث كانت عندهم كـ«سهل» في دخولها على الكلام مباشرة كل واحد من صدرى الجملتين : الفعل والمبتدأ ؛ كما أن (هل) كذلك . إلا أنك إذا استعملت أنت شيئا من ذلك فالوجه أن تجعله على ما أكثر استعماله ، وهو اللغة المجازية ؛ ألا ترى أن القرآن بها نزل . وأيضاً فتنى^(١) رابك في المجازية ريب من تقديم خبر ، أو نقض النفي فزعت إذ ذاك الى التيمية ؛ فكأنك من المجازية على حرد^(٢) ، وإن كثرت في النظم والنثر .

- ويدلُّك على أن الفصيح من العرب قد يتكلم باللغة غيرها أقوى في القياس عنده منها ما حدثنا به أبو علي رحمه الله قال : عن أبي بكر عن أبي العباس أن عمارة^(٣) كان يقرأ (ولا الليل سابقُ النهار) بالنصب ؛ قال أبو العباس : فقلت له : ما أردت ؟ فقال : أردت (سابقُ النهار) قال فقلت له فهلاً قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن . فقوله : أوزن أى أقوى وأمكن في النفس . أفلا تراه كيف جَنَحَ إلى لغة وغيرها أقوى في نفسه منها . ولهذا موضع نذكره فيه .

- واعلم أنك إذا أذاك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه ، إلى ما هم عليه . فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير : تستعمل أيهما شئت . فإن صحَّ عندك أن العرب

(١) هذا دليل آخر على أن التيمية في (ما) أقوى قياسا من المجازية .

(٢) الحرد : المنع أو الفضب . يريد : كأنه غاضب على المجازية غير مطبق إليها يخرج منها ما تبيات له الفرصة ، أو أنه على المنع لها والتحرج منها . وقد يكون الأصل : « على حرف » .

(٣) أبو بكر هو ابن السراج . وأبو العباس : المراد . وعمارة هو ابن عقيل بن بلال بن جرير . وانظر ضرائر

لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه ألبتة ، وأعددت ما كان قياسك
أذاك إليه لشاعير مولد ، أو لساجع ، أو لضرورة ؛ لأنه على قياس كلامهم . بذلك
وصى أبو الحسن .

وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقوى في القياس فذلك ما لا غاية وراءه ؛ نحو
متقاد اللغة من النصب بحروف النصب ، والجزم بحروف الجزم ، والجزم بحروف
الجزم ، وغير ذلك مما هو فاش في الاستعمال ، قوى في القياس .

وأما ضعف الشيء في القياس ، وقتله في الاستعمال فمردول مطرح ؛ غير أنه قد
يجيء منه الشيء إلا أنه قليل . وذلك نحو ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :
إضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس^(٤)

قالوا أراد : (إضرب عنك) حذف نون التوكيد ، وهذا من الشذوذ في الاستعمال على
ما تراه ، ومن الضعف في القياس على ما أذكره لك . وذلك أن الغرض في التوكيد
إنما هو التحقيق والتسديد^(٥) ، وهذا مما يليق به الإطناب والإسهاب ، وينتفى
عنه الإيجاز والاختصار . ففي حذف هذه النون نقض الغرض . بغير وجوب
استقبح هذا في القياس مجرى امتناعهم من ادغام الملحق ؛ نحو مهدد ، وقردي ،

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « فردرد » .
(٢) كذا في ج . وفي أ ، ب ، ش : « أنشدناه » . ولم يدرك أبو الفتح أبا زيد . فإن صح
هذا فإن المراد : أنشدناه في كتابه ، كأنما يخاطبنا فيه ، ولا يريد : أنشدنا شفاها .
(٣) قال ابن بري : « البيت لطرفة ؛ ويقال : إنه مصنوع عليه » وانظر اللسان في « قنس » .
وفي نوادر أبي زيد ١٣ : « قال أبو حاتم : أنشدني الأخفش بيتا مصنوعا لطرفة :
اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس
وقال : أراد النون الخفيفة » .

(٤) قونس الفرس : ما بين أذنيه ، وقيل مقدم رأسه . وقوله « بالسيف » في اللسان بدله « بالسوط » .
انظر اللسان في قنس .
(٥) كذا في أ ، وفي ش : « التشديد » وفي ب احتمال هذا وذلك ؛ فإن النقط غير ظاهر .

وَجَلَّبَ ، وشَمَل ، وسَهَّل ، وَقَعَّدٌ^(٢) ، في تسليمه وترك التعرض لما اجتمع فيه من توالي المثلين متحركين ؛ ليلغ المثلُ الغرض المطلوب في حركته وسكونه ، واو ادغمت لتقصت الغرض الذي اعترمت .

ومثل امتناعهم من نقص الغرض امتناع أبي الحسن من توكيد الضمير

- المحذوف المنصوب في نحو الذي ضربت زيد؛ ألا ترى أنه منع أن تقول : الذي ضربت نفسه زيد ، على أن « نَفَسَه » توكيد للهاء المحذوفة من الصلّة .

ومما ضعف في القياس والاستعمال جميعا بيت الكتاب :

له زَجَلٌ كأنه صوتٌ حادٍ إذا طلب الوَسِيْقَةَ أو زَمِيرٌ^(٣)

فقوله : « كأنه »^(٤) — بحذف الواو وتبقيّة الضمّة — ضعيف في القياس ، قليل

- في الاستعمال . ووجه ضعف قياسه أنه ليس على حدّ الوصل ولا على حدّ الوقف . وذلك أن الوصل يجب أن يُتِمَّنَ فيه واوه ، كما تمكّنت في قوله في أول البيت (لهو زجل) والوقف يجب أن تُحذَفَ الواو والضمّة فيه جميعا ، وتُسكَّنُ الهاء فيقال : (كأنه)

(١) كذا في شه ، ب . وفي أ : « سهل » وكأنه محرف عما أثبتته أو أصله : نهل . والسهل : الفارغ ، يقال : جاء سهلا أي لا شيء معه ، ونهل يقال : هو الصلال بن نهل : أي لا يعرف . (٢) الففعدد : القصير .

١٥

(٣) بيت الكتاب فائله الشاخب بن ضرار . يصف حمارا وحشيا . والوسيقة : أنثاء . والزمير : الغناء في القصبة . وهي الزنارة ، بفتح الزاي وتشديد الميم . شبه نظريه إذا طلب أنثاء بصوت الحادي أو الغناء . والبيت في الكتاب ص ١١ ج ١ ، وديوان الشاخب ٢٦ . وفي فرحة الأديب إنكار هذه النسبة .

(٤) كذا في أ . وفي شه ، ب : « كأنه جلس بحذف الواو » . وهذه الكلمة « جلس »

- رُضِعَتْ في أ فوق « كأنه » في البيت وضبطت « جلس » بفتح الأتول وسكون الثاني وهو الصواب في وضعها ؛ يراد أن هذه الكلمة فيها جلس لامتد . ونقل في الخزانة ٢ / ٤٠٢ نص ابن جنى من قوله : « وما ضعف في القياس والاستعمال جميعا » إلى قوله : « وروينا أيضا عن غيره : إن لنا لكنته » لكن ببعض حذف .

٢٠

فضمّ الماء بغير واو متزلة بين منزلي الوصل والوقف . وهذا موضع ضيق ، ومقام
 زلج^(١) ، لا يتّيقك بإيناس ، ولا ترسو فيه قدم قياس . وقال أبو إسحاق في نحو هذا :
 إنه أجرى الوصل مجرى الوقف ؛ وليس الأمر كذلك ؛ لِمَا أريتك من أنه لا على
 حدّ الوصل ولا على حدّ الوقف . لكن ما أجرى من نحو هذا في الوصل على حدّ
 الوقف قول الآخر^(٢) :

فَطَلَّتْ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقُ أُخَيْلَهُ وَمِطْوَايَ مَشْتَاقَايَ لَهُ أَرِقَانِ

على أن أبا الحسن حكى أن سكون الماء في هذا النحو لعله لأزْدِ السَّرَاةِ . ومثل هذا
 البيت مارويناه عن قُطْرُبٍ من قول الشاعر :

وَأَشْرَبَ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشُ إِلَّا لِأَنَّ عَيْوَنَهُ سَيْلٌ وَادِيهَا

وروينا أيضا عن غيره :

إِن لَنَا لَكِنَّةٌ مِبَقَّةٌ مِفَنَّةٌ^(٣)
 مِتَّيْحَةٌ مِعْنَةٌ مِمَعْنَةٌ نِظْرَةٌ^(٤)
 كَالذُّبِّ وَسَطِ الْقِنَّةِ إِلَّا تَرَهُ تَظُنُّهُ^(٥)

(١) كذا في ١ . وفي ب : « زلج » وفي شه : « زلج » و« زلج » — بسكون اللام وكسرها —
 مرّة ترلّ فيها الأقدام . (٢) ينسب ليعلى الأحوال الأزدية . ومطواى : صاحبى . وضخير
 أخيله ، وله ، عائد إلى البرق في بيت قبله وهو :

أرقت لبرق دونه شدوان يمان وأهوى البرق كل يمان

وانظر الخزانة ٤٠١/٢

(٣) الكنة امرأة الابن أو الأخ (مبقة) كثيرة الكلام (مفنة) قادرة على فنون الكلام .
 (٤) متيحة : تعرض في كل شيء . والرجل متيح ، وكذلك معنة . و« ميمنة نظرنه » : إذا سمعت
 شيئا أو تنظرت فلم تر شيئا تظنت وعملت بظنها . وانظر اللسان في سجع .

(٥) ذكر في اللسان في سجع روايتين في البيت : « كالذئب وسط العنة » ، و « كالريح حول القنة »
 وما هنا تلفيق من الروايتين . و « العنة » في الرواية الأولى : الخطيرة تحبس فيها الغنم والإبل ، و « القنة »
 في الرواية الثانية الأكمة أو الجبل المستطيل .

فَقَوْلُهُ (تَوَّه) مِمَّا أُجْرِي فِي الْوَصْلِ مَجْرَاهُ فِي الْوَقْفِ ، أَرَادَ : لِأَلَّا تَرَهُ ، ثُمَّ بَيْنَ الْحَرَكَةَ فِي الْوَقْفِ بِالْهَاءِ ، فَقَالَ « تَوَّه » ثُمَّ وَصَلَ مَا كَانَ وَقَفَ عَلَيْهِ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ ^(١) :

أَتَوَّاهُ نَارِي ، فَقُلْتُ مَنْوَنَ أَتَمُّ ؟ فَقَالُوا : الْجَنُّ ؛ قُلْتُ : عَمُّوا ظَلَامًا ^(٢)

وَيُرْوَى :

... .. مَنْوَنَ قَالُوا سَرَّاهُ الْجَنُّ قُلْتُ عَمُّوا ظَلَامًا

فَمِنْ رَوَاهُ هَكَذَا فَإِنَّهُ أُجْرِي الْوَصْلَ مَجْرَى الْوَقْفِ .

فَإِنْ قُلْتُ : فَإِنَّهُ فِي الْوَقْفِ إِنَّمَا يَكُونُ « مَنْوَنٌ » سَاكِنَ النَّوْنِ ، وَأَنْتَ

فِي الْبَيْتِ قَدْ حَرَكْتَهُ ، فَهَذَا إِذَا لَيْسَ عَلَى نِيَّةِ الْوَقْفِ ، وَلَا عَلَى نِيَّةِ الْوَصْلِ ،

فَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَمَّا أُجْرَاهُ فِي الْوَصْلِ عَلَى حِدَّةِ فِي الْوَقْفِ ، فَأَثْبَتَ الْوَاوَ وَالنُّونَ

التَّقْيِيماً سَاكِنِينَ ، فَاضْطَرَّ حِينَئِذٍ إِلَى أَنْ حَرَكَ النَّوْنَ لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ . فَهَذِهِ الْحَرَكَةُ

إِذَا إِنَّمَا هِيَ حَرَكَةٌ مُسْتَحْدَثَةٌ لَمْ تَكُنْ فِي الْوَقْفِ ، وَإِنَّمَا اضْطَرَّ إِلَيْهَا الْوَصْلُ ^(٣) :

(١) هُوَ عِنْدَ أَبِي زَيْدٍ فِي نَوَادِرِهِ ١٢٤ شَمِيرِ بْنِ الْحَارِثِ الضَّبِّيِّ ، وَفِي الْعَيْنِيِّ ٤ — ٤٩٨ « يَنْسَبُ

إِلَى شَمِيرِ بْنِ الْحَارِثِ الضَّبِّيِّ » ، وَيَنْسَبُ إِلَى تَابِطِ شَرَاهُ » وَهُنَاكَ آيَاتٌ عَلَى رِوَايَةِ الْهَاءِ تَنْسَبُ إِلَى جَذْعِ

ابْنِ سَنَانَ النَّسَائِيِّ . وَانظُرِ الْخُرَازَنِيَّ ج ٣ ص ٢ وَمَا بَعْدَهَا .

(٢) قَبْلَهُ كَمَا فِي النُّوَادِرِ :

وَنَارٌ قَدْ حَضَّتْ بِعَيْدٍ وَهَنْ بَدَارٌ لَا أُرِيدُ بِهَا مَقَامًا

سَوِيَّ تَحْلِيلِ رَاحِلَةٍ وَصَيْفٍ أَكْرَاهُهَا مَخَافَةَ أَنْ تَنْسَامَا

وَبِمَعْنَاهُ :

فَقُلْتُ : إِلَى الطَّعَامِ ، فَقَالَ مِنْهُمْ زَمِيمٌ : نَحْسِدُ الْأَنْسَ الطَّعَامًا

قَالَ فِي الْخُرَازَنِيِّ : « ذَكَرَ فِي آيَاتِهِ أَنَّ الْجَنِّ طَرِيقَتَهُ وَقَدْ أَوْقَدَ نَارَ الطَّعَامِ ، فَدَمَاهُمْ إِلَى الْأَكْلِ مِنْهُ ،

فَلَمْ يَجِيبُوهُ ، وَزَعَمُوا أَنَّهُمْ يَحْسِدُونَ الْأَنْسَ فِي الْأَكْلِ ، وَأَنَّهُمْ فَضَلُوا عَلَيْهِمْ بِأَكْلِ الطَّعَامِ » .

(٣) كَذَا فِي أ ، ب . وَسَقَطَ هَذَا اللَّفْظُ فِي ش .

وأما من رواه « منون أنتم » فأمره مشكل . وذلك أنه شبه من باى ، فقال : (منون أنتم) على قوله : أيون أنتم ، وكما حمل ههنا أحدهما على الآخر كذلك جمع بينهما في أن جرد من الاستفهام كل منهما ؛ ألا ترى إلى حكاية يونس عنهم : ^(٢) ضَرَبَ مَنْ مَنَا كَقَوْلِكَ : ضرب رجل رجلا . فنظير هذا في التجريد له من معنى الاستفهام ما أنشدناه من قول الآخر : ^(٣)
وأسماء ما أسماء ليلة أدبجت إلى وأصحابي بأى وأينما ^(٤)
بفعل « أى » اسما للجهة ، فلما اجتمع فيها التعريف والتأنيث منعها الصرف .

(١) كذا في ١ ، ب . وى ش : « وكا » .

(٢) انظر الكتاب ض ٤٠٢ ج ١ .

(٣) نسبة في اللسان في « أين » إلى حميد بن ثور الهلالي . ولحميد هذا قصيدة طويلة على روى

البيت ليس فيها هذا البيت ، مطلعها :

سل الربع أنى يممت أم سالم وهل عادة لربع أن يتكلها !

وذكر الشقيطي في « الوسيط في أدباء شنقيط » أنه وقف على هذه القصيدة ، أرسلها إليه أحمد تيمور باشا طبيب الله تراه . وقال : « وقد سقط من نسخته بيتان من أولها بقيا في حفطى . وما أدرى هل سقط

منها غيرهما أم لا :

ألا هيا مما لقيت ! وهيا ! وريحا لمن لم ألق منهن ويحا !
أأسماء ما أسماء ليلة أدبجت إلى وأصحابي بأى وأينما

هيا كلمة تحسر .

وفى اللسان : « هي » نسبة الأول من هذين البيتين إلى حميد الأرقط ، والظاهر على هذا أن يكون هو أيضا صاحب البيت الثانى ، وعلى هذا لا يكون لحميد بن ثور شئ منهما ، وأن الشقيطي وأهم في حفطه ، وكذلك لا يعول على ما فى اللسان فى أين ؛ فإن نسخة الديوان — وهو يطبع فى الدار — خالية منه .

(٤) « أدبجت » كذا فى اللسان وفى بعض نسخ الخصائص فى « خلع الأدلة » . وهى الرواية الجيدة . وفى الأصول هنا : « أدبلوا » . وقوله : (وأصحابي بأى وأينما) أى مكان مجهول يسأل عنه بأى المكان هو ، وأين يقع . وقوله : « ليلة أدبجت » فالإدلاج : السير فى آخر الليل على خلاف فى ذلك بين علماء اللغة . يريد أن طيفها سرى إليه وهو فى سفره مع أصحابه . وانظر الوسيط ١٢٨ .

- وأما قوله : «وأينما» ففيه نظر . وذلك أنه جرده أيضا من الاستفهام كما جرد
أى^٥ ، فإذا هو فعل ذلك احتمل هنا من بعد أمرين : أحدهما أن يكون جعل
(أين) علما أيضا للبقعة ، فمنعها الصرف للتعريف والتأنيث كأى^٥ ، فتكون الفتحة
في آخر «أين» على هذا فتحة الجز وإعرابا ، مثلها في مررت بأحمد . فتكون (ما)
على هذا زائدة ، و(أين) وحدها هي الاسم كما كانت (أى^٥) وحدها هي الاسم . والآخر
أن يكون ركب (أين) مع (ما) فلما فعل ذلك فتح الأول منهما كفتحة الياء من حييل ،
لما ضمَّ حى إلى هل ، فالفتحة في النون على هذا حادثة للتركيب ، وليست بالتي
كانت في أين وهي استفهام ؛ لأن حركة التركيب خَلَفَتْها ونابت عنها . وإذا كانت
فتحة التركيب تؤثر في حركة الإعراب فتزيلها إليها ؛ نحو قولك : هذه خمسة ، معرب ،
ثم تقول في التركيب : هذه خمسة عشر ، فتخلف فتحة التركيب ضمة الإعراب ،
على قوة حركة الإعراب ، كان إبدال حركة البناء من حركة البناء أخرى بالجواز ،
وأقرب في القياس . وإن شئت قلت : إن فتحة النون في قوله : (بأى وأينما) ،
هي الفتحة التي كانت في أين ، وهي استفهام من قبل تجر يدها ، أقرها بجالها بعد
التركيب على ما كانت عليه ، ولم يُحْدِثْ خالفا لها من فتحة التركيب ، واستدللت على
ذلك بقولهم : قمتُ إذ قمتَ ، فالذال كما ترى ساكنة ؛ ثم لما ضمَّ إليها « ما »
وركبتها معها أقرها على سكونها ، فقال :

* إذ ما أتيت على الرسول فقل له *^(١٣)

(١) كذا بوار العطف في ١ ، وفي عبارة اللسان . وسقطت في ش ، ب .

(٢) في عبارة اللسان : « فتعرب » .

(٣) مجزه : * حقا عليك إذا اطمأن المجلس *
وقبله :

فكما لا يُسكَّ في أت هذا السكون في « إذ ما » هو السكون في ذال إذ ، فكذلك ينبغي أن تكون فتحة النون من (أيما) هي فتحة النون من (أين) وهي استفهام .
والعلة في جواز بقاء الحال بعد التركيب على ما كانت عليه قبله عندي هي أن ما يُحدثه التركيب من الحركة ليس بأقوى مما يُحدثه العامل فيها ، ونحن نرى العامل غير مؤثر في المبني ؛ نحو « من أين أقبلت » و « إلى أين تذهب » فإذا كان حرف الجز على قوته لا يؤثر في حركة البناء فحدث التركيب - على تقصيره عن حدث الجاز - أخرى بالآ يؤثر في حركة البناء . فاعرف ذلك فرقا ، وقس عليه تُصَب إن شاء الله .
وفي ألف « ما » من (أيما) - على هذا القول - تقدير حركة إعراب :
فتحة في موضع الجز ؛ لأنه لا ينصرف .

١٠ وإن شئت كان تقديره « منون » كالقول الأول ، ثم قال : (أتم) ، أي أتم المقصودون بهذا الاستنبات ؛ كقوله ^(٢) :
* أنت فانظر لأي حالٍ تصير ^(٣) *

= وبمصدره :

١٥ يا خير من ركب المطى ومن مشى فوق التراب إذا تمست الأنف
إنا وفينا بالذي عاهدتنا والحيل تقدح بالكاة وتضرس
وهذا الشعر من قصيدة للعباس بن مرداس السلمي قالها في غزوة حنين . وانظر سيرة ابن هشام على هامش
الروض ٢ / ٢٩٨ ، والكامل ٣ / ١٥٨ ، والكتاب ١ / ٤٣٢
(١) راجع للكلام على « منون أتم » .
(٢) أي عدى بن زيد . وانظر الأغاني ٢ / ١٥٢ طبعة الدار ، والكتاب ١ / ٧٠ ، والمعنى
٢٠ في « الفاء المفردة » وأما ابن السجري ١ / ٨٩ . (٣) صدره :
* أرواح مودع أم بكور *

أي أروح مودعا أم تبكر ، أي لا بد لك من الرحيل في البكور أو الرواح - يريد ترك الدنيا والمصير إلى الموت - فانظر لأمر آخرتك . وقوله : (مودع) هو بكسر الهمزة على حدّ عيشة راضية أي مودع صاحبه ، =

إذا أراد : أنت الهالك .

وما يريد في هذه اللغة مما يضمف في القياس ، ويقل في الاستعمال كثير جدًا ؛ وإن تقصبتُ بعضه طال ، ولكن أضع لك منه ومن غيره من أعراض كلامهم ما تستدل به ، وتستغني ببعضه من كله ، بإذن الله وطوله .

باب في الاستحسان^(٢)

وجماعة أن علته ضعيفة غير مستحكة ؛ إلا أن فيه ضربا من الاتساع والتصرف . من ذلك ترك الأخرى إلى الأثقل من غير ضرورة ؛ نحو قولهم : الفتوى ، والبقوى ، والتقوى ، والشروى ، ونحو ذلك ؛ ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا

١٠ = وإنما الرواح يودع فيه ، وهو كقولته تعالى : (والنهار مبصر) أى يبصر فيه . فالإسناد فيه على جهة التجوز . ويرى السيراني أنه من قبيل النسب ، أى رواح ذو توديع ، قال : " فينبى له من المصدر الذى يقع به اسم فاعل ، وإن لم يكن جاريا على الفعل ؛ كما قالوا : راح وناسب ، على معنى ذو ربح وذو فئاب " وقد ضبط في الأغاني « مودع » بفتح الدال ، وقد علمت أن الرواية الكسرة . وقد أورد أبو عليّ الفارسيّ الفتح على أنه وجه جائز في العربية . وانظر أمالي ابن السجري .

١٥ (١) أى أن أنت مبتدأ محذوف الخبر . ويجوز عكس هذا على أن التقدير : الهالك أنت . ومن الأوجه الجائزة فيه أن يكون « أنت » مبتدأ خبره « رواح » على المبالغة أو على حذف مضاف ، أى أنت رواح أو صاحب رواح . وقد بسط السيراني الكلام على البيت وأبدى فيه ستة أوجه .

٢٠ (٢) الاستحسان من مصطلح أصول الفقه . وهو أحد الأدلة عند الحنفية . وفي تحديده اختلاف كثير . ويقول السعد في حاشيته على شرح المضد مختصر ابن الحاجب ٢ / ٢٨٩ : « اعلم أن الذى استقر عليه رأى المتأخرين هو أن الاستحسان عبارة عن دليل يقابل القياس الجليّ الذى تسقى إليه الألفهام » . ومن أمثله السلم ، فإن المتبادر إلى الفهم ألا يجوز ؛ لما فيه من انعدام المقود عليه ، لكنه يجوز للحاجة إليه . وهذا المعنى للاستحسان يتقادم مع ما أراده ابن جنى هنا . فنقل الفتوى كان المتبادر ألا يجزى فيها لإعلال ، فيقال : الفتيا ، ولكن عارض هذا الأمر الجليّ القاضى بالصحیح أمر يدعو إلى الإعلال ، وهو الفرق بين الامم والصفة ، وعمل العرب بهذا المعارض . ولما كان الاعتماد في الاستحسان على ما يقابل الجليّ من القياس كان جماع أمره أن علته ضعيفة غير مستحكة ، كما ذكر المؤلف .

٢٥ وقد مرّ في السيوطي في الاقتراح للاستحسان ، ونقل فيه بحث ابن جنى في هذا الكتاب ، ونقل عن ابن الأنباري الخلاف في الأخذ به في العربية

(١) واوا من غير استحكام علة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة . وهذه ليست علة معتدة ؛ إلا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها . من ذلك قولهم في تكسير حسن : حسان ، فهذا بكبيل وجبال ؛ وقالوا : فرس ورد ، وخيل ورد ؛ فهذا كسقف ، وسقف .
 وقالوا : رجل غفور ، وقوم غفر ، ونخور ونخر ؛ فهذا كعمود وعمد . وقالوا :
 حمل بازل ، وإبل بوازل ، وشغل شاغل ، وأشغال شواغل ؛ فهذا كغارب وغوارب ،
 وكاهل وكواهل . ولسنا ندفع أن يكونوا قد فصلوا بين الاسم والصفة في أشياء
 غير هذه ؛ إلا أن جميع ذلك إنما هو استحسان لا عن ضرورة علة ، وليس بجار
 تجرى رفع الفاعل ، ونصب المفعول ؛ ألا ترى أنه لو كان الفرق بينهما واجبا لجا
 في جميع الباب ؛ كما أن رفع الفاعل ونصب المفعول منقاد في جميع الباب .

فإن قلت : فقد قال الجعدي :

حتى لحقنا بهم تُعدي فوارسنا كأننا رعن قف يرفع الآلا^(٥)

(١) كذا في شمه ، ب . وفي أ : « عن » . (٢) انظر ص ٨٧ من هذا الجزء في إعلال
 الأمثلة المذكورة . (٣) أي ذولون أحمر يضرب إلى صفرة ، وكل ما فيه هذا اللون فهو ورد .
 (٤) ضبط في أ ، ب ، ج « ورد وسقف » بسكون العين كقفل . والوارد في ورد السكون .
 وأما سقف فالوارد فيه الضم ككتق ، ويظهر أن أبا الفتح وهم في هذا فظنّ سقفا كقفل وأنه راعى فيه
 التخفيف كما يقال في كتب : كتب وفي رسل : رسل يسكن العين فيهما . (٥) بعده :
 فسلم نوقف مشيلين الرماح ، ولم نوجد عواوير يوم الروع عز الال
 والبيت في الأماي ٢/٢٢٨ ، وفي المختار من شعر بشر ٢٦٢ وفيه بعد أن أورده : « وقال العلماء :
 هذا من المقلوب ؛ وإنما أراد الشاعر : كأننا رعن قف يرفعه الآلي ، والرعن : أول كل شيء ، والقف :
 ما غلظ من الأرض ولم يبلغ أن يكون جبلا » والآل : السراب ، وهو ما يراه الإنسان في الصحراء
 نصف النهار كأنه ماء . وترى ابن جنى يذهب فيه مذهبا غير القلب الذي ذهب إليه غيره ، وقد تبعه
 البركي في اللآلي .

- فرفع المفعول ونصب الفاعل ، قيل لو لم يَحْتَمِلْ ^(١) هذا البيتُ إلا ما ذكرته لقد كان على سَمْتٍ من القياس ، ومَطْرَبٌ ^(٢) متورِّدٌ بين الناس ؛ ألا ترى أنه على كل حال قد فُرق فيه بين الفاعل والمفعول ، وإن اختلفت جهتا الفرق . كيف ووجهه في أن يكون الفاعل فيه مرفوعا ، والمفعول منصوبا قائم صحيح مَقُولٌ به . وذلك أن رَعِنَ هذا القُفِّ لَمَّا رفعه الآلُ فَرُئِي فيه ، ظهر به الآلُ إلى مَرَأَةِ العين ظهورا لولا هذا الرعن لم يَبْنِ للعين فيه بيانه إذا كان فيه ؛ ألا تعلم أن الآلُ إذا برَّقَ للبصر رافعا شخصا كان أبدي للناظر إليه منه لو لم يلاق شخصا يزهاه فيزداد بالصورة التي حملها سفورا ، وفي مَسْرَحِ الطَّرْفِ تجلِّيا وظهورا .

فإن قلت : فقد قال الأعشى :

- ١٠ * إذ يرفعُ الآلُ رأسَ الكلبِ فارتفعا ^(٤) *

بفعل الآل هو الفاعل ، والشخص هو المفعول ، قيل ليس في هذا أكثر من أن هذا جائز ، وليس فيه دليل على أن غيره غير جائز ؛ ألا ترى أنك إذا قلت ما جاءني غير زيد ، فإني في هذا دليل على أن الذي هو غيره لم يأتك ، فأما زيد نفسه فلم تعرِّض للإخبار بإثبات مجيء له أو نفيه عنه ، فقد يجوز أن يكون قد جاء وأن يكون أيضا لم يجيء .

١٥

- (١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « يحصل » . (٢) المطرب ، وكذا المطربة : الطريق . (٣) كذا في أ ، ب ، ش وسقط هذا اللفظ في عبارة اللسان . (٤) صدره :

* إذ نظرت نظرة ليست بكاذبة *

وقبله : ما نظرت ذات أشفارك نظرتها حقا ، كما صدق النبي إذ حجما

- ٢٠ وهو في الحديث عن عز اليمامة ، والنبي : سطيح الكاهن . ورأس الكلب : جبل باليمامة . وانظر الديوان ٧٤ . (٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « في الإخبار » ، وكأنه صحن تعرض معنى تدخل فعدها بنى . وفي عبارة اللسان : « فلم يعرض للإخبار » . (٦) كأنه جرى في هذا على اصطلاح المناطقة . فأما في العربية فإن قولك : ما جاءني عز زيد استثناء معرَّع ؛ كقولك : ما جاءني إلا زيد ، وهذا يفيد البتة مجيء زيد .

فإن قلت : فهل تجدد لبيت الحمدى على تفسيرك الذى حكيتته ورأيتته نظيرا ؟
قيل : لا يُنكر وجود ذلك مع الاستقراء ، وأعمل فيما بعد على أن لا نظيره ؛
ألا تعلم أن القياس إذا أجاز شيئا وُسِّع ذلك الشيء عينه ، فقد ثبت قدمه ^(١) ،
وأخذ من الصحة والقوة مأخذه ، ثم لا يقدح فيه ألا يوجد له نظير ؛ لأن إيجاد
النظير وإن كان مانوسا به فليس فى واجب النظر إيجادا ؛ ألا ترى أن قولهم :
فى شئونة شئني ، لما قبله القياس لم يقدح فيه عدم نظيره ؛ نعم ولم يرض له أبو الحسن
بهذا القدر من القوة حتى جعله أصلا يُرد إليه ، ويُجمل غيره عليه . وسنورد فيما بعد
بأبائنا يسوغه القياس وإن لم يرد به السماع ، بإذن الله وحوله .

ومن ذلك - أعنى الاستحسان - أيضا قول الشاعر :

أريت إن جئت به أملودا مُرجلا ويلبس البرودا ^(٢)

* أقائلن أحضروا الشهودا *

فألحق نون التوكيد اسم الفاعل ؛ تشبيها له بالفعل المضارع . فهذا إذا استحسان ،
لا عن قوة ملة ، ولا عن استمرار عادة ؛ ألا تراك لا تقول : أقائلن يازيدون ،
ولا أمطلقن يا رجال ؛ إنما تقوله بحيث سمعته ، وتعتذر له ، وتنسبه إلى أنه
استحسان منهم ، على ضعف منه واحتمال بالشبهة له .

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « ثبت » ، وكلاما جائزا ؛ فإن القدم مؤنث مجازى .

(٢) انظر ص ١١٦ من هذا الجزء .

(٣) (جئت) بضم التاء . كما نص عليه صاحب الخزانة ، وإن ضبط فى أ بفتحها . وكان من قصة هذا
الرجل أن رجلا من العرب أتى أمة له ، فلما جلت جهدا وزعم أن لم يقربها ، فقالت هذا الرجل . تريد :
أخبرنى إن ولدت ولدا هذه صفته أتقول لى وإن يشأينى : أحضروا الشهود على أن هذا الولد منك .
إنك لن تقول ذلك وإنما ترضى بالولد . فاصبر فسى أن أجبى . بما يقتر عينك . وفى بعض الروايات
(جاءت) بدل (جئت) ، و(أحضرى) بدل (أحضروا) . وانظر الخزانة ٥٧٤ ج ٤ ، وشرح الكامل
للرصفى ٩٧/١

ومن الاستحسان قولهم : صَبِيَّةٌ ، وَفَنِيَّةٌ ، وَعِذْيٌ ، وَبَيْلٌ سَفِيرٌ ، وَنَاقَةٌ عِلْيَانٌ ،
 وَدَبَّةٌ مِهْيَارٌ . فهذا كله استحسان لا عن استحكام علة . وذلك أنهم لم يمتدوا
 الساكن حائلا بين الكسرة والواو ؛ لضعفه ، وكله من الواو . وذلك أن (قنية) من
 قنوت ، ولم يُثبت أصحابنا قنيت ، وإن كان البغداديون قد حكوها ؛ (وصبيبة) من
 صبوت ؛ و (عليّة) من علوت ، و (عذى) من قولهم أرضون عذوات ؛ و (بيل) سفر
 من قولهم فى معناه : بِلُوَ أيضا ؛ ومنه البلوى ؛ وإن لم يكن فيها دليل ، إلا أن الواو
 مطردة فى هذا الأصل ؛ قال :

* فأبلاهما خير البلاء الذى يبسلو^(٥) *

وهو راجع إلى معنى بِلُو سفر ، وقالوا : فلان مَبْلُوٌ بَحْنَةٌ ، وغير ذلك ، والأمر فيه
 واضح ؛ وناق (عِلْيَان) من علوت أيضا كما قيل لها : نَاقَةٌ سِنَادٌ ، أى أعلاها متساند
 إلى أسفلها ، ومنه سَنَدْنَا إلى الجبل أى علونا ؛ وقال الأصمى قيل لأعرابي :
 ما الناقة القرواح ؟ فقال : التى كأنها تمشى على أرماع ، ودبّة (مهيار) ، من قولهم هار
 يهؤر ، وتهؤر الليل ؛ على أن أبا الحسن قد حكى فيه هار يهبر ، وجعل الياء فيه لغة ؛
 وعلى قياس قول الخليل فى طاح يطيح ، وتاه يتيه ، لا يكون فى يهبر دليل ؛ لأنه قد
 يمكن أن يكون : فَعِلٌ يَفْعِلُ ، مثلهما . وكله لا يقاس ؛ ألا تراك لا تقول فى جرو :
 جرى ، ولا فى عذوة الوادى : عذية ، ولا نحو ذلك . ولا يجوز فى قياس قول من

(١) الدبة : الكتيب من الرمل .

(٢) انظر فى هذه الكلمات ص ٩٦ وما بعدها من هذا الجزء .

(٣) وذلك أن البلوى يحتل أن تكون الواو فيها بدلا من الياء . كالفنوى والتفوى .

(٤) هوزهير وانظر الديوان ١٠٩ .

(٥) صدره : * جزى الله بالإحسان ما فعلا بكم *

(٦) انظر كتاب سيبويه ص ٣٦١ ج ٢

قال عليان، ومهيار، أن تقول في قِرْوِاحٍ وِدْرُواسٍ: قِرْيَاحٍ وِدْرِياسٍ، وذلك لثلاثا يلتبس مثال فِعْوالٍ بِفِعْمالٍ، فيصير قِرْيَاحٍ وِدْرِياسٍ كِيسِرْيَاحٍ، وكِرْيَاسٍ. وإنما يجوز هذا فيما كانت واوه أصلية لا زائدة، وذلك أن الأصل^(١) يحفظ نفسه بظهوره في تصرف أصله؛ ألا تراك إذا قلت: عِلِيَّةٌ ثم قلت: علوت وعلو وعلوة وعلوة^(٢) ويعلو ونحو ذلك، ذلك وجود الواو في تصرف هذا الأصل على أنها هي الأصلية^(٣) وأن الياء في عِلِيَّة بدل منها، وأن الكسرة هي التي عدت بعض العذر في قلبها؛ وليس كذلك الزائد؛ ألا تراه لا يستمر في تصرف الأصل استمرار الأصل^(٤)، فإذا عرّض له عارض من بدل أو حذف لم يبق هناك في أكثر الأمر ما يدل عليه وما يشهد به؛ ألا تراك لو حققت قِرْيَاحا بعد أن أبدلت واوه ياء على حذف زوائده لقلت: قُرْيِجٌ^(٥)، فلم تجد للواو أثرا بذلك على أن ياء قِرْيَاحٍ بدل من الواو؛^(٦) كما ذلك علوت، وعلو، ورجل مَعْلُوٌّ بِالْحِجَّةِ، ونحو ذلك على أن ياء «عِلِيَّة» بدل من الواو.

فإن قلت: فقد قالوا في قِرْوِاحٍ: قِرْيَاحٍ أيضا، سَمِعنا جميعا، فإن هذا ليس على إبدال الياء من الواو؛ لا، بل كل واحد منها مثال برأسه مقصود قصده.

١٥ (١) القِرْوِاح من التوق: الطويلة القوائم، والقِرْوِاح أيضا المزرعة ليس بها نبات ولا شجر، ويقال فيها أيضا قِرْيَاح.

(٢) الدرّواس: الغليظ العنق من الناس والكلاب.

(٣) هو الكلب المقور.

(٤) يقال: أخذت مالي علوة أي عنوة وفهرا كما في اللسان. وقد يكون «علوه» بهاء الضمير.

(٥) كذا في أ. وفي ش، ب: «يعلوه».

(٦) كذا في أ. وفي ش، ب: «قلت».

(٧) كذا في ش، ب. وفي أ: «وار».

فَقَرُوحٌ كَقَرُوشٍ وَجَلُوحٌ ؛ وَقَرِيحٌ كَكِرْيَاسٍ وَسِرْيَاحٌ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَحَدًا لَا يَقُولُ : كَرُوسٌ ، وَلَا سَرُوحٌ ؛ وَلَا يَقُولُ أَحَدٌ أَيْضًا فِي شِرْوَاطٍ وَهَلُوعٍ : شِرْيَاطٌ ، وَلَا هَلِّيَاعٌ . وَهَذَا أَحَدٌ مَا يَدُلُّكَ عَلَى صَعْفِ الْقَلْبِ فِيمَا هَذِهِ صُورَتُهُ ؛ لِأَنَّ الْقَلْبَ لِلْكَسْرِ مَعَ الْحَاجِزِ لَوْ كَانَ قُوْيَا فِي الْقِيَاسِ لَجَاءَ فِي الزَّائِدِ مَجِيئَهُ فِي الْأَصْلِ ؛ كَأَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ مِنْ ذَلِكَ .

ومثل امتناعهم من قلب الواو في نحو هذا ياء من حيث كانت زائدة فلا عِصْمَةٌ لها ، ولا تلزم لزوم الأصل فيعرف بذلك أصلها ، أن ترى الواو الزائدة مضمومة ضمًا لازمًا ثم لا ترى العرب أبدلتها همزة ؛ كما أبدلت الواو الأصلية ؛ نحو أجوه ، وَأَقَّتْ . وذلك نحو الترهوك ، والتدهور ، والتسموك ؛ لا يقاب أحد هذه الواو - وإن انضمت ضمًا لازمًا - همزة ؛ من قبل أنها زائدة ، فلو قلبت فقليل : الترهوك لم يؤمن أن يُظن أنها همزة أصلية غير مبدلة من واو .

فإن قلت : ما تنكر أن يكون تركهم قلب هذه الواو همزة مخافة أن تقع الهمزة بعد الهاء وهما حلقيان وشديدا التجاور ؟ قيل يُفسد هذا أن هذين الحرفين قد تجاوزا ، والهاء مقدّمة على الهمزة ؛ نحو قولهم : هَاهُا فِي الدَّعَاءِ .

- ١٥ (١) هو الطفيل ، والعظيم الرأس .
(٢) هو الوادي الواسع المنبل .
(٣) الكرياس : الكيف يكون مشرفا على سطح القناة إلى الأرض .
(٤) يقال : فرس سرياح : سريع ، والسرياح أيضا الجراد .
(٥) هو الطويل .
٢٠ (٦) هي السريعة من النوق .
(٧) يقال مرّ يرهوك أي يموج في مشيه من استرخاء مفاصله .
(٨) يقال تمهوك : مشى رويدا .
(٩) يقال هاهأ بالإبل : دعاها لللف .

فإن قلت : هذا إنما جاء في التكرير، والتكرير قد يجوز فيه ما لولاه لم يجوز؛ ألا ترى أن الواو لا توجد منفردة في ذوات الأربعة إلا في ذلك الحرف وحده ، وهو «ورثتل» ثم إنها قد جاءت مع التكرير مجيئا متمايلا؛ نحو وحوح^(١)، ووزوز^(٢)، ووكواك^(٣)، ووزاوية^(٤)، ووقويت^(٥)، وضوضيت^(٦)، وزوزيت^(٧)، ومومة^(٨)، ودودة^(٩)، وشوشاة^(١٠)، قيل : قد جاء امتناعهم من همز نظير هذه الواوات بحيث لا هاء . ألا تراهم قالوا : زحولته فترحول ترحولا ، وليس أحد يقول ترحولا . وقد جمعوا بينهما متقدمة الحاء على الهمزة : نحو قولهم في الدعاء : حو حو .

فإن قيل : فهذا أيضا إنما جاء في الأصوات المكررة ؛ كما جاء في الأول أيضا في الأصوات المكررة ؛ نحو هو هو ، وقد ثبت أن التكرير محتمل فيه ما لا يكون في غيره .

قيل هذه مطاولة نحن فتحنا لك بابها ، وشرعنا منجها ، ثم إنها مع ذلك لا تصحبك ، ولا تستمرك ؛ ألا تراهم قد قالوا في (عنوان الكتاب) : إنه يجوز

(١) هي الداهية ، والأمر العظيم .

(٢) الوحوحة : النفخ من شدة البرد .

(٣) الوزوزة الوثب . والوزاوية : الرجل الطائش الخفيف .

(٤) هو الجبان .

(٥) زوزى الرجل : نصب ظهره وقارب الخطر .

(٦) هي أثر الأرجوحة .

(٧) هي الناقة السريعة .

(٨) في الأصول : « رحولته فترحول ترحولا » بالراء المهملة ولم أقف على هذا في اللغة ، فأصاحته

إلى ماترى . يقال : زحوله عن مكانه ، فترحول : أزاله عنه فزال .

(٩) كذا في الأصول . والذي في اللسان : « حى حى » : دعاء الحمار إلى الماء ... والملاحظة

— وزن الجمجمة — بالكسب : أن تقول له : حاحا زبرا .

أن يكون فَعُولٌ من عَن يَعِنُ ، ومطاوِعُهُ تَعْنُونَ ، ومصدره التَّعْنُونُ ، وهذه الراو لا يجوز همزها ؛ لِمَا قَدَمْنَا ذِكْرَهُ ، وأيضاً فقد قالوا في علوته : يجوز أن يكون فَعُولٌ من العلانية ، وحاله في ذلك حال عنوته على ما مضى . وقد قالوا أيضاً : سَرُولُهُ تَسْرُؤٌ ، ولم يهمزوا هذه الواو ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، فإن قيل : فلو همزوا فقالوا : التَّسْرُؤُ لِمَا خَافُوا لَيْسَا ؛ لقولهم مع زوال الضمة عنها : تَسْرُولُ ، وسَرُولُهُ ، ومَسْرُولٌ ؛ كما أنهم لَمَّا قالوا : وَقَّتْ ، وأوقات ، ومَوَقَّتْ ، ووقته أعلمهم ذلك أن همزة « أَقَّتْ » إنما هي بدل من واو . فقد ترى الأصل والزائد جميعاً متساويين متساوقين في دلالة الحال بما يصحب كل واحد منهما من تصريفه وتحريفه ، وفي هذا نقض لما رُمت به الفصل بين الزائد والأصل .

١٠ قيل كيف تصرفت الحال فالأصل أحفظ لنفسه ، وأدُلُّ عليها من الزائد ؛ ألا ترى أنك لو حقرت تَسْرُؤًا — وقد همزته — تحقير الترخيم ، لقلت « سَرِيلٌ » فحذفت الزائد ولم يبق معك دليل عليه ؛ ولو حقرت نحو « أَقَّتْ » — وقد نقلتها إلى التسمية ، فصارت (أَقَّةً) — تحقير الترخيم لقلت : وَقِيَّةً ، وظهرت الواو التي هي فاء .

١٥ فإن قلت : فقد تميز ههنا أيضاً « أَقِيَّةً » قيل الهمز هنا جائز لا واجب ، وحذف الزوائد من « تَسْرُؤٌ » في تحقير الترخيم واجب لا جائز . فإن قلت : وكذلك همز الواو في « تَسْرُؤٌ » إنما يكون جائزاً أيضاً لا واجباً ، قيل همز الواو حشوا أثبتتُ قداماً من همزها مبتدأة ، أعني في بقائها وإن زالت الضمة عنها ؛ ألا ترى إلى قوله في تحقير قائم : قويمٌ ، وثباتِ الهمزة وإن زالت الألف الموجبة

٢٠ (١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « الزوائد » . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ :

« الزوائد » ويريد بالزائد الجنس . (٣) يريد بسيبويه في الكتاب ١٢٧/٢

لها، فحرت لذلك مجرى الهمزة الأصليّة في نحو سائل ، وثائر، من سأل وثائر،
— كذا^(١) قال — ، فلذلك اجتنبوا أن يهزوا واو «تسرول» لثلاث ثبتت قدم الهمزة فيرى
أنها ليست بدلا ، وليس كذلك همزة «أفتت» ، ألا تراها متى زالت الضمة عنها
عادت واوا؛ نحو موقت، ومويقت .

٥ فإن قلت : فهلا أجازوا همز واو «تسرؤل» وأمنوا اللبس ، وإن قالوا
في تحقير ترخيمه «سريل» من حيث كان وسط الكلمة ليس بموضع لزيادة الهمزة،
إنما هو موضع زيادة الواو؛ نحو جدول، ونخروع، وعجوز، وعمود . فإذا رأوا
الهمزة موجودة في «تسرؤل» ، محذوفة من «سريل» علموا — بما فيها من
الضمة — أنها بدل من واو زائدة، فكان ذلك يكون أمنا من اللبس ؟

١٠ قيل : قد زادوا الهمزة وسطا في أحرف صالحة . وهي شمأل وشامل، وجرائض^(٢)،
وحطائط بطائط^(٥) ، ونهدلان^(٦) ، وتابل^(٧) ، وخاتم^(٧) ، وعالم^(٧) ، وتابلت القدر^(٨) ، والرئبال^(٨) .
فلما جاء ذلك كرهوا أن يقربوا باب لبس .

فإن قلت : فإن همزة تابل ، وخاتم ، والعالم ، إنما هي بدل من الألف ،
قبيل : هي وإن كانت بدلا فإنها بدل من الزائد، والبدل من الزائد زائد ، وليس
البدل من الأصل بأصل .

- (١) في كتاب سيبويه ص ١٢٨ ج ٢ : « وشاء من شأوت » .
(٢) هو الشجر الذي يتخذ من حبه الزيت المسهل المعروف ، وكل نبات ريان من شجر أو عشب نخروع .
(٣) هذه لعات في الشمال . وهي من الرياح ما تهب من ناحية القطب الشمالي .
(٤) يقال : جعل حرائض : إذا كان أكولا .
(٥) حطائط : الصغير من الناس وغيرهم . وبطائط : إتباع .
(٦) التندلان : الكابوس .
(٧) التابل : لغة في التابل . واجمع التوابل . وهي الأبرار تصاف إلى الطعام ؛ كالللفل والكوم .
(٨) الرئبال : الأسد .

فقد ترى أن حال البديل من الزائد أذهب به في حكم ما هو بديل منه من الأصل في ذلك . فاعرف هذا .

ومن الاستحسان قولهم : رجل غديان ، وعشيان ؛ وقياسه : غدوان وعشوان ؛ لأنهما من غدوت وعشوت ؛ أنشدنا أبو علي :

بات ابن أسماء يعشوه ويصبحه من هجمة كآشاء النخل دزار^(٢)

ومثله أيضا دامت السماء تديم ديمًا ، وهو من الواو ؛ لاجتماع العرب طراً على (الدوام) ، و (هو أدوم من كذا) .

ومن ذلك ما يخرج تشبيها على أصل بابه ؛ نحو أستحوذ ، وأغليت المرأة ، و * صددت فأطوت الصدود ... *^(٤)

- ١٠ (١) الضمير في (به) يعود على البديل .
(٢) قائله قرط بن التوام يشكرى ولم أقف لهذا الشاعر على ترجمة . وفي العدة ذكر للتوام يشكرى مع امرئ القيس في إجازة أبيات . والبيت في إصلاح المنطق طبعة المعارف ٢٢٢ وفي شواهد ابن السيرافي عليه (الورقة ١٣٨ ب) . وفيهما : « كان » بدل « بات » ، ويقول ابن السيرافي : « و يروي (كان ابن شماء) يذكر قتله لبني مطر ، وإغارته عليهم . وميار : اسم فرس يقول : اندوا مني بهذا الفرس . وكان ابن أسماء يعشو هذا الفرس : أى يعشيه : يسقيه اللبن بالعشى ، ويصبحه : يسقيه في الصباح اللبن ... وإذا سقى الفرس اللبن وربى عليه كان أنفع له ، وأسرع في عدوه » ويقول الصاغاني في التكملة (صبح) بعد أن أورد عن الصحاح البيت كما ورد في الإصلاح : « وإنما هو . (كان ابن شماء) واسمه شرسفة بن خليف فارس ميار . فنسله قرط بن التوام يشكرى . والبيت لقرط » . والهجمة : القطعة من الأبل ، ما بين الثلاثين والمائة . والأشاء : صفار النخل . و يروي (كفسيل النخل) . (ودرار) نعت هجمة : كثيرة الدر : وهو اللبن .
- ١٥ (٣) أى كان مطرها ديمة . وهو مطر ضعيف لا يرق فيه ولا رعد ، تدوم به السماء .
(٤) هذا بعض البيت :
- صددت فأطوت الصدود وقلها وصال على طول الصدود يدوم
- وقد نسب هذا البيت في الكتاب ١ / ١٢ إلى عمر بن أبي ربيعة ونسبه الأعم إلى المترار الفقعسي ، وهو ما في شرح شواهد المعنى للبغدادي في مبحث « ما » وفي كتابة الأمير على المعنى في هذا المبحث ، وما في الخزانة ٤ / ٢٨٩ . وهذا البيت أحد أبيات أربعة ، وقبلة :
- صرمت ، ولم تصرم ، وأنت صروم وكيف تصابي من يقال : حلیم =

(١) وقالوا : هذا شرابٌ مَبُولَةٌ (٢) ، وهو مَطْبِيَةٌ للنفس ، وقالوا :

* فإنه أهل لأن يؤكرا * (٣)

ونظائره كثيرة ؛ غير أن ذلك يخرج ليعلم به أن أصل استقام استقام ، وأصل مقامة مقومة ، وأصل يُحسِنُ يوحسِنُ . ولا يقاس هذا ولا ما قبله ؛ لأنه لم تستحكم علته ، وإنما خرج تلبیها وتصرفا واتساعا .

باب في تخصيص العلل (٤)

اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ومتصرف أقوالهم مبنى على جواز تخصيص العلل . وذلك أنها وإن تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجرى مجرى

- ١٠ = وبماده : وليس الغواني للحماء ، ولا الذي له عن تقاضى دينهن هموم ولكنها يستنجز الوعد تابع هواتن خلاف لمن أنعم قال أبو محمد الأعرابي : « يقول : صرمت ، ولم تصرم صرم بنات ، ولكن صرم دلال ؛ يخاطب نفسه ويلومها على طول الصدود . أى لا يدوم وصال الغواني إلا لمن يلازمهن ويخضع لهن ، فسر ذلك بالبينين بعدهما . انظر الخزانة في الموطن السابق . ومنه يعلم أن التاء في « صددت » وقوله : « فأطولت » متوححة ؛ لقوله قبل : « صرمت ولم تصرم » .
- ١٥ (١) سقط في ش ، ب ، و ، ه .
- (٢) في اللسان : « كثرة الشراب مبولة » وقد أنكر الشيخ سيد المرصني لهذا على ابن جنى ما أورده ، وقال : « هذا ما يقول ابن جنى . وكلام العرب : كثرة الشراب مبولة » ، وفي ابن يعيش على المفصل (مبحث الواو والياء عينين) : « وحكى أبو زيد : هذا شيء مطبىة للنفس ، وهذا شراب مبولة » .
- (٣) هذا شطربيت من الرجز . قال البسدادي في شرح شواهد الشافية ٥٨ : « وقد بالغت في مراجعة المواد والمطائن فلم أجد قائله ولا تتمه » .
- (٤) هذا البحث مستعار في العربية من أصول الفقه . ومحل تخصيص العلة أن يتخلف الحكم مع وجود العلة . ومن أمثلة هذا في الفقه أن يعال الربا بالطعم ، فورد على هذا العرايا ، وهي بيع الرطب بالتمر ، والعنب بالزبيب ، ففيها الطعم ، والتعاوض فيها مع جهل التماثل ليس بحرام في مقدار معين مبين في الفروع . فقد وجدت العلة وتخلف الحكم . ويختلف الفقهاء في هذا : فمنهم من يراه قدحا في العلة ، ويسميه نقضا . ومنهم من لا يراه نقضا ، ويعود به على العلة بالتخصيص . وقد ذكر السيوطي في الاقتراح هذا البحث في باب « القوادح في العلة » .
- (٥) كذا في أ ، ب ، وفي ش : « تصرف » .

التخفيف والفرق، ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنا، - وإن كان على غير قياس - ومستتقلا؛ ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء ميزان، وميعاد، لقدرت على ذلك، فقلت: مؤزان، وموعد. وكذلك لو آثرت تصحيح فاء مؤسير، وموقين، لقدرت على ذلك فقلت: مؤسير، وميقين. وكذلك لو نصبت الفاعل، ورفعت المفعول، أو ألغيت العوائل: من الجواز، والنواصب، والجوازم، لكنك مقتدرا على النطق بذلك، وإن نفى القياس تلك الحال. وليست كذلك عِلل المتكلمين؛ لأنها لا قدرة على غيرها؛ ألا ترى أن اجتماع السواد والبياض في محل واحد ممتنع لا مستكره، وكون الجسم متحركا ساكنا في حال واحدة فاسد. لا طريق إلى ظهوره، ولا إلى تصوّره. وكذلك ما كان من هذا القبيل. فقد ثبت بذلك تأثر عِلل النحويين عن طلل المتكلمين، وإن تقدّمت عِلل المتفقين.

ثم أعلم من بعد هذا أن عِلل النحويين على ضربين:

أحدهما ما لا بد منه، فهو لاحق بعِلل المتكلمين، وهو قلب الألف واوا لانضمام ما قبلها، وياء لانكسار ما قبلها؛ نحو ضورب، وقراطيس، وقد تقدّم ذكره. ومن ذلك امتناع الابتداء بالساكن؛ وقد تقدّم ما فيه.

ثم يبقى النظر فيما بعد، فنقول: إن هذه العِلل التي يجوز تخصيصها، كصحة الواو إذا اجتمعت مع الياء، وسبقت الأولى منهما بالسكون؛ نحو حيوة، وعوى الكلب عوية، ونحو صحة الواو، والياء، في نحو غزوا، ورميا، والتزوان، والغليان، وصحة الواو في نحو اجتوروا، واغتونا، واهتوشوا،

(١) كذا في ش، ب. وفي أ: «ذاك».

(٢) كذا في ش، ب. وفي أ: «بذاك».

(٣) يقال تهوش القوم، وتهوشوا: اختلطوا. ولم أقف في اللسان والقاموس على «اهتوش».

إنما اضطرَّ القائل بتخصيص العلة فيها وفي أشباهها ؛ لأنه لم يحتَظ في وصف العلة ؛ ولو قدم الاحتياط فيها لأمن الاعتذار بتخصيصها . وذلك أنه إذا عَدَّ هذا الموضوع قال في علة قلب الواو والياء ألفا : إن الواو والياء متى تحزَّتا وأنفتح ما قبلهما قلبتا ألفين ؛ نحو قام ، وباع ، وغزا ، ورمى ، وباب ، وعاب ، وعصا ، ورسي ، فإذا أُدخِل عليه فقيل له : قد صحَّتا في نحو غَزَوَا ، ورميا ، وغَزَوَان ، وصَمِيان^(١) ، وصحَّت الواو خاصَّة في نحو اعْتَوْنَا ، واهْتَوْشُوا ، أخذ يتطلَّب ويتعَدَّر فيقول : إنَّما صحَّتا في نحو رَمَيَا ، وغَزَوَا ؛ مخافة أن قلبتا ألفين فتحذف إحداهما فيصير اللفظ بهما : غزا ، ورمى ، فتلتبس التثنية بالواحد . وكذلك لو قلبوهما ألفين في نحو تَفَيان ، وتَزَوَان ، لحذفت إحداهما ، فصار اللفظ بهما نَفان ، وتزان ، فالتبس فَعَلان مما لامه حرف علة بفعال مما لامه نون . وكذلك يقولون : صحَّت الواو في نحو اعْتَوْنَا ، واهْتَوْشُوا ؛ لأنهما في معنى ما لا بدَّ من صحَّته ، أعنى تعاونوا وهاوشوا . وكذلك يقولون : صحَّتا في نحو عَوِرَ ، وصَيِدَ ؛ لأنهما في معنى آعَوِرَ ، وأصَيِدَ ، وكذلك يقولون في نحو بَيْتِ الْكُتَّابِ^(٥) : وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمية حتى أبوه يقاربه

١٥ (١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « ألفا » . (٢) أي أورد عليه دخل ، وهو الفساد والعيب . وهذا التعبير كقول المتأخرين : اعترض عليه . (٣) الصميان من الرجال : الشديد . وفي ش زيادة : « ورميان » وتأخير « غزوان » عن « رميان » . (٤) كذا في أ . وسقط لفظ « يقولون » في ش ، ب . (٥) لم أقف على هذا البيت في الكتاب . وهو ينسب إلى الفرزدق ، ولكن لم أقف له على صلة في ديوانه . وقد نسبه إليه مفردا المبرد في الكامل ١ / ١٢٧ طبعة المرصني ، وابن رشيقي في العمدة في « باب الوحشي المتكلف ، والزيك المستضعف » وأبو الفرج في الأغاني ج ١٩ ص ١٥ طبعة بولاق ببعض مخالفة في الشطر الأزل . وهو من شواهد البلاغة ، يذكر شاهدا للتعقيد اللفظي ، وقد أوردته صاحب معاهد التنصيص ، ولم يذكر صلته مع إطنابه في ترجمة الفرزدق .

٢٠

إنما جاز ما فيه من الفصل (بين ما لا يحسن) فصله لضرورة الشعر . وكذلك ما جاء من قَصْر الممدود ومدَّ المقصور ، وتذكير المؤنث ، وتأنيث المذكر ، ومن وضع الكلام في غير موضعه ؛ يحتجون في ذلك وغيره بضرورة الشعر ، ويمجنون إليها مرسلّة غير متحجّرة ، وكذلك ما عدا هذا : يسوون بينه ، ولا يتحاطون فيه ، فيحرسوا أوائل التعليل له . وهذا هو الذي تنق عليهم هذا الموضع حتى اضطّرهم الى القول بتخصيص العلل ، وأصارهم إلى حيز التعذر والتحمل . وسأضع في ذلك رسماً يقاس فينتفع به بإذن الله ومشيتته .

وذلك أن نقول في علة قلب الواو والياء ألفا : إنهما متى تحزّتا حركة لازمة وانفتح ما قبلهما وعيرى الموضع من اللبس ، أو أن يكون في معنى ما لا بد من صحّة الواو والياء فيه ، أو أن يخرج على الصحّة منبهة على أصل بابه ، فإنهما يُقلبان ألفا . ألا ترى أنك إذا احتطت في وصف العلة بما ذكرناه سقط عنك الاعتراض عليك بصحة الواو والياء في حوابة وجيال ؛ إذ كانت الحركة فيهما عارضة غير لازمة ، إنما هي منقولة اليهما من الهمزة المحذوفة للتخفيف في حوابة وجيال .

وكذلك يسقط عنك الإلزام لك بصحة الواو والياء في نحو قوله تعالى « لَوِ أَطَلَمْتَ عَلَيْهِمْ » وفي قولك في تفسير قوله عز وجل « وانطلق الملائم منهم أن أمشوا »

(١) كذا في ١٠ . وفي ش ، ب : « مما لا يحسن » .

(٢) كذا في ١٠ ، ب . وفي ش : « يمتجون » وهو تصحيف .

(٣) كذا في ١٠ . وفي ش ، ب : « فسق » وبتق الشيء : حركة ، وجذبه . وفتحه : فتحه

وأبدي عنه وقد كان مستورا .

(٤) يقال . دلوحوابة : ضخمة . وهو من تركيب « ح أ ب » فوزنه فوعلة .

(٥) الجيال : الضبيع .

واصبروا على آلهتكم» : معناه: أي أمشوا . فتصحّ الياء والواو متحركتين مفتوحاً ما قبلهما ؛ من حيث كانت الحركة فيهما لالتقاء الساكنين ، فلم يعتدّ لذلك .

وكذلك يسقط عنك الاعتراض بصحة الواو والياء في عورٍ وصيدٍ ، بأنهما في معنى ما لا بدّ فيه من صحّة الواو والياء ، وهما أعورٌ وأصيدٌ . وكذلك صحّت في نحو اعتوروا ، وازدوجوا ، لما كان في معنى ما لا بدّ فيه من صحّتها ، وهو تعاونوا ، وتزاجوا . وكذلك صحّت في كروان ، وصميان ؛ مخافة أن يصيرا من مثال فعلان ، واللام معتلة ، إلى فعال ، واللام صحيحة ، وكذلك صحّت في رجل سمّيته بكرّوان ، وصميان ، ثم رحّمته ترخيم قولك يا حارٍ ، فقلت : يا كرو ، ويا صمي ، لأنك لو قبلتهما فيه ، فقلت : يا كرا ، ويا صما ، لالتبس فعلان ، بفعل ، ولأن الألف والنون فيهما مقدرتان أيضاً فصحتا كما صحّتا وهما موجودتان . وكذلك صحّت أيضاً الواو والياء في قوله عزّ اسمه « وعصوا الرسول » وقوله تعالى « لتبؤنّ في أموالكم وأنفسكم » وقوله تعالى « فإنما ترين من البشر أحدا » من حيث كانت الحركة عارضةً لالتقاء الساكنين غير لازمة . وكذلك صحّت في القود ، والحوكة ، والغيب ؛ تنبيهاً على أصل باب ، ودارٍ ، وعابٍ .

أفلا ترى إلى احتياطك في العلة كيف أسقط عنك هذه الالتزامات كلّها ، ولو لم تقدم الأخذ بالحزم لأضطرت إلى تخصيص العلة ، وأن تقول : هذا من أمره ... ، وهذا من حاله ... ، والمعذر في كذا وكذا ... ، وفي كذا وكذا

(١) أي نحو اعتوروا وازدوجوا .

(٢) كان من الخير له أن يحذف هذا الوجه من التعليل ويقتصر على ما بعده ؛ فإن ما ذكره يقضى بالألّا يقال : يا كرا ، ويا صما ، عند الترخيم على لغة الاستقلال ؛ لئلا يلتبس فعلان بفعل ، وهذا لم يمنع في النحو . وانظر الأشموني في مبحث « الترخيم » .

وأنت إذا قسّمت ذلك الاحتياط لم يتوجه عليك سؤال ؛ لأنه متى قال لك :
فقد صحّت الياء والواو في جَيْلٍ ، وحوَبةٍ ، قلت : هذا سؤال يسقطه ما تقدّم ؛
إذ كانت الحركة عارضة لا لازمة ، ولو لم تحتطّ بما قدّمت لأجاءتك الحال
إلى تحلّي الاعتذار .

- ٥ وهذا عينه موجود في العِلل الكلاميّة ؛ ألا ترى أنك تقول في إفساد اجتماع
الحركة والسكون على المحلّ الواحد : لو اجتماعا لوجب أن يكون المحلّ الواحد
ساكنا متحرّكا في حال واحدة ، ولولا قولك : في حال واحدة لفسدت العلة ؛
ألا ترى أنّ المحلّ الواحد قد يكون ساكنا متحرّكا في حالين اثنتين .

فقد علمت بهذا وغيره مما هو جارٍ مجراه قوة الحاجة إلى الاحتياط

- ١٠ في تخصيص العلة .

فإن قلت : فأنت إذا حصّل عليك هذا الموضوع لم تلجأ في قلب الواو والياء إذا
تحرّكتا وانفتح ما قبلهما ألفين ، إلا إلى الحرب من اجتماع الأشباه ؛ وهي حرف
العة والحركتان اللتان اكتشفتاه ، وقد علم مضارعة الحركات لحروف اللين ، وهذا
أمر موجود في قام ، وخاف ، وهاب ، كوجوده في حَوِيل ، وعَوِر ، وصِيد ،
١٥ وصَيْن ؛ ألا ترى أن أصل خاف وهاب : خَوْف وهَيْب ، فهما في الأصل كحَوِيل
وصِيد ، وقد تجسّمت في حَوِيل وصِيد من الصبغة ما تماهيته في خَوْف وهَيْب .
فأمّا احتياطك بزعمك في العلة بقولك : إذا عمّري الموضوع من اللبس ، وقولك : إذا

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « ولم » .

(٢) كذا في الأصول ، ولو جرى على نسق ما قبله في ذكر شروط القاب لقال : إذا لم يكن في معنى

- ٢٠ ما لا بدّ من صحته ، ولم تكن الحركة لازمة . وكأنه يريد : وقولك : إذا كان في معنى ما لا بدّ من صحته
فلا قلب ، وقولك وكانت الحركة غير لازمة فلا قلب . لحذف الجواب وهو مراد .

كان في معنى ما لا بد من صحته ، وقولك : وكانت الحركة غير لازمة ، فلم ترك أوردته إلا لتستثنى به ما يورده الخصم عليك : مما صحح من الياء والواو وهو متحرك وقبله فتحة . وكأنك إنما جئت إلى هذه الشواذ التي تضطررك إلى القول بتخصيص العلل فحشوت بها حديث علتك لا غير ؛ وإلا فالذي أوجب القلب في خاف ، وهاب ، من استنقال حرفي اللين متحركين مفتوحا ما قبلهما موجود آتية في حويل وصيد ، وإذا كان الأمر كذلك دل على انتقاض العلة وفسادها .

قيل : لعمري إن صورة حويل وصيد لفظا هي صورة خوف وهيب ، إلا أن هناك من بعد هذا فرقا ، وإن صغر في نفسك وقل في تصورك وحسك ، فإنه معنى عند العرب مكين في أنفسها ، متقدم في إيجابه التأثير الظاهر عندها . وهو ما أوردناه وشرطناه : من كون الحركة غير لازمة ، وكون الكلمة في معنى ما لا بد من صحة حرف لينه ، ومن تخوفهم التباسه بغيره ؛ فإن العرب — فيما أخذناه عنها ، وعرفناه من تصرف مذاهبها — ، عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها بالفاظها . وسنفرد لهذا بابا نتقصاه فيه بمعونة الله . أو لا تعلم عاجلا إلى أن تصير إلى ذلك الباب آجلا ، أن سبب إصلاحها ألفاظها ، وطردتها إياها على المثل والأحذية التي قننتها لها ، وقصرتها عليها ، إنما هو لتحصين المعنى وتشريفه ، والإبانة عنه وتصويره ؛ إلا ترى أن استمرار رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول ؛ وهذا الفرق أمر معنوي ، أصليح اللفظ له وقيد مقاده الأوفق من أجله .

فقد علم بهذا أن زينة الألفاظ وحيلتها لم يقصد بها إلا تحصين المعاني وحياطتها . فالمعنى إذا هو المكرم المخدوم ، واللفظ هو المبتذل الخادم .

(١) جمع الخداء ككتاب . وهو في الأصل مصدر هذا الشيء . قدره . وأريد به ما يقدر عليه الشيء كالفال ، فيراد به هنا المثل والموازن التي قدرت عليها الألفاظ .
(٢) كذا في الأصول . والأسوغ : « تحصين » .

وبعد، فإذا جرت العِلَّة في معلولها، واستتبَّت على مَنهجها وأمَّها قوَى حكيمها،
وأحتَمَى جانبها، ولم يَسع أحدًا أن يعرض لها إلا بإخراجه شيئًا إن قدر على^(٢)
إخراجه منها. فأما أن يفصلها ويقول: بعضها هكذا، وبعضها هكذا مردود عليه،
ومردول عند أهل النظر فيما جاء به. وذلك أن مجموع ما يورده المعتل بها هو حدّها
ووصفها، فإذا انقادت وأثرت وجرت في معلولاتها فاستمزت، لم يبق على بادئها،
وخاصب نفسه للرامة عنها، بقية فيطالب بها، ولا قصمة سواك فيفك بد ذمته عنها.^(٣)
فإن قلت: فقد قال الهدلي: ^(٤)

(بياض بالأصل)^(٥)

فقد كنت قلت في هذه اللفظة في كتابي في ديوان هُدَيْل: إنه إنما أعلت^(٦)

- ١٠ هذه العين هناك ولم تصح كما صححت عين اجنوروا واعتنونا من حيث كان ترك قلب
الياء ألفا أثقل عليهم من ترك قلب الواو ألفا؛ لبعدهما بين الألف والواو، وقر بها
من الياء، وكلما تدانى الحرفان أسرع انقلاب أحدهما إلى صاحبه، والمجذأ به نحوه،
وإذا تباعدا كانا بالصحة والظهور قمتًا^(٧). وهذا - لعمرى - جواب جرى هناك

(١) كذا في أ. وفي ش، ب: « على ».

١٥ (٢) كذا في أ. وفي ش، ب: « بإخراجه منها شيئًا ».

(٣) قصمة السواك: الكسرة منه.

(٤) كذا في أ. وفي ب: « سؤال » وفي ش: « سؤال ».

(٥) بيت الهدلي الذي سقط هنا فيما بين أيدينا من الأصول فيه (استاف) في معنى تسايفوا. ولم

أعثر على البيت بعد طول البحث. وسبب ذلك أن شعر الهدليين لم يصلنا كله. وفي ج: « فإن قيل: فقد

٢٠ قلت في كتابك في ديوان هُدَيْل إنه إنما أعلت عين (استاف) ولم تصح ... ».

(٦) يريد استاف.

(٧) كذا في أ. وفي ش، ب: « أعلت ».

(٨) أى حرين، وأفرد لأنه في الأصل مصدر.

على مالوف العرف في تخصيص العلة . فأما هذا الموضع فإظنه من استمرار المحجة واحتماء العلة . وذلك أن يقال : إن استاف هنا لا يراد به تسايفوا أى تضار بوا بالسيوف، فتلزم صحته كصحة عين تسايفوا ؛ كما لزمت صحة اجتوروا لما كان في معنى ما لا بد من صحة عينه ، وهو نجاوروا ؛ بل تكون استافوا هنا : تناولوا سيوفهم وجردوها . ثم يعلم من بعد أنهم تضار بوا؛ مما دل عليه قولهم : استافوا، فكانه من باب الاكتفاء بالسبب عن المسبب ؛ كقوله :

ذَرِ الْآكِلِينَ الْمَاءَ ظَلَمًا فَمَا أَرَى يَنَالُونَ خَيْرًا بَعْدَ أَكْلِهِمُ الْمَاءِ^(١)

يريد قوما كانوا يبيعون الماء فيشترون بثمنه ما يأكلونه ، فاكتفى بذكر الماء الذي هو سبب المأكول من ذكر المأكول .

فأما تفسير أهل اللغة أن استاف القوم في معنى تسايفوا فتفسير على المعنى ؛ كما دلتهم في أمثال ذلك ؛ ألا تراهم قالوا في قول الله عز وجل «مِن مَّاءٍ دَافِقٍ» : إنه بمعنى مدفوق ، فهذا — لعمري — معناه ، غير أن طريق الصنعة فيه أنه ذو دَفَقٍ كما حكاه الأصمعي عنهم من قولهم : نَاقَةٌ ضَارِبٌ إِذَا ضُرِبَتْ ، وتفسيره أنها ذات ضَرْبٍ أى ضُرِبَتْ . وكذلك قوله تعالى «لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ» أى لا ذاءِصِمَةٍ ، وذو العصمة يكون مفعولا كما يكون فاعلا ، فمن هنا قيل : إن معناه : لا معصوم . وكذلك قوله :

لَقَدْ عَيَّلَ الْآيَاتِمَ طَعْنَةً نَاشِرَةً أَنَا شَرٌّ لَأَزَالَتْ يَمِينُكَ آشِرَةً^(٢)

(١) في اللسان «أكل» : «من الآكلين» بدل «ذرا الآكلين» . (٢) كذا في ١ . وفي ش ، ب : «من المأكول» . وفي عبارة اللسان في أكل : «عن ذكر المأكول» . (٣) أى ضربها الفحل ، وذلك أن يزرعها . (٤) قال ابن السيرافي في شرح شواهد إصلاح المنطق ١ / ٣٣ : «ناشرة هذا من بنى تغلب ؛ وكان في بنى شيبان مقامه ، فكان همام بن مرة بن ذهل بن شيبان رباه . ووقعت حرب البسوس بين بكر وتغلب وناشرة هذا مع همام بن مرة . =

٥

١٠

١٥

٢٠

أى ذات أشير، والأشمر: الحز والقطمع، وذو الشيء قد يكون مفعولا كما يكون فاعلا؛ وعلى ذلك عامة باب طاهر، وطالقي، وحائض، وطامث؛ ألا ترى أن معناه: ذات طهر، وذات طلاق، وذات حيض، وذات طمئ^(١). فهذه ألفاظ ليست جارية على الفعل؛ لأنها لو جرت عليه للزم إلحاقها تاء التأنيث؛ كما لحقت نفس الفعل. وعلى هذا قول الله تعالى « في عيشة راضية » أى ذات رضا، فمن هنا صارت بمعنى مرضية. ولو جاءت مذكرة لكانت كضارب وبازل، كباب حائض وطاهر؛ إذ الجميع غير جاري على الفعل، لكن قوله تعالى « راضية » كقوله (لا زالت يمينك آسرة) .

وينبغي أن يعلم أن هذه التاء في (راضية) و (آسرة) ليست التاء التي يخرج بها اسم الفاعل على التأنيث لتأنيث الفعل من لفظه؛ لأنها لو كانت تلك لفسد القول؛ ألا ترى أنه لا يقال: صربت الناقة ولا رصيت العيشة. وإذا لم تكن إياها وجب أن تكون التي للبالغة؛ كقروقة، وصرورة، وداهية، وراوية، مما لحقت التاء للبالغة والغاية. وحسن ذلك أيضا شيء آخر. وهو جريانها صفة

١٥ = فلما كان يوم واردات — وهو أحد الأيام التي كانت بين بكر وتغلب فيها حرب — قاتل همام بن مرة قتالا شديدا، وأبلى وأتمخن في بني تغلب ثم عطش بغاء إلى رحله يستسقى وناشرة في رحله. فلما رأى ناشرة ففكه طعمه بحسرية فقتله وهرب إلى بني تغلب فقالت نائمة همام تبيكه: لقد عيل الأيام طعنة ناشرة. ويقال إن أم همام قالت ذلك « وانظر أيضا اللسان (أشمر) .

(١) كذا في أ. وفي ش، ب: « الألفاظ » .

(٢) كذا في أ. وفي ش، ب: « ذلك الفعل » .

٢. (٣) الحسق أن التاء اللاحقة للوصف إذا كان موصوفه مؤنثا للتأنيث، ولو كانت على جهة النسب. وإرادة النسب إنما يحجز التعرية من التأنيث ولا تحتم ذلك، ويقول الشهاب في حواشي البيضاوي ٨ / ٢٣٨: « والحسق — كما يفهم من شراح الكتاب — أن ما قصد به النسبة لا يلزم تأنيثه؛ وإن جاء فيه على خلاف الأصل الغالب أحيانا؛ » .

على مؤنث ، وهي باقظ الجارى على الفعل ، فزاد ذلك فيما ذكرنا ؛ ألا ترى إلى همز حائض ، وإن لم يجر على الفعل ، إنما سببه أنه شابه في اللفظ ما أطرد همزه من الجارى على الفعل ؛ نحو قائم ، وصائم وأشباه ذلك . ويدلُّك على أن عين حائض همزة ، وليست ياء خالصة - كما لعله يظنه كذلك ظان - قولهم : امرأة زائر، من زيارة النساء ، وهذا واضح ؛ ألا ترى أنه لو كانت العين صحيحة لوجب ظهورها واوا وأن يقال : زاور . وعليه قالوا : الحائض^(١) ، والمائر للرمد ، وإن لم يجرى على الفعل ، لمَّا جاء مجيء ما يجب همزه وإعلاله في غالب الأمر .

نعم وإذا كانوا قد أتوا المصدر لمَّا جرى وصفا على المؤنث ؛ نحو امرأة عدلة ، وفريس طوعة القيادة ، وقول أمية^(٢) :

والحية الحنفة الرقشاء أخرجها من بجرها آمينات الله والكليم^(٣)

وإذا جاز دخول التاء على المصادر وليست على صورة اسم الفاعل ولا هي الفاعل في الحقيقة ، وإنما استهوى لذلك جريها وصفا على المؤنث ، كان باب « عيشة راضية » ، و « يد أشمة » أخرى بجواز ذلك فيه ، وجريه عليه .

(١) انظر ص ١١٩ من هذا الجزء .

(٢) في ج : « ذى الرمة » وهو خطأ . وهو أمية بن أبى الصلت .

(٣) (بجرها) في هامش أ (وبيتها) ومعنى ذلك أن هناك زاوية : « بيتها » بدل « بجرها » . وفى اللسان فى « حنف » ضبط (آمينات) جمع أمنة محركا وهى الأمن . وفيه فى « عدل » ضبط كما ضبط هنا . ويريد بأمينات الله التى تخرج الحية من بجرها القسم الذى يذكره الحاروى ويعزم عليها به لتخرجن . والحنف فى الأصل الهلاك ، وهو مصدر لفعل مهمل ثم يطلق على ما يكون منه الهلاك ، فىقال : هذا السبع حنف لمن يلقاه ، وهذه العقرب حنف كذلك بالتذكير نظرا لأصله ، ولما كثر استعماله وصفا بسباع لأمية أن يلحق به التاء التى تلحق الوصف . وانظر الديوان لأمية المطبوع فى بيروت ، والحيدان ١٨٧/٤ بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

فإن قلت : فقد قالوا في يوجل : يا جل ، وفي يئاس : ياء س ، وفي طيئ طائي ، وقالوا : حاجيت ، وعاعيت ، وهاهيت ، فقلبوا الياء والواو هنا ألفين ، وهما ساكتان ، وفي هذا نقض لقولك ؛ ألا تراك إنما جعلت علة قلب الواو والياء ألفين تلك الأسباب التي أحدها كونها متحركتين ، وأنت تجدهما ساكتين ، ومع ذلك فقد تراهما منقلبتين .

قيل : ليس هذا نقضا ، ولا يراه أهل النظر قدحا . وذلك أن الحكم الواحد قد يكون معلولا بعلمتين ثنتين ، في وقت واحد تارة ، وفي وقتين اثنتين . وسنذكر ذلك في باب المعلول بعلمتين .

فإن قلت : فما شرطك واحتياطك في باب قلب الواو ياء إذا اجتمعت مع الياء في نحو سيّد ، وهين ، وجيد ، وشويت شيئا ، ولويت يده ليأ ، وقد تراهم قالوا حيوة ، وضبون ، وقالوا عوى الكلب عوية ، وقالوا في تحقير أسود ، وجدول : جديول ، وأسويد ، وأجازوا قياس ذلك فيما كان مثله : مما واوه عين متحركة أو زائدة قبل الطرف ؟

فالذي تقول في هذا ونحوه : أن الياء والواو متى اجتمعتا ، وسبقت الأولى بالسكون منهما ، ولم تكن الكلمة علمًا ، ولا مرادا بصحة واوها التنبيه على أصول أمثالها ، ولا كانت تحقيرا محمولا على تكسير ، فإن الواو منه تقلب ياء . فإذا فعلت هذا واحتطت للعلة به أسقطت تلك الإلزامات عنك ؛ ألا ترى أن (حيوة) علم والأعلام تأتي مخالفة للأجناس في كثير من الأحكام ، وأن (ضبون) إنما صح لأنه

(١) خير من هذا أن يحيل ما أورده السائل على الشذوذ ، فلا يرد على التعليل .

(٢) التعليل للقياس في هذا القلب ، وحسب العلة أن تكون رافية به . والقلب في العلم وما قصد

به التنبيه على الأصل شذوذ فلا يجب أن يراعى في العلة .

نخرج على الصحة تنبيها على أن أصل سيّد وميت : سيّود وميوت ، وكذلك (عوية) نخرجت سالمة؛ ليعلم بذلك أن أصل لية لوية ، وأن أصل طية طوية ، وليعلم أن هذا الضرب من التركيب وإن قل في الاستعمال ، فإنه مراد على كل حال .

وكذلك أجازوا تصحيح نحو أسيد وجديول ، إرادة للتنبية على أن التحقير والتكسير في هذا النحو من المثل من قبيل واحد .

فإن قلت : فقد قالوا في العلم أسيد ، فأعلوا كما أعلوا في الجنس ؛ نحو قوله :^(١)

أسيد ذو خريطة نهارا من المتلقطى قرد القيام^(٢)

فمن ذلك أجوبة . منها أن القلب الذي في أسيد قد كان سبق إليه وهو جنس كقولك : عليم أسيد ، ثم نقل إلى العلمية بعد أن أسرع فيه القلب فبقى بحاله ،^(٣)

(١) أي الفرزدق . وانظر اللسان (سود) والقائض طبعة أروبة ١٠٠٦ ، والكتاب ١/٩٥

(٢) من قصيدته التي مطلعها :

السم عاتجين بنا ، لنا نرى العرصات أو أثر الخيام

وقبله :

سيلغهن وحى الفسول مني ويدخل رأسه تحت القرام

فقوله : « أسيد » فاعل « سيلغهن » أي يبلغ النساء اللاتي يتحدث عنهن وله هوى فيهن . (وحى القول) ما يحمله من رسالة أو كلام . والقرام : الستر الذي يحجب . وقوله (أسيد) يريد « غلام أسود » . والخريطة تصغير الخريطة : وهي كالحلقة يضع فيها ما يلتقط ، والقمام : الكأسة ، والقرد : ما تلبس من الكأسة . يصف أن الغلام الأسود الرسول إلى من يحب لا يؤبه له ، فهو قرد . يقيم الكأسة ، وبذلك يصل إلى هوى الشاعر دون أن يثير انتباه أحد . وانظر في اللسان (سود) رأيا آخر في تفسير البيت يخالف ما أسلفت ، وهو غير مرضي .

(٣) أنت ترى أن ابن جني بن الاعتراض بأسيد على أنه في البيت علم ، وقد أبان عن هذا بما لا يحتمل الشك في عبارته في جاذ يقول : « فإن قلت : فقد قالوا في العلم أسيد ، كما قال : أسيد ... » ، وقد علمت أن « أسيد » في بيت الفرزدق ليس من العلم في شيء ، كيف وقد وصفه بقوله : « ذو خريطة » وهذا نكرة لا يوصف به العلم ، كما لا يخفى . وبهذا تعلم أن لا وجه لإيراد السؤال ، ولا الجواب ، بله الأجوبة .

- لا أن القلب إنما وجب فيه بعد العلمية، وقد كان قبلها - وهو جنس نكرة - صحيحاً .
ويؤنس بهذا أيضاً أن الإعلال في هذا النحو هو الاختيار في الأجناس . فلما سبق
القلب الذي هو أقوى وأقيس القولين سُمِّيَ به معلاً، فبقى بعد النقل على صورته .
ومثل ذلك ما نقوله في « عيينة » أنه إنما سُمِّيَ به مصغراً فبقى بعدُ بحاله قبل ،
ولو كان إنما حُقِّرَ بعد أن سُمِّيَ به لوجب ترك إلحاق علامة التانيث به ؛ كما أنك
لو سُمِّيت رجلاً هنداً ، ثم حُقِّرت قلت : هُنَيْد : ولو سُمِّيت بها محقَّرة قبل التسمية
لوجب أن تُقَرَّ التاء بحالها ، فتقول : هذا هُنَيْدَةٌ مَقِيلًا . هذا مذهب الكتاب ،
وإن كان يونس يقول بضده . ومنها أنا لسنا نقول : إن كلَّ علم فلا بدَّ من صحَّة
واوه إذا اجتمعت مع الياء ساكنةً أو لاهما فيلزمنا ما رمت إلزامنا ، وإنما قلنا :
إذا اجتمعت الياء والواو ، وسبقت الأولى منهما بالسكون ، ولم يكن الاسم علمًا ،
ولا على تلك الأوصاف التي ذكرنا فإن الواو تقلب ياءً وتدغم الياء في الياء . فهذه
علَّة من علل قلب الواو ياءً . فأما ألا تتعلَّ الواو إذا اجتمعت مع الياء ساكنةً
أولاهما إلَّا من هذا الوجه فلم نقل به . وكيف يمكن أن نقول به وقد قدَّمنا أن الحكم
الواحد قد يكون معلولاً بعلمتين وأكثر من ذلك ، وتضمَّننا أن نفردها لهذا الفصل باباً !
فإن قلت : ألسنا إذا رافعناك في صحَّة « حيوة » إنما نفرع إلى أن نقول : إنما
صحَّت لكونها علمًا ، والأعلام تأتي كثيراً أحكامها تخالف أحكام الأجناس ،
وأنت تروم في اعتلاك هذا الثاني أن تسوى بين أحكامهما ، وتطرَّد على سُمِّيت
واحد كلاً منهما .

(١) انظر كتاب سيويه ص ١٣٧ ج ٢

(٢) كذا في ب ، ش . وفي أ : « مخالف » ولا تستقيم هذه الصيغة مع الإخبار عن
« أحكامها » فقد كان يجب أن يقال : « مخالفة » .

قيل : الجواب الأول قد استمر ، ولم تمرض له ، ولا سوغتك الحال الطعن^(١)
فيه ، وإنما هذا الاعتراض على الجواب الثاني . وألخطب فيه أيسر . وذلك
أن لنا مذهبا سنوضحه في باب يلي هذا ؛ وهو حديث الفرق بين علة الجواز وعلة
الوجوب .

ومن ذلك أن يقال لك : ما علة قلب واو سوط ، وثوب ، إذا كسرت
فقلت : ثياب ، وسياط ؟ .

وهذا حكم لا بُدَّ في تعليقه من جمع خمسة أغراض ، فإن نقصت واحدا فسد
الجواب ، وتوجه عليه الإلزام^(٢) .

والخمس : أن ثيابا ، وسياطا ، وحياضا ، وبابه جمع ، والجمع أثقل من الواحد ،
وأن عين واحده ضعيفة بالسكون ، وقد يراعى في التجمع حكم الواحد ، وأن قبل
عينه كسرة ، وهي مجلبة في كثير من الأمر لقلب الواو ياء ، وأن بعدها ألفا ،
والألف شبيهة بالياء ، وأن لام سوط وثوب صحيحة .

فتلك خمسة أوصاف لا غنى بك عن واحد منها . ألا ترى إلى صحة خوان^(٣) ،
ويوان^(٤) ، وصوان ، لما كان مفردا لا جمعا . فهذا باب . ثم ألا ترى إلى صحة
واو زوجة ، وعودة ، وهي جمع واحد ساكن العين ، وهو زوج^(٥) ، وعود ، ولامه
أيضا صحيحة ، وقبلها في الجمع كسرة . ولكن بقي من مجموع العلة أنه لا ألف بعد
عينه ؛ كالف حياض ، ورياض . وهذا باب أيضا .

(١) كذا في ١ . وفي ش ، ب ، « يمرض » .

(٢) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « الكسر والإلزام » .

(٣) في ١ : « غناء » وهو خطأ . (٤) البوان : عمود للعباء .

(٥) انظر في هذا الأسلوب الصفحة ٣٦ من هذا الجزء رقم ٢ في التعليق .

(٦) هو المسنن من الإبل .

ثم ألا ترى إلى صححة طوَالٍ، وقوَالٍ، وهما جمعان، وقبل عينهما كسرة، وبعدهما أَلِفٌ، ولما هما صحیحتان . لكن بقي من مجموع العلة أنّ عينه في الواحد متحركة؛ وهى في طويل، وقويم . وهذا أيضا باب .

ثم ألا ترى إلى صححة طَوَاءٍ، وروَاءٍ، جمع طَيَّانٍ، ورِيَّانٍ؛ فيه الجمعية، وأن عين واحده ساكنة، بل معتلة، وقبل عينه كسرة وبعدها أَلِفٌ . لكن بقي عليك أن لامة معتلة، فكروها إعلال عينه لثلا يجمعوا بين إعلالين .

وهذا الموضوع مما يسترسل فيه المعتل لاعتلاله، فلعله أن يذكر من الأوصاف الخمسة التي ذكرناها وصفين (أو أكثره) ^(٢) ثلاثة ويُغفل الباقي، فيدخل عليه الدخل منه، فيرى أن ذلك نقض للعلّة، ويفزع إلى ما يفزع إليه من لا عضمه له، ولا مُسكّة عنده . ولعمري إنه كسر لعلته هو لاعتلالها في نفسها . فأما مع إحكام علة الحكم فإنّ هذا ونحوه ساقط عنه .

ومن ذلك ما يعتقده في علة الادغام ^(٤) . وهو أن يقال : إن الحرفين المثلين إذا كانا لازمين متحركين حركة لازمة، ولم يكن هناك إلحاق، ولا كانت الكلمة مخالفة لمثال فَعِل، وفَعُل، أو كانت فَعَل فَعَلًا ^(٥)، ولا خرجت منبهة على بقية بابها ^(٦)، فإن الأول منها يُسكن ويدغم في الثاني . وذلك نحو شَدَّ، وشَلَّتْ يَدُهُ، وحَبَّذا

(١) أى لا يجتاط، ويلقى الكلام فيه على عواهنه، من قولهم : استرسل إليه : أتبسط إليه واستأنس .

(٢) كذا في الأصول . وقد يكون الأصل : «أو إن أكثر» .

(٣) الدخل — بتسكين الخاء ويجزك — : العيب، ويراد به القدر والنقض .

(٤) كذا في أ . ش ، ب : « يعقده » .

(٥) هو حال من « فعل »، وهو يجتزبه عن فعل اسما؛ نحو سبب .

(٦) هذا الضبط عن أ . وفي ب : « منبهة »، بفتح الأول والثالث وسكون الثاني .

زيد ، وما كان عاريا مما استثنياه ؛ ألا ترى أن شدَّ وإن كان فعل فإنه فعل ؛
وليس كَطَلَّ ، وشرَّ ، وجَدِّد ، فيظهر . وكذلك شأت يده : فَعَلَتْ . وحبذا زيد
أصله حَبِيبٌ ككريم ، وقَضُو الرجل . ومثله شَرَّ الرجل من الشرِّ : هو فَعَلَّ ؛ لقولهم :
شُرِّرتَ يا رجل ؛ وعليه جاء رجل شَرِّيرٌ كَرْدِي . وعلى ذلك قالوا أجدَّ في الأمر ،
وأسرَّ الحديث ، واستعدَّ ؛ لخلوّه مما شرطناه .

فلو عارضك معارض بقولهم : أصببِ الماء ، وأمُدِّد الحبل ، لقلت : ليست
الحركتان لازمتين ؛ لأن الثانية لالتقاء الساكنين . وكذلك إن ألزمك ظهوراً نحو
جَلَبَبَ ، وشَمَلَّ : وقُعِدِدِ ، ورِمِدِدِ ، قلت : هذا كله ملحق ؛ فلذلك ظهر .
وكذلك إن أدخل على قولك هما يضربانني ، ويكرمانني ، ويدخلاننا قلت : سبب
ظهوره أن الحرفين ليسا لازمين ؛ ألا ترى أن الثاني من الحرفين ليس ملازماً ؛
لقولك : هما يضربان زيدا ويكرمانك ونحو ذلك . وكذلك إن ألزمك ظهوراً نحو
جَدِّدِ ، وقَدِّدِ ، وسُرِّرِ ، قلت : هذا مخالف لمثال فَعَلَّ وفَعِلَ .
فإن ألزمك نحو قول قَعْنَبِ :

مَهْلًا أَعَاذِلْ قَد جَرَّبْتِ مِنْ حُلِّي أَنَّى أَجُودُ لِأَقْوَامِ ، وَإِنْ ضَيَّنْتُوا^(٨)

١٥ (١) هي الأرض العليظة ، أو الأرض الصلبة . (٢) كذا في أ ، ب . وفي ش :
« رهو » . (٣) أي لعدم الإدغام ، كالإلحاق ومخالفة الكلمة لمثال الفعل . (٤) يقال :
رمادرمدد : إذا كان دقيقاً غير متماسك . (٥) واحدة الجدة ، وهي الخططة في ظهر الحمار
تخالف لونه . (٦) واحدة قدة ، وهي الفرقة من الناس . (٧) هو ابن أم صاحب
النطفاني ، من شعراء الدولة الأموية . وانظر اللآلئ ٣٦٢ (٨) من قصيدة في مختارات
ابن الشجري ٨ طبع مصر ١٣٠٦ هـ . وقبله :

هل للمواذل من ناء فيزجرها إن المواذل منها الجور والسن
اللائمات الفتى في أمره سفها وهن بعد ضعيفات القوى وهن

وانظر اللسان (ضنن) والكتاب ١١/١

وقول العجاج : * تشكو الوجى من أظليل وأظليل^(١) *

وقول الآخر :

وإن رأيت الحجج الرواددا قواصراً بالعمراً أو مواددا^(٢)

قلت : هذا ظهر على أصله منبهة على بقية بابه ، فتعلم به أن أصل الأصم أصم ،

وأصل صب صبب ، وأصل الدواب والشواب الدواب والشوايب ؛ على ما نقوله

في نحو استصوب وبابه : وإنما خرج على أصله إيدانا بأصول ما كان مثله .

فإن قيل : فكيف اختصت هذه الألفاظ ونحوها بإنخراجها على أصولها دون^(٣)

غيرها؟ قيل : رجع الكلام بنا وبك إلى ما كنا فرغنا منه معك في باب استعمال بعض

الأصول وإهمال بعضها ؛ فارجع إليه تره إن شاء الله .^(٤)

وهذا الذي قدمناه آنفا هو الذي عناه أبو بكر رحمه الله بقوله : قد تكون علّة^(٥)

الشيء الواحد أشياء كثيرة ، فتي عديم بعضها لم تكن علّة . قال : ويكون أيضا

عكس هذا ، وهو أن تكون علّة واحدة لأشياء كثيرة . أما الأول فإنه ما نحن

بصدده من اجتماع أشياء تكون كلّها علّة ، وأما الثاني فمعظمه الجئوح إلى

(١) بعده : * من طول إملال وظهر أملل *

وقبله :

١٥

وكم حسرنا من غلاة عنسل حرف كقوس الشوحط المعطل

وأظلل مفكوك أظلل ، والأظلل ما تحت منم البعير . وانظر اللسان في ظلل ، والديوان ٤٧ .

(٢) انظر نوادر أبي زيد ١٦٤ . وكان ابن جنى يشتق (الروادد) من (رودد) أى من مضعف

السلأى . ويشتقها الصاغاني في التكلة (رود) من (رودد) ويجعل واحد الروادد الرودد ، ويفسره

بالمعطف ، وينشد الرجز . وأيا ما كان الأمر فالاستشهاد به (موادد) لا ريب فيه .

(٣) كذا في أ ، ب . وفي ش : « أصلها » . (٤) انظر ص ٦٥ من هذا الجزء .

(٥) هو ابن السراج . والظاهر أن هذا في كتابه « الأصول » .

المستخف، والعدول عن المستنقل . وهو أصل الأصول في هذا الحديث ؛ وقد مضى صدر منه . وسترى بإذن الله بقيته .

واعلم أن هذه المواضع التي ضممتها ، وعقدت العلة على مجموعها ، قد أَرادها أصحابنا وعَنوها ، وإن لم يكونوا جاءوا بها مقدّمة محروسة فإنهم لها أرادوا ، وإيّاها نَوَوْا ؛ ألا ترى أنهم إذا استرسلوا في وصف العلة وتحديدتها قالوا : إن علة شدّ ومدّ ونحو ذلك في الادغام إنما هي اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد . فإذا قيل لهم : فقد قالوا : قَعُدُد ، وجلبب ، واسمكك ، قالوا : هذا ملحق ، فلذلك ظهر .

وإذا أَرادوا نحو أَرَدَدِ الباب ، واصببِ الماء ، قالوا : الحركة الثانية عارضة لالتقاء الساكنين ، وليست بلازمة . وإذا أُدخِل عليهم نحو جَدَدٍ ، وقَدَدٍ ، وحَلَلٍ ^(١) ، قالوا : هذا مخالف لبناء الفعل . وإذا عورضوا بنحو طَلَلٍ ، ومَدَدٍ ، فقيل لهم : هذا على وزن الفعل قالوا : هو كذلك ، إلا أن الفتحمة خفيفة ، والاسم أخف من الفعل ، فظهر التضعيف في الاسم ؛ لخفته ، ولم يظهر في الفعل - نحو قَص ، ونَص - لثقله .

وإذا قيل لهم : قالوا هما يضر باننى ، وهم يحاجونا ، قالوا : المثل الثاني ليس بلازم .

وإذا أُوجِب عليهم نحو قوله « وَإِنْ ضَبَبْنَا » وليحَت عينه ، وضَبَبِ البلد ، وألِلِ السقاء ، قالوا : نخرج هذا شاذاً ؛ ليدل على أن أصل قَرَّت عينه قَرَرَتْ ، وأن أصل حَلَّ الحبل ونحوه حَلَل . فهذا الذي يرجعون إليه فيما بعد متفرقاً قدمناه نحن مجتمعاً .

(١) كذا في ش . وفي أ : « حال » . وأحلل جمع الخلة . وهو من البات والمرعى ما كان فيه حلاوة .

(٢) كذا في أ ، ب . وفي ش : « وجب » .

وكذلك كُتِبَ محمد بن الحسن رحمه الله إنما يبرز أصحابا منها العلل ، لأنهم يحدوها
 منشورة في أثناء كلامه ، فيُجمع بعضها الى بعض بالملاطفة والرفق . ولا تجد له
 علة في شيء من كلامه مستوفاة محررة . وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة
 غير منكور .

- ٥ . الآن قد أريتك بما مثله لك من الاحتياط في وضع العلة كيف حاله ، والطريق
 الى استعمال مثله فيما عدا ما أوردته ، وأن تستشف ذلك الموضوع ، فتتنظر الى آخر ما
 يلزمك إياه الخصم ، فتدخل الاستظهار بذكره في أضعاف ما تنصبه من علة ؛ لتسقط
 عنك فيما بعد الأصول^(٦) والإلزامات التي يروم مراسلك الاعتراض بها عليك ، والإفساد
 لما قررتَه من عقد علتك . ولا سبيل الى ذكر جميع ذلك ؛ لطوله ومخافة الإملال
 ببعضه . وإنما تراد المثل ليكني قليلها من كثير غيرها ، ولا قوة إلا بالله .

(١) هو صاحب أبي حنيفة ، وصاحب الكتب النادرة في الفقه ، منها الجامع الكبير ، والجامع
 الصغير . وهو ابن خالة الفراء . وروى عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال : ما رأيت سمينا ذكيا إلا محمد
 ابن الحسن . مات بالري سنة ١٩٨ في اليوم الذي مات فيه الكسائي . وقيل إن الرشيد قال : دفنت
 الفقه والعرية بالري . انظر ابن خلكان .

- ١٥ (٢) كذا في أ ، ب ، وفي ش : « يزع » .
 (٣) يريد الحنيفة ، وكان ابن جني حنфия ، وكان ينصر الحنيفة على الشافعية . وانظر من أمثلة
 هذا كلامه في الترتيب في الوصوه في حرف الواو من سر الصاعه ؛ وكلامه في إفادة الباء للتبويض ؛
 في الكتاب السابق .

- (٤) يريد علل الفقه . وقد ساق في الاقتراح هذا النص عن ابن جني ، ويزاد شارحه ابن علان
 بعد « العلل » كلمة « النحوية » وهي زيادة لا وجه لها ، ولا يفتى هذا ابن جني . إنما يفتى أنه جمع عناصر
 العلة فيما ذكر من كلام أصحابه النحويين وقد كانت منشورة فيه ، كما كان أصحاب محمد بن الحسن يجمعون
 علل الفقهاء من كلامه . فله في النحو أسوة بأصحابه في الفقه .

(٥) استشف الشيء : نظر ما وراءه .

(٦) كذا في الأصول الثلاثة . وهي نمة صحيحة . وانظر ص ٥٣ من هذا الجزء .

باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة، وبين العلة المجوزة

اعلم أن أكثر العِلَل عندنا مبناها على الإيجاب بها، كمنصب الفضلة، أو ما شابهه^(١) في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ، والخبر، والفاعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك. فعِلل هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجوزها، وعلى هذا^(٢) مقاد كلام العرب^(٣).

٥

وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب^(٤).

من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة، هي علة الجواز، لا علة الوجوب؛ ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة لا بد منها، وأن كلُّ مُمَالٍ لعلة من تلك الأسباب الستة^(٥) لك أن تترك إمالته مع وجودها فيه. فهذه إذا علة الجواز لا علة الوجوب.

١٠

ومن ذلك أن يقال لك: ما علة قلب واو «أقتت» همزة؟ فنقول: علة ذلك أن الواو انضمت ضمًا لازما. وأنت مع هذا تجيز ظهورها واوا غير

(١) وذلك تكبر كان ومعمول ظن.

(٢) كذا في ١. وفي ش، ب: «تجوزها».

(٣) كذا في ١، ب. وفي ش: «مقاد» بالفاء، وكذا ورد في العبارة المنقولة في الاقتراح، وقال

١٥

ابن علان في شرحه: «بضم الميم أى إفادة».

(٤) قال في الاقتراح عقب هذا الكلام: «فظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب، وأن ما كان

موجبا يسمى علة، وما كان مجوزا يسمى سببا» قال ابن علان في شرح الاقتراح: «ما كان موجبا للحكم

يسمى علة؛ لأن ذلك شأنها: أنه يجب معلولها عند وجودها إن لم يوجد مانع. وما كان مجوزا يسمى سببا؛

لأن المسبب قد يخلف عن السبب لفقد سبب عند تمدد الأسباب أو لوجود مانع» وفي هامشه: «لأنه

٢٠

السبب قد يعارضه ما يمنع الوجوب؛ كوجود الراحلة: من أسباب جواز الحج لا وجوبه».

(٥) هي انقلاب الألف عن الياء، وصير ورتها إلى الياء، وكونها بدلا عن مكسور من واو أو ياء،

ووجود ياء قبلها أو بعدها، ووجود كسرة قبلها أو بعدها، والتناسب. وانظر الأشموني في مبحث الإمالة،

وشرح ابن يعيش ٩/٥٥

مبدلة ، فنقول : وقنت . فهذه علة الجواز إذا ، لا علة الوجوب . وهذا وإن كان في ظاهر ما تراه فإنه معنى صحيح ؛ وذلك أن الجواز معنى تعقله النفس ؛ كما أن الوجوب كذلك ؛ فكما أن هنا علة للوجوب فكذلك هنا علة للجواز . هذا أمر لا ينتكر ، ومعنى مفهوم لا يتدافع .

- ٥ ومن علة الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التي تيم الكلام بها ، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى ، فتكون حينئذ مخيراً في جعلك تلك النكرة - إن شئت - حالا ، و - إن شئت - بدلا ؛ فنقول على هذا : مررت بزيد رجل صالح ، على البديل ، وإن شئت قلت : مررت بزيد رجلا صالحا ، على الحال . أفلا ترى كيف كان وقوع النكرة عقيب المعرفة على هذا الوصف علة لجواز كل واحد من الأمرين ، لا علة لوجوبه .
- ١٠ وكذلك كل ما جاز لك فيه من المسائل الجوابان ، والثلاثة ، وأكثر من ذلك على هذا الحد ، فوقوعه عليه علة لجواز ما جاز منه ، لا علة لوجوبه . فلا تستنكر هذا الموضع .

- فإن قلت : فهل تميز أن يحل السواد محلا ما ، فيكون ذلك علة لجواز اسوداده لا لوجوبه ؟ قيل : هذا في هذا ونحوه لا يجوز ، بل لا بد من اسوداده البتة ، وكذلك البياض والحركة والسكون ونحو ذلك متى حل شيء منها في محل لم يكن له بد من وجود حكمه فيه ووجوبه البتة له ؛ لأن هناك أمرا لا بد من ظهور أثره . وإذا تأملت ما قدمناه رأيت عائدا إلى هذا الموضع ، غير مخالف له ولا بعيد عنه ؛ وذلك أن وقوع النكرة تليمة المعرفة^(٤) - على ما شرحناه من تلك الصفة - سبب لجواز

(١) كذا في الأصول . ويبدآن هنا سقطا ، والأصل : « وإن كان في ظاهر ما تراه شيئا »

ويدل عليه قوله في الصفحة التالية : « فقد زالت عنك إذا شاعة هذا الظاهر » .

(٢) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « تم » . (٣) كذا في ١ ، ب . وفي ش : « اسوداد

به » . (٤) أي تابعة لها ، من تلاء : تبعه . ويقال : وقع كذا تلية كذا أي عقبه .

الحكمين اللذين جازا فيه ؛ فصار مجموع الأمرين في وجوب جوازهما كالمعنى المفرد الذي استند به ما أريتناه : من تَسْكِكُ^(١) بكل واحد من السواد والبياض ، والحركة والسكون .

فقد زالت عنك إذا شاعة هذا الظاهر ، وآلت بك الحال إلى صحّة معنى ما قدمته : من كون الشيء علّة للجواز لا للوجوب . فاعيرف ذلك وقسه ؛ فإنه باب واسع^(٢) .

باب في تعارضِ العِللِ

الكلام في هذا المعنى من موضعين : أحدهما الحكم الواحد يتجاذب كونه^(٣) العِلتان أو أكثر منهما . والآخر الحكمان في الشيء الواحد المختلفان ، دعت إليهما عِلتان مختلفتان .

الأول منهما كرفع المتبدا ؛ فإننا نحن نعتل لرفعه بالابتداء ، على ما قد بيناه وأوضحناه من شرحه وتلخيص معناه . والكوفيون يرفعونه إما بالجزء الثاني الذي هو مرافعه^(٥) عندهم ، وإما بما يعود عليه من ذكره على حسب مواقفه^(٦) . وكذلك رفع الخبر ورفع الفاعل ، ورفع ما أقيم مقامه ، ورفع خبر إن وأخواتها . وكذلك نصب ما انتصب ، وجر ما انجر ، وجرم ما انجزم ، مما يتجاذب الخلاف في عِلله . فكل واحد من هذه الأشياء له حكم واحد تتنازعه العِلل ، على ما هو مشروح من حاله في أما كنه .

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « تمذك » .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « وإيه » .

(٣) كذا في أ ، ب . وفي ش : « تجاذب » .

(٤) أى وجوده وحصوله .

(٥) يريد بذلك أن الخبر والمبتدأ يترافعان ، فالمبتدأ يرفع الخبر ؛ والخبر يرفع المبتدأ .

(٦) كذا في أ ، ب ، ج . وفي ش : « مرافعه » .

وإنما غرضنا أن نرى هنا جملة^(١)، لا أن نشرحها، ولا أن نتكلم على تقوية ما قوى منه، وإضعاف ما ضعف منه .

الثاني منهما الحكان في الشيء الواحد المختلفان دعت إليهما عِلَّتَانِ مختلفتان؛ وذلك كإعمال أهلِ الجِجَاز ما البافية للحال، وتركِ بنى تميم إعمالها، وإجرائهم إياها مجرى (هل) ونحوها مما لا يعمل؛ فكأن أهل الجِجَاز لما رأوها داخلة على المبتدأ وانحدر دخول ليس عليهما، ونافية للحال نفيها إياها، أجروها في الرفع والنصب مجراها إذا اجتمع فيها الشبهان^(٢) بها . وكأن بنى تميم لما رأوها حرفا داخلا بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها، ومباشرة لكل واحد من جزأيا؛ كقولك: ما زيد أخوك، وما قام زيد، أجروها مجرى (هل)؛ ألا تراها داخلة على الجملة لمعنى النفي دخول (هل) عليها للاستفهام؛ ولذلك كانت عند سيبويه لغة التميميين أقوى قياسا من لغة الجِجَازيين .

ومن ذلك (ليتما)؛ ألا ترى أن بعضهم يركبها جميعا، فيسلب بذلك (ليت) عملها، وبعضهم يأنى (ما) عنها، فيقتر عملها عليها؛ فمن ضم (ما) إلى (ليت) وكفها بها عن عملها ألحقها بأخواتها: من (كأن) و (لعل) و (لكن) وقال أيضا: لا تكون (ليت) في وجوب العمل بها أقوى من الفعل؛ [و] قد نراه إذا كُفَّ بـ (ما) زال عنه عمله؛ وذلك كقولهم: قلباً يقوم زيد فـ (ما)

(١) كذا في أ، ب . وى ش : « جملة » .

(٢) كذا في ش، ب . وى أ : « منها » .

(٣) إذ يقول في الكتاب ١ / ٢٨ في الحديث عن (ما) : « وأما بنو تميم فيجرونها مجرى

أما وهل؛ وهو القياس، لأنها ليست بفعل، وليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمار .

(٤) أى يركب (ليت) و (ما) .

(٥) كذا في أ، ب . وى ش : « يلقى » . (٦) زيادة في أ .

دخلت على (قل) كافة لها عن عملها ، ومثله كثر ما ، وطالما ، فكما دخلت
(ما) على الفعل نفسه فكفته عن عمله وهياته لغير ما كان قبلها متقاضيا له ،
كذلك تكون ما كافة لـ (ليت) عن عملها ، ومصيرة لها إلى جواز وقوع الجملتين جميعا
بعدها ، ومن أنى (ما) عنها وأقر عملها ، جعلها كحرف الجز في إلغاء (ما) معه ؛ نحو
قول الله تعالى : « فبما نقضهم ميثاقهم » ، وقوله : « عما قليل » ، و« مما خطيئاتهم »
ونحو ذلك ، وفصل بينها وبين (كأن) و (لعل) بأنها أشبه بالفعل منهما ؛ ألا تراها
مفردة وهما مركبتان ؛ لأن الكاف زائدة ، واللام زائدة .

هذا طريق اختلاف العالم ، لاختلاف الأحكام في الشيء الواحد ؛ فأما أيها أقوى ،
وبأيها يجب أن يؤخذ؟ فشيء آخر ليس هذا موضعه ، ولا وضع هذا الكتاب له .

ومن ذلك اختلاف أهل المجاز وبني تميم في هلم .

فأهل المجاز يُجرونها مجرى صه ، ومه ، ورويد ، ونحو ذلك مما سمي به الفعل ،
وألزم طريقا واحدا . وبنو تميم يلحقونها علم التثنية والتأنيث والجمع ، ويراعون
أصل ما كانت عليه لم . وعلى هذا مساق جميع ما اختلفت العرب فيه .

فانحلاف إذا بين العلماء أعم منه بين العرب . وذلك أن العلماء اختلفوا
في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه ، كما اختلفوا أيضا فيما اختلفت العرب فيه ،
وكل ذهب مذهباً ، وإن كان بعضه قويا ، وبعضه ضعيفا .

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « بينهما » وما أثبتته هو الصواب ، يريد : بين ليت ...

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « منها » والصواب ما أثبتته ، يريد : من كأن ولعل .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « الباب » .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « انفقوا » وما أثبتناه هو الصواب .

باب في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح^(١)

من ذلك قول من اعتل لبناء نحوكم ، ومن ، وما ، وإذ ، ونحو ذلك بأن هذه الأسماء لما كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين ؛ نحو هل ، وبل ، وقد . قال : فلما شابهت الحرف من هذا الموضع وجب بناؤها ، كما أن الحروف مبنيّة . وهذه علة غير متمدية ، وذلك أنه كان يجب على هذا أن يبني ما كان من الأسماء أيضا على حرفين ؛ نحو يد ، وأخ ، وأب ، ودم ، وفم ، وحر ، وهن ، ونحو ذلك .

فإن قيل : هذه الأسماء لها أصل في الثلاثة ، وإنما حذف منها حرف ، فهو لذلك معتد ، فالجواب أن هذه زيادة في وصف العلة ، لم تأت بها في أول اعتلاك . وهبنا سأمحاك بذلك ، قد كان يجب على هذا أن يبني باب يد ، وأخ ، وأب ونحو ذلك ؛ لأنه لما حذف فنقص شابه الحرف ، وإن كان أصله الثلاثة ؛ ألا ترى أن المنادى المفرد المعرفة قد كان أصله أن يعرب ، فلما دخله شبه الحرف لوقوعه موقع المضمربني ، ولم يمنع من بنائه جريه معربا قبل حال البناء . وهذا شبه

(١) يعبر عن العلة إذا لم تتعد بالقاصرة . وقد عقد لها بحثا في الاقتراح ، ونقل عن ابن الأنباري خلافا في الأخذ بها .

(٢) يراد بالزيادة في وصف العلة التي تخرج نحو يد أن يكون الاسم على حرفين أصالة أي في أصل وضعه ، فلا يدخل في هذا نحو أخ فإنه ليس على حرفين في وضعه . وهذه الزيادة مرادة لمن اعتل بهذه العلة لبناء كم ومن ، وهو تعليل صحيح ، ولا يرد عليه ما أورده المؤلف من بناء المفرد المعرفة لوقوعه موقع المضمرب مع إعرابه قبل حال البناء ، فإن العلة في حال النداء موجودة صحيحة ، وأخ ونحوه لا يوجد فيه الشبه بهل كاملا ؛ لأنه لم يوضع على حرفين بل على ثلاثة . ويرى بعض النحويين أن وضع الاسم على حرفين لا يقتضى البناء إلا إذا كان الثاني حرف لين كالضمير « نا » ويعتل لبناء كم ومن ونحوهما بغير الشبه الوضعي . وعلى هذا الرأي المؤلف ، كما يؤخذ من كلامه في هذا الكتاب في « باب في هذه اللغة أفى وقت واحد وضمت أم تلاحق تابعها بفارط » وانظر الأشموني على الألفية في مبحث المعرب والمبني .

(١) معنوى كما ترى ، مؤثر دافع إلى البناء ، والشبه اللفظى - أقوى من الشبه المعنوى - ، فقد كان يجب على هذا أن يبنى ما جاء من الأسماء على حرفين وله أصل في الثلاثة ، وألا يمنع من بنائه كونه في الأصل ثلاثياً ، كما لم يمنع من بناء زيد في النداء كونه في الأصل معرباً ، بل إذا كانت صورة إعراب زيد قبل ندائه معلومة مشاهدة ، ثم لم يمنع ذلك من بنائه كان أن يبنى باب يد ، ودم ، وهن ، لنقصه ولأنه لم يأت تامة على أصله إلا في أماكن شاذة أجدر . وعلى أن منها ما لم يأت على أصله البتة وهو معرب ، وهو حر ، وسه ، وفم . فأما قوله :

* يا حَبَّذَا عَيْنَا سُلَيْمَى وَالْفَمَا ^(٢) *

وقول الآخر : ^(٣)

* هُمَا نَفَثَا فِي فِيٍّ مِنْ قَمَوِيَهْمَا ^(٤) *

فإنه على كل حال لم يأت على أصله ، وإن كان قد زيد فيه ما ليس منه .

(١) يريد بالشبه المعنوى ما لا يرجع إلى اللفظ ، ولا يريد به ما اصطاح عليه المتأخرون ، وهو أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف .

(٢) بحزه : * والجيد والنحروئدى قد نما * وانظر اللسان في فوه ، والجمهرة ٤٨٤/٣

(٣) هو الفرزدق . وانظر الخزانة ٢/٢٦٩ ، ٣/٤٦ ، والكتاب ٢/٨٣ ، والمديون طبعة أوربة ١١١

(٤) بحزه : * على النابح العاوى أشدرجام * وقوله :

وإنت ابن إبليس وإبليس ألبنا لهم بعذاب الناس كل علام

وهما من قصيدة يتوب فيها من الهجاء وقذف المحصنات . وقوله : « همانثا » يريد إبليس وابنه . يريد أنهما ألقيا على لسانه ما لا يحل من القول . ثم استأنف فقال : على النابح ، يريد من يهجو الفرزدق ، ورحام ، فهو مصدر راجع بالحجارة : روى بها ، يريد الإجابة بأسوأ الجواب .

(٥) يريد أن (الفا) في بيت الرجز ، وفي بيت الفرزدق نقص العين واللام ؛ إذ أصله فوه ؛ بدليل جمعه على أفواه ، وزيد فيه الميم والألف ، وهما ليسا في أصل تركيبه ، ويذكر النحويون في بيت الفرزدق أن فيه جمعا بين البدل — وهو الم — والمبدل منه ، وهو الوار . وقد أورد ابن جنى في سر الصناعة (حرف اللون) الرجز وبيت الفرزدق وأورد في «الفا» بضمه أوجه ، ثم قال : ويجوز أن يكون (الفا) في موضع رفع ، إلا أنه اسم مقصور بمنزلة عصا ؛ وعليه بيت الفرزدق :

* هبنا في فيٍّ من قمويهما *

فإن قلت : فقد ظهرت اللام في تكسير ذلك ؛ نحو أفواه ، وأستاه ، وأحراج ،
قيل : قد ظهر أيضا الإعراب في زيد نفسه ، لا في جمعه ، ولم يمنع ذلك من بناءه .
وكذلك القول في تحقيره وتصريفه ؛ نحو فويه ، وأسته ، وحرج .

ومن ذلك قول أبي إسحاق في التنوين اللاحق في مثال الجمع الأكبر ؛ نحو جوار ،
وغواش : إنه عوض من صمة الياء ؛ وهذه علة غير جارية ؛ ألا ترى أنها لو كانت
متعدية لوجب أن تعوض من صمة ياء يرمي ، فتقول : هذا يرمي ، ويقض ،
ويستقيض .

فإن قيل : الأفعال لا يدخلها التنوين ، ففي هذا جوابان : أحدهما أن يقال
له : علتك أزمتمك إياه ، فلا تلم إلا نفسك ؛ والآخر أن يقال له : إن الأفعال إنما يمنع
منها التنوين اللاحق للصرف ، فأما التنوين غير ذلك فلا مانع له ؛ ألا ترى إلى تنوينهم
الأفعال في القوافي لما لم يكن ذلك الذي هو علم للصرف ؛ كقول العجاج :
* من طليل كالأحمي أنهمجن^(٤) *

وقول جرير :

* وقولي إن أصبت : لقد أصابن^(٥) *

ومع هذا ، فهل التنوين إلا نون ، وقد ألحقوا الفعل النونين : الخفيفة والثقيلة .
وههنا إفساد لقول أبي إسحاق آخر ؛ وهو أن يقال له : إن هذه الأسماء قد عاقبت

(١) الأسته : عظيم الاست . (٢) هو المولع بالحر .

(٣) يريد أنها قاصرة غير متعدية ، فكأنها واقفة غير جارية .

(٤) صدره : * ماهاج أشجانا وشجوا قد شجن * وشجن أصله شجا فألحقه تنوين التزم . وانظر

الديوان ٧ . وقوله : « أنهمجن » كذا رسم بالنون وفقا في أ . وفي ش ، ب : « أهجا » .

(٥) صدره : * أقل اللوم عاذل والمتابن * وهو مطلع قصيدة له طويلة بهجوتها الراعي

النمري . وانظر الديوان ٣٠/٢ والخزاعة ٣٤/١ ، وقوله : « أصابن » كذا رسم بالنون وفقا في أ ،

وفي ش ، ب : « أصابا » .

يأبأتها ضمائمها؛ ألا تراها لا تجتمع معها، فلما عاقبتها جرت لذلك مجراها، فكما أنك لا تعوض من الشيء وهو موجود، فكذلك أيضا يجب ألا تعوض منه وهناك ما يعاقبه ويجرى مجراه . غير أن الغرض في هذا الكتاب إنما هو الإلزام الأول؛ لأن به ما يصح تصور العلة، وأنها غير متعدية .

ومن ذلك قول الفراء في نحو لغة، وثبة، ورثة، ومئة : إن ما كان من ذلك المحذوف منه الواو فإنه يأتي مضموم الأول؛ نحو لغة، وبرة، وثبة، وكرة، وقلة؛ وما كان من الياء فإنه يأتي مكسور الأول؛ نحو مئة، ورثة . وهذا يفسده قولهم : نسة، فيمن قال : سنوات، وهي من الواو كما ترى، وليست مضمومة الأول .

وكذلك قولهم : عضة، محذوفها الواو؛ لقولهم فيها : عَصَوَاتُ ؛ قال :
هذا طريق يُأزِمُ المآزِمَا وَعِصَوَاتُ تَقْطَعُ اللِّهَازِمَا^(٣)
وقالوا أيضا : ضَعَّةٌ، وهي من الواو مفتوحة الأول؛ ألا تراه قال :

* مَتَّخِذًا مِنْ ضَعَوَاتٍ تَوَلَّجَا *

فهذا وجه فساد العلل إذا كانت واقفة غير متعدية . وهو كثير، فطالب فيه بواجبه، وتأمل ما يرد عليك من أمثاله .

(١) ما هنا زائدة أو مصدرية . (٢) أي لا فيمن قال في الجمع سنوات . وانظر الكامل ٢٠٧/٦ . (٣) يروى تمشق بدل « تقطع » وتمشق : تضرب . والمآزم جمع المآزم، وهو المضيق بين جبلين، يريد أن المضائق بالنسبة إلى ضيقه لا تذكر . وانظر الكامل بشرح المرصفي ٢٠٦/٦ وهذا البيت رواه الأصمعي عن أبي مَهْدِيَةَ . وانظر اللسان في أزم، وسيبويه ص ٨١ ج ٢ .

(٤) أي جرير يهجو البعث . وقبله : * كأنه ذبح إذا تنفجا * والذبح — بزنة ديك — :
الذكر من الضباع، وتنفج : وتب وعدا . وفي اللسان (ولج) : « ما معجا » والمعج : سرعة المثر،
والتولج : تكاس الظى والوحش . والضمة : شجر بالبادية مثل الثمام . وانظر اللسان في ضعو وولج
وتلج، والديوان ٣٤/١ . (٥) كذا في أ، ب . وفي ش : « واقعة » . وما أثبت هو
الصواب . يريد بالواقفة غير الجارية، وهي الفاصرة .

باب في العلة وعلّة العلة

ذكر أبو بكر في أول أصوله هذا ؛ ومثّل منه برفع الفاعل . قال : فإذا سئلنا
عن علة رفعه قلنا : ارتفع بفعله ، فإذا قيل : ولم صار الفاعل مرفوعا ؟ فهذا سؤال
عن علة العلة .

- وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أت هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجاوز
في اللفظ ، وأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة ؛ ألا ترى أنه إذا قيل
له : فلم ارتفع الفاعل قال : لإسناد الفعل إليه ، ولو شاء لا يبدأ هذا فقال
في جواب رفع زيد من قولنا قام زيد : إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه ، فكان مغنيا
عن قوله : إنما ارتفع بفعله ، حتى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها الفاعل .
وهذا هو الذي أرادته المحيب بقوله : ارتفع بفعله ، أي بإسناد الفعل إليه .

- نعم ولو شاء لمأطله فقال له : ولم صار المسند إليه الفعل مرفوعا ؟ فكان
جوابه أن يقول : إن صاحب الحديث أقوى الأسماء ، والضمّة أقوى الحركات ،
بفعل الأقوى للأقوى . وكان يجب على ما رتبته أبو بكر أن تكون هنا علة ، وعلّة
العلة ، وعلّة علة العلة . وأيضا فقد كان له أن يتجاوز هذا الموضوع إلى ما وراءه
فيقول : وهلا عكسوا الأمر فأعطوا الاسم الأقوى الحركة الضعيفة ؛ لثلاثي جمعوا
بين ثقلين . فإن تكلف متكلف جوابا عن هذا تصاعدت عتدة العلة ، وأدى ذلك
إلى هجنة القول وضعفة القائل به ، وكذلك لو قال لك قائل في قولك : قام القوم
إلا زيدا : لم نصبت زيدا ؟ لقلت : لأنه مستثنى ؛ وله من بعد أن يقول :

(١) هو ابن السراج .

(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يعلم » .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « علة » .

(٤) الصفحة : قلة الفطنة وضعف الرأي .

ولم نصبت المستثنى؟ فيكون من جوابه؛ لأنه فضلة؛ ولو شئت أجبت مبتدأ بهذا
فقلت: إنما نصبت زيدا في قولك: قام القوم إلا زيدا؛ لأنه فضلة. والباب
واحد، والمسائل كثيرة. فتأمل وقس.

فقد ثبت بذلك أن هذا موضع تسمُّح (فيه أبو بكر) ^(١) أو لم ينعم تأمله ^(٢).

ومن بعد فالعلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة؛ ألا ترى أن السواد
الذى هو علة لتسويد ما يحلّه إنما صار كذلك لنفسه، لا لأن جاءه على هذه
القضية. وفي هذا بيان.

فقد ثبت إذاً أن قوله: علة العلة إنما غرضه فيه أنه تميم وشرح لهذه العلة
المقدمة عليه. وإنما ذكرناه في جملة هذه الأبواب لأن أبا بكر — رحمه الله —
ذكره، فأحببنا أن نذكر ما عندنا فيه. وبالله التوفيق.

باب في حكم المعلول بعلتين

وهو على ضربين: أحدهما ما لا نظر فيه؛ والآخر محتاج إلى النظر.
الأول منهما نحو قولك: هذه عَشِيرِي، وهؤلاء مَسَاهِي. فقياس هذا على
قولك: عَشْرُوكَ وَمَسَاهِيكَ أن يكون أصله عَشْرُويَ وَمُسَاهِيويَ، فقلبت الواو ياء
لأمرين كل واحد منهما موجب للقلب، غير محتاج إلى صاحبه للاستعانة به على
قلبه: أحدهما اجتماع الواو والياء وسبق الأولى منهما بالسكون؛ والآخر أن ياء
المتكلم أبداً تكسر الحرف الذى قبلها إذا كان صحيحاً، نحو هذا غلامِي، ورأيت
صاحبي؛ وقد ثبت فيما قبل ^(٣) أن نظير الكسر في الصحيح الياء في هذه الأسماء؛

(١) كذا في ش، ب. وفي أ: «أبو بكره» مكان «فيه أبو بكر».

(٢) كذا في أ، ب. وفي ش: «و».

(٣) كذا في أ، ب. وفي ش: «قبل»، وهو تحريف.

محو صررت بزید ، وصررت بالزیدین ، ونظرت إلى العشرین . فقد وجب إذاً ألا يقال : هذه عشروى بالواو ، كما لا يقال : هذا غلامى بضم الميم . فهذه علة غير الأولى في وجوب قلب الواو ياء في عشروى وصالحوى ونحو ذلك ، وأن يقال عشري بالياء البتة ، كما يقال هذا غلامي بكسر الميم البتة .

- ٥ ويدل على وجوب قلب هذه الواو إلى الياء في هذا الموضع من هذا الوجه ولهذه العلة لا للطريق الأول — من استكراههم إظهار الواو ساكنة قبل الياء — أنهم لم يقولوا : رأيت فأى ، وإنما يقولون : رأيت فى . هذا مع أن هذه الياء لا ينكر أن تأتي بعد الألف ، نحو رحاى وعصاى ؛ لخفة الألف ، فدل امتناعهم من إيقاع الألف قبل هذه الياء على أنه ليس طريقه طريق الاستخفاف والاستثقال ، وإنما هو لاعتزامهم ترك الألف والواو قبلها ؛ كتركهم الفتحة والضمة قبل الياء فى الصحيح ؛ نحو غلامي ودارى .

- فإن قيل : فاصل هذا إنما هو لاستنقاع الياء بعد الضمة لو قالوا : هذا غلامى ، قيل : لو كان لهذا الموضع البتة ، لفتحوا ما قبلها ؛ لأن الفتحة على كل حال أخف قبل الياء من الكسرة ، فقالوا : رأيت غلامى . فإن قيل : لما تركوا الضمة هنا وهى علم للرفع أتبعوها الفتحة ؛ ليكون العمل من موضع واحد ، كما أنهم لما استكروها الواو بعد الياء نحو يعد حذفوها أيضا بعد الهمزة والنون والتاء فى نحو أعد ، ونعد ، وتعد ؛ قيل يفسد هذا من أوجه . وذلك أن حروف المضارعة تجرى مجرى الحرف الواحد من حيث كانت كلها متساوية فى جعلها الفعل صالحا لزمانين : الحال والاستقبال ؛ فإذا وجب فى أحدها شئ أتبعوه سائرهما ، وليس كذلك علم الإعراب : ألا ترى أن موضوع الإعراب^(١) على مخالفة بعضه بعضا ؛ من حيث كان إنما جرى به دالا على اختلاف المعانى .

(١) كذا فى ١ ، ب . وفى ش : « موضع » .

فإن قلت : فخروف المضارعة أيضا موضوعة على اختلاف معانيها ؛ لأن الهمزة للتكلم ، والنون للتكلم إذا كان معه غيره ؛ وكذلك بقيتها ، قيل : أجل ، إلا أنها كلها مع ذلك مجتمعة على معنى واحد ، وهو جعلها الفعل صالحا للزمانين على ما مضى .
فإن قلت : فالإعراب أيضا كله مجتمع على جريانه على حرفه ، قيل : هذا عمل لفظي ، والمعاني أشرف من الألفاظ .

وأیضا فترکهم إظهار الألف قبل هذه الياء مع ما يُعتقد من خفة الألف حتى إنه لم يسمع منهم نحو فاي ، ولا أباي ، ولا أخاي ، وإنما المسموع عنهم رأيت أبي وأخي ، وحكي سبويه كسرت في أدل دليل على أنهم لم يراعوا حديث الاستخفاف والاستثقال حسب ، وأنه أمر غيرهما . وهو اعتزامهم ألا تجيء هذه الياء إلا بعد كسرة أو ياء أو ألف لا تكون عالما للنصب : نحو هذه عصاي وهذا مصلاي .
وعلى أن بعضهم راعى هذا الموضوع أيضا فقلب هذه الألف ياء فقال : عصى ، ورعى ، ويا بشرى [هذا غلام] ، وقال أبو ذؤاد :

فأبْلُونِي بِلَيْتِكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نَوِيًّا

(١) زيادة في أ . وهي قراءة أبي الطفيل والحسن والمجدي . انظر البحر ٢٩٠/٥

(٢) هذا هو الصواب ، ونسبه في المعنى في مباحث أقسام العطف ٩٧/٢ إلى الهذلي . وقوله :

السم ترأني جاورت كعبا وكان جوار بعض الناس غيا

وكان أبو ذؤاد جاور هلال بن كعب من تميم ، فلب غلام له مع علبان الحنفي في غدير ، ففطسوه في المساء ، ومات ، فعزم أبو ذؤاد على مفارقتهم وذم جوارهم ، وأحس منهم أنهم يحاولون إرضاءه ، فقال هذين البيتين . وقد أعطاه هلال فوق الرضا ، حتى ضرب به المثل في الوفاء فقبل : حاربك رأي ذؤاد .
وقوله : (فأبلوني) يقال : أبلاه إذا صع به صنعا جميلا ، والبلة اسم منه . و « نويًا » يريد نواي .
والنوى : النية ، وهو الوجه الذي يقصد ، و « أستدرج » : أرجع أدراجي من حيث كنت . يقول : أحسنوا إلى فإن أحسنتم فعلى أصالحكم وأرجع حيث كنت جاراكم . وقد أحسنوا إليه ، وظل على جوارهم . وانظر شرح شواهد المعنى للبغدادى في الشاهد ٦٦٩

وروينا أيضا عن قُطْرِبٍ^(١) :

بَطْوْفٌ بِي عِكَبٍ فِي مَعَدِّ وَيَطْعُنُ بِالصُّمْلَةِ فِي قَفِيَا^(٢)

فَإِنْ لَمْ تَتَّارَانِي مِنْ عِكَبٍ فَلَا أُرَوِّبَا أَبَدًا صَدِيَا^(٣)

وهو كثير . ومن قال هذا لم يقل في هذان غلاماي : [غُلامَيَّ] بقلب الألف ياء ؛
لثلاثا يذهب علم الرفع .

ومن المعلول بعلتين قولهم : سِيٌّ ، وِرِيٌّ . وأصله سَوِيٌّ ، وِرَوِيٌّ ، فانقلبت الواو
ياء — إن شئت — ؛ لأنها ساكنة غير مدغمة وبعد كسرة ، و — إن شئت — ؛
لأنها ساكنة قبل الياء . فهاتان عِلَّتَانِ ، إحداهما كَعِلَّةٌ قابِ ميزانٍ ؛ والأخرى كَعِلَّةٌ
طَيًّا وليًّا مصدرِي طويت ولويت ؛ وكل واحدة منهما مؤثثة .

١٠ . فهذا ونحوه أحد ضربَي الحكم المعلول بعلتين ، الذي لا نظريه .

والآخر منهما ما فيه النظر ؛ وهو باب ما لا ينصرف . وذلك أن عِلَّةَ امتناعه
من الصرف إنما هي لاجتماع شَبَهَيْنِ فيه من أشباه الفعل . فأما السبب الواحد
فَيَقِيلُ عن أن يَسْتِمَّ عِلَّةً^(٥) بنفسه حتى ينضم إليه الشَّبه الآخر من الفعل .

١٥ (١) نسبه في اللسان في «عكب» للنخل البشكري ؛ وكان يَنَمُّ بالمتجردة امرأة النعمان بن المنذر ، ووقف
النعمان على ذلك فدفعه إلى عكب ، وهذا قيده وعذبه . وانظر شرح الحماسة للتريزي ٤٨/٢ طبعة بولاق ،
والإصلاح ٤٤٤

(٢) عكَبٌ صاحب سجن النعمان بن المنذر . والصملة العصا ؛ كما في الناج في صل . وفي الجمهرة أنها حربة .
(٣) «تأراقي» في ش ، ب . وفي أ «تأراقي» ؛ وكلاهما وارد مسوع ، يقال : تأرت
القتيل ، وتأرت به . وفي ج : «تأراقي» . «وصدي» يريد صدأي . والصدى — في زعم الجاهلية —
طائر يصبح إذا لم يثار بالمقتول .

٢٠ (٤) زيادة اقتضاها السياق وظهرت لي من اختلاف الأصول . ففي أ «غلاماي» ، وفي ش ، ب :
«غلامي» ، وقد بدا لي أن العبارتين «غلاماي» و «غلامي» في النسخة الأصلية ، وحذف النسخ
إحداهما لما لم يفهموا المراد .

(٥) ضبط هكذا في ب . وفي أ «بتم» ، بفتح الياء من الثلاثي . وكلاهما صحيح .

فإن قيل : فإذا كان في الاسم شبه واحد من أشباه الفعل ، أله فيه تأثير أم لا ؟
 فإن كان له فيه تأثير فماذا التأثير ؟ وهل صرف زيد^(١) إلا كصرف كلب وكعب ؟ وإن
 لم يكن للسبب الواحد إذا حل الاسم تأثير فيه ما بالله إذا انضم إليه سبب آخر أثرًا
 فيه فمنعاه الصرف ؟ وهل إذا كان السبب الواحد لا تأثير له فيه لم يؤثر فيه الآخر
 كما لم يؤثر فيه الأول ؟ وما الفرق بين الأول والآخر ؟ فكما لم يؤثر الأول هلاً
 لم يؤثر الآخر ؟

فالجواب أن السبب الواحد وإن لم يقوَ حكمه إلى أن يمنع الصرف فإنه لا بد
 في حال انفراده من تأثير فيما حله ، وذلك التأثير الذي نومي إليه وندعى حصوله
 هو تصويره الاسم الذي حله على صورة ما إذا انضم إليه سبب آخر اعتونا معاً على منع
 الصرف ؛ ألا ترى أن الأول لو لم يجعله على هذه الصفة التي قدمنا ذكرها لكان مجيء
 الثاني مضموماً إليه لا يؤثر أيضاً ؛ كما لم يؤثر الأول ، ثم كذلك إلى أن تفتى أسباب
 منع الصرف ، فتجتمع كلها فيه وهو مع ذلك منصرف . لا ، بل دلّ تأثير الثاني على
 أن الأول قد كان شكّل الاسم على صورة إذا انضم إليه سبب آخر انضم إليها مثلها ،
 وكان من مجموع الصورتين ما يوجب ترك الصرف .

فإن قلت : ما تقول في اسم أعجمي ، علم في بابه ، مذكر ، متجاوز للثلاثة ؛ نحو
 يوسف وإبراهيم ، ونحن نعلم أنه الآن غير مصروف لاجتماع التعريف والعجمة
 عليه ، فلو سميت به من بعد مؤنثاً ألسنت قد جمعت فيه بعد ما كان عليه —
 من التعريف والعجمة — التانيث ، فليت شعري أبالأسباب الثلاثة منعه الصرف
 أم باثنين منها ؟

- (١) أي وفيه العلمية ، وبها يلحق أحد الشبهين . وقوله كلب وكعب أي غير عليين .
 (٢) كذا في أ . وفي شه ، ب : « في » . (٣) كذا في أ . وفي شه ، ب : « بصورة » .
 (٤) كذا في أ . وفي شه : « يجعله » .

فإن كان بالثلاثة كلّها فما الذى زاد فيه التانيث الطارئ عليه ؟ فإن كان لم يزد فيه شيئا فقد رأيت أحد أشباه الفعل غير مؤثّر، وليس هذا من قولك . وإن كان أثّر فيه التانيث الطارئ عليه شيئا فعرفنا ما ذلك المعنى .

- فالجواب هو أنه جمّله على صورة ما إذا حذِف منه سبب من أسباب الفعل بقى بعد ذلك غير مصروف أيضا ؛ ألا تراك لو حذفت من يوسف اسم امرأة التانيث ، فأعدته الى التذكير لأقررتَه أيضا على ما كان عليه من ترك الصرف ، وليس كذلك امرأة سمّيتها بجمفير ، ومالك ؛ ألا تراك لو نزعَت عن الاسم تانيثه لصرفته ؛ لأنك لم تُبقّ فيه بعدُ إلا شَبها واحدا من أشباه الفعل . فقد صار إذا المعنى الثالث مؤثّرا أثرا ما ؛ كما كان السبب الواحد مؤثّرا أثرا ما ؛ على ما قدّمنا ذكره ؛ فاعرف ذلك .
- وأیضا فإن « يوسف » اسم امرأة أثقل منه اسم رجل ، كما أن « عقرب » اسم امرأة أثقل من « هند » ؛ ألا تراك تجيز صرفها ، ولا تجيز صرف « عقرب » علما . فهذا إذا معنی حصل ليوسف عند تسمية المؤنث به ، وهو معنى زائد بالشبه الثالث .

- فأما قول من قال : إن الاسم الذى اجتمع فيه سببان من أسباب منع الصرف فُتِنِعَ إذا انضمَّ الى ذلك ثالث امتنع من الإعراب أصلا ففاسد عندنا من أوجه :
- أحدها أن سبب البناء في الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف ، وترك الصرف ؛ إنما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير . وأما تمثيله ذلك بمنع إعراب حَدَام ، وَقَطَام ، وبقوله فيه : إنه لما كان معدولا عن حاذمة ، وقاطمة ، وقد كانتا معرفتين لا ينصرفان ، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب البتة ، فلاحق في الفساد بما قبله ؛ لأنه منه ، وعليه حذاه . وذلك أن علة منع هذه
- (١) كذا في الأصول . والوجه أن يقال : تنصرفان ، وكأنه ذكر نظرا لتأولها باللفظين .

الإعراب إنما هو شيء أتأها من باب دراك، ونزال، ثم شُبهت حذام، وقطام،
ورقاش بالمثال، والتعريف، والتأنيث بباب دراك، ونزال، على (ما بيناه) هناك.^(٢)
فأما أنه لأنه ليس بعد منع الصرف إلا رفع الإعراب أصلاً فلا .

وما يفسد قول من قال : إن الاسم إذا منعه السببان الصرف فإن اجتماع
الثلاثة فيه ترفع عنه الإعراب أنا نجد في كلامهم من الأسماء ما يجتمع فيه خمسة
أسباب من موانع الصرف، وهو مع ذلك معرب غير مبني . وذلك كما مرأة سميتها
« بأذر بيجان » فهذا اسم قد اجتمعت فيه خمسة موانع : وهي التعريف، والتأنيث،
والمُعجمة، والتركيب، والألف والنون، وكذلك إن عنت « بأذر بيجان » البلدة،
والمدينة؛ لأن البلد فيه الأسباب الخمسة؛ وهو مع ذلك معرب كما ترى . فإذا كانت
الأسباب الخمسة لا ترفع الإعراب فالثلاثة أحجبى بالأ ترفعه، وهذا بيان . ولتحمي
الإطالة ما أحذف أطرافاً من القول ؛ على أن فيما يخرج إلى الظاهر كافياً
بإذن الله .

(١) كذا . والأسوغ حذف هذا الحرف . وكان « ثم » فيه للترتيب الدكري ، يراد فيه التعليل
للجملة السابقة .

(٢) يراد بالمثال الوزن . والباء فيه للسببية . والفرض ذكر وجه الشبه بين باب حذام و باب دراك .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ماقد بيناه » .

(٤) كذا في جميع الأصول . والتأنيث لاكتساب المضاف « اجتماع » التأنيث من المضاف إليه .

(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « خمس » .

(٦) من أذر للنار ، وبيجان أى حافظ وخازن ، ومعنى ذلك بيت النار أو خازن النار، وقد كانت

بيوت النار المعقدة لعبادة القمرس كثيرة في هذه الناحية . انظر معجم البلدان

(٧) يجيب ابن قاسم العبادى عن هذا بأن توالى العلل المسانعة من الصرف مجوز للبناء لا موجب .

وأخذه في حذام ، ولم يؤخذ به في أذر بيجان ؛ للتنبيه على هذا ، وانظر حاشية الصبان في بحث
« ما لا ينصرف » .

باب في إدراج العلة واختصارها^(١)

هذا موضع يستمر (التحويون عليه)^(٢)، فيفتق عليهم ما يتبعون بتداركه، والتعذر منه . وذلك كسائل سأل عن قولهم : آسيت الرجل ، فانا أواسيه ، وأخيته ، فانا أوأخيه ، فقال : وما أصله ؟ فقلت : أواسيه ، وأوأخيه - وكذلك نقول - فيقول لك : فما علة في التغيير ؟ فنقول : اجتمعت الهمزتان ، فقلبت الثانية واوا ، لانضمام ما قبلها . وفي ذلك شيان : أحدهما أنك لم تستوفِ ذكر الأصل ، والآخر أنك لم تتقصّ شرح العلة .

أما إخلالك بذكر حقيقة الأصل فلان أصله « أوأسوك » لأنه أفاعلك من الأسوة ، فقلبت الواو ياء لوقوعها طرفا بعد الكسرة ، وكذلك أوأخيك أصله « أوأخوك » لأنه من الأخوة^(٥) ، فانقلبت اللام لما ذكرنا ، كما تنقلب في نحو أعطى واستقصى .

وأما تقصّي علة تغيير الهمزة بقاها واوا فالقول فيه أنه اجتمع في كلمة واحدة همزتان غير عيين ، (الأولى منهما مضمومة ، والثانية مفتوحة) و (هي) حشو غير طرف ، فاستثقل ذلك ، فقلبت الثانية على حركة ما قبلها - وهي الضمة -

- ١٥ (١) إدراج العلة : طيبا وترك بسطها والإسراع في إيرادها بحذف بعض مقوماتها . والإدراج في اللغة : الطيّب ؛ تقول : أدرجت الكتاب إذا طويته . وفيه معنى السرعة ، ومن ذلك مدرجة الطريق : التي يسرع الناس فيها . وانظر اللسان (درج) وأدب الكتاب للصول ١٣٦ (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « التحويون فيه عليه » . (٣) كذا في أ ، ب . وفي ش : « يتبعون » . (٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « ما » . (٥) كذا في ش ، ب . وفي أ زيادة : « والإخوة » بكسر الهمزة وتشديد الحاء . (٦) سقط ما بين القوسين في أ . (٧) كذا أثبت هذه الكلمة ، وهما يستقيم الكلام . وفي أ : « وكلتاها متأخر غير طرف » وفي غيرها من الأصول : « وكلتاها حشو غير طرف » .

واوا . ولا بد من ذكر جميع ذلك ، وإلا أخلت ؛ ألا ترى أنك قد تجمع في الكلمة الواحدة بين همزتين فتكونان عينين ، فلا تفسر ذلك ؛ وذلك نحو سأل ورأس ، وكبتك من سألت نحو تبع^(١) ، فنقول : « سُؤْل » فنصحان لأنهما عينان ، ألا ترى أن لو بنيت من قرأت مثل « جرشع^(٢) » لقلت « قرء » وأصله قُرُوؤُ ، فقلبت الثانية ياء ، وإن كانت قبلها همزة مضمومة ، وكانت في كلمة واحدة ، لم كانت الثانية منهما طرفاً لا حشواً . وكذلك أيضا ذكر كونهما في كلمة واحدة ؛ ألا ترى أن من العرب من يحقق الهمزتين إذا كانتا من كلمتين ؛ نحو قول الله تعالى « السفهاء إلا^(٣) » فإذا كانتا في كلمة واحدة فكلمتهم يقلب ؛ نحو جاء ، وشاء ، ونحو خطايا ، ورزايا ، في قول الكافة غير الخليل .

فأما ما يحكى عن بعضهم من تحقيقهما في الكلمة الواحدة ؛ نحو أئمة ، وخطائي [مثل خطأ عم] ، وجأئى فشاذ لا يجوز أن يعقد عليه باب . ولو اقتصرنا في تعليل التغير في (أواسيك) ونحوه على أن تقول : اجتمعت الهمزتان في كلمة واحدة ، فقلبت الثانية واوا ، لوجب عليك أن تقلب الهمزة الثانية في نحو سأل ورأس واوا ، وأن تقلب همزة آدم وأمن واوا ، وأن تقلب الهمزة الثانية في خطائي واوا . ونحو ذلك كثير لا يحصى ؛ وإنما أذكر من كل نبأ ؛ لئلا يطول الكتاب جدا .

(١) كذا في ب وفي أ : « فيقال » . وفي ش : « فيقول » .

(٢) هو العظيم من الإبل والحيث .

(٣) من الآية ١٣ من سورة البقرة .

(٤) كذا في معظم الأصول : « ورزايا » جمع رزينة . وفي أ : « روايا » وهو جمع رويثة ، والأكثر فيها ترك الهمز : رويثة .

(٥) زيادة في ش ، ب وإن كان فيهما « حطاصح » وهو تحريف .

باب في دور الاعتلال^(١)

هذا موضع طريف . ذهب محمد بن يزيد في وجوب إسكان اللام في نحو
ضربن ، وضربت إلى أنه لحركة ما بعده من الضمير : يعني مع الحركتين قبل .
وذهب أيضا في حركة الضمير من نحو هذا إنما وجبت لسكون ما قبله . فتارة
اعتل لهذا بهذا ، ثم دار تارة أخرى ، فاعتل لهذا بهذا . وفي ظاهر ذلك اعتراف
بأن كل واحد منهما ليست له حال مستحقة تخصه في نفسه ، وإنما استقر على
ما استقر عليه لأمر راجع إلى صاحبه .

ومثله ما أجازته سيبويه في جر (الوجه) من قولك : هذا الحسن الوجه . وذلك
أنه أجاز فيه الجر من وجهين : أحدهما طريق الإضافة الظاهرة ، والآخر تشبيهه
بالضارب الرجل . [وقد أحطنا علما بأن الجر إنما جاز في الضارب الرجل] ونحوه
مما كان الثاني منهما منصوبا ، لتشبيههم إياه بالحسن الوجه ؛ أفلا ترى كيف صار
كل واحد من الموضعين علة لصاحبه في الحكم الواحد الجاري عليهما جميعا . وهذا
من طريف أمر هذه اللغة ، وشدة تداخلها ، وتراحم الألفاظ والأغراض على جهاتها .
والعذر أن الجر لما قشنا وأنسع في نحو الضارب الرجل ، والشاتم الغلام ، والقاتل
البطل ، صار — لتمكّنه فيه ، وشياعه في استعماله — كأنه أصل في بابه ، وإن كان
إنما سرى إليه لتشبيهه بالحسن الوجه . فلما كان كذلك قوي في بابه ، حتى صار اقوته

(١) يريد بدور الاعتلال أن يملأ الشيء بعلة معلقة بذلك الشيء . والدور بين شيئين توقف كل منهما
على الآخر . وهذا من مصطلحات المتكلمين ، وهم فيه تقاسيم وبحوث . وليس الدور في هذا المقام هو
الدوران كما ذهب إليه شارحا الاقتراح : ابن الطيب وابن علان ، فإن الدوران هو حدوث الحكم
بحدوث العلة ، وانعدامه بدمها ، كما في حرمة التبيذ تدور مع الإسكار وجودا وعدما ، والدوران من
مسالك العلة ، والدور أدنى إلى أن يكون من قوادحها . (٢) كذا في أ ، ب . وفي ش .
« طريف » . (٣) ثبت ما بين القوسين في ش ، ب . وسقط في أ .

قياسا وسماعا، كأنه أصل للجز في (هذا الحسن الوجه)، وسأني على بقية هذا الموضع في باب نفرده له^(١)، بإذن الله .

لكن ما أجازته أبو العباس وذهب إليه في باب ضَرَبْنَ وضربت من تسكين اللام لحركة الضمير، وتحريك الضمير لسكون اللام شنيع الظاهر، والعذر فيه^(٢) أضعف منه في مسألة الكتاب؛ ألا ترى أن الشيء لا يكون علّة نفسه، وإذا لم يكن كذلك كان من أن يكون علّة علته أبعد، وليس كذلك قول سيويوه؛ وذلك أن الفروع إذا تمكنت (قويت قوة تسوغ)^(٣) حمل الأصول عليها. وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوة الحكم.

باب في الردّ على من اعتقد فساد علل النحويين

لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة

اعلم أن هذا الموضع هو الذي يتعسف بأكثر من ترى. وذلك أنه لا يعرف أعراض القوم، فيرى لذلك أن ما أوردوه من العلة ضعيف وإد ساقط غير متعال. وهذا كقولهم: يقول النحويون إن الفاعل رَفَعٌ، والمفعول به نَصَبٌ، وقد ترى الأمر بضد ذلك؛ ألا ترانا نقول: ضُرب زيد فرفعه وإن كان مفعولا به، ونقول: إن زيدا قام فننصبه وإن كان فاعلا، ونقول: عَجبت من قيام زيد فنجره وإن كان فاعلا، ونقول أيضا: قد قال الله عز وجل (وَمِنْ حَيْثُ نَزَجْتَ) فرفع (حَيْثُ) وإن كان بعد حرف الخفض. ومثله عندهم في الشناعة قوله — عز وجل — (لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ) وما يجرى هذا المجرى.

(١) كذا في ١. وسقط هذا اللفظ في ش، ب. (٢) كذا في ١. وفي ش، ب «أوضح».

٢. وما أثبت هو الصواب. (٣) كذا في ١. وفي بقية الأصول: «وقويت قوة تسرع».

ومثل هذا يُتَّعَب مع هذه الطائفة ، لا سيما إذا كان السائل [عنه] ^(١) مَنْ يلزم الصبر عليه . ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا المَوْس وذا اللغْو ؛ ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كلٌّ من كان فاعلا في المعنى ، وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل الى ذلك الاسم ، وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء ، لسقط صداع ^(٢) هذا المضموف السؤال .

وكذلك القول على المفعول أنه إنما يُنصب ^(٣) إذا أُسند الفعل الى الفاعل ، بخفاء هو فضلة ، وكذلك لو عرف ^(٤) أن الضمة في نحو حيثُ وقبلُ وبعْدُ ليست إعرابا وإنما هي بناء .

وإنما ذكرت هذا الظاهر الواضح ليقع الاحتياط في المشكل الغامض .
وكذلك ما يحكى عن الجاحظ من أنه قال : قال النحويون : إن أفعل الذى ^(٥) مؤنثه فُعل لا يجتمع فيه الألف واللام ومن ، وإنما هو بمن أو بالألف واللام ؛ نحو قولك : الأفضّل وأفضل منك ، والأحسن وأحسن من جعفر ، ثم قال : وقد قال الأعشى :

١٥ فلست بالأكثر منهم حصّى وإمّا العِزّة للكائر ^(٦)

ورحم الله أبا عثمان ، أما إنه لو عليم أن " من " في هذا البيت ليست التى تصحّب أفعل للمبالغة ؛ نحو أحسن منك وأكرم منك ، اضرب عن هذا القول الى

(١) زيادة فى أ ، ج . (٢) كذا فى أ . ورواقه ما فى ج : « لسقط صداعه » .
وفى ش ، ب : « سؤال » . (٣) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « انتصب » .

(٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « أو » . وما أثبت هو الصواب .
(٥) يريد أفعل التفضيل ، احترازا عن أفعل الذى مؤنثة فعلا ، فهو صفة مشبهة .
(٦) هذا البيت هو السابع والعشرون من قصيدته التى مطلعها :

شاقك من قتلة أطلالها بالشط فالوتر إلى حاجر

وانظر الصبح المنبر ١٠٤ - ١٠٨ ، والخزانة ٤٨٩/٣

غيره مما يعلو فيه قوله ، ويعود اسداده وصحته خصمه . وذلك أن "من" في بيت الأعشى إنما هي كالتى في قولنا : أنت من الناس حرٌّ ، وهذا الفرس من الخيل كريم . فكأنه قال : است من بينهم بالكثير الحصى ، واست فبهم بالأكثر حصى . فاعرف ذلك .

باب في الاعتلال لهم بأفعالهم

ظاهر هذا الحديث طريف ، ومحصوله صحيح ، وذلك إذا كان الأول المردود إليه الثانى جاريا على (صحة علة) .

من ذلك أن يقول قائل : إذا كان الفعل قد حذف في الموضع الذى لو ظهر فيه لما أفسد معنى كان ترك إظهاره في الموضع الذى لو ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أولى وأجسى ؛ ألا ترى أنهم يقولون : الذى في الدار زيد ، وأصله الذى استقر أو ثبت في الدار زيد ، ولو أظهروا هذا الفعل هنا لما أحال معنى ، ولا أزال غرضا ، فكيف بهم في ترك إظهاره في النداء ؛ ألا ترى أنه لو نُجِّسَ إظهاره فحتميل : أدعو زيدا ، وأنادى زيدا لاستحال أمر النداء فصار الى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب ، والنداء مما لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب .

ومن الاعتلال لهم بأفعالهم أن تقول : إذا كان اسم الفاعل — على قوة تجمله للضمير — متى جرى على غير من هوله — صفة أو صلة أو حالا أو خبرا — لم يحتمل الضمير كما يحتمله الفعل ، فما ظنك بالصفة المشبهة باسم الفاعل ؛ نحو

- (١) كذا في أ ، ب . وسقط هذا الحرف في ش . (٢) كذا في أ ، ب ، ش .
وفى ش ، ج : « علة صحيحة » . (٣) كذا في أ . وسقط هذا اللفظ في ش ، ب .
(٤) مفتضى هذا الكلام أن الضمير مع الفعل إذا جرى على غير من هوله يجوز استناره ، وهو ما في الإنصاف (المسألة الثامنة) . وفى الجمع ١ / ٩٦ : « والفعل كالمشتق فإذا ذكر أيضا ؛ نحو زيد عمرو يضربه هو ، ورید هد يضربها ، ويضربها هو ، على الخلاف » وقد نقل ذلك الصبان في حاشيته على الأشموني عند قول ابن مالك في « الابتداء » :

وأبرزه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا

قولك : زيدٌ هندٌ شديدٌ عليها هو ، إذا أبحرت^(١) (شديدا) خبرا عن (هند) وكذلك
قولك : أخواك زيدٌ حسنٌ في عينه هما ، والزيدون هندٌ ظريفٌ في نفسيهما هم ،
وما ظنك أيضا بالشفة المشبهة [بالصفة المشبهة] باسم الفاعل ؛ نحو قولك : أخوك
جاريتك أكرمٌ عليها من عمرو هو ، وغلامك أبوك أحسنٌ عنده من جعفرٍ هما ،
والجحر الحية أشدٌ عليها من العصا هو . .

- ومن قال : مررت برجلٍ أبي عشرةٍ أبوه قال : أخواك جاريتهما أبو عشرةٍ
عندها هما ، فأظهرت الضمير . وكان ذلك أحسن من رفعه الظاهر ؛ لأن هذا
الضمير وإن كان منفصلا ومُشبهًا للظاهر بانفصاله فإنه على كل حال ضمير . وإنما
وحدت فقلت : أبو عشرةٍ عندها هما ولم تُنثِّه فتقول : أبوا عشرةٍ ؛ من قيل أنه قد رُفِعَ
ضميرا منفصلا مشابها للظاهر ، بجرى مجرى قولك : مررت برجلٍ أبي عشرةٍ أبواه .
فإنما رفع الظاهر ، وما يجرى مجرى الظاهر شبهه بالفعل فوحد البتة . ومن قال :
مررت برجلٍ قائمٍ أخواه فأجراه مجرى قاما أخواه فإنه يقول : مررت برجلٍ أبوي
عشرةٍ أبواه . والثنية في (أبوي عشرة) من وجهٍ تقوى ، ومن آخر تضعف . أما وجه
القوة فلائها بعيدة عن اسم الفاعل الجارى مجرى الفعل ، فالثنية فيه — لأنه اسم —
حسنة ؛ وأما وجه الضعف فلائنه على كل حال قد أُعْمِلَ في الظاهر ، ولم يُعْمَلْ إِلَّا
لشبهه بالفعل ؛ وإذا كان كذلك وجب له أن يقوى شبه الفعل ؛ ليقوم العذر بذلك
في إعماله عمله ؛ ألا ترى أنهم لما شبهوا الفعل باسم الفاعل فأعربوه كنفوا هذا
المعنى بينهما ، وأيدوه بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه . وهذا في معناه واضح
سديد كما تراه .

(١) يختز بهذا عن أن تجمل «شديد» خبرا عن «هو» مقدما . (٢) زيادة اقتضاها السياق
خلت منها الأصول | ، ب ، ش . وفي ما يفيدها وهو : « فاطنك أيضا بالصفة المشبهة بهذه الصفة » .

وأمثال هذا في الاحتجاج لهم بأفعالهم كثيرة، وإنما أضع من كل شيء رسماً،
لِيُحْتَدَى . فأما الإطالة والاستيعاب فلا .

باب في الاحتجاج بقول المخالف

اعلم أن هذا - على [ما في ^(١) ظاهره - صحيح ومستقيم . وذلك أن ينبع ^(٢)
من أصحابه نابع فيُنشئُ خلافاً ما على أهل مذهبه، فإذا سمع خصمه به، وأجلب
عليه قال : هذا لا يقول به أحد من الفريقين ؛ فيخرجه مُخَرَّجَ التقيح له ،
والتشنيع عليه .

وذلك كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر (ليس) عليها ؛ فأحد ما يحتج ^(٤)
به عليه أن يقال له : إجازة هذا مذهب سيبويه وأبي الحسن ^(٥) وكافة أصحابنا ،
والكوفيون أيضاً معنا . فإذا كانت إجازة ذلك مذهباً للكافة من البلدين وجب عليك ^(٥)

(١) زيادة في أ ، وقد حلت منها ش ، ب . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب :
« في أصحابه » . وفي ح : « من أصحابنا » . و « ينبع » أي يخرج ويظهر . والضمير في « أصحابه »
يعود على « نابع » . (٣) يقال : سمع بالرجل : أذاع عنه عيباً وتقدم به وفضحه .
(٤) أبو العباس هو المبرد . (٥) عبارة ابن عقيل عند قول ابن مالك :

* ومنع سبق خبر ليس اصطنفى *

« اختلف النحويون في جواز تقديم خبر ليس عليها ، فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر
المتأخرين - ومنهم المصنف - إلى المنع ، وذهب أبو علي الفارسي وابن برهان إلى الجواز ، فتقول :
فإنما ليس زيد . واختلف النقل عن سيبويه ، فنسب قوم إليه الجواز وقوم المنع » . وفي الإنصاف
في المسألة ١٨ ص ٧٣ : « ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها . وإليه ذهب
أبو العباس المبرد من البصريين ؛ وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح . والصحيح أنه ليس له
في ذلك نص . وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر ليس عليها » وفي الإرتشاف نسخة الدار رقم
١١٠٦ نحو في الورقة ١٦٧ أ : « وأما تقديم خبر ليس عليها فذهب جمهور الكوفيين والمبرد وابن
السراج والسيرافي وأبو علي في الحلبيات وابن عبد الوارث والجرجاني والمهلب وأكثر المتأخرين إلى أنه
لا يجوز . وذهب قدماء البصريين والفتراء وأبو علي في المشهور وابن برهان والبخاري والأستاذ أبو علي
إلى جواز ذلك ، واختاره ابن عصفور ، وروي أيضاً عن السيرافي . واختلف النقل في ذلك عن سيبويه ،
فسبب الجواز والمنع إليه . وقال ابن جنى في الخصائص عن المبرد : خالف في ذلك البصريين والكوفيين . »
(٦) يريد البصرة والكوفة .

— يا أبا العباس — أن تنفر عن خلافه ، وتستوحش منه ، ولا تأنس بأول خاطري
يبدو لك فيه .

ولعمري إن هذا ليس بموضع قطع على الخصم ؛ إلا أن فيه تشديعا عليه ، وإهابة
به الى تركه ، وإضافة لعذره في استمراره عليه ، وتهالكه فيه ، من غير إحكامه
وإنعام الفحص عنه . وإنما لم يكن فيه قطع لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب
ما يدعو اليه القياس ، ما لم يؤبّنص^(١) أو ينتهك حرمة شرع . ففقس على ما ترى ؛
فإنني إنما أضع من كل شيء مثالا موجزا .

باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة

اعلم أن إجماع أهل البلد إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده الآ
يخالف المنصوص . والمقيس على المنصوص ، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون
إجماعهم حجة عليه . وذلك أنه لم يرد من بطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم
لا يجتمعون على الخطأ ؛ كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله :
« أمّتي لا تجتمع على ضلالة » وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة .

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « إضافة » . وما أثبت هو الصواب . والإضافة : التضييق .

(٢) يقال : ألوى بالكلام : خالف به عن جهته ، وانحرف عن قصده .

(٣) كذا في أ ، ج . وفي ش : « تخالف » . وهو تحريف . وفي ب لم ينقط الحرف الأتول .

(٤) روى هذا الحديث بعدة طرق ، وفي بعضها : « لا تجتمع أمّتي على خطأ » ويستدل بهذا

الأصوليون على جبهة الإجماع . وفي أسانيد بعض المقال ، غير أنه قيل : إن معناه روى من طرق عدة

بلغت مبلغ التواتر المعنوي ، فصار يكفون حاتم وشجاعة عنتره . وانظر شرح ابن السبكي لمنهاج البيضاوي

في مبحث الإجماع .

فكَلَّ مَنْ فُورِقَ لَهُ عَنِ عِلَّةٍ صَحِيحَةٍ ، وَطَرِيقِ نَهْجَةٍ كَانِ خَلِيلَ نَفْسِهِ ،
وَأَبَا عَمْرٍو فَكَّرِهِ .

إلا أننا - مع هذا الذي رأيناه وسوَّغنا مرتكبَه - لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثُها ، وتقدَّم نظرها ، وتنازلت أواخرَ على أوائل ، وأعجازا على كلالِ كلِّ ، والقوم الذين لا نشكُّ في أن الله - سبحانه وتقدَّست أسماؤه - قد هداهم لهذا العلم الكريم ، وأراهم وجَّهَ الحكمة في الترحيب له والتعظيم ، وجعله ببركاتهم ، وعلى أيدي طاعاتهم ، خادما للكتاب المنزل ، وكلام نبيه المرسل ، وعوناً على فهمهما ، ومعرفة ما أمرَ به ، أو نهى عنه الثقلان منهما ، إلا بعد أن يناهضه إيماناً ، ويثابته عرفاناً ، ولا يُجَلِّد إلى سائح خاطره ، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره . فإذا هو هذا على هذا المثال ، وبأشرف إنعام تصفُّحه أحناء الحال ، أمضى الرأي فيما يريه الله منه ، غير معازٍ به ، ولا غاضٍ من السلف - رحمهم الله - في شيء منه . فإنه إذا فعل ذلك سدَّد رأيه . وشيَّع خاطره ، وكان بالصواب مئةً ، ومن التوفيق مظنةً ، وقد قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ : ما على الناس شيء أضرَّ من قولهم :

- (١) أى بيته واضحة . وفيما نقله الشاطبي عن ابن جنى : « طريق نهج » . وهو صحيح ؛ فإن الطريق يذكر ويؤنث . انظر حواشي يس على الألفية ص ٣٥٤ ج ٢
- (٢) يريد إمام نفسه كالخليل لإمام الناس ، وكان عمرو بن العلاء في ذلك .
- (٣) عقب الشاطبي على هذا القول بقوله : « فهو قول مردود ، سبيله في ذلك سبيل النظام وبعض الخوارج والشيعه . بل نقطع بأن الإجماع في كل فن حجة شرعية » . انظر المرجع السابق .
- (٤) كذا في أ ، ب . وفي ش : « نظيرها » وهو خطأ .
- (٥) كذا في ب بالجيم . وفي ش ، أ : « الترحيب » وهو تحريف .
- (٦) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يفاهمه » .
- (٧) المعازة : المغالاة . وهو هكذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « معان » . وهو تحريف .
- (٨) كذا في أ ، ب . وفي ش : « الصواب » .
- (٩) كذا في ش ، ب . وفي أ سقط كلمة « الجاحظ » .

ما ترك الأول للآخر شيئاً . وقال أبو عثمان المازني^(١) : « وإذا قال العالم قولاً متقدماً فللمتعلم الاقتداء به (والانتصار له)^(٢) ، (والاحتجاج) لخلافه ، إن وجد إلى ذلك سبيلاً » وقال الطائي الكبير :

يقول من تطرق أسماؤه كم ترك الأول للآخر!^(٦)

٥ . فَمَا جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بُدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ، ما رأيتُه أنا في قولهم : هذا جحر ضبَّ حرب . فهذا يتناوله آخر عن أول ، وتال^(٧)

(١) كذا في أ . وسقط هذا اللفظ في ش ، ب . وانظر قول أبي عثمان في تصريفه في « باب ما قيس من المعتل ولم يجيء على مثاله إلا من الصحيح » ص ٦١٠ نسخة التيمورية . (٢) في المازني : « والاحتجاج لقوله » . (٣) في المازني : « والاختيار » . (٤) كذا في أ . وفي ش ،

ب : « بخلافه » ، وفي ج : « على خلافه » . وهذا موطن الاستشهاد من كلام المازني^(٦) . (٥) كذا في أ ، ب . وفي ش : « إذا » . (٦) هو من قصيدة له في مدح أبي سعيد ، أوتها :

قل للأمير الأريحي الذي كفاه للبادي والحاضر

واقبله : لازل من شكري في حلة لا يلبها ذو سلب فاجر

فالحديث في البيت الشاهد عن حلة البناء في البيت قبله . وانظر الديوان ١٤٣

١٥ (٧) أورد السيرافي هذا الرأي وعزاه لبعض النحويين ، فهل يعني ابن جني ؟ وكانت وفاة السيرافي سنة ٣٦٨ ، ووفاته ابن جني سنة ٣٩٢ ، والسيرافي في درجة أبي علي أستاذ ابن جني . وعلى كل حال فقد تعاصر ابن جني والسيرافي دهرًا ، فلا ضير أن يكون رأى ابن جني عرف في حياة السيرافي ، واستحق منه العناية بذكره . وهذا يتم لابن جني دعواه انفراده بهذا الرأي وأنه لم يسبق به . وهالك عبارة السيرافي : « ورأيت بعض النحويين قال في (هذا جحر ضب حرب) قولاً شرحته وقوّيته بما يحتمله .

٢٠ زعم هذا النحوي أن المعنى : هذا جحر صب حرب الجحر . والذي يقوى هذا أنا إذا قلنا : حرب الجحر صار من باب حسن الوجه ، وفي حرب ضمير الجحر مرفوع ؛ لأن التقدير كان حرب بجهره ... » ويقول ابن هشام في المغنى ، في القاعدة الثانية من الكتاب الثامن : « أنكر السيرافي وأن جني الخلفص على الجوار ، وتأولوا قولهم : (حرب) على أنه صفة لـ (ضب) ... » وقد علمت أن نسبة هذا الرأي للسيرافي من قبل أنه قواد وأيده ، وليس بان مجذته . وإذا صح أن الرأي لاس جني في الأصل كان تقدم السيرافي على ابن جني في عبارة المعنى لتقدم وفاته . وانظر السيرافي في شرح الكتاب ، في « هذا باب مجرى النعت على المنعوت ، والشريك على الشريك ، والبدل على المبدل منه ، وما أشبه ذلك » .

عن ماض على أنه غَلَطَ من العرب ، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه ، وأنه من الشاذ الذي لا يُجمل عليه ، ولا يجوز ردّه غيره إليه .

وأما أنا فعندى أنّ في القرآن مثل هذا الموضع نيّفاً على ألف موضع . وذلك أنه على حذف المضاف لا غير . فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسّيس ، وشاع وقيل .

وتلخيص هذا أن أصله : هذا جحر ضبّ تحريّب بحجره ؛ فيجرب «حرب» وصفاً على «ضبّ» وإن كان في الحقيقة للجحر . كما تقول مررت برجل قائم أبوه ، فتجرب «قائماً» وصفاً على «رحل» وإن كان القيام للاب لا للرجل ، لما ضمّن من ذكره^(١) . والأمر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد عليه . فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء ، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت ؛ لأنّ المضاف المحذوف كان مرفوعاً ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفيس «خريب» بحري وصفاً على ضبّ — وإن كان الخراب للجحراً للضبّ — على تقدير حذف المضاف ، على ما أرينا . وقأت آية تخلو من حذف المضاف ، نعم ، وربما كان في الآية الواحدة من ذلك عدّة مواضع .

وعلى نحو من هذا حمل أبو علي رحمه الله :

* كبير أناس في بجاد منقل^(٢) *

(١) أي ضميره . يريد أن المسوق للحجى . قائم وصفاً للرجل وهو ليس بوصف له في الحقيقة ، بل الموصوف حقيقة الأب ، هو تضمن الأب ذكر الرجل .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « وشاهد » .

(٣) من معلقة امرئ القيس . صدره :

* كان ثبيراً في عرافين ربه *

رشير — بوزن كريم — جبل . والبجاد : كساء مخطط .

ولم يحمله على الغلط، قال : لأنه أراد : مزمل فيه، ثم حذف حرف الجز، فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول .

فإذا أمكن ما قلنا، ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذي قد شاع وأطرد، كان حملة عليه أولى من حملة على الغلط الذي لا يحمل غيره عليه ، ولا يقاس به .
ومثله قول لبيد :

أو مذهبٌ جددٌ على الواحِهِ النَّاطِقُ المبروزُ والمختومُ^(١)

أى المبروز به، ثم حذف حرف الجز فارتفع الضمير، فاستتر في اسم المفعول .
وعليه قول الآخر :

* إلى غيرِ موثوقٍ مِنَ الأَرْضِ تَذَهَبُ^(٢) *

أى موثوق به، ثم حذف حرف الجز فارتفع الضمير، فاستتر في اسم المفعول .

(١) قبله : طلال نخسولة بالرئيس قديم فبعاقل فالأنعمين رسوم

فكأن معروف الديار بقادم فبراق غول فالرجام وشوم

فقوله : « مذهب » عطف على « وشوم » . والمذهب : اللوح المطلي بالذهب فيه الكتابة . وجعل له ألواحاً كأنه جعل كل جانب منه لوحاً . و « جدد » جمع جدّة ، وهى الطريقة ، والخط ، كأنه يريد أسطر الكتابة . ويريد بالناطق الخط الواضح ، ووصفه بـ « المبروز » أى المطهر المنشور، و« المختوم » أى غير الواضح والفاوض . شسبه المعروف من الديار — وهو ما بقى من آثارها ودل عليها — بالوشوم وباللوح الذى فيه آية ، بعضها واضح وبعضها خفى . وانظر الديوان طبع أوربة ٩٢ ، وشرح الأعلام لشواهد الكتاب فى حواشيه ٢ / ٢٧٤ ، وشرح السيرافى للكتاب ٥ / ٣٨٧ نسخة التيمورية ، واللسان (برز) . (٢) ورد هذا الشعار مع اختلاف فى ثلاثة أبيات لبشر بن أبى خازم ، وها كها :

٢٠ حلفت برب الداميات نحسورها وما ضمّ أجياد المصلى ومذهب

لئن شبت الحرب العوان التى أرى وقسد طال إيساد بها وترهب

لنحتملن بالليل منكم ظفينة إلى غير موثوق من العسز تهرب

وانظر معجم البلدان (أجياد) .

باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط

قد يفعل أصحابنا ذلك إذا كانت الزيادة مثبتة لحال المزيد عليه، وذلك كقولك في همز (أوائل) : أصله (أو أول) فلما اكتنفت الألف واوان ، وقربت الثانية منهما من الطرف، ولم يؤثر إخراج ذلك على الأصل ؛ تنبيها على غيره من المغييرات^(١) في معناه ، ولا هناك ياء قبل الطرف منوية مقدرة ، وكانت الكلمة جمعا ثقل ذلك ، فأبدلت الواو همزة ، فصار أوائل .

بفتح ما أوردته محتاج إليه ، إلا ما استظهرت به من قولك : وكانت الكلمة جمعا ، فإنك لو لم تذكره لم يُخلل ذلك بالعلة ؛ ألا ترى أنك لو بنيت من قُلت وبعث واحدا على فسواعيل كعوارض ، أو أفاعيل [من أول أو يوم أو وريح] كأباتر لهمزت كما تهمز في الجمع .

فذكرك (الجمع) في أثناء الحديث إنما زدت الحال به أنسا ؛ من حيث كان الجمع في غير هذا مما يدعو إلى قلب الواو ياء في نحو حقي ودلي ، فذكرته هنا تأكيدا لا وجوبا . وذكرك أنهم لم يؤثروا في هذا إخراج الحرف على أصله دلالة على أصل ما غير من غيره في نحوه لئلا يدخل عليك أن يقال لك : قد قال الراجز :
* تسمع من شدائها عواولا^(٦) *

(١) كذا في ج . وفي سواها : « لا لأن » . (٢) عوارض : جبل ببلاد طبرستان ، وعليه قبر حاتم . انظر اللسان في « عرض » . (٣) كذا في ش ، ب ، ج . وسقط هـ . في أ . وقد كان في النسخ الثلاث : « ربح » وأصاحتها : « وريح » . (٤) الأباتر : الذي يقطع رحه ، وقيل : الأباتر : الذي لا نسأل له . (٥) جمع حقو — بفتح الأتول وسكون الثاني — وهو الخصر . (٦) الشدان جمع شاد . والوارل جمع عوال — تكسر العين وتشديد الواو — مصدر عول أي صاح كما يقال كذب كذانا . وكانه بصف دلوا يتناثر منها الماء . أو منجنيقا يتناثر منها الحجارة . وهذا الضبط عن اللسان (عول) . وفي ب ، ش : « شداتها » ، بفتح الشين وهو بالمعنى السابق . وفي أ ، ح : « شداتها » .

وذكرت أيضا قولك : ولم يكن هناك ياء قبل الطرف مقدره ؛ لئلا يلزمك قوله :

* وَحَلَّ الْعَيْنِينَ بِالْعَوَائِرِ *^(١)

ألا ترى أن أصله عواوير ، من حيث كانت جمع عوار . والاستظهار في هذين
الموضوعين أعنى حديث عواول ، وعواور أسهل احتمالا من دخولك تحت الإفساد
عليك بهما ، واعتذارك من بعد بما قدمته في صدر العلة . فإذا كان لا بد من إيراده
فيما بعد إذا لم تحتط بذكره [فيما قبل]^(٢) كان الرأي تقديم ذكره ، والاستراحة من
التعقب عليك به . فهذا ضرب .

ولو استظهرت بذكر ما لا يؤثر في الحكم لكان ذلك منك خطأ ولغوا من
القول ؛ ألا ترى أنك لو سئلت عن رفع طلحة من قولك : جاءني طلحة ، فقلت :
ارتفع لإسناد الفعل إليه ، ولأنه مؤنث ، أو لأنه علم ، لم يكن ذكر التانيث
والعلمية إلا كقولك : ولأنه مفتوح الطاء ، أو لأنه ساكن عين الفعل ، ونحو
ذلك مما لا يؤثر في الحال . فاعرف بذلك موضع ما يمكن الاحتياط به للحكم
مما يعمرى من ذلك ، فلا يكون له فيه حجيم^(٤) . وإنما المراعى من ذلك كله كونه
مستندا إليه الفعل .

١٥ (١) من رجز جندل بن المنثى الطهوي رهو :

غرتك أن تقاربت أبا عرى وأن رأيت الدهر ذا الدوائر
حتى عظامي وأراه ناغرى وكل

والعوار : الرد . يريد أن الدهر أصابه بضمف البصر من المشيب والهرم . وانظر شرح شواهد

الشافية للبندادي ٣٧٤

٢٠ (٢) زيادة في أ . وسقطت في ش ، ب .

(٣) كذا في م . وفي ش ، ب : « أو » .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « في ذلك » .

(٥) أي قدر ، يريد التهوين من أمره . وحجم الشيء ما يبدو منه ناتئا ، فيلس .

فإن قيل: هَلَّا كَانَ ذِكْرُكَ أَنْتِ أَيْضًا هُنَا الْفِعْلَ لَا وَجْهَ لَهُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا
ارْتَفَعَ بِإِسْنَادٍ غَيْرِهِ إِلَيْهِ، فَاعْلَامًا كَانَ أَوْ مَبْتَدَأً. وَالْعَلَّةُ فِي رَفْعِ الْفَاعِلِ هِيَ الْعَلَّةُ فِي رَفْعِ
المبتدأ، وإن اختلفا من جهة التقديم والتأخير؟

قلنا: لا، لسنا نقول هكذا مجرداً، وإنما نقول في رَفْعِ المبتدأ: إنه إنما وجب^(١)
ذلك له من حيث كان مسنداً إليه، عارياً من العوامل اللفظية قبله فيه، وليس كذلك
الفاعل؛ لأنه وإن كان مسنداً إليه فإن قبله عاملاً لفظياً قد عمل فيه، وهو الفاعل؛
وليس كذلك قولنا: زيد قام؛ لأن هذا لم يرتفع لإسناد الفعل إليه حسَبُ^(٢) دون
أن أنضمَّ إلى ذلك تعريه من العوامل اللفظية من قبله. فلهذا قلنا: ارتفع الفاعل
بإسناد الفعل إليه، ولم يحتج فيما بعد إلى شيء نذكره، كما احتجنا إلى ذلك في باب
المبتدأ؛ ألا تراك تقول: إن زيدا قام فتنصبه — وإن كان الفعل مسنداً إليه —
لما لم يعر من العامل اللفظي الناصبه.

فقد وضع بذلك فرقاً ما بين حالي المبتدأ والفاعل في وصف تعليل ارتفاعهما،
وأنهما وإن اشتركا في كون كل واحد منهما مسنداً إليه، فإن هناك فرقاً من
حيث أرينا.

ومن ذلك قولك في جواب من سألك عن علة انتصاب زيد، من قولك:
ضربت زيدا: إنه إنما انتصب؛ لأنه فضلة، ومفعول به. فالجواب قد استقل
بقولك: لأنه فضلة، وقولك من بعد: (ومفعول به) تأييداً لا ضرورة بك إليه؛
ألا ترى أنك تقول في نصب «نفس» من قولك: طبت به نفساً: إنما انتصب لأنه
فضلة، وإن كانت النفس هنا فاعلة في المعنى. فقد علمت بذلك أن قولك: ومفعول به

(١) كذا في أ. وسقط هذا في ش، ب.

(٢) هذا في ظاهر الأمر. وإلا فالفعل مسند إلى ضميره، والمسند إلى (زيد) جملة الفعل والفاعل.

(٣) كذا في ش، ب. وفي أ: «يحتج».

٥

١٠

١٥

٢٠

زيادة على العلة تطوّعت بها . غير أنه في ذكره كونه مفعولا معنى ما ، وإن كان صغيرا . وذلك أنه قد ثبت وشاع في الكلام أن الفاعل رَفَع ، والمفعول به نَصَب ، وكأنك أنستَ بذلك شيئا . وأيضا فإن فيه ضربا من الشرح . وذلك أن كون الشيء فضلة لا يدلّ على أنه لا بدّ من أن يكون مفعولا به ؛ ألا ترى أن الفضلات كثيرة ؛ كالمفعول به ، والظرف ، والمفعول له ، والمفعول معه ، والمصدر ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء . فلما قلت : (ومفعول به) ميّزت أيّ الفضلات هو . فأعرف ذلك وقسه .

باب في عدم النظر

أما إذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظر . وذلك مذهب الكتاب ، فإنه ^(٣) حكي فيما جاء على فعل (إيلا) وحدها ، ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير ؛ لأن إيجاد النظر بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به ، لا للحاجة إليه .
فأما إن لم يقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظر ؛ ألا ترى إلى عزويت ^(٤) ، لما لم يقم الدليل على أن واوه وتاءه أصلان احتجت إلى التعليل بالنظر ، فمنعت من أن يكون (فمويلا) لما لم تجد له نظيرا ، وحملته على (فعلية) ؛ لوجود النظر ؛ وهو عفرية ونفريت .

وكذلك قال أبو عثمان في الرد على من ادعى أن (السين) و (سوف) ترفعان الأفعال المضارعة : لم نر عاملا في الفعل تدحّ صليبه اللام ، وقد قال سبحانه (ولسوف تعلمون) . فجعل عدم النظر ردا على من أنكروه .

(١) كذا في أ . وسقط لفظ « به » في ش ، ب . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « المفعول » . (٣) يريد كتاب سيبويه . وانظر ص ٣١٥ ج ٢ إذ يقول : « ويكون فعلا في الاسم نحو إيل . وهو قليل لا نعلم في الأسماء والصفات غيره » . (٤) ذكره سيبويه في الكتاب ٢ / ٣٤٨ وفسره ثعلب بالقصير ، وقال ابن دريد : اسم موضع . وانظر معجم البلدان . (٥) كذا في أ ، ب . وفي ش : « التعليل » . (٦) في ابن علان : « وهذا القائل لم أر من سماه » . وانظر الأشباه ٢٦٦

(١) وأما إن لم يقيم الدليل ولم يوجد النظير فإنك تحكم مع عدم النظر. وذلك كقولك في الهمزة والنون من ^(٢)أندلس : إنهما زائدتان ، وإن وزن الكلمة بهما « ^(٣)أنفعل » وإن كان مثالا لا نظيره . وذلك أن النون لا محالة زائدة ؛ لأنه ليس في ذوات الخمسة شيء على (فعلل) فتكون النون فيه أصلا لوقوعها موقع العين ، وإذا ثبت أن النون زائدة فقد برد في يدك ثلاثة أحرف أصول ، وهي الدال واللام والسين ، وفي أول الكلمة همزة ، ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة ، ولا تكون النون أصلا والهمزة زائدة ؛ لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزوائد من أوائلها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها ؛ نحو ^(٤)مدحرج وبابه . فقد وجب إذا أن الهمزة والنون زائدتان ، وأن الكلمة بهما على ^(٥)أنفعل ، وإن كان هذا مثالا لا نظيره .

(٤) فإن ضاتم الدليل النظير فلا مذهب بك عن ذلك ؛ وهذا كنون ^(٥)عنتر . فالدليل يقتضى بكونها أصلا ، لأنها مقابلة لعين جمعفر ، والمثال أيضا معك وهو (فعلل) وكذلك القول على بابه . فاعرف ذلك وقس .

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فأنا » .

(٢) ضبطها شارح القاموس بضم الهمزة ، وفي معجم البلدان بفتحها . ويقول ابن الطيب في شرح الاقتراح ٧٩ نسخة التيمورية في الكلام على الأندلس : « ومن ضبطه بضم الهمزة أو الدال أو بضمهما فقد حرره » ، وإن حكى شيخ شيوخنا الشهاب الحفاحي في شرح الشعا أن ضم الدال لغة ، وأما ضم الهمزة فلا قائل به .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فنى » .

(٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « وإن » .

(٥) من معانيه الشجاع ، والذباب .

باب في إسقاط الدليل

وذلك كقول أبي عثمان : لا تكون الصفة غير مفيدة ، فلذلك قلت : مررت
برجل أفعيل^(١) . فصرف أفعال هذه لما لم تكن الصفة مفيدة . وإسقاط هذا أن
يقال له : قد جاءت الصفة غير مفيدة . وذلك كقولك في جواب من قال رأيت
زيدا : آلمني^(٢) ياقتي ؛ فالمتى صفة ، وغير مفيدة .

ومن ذلك قول البغداديين^(٣) : إن الاسم يرتفع بما يمود عليه من ذكره ؛ نحو
زيد مررت به ، وأخوك أكرمه . فارتفاعة عندهم إنما هو لأن عائدا عاد عليه ،
فارتفع بذلك العائد . وإسقاط هذا الدليل أن يقال لهم : فنحن نقول : زيد هل
ضربته ، وأخوك متى كلمته ؟ ومعلوم أن ما بعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله ،
فكما اعتبر أبو عثمان أن كل صفة فينبغي أن تكون مفيدة فأوجدت^(٤) من الصفات
مالا يفيد ، وكان ذلك كسرا لقوله ؛ كذلك قول هؤلاء : إن كل عائدا على اسم عاير
من العوامل يرفعه يفسده وجود عائدا على اسم عاير من العوامل وهو غير رافع له ،
فهذا طريق هذا^(٥) .

-
- (١) أى تكني به عن صفة زنتها أهل كالحق . يرى سيبويه منع صرف هذا ، ويخالف أبو عثمان
المنازقي . وانظر الكتاب ص ٦ ج ٢ ، وشرح الكافية للرضي ص ١٣٥ ج ٢ ، والجمع ١/٧٣ .
- (٢) تريد السؤال عن نسبة ، والمتى منسوب إلى من . فكانت قلت : آقرشي ؟ أو البكري ؟ والأكثر
في هذا قراءته بجمزة الاستفهام كما أثبتته . وانظر الكتاب ١/٤٠٤ ، وشرح الرضي للكافية ٢/٦٤ ،
والجمع ٢/١٥٣ .
- (٣) سبق له نسبة هذا إلى الكوفيين في ص ١٨ .
- (٤) من قولهم : أوجدته مطلوبة ؛ أظفرت به ، أى حصل له هذا الأمر ، وهو يرد عليه .
- (٥) كذا في شرح ، ب . وفي أ ؛ « فهذه » .

باب في اللفظين على المعنى الواحد

يردّان عن العالم متضادّين

وذلك عندنا على أوجه : أحدها أن يكون أحدهما مُرْسَلاً ، والآخر معلّلاً . فإذا اتفق ذلك كان المذهب الأخذ بالمعلّل ، ووجب مع ذلك أن يتأوّل المرسل . وذلك كقول صاحب الكتاب - في غير موضع - في التاء من (بنت وأخت) : إنها للتأنيث ^(١) ، وقال أيضاً مع ذلك في باب ما ينصرف وما لا ينصرف : إنها ليست للتأنيث . واعتلّ لهذا القول بأن ما قبلها ساكن ، وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكناً ، إلا أن يكون ألقاً ؛ كقناة ، وفناة ، وحصاة ، والباقي كلّ مفتوح ؛ كرتبة ، وعنبة ، وعلامة ، ونسابة . قال : ولو سميت رجلاً بينت وأخت لصرفته . وهذا واضح . فإذا ثبت هذا القول الثاني بما ذكرناه ، وكانت التاء فيه إنما هي عنده على ما قاله بمنزلة تاء (عفرية) و (ملبكوت) ووجب أن يُجمل قوله فيها : إنها للتأنيث على المجاز وأن يتأوّل ، ولا يُجمل القولان على التضادّ .

ووجه الجمع بين القولين أن هذه التاء وإن لم تكن عنده للتأنيث فإنها لمّا لم توجد في الكلمة إلا في حال التأنيث استجاز أن يقول فيها : إنها للتأنيث ؛ ألا ترى أنك إذا ذكرت قلت (ابن) فزالت التاء كما تزول التاء من قولك : ابنة . فلما ساوقت تاء بنت تاء ابنة ، وكانت تاء ابنة للتأنيث ، قال في تاء بنت ما قال في تاء ابنة . وهذا من أقرب ما يتسمّع به في هذه الصناعة ؛ ألا ترى أنه قال في عدة مواضع في نحو (حمراء)

(١) كقوله في ص ٨٢ ج ٢ : « وأما بنت فإنك تقول : بنوى من قبل أن هذه التاء التي للتأنيث لا تثبت في الإضافة » . وانظر أيضاً ص ٣٤٨ ج ٢ . (٢) انظر ص ١٣ ج ٢ . (٣) أي في الوطن السابق . (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب زيادة « معرفة » وهذه زيادة لاحاجة إليها ، وليست في عبارة سيبويه . (٥) كقوله في ص ١٠ ج ٢ : « واعلم أن الألفين لا ترادان أبداً إلا للتأنيث » .

و (أصدقاء) و (عُشراء)^(١) و بابها : إن الألفين للتأنيث، وإنما صاحبة التأنيث
منهما الأخيرة التي قُلبت همزة لا الأولى، وإنما الأولى زيادة لحقت قبل الثانية التي
هي كَالِف (سَكْرِي) و (عَطَشِي) فلما التقت الألفان وتحركت الثانية قُلبت همزة .
و يدلّ على أن الثانية للتأنيث وأن الأولى ليست له أنك لو اعترمت إزالة العلامة
للتأنيث في هذا الضرب من الأسماء غيرت الثانية وحدها ، ولم تعرض للأولى .
وذلك قولهم (حمران) و (عُشراوات) و (صحراوي) . وهذا واضح .

قال أبو علي رحمه الله : ليس بنت من ابن كصعبة من صعب ، إنما تأنيث
ابن على لفظه ابنة . والأمر على ما ذكر .

فإن قلت : فهل في بنت وأخت علم تأنيث أولا ؟

- ١٠ قيل : بل فيهما علم تأنيث . فإن قيل : وما ذلك العلم ؟ قيل : الصيغة (فيهما
علامة تأنيثهما) ، وذلك أن أصل هذين الاسمين عندنا فَعَل : بنو وأخو ، بدلالة
تكسيرهم إياهما على أفعال في قولهم : أبناء ، وآخاء . قال يُسْر بن المهلب :
وجدتم بئكم دوننا إذ نُسبتم وأى بني الآخاء تنبو مناسبه !
فلما عدلا عن فَعَل إلى فِعِل وفُعِل وأبدلت لهما تاء فصارتا بنتا ، وأختنا
كان هذا العمل وهذه الصيغة علمًا لتأنيثهما ، ألا تراك إذا فارقت هذا الموضع من
التأنيث رفضت هذه الصيغة ألبنة ، فقلت في الإضافة إليهما : بنوي ، وأخوي ؛
كما أنك إذا أضفت إلى ما فيه علامة تأنيث أزلتها ألبنة ؛ نحو حمران وطلحي ،
وحبلوي . فأما قول يونس : بنتي وأختي فردود عند سيبويه . وليس هذا الموضع
موضوعا للحكم بينهما ، وإن كان لقول يونس أصول تجتذبه وتسوغه .

- ٢٠ (١) يقال ناقة عشراء : مضى لملها عشرة أشهر . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « إذا » .
(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « لفظ » . وقوله : « لفظه » أي لفظ « ابن » فكأن (بنتا)
تأنيث (ابن) على معناه لا على لفظه . (٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فيها علامة تأنيثها » .
(٥) كذا في ش ، ج . وفي أ : « بسر » .

وكذلك إن قلت : إذا كان سبويه لا يجمع بين ^(٢) ياءى الإضافة وبين صيغة بنت ، وأخت ، من حيث كانت الصيغة عالما لتأنيثهما فلم صرفهما علمين لمدرك^(٣) ، وقد أثبتت فيهما علامة تأنيث بنفسكها ونقضها مع ما لا يجمع علامة التأنيث : من ياءى الإضافة في بتسوي ، وأخوي ؟ فإذا أثبت في الاسمين بها علامة للتأنيث ، فهلا منع الاسمين الصرف بها مع التعريف ، كما تمنع الصرف باجتماع التأنيث ^(٨) إلى التعريف في نحو طلحة ، وحمة ، وباهما ، فإن هذا أيضا مما قد أجبنا عنه في موضع آخر .

وكذلك القول في تاء ثنان ، وتاء ذيت ، وكيت ، وكيتي : التاء في جميع ذلك بدل من حرف علة ، كتاء بنت وأخت ، وليست للتأنيث . إنما التاء في ذية ، وكية ، واثنان ، وابنتان ، للتأنيث .

فإن قلت : فمن أين لنا في علامات التأنيث ما يكون معنى لالفظا ؟ قيل : إذا قام الدليل لم يلزم النضير . وأيضا فإن التاء في هذا وإن لم تكن للتأنيث فإنها تبدل خصص التأنيث ، والبديل وإن كان كالأصل لأنه بدل منه فإن له أيضا شها بالزائد من موضع آخر ، وهو كونه غير أصل ، كما أن الزائد غير أصل ؛ ألا ترى إلى ما حكاه عن أبي الخطاب من قول بعضهم في راية : راية بالهمز ، كيف شبه ألف ^(٩)

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « إذا » . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « يا » .
(٣) في الأصول : « صرفتهما » . وما أثبتته أوفق للسباق . أي فلم صرفهما سبويه .
(٤) بيان لما لا يجمع علامة التأنيث . (٥) في الأصول : « ثنت » . وما أثبتته أوفق للسباق ، والحديث في هذا كله عن سبويه . (٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « مع » .
(٧) يريد الصيغة في بنت وأخت وقد قامت مقام علامة التأنيث . وقد اعتمدت في إثبات « بها » على أ . وفي ش ، ب : « بها » وهو خطأ . (٨) أي سبويه . (٩) يريد الصيغة هي علم تأنيث بنت وأخت ، والصيغة ليست باللفظ . (١٠) أي سبويه . انظر الكتاب ١٣٠/٢

راية - وإن كانت بدلا من العين - بالألف الزائدة، فهمز اللام بعدها، كما يهملها بعد الزائدة في نحو سِقَاءٍ ، وَقَضَاءٍ . وأما قول أبي عمر: إن التاء في كَلَّتِي زائدة، وإن مثال الكلمة بها (فَعْتَل) فردود عند أصحابنا ؛ لِمَا قد دُكِر في معناه من قولهم: إن التاء لا تزداد حشوا إلا في (افعل) وما تصرف منه، [و] لغير ذلك،^(٢١)

- غير أني قد وجدت لهذا القول نحوا ونظيرا، وذلك فيما حكاه الأصمعي من قولهم
 للمرجل القواد: الككتبان، وقال مع ذلك: هو من الككب، وهو القيادة. فقد ترى
 التاء على هذا زائدة حشوا، ووزنه فَعْتَلَان . ففي هذا شيئا ن: أحدهما التسديد من
 قول أبي عمر، والآخر إثبات مثال فائت للكاتب. وأمثلة ما يصرف إليه ذلك أن
 يكون الككب ثلاثيا، والككتبان رباعيا؛ كزريم وازرأم، وضمفد، واضفأذ، وكزغب
 الفرخ وازلقب،^(٥) ونحو ذلك من الأصليين الثلاثي والرباعي، المتداخلين. وهذا غور
 عرس، فقلنا فيه ولنعد.

- ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين على غير هذا الوجه. وهو أن يحكم
 في شيء يحكم ما، ثم يحكم فيه نفسه بضده، غير أنه لم يعلل أحد القولين. فينبغي
 حينئذ أن ينظر إلى الأليق بالمذهب، والأجري على قوانينه، فيجعل هو المراد
 المعتزم منهما، ويتأول الآخر إن أمكن.

- (١) يريد الجرمي صالح بن إسحق. أخذ عن الأحمش ويونس والأصمعي وأبي عبيدة، ومات
 سنة ٢٢٥، انظر البنية. وانظر اللسان في كاو.
 (٢) كذا في أ، ب. وفي شرح سقطت الوار.
 (٣) يقال: زرم دمه وازرأم: انقطع.
 (٤) يقال: ضفد الرجل واضفأذ: كان ثقیل اللحم رخوا أحق. وفي الأصول: «ضفندد» وهو
 الوصف من ضفد بزيادة الإلحاق. وما أثبتته أوتق بالدياق.
 (٥) زغب الفرخ وازلقب: طلع ريشه.

وذلك كقوله ^(١) : حتّى الناصبة للفعل ، وقد تكرر من قوله أنها حرف من حروف الجر ، وهذا ناف لكونها ناصبة له ، من حيث كانت عوامل الأسماء لا تباشر الأفعال ، فضلا عن أن تعمل فيها . وقد استقر من قوله في غير مكان ذكر عدة الحروف الناصبة للفعل ، وليست فيها حتّى . فعلم بذلك وبنصبه عليه في غير هذا الموضع أن (أن) مضمرة عنده بعد حتّى ، كما تضمّر مع اللام الجائزة في نحو قوله سبحانه (لِيَفْرِكَ اللهُ) ونحو ذلك . فالمذهب إداً هو هذا .

ووجه القول في الجمع بين القولين بالتأويل أن الفعل لما انتصب بعد حتّى ، ولم تظهر هناك (أن) وصارت حتّى عوضاً منها ، ونائبة عنها نسب النصب إلى (حتّى) وإن كان في الحقيقة ل (أن) .

ومثله معني لا إعراباً قول الله سبحانه : وما رميت إذ رميت وإبكت الله رمي ، فظاهر هذا تناف بين الحالتين ؛ لأنه أثبت في أحد القولين ما نفاه قبله : وهو قوله ما رميت إذ رميت . ووجه الجمع بينهما أنه لما كان الله أقدره على الرمي ومكّنه منه وسدده له وأمره به فأطاعه في فعله نسب الرمي إلى الله ، وإن كان مكتسباً للنبي صلى الله عليه وسلم مشاهداً منه ^(٦) .

ومثله معني قوهم : أذن ولم يؤذن ، وصلى ولم يصل ، ليس أن الثاني ناف للأول ، لكنه لما لم يعتقد الأول مجزئاً لم يشبهه صلاة ولا أذاناً .

(١) يريد سيديويه . بقول في ص ٤١٣ ج ١ : « اعلم أن حتى تنصب على وجهين » .

(٢) انظر ص ٤٠٧ ج ١ من الكتاب .

(٣) كذا بوار العطف في ج . وسقطت في سائر الأصول .

(٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « نسبت » .

(٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « قبيله » .

(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « منه وله » .

وكلام العرب لمن عرفه وتدرّب بطريقها فيه جار مجرى السحر لطفًا، وإن
جسًا عنه أكثر من ترى وجفا .^(١)

ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين، غير أنه قد نصّ في أحدهما على
الرجوع عن القول الآخر، فبعلم بذلك أن رأيه مستقرّ على ما أثبتّه ولم ينفه، وأن
القول الآخر مطّرح من رأيه .

فإن تمارض القولان مرسلين، غير مبّان أحدهما من صاحبه بقاطع يحكم عليه به
بُحِث عن تاريخيهما، فعلم أن الثاني هو ما اعترمه، وأن قوله به انصراف منه عن
القول الأول؛ إذ لم يوجد في أحدهما ما يميّز به عن صاحبه .^(٢)

فإن استبهم الأمر فلم يُعرف التاريخ وجب سبر المذهبين، وإنعام الفحص
عن حال القولين . فإن كان أحدهما أقوى من صاحبه وجب إحسان الظنّ بذلك
العالم، وأن ينسب إليه أن الأقوى منهما هو قوله الثاني الذي به يقول وله يعتقد،
وأن الأضعف منهما هو الأول منهما الذي تركه إلى الثاني . فإن تساوى القولان
في القوّة وجب أن يُعتقد فيهما أنهما رأيان له؛ فإن الدواعي إلى تساويهما فيهما
عند الباحث عنهما هي الدواعي التي دعت القائل بهما إلى أن أعتقد كلًّا منهما .

هذا بمقتضى العرف، وعلى إحسان الظنّ؛ فأما القطع الباتّ فعند الله عالمه .
وعليه طريق الشافعيّ في قوله بالقولين فصاعدًا . وقد كان أبو الحسن ركابًا لهذا
الشيخ، أخذًا به، غير محتشم منه، وأكثر كلامه في عاتمة كتبه عليه . (وكننت إذا^(٣)
^(٤)

(١) جسًا ضد لطف . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « إذا » .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « بأن » . (٤) كذا في أ ، ب . وفي ش :

« راجعًا » . (٥) شيخ البحر : وسطه ومعظمه . (٦) كذا في أ ، ب ، ش .
وفي ج : « وكننت إذا ألزمت أبا الحسن شيئًا في بعض أقواله يقول أبو علي : مذاهب أبي الحسن
كثيرة » وأبو الحسن هو الأخفش سعيد بن مسعدة .

أَلزِمْتُ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَوْلًا لِأَبِي الْحَسَنِ شَيْئًا لَا بَدَّ لِلنَّظَرِ مِنْ إِلْزَامِهِ إِيَّاهُ
يَقُولُ لِي : مَذَاهِبُ أَبِي الْحَسَنِ كَثِيرَةٌ .

وَمِنَ الشَّائِعِ فِي الرَّجُوعِ عَنْهُ مِنَ الْمَذَاهِبِ مَا كَانَ أَبُو الْعَبَّاسِ تَتَّبِعُ بِهِ كَلَامَ
سَيُوبِيهِ ، وَسَمَّاهُ مَسَائِلَ الْفَلَطِ . فَحَدَّثَنِي أَبُو عَلِيٍّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ كَانَ يَعْتَذِرُ
مِنْهُ وَيَقُولُ : هَذَا شَيْءٌ كَثُرَ رَأْيُنَاهُ فِي أَيَّامِ الْحَدَاثَةِ ، فَأَمَّا الْآنَ فَلَا . وَحَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ ،
قَالَ : كَانَ أَبُو يُوسُفَ إِذَا أَفْتِيَ بِشَيْءٍ أَوْ أَمِلَ شَيْئًا ، فَقِيلَ لَهُ : قَدْ قَلَّتْ فِي مَوْضِعٍ
كَذَا غَيْرَ هَذَا يَقُولُ : هَذَا يَعْرِفُهُ مَنْ يَعْرِفُهُ ؛ أَيْ إِذَا أُنْعِمَ النَّظْرُ فِي الْقَوْلَيْنِ وَجِدَا
مَذْهَبًا وَاحِدًا .

وَكَانَ أَبُو عَلِيٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَقُولُ فِي هَيْهَاتَ : أَنَا أَفْتِي مَرَّةً بِكُونِهَا اسْمًا سَمِّيَ بِهِ
الْفِعْلُ ؛ كَصَةِ وَمَهْ ، وَأَفْتِي مَرَّةً أُخْرَى بِكُونِهَا ظَرْفًا ، عَلَى قَدْرِ مَا يَحْضُرُنِي فِي الْحَالِ .
وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَى : إِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ ظَرْفًا فَغَيْرُ مَمْتَنِعٍ أَنْ تَكُونَ مَعَ ذَلِكَ اسْمًا سَمِّيَ
بِهِ الْفِعْلُ ؛ كَمَنْدَكَ وَدُونِكَ . وَكَانَ إِذَا سَمِعَ شَيْئًا مِنْ كَلَامِ أَبِي الْحَسَنِ يَخَالِفُ قَوْلَهُ
يَقُولُ : عَكْرَ الشَّيْخِ . وَهَذَا وَنَحْوُهُ مِنْ خِلَاجِ الْخِطَابِ ، وَتَعَادِي الْمُنَاطِرِ ، هُوَ الَّذِي
دَعَا أَقْوَامًا إِلَى أَنْ قَالُوا بِتَكَافُؤِ الْأَدْلَةِ ، وَاحْتِمَالِ الصَّغَارِ وَالذَّلَّةِ .

(١) كَذَا فِي أ . وَفِي ش ، ب : « يَتَمَع » . (٢) هُوَ ابْنُ السَّرَّاجِ ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ هُوَ الْمُرْدُ .
(٣) كَذَا فِي أ . وَفِي ش ، ب : « يَقُولُ فِيهِ » . (٤) يَرِيدُ صَاحِبَ أَبِي حَبِيبَةَ يَعْقُوبَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ .
مَاتَ سَنَةَ ١٨٣ فِي خِلَافَةِ هَارُونَ الرَّشِيدِ . (٥) كَذَا فِي أ . وَفِي سَائِرِ الْأَصُولِ : « شَيْئًا » .
(٦) كَذَا فِي أ ، ب . وَفِي ش : « أَمِلَ » وَهِيَ لَعْنَانٌ . (٧) إِذَا قَلَّتْ : هَيْهَاتَ مَا تَقُولُ
فَالْمَعْنَى : فِي الْبَعْدِ مَا تَقُولُ ؛ كَمَا تَقُولُ : الْحَقُّ أَنَّكَ عَالِمٌ أَيْ فِي الْحَقِّ . وَهَذَا الرَّأْيُ سَبَقَ بِهِ الْمُرْدُ فِي الْمَقْتَضِبِ
فِي بَابِ الْأَسْمِ الَّذِي تَلْحَقُهُ صَوْتًا أَجْمَعِيًّا ، يَقُولُ فِيهِ : « فَأَمَّا هَيْهَاتَ فَهِيَ أَوْ يَلِهَا : فِي الْبَعْدِ ، وَهِيَ طَرَفٌ
غَيْرُ مَمْتَنِعٍ ؛ لِإِيَّاهَا ، وَلِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْأَصْوَاتِ » . (٨) كَذَا فِي ج وَفِي عِبَارَةِ اللِّسَانِ (هَيْهَاتَ) .
وَفِي سَائِرِ الْأَصُولِ : « يَكُونُ » . (٩) أَيْ أَخْرَجَ كَلَامَهُ عَنِ الْوَضُوحِ وَالصَّفَاءِ ، مِنْ قَوْلِهِمْ :
عَكْرَ الشَّرَابِ : جَدِلَ فِيهِ مَا يَكْتَدِرُهُ وَيَجْمَلُهُ عَكَرًا . (١٠) تَكَافُؤُ الْأَدْلَةِ : تَسَاوِيهَا . فَلَا يَنْصُرُ
مَذْهَبٌ عَلَى مَذْهَبٍ ، وَدَلَائِلُ كُلِّ مَقَالَةٍ عِنْدَ الْمُتَمَلِّقِينَ بِهِ مَكَافِئٌ لِدَلَائِلِ سَائِرِ الْمَقَالَاتِ . وَانظُرِ الْمَالَ
وَالنَّحْلَ لِابْنِ حَمَّانٍ ٤ / ١١٩ .

١٥

٢٠

٢٥

وحدثني أبو علي : قال : قلت لأبي عبد الله البصري : أنا أعجب من هذا الخاطر في حضوره تارة ، ومغيبه أخرى . وهذا يدل على أنه من عند الله . فقال : نعم ، هو من عند الله ، إلا أنه لا بد من تقديم النظر ؛ ألا ترى أن حامدا البقال لا يخطر له .

ومن طريق حديث هذا الخاطر أني كنت منذ زمان طويل رأيت رأيا
جمعت فيه بين معنى آية ومعنى قول الشاعر :^(١)

وكننت أمشي على رجليين معتديلا فصرت أمشي على أخرى من الشجر

ولم أثبت حينئذ شرح حال الجمع بينهما ثقة بحضوره متى استحضرتُه ، ثم إنني
الآن — وقد مضى له سنون — أعان الخاطر وأستثمده ، وأفانيه وأتودده ، على أن
يسمح لي بما كان أرانيه من الجمع بين معنى الآية والبيت ، وهو معتاض متأب ،
وضنين به غير مُعطي .

وكننت وأنا أنسخ التذكرة لأبي علي إذا مر بي شيء ، قد كنت رأيت طرفا منه ،
أو ألمت به فيما قبل أقول له : قد كنت شارفت هذا الموضع ، وتلوح لي بمضه ،
ولم أنته إلى آخره ، وأراك أنت قد جئت به واستوفيته وتمكنت فيه ، فيتبسّم
— رحمه الله — ، له ويتطابق إليه ؛ سرورا باستماعه ، ومعرفة بقدر نعمة الله عليه
فيه ، وفي أمثاله .

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « ظريف » . (٢) نسبة البغدادي في شرح شواهد
الشافية ٣٦٠ إلى أبي حنيفة ، ونسبه في الأمل ٢ / ١٦٣ في أربعة أبيات إلى عبد من عبيد بحلة
أسود . وانظر السمط ٧٨٥ . ويريد بـ « أخرى من الشجر » العضا يعتمد عليها حين أدركه الحرم .
(٣) أي أعارض . (٤) أي أخذته ثمدا . وهو الماء القليل — أردده وأرتوى منه .
(٥) أي أصانعه وأداريه . (٦) كذا في أ . وفي غيرها : « يتطابق » .

وقلت مرّة لأبي بكر أحمد بن علي الرازي^(١) - رحمه الله - وقد أفضنا في ذكر أبي علي ونُبل قدره، ونباوة محله^(٢) : أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا، فأصغى أبو بكر إليه، ولم يتبشع هذا القول عليه .

وإنما تبسّطت في هذا الحديث ليكون باعنا على إرهاف الفكر، واستحضار الخاطر، والتطاول إلى ما أوفى نهده، وأوعر سمته، وبالله سبحانه الثقة .

باب في الدّور، والوقوف منه على أوّل رتبة^(٤)

هذا موضع كان أبو حنيفة - رحمه الله - يراه يأخذ به . وذلك أن تؤدّي الصنعة إلى حكمٍ ما ، مثله مما يقتضى التغيير ؛ فإن أنت غيرت صرت أيضا إلى مراجعة مثل ما منه هربت . فإذا حصّلت على هذا وجب أن تقيم على أوّل رتبة ،

(١) في هامش ب : « أبو بكر الرازي هو المشهور من أصحابنا بالخصاص » والخصاص هو شيخ الحمصية ببغداد، له التصانيف الكثيرة، منها شرح مختصر الكرخي، وكتاب في أصول الفقه . وقد طبع له في القسطنطينية سنة ١٣٣٥ هـ كتاب أحكام القرآن في ثلاثة مجلدات . وكانت وفاته سنة ٣٧٠ هـ . واطر الشذرات ٧١/٣ ، والنجوم الزاهرة ٤/١٣٨ ، والفوائد الهية في تراجم الحمصية للكنوي .

(٢) النباوة : الارتفاع والشرف . (٣) تنازعه خطر وانتزع ، وقد أعمل الثاني .

(٤) هذا المبحث في الدور غير المبحث السابق فيه (دور الاعتلال ص ١٨٣) ؛ فإن ذلك في الدور يقع في العسلة لحكم في العربية يقول بها المحوي ، فيعود على العسلة بالفساد ، وهذا يراد أن القياس على الظاهر في بعض الأمور يقضى بحكم ، فتكف العرب عنه ؛ لأنه يقضى إلى الدور . ومن أمثلة الدور أنك لو سدت إلى العصا قلب الألف واوا فتقول : عصوي ، فإذا قلت هذا فإن الواو تدخل في باب الواو المتحرّكة المفتوح ما قبلها ، وهذا يقضى بقاها ألفا ، ولكن تجنب هذا فرارا من الدور ؛ فإنك لو قلبت الواو ألفا لعدت فقلب الألف واوا ؛ لوقوعها قبل ياء الإضافة ، فترجع إلى الواو . وانظر شرح الرضي للشافية ١٠٩/٣ . (٥) في « عرت » وهو محرف عن « عدت » .

ولا تتكف عناء ولا مشقة . وأنشدنا أبو عليّ — رحمه الله — خير دُفعة بيتاً مَبْنَى معناه على هذا ، وهو :

رأى الأمر يُفِضِي إلى آخِرٍ فصيرَ آخِرَهُ أولاً

وذلك كأن تبنى من قويت مثل رسالة فتقول على التذكير : قِوَاة ، وعلى

التأنيث : قِوَاوة ، ثم تكسرهما على حد قول الشاعر :

موالِي حَلْفٍ لا موالِي قرابةٍ ولكن قَطِينا يُحِبُّون الأتاوِيا^(٤)

— جمع إتاوة — ، فيلزمك أن تقول حينئذ : قِوَاوٍ ، فتجتمع بين واوین

مكتنفتي أَلِفِ التَّكْسِيرِ ، ولا حاجز بين الأخيرة منهما وبين الطَّرَفِ .

ووجه ذلك أن الذي قال (الأتاوِيا) إنما أراد جمع إتاوة ، وكان قياسه أن

يقول : آتَاوِي ؛ كقوله في علاوةٍ ، وهراوةٍ : علاوِي ، وهراوِي ؛ غير أن هذا

الشاعر سلك طريقاً أخرى غير هذه . وذلك أنه لما كسّر إتاوة حدث في مثال

التكسير همزةً بعد ألفه بدلاً من أَلِفِ فعالةٍ ؛ كهمزةٍ رسائلٍ وكثائنٍ ، فصار التقدير

به إلى أْتَاءٍ ، ثم تبديل من كسرةٍ الهمزة فتحةً ؛ لأنها عارضة في الجمع ، واللام معتلة

(١) كذا في أ . وفي غيرها : « مرة » . (٢) كأنه يريد : على اعتبار التاء عارضة على

قواوٍ بحكم المنفصلة ، فتكون الواو في حكم الطرف ، فتستحق الإعلال : وأما على التأنيث فإن الكلمة

تكون كشفاوة ، فلا تكون الواو في الطرف فتصح ؛ إذ كانت الكلمة بنيت على التاء .

(٣) هو التائبة الجمعدى . انظر اللسان في « أتو » .

(٤) قبله : فلا تنهى أضغان قومي بينهم وسواتهم حتى يصيروا مواليا

وقوله : « يحبون الأتاوِيا » أى يملكونها ، وذلك أنهم خدم فهم يأخذون الخراج والأجر على

خدمتهم . ورواية اللسان في (أتو) : « يسألون الأتاوِيا » . وانظر اللسان في (حلب) ويبدو أن من

هذه القصيدة ما أورده له ابن قتيبة في الشعر والشعراء (٢٥٢ تحقيق الأستاذ أحمد شاكر) يذكر قومه :

ولو أن قومي لم تخنى صدورهم وأحلامهم أصبحت للفتق آسيا

ولكن قومي أصبحوا مثل خير بها داؤها ولا تضرّ الأعاديا

(٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يبدل » .

كباب مطايا، وعطايا، فتصير حينئذ إلى أتآءى، ثم تبدل من الياء ألفا فتصير إلى
أتآء، ثم تبدل من الهمزة واوا؛ لظهورها لاما في الواحد؛ فتقول: أتآوى
كعلاوى. وكذا تقول العرب في تكسير إتاوة: أتآوى. غير أن هذا الشاعر
لو فعل ذلك لأفسد قافيته، فاحتاج إلى إقرار الكسرة بحالها ليصح بعدها الياء التي
هى روى القافية؛ كما معها من القوافى التي هى (الروايا) و (الأدانيا) ونحو ذلك؛
فلم يستجز أن يقر الهمزة العارضة في الجمع بحالها؛ إذ كانت العادة في هذه الهمزة أن
تعل وتغير إذا كانت اللام معتلة، فرأى إبدال همزة أتآء واوا؛ ليزول لفظ الهمزة
التي من عاداتها في هذا الموضع أن تعل ولا تصح لما ذكرنا، فصار (الأتاويا).
وكذلك قياس فعالة من القوة إذا كسرت أن تصير بها الصنعة إلى قواء،
ثم تبدل من الهمزة الواو؛ كما فعل من قال (الأتاويا) فيصير اللفظ إلى قوايو.
فإن أنت استوحشت من اكتناف الواوين لألف التكسير على هذا الحد وقلت:
أهمز كما همزت في أوائل لزمك أن تقول: قواء؛ ثم يلزمك ثانيا أن تبدل من هذه
الهمزة الواو على ماضى من حديث (الأتاويا) فتعاود أيضا قوايو، ثم لا تزال بك
قوانين الصنعة إلى أن تبدل من الهمزة الواو، ثم من الواو الهمزة، ثم كذلك، ثم كذلك
إلى ما لا غاية. فإذا أدت الصنعة إلى هذا ونحوه وجبت الإقامة على أول رتبة
منه، وألا تتجاوز إلى أمر ترد بعد إليها، ولا توجد سبيلا ولا منصرفا عنها.

(١) كذا في أ. وفي ش، ب: «أمر». (٢) كذا في الأصول. والخبر محذوف
أى لا غاية له. (٣) أى لا تعدل عنها إلى غيرها، لئلا يلزم الدور، أو قصر السافة وإراحة
من التعب والمنت والعبث. انظر شرحي الاقتراح. (٤) كذا في أ. وفي غيرها: «يرد». (٥)
هو من أوجدتك المسال: أمكتك منه وأظفرتك به. وما أثبت «توجد» في أ. وفي ش،
ب: «يوجد».

فإن قلت : إن بين المسألتين فرقا . وذلك أن الذى قال (الأناويا) إنما دخل تحت هذه الكلفة ، والترم ما فيها من المشقة ، وهى ضرورة واحدة ، وأنت إذا قلت فى تكسير مثال فعالة من القوة : قَوَاوٍ قد التزمت ضرورتين : إحداهما إبدالك الهمزة الحادثة فى هذا المثال واوا على ضرورة (الأناويا) ، والأخرى كَنَفِكَ الألف بالواوین مجاوزا آخرهما الطَّرْفَ ؛ فتأنيك ضرورتان ، وإنما هى فى (الأناويا) واحدة . وهذا فرق ، يقود إلى اعتذار مترك .

قيل : هذا ساقط ، وذلك أن نفس السؤال قد كان صَمِين ما يلغى هذا الاعتراض ؛ ألا ترى أنه كان : كيف يكسّر مثال فعالة من القوة على قول من قال (الأناويا) ؟ والذى قال ذلك كان قد أبدل من الهمزة العارضة فى الجمع واوا ، فكذلك فأبدلها أنت أيضا فى مسألتك . فأما كون ما قبل الألف واوا أو غير ذلك من الحروف ، فلم يتضمّن السؤال ذكر له ، ولا عَيْبًا بِهِ ، فلا يغنى إذا ذكره ، ولا الاعتراض على ماضى بجديته ؛ أفلا ترى أن هذا الشاعر لو كان يسمع نفسا بأن يُقَرَّ هذه الهمزة العارضة فى أثناء مكسورة بحالها كما أقرّها الآخرفى قوله :
له ما رأت عين البصير وفوقه سماءُ الإله فوق سبع سمايا

- ١٥ (١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « إبدال » . (٢) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « كيف كان » . وما أثبت أقرب ، يريد أن السؤال الذى وقع هو : كيف يكسر الخ ، أى صيغة السؤال هكذا . (٣) أى أكثرنا ، يقال : ما عاج بالشيء ، أى ما عاب به وما بالى . (٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « أولاترى » . (٥) أى أمية بن أبى الصلت كما فى اللسان فى (سمو) ، والخزانة ١١٩/١ (٦) من قصيدة فى توحيد الله وذكر بعض قصص الأنبياء ، وقبله :

٢٠

وإن يك شىء خالدا ومعمرنا تأمل تجد من فوقه الله باقيا

وقوله « له » : أى لله ، يريد أن الله ما تقع الأعين عليه ، وقوله « وفوقه » فالضمير يرجع إلى ما رأت عين البصير . وقوله « فوق سبع سمايا » حال من الضمير فى الخبر « فوقه » . وانظر المرجع السابق .

(١) — وكان أبو عليّ ينشدناه * .. فوق سِتّ سماءٍ * — لقال (الأثنايا) كقولهِ (سمائيا).
فقد علمت بذلك شدّة نفوره عن إقرار الهمزة العارضة في هذا الجمع مكسورة .
وإنما اشتد ذلك عليه ونبأ عنه لأمر ليس موجودا في واحد (سمائيا) الذي
هو سماء. وذلك أن في إتاوة واوا ظاهرة، فكما أبدل غيره منها الواو مفتوحة في قوله
(الأتاوى) كالعلاوى والهرآوى؛ تنبيها على كون الواو ظاهرة في واحده — أعنى إتاوة
— كوجودها في هراوة وعلاوة، كذلك أبدل منها الواو في أتاوى، وإن كانت مكسورة؛
تُحذف على الدلالة على حال الواحد، وليس كذلك قوله : * ... فوق سبع سمائيا *
إلا ترى أن لام واحده ليست واوا في اللفظ فتراعى في تكسيره؛ كما روعيت
في تكسير هراوة وعلاوة . فهذا فرق — كما تراه — واضح . نعم، وقد يلتزم الشاعر
لإصلاح البيت ما تتجمع فيه أشياء مستكرهة لا شيان اثنان : وذلك أكثر من أن
يحاط به . فإذا كان كذلك لزم ما رُمناه، وصحّ به ما قدّمناه .
فهذا طريق ما يجيء عليه؛ فقس ما يرد عليك به .

باب في الحمل على أحسن الأقبحين^(٢)

اعلم أن هذا موضع من مواضع الضرورة المميلة^(٤) . وذلك أن تُحضرك الحال
ضرورتين لا بد من ارتكاب إحداهما، فينبغي حينئذ أن تتحمل الأمر على أقربهما
وأقلهما فحشا .

وذلك كواو (ورتنل)^(٥) أنت فيها بين ضرورتين : إحداهما أن تدعى كونها
أصلا في ذوات الأربعة غير مكررة، والواو لا توجد في ذوات الأربعة إلا مع

(١) وذلك أن السماء السابعة هي « سماء الإله » ويريد بها العرش . وانظر الكتاب ٥٩/٢
والمرجع السابق . (٢) كذا في ش، ب وسقط « هو » في أ . (٣) هذه الترجمة
في أشباه السيوطي ١٩٩/١ (٤) يقال ميل بين الأمرين : رح بينهما . فقوله : الميلة —
على صيغة المفعول — يريد الميل بها والمرج . (٥) هو الشر والأمر العظيم .

التكرير؛ نحو الوصوصة ، والوحوحة ، وضوضيت ، وقوقيت . والآخر أن يجعلها زائدة أولاً ، والواو لا تزداد أولاً . فإذا كان كذلك كان أن يجعلها أصلاً أولى من أن يجعلها زائدة ؛ وذلك أن الواو قد تكون أصلاً في ذوات الأربعة على وجه من الوجوه ، أعني في حال التضعيف . وأما أن تزداد أولاً فإن هذا أمر لم يوجد على حال . فإذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه .

ومثل ذلك قولك : فيها قائماً رجل . لما كنت بين أن ترفع قائماً فتقدم الصفة على الموصوف - وهذا لا يكون - وبين أن تنصب الحال من النكرة - وهذا على قلته جائز - حملت المسئلة على الحال فنصبت .

وكذلك ما قام إلا زيدا أحد ، عدلت إلى النصب ؛ لأنك إن رفعت لم تجد قبله ما تبدل منه ، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه . وهذا وإن كان ليس في قوة تأخيرهِ عنه فقد جاء على كل حال . فاعرف ذلك أصلاً في العربية تجمل عليه غيره .

باب في حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول^(٢)

ذلك الحكم

اعلم أن هذا باب طريقه الشبه اللفظي ؛ وذلك كقولنا في الإضافة إلى ما فيه همزة التانيث بالواو ؛ وذلك نحو حراوى ، وصفراوى ، وعشراوى . وإنما قلبت الهمزة فيه ولم تُقرَّ بها لئلا تقع علامة التانيث حشوا . ففضى هذا على هذا لا يختلف .

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « قائم » .

(٢) كتب بلازاء هذه الترجمة في هامش ب : « يعطون كلمة حكم كلمة وإن لم يوجد فيها سبب

الحكم ؛ لمناسبة بينهما » . والحمل الذي تكلم عنه ابن جني في هذا الباب هو المعروف عنهم بقياس الشبه ، وعرفه ابن الأنباري بأن يحمل الفرع على الأصل لضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل . ومقابل هذا الحمل قياس العلة ، وذلك أن يشترك الأصل والفرع في علة الحكم . وانظر في الافتراح المسلك السادس من مسالك العلة ، وانظر في أشباه السيوطي ٢٠١/١ هذه الترجمة . (٣) يريد النسب .

ثم إنهم قالوا في الإضافة إلى عِلْبَاءٍ : عِلْبَاوِيٌّ ، وإلى حِرْبَاءٍ : حِرْبَاوِيٌّ ؛ فأبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث ، لكنها لما شابهت همزة حمراء وبأيسا بالزيادة حملوا عليها همزة عِلْبَاءٍ . ونحن نعلم أن همزة حمراء لم تُقلب في حمراوى لكونها زائدة فُنُسِبَتْ بها همزة عِلْبَاءٍ من حيث كانت زائدة مثلها ، لكن لما اتفقتا في الزيادة حُمّت همزة عِلْبَاءٍ على همزة حمراء . ثم إنهم تجاوزوا هذا إلى أن قالوا في كِسَاءٍ ، وَقَضَاءٍ : كِسَاوِيٌّ ، وَقَضَاوِيٌّ ؛ فأبدلوا الهمزة واوا ، حملا لها على همزة عِلْبَاءٍ ؛ من حيث كانت همزة كِسَاءٍ ، وَقَضَاءٍ مبدلة من حرف ليس للتأنيث ؛ فهذه علّة غير الأولى ؛ ألا تراك لم تبدل همزة عِلْبَاءٍ واوا في عِلْبَاوِيٌّ لأنها ليست للتأنيث ، فتحمل عليها همزة كِسَاءٍ وَقَضَاءٍ من حيث كانتا لغير التأنيث .

ثم إنهم قالوا من بعد في قُزَاوِيٍّ : قُزَاوِيٌّ ، فشبّهوا همزة قُزَاوِيٍّ بهمزة كِسَاءٍ ؛ من حيث كانت أصلا غير زائدة ؛ كما أن همزة كِسَاءٍ غير زائدة . وأنت لم تكن أبدلت همزة كِسَاءٍ في كِسَاوِيٌّ من حيث كانت غير زائدة ، لكن هذه أشباه لفظية يُحمل أحدها على ما قبله ، تشبّثا به وتصوّرا له . واليه وإلى نحوه أوما سيبيويه بقوله :
وليس شيء يُضطرُّون إليه إلّا وهم يحاولون به وجها .

وعلى ذلك قالوا : صحراوات ، فأبدلوا الهمزة واوا لئلا يجمعوا بين علمى تأنيث ، ثم حملوا التشبية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التشبية ، ثم قالوا : عِلْبَاوَانٌ حملا بالزيادة على حمراوان ، ثم قالوا : كِسَاوَانٌ تشبيها له بعِلْبَاوَانٌ ، ثم قالوا : قُزَاوَانٌ حملا له على كِسَاوَانٌ ، على ما تقدّم .

(١) كذا في ١٠ . وفي ش ، ب ، ج : « مما يضطرون » بزيادة « ما » . وفي الكتاب ص ١٣ ج ١

وسبب هذه الجمول والإضافات والإلحاقات كثيرة هذه اللغة وسعتها ، وغلبة حاجة أهلها الى التصرف فيها ، والترشح^(١) في أثنائها ؛ لما يلبسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور ؛ والشعر الموزون ، والخُطْب والسُّجُوع ، ولقوة إحساسهم في كلِّ شيء شيئاً ، وتخيّلهم ما لا يكاد يشعرون به من لم يالف مذاهبهم .

٥ وعلى هذا ما مُنِع الصرف من الأسماء للشبّه اللفظي نحو أحمـر ، وأصفر ، وأصرم ، وأحمد ، وتألّب ، وتنضّب^(٢) صلمين ؛ لما في ذلك من شبّه لفظ الفعل ، فحذفوا التنوين من الاسم لمشابهته ما لا حصّة له في التنوين ، وهو الفعل . والشبّه اللفظي كثير . وهذا كاف .

باب في الردّ على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني

١٠ اعلم أن هذا الباب من أشرف فصول العربية ، وأكرمها ، وأعلاها ، وأزهرها . وإذا تأملته عرفت منه وبه ما يؤثرك ، ويذهب في الاستحسان له كل مذهب بك . وذلك أن العرب كما تُعنى^(٣) بألفاظها فتصاحبها وتهذبها وتراعيها ، وتلاحظ أحكامها ، بالشعر تارة ، وبالخطب أخرى ، وبالأمسيح التي تلتزمها وتتكلف استمرارها ، فإن المعاني أقوى عندها ، وأكرم عليها ، وأنعم قدراً في نفوسها .

١٥ فأول ذلك عنايتها بالألفاظ . فإنها لما كانت عنوان معانيها ، وطريقاً الى إظهار أغراضها ، ومرامها ، أصابحها ورتبها ، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها ؛ ليكون

(١) أي التصرف فيها والتوسع . يقال : ترشح في ساحة الدار ، وترشح في المعيشة : تصرف .

(٢) أي نواحيها ووجوهها . وأثناء السوب : تضاعيفه ومطاويه ، واحدها ثني ، بكسر التاء .

(٣) وسكون النون . هذا راجع لـ (تألّب) و (تنضّب) . ويراد به التفرغ عن أن يكون تألّب

٢٠ وتنضّب في معانها الأصلية في اللغة ، فالأب : شجرة تنخذ منها القسي ، والتنضّب : شجر له شوك قصار .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « تذهب » . (٥) كذا في أ . وفي ب : « تداعبها » ،

وفي ش : « تداعبها » . (٦) في ي « زينوها » .

ذلك أوقع لها في السمع ، وأذهب بها في الدلالة على القصد ؛ ألا ترى أن المثل
 إذا كان مسجوعاً لذِّ لسامعه حفظه ، فإذا هو حفظه كان جديراً باستعماله ، ولو لم يكن
 مسجوعاً لم تأنس النفس به ، ولا أنقت^(١) لمستمعه ، وإذا كان كذلك لم تحفظه ،
 وإذا لم تحفظه لم تطالب أنفسها باستعمال ما وضع له ، وجرى به من أجله .
 وقال لنا أبو عليّ يوماً : قال لنا أبو بكر : إذا لم تفهموا كلامي فاحفظوه ،
 فإنكم إذا حفظتموه فهمتموه . وكذلك الشعر : النفس له أحفظ ، واليه أسرع ؛
 ألا ترى أن الشاعر قد يكون راعياً جلفاً ، أو عبداً عسيفاً ، تنبو صورته ، وجمع جملة^(٢) ،
 فيقول ما يقوله من الشعر ، فلا أجل قبوله ، وما يورده عليه من طلاوته ، وعضوبة
 مستمعه ما يصير قوله حكماً يرجع إليه ، ويُقتاس به ؛ ألا ترى إلى قول العبد الأسود :
 ١٠ إن كنتُ عبداً فنفسِي حُرَّةٌ كَرَمًا أو أسودَ اللونِ إني أبيضُ الخُلُقِ
 وقول نصيب :
 سودت فلم أملك سوادِي وتحتي قبيص من القوهي بيض بنائقهِ^(٣)

- ١ (١) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « له » . (٢) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج :
 « بمستمعه » . وضبط في ب بفتح الميم في معنى المصدر أي لاستمعه . وفي أ بكسر الميم .
 ١٥ (٣) هو ابن السراج . (٤) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « خلقته » .
 (٥) الطلاوة — مثلثة الطاء — : الحسن والبهجة . (٦) في ش : « مستمعه » .
 (٧) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « يقاس » . (٨) هو محمّد بن عبد بن الحساس .
 وانظر الأغاني ص ٢ ج ٢٠ طبعة بولاق ، والديوان ٥٥ (٩) هكذا يوافق ما في الأما
 ٢/٨٨ وذيها ١٢٧ والأغاني طبعة الدار ١/٣٥٤ . وقد نُسب صاحب الأغاني ٢/٢٠ طبعة بولاق
 ٢٠ إلى محمّد ، وليس في ديوانه ، ونسبه صاحب اللسان في (قوه) إلى نصيب . (١٠) كذا في أ ، ج .
 وفي ب ، ش : « ولم » . (١١) القوهي : ضرب من الثياب البيض ينتسب إلى قوهستان ، وهو
 إقليم في فارس . وقوهستان معناه في الأصل موضع الجبال . وانظر معجم ياقوت . والرائق جمع بريقة .
 ورائق القبيص : العرا التي تدخل فيها الأزرار ، ويريد بالقبيص الذي تحت سواد . وحلقه .

وقول الآخر: ^(١)

إِنِّي وَإِنْ كُنْتُ صَغِيرًا سِنِّي ^(٢) وَكَانَ فِي الْعَيْنِ نُبُو عُنِّي
فَإِنْ شَيْطَانِي أَمِيرُ الْجَنِّ يَذْهَبُ بِي فِي الشُّمْرِ كُلِّ فَنِّ

* حَتَّى يُزِيلَ عَنِّي التَّنْظِيَّ *

- ٥ فإذا رأيتَ العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسنوها ، وحمّوا حواشيها وهدّبوها ،
وصقلوا غروبها وأرهقوها ، فلا تَرينَ أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ ، بل
هي عندنا خِدمة منهم للمعاني ، وتنويه [بها] وتشريف منها . ونظير ذلك إصلاح
الوعاء وتحصيده ، وتزكيتة ، وتقديسه ، وإيما المبنى بذلك منه الاحتياط للمعنى
عليه ، وجواره بما يعطر بثمره ، ولا يعرجوهره ، كما قد نجد من المعاني الفاحرة
السامية ما يهجنه ويفض منه كدرة لفظه ، وسوء العبارة عنه .

- ١٠ فإن قلت : فإننا نجد من ألفاظهم ما قد تمقوه ، وزخرفوه ، ووشّوه ، ودبجّوه ،
ولسنا نجد مع ذلك تحتها معنى شريفاً ، بل لانجسده قَصْداً ولا مقارِباً ؛ ألا ترى
إلى قوله : ^(١٤)

- (١) هو مالك بن أمية كما في الوحشيات ، ووردت الأشعار الثلاثة الأولى في الحروان ١/٣٠٠
غير معرّقة . (٢) كذا في ١٠ ب ، ش . وفي ح : « صغير السن » . وفي الوحشيات :
١٥ « حديث السن » . (٣) هو استعارة من عروب الأسنان ؛ أي أطرافها ، واحداً غرب بفتح
الأول وسكون الثاني . (٤) كذا في ش ، ب . وسقط هذا في أ . (٥) كذا في أ .
وفي ب : « توكيته » . وفي ش : « تكوينه » . (٦) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ح :
« المعنى » . (٧) كذا في ش ، ب . وفي أ : « ومه » . (٨) ثبتت هذه الصلة
٢٠ في أ ، ب ، ش . وسقطت في ج ، وهذا أجود . والموعى — بضم الميم وفتح العين — أو الموعى
ما وضع في الوعاء . يقال : أوعيت الشيء ووعيته . وكأنه ضمن الموعى معنى المحافظ مستقاه بعل .
(٩) كذا في أ : والبشر : طاهر الجلد . وفي غيرها : « نثره » والشر — بفتح الون وسكون
الشين — الرائحة الطيبة . (١٠) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فلا » . ويرت : يهيب .
(١١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « نهجته » . (١٢) تنازعه في العمل بهجه ويفض .
٢٥ (١٣) القصد : الوسط . والمقارب : غير الجيد . (١٤) جاء هذان البيتان في أسرار البلاغة
مع ثالث بينهما ص ١٦ ، وفي الوساطة ٨ د ، ونسبها فيها إليز يد بن الطثرية ، وانظر ص ٢٨ من هذا الجزء .

ولمَّا قَضَيْنَا مِنْ مِثْنَى كُلِّ حَاجَةٍ وَمَسَّحَ بِالْأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِحٌ
أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ بَيْنَنَا وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ الْمَطِيِّ الْأَبَاطِحُ

فقد ترى إلى علو هذا اللفظ ومائه ، وصقاله وتلامج أنحائه ، ومعناه مع هذا
ما تحسسه وتراه : إنما هو : لمَّا فرغنا من الحج ركبنا الطريق راجعين ، وتحادثنا على
ظهور الإبل . ولهذا نظائر كثيرة شريفة الألفاظ رفيعتها ، مشروفة المعاني
خفيضتها .

قيل : هذا الموضع قد سبق إلى التعلُّق به مَنْ لم يُنعم النظر فيه ، ولا رأى
ما أراه القومُ منه ، وإنما ذلك لطفاء طبع الناظر ، وخفاء غرض الناطق . وذلك
أن في قوله « كل حاجة » [ما] يفيد منه أهل النسيب والزقّة ، وذوو الأهواء
والمقّة ما لا يفيدهم غيرهم ، ولا يشاركونهم فيه من ليس منهم ؛ ألا ترى أن من حوابع
(مثنى) أشياء كثيرة غير ما الظاهر عليه ، والمعناد فيه سواها ؛ لأن منها التلاقي ،
ومنها التشاكى ، ومنها التخلُّ ، إلى غير ذلك ممّا هو تالٍ له ، ومعقود الكون به .
وكانه صانع عن هذا الموضع الذي أومأ إليه ، وعقد غرضه عليه ، بقوله في آخر
البيت :

* ومسح بالأركان من هو ماسح *

- (١) أى ظهورها ولما نها . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب ، « رآه » .
(٣) ثبت هذا اللفظ في أ ، وسقط في ش ، ب . وفي ج : « أن قوله كل حاجة يفيد » . وهى
عبارة مستقيمة بخلاف ما في ب ، ش . (٤) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « ذو » .
(٥) في الأصول : « سواه » ولا يستقيم عليه المعنى ، وجملة « والمعناد فيه سواها » عطف على
« غير ما الظاهر عابه » فهو من وصف « أشياء » . والضمير في « فيه » يعود إلى « الظاهر » .
(٦) كذا في أ ، ج . وفي ب ، ش : « التشاكى » . (٧) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج :
« التجل » . وكان التخلُّ طلب الحلوة بالحبيب . (٨) كذا في أ . وفي ش ، ب ، ج : « لقوله » .

أى إنما كانت حوائجنا التي قضيناها، وآرابنا التي أنضيناها، من هذا النحو الذي هو مسح الأركان وما هو لاحق به، وجارٍ في القربة من الله مجراه؛ أى لم يتعد هذا القدر المذكور إلى ما يحتمله أول البيت من التعريض الجارى مجرى التصريح.

وأما البيت الثانى فإت فيه :

* أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا *

وفى هذا ما أذكره؛ لثراه فتعجب ممن عجب منه ووضع من معناه. وذلك أنه لو قال : أخذنا فى أحاديثنا، ونحو ذلك لكان فيه معنى يكبره أهل النسب، وتعنوله مبيعة الماضى الصليب. وذلك أنهم قد شاع عنهم واتسع فى محاوراتهم علوقدر الحديث بين الاليفين، والمكاهة بجمع شتم المتواصلين؛ ألا ترى إلى قول الهذلى:

١٠ وإن حديثنا منك - لو تعلمينه - جنى النخل فى ألبان عود مطايل^(٤)

وقال آخر :

وحديثها كالغيث يسمعه راعى سنين تتابعت جاذبا

فأصاخ يرجو أن يكون حيا ويقول من فرج هيا ربا^(٥)

وقال الآخر :

١١ وحدثنى يا سمد عنها فزدتني جنونا فزدنى من حديثك يا سعد

(١) أى فرغا منها، من قولهم : أنضى السوب : أبلاه . وقد نقل ابن الأثير فى المشل السائر (المقالة الثانية) معظم كلام ابن جنى على البيتين، ولما بلغ هذا الموضع قال : « وآرابنا التي بلغناها . » (٢) يريد قوته . ومبيعة الشباب : نشاطه وأزله . والماضى : نافذ الأمر، والصليب : الشديد ذو الصلابة . (٣) هو أبو ذؤيب؛ وانظر ديوان الهذليين طبعة الدار ١/١٤٠

(٤) رواية ديوان الهذليين واللسان فى « طفلس » : « تبذينه » بدل « تعليبه » . والضمير فى « تبذيه » يعود إلى « حديثنا » وفى « تعليبه » للخبير والحكم . (٥) انظر ص ٢٩ من هذا الجزء . (٦) هو العباس بن الأحصف . وانظر الديوان المطبوع فى استامبول ص ٥٨، ومما هدت التنصيص ١/٥٧

وقال المولّد^(١) :

وحدِيثُهَا السُّحْرُ الحلال لو أَنه لم يَجْنِ قتلَ المسلم المتحرِّزِ

الآبيات الثلاثة . فإذا كان قدر الحديث — مُرسلاً — عندهم هذا ، على ما ترى فكيف به إذا قيّده بقوله (بأطراف الأحاديث) . وذلك أن في قوله (أطراف^(٢) الأحاديث) وحيًا خفيًا ، ورمزًا حلوا ؛ ألا ترى أنه يريد بأطرافها ما يتعاطاه المحبّون ، ويتفارضه ذوو الصبابة المتيمّون ؛ من التعريض ، والتلويح ، والإيماء دون التصريح ، وذلك أحلى وأدمث ، وأغزّل وأنسب ، من أن يكون مشافهة وكشفًا ، ومصارحة وجهرا ، وإذا كان كذلك فمعنى هذين البيتين أعلى عندهم ، وأشدُّ تقدّمًا في نفوسهم ، من لفظهما وإن عذّب موقعه ، وأنيق له مستمعه .

نعم ، وفي قوله :

* وسالت بأعناق المطىّ الأباطح *

من الفصاحة ما لا خفاء به . والأمر في هذا أسير ، وأعرف وأشهر .

فكأنّ العرب إنما تحلّى ألفاظها وتدبجها وتشيها ، وتزخر فيها ، عنايةً بالمعاني التي وراءها ، وتوصلها بها إلى إدراك مطالبها ، وقد قال رسول الله صلى عليه وسلم :
”إنّ من الشعر لحكماً وإنّ من البيان لسحراً“ . فإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمتقد هذا في ألفاظ هؤلاء القوم ، التي جعلت مصايد وأشراكا للقلوب ، وسبباً وسأماً إلى تحصيل المطلوب ، عُرِف بذلك أنّ الألفاظ خدَم للمعاني ، والمخدوم — لاشك — أشرف من الخادم .

(١) هو ابن الرمي . وانظر في هذا الجزء ص ٢٩ (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ ،

ج : « ذكره » . (٣) كذا في ش ، ج . وفي أ ، ب : « يتفارضه » .

(٤) رواه أحمد في مسنده ، وأبو دارد . قال شارح الجامع الصغير : وإسناده صحيح . انظر

هذا الكتاب . وقوله ” حكماً “ يضبط كقفل مصدرًا ، وكعنب جمع حكمة .

والأخبار في التلطف بمذوبة الألفاظ إلى قضاء الحوائج أكثر من أن يؤتى عليها ، أو يُجَبِّمُ للحال (نعت لها) ، ألا ترى إلى قول بعضهم وقد سأل آخر حاجة ، فقال المسئول : إن على يميننا ألا أفعل هذا . فقال له السائل : إن كنت — أيدك الله — لم تحلف يميناً قط على أمرٍ فرأيت غيره خيراً منه فكفرت عنها له ، وأمضيته ، فما أحب أن أحنثك ، وإن كان ذلك قد كان منك فلا تجعلني أدون الرجلين عندك . فقال له : سمعته ، وقضى حاجته .

وندع هذا ونحوه لوضوحه ، ولناخذ لِمَا كُنَّا عليه فنقول :

مما يدل على اهتمام العرب بمعانيها ، وتقدمها في أنفسهم على ألفاظها ، أنهم قالوا
 في شملت ، وصمررت ، وبيطرت ، وحوقلت ، ودهورت ، وسلقت ، وجمعيت :
 (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩)
 إنها ملحقة بباب درجت . وذلك أنهم وجدوها على ستمتها : عدد حروف ،
 وموافقة بالحركة والسكون ، فكانت هذه صناعة لفظية ، ليس فيها أكثر من إلحاقها
 ببنائها ، واتساع العرب بها في محاوراتها ، وطرق كلامها .

والدليل على أن فعلت ، وفعلت ، وفوعلت ، وفعلت ، ملحقة بباب درجت
 مجيء مصادرها على مثل مصادر باب درجت . وذلك قولهم : الشملة ، والبيطرة ،
 والحوقلة ، والدهورة ، والسلقة ، والجمبة . فهذا [ونحوه] كالدرجة ، والهمجية ،
 (١٠) (١١) (١٢)

- (١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « تمب بها » . (٢) كذا في ش ، ب . وسقط في أ
 هذا الحرف . (٣) سقط لفظ « على » في أ . فالعبارة فيها : « تقدمها أنفسهم ألفاظها » .
 وعليه يكون ألفاظها مفعول التقدم ، وهو قد يتعدى بنفسه . (٤) شمل : أسرع وشتمز .
 (٥) يقال : صمر الشيء . : درجه . (٦) حوقل : ضعف . (٧) يقال :
 دهسور الشيء . : حمه وقذفه في مهواة . (٨) يقال : سلقاه إذا طمته فألقاه على جنبه .
 (٩) جمباه إذا صرعه . (١٠) السم : الطريق والهيئة . (١١) هذه الزيادة
 في أ . وسقطت في ش ، ب . (١٢) الهمجية : حسن سير الدابة في سريته .

والفوقاة ، والزوزاة . فلما جاءت مصادرها على مصادر الرابعة ، والمصادر أصول
للافعال حكيم بلحاقها بها ؛ ولذلك استمرت في تصريفها استمرار ذوات الأربعة .
فقولك : بَيَطِرُ بَيَطِرُ بَيَطِرَةً ، كدحرج يدحرج دحرجة ، ومبيطر كمدحرج . وكذلك
شمال يشمِلُ شملة ، وهو مُشَمِّلٌ . فظهور تضعيفه على هذا الوجه أوضح دليل على
إرادة إلحافه . ثم إنهم قالوا : قاتل يقاتل قتالا ، ومقاتلة ، وأكرم يكرم إكراما ، وقطع
يقطع تقطيما ، بقاءوا بأفعال ، وفاعل ، وفعل ، غير ملحقة بدحرج ، وإن كانت على
سنته وبوزنه ؛ كما كانت فعل ، وفعل ، وفعل ، وفعل ، وفعل ، وفعل ، وفعل ، وفعل ، وفعل ،
ملحقة . والدليل على أن فاعل وأفعَل وفعل غير ملحقة بدحرج وبإيه امتناع
مصادرها أن تأتي على مثال الفعللة ؛ ألا تراهم يقولون : ضارب ضاربة ،
ولا أكرم أكرمة ، ولا قطع قطعة ؛ فلما امتنع فيها هذا — وهو العبرة في صحة
الإلحاق — علم أنها ليست ملحقة بباب دحرج .

فإذا قيل : فقد تجميء مصادرها من غير هذا الوجه على مثال مصادر ذوات
الأربعة ؛ ألا تراهم يقولون : قاتل قيتالا ، وأكرم إكراما ، «وكذبوا بآياتنا كذبا»
فهذا بوزن الدحراج ، والسرهاد ، والززال ، والقتال ؛ قال :
* سَرْهَفُهُ مَا شَتَّتَ مِنْ سِرْهَافٍ *

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ «مصادرها» . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ «وظهور» .
(٣) في الأصول «غير ملحقة» وزيادة «غير» مسددة ، وقد جريت على ما في المطبوعة ، وهو
الصواب . (٤) كذا في أ ، ب . وفي ش : «قتالا» . والأول بالدياق ما أثبتناه ، ألا تراه
يقول : «فهذا بوزن الدحراج» وإنما يظهر هذا في القيتال . والقيتال والقتال كلاهما يقال في مصدر
قاتل ، وإن كان الأغلب الاستعمال الثاني ، وهو مخفف من الأول . وانظر شرح المفصل ٤٨/٦ .
(٥) هو العجاج ، وهو من أربوزة يعاتب فيها ابنه روبة . وبعده :

حتى إذا ما أضّ ذا أعراف كالكدون المشدود بالإكاف
قال : الذي جمعت لي صوافي من غير ما عصف ولا اضطراف

قيل : الاعتبار بالإلحاق بها ليس إلا من جهة الفعللة ، دون الفعلل ، وبه كان يعتبر سيويوه . ويدل على صحة ذلك أن مثال الفعللة لا زيادة فيه ، فهو بفعلل أشبه من مثال الفعلل ، والاعتبار بالأصول أشبه منه وأوكد منه بالفروع .^(١)
فإن قلت : ففي الفعللة الهاء زائدة ، قيل : الهاء في غالب أمرها وأكثر أحوالها غير معتدة ، من حيث كانت في تقدير المنفصلة .

فإن قيل : فقد صحَّ إذا أن فاعل ، وأفعل ، وفعل - وإن كانت بوزن دحرج - غير ملحقة به ، فلم لم تلحق به ؟ قيل : العلة في ذلك أن كل واحد من هذه المثُل جاء لمعنى . فأفعل للنقل وجعل الفاعل مفعولاً ؛ نحو دخل ، وأدخلته ، وخرج ، وأخرجته . ويكون أيضاً للبلوغ ؛ نحو أحصد الزرع ، وأركب المهر ، وأقطف الزرع ، ولنغير ذلك من المعاني . وأما فاعل فلكونه من اثنين فصاعداً ؛ نحو ضارب زيد عمرا ، وشاتم جعفر يثراً .^(٢) وأما فعل فالتكثير ؛ نحو خلق الأبواب ، وقطع الجبال ، وكسر الحرار .

فلما كانت هذه الزوائد في هذه المثُل إنما جىء بها للعاني خشوا إن هم جعلوها ملحقة بذوات الأربعة أن يقدر أن غرضهم فيها إنما هو إلحاق اللفظ باللفظ ؛ نحو شملل ، وجهور ، وبيطر ، فتنبجوا إلحاقها بها ؛ صوتاً للمعنى ، وذباً عنه أن يُستهلك ويسقط حكمه ، فأخّلوا بالإلحاق لما كان صناعة لفظية ، ووقروا المعنى^(٣)

== « سرهفته » : أحسنت غذاه ، يريد جهده في تربيته ، و« أعراف » جمع عرف - بضم فسكون - وهو الشعر من العنق . و« الكودن » من الخيل ما لم ينتج من العراب ، وقوله : « صوافى » جمع صاف أى خالص لى ، « والعصف » : الكسب ، و« الاصطراف » : التصرف في كسب المال . يقول : أحسنت تربيته حتى إذا شب وترعرع وصار كالبرذون طمع في مالى وزعم أنه خالص له . وذلك مع أنه لم يتمب في كسب هذا المال وجمه . وانظر الجزء الثانى من مجموع أشعار العرب طبعة أوربية ص ٤٠

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب زيادة بعد (الاعتبار) هي : « والمراعاة » .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « بكرا » .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ووقروا » .

ورجوبه؛ لشرفه عندهم، وتقدمه في أنفسهم. فأوَّ الإخلال باللفظ في جنب الإخلال بالمعنى يسيرا سهلا، وتحمجا محقرًا. وهذا الشمسُ إنارةً مع أدنى تأمل .

ومن ذلك أيضا أنهم لا يلحقون الكلمة من أوَّلها إلا أن يكون مع الحرف الأول غيره ؛ ألا ترى أن (مفعلا) لما كانت زيادته في أوَّلها لم يكن ملحقا بها ؛ نحو : مضرب، ومقتل . وكذلك (مفعل) نحو : مقطع، ومذبح، وإن كان مفعلا بوزن جعفر، ومفعل بوزن هجر . يدلُّ على أنهما ليسا ملحقين بهما ما نشاهده من ادغامهما ، نحو مسد، ومرد، ومثل، ومثل . ولو كانا ملحقين لكنا حرى أن نخرجا على أصولهما، كما نخرج شمال وصعير على أصله . فأما محبب فعلم نخرج شاذًا، كتهليل، ومكوزة، ونحو ذلك مما احتل لعلميته .

وسبب امتناع مفعلي ومفعلي أن يكونا ملحقين . وإن كانا على وزن جعفر، وهجر . أن الحرف الزائد في أوَّلها، وهو لمعنى ؛ وذلك أن مفعلا يأتي للصادر، نحو ذهب مذهبًا، ودخل مدخلا، ونخرج مخرجا . ومفعلا يأتي للآلات، والمستعملات ؛ نحو مطرق، ومزوح، ومخصف، وميزر . فلما كانت الميان ذواتي معنى خشوا أن هم الحقاويهما أن يتوهم أن الغرض فيهما إنما هو الإلحاق حسب، فيستهلك المعنى المقصود بهما، فتعاموا الإلحاق بهما ؛ ليكون ذلك موقرا على المعنى لها .

ويدلُّ على تمكُّن المعنى في أنفسهم وتقدمه للفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى في أوَّل الكلمة، وذلك لقوة العناية به، فقدّموا دليله ليكون ذلك أمانة لتكثفه عندهم .

(١) أي بهذه الزيادة، أي بسببها . (٢) من معانيه الأحمق، والمجنون .

(٣) كذا في أ . وفي ش، ب : « إدغامها » . (٤) التل : الصرع، ويقال ربح مثل ؛

أي بطل به وصرع . ورجل مثل : قوى . (٥) التل : الطرد، والمثل المطرد، وهو ربح

قصير . (٦) كذا في أ . وفي ش، ب سقطت الواو . (٧) تثبتت الواو في أ ،

وسقطت في ش ، ب . (٨) هي المرحة يترجح بها . (٩) هو الخرز .

وعلى ذلك تقدمت حروف المضارعة في أول الفعل ؛ إذ كُنَّ دلائل على الفاعلين : مَنْ هم ، وما هم ، وكم عدتهم ؛ نحو أفعال ، ونفعل ، وتفعل ، ويفعل ، وحكوا بضد [هذا للفظ] ؛ ألا ترى إلى ما قاله أبو عثمان في الإلحاق : إن أقيسه أن يكون بتكرير اللام ، فقال : باب شملت ، وصعرت ، أقيس من باب حوقلت ، وبيطرت ، وجهورت .

أفلا ترى إلى حروف المعاني : كيف بابها التقدم ، وإلى حروف الإلحاق والصناعة : كيف بابها التأخر . فلولم يعرف سبق المعنى عندهم ، وعاوه في تصورهم ، إلا بتقدم دليله ، وتأخر دليل نقيضه ، لكان مغنيا من غيره كافيا .

وعلى هذا حشوا بحروف المعاني فحشونها بكونها حشوا ، وأمنوا عليها

- ١٠ ما لا يؤمن على الأطراف ، المعرضة للحذف والإجفاف . وذلك كالف التكسير وياء التصغير ؛ نحو دراهم ، ودريهم ، وقساطر ، وقميطر . فجرت في ذلك — لكونها حشوا — مجرى عين الفعل المحصنة في غالب الأمر ، المرفوعة عن حال الطرفين من الحذف ؛ ألا ترى إلى كثرة باب عِدَّة ، ووزنة ، وناس ، والله في أظهر قول سيويه ، وما حكاه أبو زيد من قولهم ، لآب لك ، وويله ،

- ١٥ (١) هذا عن أ وإن كان فيها : « هذا اللفظ » ، وهو خطأ في الرسم . وفي ش ، ب : « هذه الصناعة اللفظية » ، وهي غير مستقيمة ، وكان الأصل : « هذا للصناعة اللفظية » . وفي ح : « ذلك لصناعة اللفظ » ، وهي عبارة صحيحة . (٢) ثبت لفظ « إلى » في ش ، ب ، وسقط في أ . (٣) يريد المسازني . وقد جاء في تعريفه في الباب الأتول (باب الأسماء والأفعال : كم يكون عددهما في الأصل وما يزداد فيهما) : « وهذا الإلحاق بالواو والياء والألف لا يقدم عليه إلا أن يسمع . فإذا سمع قيل : ألق ذاك بكذا بالواو والياء ؛ وليس بمطرد . فأما المطرد الذي لا ينكسر فإن يكون موضع اللام من الثلاثة مكررا للإلحاق ؛ مثل مهدد وقردد وعندد وسردد ، والأفعال : جلبب ، يجلبب ، جلببة . (٤) فأصل ناس أناس . وانظر سيويه ٣٠٩/١ ، ١٢٥/٢ . (٥) هذا القول في الكتاب ٣٠٩/١ يقول فيه : « وكان الاسم — والله أعلم — إله ، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفا منها » . (٦) أى في لأب لك ،
- ٢٥ (٧) أصله : ويل أمه . يقال ذلك لمن يستجاد .

(١) ويا بالمغيرة ، وكثرة باب يد ، وديم ، وأج ، وأب ، وغد ، وهن ، وحر ، وآست ، وباب ثبية ، وقلة ، وعزبة ، وقلة باب مذ ، وسه : إنما هما هذان الحرفان بلا خلاف . وأما ثبة ولثة فعلى الخلاف . فهذا يدلّك على ضمّهم بحروف المعاني ، ومُتَّحَمٌ عليها : حتى قدموها عناية بها ، أو وسَّطوها تحصيلنا لها .

فإن قلت : فقد نجد حرف المعنى آخرًا ، كما نجد ه أؤلا ووسَّطًا . وذلك تاء التانيث ، وألف التثنية ، وواو الجمع على حده ، والألف والتاء في المؤنث ، وألفا التانيث في حمراء و بابها ، وسكرى و بابها ، وياء الإضافة ؛ كهني ، فما ذلك ؟ قيل : ليس شيء مما تأخرت فيه علامة معناه إلا لعادر مُقْنِع . وذلك أن تاء التانيث إنما جاءت في طلحة و بابها آخرًا من قبيل أنهم أرادوا أن يُعرِّفونا تانيث ما هو ، وما مذكروه ، بغاءوا بصورة المذكور كاملة مصححة ، ثم ألحقوها تاء التانيث ليُعلموا حال صورة التذكير ، وأنه قد استحال بما لحقه إلى التانيث ؛ فجمعوا بين الأمرين ، ودلّوا على الغرضين . ولو جاءوا بعلم التانيث حشوا لانكسر المثال ، ولم يعلم تانيث أي شيء هو .

(١) ورد هكذا في قوله :

يا بالمغيرة رب أمر معضل فزجته بالنكر منى والدها

يريد : يا أبا المغيرة ، وانظر الخزانة ٤/٣٣٥ .

(٢) يريد بباب مذ ، وسه ما حذف منه الحشو ؛ فإن أصل مذ مند ، وسه سه .

(٣) التبة يراد بها وسط الحوض ، وقد قيل إنها من ثاب الماء إذا اجتمع ، فالحذوف منها العين ، وقيل إن المحذوف منها اللام ، وهي واو أو ياء ، على الخلاف . وانظر اللسان في ثبو . واللثة ما حول الأسنان . ويقول بعض اللغويين : أصلها لثى حذفت لامها الياء ، ويقول ابن جنى إنها محذوفة العين — وهي الواو — من لثت العمامة أي أدرتها على رأسى ، واللثة محيطة بالأسنان دائرة بها .

(٤) أي في جمع المؤنث . (٥) أي في النسبة إلى الهن . (٦) الطلحة هنا :

الواحدة من شجر الطلح ، ولا يراد به العلم .

فإن قلت : فإن ألف التفسير وياء التحقير قد تكسيران مثال الواحد والمكبر ،
وتخترمان صورتيهما ؛ لأنهما حشو لا آخر . وذلك قولك دفاتر ودُفَيْر ، وكذلك كليب ،
وحَجِير ، ونحو ذلك ، قيل : أما التحقير فإنه أحفظ للصورة من التفسير ؛ ألا تراك
تقول في تحقير جبلي : حَبِيلِي ، وفي صحراء : صُحَيْرَاء ، فُتَقِرَّ ألف التانيث بحالها ،
فإذا كسرت قلت : حِبَالِي ، وصحاري ، وأصل حِبَالِي حبال ؛ كدعاءٍ تكسيرٍ دعوى ،
فتغير علم التانيث . وإنما كان الأمر كذلك من حيث كان تحقير الإسم لا يخرججه
عن رُتْبته الأولى - أعني الأفراد - فأقِرَّ (بعض لفظه) ^(١) لذلك ؛ وأما التفسير فيبعده
عن الواحد الذي هو الأصل ، فيحتمل التغير ، لا سيما مع اختلاف معاني الجمع ،
فوجب اختلاف اللفظ . وأما ألف التانيث المقصورة والممدودة فمحمولتان على تاء
التانيث ، وكذلك علم التنزية والجمع على حدّه لاحق بالهاء أيضا . وكذلك ياء النسب .
وإذا كان الزائد غير ذى المعنى قد قوى سببه ، حتى لحق بالأصول عندهم ، فما ظنك
بالزائد ذى المعنى ؟ وذلك قولهم في اشتقاق الفعل من قَلَسُوهُ تارة : تَقَلَّسَ ، وأخرى :
تَقَلَّسَى ، فأقزوا النون وإن كانت زائدة ، وأقزوا أيضا الواو حتى قلبوها ياء في تقلسيت .
وكذلك قالوا : قَرَنُوهُ ، فلما اشتقوا الفعل منها قالوا قرنيت السَّقاء ، فأثبتوا الواو ،
كما أثبتوا بقية حروف الأصل : من القاف ، والراء ، والنون ، ثم قلبوها ياء في قرنيت .
هذا مع أن الواو في قَرَنُوهُ زائدة للتكثير والصينغة ، لا للإلحاق ولا للمعنى ، وكذلك
الواو في قَلَسُوهُ للزيادة غير الإلحاق وغير المعنى . وقالوا في نحوه : تعفرت الرجل إذا

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « لفظ بعضه » .

(٢) كذا في أ ، ب ، ش . وعليه قوله : « الممدودة » عطف على (ألف التانيث المقصورة) حتى

يصح تنزية الخبر . وفي ج : « وألغا التانيث محمولتان » . وهى واضحة .

(٣) هى عشب ينبت فى الرمل يدبغ به الأساقى .

صار عفرينا ، فهذا تَفَعَّلَتْ ؛ وعابِه جاء تَمَسَّكَنْ ، وَتَمَدَّرَع ، وَتَمَنطَق ، وَتَمَنَدَلْ ،
وَتَمَحْرَقْ ، وكان يَسْمَى محمدا ثم تَمَسَّلْ أى صار يَسْمَى مُسَلِّمًا ، و(مَرَحَبِكُ اللهُ ،
وَمَسْمَلِكُ) ، فَتَحَمَلُوا ما فيه تَبْقِيَةُ الزائِد مع الأَصْل في حال الاشتقاق ؛ كَلُّ ذَلِكَ
تَوْفِيَةٌ لِمَعْنَى ، وَحِرَاسَةٌ لَهُ ، وَدِلَالَةٌ عَلَيْهِ . أَلَا تَرَاهُمْ إِذْ قَالُوا : تَدَّرَع ، وَتَسَكَّنْ وَإِنْ
كَانَتْ أَقْوَى اللَّغَتَيْنِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا فَقَدْ عَرَّضُوا أَنْفُسَهُمْ لثَلَا يَعْرِفُ غَرَضَهُمْ : أَمِنْ
الدَّرْعِ وَالسَّكُونِ ؛ أَمْ مِنَ الْمَدْرَعَةِ وَالْمَسْكِنَةِ ؟ وَكَذَلِكَ بَقِيَّةُ الْبَابِ .

ففى هذا شيان : أحدهما حرمة الزائد في الكلمة عندهم حتى أقزوه إقراراً بالأصول .
والآخر ما يوجب ويقتضى به : من ضعف تحقير الترخيم وتكسيره عندهم ، لِمَا يَقْتَضِي بِهِ ،
وَيُقْضَى بِكَ إِلَيْهِ : من حذف الزوائد ، على معرفتك بحُرْمَتِهَا عندهم .

فإن قلت : فإذا كان الزائد إذا وقع أولاً لم يكن للإلحاق فكيف أُلْحِقُوا بِالْهَمْزَةِ
فِي التَّنْدِيدِ وَالتَّنَجُّجِ ، وَبِالْيَاءِ فِي يَلْتَنِّدُ وَيَلْتَنَجِّجُ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى الإلْحَاقِ ظُهُورُ التَّضْعِيفِ ؟
قيل : قد قلنا قَبْلُ : إِنَّهُمْ لَا يُلْحِقُونَ الزَّائِدَ مِنْ أَوَّلِ الْكَلِمَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ زَائِدٌ
آخَرَ ؛ فَلِذَلِكَ جَازَ الإلْحَاقُ بِالْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ فِي التَّنْدِيدِ ، وَيَلْتَنِّدُ ، لِمَا انضَمَّ إِلَى الْهَمْزَةِ
وَالْيَاءِ النَّونُ .

- ١٥ (١) أى لبس المدرعة — كتنكسة — وهى ضرب من الثياب ، ولا يكون إلا من الصوف .
(٢) أى مسح بالمتديل . (٣) كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : ” تمخرق ” ويقول ابن جنى
فى سر الصناعة فى آخر حرف الميم : ” وقالوا : تمخرق الرجل ، وضعتها ابن كيسان ” . وفى المنصف
للمصنف فى الباب الثانى : ” وأما قول العامة تمخرق فينبغى أن يكون لا أصل له . أو إن كان قد جاء عن
العرب فهو بمنزلة تمسكن فى الشذوذ ؛ والجيد تمخرق ؛ لأنهم يقولون : تمخرق فلان بالمعروف ، ولم نسمعهم
يقولون تمخرق ، وإنما هو من المخرق وهو الكريم من الرجال إلا أن بعض أصحابنا حكى تمخرق وليس بالقوى ” .
٢٠ (٤) أى حياك الله بهذه النجبة : مرحباً وسهلاً . (٥) كذا فى أ وفى اللسان فى درع .
وفى ش ، ب : « توفية » . (٦) الألتد والبلتد : الشديداً الخصومة الجدل .
(٧) الألتجج والبلتجج : عود من الطيب يتبخر به .

وكذلك ما جاء عنهم من إنقحِلٍ ^(١) - في قول صاحب الكتاب ^(٢) - ينبغي أن تكون الهمزة في أوله للإلحاق - بما اقترن بها من النون - بباب جردحِلٍ .
ومثله ما روينا عنهم من قولهم : رجلٌ إنزهُوٌ ، وامرأةٌ إنزهُوةٌ ، ورجالٌ إنزهُوونٌ ، ونساءٌ إنزهُواتٌ ، إذا كان ذا زهُوٍ ؛ فهذا إذا إنفَعَلَ . ولم يحك سيبويه من هذا الوزن إلا إنقحلا وحده ؛ وأنشد الأصمعي ^(٣) - رحمه الله - :

* لِمَا رَأَيْتَنِي خَلَقًا أَنْقَحَلًا *

ويجوز عندي في إنزهُوٍ غيرُ هذا ، وهو أن تكون همزته بدلا من عين ، فيكون أصله عِزَّهُوٌ : ففَعَلُوا ، من العِزْهَاءِ ، وهو الذي لا يقربُ النساءَ . والتقاؤهما أن فيه انقباضا وإعراضا ، وذلك طَرَفٌ من أطراف الزهُوِ ؛ قال :

١٠ إذا كنت عِزْهَاءَةً عن اللهُوِ والصَّبَابِ فكن حَجْرًا مِن يَابِسِ الصَّخْرِ جَمْعًا
وإذا حملته على هذا لحق ببابٍ أوسع من إنقحل ، وهو باب قِنْدَاوٍ ^(٧) ، وسِنْدَاوٍ ^(٨) ،
وِحِنطَاوٍ ^(٨) ، وِكِنطَاوٍ ^(٨) .

فإن قيل : ولم لِمَا كان مع الحرف الزائد إذا وقع أولًا زائدًا ثانٍ غيره صارًا جميعًا للإلحاق ، وإذا انفرد الأول لم يكن له ؟ قيل : لِمَا كَمَا عليه من غلبة المعاني للألفاظ ، على ما تقدم .

١٥

(١) كذا في أ . وسقط هذا اللفظ في ش ، ب . (٢) يقال رجلٌ إنقحل إذا كان يابسًا من الهرم . (٣) انظر سيبويه ٣١٧/٢ (٤) هذا راجع للوصف الأول وهو إنزهُو . وعبارة اللسان بعد سيطرة ما سبق هنا : « وذلك إذا كانوا ذوى زهُوٍ » . وفي ج : « إذا كنَّ ذَا زهُوٍ » والصواب : « ذوات » وهو راجع للتأخير . (٥) انظر كتاب خلق الإنسان في مجموعة الكنز اللغوي ص ١٦١ (٦) هو الأحوص بن محمد الأنصاري . وانظر الأغاني ١٣ / ١٥٩ . وانظر في ترجمته الخزانة ٢٣٢/١ (٧) وهو باب فَعَلُوا ، والأول باب إنفَعَلَ . وانظر في هذا الباب الكتاب ٣٥١ / ٢ (٨) القنْدَاوُ : الجريء المقدم . والسِنْدَاوُ : القصير أو الخفيف . والحِنطَاوُ : العظيم البطن أو القصير . والِكِنطَاوُ : الجمل الشديد .

٢٠

وذلك أن أصل الزيادة في أول الكلمة إنما هو للفعل . وتلك حروف المضارعة في أفعال ، ونفعل ، وتفعل ، ويفعل ، وكل واحد من أدلة المضارعة إنما هو حرف واحد ، فلما انضم إليه حرف آخر فارق بذلك طريقه في باب الدلالة على المعنى ، فلم يُنكر أن يُصار به حينئذ إلى صنعة اللفظ ، وهي الإلحاق .

ويدل ذلك على تمكن الزيادة إذا وقعت أولاً في الدلالة على المعنى تركهم صرف أحمد ، وأرمل ، وأزمل ،^(١) وتنضيب ، وترجيس ، معرفة ؛ لأن هذه الزوائد في أوائل الأسماء وقعت موقع ما هو أقعد منها في ذلك الموضع ، وهي حروف المضارعة . فصارع أحمد أركب ، وتنضيب تقتل ، وترجيس نصيرب ، فحمل زوائد الأسماء في هذا على أحكام زوائد الأفعال ؛ دلالة على أن الزيادة في أوائل الكلم إنما بابها الفعل .^(٢) فإن قلت : فقد نجد لها للمعنى ومعها زائد آخر غيرها ؛ وذلك نحو ينطلق وأطلق ، وأحرنجم ، ويخرنطسم ، ويقعنيسس . قيل : المزيد للمضارعة هو حرفها وحده ، فأما النون فصوغة في حشو الكلمة في الماضي ؛ نحو احرنجم ، ولم تجتمع مع حرف المضارعة في وقت واحد ، كما التقت الهمزة والياء مع النون في ألنجج ويلندد في وقت واحد .

فإن قلت : فقد تقول : رجل ألد ثم تلحق النون فيما بعد ، فتقول : ألدد ، فقد رأيت الهمزة والنون غير مصطحبتين . قيل : هاتان حالان متعاديتان ؛ وذلك أن ألد ليس من صيغة ألدد في شيء ، إنما ألد مذ كر لءاء ؛ كما أن أصم تذ كبير صماء . وأما ألدد فهمزته مرتجلة مع النون في حال واحدة ، ولا يمكنك أن تدعى أن احرنجم لما صرت إلى مضارعه فككت يده عما كان فيها من الزوائد ، ثم ارتجلت

(١) هو في الأصل الصوت المختلط . (٢) كذا في ١ . وفي غيرها : « للفعل » .

(٣) كذا في ب وفي أ : « تجدها » وفي ش : غير متقطعة الأثر .

له زوائد غيرها؛ ألا ترى أن المضارع مبناه على أن ينتظم جميع حروف الماضي من أصل أو زائد؛ كيطر ويديطر، وحوقل ويحوقل، وجهور، ويجهور، وسلقى ويسلقى، وقطع ويقطع، و(تكسر ويتكسر)^(١) وضارب ويضارب.

- فإنما أكرم بكرم، فلولا ما كره من التقاء الهمزتين في أو كرم لوجيء به على أصله للزم أن يؤتى بزيادته فيه؛ كما جيء بالزيادة في نحو يتدرج، وينطلق، وأما همزة أنطلق فإنما حذف في ينطلق للاستغناء عنها، بل قد كانت في حال ثباتها في حكم الساقط أصلاً؛ فهذا واضح.

ولأجل ما قلناه: من أن الحرف المفرد في أول الكلمة لا يكون للإلحاق ما حمل أصحابنا تهال على أن ظهور تضعيفه إنما جاز لأنه علم، والأعلام تغير كثيراً. ومثله عندهم محبب؛ لما ذكرناه.

١٠

وسألت يوماً أبا علي - رحمه الله - عن تحيف: أتأوه للإلحاق بباب قرطاس؟ فقال: نعم، واحتج في ذلك بما انضاف إليها من زيادة الألف معها. فعلى هذا يجوز أن يكون ما جاء عنهم من باب أملود وأظفور ملحقاً بباب عسلوج، ودهلوج^(٧)، وأن يكون إطريج وإسليج ملحقاً بباب سنظير وخنزير. ويبعد هذا عندي؛ لأنه يلزم منه أن

- (١) كذا في أ. وفي ش، ب: «كسر ويكسر». ويلاحظ أن الواو بين الفهملين في هذا وما بعده ساقطة في أ. (٢) بالناء، والناء قرية بالريف. وفي معجم البكري، والقاسموس أن تهال - بالثلاثه - موضع قريب من سيف كاظمة، وكاظمة ماء في الطريق بين البصرة ومكة: وما أثبت أولاً هو ما في معجم البلدان لياقوت. (٣) كذا في أ. وفي ش، ب: «عنده». وما أثبت هو الصواب. (٤) هو ما يوضع على الخيل من الحديد وغيره في الحرب؛ ليقبها الجراح. (٥) يقال: غضن أملود: ناعم لين. (٦) العسلوج: ما اخضر ولان من القضبان. (٧) الدهلوج من الخلي ما يلبسه العضد. (٨) كان الأصل: باب إطريج، على نسق ما قبله، وبذلك يتوجه أفراد الخبر. وفي ج: «ملحقين». ويقال سنام إطريج إذا طال ثم مال في أحد شقيه. (٩) الإسليج شجرة ترعاها الإبل فيغزلبها. (١٠) السنظير: السبي الخلي، والسخبف العقل.

٢٠

يكون باب إعصارٍ وإسنايمٍ ملحقا بباب حدبارٍ وهلقايم^(٢)، وباب إفعالٍ لا يكون ملحقا؛ ألا ترى أنه في الأصل للمصدر؛ نحو إكرام، وإحسان، وإجمال، وإنعام، وهذا مصدر فعلٍ غير ملحَق، فيجب أن يكون المصدر في ذلك على سَمْتِ فعله غير مخالف له . وكأت هذا ونحوه إنما لا يجوز أن يكون ملحقا من قَبْلِ أن ما زيد على الزيادة الأولى في أوله إنما هو حرف لين، وحرف اللين لا يكون للإلحاق، إنما جيء به لمعنى، وهو امتداد الصوت به، وهذا حديث غير حديث الإلحاق؛ ألا ترى أنك إنما تقابل بالملحق الأصل، وباب المدّ إنما هو الزيادة أبداً، فالأمران على ما ترى في البعد غايتان .

فإن قلت على هذا : فما تقول في باب إزمولٍ، وإدرونٍ، أمالحق هو أم غير ملحَق، وفيه - كما ترى - مع الهمزة الزائدة الواو زائدة؟ قيل : لا، بل هو ملحَق بباب جردحِلٍ وحزقِرٍ^(٤). وذلك أن الواو التي فيه ليست مدًّا؛ لأنها مفتوح ما قبلها، فشابهت الأصولَ بذلك فَالْحَقَّتْ بها .

فإن قلت : فقد قال في طومار : إنه ملحَق بْقُسَطَاسٍ، والواو كما ترى بعد الضمة، أفلا تراه كيف أُلْحِقَ بها مضموما ما قبلها . قيل : الأمر كذلك؛ وذلك

- ١٥ (١) الإسنايم : ضرب من الشجر . (٢) الحدبار : الناقة الضامرة .
(٣) الهلقام : الضخم الطويل . (٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « الزائدة » .
(٥) كذا في أ « حرف » بالإمراء ، وبثذكير الفعل والضائر بعد ، وهو الموافق لعبارة اللسان في سلح . وفي ش ، ب : « حروف » مع تأنيث ما بعدها من الفعل والضائر . (٦) كذا أ .
وفي ش ، ب : « ما » . (٧) هو المصوت من الوعول . (٨) الإدرون : ملفف الدابة ، والأصل . (٩) هو القصير الدميم من الناس . (١٠) أى أبو علي ؛ فإنه هو الذي سلف الحديث عنه . وإن كانت عبارة ابن سيده في اللسان (طبر) تقضى أن قائل ههنا سيويه ، ولم أقف في كتابه على هذا الحكم . والطومار : الصحيفة .
- ٢٠

أن موضع المد إنما هو قبيل الطرف مجاوراً له بكألف عماد^(١)، ويا سعيده، وواو عمود .
فأما واو طومار ، ويا ديماس فيمن قال دياميس فليستا للمد ؛ لأنهما لم تجاورا
الطرف . وعلى ذلك قال في طومار : إنه ملحق لما تقدمت الواو فيه ، فلم تجاور
طرفه .

- ٥ . فلو بنيت على هذا من (سألت) مثل طومار وديماس لقات : سؤال ، وسؤال .
فإن خففت الهمزة أقيمت حركتها على الحرفين قبلها ، ولم تحننم ذلك ، فقلت :
سؤال ، وسؤال ، ولم تجرهما مجرى واو مقروءة ويا خطيئة في إبدال الهمزة بعدهما
إلى لفظهما ، وأدغامك إياهما فيها ، في نحو مقروءة ، وخطيئة . فلذلك لم يقل
في تخفيف سؤال ، وسؤال : سؤال ، ولا سؤال . فاعرفه .

- ١٠ . فإن قيل : ولم لم يتمكن حال المد إلا أن يجاور الطرف؟ قيل : إنما جىء بالمد
في هذه المواضع لتعمته ولدين الصوت به . وذلك أن آخر الكلمة موضع الوقف ،
ومكان الاستراحة والأون ؛ فقدموا أمام الحرف الموقوف عليه ما يؤذن بسكونه ،
وما يخفف من غلواء الناطق واستمراره على سنن بحرية ، وتتابع نطقه . ولذلك كثرت

(١) أى لا فيمن قال : دياميس في الجمع ؛ لظهور أن الباء عند هؤلاء بدل من التضمية

وأنظر سيبويه ٢ - ١٢٧ . هذا ، والديماس : الحام . (٢) الأصل : « من ذلك »

فإن الاحتشام يتعدى بمن ، حذف الحرف وأوصل الفعل ، وانظر اللسان (حشم) .

(٣) وذلك لأن واو مقروءة ويا خطيئة مدتان لا تقبلان الحركة ، فلا سبيل إلى نقل حركة الهمزة

إليهما ؛ لأن ذلك ينقض الغرض منهما ، فكان تخفيف الهمزة في مثل ذلك بقلب الهمزة حرفاً من جنس المدّة

والادغام . فأما واو وسؤال ويا سئال على الإلحاق فهما شبيهان بالحروف الأصلية بقبيلان فنقل الحركة

إليهما لحذف الهمزة . (٤) النعمة — بفتح النون — في الأصل الترفه ، ويراد به هنا رقة الصوت .

(٥) كذا في أ ، ب ، شه . وفي ج : « السكون » . والأون : الدعة والسكون .

(٦) كذا في ح ، وفي غيرها : « علو » وكأنها محسرة عن « غلو » ودو كالغلو . والغلو :

النشاط والهمة . (٧) كذا في أ ، ب ، شه . وفي ج : « ضربه »

حروف المد قبل حرف الروى - كالتأسيس والرّذف - ليكون ذلك مؤذنا بالوقوف ، ومؤذنا إلى الراحة والسكون . وكُلّا جاور حرف المد الروى كان آنس به ، وأشدّ إنعاما مستمعه . نعم وقد نجد حرف اللين في القافية عوضا عن حرف متحرك ، أو زينة حرف متحرك حذف من آخر البيت في أتم أبيات ذلك البحر ؛ كمثل الطويل ، وثاني البسيط والكامل . فلذلك كان موضع حرف اللين إنعاما هو يما جاور الطرف . فأما ألف فاعل وفعال وفاعول ونحو ذلك فإنها وإن كانت راسخة في اللين ، وعريقة في المد ، فليس ذلك لاعتراهم المد بها ، بل المد فيها - أين وقعت - شيء يرجع إليها في ذوقها ، وحسن النطق بها ؛ ألا تراها دخولها في (فاعل) لتجعل الفعل من اثنين فصاعدا ؛ نحو ضارب وشاتم ؛ فهذا معنى غير معنى المد ، وحديث غير حديثه . وقد ذكرت هذا الموضوع في كتابي في شرح تصرف أبي عثمان وغيره من كتبى ، وما نخرج من كلامى .

فإن قلت : فإذا كان الأمر كذا فهلا زيدت المئات في أواخر الكلام للمد ، فإن ذلك أنأى لمن ، وأشدّ تماديا بهن ؟ قيل : يفسد ذلك من حيث كان مؤذنا إلى نقض الغرض ، وذلك أنهن لو تطرفن لتسائط الحذف عليهن ، فكان يكون ما أرادوه من زيادة الصوت بهن داعيا إلى استهلاكه بحذفهن ؛ ألا ترى أن ما جاء في آخره الياء والواو قد حفظن عليه ، وأرتبطن له بما زيد عليهن من التاء من بعدهن ؛ وذلك كعفريية ، وحذرية ، وعفارية ، وقراسية ، وعلانية ، ورفاهية ،

(١) كذا في شرح ، ب . وفى أ : « تجد » .

(٢) بالنصب بدل من الضمير المنصوب في تراها .

(٣) حفظن أى الواو والياء ، وجمع باعتبار أن أرادهما ، وقوله (عليه) أى على ما جاء في آخره الواو والياء .

(٤) الحذرية : الأرض الخشنة .

(٥) هو الضخم الشديد من الإبل .

وَبُلْهَيْسَةَ ، وَبُحْفَيْنَةَ ؛ وكذلك عَرَفُوةً ، وَتَرْفُوةً ، وَقَلْنَسُوةً ، وَقَحْدُوةً . فأما رَبَاعٌ^(٣)
وَتَمَّانٌ وَشَنَاجِحٌ^(٤) فإنما احْتُمِلَ ذلك فيه للفرق بين المذكَر والمؤنث في رِبَاعِيَّةٍ وَثَمَانِيَّةٍ
وَشَنَاجِحِيَّةٍ . وأيضا فلوزادوا الواو طرفا لوجب قلبها ياء ؛ ألا تراها لما حذفت
التاء عنها في الجمع قلبوها ياء ؛ قال :

* أَهْلُ الرِّبَاطِ الْبَيْضُ وَالْقَلْنَسِيُّ^(٥) *

وقال المجنون :

* وَبَيْضُ الْقَلْنَسِيِّ مِنْ رِجَالِ أَطَاوِلَ *

وقال :

* حَتَّى تَقْضَى عَرَفِي الدُّلِيَّ^(٦) *

- ١٠ وأيضا فلوزيدت هذه الحروف طرفا لئلا تتقص الغرض من موضع
آخر . وذلك أن الوقف على حرف اللين ينقصه ويستهلك بعض مده ، ولذلك
احتاجوا لهن إلى الهاء في الوقف ؛ ليبين بها حرف المد . وذلك قولك : ^(٧) وازيدناه ،
وواغلامهموه ، وواغلام غلاميه . وهذا شيء اعترض فقلنا فيه ، وأمد .

(١) هو المخلوق الرأس . (٢) هي الهنة الناشئة فوق القفا . (٣) هو الذي

١٥ يلقى الرباعية من الأسنان . (٤) هو الجسم الطويل من الإبل . (٥) صدره :

* لا مهل حتى تلحق بمنس *

ومنس قبيلة من اليمن . والراجز يخاطب ناقته . يقول : لا أرفق بك في السير حتى تلحق بهؤلاء القوم .
والرجز في سيبويه ٢ / ٦٠ . ويقول صاحب تاج العروس في فاس : إنه رأى هذا الرجز في هاشم
الجمهرة على هذا الوجه :

٢٠ لا رى حتى تلحق بمنس أول الملاء البيض والقلمى

(٦) كذا في شرحه ، ب . وهو يوافق ما في اللسان في عرق . وقد اهتمت في الضبط عليه .
والقض : الكسر ، أى حتى تكسرى . وفى أ : « نصى » . والشعار في سيبويه ٦ / ٥٦ ، وفيه : « نفضى »
بالفاء ، والنفض : الكسر كالتفض ، ويقول الأعل في شرحه : « أى لا تزال ساقية الإبل حتى تكسرى
عراق الدلاء » . (٧) ثبت في أ ، ب . وسقط في غيرها ، فقها : « قولك : واغلامهموه » .

فإن قيل زيادة على ما مضى : إذا كان موضع زيادة الفعل أوله ؛ بما قدمته ،
وبدلالة اجتماع ثلاث زوائد فيه ، نحو استفعل ؛ وباب زيادة الاسم آخره بدلالة
اجتماع ثلاث زوائد فيه ؛ نحو عَنَظِيَانِ ، وَخِنْدِيَانِ ، وَخَزْوَانِ ، وَعَنْفَوَانِ ، فما بالهم
جعلوا الميم — وهى من زوائد الأسماء — مخصوصا بها أول المثل ؛ نحو مَفْعَل ،
ومفعول ، ومفعال ، ومُفْعِل ، وذلك الباب على طوله ؟ .

قيل : لما جاءت لمعنى ضارعت بذلك حروف المضارعة فقدمت ، وجعل ذلك
عوضا من غلبة زيادة الفعل على أول الجزء ؛ كما جعل قلب الياء واوا فى التَقْوَى وَالبَقْوَى
عوضا من كثرة دخول الواو على الياء . وعلى الجملة فالاسم أحمل للزيادة فى آخره من الفعل ،
وذلك لقوة الاسم وخفته ، فاحتمل سَخَبَ الزيادة من آخره . والفعل — لضعفه وثقله —
لا يتحمل بما يتحمل به الاسم من ذلك لقوته . ويدل ذلك على ثقل الزيادة فى آخر
الكلمة أنك لا تجد فى ذوات الخمسة ما زيد فيه من آخره إلا الألف لحقتها ؛ وذلك
قَبَعْرَى ، وَصَبَّطَرَى ، وإنما ذلك لطول ذوات الخمسة ، فلا يُنتهى إلى آخرها
إلا وقد ملّت أطولها . فلم يجمعوا على آخرها تمامية وتحمله الزيادة عليه . وإنما
زيادتها فى حَشْرُهَا ؛ نحو عَضْرُفُوطٍ ، وَقَرْطُبُوسٍ ، وَيَسْتَعْوِرٍ ، وَصَهْصَلِيْقٍ ،
وَجَعْفَلِيْقٍ ، وَعَنْدَلِيْبٍ ، وَحَنْبَرِيْتٍ . وذلك أنهم لما أرادوا ألا يُخلوا ذوات الخمسة

(١) كذا فى أ ، ب ، وفى ش : « عنظيان » ، وهما البذى . الفحاش .

(٢) هو الكثير الشر . (٣) هو الكبير . (٤) كذا فى ج . وفى أ ، ب ، ش :

« زيدت » . (٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « عليه » . (٦) هو الجمل الضخم .

(٧) هو الأحق . (٨) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « تنتهى » . (٩) هودرية

بيضاه ناعمة تشبه بها أصابع الجوارى . (١٠) القرطوس — بفتح القساف — الداوية ،

وبكسرهما الناقة العظيمة الشديدة . (١١) هو شجر تصنع منه المساريك ، وقيل هو موضع .

(١٢) هى المعجوز الصغابة . (١٣) هى العظيمة من النساء . (١٤) يقال ماء

حَنْبَرِيْت : خالص .

من الزيادة، كما لم يخلوا منها الأصليون اللذين قبلها حشواً بالزيادة تقدماً لها، كراهية أن يُتمى إلى آخر الكلمة على طولها، ثم يتجشّموا حينئذٍ زيادة هناك فيثقل أمرها، ويتشنع^(١) عليهم تحملها .

فقد رأيت - بما أوردناه - غلبة المعنى للفظ، وكون اللفظ خادماً له، مُشيداً^(٢)

- به، وأنه إنما جرى به له، ومن أجله . وأما غير هذه الطريق : من الحمل على المعنى وترك اللفظ - كتذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، وإضمار الفاعل لدلالة المعنى عليه، وإضمار المصدر لدلالة الفعل عليه، وحذف الحروف، والأجزاء التوأم، والجمل، وغير ذلك حملاً عليه وتصوراً له، وغير ذلك مما يطول ذكره، ويميل أيسره - فأمر مستقر، ومذهب غير مستنكر .

١٠ باب في أن العرب قد أرادت من العِلل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملناه عليها

- أعلم أن هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة، وللنفس به مسكة وعصمة؛ لأن فيه تصحيح ما ندعيه على العرب: من أنها أرادت كذا لكذا، وفعات كذا لكذا . وهو أجزم لها، وأجمل بها، وأدل على الحكمة المنسوبة إليها، من أن تكون^(٤) تكلفت ما تكلفته: من استمرارها على وتيرة واحدة، وتقرئها منها واحداً، تراعيه

(١) كذا في ش: ب وفي أ: « يتشنع » ولم أفق على التشنع في دراوين اللغة . واستعمل المؤلف التشنع متعدداً في ص ٢٠٨ من هذا السفر . و « يتشنع » : يقبح، يقال : تشنع القوم : قبح أمرهم باختلافهم واضطرابهم . (٢) يقال : أشاد بالشيء : رفع صوته به ونزوه به . وضبط « مشيداً » في أ بفتح الميم . والوجه ما أثبت . (٣) كذا في ش ، ب . وسقط في اللفظ « أنه » . (٤) الذي يبدو أن « من » هذه ليست داخلة على المفضل عليه ، فليست متعلقة بأدل ، وإنما هي للتعليل متعلقة بقوله : « المنسوبة » .

ونلاحظه ، وتحمّل لذلك مشاقه وكلفه ، وتعتذر من تقصير إن جرى وقتنا منها
في شيء منه .

وليس يجوز أن يكون ذلك كله في كل لغة لهم ، وعند كل قوم منهم ،
حتى لا يختلف ولا ينتقض ، ولا يتهاجر ، على كثرتهم ، وسعة بلادهم ، وطول عهد
زمان هذه اللغة لهم ، وتصرفها على ألسنتهم ، اتفاقاً وقع ، حتى لم يختلف فيه اثنان ،
ولا تنازعه فريقان ، إلا وهم له مريدون ، وبسياقه على أوضاعهم فيه معيّنون ؛
ألا ترى إلى أطراد رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، والجزء بحروف الجزر ، والنصب
بحروفه ، والجزم بحروفه ، وغير ذلك من حديث التثنية والجمع ، والإضافة والنسب ،
والتحقير ، وما يطول شرحه ؛ فهل يحسن بذى لب أن يعتقد أن هذا كله اتفاق
وقع ، وتوارد أتجه !

فإن قلت ؛ (فما تنكر) أن يكون ذلك شيئاً طبعوا عليه ، وأجيئوا إليه ، من غير
اعتقاد منهم لعلله ، ولا لتصديده من القصد التي تنسبها إليهم في قوانينه وأغراضه ،
بل لأن آخرا منهم حدثا على ما نهج الأول فقال به ، وقام الأول للثاني في كونه
إماما له فيه مقام من هدى الأول إليه ، وبعثه عليه ، ملكا كان أو خاطرا ؟

قيل : لن يخلو ذلك أن يكون خبرا رويوا به ، أو تيقظا نهبوا على وجه
الحكمة فيه . فإن كان وحيا أو ما يجري مجراه فهو أنه له ، وأذهب في شرف الحال

(١) ثبت هذا الحرف في أ ، ب . وسقط في ش .

(٢) ثبت هذا الحرف في أ ، وسقط في ش ، ب .

(٣) هو خبر « يكون » في قوله : « وليس يجوز أن يكون ... »

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « لسياقه »

(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب « ما تنكر » .

(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب « لعله » .

به ؛ لأن الله سبحانه إنما هداهم لذلك ووقفهم عليه ؛ لأن في طباعهم قبولاً له ، وانطواء على صححة الوضع فيه ؛ لأنهم مع ما قدمناه من ذكر كونهم عليه في أول الكتاب من أطف الحس وصفائه ، ونصاعة جوهر الفكر ونقاؤه ؛ لم يؤتوا هذه اللغة الشريفة ، المنقادة الكريمة ، إلا ونفوسهم قابلة لها ، مُحسنة لقوة الصنعة فيها ، معترفة ^(١) بقدر النعمة عليهم بما وهب لهم منها ؛ ألا ترى إلى قول أبي مهدية ^(٢) :

يقولون لي : شنيذ ، ولست مشنيذاً طَوَّالِ اللَّيْلِ مَا أَقَامَ تَيْبِيرِ ^(٣)
ولا قائلًا : زودًا ليعجل صاحبي وبِستانِ في صدرى على كَبِيرِ ^(٤)
ولا تاركا لِحَنِّي لأحسِنَ لِحَنِّهِمْ ولو دار صرف الدهر حيث يدور

وحدثني المتنبي شاعرنا — وما عرفته إلا صادقاً — قال : كنت عند منصرفي

١٠ من مِصر في جماعة من العرب ، وأحدهم يتحدث . فذكر في كلامه فلاة واسعة ، فقال : يحير فيها الطرف ، قال : وأنحر منهم بلقنه سرًا من الجماعة بينه ويده ، فيقول له : يحار يحار . أفلا ترى إلى «داية بعضهم لبعض ، وتنبيهه إياه على الصواب .

وقال عمار الكلبي ^(٦) — وقد عيب عليه بيت من شعره ؛ فامتعض لذلك — :

ماذا لقينا من المستعربين ومن قياس نحوهم هذا الذي ابتدعوا ^(٧)

١٥ (١) كذا في أ ، ج . وفي غيرها : « بقدم » . (٢) في المعزب للجواليقي ص ٩ نسبه لأبي المهدي ، وكذا هو في مجالس ابن حنابلة ونصه : « كان أبو مهدي هذا — وهو من باهلة — يضرب حنكيه يمينا وشمالا ... » وكذا هو « أبو مهدي » في ذيل الأمال ٣٩٠ . وفي السمط ٢١ أن الصواب : « أبو مهدي » كما في فهرست ابن النديم ٤٩ والمرزباني ١٨٥ . وهو صاحب قصة في اللسان (خسا) باسم أبي مهدي . (٣) شنيذ أي قل : شون بوذ ، وهي عبارة فارسية معناها كيف ؟ يمنون الاستفهام ؛ انظر التقريب لأصول التعريب للشيخ طاهر الجزائري ص ٧٩ . وقوله ... (ما أقام تيبير) في ابن حنابلة : « أو يزول تيبير » . (٤) يقال : زود بالفارسية أي عجل . وبستان — بكسر الباء كما في المرجع السابق — أي خذ . وقوله : « ليعجل » في ابن حنابلة : « لأعجل » . (٥) ثبتت الوارف في أ ، وسقطت في ش ، ب . (٦) هذا الشعر في معجم الأدباء في ترجمة ابن جني ١٢/١٠٣ ، وفيه : « عمرو » بدل « عمار » (٧) « نحوهم » كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « شعرهم » .

إن قلت قافية يكرًا يكون بها بيت خلاف الذى قاسوه أودرعا
قالوا لحنن ، وهذا ليس منتصبًا وذلك خفض ، وهذا ليس يرتفع
وحرضوا بين عبد الله من حمق وبين زيد فطال الضرب والوجع
كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم وبين قوم على إعرابهم طبعوا
ما كل قولى مشروحا لكم ، فخذوا ما تعرفون ، وما لم تعرفوا فدعوا
لأن أرضى أرض لا تُشَبُّ بها نارُ الجؤس ولا تُبنى بها البيع

والخبر المشهور فى هذا للنا بغة وقد عيب عليه قوله فى الدالية المجرورة :

* وبذلك خبرنا الغراب الأسود *

فلما لم يفهمه أتى بمغنية فغنته :

١٠ من آل ميسة رائح أو مغتيد عجلائن ذا زادٍ وغير مسزودٍ
ومدت الوصل وأشبعته ، ثم قالت :

* وبذلك خبرنا الغراب الأسود *

ومطت واو الوصل ، فلما أحسّه عرفه واعتذر منه وغيره — فيما يقال —
إلى قوله :

١٥ * وبذلك تنعاب الغراب الأسود *

وقال ؛ دخلت يثرب وفى شعري صنعة ، ثم خرجت منها وأنا أشعر العرب .
كذا الرواية . وأما أبو الحسن فكان يرى ويعتقد أن العرب لا تستنكر الإقواء .
ويقول : قلت قصيدة إلا وفيها الإقواء . ويعتدل لذلك بأن يقول : إن كل بيت
منها شعر قائم برأسه . وهذا الاعتلال منه يُضعف ويقبح التضمين فى الشعر .

٢٠ وأنشدنا أبو عبد الله الشجرى يوماً لنفسه شعرا مرفوعا ، وهو قوله :

نظرت بيسنجا كنظرة ذى هوى رأى وطننا فانهل بالماء غالبة

لأونس من أبناء سعيدٍ طعمائنا ^(١) يزت الذي من نحوهن مناسبة
يقول فيها يصف البعير :

فقامت إليه خدلة الساقِ أعلقت ^(٢) به منه مسموما دويئة حاجيه

فقلت : يا أبا عبد الله : أتقول (دويئة حاجيه) مع قولك (مناسبه)

- ٥ و (أشأبه) ! فلم يفهم ما أردت ، فقال : فكيف أصنع ؟ أليس ههنا تضع الحرير ^(٣)
على القرمة ، على الحرفة ^(٤) ؟ وأوما إلى أنفه ، فقلت : صدقت ، غير أنك قلت
(أشأبه) و (غالبه) فلم يفهم ، وأعاد اعتذاره الأول . فلما طال هذا قلت له :
أيحسن أن يقول الشاعر ^(٥) :

أذنتنا بينها أسماء رُبَّ نايٍ يميلُ منه الشواءُ

- ١٠ ومطلتُ الصوتَ ومكنته ، ثم يقول مع ذلك :

* مَلَكُ المنذُرُ بنِ ماءِ السماءِ ^(٦) *

(١) « لأونس » أى لأبصر ، يقال : آنس الشيء : أبصره .

(٢) « خدلة الساق » : مطقتها ، وكأنه يريد بالمسموم الخطام تشده في أنفه ، يقال : سمه : شده .

١٥ و « دويئة » تصغير دون ، والمعروف في تصغيره دوين ، وانظر الكتاب ١٣٨/٢ ، وقد استرعى هذا
نظرا بن سبده وقال : « فلا أدري ما الذى صغره هذا الشاعر ؟ » وانظر اللسان (دون) . وكأنه حمل
« دون » على « وراء وقدام » في تصغيرها بالناء نظرا الى الذهاب بهما مذهب الجهة .

(٣) كذا في أ . وفى ش ، ب ، ج : « كيف » .

(٤) كذا في أ ، ب ، ج . وفى ش : « الحرير » وهو تحريف . والحرير : سير من جلد

مضفور ، يلوى عليه وتر ، ويجعل على أنف البعير ليلذله . وانظر المنصف ٧١٢ نسخة التيمورية .

٢٠ (٥) القرمة — بفتح القاف وكسرها — من سمات الإبل تكون فوق الأنف .

(٦) الحرفة — بفتح الحيم وكسرها — من سمات الإبل أيضا تكون دون الأنف .

(٧) هو الحارث بن حلة البشكري . والبيت مطلع معلقته .

(٨) هو من الحلقة السابقة . وصدده :

* فلنكا بذلك الناص حتى *

فأحس حينئذ، وقال : أهذا ! أين هذا من ذلك ! إن هذا طويل ، وذلك قصير .
فاستروح إلى قصر الحركة في (حاجبه) وأنها أقل من الحرف في (أسماء) و (السماء) .
وسألته يوما فقلت له : كيف تجمع (دُكَّانًا)؟ فقال : دكاكين ، قلت : فسرحانًا؟
قال : سراحين ، قلت : فقُرطانا^(١)؟ قال : قرأطين ، قلت : فعمان ؟ قال : عثمانون .
فقلت له : هَلَّا قلت أيضا عثمانين؟ قال : أَيْش عثمانين ! أ رأيت إنسانا يتكلم بما
ليس من لفته ، والله لا أقولها أبدًا .^(٢)

والمروى عنهم في شغفهم بلغتهم وتعظيمهم لها واعتقادهم أجمل الجميل فيها
أكثر من أن يُورد أو جزء من أجزاء كثيرة منه .^(٣)

فإن قلت : فإن العجم أيضا بلغتهم مشغوفون ، ولها مؤثرون ، ولأن يدخلها
شئ من العربي كارهون ؛ ألا ترى أنهم إذا أورد الشاعر منهم شعرا فيه ألفاظ
من العربي عيب به ، وطعن لأجل ذلك عليه . فقد تساوت حال اللغتين في ذلك .
فأية فضيلة للعربية على العجمية ؟^(٤)

قيل : لو أحسيت العجم بلطف صناعة العرب في هذه اللغة ، وما فيها من
الغموض والزفة والذقة لأعتذرت من اعترافها بلغتها ، فضلا عن التقديم لها ،
والتنويه منها .^(٥)

فإن قيل : لا ، بل لو عرفت العرب مذاهب العجم في حسن لغتها ، وسداد
تصرفها ، وعذوبة طرائقها لم تبء بلغتها ، ولا رفعت من رءوسها باستحسانها
وتقديمها .

(١) هو ما يكون تحت السرج . وفي ج : « فقرطاسا؟ قال : قرأطيس » .

(٢) انظر هذه القصة مع أخريات عن هذا الأعرابي في معجم الأدباء في ترجمة ابن جنى ١٢ / ١٠٨ .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « شغفهم » والشغف والشغف واحد .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « عليه » .

(٥) من بأى يباى — كسى يسمى — بأوا ، وبأيا : نخر . وفي ر : « تعبا » .

قيل : قد اعتبرنا ما تقوله ، فوجدنا الأمر فيه بضده . وذلك أنا نسأل علماء العربية من أصله عجمي وقد تدرّب بلغته قبل استعراجه ، عن حال اللغتين ، فلا يجمع بينهما ، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك ؛ لبعده في نفسه ، وتقدم لطف العربية في رأيه وحسه . سألت غير مرة أبا عليّ — رضى الله عنه — عن ذلك ، فكان جوابه عنه نحو مما حكّيه .

فإن قلت : ما تنكر أن يكون ذلك ، لأنه كان عالما بالعربية ، ولم يكن عالما باللغة العجمية ، ولعلّه لو كان عالما بها لأجاب بغير ما أجاب به . قيل : نحن قد قطعنا بيقين ، وأنت إنما عارضت بشكّ ، ولعلّ هذا ليس قطعاً كقطعنا ، ولا يقيناً كيقيننا . وأيضاً فإن العجم العلماء بلغته العرب وإن لم يكونوا علماء بلغه العجم فإن قواهم في العربية تؤيد معرفتهم بالعجمية ، وتؤنسهم بها ، وتزيد في تنبيههم على أحوالها ؛ لاشتراك العلوم اللغوية واشتباكها وتزاميها إلى الغاية الجامعة لمعانيها . ولم نر أحداً من أسيادنا فيها — كأبي حاتم ، وبنّدار ، وأبي عليّ ، وفلان ، وفلان — يسوون بينهما ولا يُقرّبون بين حالهما . وكأت هذا موضع ليس للخلاف فيه مجال ؛ لوضوحه عند الكفاة . وإنما أوردنا منه هذا القدر احتياطاً به ، واستظهاراً على مُورده عسى أن يُورده .

فإن قلت : زعمت أن العرب تجتمع على اغتها فلا تختلف فيها ، وقد نراها ظاهرة الخلاف ؛ ألا ترى إلى الخلاف في (ما) المجازية ، والتميمية ، وإلى الحكاية في الاستفهام

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب ذكر هذه العبارة بعد « أحدا » .

(٢) هو سهل بن محمد السجستاني البصري ، أستاذ المبرد . مات سنة ٢٥٥ هـ وانظر البغية .

(٣) هو ابن عبد الحميد الكرخي . وانظر البغية ، وفهرست ابن النديم ١٢٣ .

عن الأعلام في المجازية ، وترك ذلك في التيمية ، إلى غير ذلك ، قيل : هذا القدر^(١)
 من الخلاف لقلته ونزارته ، محتقر غير محتفل به ، ولا معيب عليه ، وإنما هو في شيء^(٢)
 من الفروع يسير . فأما الأصول وما عليه العادة والجمهور ، فلا خلاف فيه ،
 ولا مذهب للطاعن به . وأيضا فإن أهل كل واحدة من اللغتين عدد كثير ، وخلق^(٣)
 (من الله) عظيم ، وكل واحد منهم محافظ على لغته ، لا يخالف شيئا منها ولا يوجد^(٤)
 عنده تعادٍ فيها . فهل ذلك إلا لأنهم يحنطون ، ويقناسون ، ولا يفترطون ،
 ولا يخلطون . ومع هذا فليس شيء مما يختلفون فيه — على قلته وخفته — إلا له من^(٥)
 القياس وجه يؤخذ به . ولو كانت هذه اللغة حشوا ميكلا ، وحشوا مهيبلا ، لكثير^(٦)
 خلافا ، وتعادت أوصافها : فجاء عنهم جرّ الفاعل ، ورفع المضاف إليه والمفعول
 به ، والجزم بحروف النصب ، والنصب بحروف الجزم ؛ بل جاء عنهم الكلام سُدى
 غير محصل ، وغفلا من الإعراب ، ولاستغنى بإرساله وإهماله عن إقامة إعرابه ،
 والكلف الظاهرة بالمحاماة على طرد أحكامه .

هذا كله وما أكتفي عنه من مثله — تحاميا للإطالة به — إن كانت هذه اللغة
 شيئا خوطبوا به ، وأخذوا باستعماله . وإن كانت شيئا اصطلاحوا عليه ، وترادفوا^(٧)
^(٨)

- ١٥ (١) فإذا قال قائل : رأيت عليا فأهل المجاز يقولون : من عليا؟ بالحكاية ، وبنو تميم يقولون :
 من علي؟ ولا يحكون . وانظر الكتاب ٤٠٣/١ ، وشرح الرضى على الكافية ٦٣/٢ .
- (٢) كذا في ش ، ب ، ح ، وفي أ : « والخلاف » . (٣) هو من قولهم : ما عاج
 بالشيء : ما أكثر به ، وقد ضمنه معنى الحرص فعاده (بعل) . (٤) كذا في الأصول : أى خلق
 ناشئ من فعل الله وإيجاده ، وقد يكون الأصل : « من خلق الله » . (٥) الحشو : الرذال والردى ،
 ووصفه بالمسكيل أنه ليس مما يدق ويتنافس فيه فيوزن كالذهب . (٦) أراد به ما يعني ويثار كالتراب
 والرمل . وهو هكذا في أ ، ب ، ش . وفي ح : « حنيا » وهو بمعنى حشوا ، فالسادة واردة وبائية .
 و« مهيبلا » أى ينهال وينصب عند سقوطه بلا مقدار ولا ضبط . (٧) يريد بذلك أنها توقيعية .
 (٨) كذا في أ ، ب ، وفي ش : « ترادفوا » وفي ج : « توافروا » .

بخواطرهم ومواد حُكِّمهم على عمله وترتيبه ، وقسمة أنخائه ، وتقديمهم أصوله ،
وإتباعهم إياها فروعَه - وكذا ينبغي أن يُعتقد ذلك منهم ؛ لِما نذكره آنفا -
فهو مَفْخَر لهم ، ومَعْلَم من معالم السِّداد ، دَل على فضيلتهم .

والذى يدلُّ على أنهم قد أحسُّوا ما أحسسنا ، وأرادوا [وقصدوا]^(١)

ما نسبنا إليهم إرادته وقصدَه شيئان : أحدهما حاضر معنا ، والآخر غائب عنا ،
إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا .

فالعائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب (ووجوهها)^(٢) ،
وَأُضْطَرَّتْ إلى معرفته من أغراضها وقُصودها : من استخفافها شيئا أو استنقاله ،
وتقبُّله أو إنكاره ، والأُنس به أو الاستيحاش منه ، والرضا به ، أو التعجُّب من
قائله ، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقُصود ، بل الخالفة على ما في النفوس ؛
ألا ترى إلى قوله^(٣) :

تقول - وصمكت وجهها بيمينها - أبعلى هذا بالرحى المتقاعس^(٤) !

فلو قال حايكا عنها : أبعلى هذا بالرحى المتقاعس - من غير أن يذكر صمكت الوجه -
لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجبة منكورة ، لكنه لما حكى الحال فقال : (وصمكت
وجهها) عُلِمَ بذلك قوَّة إنكارها ، وتعاظُم الصورة لها . هذا مع أنك سابع الحكاية
الحال ، غير مُشاهد لها ، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف ، ولِعَظَم الحال في نقس تلك

(١) زيادة في ش ، ب ، s ، دخلت منها أ .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « في وجوهها » .

(٣) هو نعيم بن الحارث بن يزيد السعدي . انظر اللسان في ردع ، وشرح المرصفي للكامل ١/١٤٢

(٤) من أبيات أوردها في الكامل (الموضع السابق) . كان الشاعر قد عقد له النكاح على امرأة ولم

يدخل بها بعد ، فزت به في نسوة وهو يطحن بالرحى لضيف نزلوا به ، فقالت : أبعلى هذا ! تعجبا واحتقارا

له ، فقال الأبيات . والمتقاعس : الذى يخرج صدره ويدخل ظهره ، وذلك شكل من يطحن بالرحى .

المرأة أئين ، وقد قيل (ليس الخبِر كالمعابن)^(١) ولو لم يتقل إلينا هذا الشاعر حال هذه المرأة بقوله : وصكّت وجهها ، لم نعرف به حقيقة تعاضم الأمر لها . وليست كلّ حكاية تُروى لنا ، ولا كلّ خبر يُنقل إلينا يُسْفَع به شرح الأحوال التابعة له ، المقترنة - كانت - به . نعم ولو نقلت إلينا لم نُفد بسماعها ما كنا نفيده لو حضرناها .
وكذلك قول الآخر :

* قلنا لها قفني لنا قالت قاف^(٢) *

لو نقل إلينا هذا الشاعر شيئا آخر من جملة الحال فقال مع قوله « قالت قاف » : (وأمسكت بزمام بعيرها) ، أو (عاجته علينا) لكان أئين لِمَا كانوا عليه ، وأدل على أنها أرادت : وقفتُ ، أو توقفتُ ، دون أن يُظن أنها أرادت : قفني لنا !
أى يقول لى : قفني لنا ! متعجبة منه . وهو إذا شاهدها وقد وقفت علم أن قولها (قاف) إجابة له ، لا رد لقوله وتعجب منه في قوله « قفني لنا » .

وبعد فالحمّارون والحمّاميون ، والساسة^(٤) ، والوقادون ، ومن يليهم ويُعتدّ منهم ، يستوضحون من مشاهدة الأحوال ما لا يحصله أبو عمرو من شعر الفرزدق إذا أُخبر به عنه ، ولم يحضره ينشده . أو لا تعلم أن الانسان إذا عناه أمر فأراد أن يخاطب به صاحبه ، ويُنعم تصويره له في نفسه استعطفه ليُقبل عليه ؛ فيقول له :

(١) كذا في الأصول ما عدا ر ، ففيها : « ليس الخبِر كالمعابنة » ويضبط ماها (الخبر) على صيغة اسم المفعول ، فإن أريد به الذى يلقى إليه الخبر ضبط (المعابن) بكسر اليا على صيغة اسم الفاعل ، وإن أريد بـ (الخبِر) النبا يُخبر به ضبط (المعابن) بفتح اليا على صيغة اسم المفعول .
(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : * قلت لها قفني قالت : قاف *

وانظر في الرجز ص ٣٠ من هذا السفر .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ « علت » .

(٤) يريد ساسة الدواب القائمين عليها ، والخلاطين لها .

يا فلان، أين أنت، أرى وجهك، أقبل على أحدتك، أما أنت حاضر ياهناه .
فإذا أقبل عليه، وأصغى إليه، اندفع يحدته أو يأمره أو ينهاه، أو نحو ذلك .
فلو كان استماع الأذن مغنيا عن مقابلة العين، مجزئا عنه لما تكلف القائل،
ولا كلف صاحبه الإقبال عليه، والإصغاء إليه . وعلى ذلك قال :

٥ آلعين تبيد الذي في نفس صاحبها من العداوة أو وُدِّ إذا كانا
وقال الهدلي^(٣) :

رفسوني وقالوا : يا خسو يلد لا ترع فقلت — وأنكرت الوجوه — : هم هم^(٤)

أفلا ترى إلى اعتباره بمشاهدة الوجوه، وجعلها دليلا على ما في النفوس .
وعلى ذلك قالوا : « رب إشارة أبلغ من عبارة^(٥) » وحكاية الكتاب من هذا الحديث،
وهي قوله : (ألا تا) و(بلي فا) . وقال لي بعض مشايخنا رحمه الله : أنا لا أحسن
١٠ أن أكلم إنسانا في الظلمة .

(١) كذا في أ، ب . وفي ش : « تكلف » .

(٢) كذا في أ : « ود » — بالجسر — وفي ش، ب، ج : « ردا » . والبيت في بيان
الجاحظ بلحق الأماذ هارون ٧٩/١ . وقبله :

١٥ والعين تنطق، والأفواه صامتة حتى ترى من ضمير القلب تبيانا

(٣) هو أبو نراش خو بلد بن مرة، أدرك الإسلام شيخا كبيرا، ووفد على عمر وقد أسلم، ومات
في خلافته كما في الإصابة رقم ٢٣٤١، وانظر الأغاني ٥٤/٢١ طبعة ليدن، والخزامة ٢١١/١ .
وانظر شعر الهدليين ١٢٤ من القسم الثاني طبعة دار الكتب المصرية .

(٤) « رفوني » : سكنوني، وقالوا : لا بأس عليك . وقوله : « هم هم » أي هم الذين أخاف .
٢٠ وانظر اللسان في رأ ورفو . وهو مطلع قصيدة في المرجع السابق . كان الشاعر وقع في قسوم من أعدائه
فاظهروا له الملاينة حتى يتمكنوا منه، ولكنه عرف منهم الشر على الرغم مما أبدوه قفر منهم . وانظر
أيضا معاني ابن قتيبة ٩٠٢

(٥) انظر ص ٣٠ من هذا الجزء .

ولهذا الموضع نفسه ما توقف أبو بكر عن كثير مما أسرع إليه أبو إسحاق من ارتكاب طريق الاشتقاق ، واحتج أبو بكر عليه بأنه لا يؤمن أن تكون هذه الألفاظ المنقولة إلينا قد كانت لها أسباب لم نشاهدها ، ولم ندر ما حديثها ، ومثّل له بقولهم (رفع عقيرته) إذا رفع صوته . قال له أبو بكر : فلودهبنا نشتق لقولهم (ع ق ر) من معنى الصوت لبعد الأمر جدًّا ، وإنما هو أن رجلاً قُطعت إحدى رجله فرفعه ووضعها على الأخرى ، ثم نادى وصرخ بأعلى صوته ، فقال الناس : رفع عقيرته ، أي رجله المعقورة . قال أبو بكر : فقال أبو إسحاق : لست أدفع هذا . ولذلك قال سيبويه في نحو من هذا : أولأن الأقول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر ، يعني ما نحن عليه من مشاهدة الأحوال والأوائل .

فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي إسحاق ، ويونس ، وعيسى بن عمر ، والخليل ، وسيبويه ، وأبو الحسن ، وأبو زيد ، وخلف الأحمر ، والأصمعي ، ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين ، وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها ، وتقصد له من أغراضها ، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤدّيه الحكايات ، ولا تضبطه الروايات ، فتضطر إلى قصود العرب ، وغوامض ما في أنفسها ، حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلته عليه إشارة ، لا عبارة ، لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقاً فيه ، غير متهم الرأي والنهية والعقل . فهذا حديث ما غاب عنا فلم ينقل إلينا ، وكأنه حاضر معنا ، متناج لنا .

(١) انظر ص ٦٦ من هذا الجزء .

(٢) كذا أثبتناه . وفي أ ، ب ، ج : « يتعاطاه » . وفي ش : « نتعاطاه » .

(٣) كذا في ش ، ب . أي ألا تستفيد تلك الطبقة أو جماعة علماء البلدين . وفي أ : « ألا يستفيد »

أي من في الطبقة والوقت .

(٤) كذا في أ وفي غيرها : « مباح » .

وأما ما روى لنا فكثير . منه ما حكى الأصمعيّ عن أبي عمرو قال : سمعت رجلا من اليمن يقول : فلان لُغُوبٌ ، جاءته كتابي فاحتقرها . فقلت له : أنتقول جاءته كتابي ! قال : نعم أليس بصحيفة . أفترك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا ، وتدرّبوا ، وقاسوا ، وتصمّروا أن يسمعوا أعرابيا جافيا غفلا ، يعال هذا الموضوع بهذه العلة ، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره ، فلا (يحتاجواهم) ^(١) ، ولا يسلكوا فيه طريقته ، فيقولوا : فعلوا كذا لكذا ، وصنعوا كذا لكذا ، وقد شرع لهم العربيّ ذلك ، ووقفهم على سميته وأمه .

وحدثنا أبو عليّ عن أبي بكر عن أبي العباس أنه قال : سمعت عمارة بن عَقبيل ابن بلال بن جرير يقرأ «ولا الليل سابق النهار» فقلت له ما تريد؟ قال : أردت : سابق النهار . فقلت له : فهلا قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن . ففي هذه ^(٢) الحكاية لنا ثلاثة أغراض مستنبطة منها : أحدها تصحيح قولنا : إن أصل كذا كذا ، والآخروقلنا : إنما فعلت كذا لكذا ؛ ألا تراه إنما طلب الحقة ، يدلّ عليه قوله : لكان أوزن : أي أنقل في النفس وأقوى ، من قولهم : هذا درهم وازن : أي ثقيل له وزن . والثالث أنها قد تنطق بالشيء غيره في أنفسها أقوى ^(٤) منه ؛ لإيثارها التخفيف .

^(٥) وقال سيبويه حدثنا من نثق به أن بعض العرب قيل له أما بمكان كذا وكذا وجدّ؟ فقال : بلى وجدّا ، أي أعرف بها وجدّا ، وقال أيضا : وسمعتنا بعضهم ^(٦)

(١) في ح : «يتاجهم» ولم يعرف في (احتاج) التمدى . (٢) سألنا هذه القصة في ص ١٢٥ من هذا السفر . (٣) أي العرب . (٤) كذا في أ ، ح ، وفي غيرها : «نفسها» . (٥) انظر الكتاب ١/١٢٩ (٦) هو موضع يمسك الماء ؛ كما فسر سيبويه . (٧) كذا في ش ، ب . وفي أ ، ج : «فاعرف» . وهذا الأخير هو الموافق لنسخة الكتاب المطبوعة . (٨) في الكتاب أن هذا مثل من أمثالهم ، وقد أوردته على هذا الوجه ؛ وأسلف قيل هذا أن هذه جمح سمعت من العرب ومن يوثق به يزعم أنه سمعها عن العرب . وترى من هذا أن ابن جنى اعتمد في نقل ما في الكتاب على المعنى .

يدعو على غَنَمِ رَجُلٍ ، فقال : اللهم ضَبْعًا وَذُبَا ، فقلنا : له ما أردت ؟ فقال :^(١)
أردتُ : اللهم اجمع فيها ضَبْعًا وَذُبَا ، كلَّهم يفسر ما ينوي .

فهذا تصریح منهم بما ندَّعيه عليهم ، وننسبُه إليهم .

وسألت الشجرى^(٢) يوما فقلت : يا أبا عبد الله ، كيف تقول ضربت أخاك ؟
فقال : كذاك . فقلت : أفنقول : ضربت أخوك ؟ فقال : لا أقول : أخوك أبدا .
قلت : فكيف تقول ضربت أخوك ؟ فقال : كذاك . فقلت : ألسنت زعمت
أنك لا تقول : أخوك أبدا ؟ فقال أيش ذا ! اختلفت جهتها الكلام . فهل هذا
في معناه إلا كقولنا نحن : صار المفعول فاعلا ، وإن لم يكن بهذا اللفظ البتة فإنه
هو لا محالة .

ومن ذلك ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن قوما من العرب أتوه ،
فقال لهم : من أتم ؟ فقالوا : نحن بنو غِيَّان^(٣) ، فقال : بل أتم بنو رَشْدان^(٤) . فهل
هذا إلا كقول أهل الصناعة : إن الألف والنون زائدتان ، وإن كان — عليه
السلام — لم يتفوه بذلك ، غير أن اشتقاقه إياه من النى^(٥) بمنزلة قولنا نحن : إن الألف

(١) في الكتاب : « وإذا سألتهم ما يبنون قالوا اللهم اجمع أو اجعل فيها ضبعا وذبا » .
وترى من هذا أن ابن جنى لم يكن أمامه الكتاب إذ يقل هذا ، وإنما ينقل من حفته ، أو أن
الكتاب منه عدة نسخ مختلفة . (٢) سبق له في ص ٧٦ نسبة هذه القصة الى أبي عبد الله محمد
ابن العساف العقيلي . فهل هما واحد ؟ أم تكررت القصة معهما ؟ (٣) هؤلاء حتى من جهينة ،
منهم بسبس بن عمرو ، وكعب بن حمار من شهدوا بدرًا ، وفي الإصابة في ترجمة بسبس بن عمرو —
وهو بسبس — إذ ساق نسبه ترى في آباءه رشدان ، وهو غيان هذا . وقد غير الرسول — صلوات
الله وسلامه عليه — سوى هذا مما فيه لفظ النى الى ما فيه الرشد . ففي سنن أبي داود : « وسمى
بني مغوية بنى رشدة » وانظر القساموس وشرحه والإصابة ، وسنن أبي داود في « باب في تسمية
الأسماء » من كتاب الأدب . (٤) هكذا يفتح الراء وهو المناسب لغيان . قال في اللسان
« رضبطه قوم بكسر الراء » ، وقد جاء هذا الضبط في أ .

والنون فيه زائدتان . وهذا واضح . وكذلك قولهم : ^(١) إنما سميت هانثا لتهنأ ، قد عرفنا منه أنهم كأنهم قد قالوا : إن الألف في هانثا زائدة ، وكذلك قولهم : ^(٢) بجاء يدرم من تحتها — أى يقارب خطاه ، لثقل الخريطة بما فيها ، فسمى دارما — قد أفادنا اعتقادهم زيادة الألف في دارم عندهم .

- باب في الجمل على الظاهر ، وإن أمكن أن يكون المراد غيره .
اعلم أن المذهب هو هذا الذى ذكرناه ، والعمل عليه ، والوصية به . فإذا شاهدت ظاهرا يكون مثله أصلا أمضيت الحكم على ما شاهدته من حاله ، وإن أمكن أن تكون الحال في باطنه بخلافه ، ألا ترى أن سيويه حمل سيديا على أنه مما عينه ياء ، فقال في تحميره : ^(٤) سييد ، كديك ودييك ، وفيل وفيل . وذلك أن عين الفعل لا ينكر أن تكون ياء ، وقد وجدت في سييد ياء ، فهوى في ظاهر أمرها ، إلى أن يرد ما يستتر عن بادى حالها .

- (١) هذا من أمثالهم . وقوله : « لتهنأ » أى لتمطى . راجع اللسان في هنا .
(٢) هو بحر بن مالك بن حنظلة أوحى من تميم . كان أبوه قد أتاه قوم في تحمل بعض الديات ، فقال له : يا بحر أنتى بحر بطة — يريد ما استحفظ فيه المال — فاجعلها وهو يدرم تحتها أى يقارب خطاه من نطقها — وأصل ذلك فى الأرنب والقنفذ ، يقال : درمت الأرنب — فغلب عليه اسم دارم من حينئذ . وانظر اللسان والقاموس فى « درم » .
(٣) انظر الكتاب ١٣٦/٢ . والسيد : الأسد ، والذئب . وذكر الجوهري فى الصحاح ، والمجد فى القاموس (سيديا) فى تركيب (سد ود) ، ويقول فى التاج : « وهو قول أكثر أئمة الصرف » ركاهم راعوا الجمل على الأكثر . وهو وجه صحيح .
(٤) ضبط فى أ بضم السين وكسرهما ، والوجهان جائزان لمكان الياء ، تقول فى شبيخ : شبيخ وشبيخ بضم الشين وكسرهما .
(٥) أى موازن الفعل ، بكسر الأزل وسكون الثانى .
(٦) فى عبارة اللسان فى سيد : « على » .

فإن قلت : فإننا لا نعرف في الكلام تركيب (س ي د) فهلاً لمّا لم يجد ذلك ،
حمل الكلمة على ما في الكلام مثله ، وهو ما عينه من هذا اللفظ واو ، وهو السواد^(٢)
والسودد ، ونحو ذلك ؟

قيل : هذا يدلّك على قوة الظاهر عندهم ، وأنه إذا كان مما تحتمله القسمة ،
وتنظيمه القضية ، حكم به وصار أصلاً على بابه . وليس يلزم إذا قاد الظاهر إلى
إثبات حكم تقبله الأصول ولا تستنكره ألا يحكم به ، حتى يوجد له نظير . وذلك
أن النظير - لعمرى - مما يؤنس به ، فأما ألا تثبت الأحكام إلا به فلا ؛
ألا ترى أنه قد أثبت في الكلام فعُلت تَفَعَل ، وهو كُدت تَكَاد ، وإن لم يوجدنا^(٦)
غيره ، وأثبت بل تَفَعَل باب (لأنفعل) ، وإن لم يحك هو غيره ، وأثبت بسُخَّخِين^(٨)
(فُعَاعِيلاً) وإن لم يأت بغيره .

فإن قلت : فإن (سَيِّداً) مما يمكن أن يكون من باب رِيحٍ وِدِيمَةٍ ، فهلاً
توقف عن الحكم بكون عينه ياء ؛ لأنه لا يأمن أن تكون واوا ؟ قيل : هذا الذي
تقوله إنما تدعى فيه ألا يؤمن أن يكون من الواو ؛ وأما الظاهر فهو ما تراه .
واسننا ندع حاضراله وجه من القياس لغائب مجوز ليس عليه دليل .

فإن قيل : كثرة عين الفعل واوا تقود إلى الحكم بذلك ، قيل : إنما يحكم^(١١)
بذلك مع عدم الظاهر ، فأما والظاهر معك ، فلا معديل عنه بك . لكن - لعمرى -

(١) أى سيويه ، وكذلك قوله « حمل » يريد أيضاً . (٢) فى اللسان : « السود » .

(٣) المصدر الموزل فاعل « يلزم » . (٤) أى سيويه ، وكذا فيما بعده .

(٥) الكتاب ٢/٢٢٧ . (٦) كذا فى أ ، ب . وفى ش ، ج : « يوجد » ، وفاعل

« يوجد » هو سيويه . (٧) الكتاب ٢/٣١٧ . (٨) الكتاب ٢/٣٢٠ . ويقال :

ماء سخاخين : حار . (٩) أى سيويه أيضاً . (١٠) كذا فى ش ، ب . وفى أ :

« أنه لا » . (١١) كذا فى عبارة اللسان . وفى أ ، ب ، ش : « يقود » . والوجه ما أثبت .

إن لم يكن معك ظاهر احتجت إلى التعديل، والحكم بالأليق، والحمل على الأكثر. وذلك إذا كانت العين ألفا مجهولة فينشذ ما تحتاج إلى تعديل الأمر، فتحمل على الأكثر. فلذلك قال في ألف (آء) : إنها بدل من واو. وكذلك ينبغي أن تكون ألف (راء) لضرب من النبت، وكذلك ألف (الصاب) لضرب من الشجر. فأما ألا يجيء من ذلك اللفظ نظير فتعلل بغير نافع ولا تجسّد؛ ألا ترى أنك تجسد من الأصول ما لم يتجاوز به موضع واحد كثيرا. من ذلك في الثلاثي حَوْشَب، وكوكب، ودودري، وأبذيم. فهذه ونحوها لا تفارق موضعا واحدا، ومع ذلك فالزوائد فيها لا تفارقها.

وعلى نحو مما جئنا به في (سيد) حمل سيويه عينا، فأثبت به (فِعْعَلًا) ^(٧) ^(٨) مما عينه ياء، وقد كان يمكن أن يكون (فَوَعَلًا) و(فَعَوَلًا) من لفظ العين ومعناها، ولو حكم بأحد هذين المثالين لحمل على ما لو ف غير منكور؛ [ألا ترى أن فَوَعَلًا وفَعَوَلًا] ^(٩)

- (١) كأنه يريد ما ورد في الكتاب ٣٧٦/٢ ، فقد ذكر الآء في كلمات لا بصاع منها فعل لقله . وذكر أن الفعل الذي كان بصاع هو أوت ، كفات ، وهذا يقضى بأن ألف آء في الأصل وار . والآء واحدة الآء . وهو ثم شجر بعينه . (٢) كذا في أ . وفي غيرها « مالا » .
- (٣) أي لا توجد تلك الأصول في كلمة أخرى ، فدودري لا يوجد أصولها وهي (ددر) في سوى هذه الكلمة ؛ إذ لم يصغ العرب منها سواها . وقد سلك المؤلف في عداد هذا الضرب (حوشبا) ؛ وكأنه لم يبلغ علمه (الحشيب) للثوب الفاظ ، ولا (احتشيب) القوم ؛ تجمعوا ، ولا (أحشبه) ؛ أغصبه . (٤) من معانيه العظيم البطن ، وقد سمي به . (٥) هو الذي يذهب ويحجى في غير حاجة . وألفه للأنيث ، فهو غير مصروف ، وانظر الأشموني في بيجت ألف التانيث . (٦) هو اسم موضع ، وقد ذكره سيويه في أبياسة المزيد من الأسماء ٣١٧/٢ ، وانظر اللسان ومعجم باتوت . (٧) يقال : سقاء عين وعين — بفتح الياء المشددة وكسرهما — إذا رقت فلم يمسك الماء . انظر الكتاب ٣٧٢/١ (٨) كذا في أ . وفي ب : « فيه » وسقط هذا في ش . (٩) ما بين القوسين في ش ، ب . وفي أ بعد « منكور » : « لأنه لا مانع الخ » .

لا مانع لكل واحدٍ منهما أن يكون في المعتل كما يكون في الصحيح ، وأما (فَعَل) — بفتح العين — مما عينه معتلةً فعزیز ، ثم لم يمنعه عِزَّةُ ذلك أن حَكَمَ به على (عَيْن) وَعَدَلَ عن أن يجعله على أحد المتالين اللذين كل واحدٍ منهما لا مانع له من كونه في المعتل العين كونه في الصحيحها ^(١) . وهذا أيضا مما يبصرك بقوة الأخذ بالظاهر عندهم ، وأنه مَكِينُ التَّقدمِ راسيها في أنفسهم .

وكذلك يوجب القياس فيما جاء من المسدود لا يُعرف له تصرف ، ولا مانع من الحكم بجعل همزته أصلا ، فينبغي حينئذ أن يُعتقد فيها أنها أصلية . وكذلك همزة (قُساء) فالقياس يقتضى اعتقاد كونها أصلا ، اللهم إلا أن يكون (قُساء) دو (قَسَى) ^(٤) في قوله : ^(٥)

بجَوِّ من قَسَى ذَفِرِ الخِزَامِي تَدَاعَى الجُرْبِيَاءُ به الحَنِينَا ^(٦)

- (١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « الصحيح » .
(٢) كذا في أ . وفي غيرها : « المندودة » يريد الأسماء المندودة .
(٣) هو اسم جبل . وتراه مضموما . وفي المقصور والمسدود لابن ولاد ٩١ : « وقال العزاء : قساء يضم أوله ويكسر . فإذا صممت لم تصرفه ، وإذا كمرته صرفته » .
(٤) هو وضع بالعالية كما في ياقوت . وقيل : وهو جبل رمل من رمال الدهناء ، كما في اللسان .
(٥) هو ابن أحمركا في اللسان في قسا وقسا ، وياقوت .

(٦) (بحق) يروى (بهجل) . والهجل : المطمن من الأرص ؛ والجربياء من الرياح : النجاء التي تجرى بين الثمال والديور . والخزامي نبت طيب الريح ، وذفر الخزامي : ذكي رائحة هذا النبت . وقوله « تداعي » . في اللسان في أكثر من موضع : « تهادي » . وقوله (الحنينا) كذا في أ . وفي ش ، ب : (حنينا) . وفي ج : « الحنينا » وكتب في هامشه : « الحين : شجر الدفل » ، وكان المراد أن الجربياء تدعو الحنين ، والحنين يدعوها ، يصف طيب هذا الموضع ورقة هوانه . وانظر الكامل ١٩٠ ، ٦ والبيان ٣ / ١٦٤ .

فإن كان كذلك وجب أن يُحْكَمَ بِكَوْنِ هَمْزَةِ (قُسَاءَ) أنها بدل من حرف العلة الذي أبدلت منه أَلِفٌ (قَسَى) . وأن يكون ياءً أولى من أن يكون واواً ؛ لما ذكرناه في كتابنا في شرح المقصور والمدود ليعقوب بن السكيت .

فإن قلت : ففعلٌ (قَسَى) هذا مبدل من (قُسَاءَ) والهمزة فيه هي الأصل .

قيل : هذا حمل على الشذوذ ؛ لأن إبدال الهمز شاذاً ، والأقول أقوى ؛ لأن إبدال حرف العلة همزة إذا وقع طرفاً بعد أَلِفٍ زائدة هو الباب .

وذكر محمد بن الحسن (أروى) في باب (أرو) فقلت لأبي علي : من أين له أن اللام واو ؟ وما يؤمنه أن تكون ياء ، فتكون من باب التقوى ، والرغوى ؟ بفتح إلى ما نحن عليه : من الأخذ بالظاهر ، وهو القول .

١٠ فاعرف بما ذكرته قوة اعتقاد العرب في الحمل على الظاهر ، ما لم يمنع منه مانع .
وأما حيوة ، والحيوان فيمنع من حمله على الظاهر أنا لا نعرف في الكلام ما عينه

(١) كذا في ج . وفي بقية الأصول : « التي » وهو غير مناسب ؛ إذ هو وصف لـ (حرف) ، وكأنه روعي اكتسابه التانيث من المضاف إليه ، أو أن الحرف يذكر ويؤنث ، فرعى تأنيثه في رسمه ، وروعي تذكيره في ضميره في « منه » . وهو تكلف ؛ فالوجه ما أثبت .

١٥ (٢) والوجه إذا أن يكتب بالياء كما أثبتناه وكما في اللسان (قسا) . وفي هامشه في التليق على بيت ابن أحره : « أورد ابن سيده في اليأى بهذا اللفظ » . وقد جعله ياقوت في معجم البلدان منقولاً من الفعل « قسا » من القسوة ، فيكتب بالألف . وفي المقصور والمدود لابن ولاد ٨٨ : « قسا مقصور يكتب بالألف » ، وأنشد بيت ابن أحره ، ثم قال : « ويروي (قسا) بالكسر ، وحكاها الفراء » .

(٣) هو ابن دريد صاحب الجهرة . وقد ذكر المؤلف في « باب سقطات العلماء » من هذا الكتاب أن أستاذه أبا عليّ همّ بقراءة الجهرة على مؤلفها محمد بن الحسن . ويقول : « وكان أبو علي يقول : لما هممت بقراءة رسالة هذا الكتاب على محمد بن الحسن قال لي : يا أبا عليّ لا تقرأ هذا الموضوع على » فأنت أعلم به مني » وانظر اللسان (روي) . وتذكر الأروى في المعجم في « روى » .

(٤) في أ ، ج : « روى » . وما أثبتناه هو الموافق لما يتصوّر به الرسم . وفي ش ، ب : « عرو » . وهو تحريف منشؤه الرسم « رو » فظن أن الهمزة عين موصلت بالراء .

ياء ولامه واو، فلا بد أن تكون الواو بدلا من ياء، لضرب من الاتساع مع استئصال التضعيف في الياء، ولمعنى العلميّة في حيوة . وإذا كانوا قد كرهوا تضعيف الياء مع الفصل حتى دعاهم ذلك إلى التغيير في حاحيت ، وهاهيت ، وعاعيت كان إبدال اللام في الحيوان — ليختلف الحرفان — أولى وأحجى .

فإن قلت : فهلا حملت الحيوان على ظاهره، وإن لم يكن له نظير، كما حملت سيّدا على ظاهره، وإن لم تعرف تركيب (س ي د) ؟ قيل : ما عينه ياء كثر، وما عينه ياء ولامه واو مفقود أصلا من الكلام . فلهذا أثبتنا سيّدا^(١) ، ونفينا (ظاهر أمر^(٢)) الحيوان .

وكذلك القول في نون عنتر، وعنبر : ينبغي أن تكون أصلا، وإن كان قد جاء عنهم نحو عنّس ، وعنّسل ؛ لأنّ ذينك أخرجهما الاشتقاق . وأما عنتر وعنبر، وخذشأت وخذشتر^(٣)، وخبتر^(٣)، ونحو ذلك فلا اشتقاق يحكم له بكون شيء منه زائدا، فلا بد من القضية بكونه كله أصلا . فاعرف ذلك، واكتف به بإذن الله تعالى .

باب في مراتب الأشياء، وتنزيلها تقديرا وحكما،

لا زمانا ووقتا

هذا الموضوع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه، لا حقيقة تحته . وذلك كقولنا : الأصل في قام قوم، وفي باع بيع، وفي طال طول، وفي خاف، ونام، وهاب خوف، ونوم، وهيب، وفي شدّ شدّد، وفي استقام استقوم، وفي يستعين يستعون،

(١) كذا والمناسب : «س ي د» . (٢) كذا في ش، ب . وفي أ : «ظاهرا من» .
(٣) «خذشلت» في أ . ويقال : خنشل الرجل : أسق وضف، والخنزقر : القصير والخبتر : الشدة . (٤) كذا في أ . وفي ش، ب : «الإيهام» ربما أنه هو الصواب .
ومن كلامه بعد : «فهذا يوم ...» . (٥) كذا في أ . وفي ش، ب : «مالا» .

وفي يستعدّ يستعدّد . فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها — مما بُدعي أن له أصلاً يخالف ظاهر لفظه — قد كان مرّة يقال ؛ حتى إنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد : قومَ زيد، وكذلك نوم جعفر، وطول محمد، وشدد أخوك يده، واستعدد الأمير لعدوه؛ وليس الأمر كذلك، بل بضدّه . وذلك أنه لم يكن قطّ مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه .

وإنما معنى قولنا : إنه كان أصله كذا : أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يُعلل لوجب أن يكون مجيئه (على ما ذكرنا) . فأنما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان كذلك، ثم انصيرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ خطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر .

ويدلّ على أن ذلك عند العرب معتقد [كما أنه عندنا مراد معتقد] إخراجها

بعض ذلك مع الضرورة، على الحدّ الذي نتصوّره نحن فيه . وذلك قوله :

سددت فأطولت الصدود وقلمًا وصال على طول الصدود يدوم^(٤)

هذا . لك على أن أصل أقام أقوم، وهو الذي نومي نحن إليه وتخيّله، فربّ حرف يخرج هكذا منبهة على أصل بابيه، ولعله إنما أخرج على أصله فتجسّم ذلك فيه لما يعقب من الدلالة على أوليّة أحوال أمثاله .

وكذلك قوله^(٥) :

* أنى أجود لأقوام وإن صبنوا *

(١) يريد بالصحيح ما لم يحدث فيه تدبير، وبمقابله ما حدث فيه تغيير، أو ما يدعى أن له أصلاً

يخالف ظاهر لفظه كما في عبارته . فشدّ ليس من الصحيح في هذا الموطن .

(٢) كذا في ش، ب . وفي أ : « كذاك » .

(٣) هذه الزيادة في أ، ج . وقد سقطت في ش، ب .

(٤) انظر الكلام على هذا البيت في ص ١٤٨ من هذا الجزء .

(٥) انظر ص ١٦ من هذا السفر .

فأنت تعلم بهذا أن أصل شلت يده شِلَّتْ : أى لوجاء بجيء الصريح لوجب فيه إظهار تضعيفه . وقد قال الفرزدق :

ولو رَضِيَتْ يَدَايَ بِهَا وَضَنْتُ لَكَ عَلَى فِي الْقَسْدِ الْخِيَارِ^(١)
(فأصل ضَنْتُ إِذَا ضَنْتُ ، بدلالة قوله : ضَيْنُوا) .
وكذلك قوله :^(٢)

تراه — وقد فات الرامة — كأنه أَمَّ الْكَلَابَ مُصْنِيَّ الْخَدِّ أَصْلَمِ^(٣)
تعلم منه أن أصل قولك : هذا معطى زيد : معطى زيد .

(١) يقول ذلك في امرأته نوار وكان طلقها ثم تبعها نفسه وندم على طلاقها ، وأفرد الضمير في ضنت وهو يعود على اليدين لما كانتا متلازمتين . يقول : لو بقيت نوار يدي لطلت مالكا أمرها فكان على أن اختار في المقدر لها من الإمساك أو التمرج ، ولكنها أفلتت من يدي ، فليس لي عليها خيار . وقد أورد أبو العباس في الكامل قصة الفرزدق ، وذكر أبياتا فيها هذا البيت برواية أخرى وهي :
ولو أنى ملكت يدي ونفسي لكان على للقدر الخيار
وكذا أورده هذه الرواية المرزوق في الأزمنة والأمكنة وقال : المعنى : لو ملكت أمرى لكان على أن أختار للقدر ، ولم يكن على القدر أن يختار لي . وانظر الكامل ٢ / ٨٤ ومعجم الأدباء في ترجمة المسزقي ١٢٦ / ٧ طبعة الحلبي .

(٢) هو أبو نراش . وهو من قصيدة مطلعها البيت :

* رفوني وقالوا يا خويلد لا ترع *

وانظر ص ٥٧ ، من هذا السفر .

(٣) الضمير في « تراه » يرجع إلى تيس الربل — وهو الظبي — المذكور في قوله قبل :

فوالله ما ربداء أو عطج عانة أقب ، وما إن تيس ربل مصمم

وأصل : مقطوع الأذنين . يقول : إن هذا الظبي في عدوه الشديد يميل خذته ويصفيه ، ويفقض أذنيه فكانه أصل : قطعت أذناه . وقد قرأ ابن جنى (مصنف الخلد) برفع (مصنف) خبرا (مكانه) . والنأي في تعليقات ديوان المسذليين ٤ / ١٤٣ أنه بالنصب على الحالية . وعلى ذلك لا يأتي ما يريد ابن جنى الاستشهاد به .

ومن أدلّ الدليل على أن هذه الأشياء التي ندعى أنها أصول مرفوضة^(١) لا يعتقد أنها قد كانت مرة مستعملة ثم صارت من بعد مهملة ما تعرضه الصنعة فيها من تقدير ما لا يطوع النطق به لتعذره . وذلك كقولنا في شرح حال الممدود غير المهجوز الأصل ؛ نحو سماء ، وقضاء . ألا ترى أن الأصل سماءً ، وقضائاً ، فلما وقعت الواو والياء طرفاً بعد ألف زائدة قلبتا ألفين ، فصار التقدير بهما إلى سماء ، وقضائاً ، فلما التقت الألفان تحوكت الثانية [منهما] فانقلبت همزة ، فصار ذلك إلى سماء ، وقضاء . أفلا تعلم أن أحد ما قدرته - وهو التقاء الألفين - لا قدرة لأحد على النطق به .

(وكذلك) ما نتصوره وننبه عليه أبداً من تقدير (مفعول) مما عينه أحد حرفي العلة ؛ وذلك نحو مبيع ، ومكيل ، ومقول ، ومصوغ ؛ ألا تعلم أن الأصل مبيوع ، ومكيول ، ومقول ، ومصووع ، فقلبت الضمة من العين إلى الفاء ، فسكنت ، وواو مفعول بعده^(٢) ما كنة ، فحذفت إحداهما - على الخلاف فيهما - لالتقاء الساكنين . فهذا جمع لها تقديراً وحكماً . فأما أن يمكن النطق بهما على حال فلا .

واعلم مع هذا أن بعض ما ندعى أصليته من هذا الفن قد ينطق به على ما ندعيه من حاله - وهو أقوى الأدلة على صحة ما نعتقده من تصور الأحوال الأول - وذلك اللغتان تختلف فيهما القبيلتان كالمجازية والتميمية ؛ ألا ترى أنا نقول في الأمر من المضاعف في التيمية - نحو شدّ ، وضنّ ، وفزّ ، واستعدّ ، واصطبّ^(٣) با رجل ،

(١) كذا بالنون في أ ، ب . وفي شه : « ندعى » بالفاء . (٢) كذا في أ . وفي شه ،

ب : « نعتقد » . (٣) زيادة في شه ، ب خلت منها أ . (٤) كذا في أ ، ج .

وفي شه ، ب : « فكذلك » . (٥) كذا في أ . وفي شه ، ب سقطت الواو .

(٦) يقال : اصطب من القرية ماء : صب منها ليشربه .

واطمئن يا غلام — إن الأصل اشدُّ، واضنن ، وافيرر، واستعيدد ، واصطبيب ،
واطمئنن ، ومع هذا فهكذا لغة أهل الحجاز ، وهي اللغة الفصحى القُدَمَى .

ويؤكد ذلك قولُ الله سبحانه : (فما استطاعوا أن يظهره) ، أصله استطاعوا ،
فحذفت التاء لكثرة الاستعمال ، ولقرب التاء من الطاء ، وهذا الأصل مستعمل ؛

ألا ترى أن عقيقه قوله تعالى : (وما استطاعوا له نقبا) . وفيه لغة أخرى ؛ وهي :
استعت بحذف الطاء كحذف التاء ؛ ولغة ثالثة : أسطعت ، بقطع الهمزة مفتوحة ،

ولغة رابعة : أستعت ، مقطوعة الهمزة مفتوحة أيضا . فتلك خمس لغات :
أستطعت ، وأسطعت ، وأستعت ، وأسطعت ، وأستعت . وروينا بيت الجِرَّان :

وفيك إذا لا قيتنا عجرفية مرارا فما نستع من يتعجرف

بضم حرف المضارعة وبالتاء .

ومن ذلك اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين ؛ نحو مبيع ، ونحيط ، ورجل
مدين ، من الدين . فهذا كله مغير . وأصله مبيوع ، ومديون ، ونحيط ، فغير ، على
ما مضى . ومع ذلك فبنو تميم — على ما حكاه أبو عثمان عن الأصمعي — يُمتون
مفعولا من الياء ، فيقولون : نحيط ومكيول ؛ قال :

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « مكذا » . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب :

« وأصله » . (٣) هو جران العود النخري ، وهذا لقبه . واسمه طامر بن الحارث بن كلفة .

(٤) هذا من قول من يتغرل فيها له . تقول : إنك تلقانا بالجفاء ، وهذا شديد علينا . يصف .

مكانته عندها ، والمعجرفية : الجفوة في الكلام . والبيت من قصيدة له طويلة . وانظر الديوان ١٧

(٥) عبارة المازني في تعريفه ٢٦٠ نسخة التيمورية : « وبنو تميم — فيما زعم علماءنا — يمتون

مفعولا من الياء ، فيقولون : مبيوع ومسبوربه » وفي ص ٢٦٣ بعد أن أورد من الشواهد « مطبوبة »

و « مغيوم » يقول : « أخبرني أبو زيد أن تيميا تقول ذلك ، ورواه الخليل وسيبويه » فترى أن أبا عثمان

لم يرو هذه اللغة عن الأصمعي . بل روى الشاهد الآتي عن الأصمعي ، وهو الذي فيه « مطبوبة » على

ما يأتي في الكلام على الشواهد الآتية . (٦) هو العباس بن مرداس السلمي مخاطب كليب

ابن عبيدة السلمي في قصة جرت بينهما . وانظر شرح شواهد الشافية للبغدادى ٣٨٧

قد كان قومك يزعمونك سيّداً وإخال أنك سيّد معيون^(١)
وأنشد أبو عمرو بن العلاء:^(٢)

* وكانها تفاحة مطبوبة *

وقال علقمة بن عبدة :

* يوم رذاذٍ عليه الدّجن مغيوم^(٣) *

ويروى : يوم رذاذٍ .

وربما تخطّوا الياء في هذه إلى الواو ، وأخرجوا مفعولاً منها على أصله ؛ وإن
كان (أنقل منه من) الياء . وذلك قول بعضهم : ثوب مَصُون ، وفرس
مقوود ، ورجل معوود من مرضيه . وأنشدوا فيه :

* والمسك في عنبره مذووف^(٤) *

ولهذا نظائر كثيرة ؛ إلا أن هذا ستمتها وطريقها .

فقد ثبت بذلك أن هذه الأصول الموما إليها على أضرِب :

منها ما لا يمكن النطق به أصلاً ؛ نحو ما اجتمع فيه سا كان ؛ كسماء ، ومبيع ،
ومصوغ ، ونحو ذلك .

١٥ (١) معيون : مصاب بالعين . ويروى : مغيون من قولهم : غين على قلبه أى غطى عليه ؛ فيكون
الأصل : مغيون عليه ؛ وجرى فيه الحذف والإيصال . وانظر المصدر السابق .

(٢) في تصريف المازني مع شرحه المنصف ١ / ٢٦٣ نسخة تيمور : « قال أبو عثمان : وسمعت
الأصمعي يقول : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : سمعت في شعر العرب : * وكانها تفاحة مطبوبة *
(٣) صدره : * حتى تذكر بيضات وهيجه *

٢٠ وهو في وصف الظالم . وهو من قصيدة طويلة مفضلية .

(٤) كذا في أ . وفي ب « يقل منه في » وفي ش : « يقل في » . وفي ج : « أنقل من » .

(٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « من » . وانظر ص ٩٨ من هذا الجزء في التعليقة ٨ .

(٦) كذا في أ ، وفي ش : « طريقتها » .

ومنها ما يمكن النطق به ، غير أن فيه من الاستثقال مادعا إلى رفضه وإطراحه ، إلا أن يشد الشيء القليل منه فيخرج على أصله منبهة ودليلا على أولية حاله ؛ كقولهم : لِحَتْ عينه ، وأل السقاء ، إذا تغيرت ريجه ، وكقوله :^(١)

لا برك الله في الغواني هل يُصبحن إلا لهن مطلب

ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الياء في نحو موسير ، وموقن ، والواو في نحو ميزان ، وميعاد ، وامتناعهم من إخراج افتعل وما تصرف منه إذا كانت فاؤه صادًا ، أو ضادا ، أو طاء ، أو ظاء ، أو دالا ، أو ذالا ، أو زايا على أصله ، وامتناعهم من تصحيح الياء والواو إذا وقعتا طرفين بعد ألف زائدة ، وامتناعهم من جمع الهمزتين في كلمة واحدة ملتقيتين غير عينين . فكل هذا وغيره مما يكثر تعداده ، يُمتنع منه استكرها للكلفة فيه ، وإن كان النطق به ممكنا غير متعذر .

وحدثنا أبو علي رحمه الله فيما حكاه — أظنه — عن خلف الأحمر : قال : يقال التقطت النوى ، واشتقطته ، واضتقطته . فصَحَّ تاء افتعل وفاؤه ضاد ، ونظائره — مما يمكن النطق به إلا أنه رُفِضَ استثقالا له — كثيرة . قال أبو الفتح : ينبغي

(١) هو ابن قيس الرقيات . وانظر المفصل في مبحث «الواو والياء لا مين» في أواخر الكتاب ، والكتاب ٥٩/٢ ، والمحاسب في سورة البقرة ، والديوان ٦٨ . ورواية الديوان : « في الغواني فا » . بسكون الياء ، ولا شاهد فيه . وفي شرح السكري : « روى الخليل : (في الغواني هل) جعل مثل الصوارب ، أخرج ذوات الياء نخرج التام فأعربه » .

(٢) يقصد بذلك الاحتراز عن نحو سأل ورأس .

(٣) جزم بأنه عن خلف في مواطن أخرى من هذا الكتاب . وانظر « باب فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع » فيما يأتي .

(٤) كذا في أ رج . وفي ش ، ب : « استقطه » . وهو تحريف .

(٥) كذا في أ ، ب ، ج . وفي ش : « اصطفه » . وهو تحريف .

أن تكون الضاد في اضمّعتت بدلا من شين اشتهقت ، فلذلك ظهرت ؛ كما أصبح التاء مع الشين . ونظيره قوله ^(١) :

* مآل إلى أرطاة حَقْفٍ فَالطَّجِع ^(٢) *

اللام بدل من الضاد ، فلذلك أُقِرَّت الطاء بدلا من التاء ، وجعل ذلك دليلا على البديل .

ومنها ما يمكن النطق به إلا أنه لم يستعمل ، لا لثقله لكن لغير ذلك : من التعويض منه ، أو لأن الصنعة أدت إلى رفضه . وذلك نحو (أَنَّ) مع الفعل إذا كان جوابا للأمر والنهي ، وتلك الأماكن السبعة ؛ نحو اذهب فيذهب معك «ولا تفتروا على الله كذبا فَيُصِحِّتْكُمْ بعذاب» وذلك أنهم عَوَّضُوا من (أَنَّ) الناصبة حرف العطف ، (وكذلك) قوْلهم : لَا يَسْعُنِي شَيْءٌ وَيَعْجَزُ عَنْكَ ، وقوله :
١٠ إِنَّمَا نَحْوَلُ مَا كَا أَوْ نَمُوْتُ فَنَعْتَدِرَا ^(٣) ^(٤) ^(٥)

(١) ينسب هذا الرجز إلى منظور بن حبة الأسيدي . انظر شواهد الشافية للبغدادي ٢١٦

(٢) قبله :

يارب أباز بن العفر صدح تقبض الذئب إليه واجتمع

١٥ * لما رأى أن لادعه ولا شيع *

والأباز يريد به الظبي ، والأباز : الوئاب ، والصدح : الخفيف اللحم ، والعفر من الظباء : التي تملأ ألوانها حمرة . وقوله : «لما رأى» أي الذئب ، وقوله : «تقبض» أي جمع قوائمه ليذب على الظبي ، يريد أنه لما رأى أنه لا يدرك الظبي فيشيع من لجه ، وأنه قد تمب في طلبه عمد إلى أرطاة فاضطجع عندها . والرجز في شواهد الإصلاح ، وفي شرح ابن السيرافي لشواهد في الورقة ٩٠ ب . وانظر ص ٦٣ من هذا الجزء .

٢٠ (٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : «فكذلك» .

(٤) هو أمرؤ القيس بن حجر .

(٥) صدره :

* فقلت له لا تبك عينك ... *

وانظر الديوان .

صارت أو [والواو] فيه عوضاً من (أن) ، وكذلك الواو التي تحذف (معها رب)^(٢)
في أكثرِ الأمرِ ؛ نحو قوله :^(٣)

* وقائم الأعماق خاوي المخترق^(٤) *

غير أن الحزب لا للواو، كما أن النصب في الفعل إنما هو لأن المضمرة، لا للفاء
ولا للواو ولا (لأو) .

ومن ذلك ما حذف من الأفعال وأنيب عنه غيره، مصدرًا كان أو غيره؛ نحو
ضربًا زيدا، وشمًا عمرا. وكذلك دونك زيدا، وعندك جعفرًا، ونحو ذلك: من
الأسماء المسمى بها الفعل. فالعمل الآن إنما هو لهذه الظواهر المقامات مقام
الفعل الناصب .

ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة؛ نحو قولك
إذا رأيت قادمًا: خير مقدم، أي قدمت خير مقدم. فنابت الحال المشاهدة مناب
الفعل الناصب . وكذلك قولك للرجل يهوى بالسيف ليضرب به: عمرا، وللراي
للهدف إذا أرسل التزع فسمعت صوتا: القرطاس والله: أي اضرب عمرا،
وأصاب القرطاس .

فهذا ونحوه لم يرفض ناصبه لثقله؛ بل لأن ما ناب عنه جارٍ عندهم مجراه، ومؤدِّ
تأديته . وقد ذكرنا في كتابنا الموسوم « بالتعاقب » من هذا النحو ما فيه كفاً
بإذن الله تعالى .

(١) كذا في ش ، وب . وفي أ : « صارت الواو فيه عوضاً » وفي ج : « صارت هذه
الحروف » . (٢) كذا في ج . وفي أ ، ب ، ش : « مع رب » ولا يستقيم الكلام مع هذا .
(٣) هو رثبة بن المجاج . (٤) هو مطلع أرجوزة . وبعده :

* هشبه الأعلام لماع الخفق *

(٥) كذا في ج . وفي أ ، ب ، ش : « ونابت » وانظر الخزانة ٣٨/١

باب في فرق بين البديل والعوض^(١)
(٢) (٢)

جماع ما في هذا أن البديل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه . وإنما يقع البديل في موضع المبدل منه ، والعوض لا يلزم فيه ذلك ؛ ألا تراك تقول في الألف من قام : إنها بدل من الواو التي هي عين الفعل ، ولا تقول فيها : إنها عوض منها ، وكذلك يقال في واو جَوْنٍ وياء مَيِّرٍ : إنها بدل للتخفيف من همزة جَوْنٍ^(٣) ومَيِّرٍ ، ولا تقول : إنها عوض منها . وكذلك تقول في لام غَايِرٍ ودَاجٍ : إنها بدل من الواو ، ولا تقول : إنها عوض منها . وتقول في العوض : إن التاء في عِدَّةٍ ، وزِيَّةٍ ، عوض من فاء الفعل ، ولا تقول : إنها بدل منها . فإن قلت ذاك فما أقله ! وهو يتجاوز في العبارة . وسنذكر لم ذلك . وتقول في ميم (اللَّهُمَّ) : إنها عوض من (يا) في أوله ، ولا تقول : بدل . وتقول في تاء زَادِقَةٍ : إنها عوض من ياء زَادِقٍ ، ولا تقول : بدل . وتقول في ياء (أَيُّقِي) : إنها عوض من عين (أَنُوقِ) فيمن جعلها أَيْقُلَ ، ومن جعلها عينا مقدّمة مغيرة إلى الياء ، جعلها بدلا من الواو .

فالبديل أعمّ تصرّفا من العوض . فكل عَوِضٍ بدل ، وليس كل بدل عِوضاً . وينبغي أن تعلم أن العوض من لفظ (عَوِضٌ) - وهو الدهر - ومعناه ؛ قال الأعشى^(٥) :

رَضِيْعِي لِيَانِ نَدَى أُمَّ تَقَاسِمَا بِأَسْحَمِ دَاجٍ : عَوِضٌ لَا نَتَفَرَّقُ^(٦)

- (١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « الفرق » . (٢) كذا في أ . وفي ب ، ش ، « البديل والمبدل منه والعوض والمعوض منه » . (٣) (جَوْنٌ) جمع جَوْنَةٌ بالضم . وهي سلة مستديرة مغطاة أداما . تكون مع العطارين . و(مَيِّرٍ) جمع مَيِّرَةٌ . بالكسر وهي الذحل والعداوة . (٤) قال ابن جنّي في كتاب النعاقب : «فإن قلت : فلعل الهاء في (زَادِقَةٍ) و(جَاهِجَةٍ) لتأنيث الجمع ، كهاء ملائكة وصياقلة ، فلا تكرن عوضا ، قلنا : لم تأت الهاء لتأنيث الجمع في مثال مفاعيل ؛ إنما جاءت في مثال مفاعلة ؛ نحو ملائكة » من أشباه السبوطي ١/١٣٦ (٥) كذا في ش ، ب . وسقط « الأعشى » في أ . (٦) قبله :
- لمسرى لقد لاحت عيون كثيرة .
إلى ضوء نار في بفاع تحسرق =

والتقاؤهما أن الدهر إنما هو مرور الليل والنهار، وتصرم أجزائهما، فكلمتا مضي جزء منه خلفه جزء آخر يكون عوضاً منه . فالوقت الكائن الثاني غير الوقت الماضي الأول . فلهذا كان العوض أشد مخالفة للعوض منه من البديل .

وقد ذكرت في موضع من كلامي مفرد اشتقاق أسماء الدهر والزمان، وتقصيته هناك . وأتيت أيضاً في كتابي الموسوم بـ «التعاقب» على كثير من هذا الباب ، ونهجت الطريق إلى ما أذكره بما نهت به عليه .

باب [في] الاستغناء بالشيء عن الشيء ^(١)

قال سيديويه : وأعلم أن العرب قد تستغني بالشيء [عن الشيء ^(٢)] حتى يصير المستغنى عنه مسقطاً من كلامهم البتة .

فإن ذلك استغناؤهم بترك عن (ودع) ، و(وذر) . فأما قراءة بعضهم « ما ودعك ربك وما قلى » وقول أبي الأسود (حتى ودّعه) فلغة شاذة ، وقد تقدم القول عليها .

== تشب لمعرورين بصطلبانها وبات على النار النسي والحلق وهو من قضيدته التي مطلعها :

أرقت وما هذا السهاد المؤزق وما بي من سقم وما بي معشق وانظر ديوان الأعشى طبع أربعة ١٤٥ والخزانة ٣ / ٢٠٩ و « لبا » بالتونين ، و « تدي » روى بالجر على البدلية ، والنصب على تقدير « أعنى » ، أو غيره . وانظر الخزانة في الموطن السابق .

(١) كذا في أ . وسقط هذا الحرف في ش ، ب (٢) كذا في ش ، ب . وسقط حرف المطفب في أ .

(٣) كذا في أ ، ب . وسقط هذا في ش . وانظر في هذا ص ١٤١ ، و ٢٥١ ج ٢ من الكتاب .

(٤) الصواب أنه قول أنيس بن زعيم في عبيد الله بن زياد . وهالك البيت بتمامه :

سئل أميرى ما الذى غيره من وصالى اليوم حتى رده

وفى الحامسة البصرية نسبتة إلى عبد الله بن كرز . وانظر الخزانة ٣ / ١٢١

(٥) انظر ص ٩٩ من هذا الجزء .

ومن ذلك استغناؤهم بالمشحة عن مأمحة، وعليها كسرت ملامح، ويشبهه عن مشبه،
وعليه جاء مشابه، وببليّة عن ليلاة، وعليها جاءت ليالٍ، وعلى أن ابن الأعرابي قد أنشد:

في كل يوم ما وكل ليلاة حتى يقول كل راء إذ راه^(١)

* يا ويحه من بجل ما أشقاه! *

- وهذا شاذ لم يُسمع إلا من هذه الجهة . وكذلك استغنوا بذكر عن مذكر ،
أو مذكير، وعليه جاء مذا كبير . وكذلك استغنوا بـ «أيتق» عن أن يأتوا به والعين
في موضعها، فالزموه القلب، أو الإبدال، فلم يقولوا (أنوق) إلا في شيء شاذ حكاه
الفتراء . وكذلك استغنوا بـ قوس عن قوس، فلم يأت إلا مقلوبا . ومن ذلك استغنواهم^(٢)
بجمع القلة عن جمع الكثرة ؛ نحو قولهم أرجل ، لم يأتوا فيه بجمع الكثرة . وكذلك
شسوع : لم يأتوا فيه بجمع القلة . وكذلك أيام : لم يستعملوا فيه جمع الكثرة .
فأما جيران فقد أتوا فيه بمثال القلة ؛ أنشد الأصمعي :

* مدمّة الأجوار والحقوق^(٣) *

- وذكره أيضا ابن الأعرابي فيما أحسب . فأما دراهم ، ودنانير، ونحو ذلك - من
الرباعي - وما ألحق به - فلا سبيل فيه إلى جمع القلة . وكذلك اليد التي هي العضو،
قالوا فيها أيّ البتة . فأما أياد فتكسر أيدي لا تكسر يدي؛ وعلى أن (أيادي) أكثر ما تستعمل
في اليعم، لا في الأعضاء . وقد جاءت أيضا فيها ؛ أنشد أبو الخطّاب :

ساءها ما تأملت في أيادي سنا وإشفاقها إلى الأعناق^(٤)

- (١) ثبت لفظ «إذ» في أ، ب وسقط في ش، ب . (٢) كذا في أ، ج . وفي ش، ب ؛
«فكذلك» . (٣) «مدمّة» كذا بالمعجمة في ش، ب ، ج . وفي أ : «مدمّة» بالمهملة .
(٤) كذا في أ . وفي ش، ب : «فكذلك» . (٥) نسبة في اللسان في شنتي إلى عدى -
وهو عدى بن زيد كما في التاج والسيرافي شرح سيبويه - . وكان يبدل أنه عدى المهلهل من قصيدته التي
يقول فيها : طفلة ما أنسة المحلل هيفا . لسوب لذيذة في العناق =

وأُشَدُّ أَبُو زَيْدٍ ^(١) :

أَمَّا وَاحِدًا فَكَفَّاكَ مِثْلِي ^(٢) فَن لِيْدُ تُطَاوِحُهَا الْأَيْدِي

وَمِنْ أَيْبَاتِ الْمَعَانِي فِي ذَلِكَ [قَوْلُهُ ^(٤)] :

وَمُسْتَامَةٌ تُسْتَامُ وَهِيَ رِخِيصَةٌ تُبَاعُ بِسَاحَاتِ الْأَيْدِي وَتُؤَسَّحُ ^(٥)

(مُسْتَامَةٌ) يَعْنِي أَرْضًا تُسْوَمُ فِيهَا الْإِبِلُ ، مِنْ السَّيْرِ لَا مِنَ السُّومِ الَّذِي هُوَ الْبَيْعُ ،

و(تُبَاعُ) أَيْ تَمَدُّ فِيهَا الْإِبِلُ أَبْوَاعَهَا ، وَأَيْدِيهَا ، وَ(تُؤَسَّحُ) مِنْ الْمَسَّحِ وَهُوَ الْقَطْعُ ،

مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى « فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ » وَقَالَ الْعَجَّاجُ :

وَخَطَرْتُ فِيهِ الْأَيْدِي وَخَطَرْتُ رَأْيِي إِذَا أوردَهُ الطَّعْنُ صَدْرُ ^(٧)

== وانظر الأغانى ٥/٤ طبع الدار، حتى رأيت في قصيدة عدى بن زيد في الأغانى ٢/١١٦ . وإشفاقها إلى الأعناق رفعها إلى العنق بالغل . يذكر أنه كان الغل في يده مرفوعة إلى عنقه وكان كذلك في جمع من أصحابه فساءها ذلك . وانظر الخزانة ٣/٤٨١ .

(١) انظر نوادره ص ٥٦ ، وقد نسبه إلى نقيب : رجل من عبد شمس جاهلي .

(٢) ورد في اللسان في طوح وفي يدي . وفيه : (أيادي) وما هنا في النوادر . وتطاولها : ترامها يقول : إني أكفبك واحدا يمدو عليك . فأما إذا رامتك أياد فلا طاقة لي بذلك .

(٣) أبيات المعاني : ما يخالف ظاهره باطله ، فهي ما فيها تعمية وإلغاز عن المراد . وانظر شفاء الغليل (حرف الألف) . وقد ألف في أبيات المعاني كتب أشهر ما طبع منها كتاب المعاني الكبير لابن قتيبة . وقد طبع في الهند . وانظر أيضا الخزانة ج ٣ ص ٨١ (٤) زيادة في أ .

(٥) نسب هذا البيت في اللسان (مسح، رباع، وسام) إلى ذى الرمة ، ويبدو أن هذا اشتباه ، سببه أنه على روى قصيدة لذي الرمة أولها :

أَسْزَلْتِي مِنْ سَلَامٍ عَلَيْكَ عَلَى النَّأْيِ ، وَالنَّائِي يُوَدُّ وَيُنْصَحُ

وليس هذا البيت في القصيدة . وقد أورده جامع الديوان المطبوع في أوربة في ذيل الديوان في المفردات التي حملت على ذى الرمة . (٦) كذا في اللسان (بوع) ، وهو يريد : من السوم الذي هو السير ، يقال : سامت الناقة : مرتت سريعة ، وكذا الريح . وفي اللسان (سوم) : « من السوم الذي هو الرعى » .

(٧) جاء هذا في الكتاب ١/١٨٩ والرواية فيه :

* وخطرت أيدي الكفاة وخطرت *

وهو من أرجوزة يمدح بها عمر بن عبيد الله بن معمر . وقيله :

أليس يمشى قدما إذا أذكر ما وعد الصابر في اليوم اصطبر

* إذ لفتح اليوم العاص واقطر *

==

وقال الراجز^(١):

كَأَنَّهُ بِالصَّحْحَمَانِ الْأَنْجِيلِ قُطِنٌ سَخَامٌ بِأَيْدِي غُزَلٍ^(٢)

- ومن ذلك استغناؤهم بقولهم: ما أجود جوابه عن (هو أفعل منك) من الجواب .
فأما قولهم: ما أشد سواده، وبياضه، وعوره، وحوله، فلا بد منه . ومنه
أيضا استغناؤهم بأشئت وافتقر عن قولهم: فقّر، وشّد . وعليه جاء فقير . فأما شد
فحكاها أبو زيد في المصادر، ولم يحكها سيبويه . ومن ذلك استغناؤهم عن الأصل
مجزّدا من الزيادة بما استعمل منه حاملا للزيادة، وهو صدرٌ صالح من اللفّة .
وذلك قولهم (حوشب) هذا لم يستعمل منه (حشب) عارية من الواو الزائدة^(٣)،
ومثله (كوكب) ألا ترى أنك لا تعرف في الكلام (حشب) عاريا من الزيادة،
ولا (ككب) ومنه قولهم (دودري) لأنا لا نعرف (ددر) ومثله كثير في ذوات
الأربعة . وهو في الخمسة أكثر منه في الأربعة . فن الأربعة فلنقس، وصرنقع^(٤)،
وسميدع، وعميثل، وسرومط، وجمجبي، وقسقب، وقسحب، وهرشف . ومن^(٥) ^(٦) ^(٧) ^(٨) ^(٩) ^(١٠) ^(١١) ^(١٢) ^(١٣)

- == واليوم العاص: الشديد، يريد يوم الحرب . واقطر: صب واشتد . والراي: جمع راية . يقول: إنه
يدخل الحرب قدما غير هياب، ينتفى ما وعد الله الصابرين في الجهاد . وقوله: خطرت أيدي الكفاة
أي تحركت أيديهم في القتال، وخطرت الرايات يوردها الطعن فتصدر الرايات بدم الأعداء . وقد جاء
الشاهد في ديوان الأعشى المطبوع في أوربة فياحمل على الأعشى ميمون بن قيس .

- (١) هو جندل بن المنثى الطهوي كما في اللسان في ستم . (٢) هذا في وصف سراب ذكره
في قوله قبله: * والآل في كل مراد هو جل * فقوله (كأنه) أي الآل . والصحمان: ما استوى
من الأرض . والأنجيل: الواسع . والسخام من القطن: اللين . (٣) انظر في حوشب وما بعده
ص ٢٥٣ من هذا الجزء . (٤) كذا في أ، ب، ج . وفي ش «الأربع» . (٥) هو البخيل
الردى . (٦) هو الصياح . (٧) هو السيد الكريم . (٨) من معانيه النشيط .
(٩) هو الجمل الطويل . (١٠) حتى من الأنصار . (١١) هو الضخم .
(١٢) هو الضخم أيضا . (١٣) من معانيه الكبير المهزول، والمجوز المسنة .

ذوات الخمسة جَعْفَلِيْق ، وَحَنْبَرِيْت ، وَدَرْدَيْس ، وَعَضْرَفُوْط ، وَقَرْطَبُوْس ،
وَقَرْعَبْلَانَة ، وَفَنْجَلِيْس . فَأَمَّا عَرَطْلِيْل ^(٤) — وهو رباعي — فقد استعمل بغير
زيادة ؛ قال أبو النجم :

* فِي سَرَطْمٍ هَادٍ وَعُنُقِي عَرَطْلِي ^(٥) *

وكذلك خَنْشَلِيْل ؛ ألا ترى إلى قولهم : حَنْشَاتِ الْمَرْأَة وَالْفَرْسِ إِذَا أَسْنَتَ ؛
وكذلك عَنْتَرِيْس ؛ ألا ترى أنه من العترة وهي الشدة . فَأَمَّا قَنْفَخْرُ فَإِنَّ النُّونَ ^(٦)
فِيهِ زَائِدَةٌ . وقد حذف — لعمري — في قولهم : امْرَأَةٌ قَفَّاحِيَّةٌ إِذَا كَانَتْ فَائِثَةً
في معناها ؛ غير أنك وإن كنت قد حذفْتَ النونَ فإنك قد صرْتَ إلى زيادة
أخرى خلفتها ، وشغلت الأصلَ شغلها وهي الألف وياء الإضافة . فَأَمَّا تَاءُ التَّائِيْتِ
فغير معتدة . وَأَمَّا حَيْزِيُونُ فرباعيٌ لزمته زيادة الواو . فإن قلت : فهلَّا جعلته ^(٧)
ثلاثيًّا من لفظ (الحزب) ؛ قيل يُفسد هذا أن النون في موضع زاي عِيْضُمُوْز ، ^(٧)
فيجب لذلك أن تكون أصلاً ، بكيم (خَيْسَفُوْج) ^(٨) وأما (عَرِيْقِيْصَان) ^(٩) فتناوبته
زيادتان ، وهما الياء في عَرِيْقِيْصَان ، والنون في (عَرِيْقِيْصَان) ^(١٠) كلاهما يقال بالنون

(١) انظر ص ٢٤٥ (٢) هي دوية عريضة عظيمة البطن .

(٣) هي الكمرة العظيمة . (٤) هو الطويل .

(٥) قبله : * يَأْوِي إِلَى مَلَطِهِ وَكُلِّهِ * وهو في وصف بعر السانية الذي يستق عليه . والملط

جمع ملاط وهو الجنب ، والسرطم : الطويل ، والهادي : العتق ، ويكون قوله : « وعنق عرطل »

من عطف المرادف . والرواية في الطرائف الأدبية : * وبكاهل ضخم وعنق عرطل *

(٦) هو التائر التاعم الضخم الجنة . (٧) هي العجوز .

(٨) هو حب القطن والخشب البالي . (٩) هو من النباتات .

(١٠) كذا في ش ، ب . وفي أ : « بقالان » .

والياء . وأما (عِزْرِيَّت) فن لفظ (عزوت) لأنه (فعليت) والواو لام . وأما (قنديل) فكذلك أيضا ؛ ألا ترى إلى قول العجلى^(٢) :

* رُكِّبَ فِي صَخِّمِ الدَّفَارِي قَنَدِلِ^(٣) *

وأما علندي فتناهيته الزوائد . وذلك أنهم قد قالوا فيه : علودٌ ، وعلادي ، وعلندي وعلندي ، ألا تراه غير منفك من الزيادة .

ولزوم الزيادة لما لزمته من الأصول يُضعف تحقير الترخيم ؛ لأن فيه حذفاً للزوائد . وبإزاء ذلك ما حذف من الأصول ؛ كلام يدي ، وديم ، وأب ، وأخ ، وعين سيه ، ومذ ، وفاء عدي ، وزنية ، وناس ، والله في أقوى قول سيبيويه . فإذا جاز حذف الأصول فيما أرينا وغيره كان حذف الزوائد التي ليست لها حرمة الأصول أخصي وأحرى .

وأجاز أبو الحسن أظننت زيدا عمرا عاقلا ، ونحو ذلك ، وامتنع منه أبو عثمان ، وقال : استغنت العرب عن ذلك بقولهم : جعلته يظنه عاقلا . ومن ذلك استغناؤهم بواحد عن اثنين ، وبأثنين عن واحدتين ، وبسبعة عن ثلاثتين ، وبعشرة عن خمسين ، وبعشرين عن عشرين ونحو ذلك .

١٥ (١) انظر ص ١٩٧ من هذا الجزء . (٢) هو أبو النجم .
(٣) صدره كما في اللسان (قنديل) : * يهدى بنا كل نياف عندل * يهدى : يتقدم . والنياف يريد جملا طويلا في ارتفاع ، والمنسدل : الطويل ، والقنديل : العظيم الرأس . وفي الطرائف الأدبية ركب الشطر الشاهد مع غير الشطر السابق .
(٤) هو البعير الضخم الشديد .

٢٠ (٥) انظر ص ٢٣٦

(٦) كذا في أ ، ب ، ج ، وفي ش : « قول » وانظر في هذا ص ٢٣٦

باب في عكس التقدير

هذا موضع من العربية غريب . وذلك أن تعتقد في أمر من الأمور حكماً ،
وقتما ، ثم تحور في ذلك الشيء عينه في وقت آخر فتعتد فيه حكماً آخر .^(١)

من ذلك الحكاية عن أبي عبيدة . وهو قوله : ما رأيت أطرف من أمر النحويين ؛^(٢)
يقولون : إن علامة التانيث لا تدخل على علامة التانيث ، وهم يقولون (علقاة)
وقد قال العجاج :

* فَكَّرَنِي عَلَّقِي وَفِي مَكُورٍ *^(٤)

يريد أبو عبيدة أنه قال (في عَلَّقِي) فلم يصرف للتانيث ، ثم قالوا مع هذا (علقاة)
أى فالحقوا تاء التانيث ألقه . قال أبو عثمان : كان أبو عبيدة أجفئ من أن يعرف
هذا . وذلك أن من قال (علقاة) فالألف عنده للإلحاق بباب جعفر ، كالف
(أرطى) فإذا نزع الماء أحال اعتقاده الأول عما كان عليه ، وجعل الألف للتانيث
فيا بعد ، فيجعلها للإلحاق مع تاء التانيث ، وللتانيث إذا فقد التاء . ولهذا نظائر .
هي قولهم : بهمي وبهامة ، وشكاعى ، وشكاعة ، وباقل وباقلاة ، ونقاوى ، ونقاواة ،^(٦) ^(٧) ^(٨)

(١) أى ترجع . وهو هكذا في أ ، ب . وفي ج : « تجوز » وكذا هو في ش فيما يبدو للقارئ ، وهو
تحريف . (٢) كذا في الأصول ما عداش فقها : « عبيد » وهو خطأ . وما أثبت هو الصواب .
(٣) كذا في أ ، ب ، ش وفي ج : « أطرف » . (٤) هذا في وصف الثور الوحشي
الذي شبه به ناقسه . ويروى : « لخط » بدل « فكر » ويروى أيضاً بدلها « يستن » أى يعنى
في العلق وفي المكور ، وهى جمع مكر — كضرب — وهو ضرب من النبات ، كالعلق . وانظر أراجيز
العرب ٩٢ وديوان العجاج والكتاب ٢ / ٩ وشرح شواهد الشافية للبغدادى ٤١٧

(٥) انظر الكشف في سورة المؤمن عند قوله تعالى : يصيبكم بعض الذى يعدكم ، والجار بردى على
الشافية ٣١٥ (٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « هو » . (٧) هو ضرب من النبات
من حير المراعى . ولا يثبت سيويه بهامة ألف بهمي عنده للتانيث وانظر الكتاب ٢ / ٩
(٨) من دق النبات يتداوى بها . (٩) ضرب من النبات له زهر أحمر . وقوله « نقاوى
ونقاواة » بالنون كذا في أ ، ب ، ج . وفي ش : « نقاوى ونقاواة » . وهو تحريف .

- وَسَمَائِي، وَسَمَانَا، ومثل ذلك من الممدود قولهم: طَرْفَاءُ وطَرْفَاءَةٌ، وَقَصْبَاءُ وَقَصْبَاءَةٌ،
 وحَلْفَاءُ وحَلْفَاءَةٌ، وَاقْلَاءُ وَاقْلَاءَةٌ. فمن قال: (طَرْفَاءُ) فالهمزة عنده للتأنيث،
 ومن قال: (طَرْفَاءَةٌ) فالتاء عنده للتأنيث، وأما الهمزة على قوله فزيادة لغير التأنيث.
 وأقوى القولين فيها عندي أن تكون همزةً مرتجلةً غير منقابة؛ لأنها إذا كانت
 منقلبة في هذا المثال فإنها عن ألف التأنيث لا غير؛ نحو صحراء، وصالفاء، وخبراء،
 والحرشاء. وقد يجوز أن تكون منقلبة عن حرف لغير الإلحاق فتكون — في الانقلاب^(٤)
 لا في الإلحاق — كألف طِبَاءٍ، وحرَبَاءٍ. وهذا مما يؤكد عندك حال الهاء؛ ألا ترى
 أنها إذا لحقت اعتقدت فيما قبلها حكماً، فإن لم تلحق حار الحكم إلى غيره. ونحو^(٥)
 منه قولهم: الصَّفْنَةُ، والصَّفْنُ، والرضاع، والرضاعة، وهو صَفْنُو الشيء وصفوته،
 وله نظائر قد ذكرت، ومنه البرك، والبركة للصدر.^(٦)

ومن ذلك قولنا: كان يقوم زيد، ونحن نعتقد رفع (زيد) بـ(كان)، ويكون (يقوم)
 خبراً مقدماً عليه. فإن قيل: ألا تعلم أت (كان) إنما تدخل على الكلام الذي كان قبلها

- (١) هو ضرب من الطيور. (٢) هي المكان الغليظ الجلد. (٣) هو القاع ينبت السدر.
 (٤) يقال أفعى حرشاء: خشنة الجلد. (٥) كذا في أ، ب، ش، وفي ج: «جاز».
 (٦) يريد أن هذه الكلمات فيها مذكر ومؤنث ومدلولها واحد. فالصفة مؤنث والصفة مذكر، فهذا
 كملق: يكون مؤنثاً فيمنع الصرف، ومذكراً فيصرف، والمعنى واحد. (٧) هي رعاء الخصية،
 وكذلك الصفن بسكون الفاء وفتحها. وقد ضبط «الصفن» في أ بفتح الفاء. (٨) بفتح الراء وكسرهما
 في الرضاع والرضاعة. (٩) بتثنية الصاد. (١٠) البرك بالفتح والبركة بالكسر. وكلاهما
 صدر البعير. (١١) من النحويين من لا يميز هذه المسألة ويجعل المنع عاماً. ويقول أبو حيان
 في البحر ٥ / ١٠٩: «مسألة كان يقوم زيد على أن زيد اسم كان فيها خلاف والصحيح المنع»
 وقد حمل المحيز لما قوله تعالى في آثر سورة التوبة: من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم بقراءة تزيغ
 بالناء على أن (قلوب) اسم كاد وجملة (تزيغ) الخبر، ويرى من يمنع ذلك أن في كاد ضمير الشأن.
 وانظر الجمع ١ / ١١٨

مبتدأ وخبراً ، وأنت إذا قلت : يقوم زيد فإنما الكلام من فعل وفاعل فكيف ذلك ؟ فالجواب أنه لا يمتنع أن يعتقد مع (كان) في قولنا : كان يقوم زيد أن زيد امرئ رفع به (بكان) ، وأن (يقوم) مقدّم عن موضعه ، فإذا حذف (كان) زال الاتّساع وتأخر الخبر الذي هو (يقوم) فصار بعد (زيد) ، كما أن ألف (علّقاء) للإلحاق ، فإذا حذف الهاء استحال التقدير فصارت للتأنيث ، حتى قال :

* فَكَّرَوْا عَلَّقَ وَفِي مُكُورٍ *

على ذا تأوله أبو عثمان ، ولم يحمله على أنهما لغتان . وأظنه إنما ذهب إلى ذلك لما رآه قد كثرت نظائره ؛ نحو سُمَانِي وَسُمَانَا ، وَسُكَايِي وَسُكَاعَا ، وَبُهْمِي وَبُهْمَا . فألف (بُهْمِي) للتأنيث ، وألف (بُهْمَا) زيادة لغير الإلحاق ، كألف قَبَعَتْرِي ، وَضَبَّغَطْرِي . ويجوز أن تكون للإلحاق يُجْزَبُ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا اخْتَصَّ مَعَ التَّأْنِيثِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَحَدًا لَا يَنْوِنُ (بُهْمِي) فَعَلَى ذَلِكَ يَكُونُ الْحُكْمُ عَلَى قَوْلِنَا : كَانَ يَقُومُ زَيْدٌ ، وَنَحْنُ نَعْتَمِدُ أَنَّ زَيْدًا مَرْفُوعٌ بِكَانٍ .

ومن ذلك ما نعتقده في همزة حمراء ، وصفراء ، ونحوهما أنهما للتأنيث ، فإن رَكِبَتْ الْأَسْمَاءُ مَعَ آخِرِ قَبْلِهِ ، حُرَّتْ عَنِ ذَلِكَ الْأَسْتِشْعَارِ وَالتَّقْدِيرِ فِيهَا ، وَاعْتَقَدْتُ غَيْرَهُ . وَذَلِكَ أَنَّ تَرْكِبَ مَعَ (حمراء) اسماً قبلها فتجعلهما جميعاً كاسم واحد فتصريف (حمراء) حينئذ . وذلك قولك : هَذَا دَارَ حَمْرَاءُ ، وَرَأَيْتُ دَارَ حَمْرَاءَ ، وَمَرَرْتُ

(١) يريد همزة حمراء وصفراء ، وهمزة نحوهما ، ولو أفرد لكان أجود . (٢) أي رجعت . (٣) يريد التركيب المزجي . (٤) يريد أنها لا تلزم منع الصرف كما في أمرها الأتول ، بل قد تصرف ، على التفصيل الآتي . وذلك أنك إن أردت التعريف منعت الصرف وإلا صرفت . والعبارة في ج : « ومن ذلك حمراء وصفراء ؛ همزة للتأنيث ؛ فإن ركبته مع اسم آخر قبله ثم سميت به صرفته في النكرة ؛ لأنك لا تترك صرفه للتأنيث ، إنما تنزعه للتعريف والتركيب ... » وهي ظاهرة .

بداً حراً ، وكذلك هذا كَلْبَصَفْرَاءُ^(١)، ورأيت كلبصَفْرَاءَ، ومررت بـكَلْبَصَفْرَاءَ،
[فلا تصرف الاسم للتعريف والتركيب كحضر موت . فإن نكَّرت صرفت فقلت :^(٢)
رُبَّ كَلْبَصَفْرَاءٍ مررت به] ، وكَلْبَصَفْرَاءٍ آخر . فتصرف في النكرة ، وتعتقد
في هذه الهمزة مع التركيبي أنها لغير التانيث ، وقد كانت قبل التركيبي له . ونحو
من ذلك ما نعتقده في الألفيات إذا كنَّ في الحروف والأصوات أنها غير منقلبة ،
وذلك نحو أَلْف لا ، وما ، وأَلْف قَافٍ ، وكَافٍ ، ودَالٍ ، وأَخَوَاتِهَا ، وأَلْف عَلى ،
وإلى ، ولدى^(٣) ، وإذا ، فإن نقلتها بفعلتها أسماءً أو اشتقت منها فعلا استحال ذلك
التقدير ، واعتقدت فيها ما نعتقده في المنقلب . وذلك قولك : مؤيت إذا كتبت
(ما) ولؤيت إذا كتبت (لا) وكؤفت كأفا حسنة ، ودؤلت دألاً جيدة ، وزؤيت
زأياً قوية . ولو سُميت رجلاً بـ (على) أو (إلى) أو (لدى) أو (ألا) أو [إذا]^(٤) ،
لقلت في التثنية : عَلَوَانٍ ، وإلَوَانٍ ، ولَدَوَانٍ ، وأَلَوَانٍ ، وإذَوَانٍ ، فاعتقدت في هذه
الألفيات مع التسمية بها وعند الاشتقاق منها الانقلاب ، وقد كانت قبل ذلك
عندك غير منقلبة . وأغربُ من ذلك قولك : بأبي أنت ! . فالباء في أول الاسم
حرف جزئ بمنزلة اللام في قولك : لله أنت ! فإذا اشتقت منه فعلا اشتقاقاً صوتياً
استحال ذلك التقدير فقلت : بأبأت به ببناء^(٥) ، وقد أكثرُ من البأبأة . فالباء الآن
في لفظ الأصل ، وإن كنا قد أحطنا علماً بأنها فيما اشتقت منه زائدة للجزء . ومثال

(١) تبعت في رسم كلبصَفْرَاءَ بالوصل ما في أ . وهذا قياس التركيبي المزجي كعمد يركب . وهو

مركب من كلب وصَفْرَاءَ . (٢) ما بين القوسين زيادة في ش ، ب ، خلت منها أ .

(٣) في أ كتبت هذه الحروف بالألف : علا ، وإلا ، ولدا .

(٤) هذه الزيادة من ج .

(٥) أى قلت له : بأبي أنت . وهذا معنى الاشتقاق الصوتي ؛ كما تقول حوقل : قال : لا حول

ولا قوة إلا بالله ، وسبجل : قال سبحان الله . وانظر الكتاب ١٧٧/١

الْبُئْبَاءُ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ كَالزَّلْزَالِ، وَالْقَلْقَالِ، وَالْبَابَاءُ الْفَعْلَةُ، كَالْقَلْقَلَةِ، وَالزَّلْزَلَةِ،
وَعَلَى هَذَا اسْتَقْوَا مِنْهَا (الْبَيْبُ) فَصَارَ فِعْلًا مِنْ بَابِ سَلَسٍ، وَقُلِقَ؛ قَالَ:

* يَا أَبَى أَنْتَ وَيَا فَوْقَ الْبَيْبِ ! *

فَالْبَيْبُ الْآنَ بِمِثْلَةِ الضِّلَعِ، وَالْعَنْبِ، وَالْقِمَعِ، [وَالْقِرْبِ] . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمُ: الْقَرْنُوتَةُ
لِلنَّبْتِ، وَقَالُوا: قَرْنَيْتُ السِّقَاءِ، إِذَا دَبَغْتَهُ بِالْقَرْنُوتَةِ، فَالْبَاءُ فِي قَرْنَيْتِ الْآنَ لِلإِلْحَاقِ،
بِمِثْلَةِ يَاءِ سَلَقَيْتُ، وَجَعَبَيْتُ، وَإِنَّمَا هِيَ بَدَلُ مِنْ وَاوٍ (قَرْنُوتَةُ) الَّتِي هِيَ لِغَيْرِ الإِلْحَاقِ .
وَسَأَلَنِي أَبُو عَلِيٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ أَلْفٍ (يَا) مِنْ قَوْلِهِ - فِيمَا أَنْشَدَهُ
أَبُو زَيْدٍ - :

نَخَيْرُ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمُنْتَوِبُ قَالَ يَا لَآ

فَقَالَ: أَمْتَقَلْبَةُ هِيَ؟ قُلْتُ: لَا؛ لِأَنَّهَا فِي حَرْفِ أَعْنَى (يَا) فَقَالَ: بَلْ هِيَ مَتَقَلْبَةُ. فَاسْتَدَلَّتْهُ
عَلَى ذَلِكَ، فَاعْتَصَمَ بِأَنَّهَا قَدْ خَلَطَتْ بِاللَّامِ بَعْدَهَا وَوُقِفَ عَلَيْهَا، فَصَارَتْ اللَّامُ كَأَنَّهَا
جِزءٌ مِنْهَا، فَصَارَتْ (يَا لَ) بِمِثْلَةِ قَالَ، وَالْأَلْفُ فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ وَهِيَ بِمِثْلَةِ
فِيَنْبَغِي أَنْ يَحْكَمَ عَلَيْهَا بِالِاتِّقَالِ عَنِ الْوَاوِ. هَذَا جَمَلٌ مَا قَالَهُ؛ وَنَحْنُ هُوَ وَعَلَيْهِ رَحْمَتُهُ،

(١) هُوَ بِالْجُرْعِ عَطْفٌ عَلَى «الْبُئْبَاءِ». وَفِيهِ الْعَطْفُ عَلَى مَعْمُولَيْنِ. وَيُقْرَأُ أَيْضًا بِالرَّفْعِ عَلَى حَذْفِ
الْمُضَافِ وَهُوَ «مِثَالٌ» أَيْ وَمِثَالُ الْبَابَاءِ. (٢) هُوَ آدَمُ مَوْلَى بَلْعَبْرِكَافِي اللِّسَانِ فِي أَبُو. وَهُوَ مِنْ
رِجْزِي الْبَيَانِ وَالتَّبْيِينِ لِلْمُحَافِظِ ١/١٦٣، يَقُولُهُ فِي ابْنِ لَه. (٣) «يَا فَوْقَ الْبَيْبِ» - وَيُرْوَى
الْبَيْبِ - أَيْ أَنْتَ فَوْقَ أَنْ يَقَالَ لَهُ: يَا أَبَى أَنْتَ. (٤) زِيَادَةٌ فِي أَخْلَتْ مِنْهَا ش، ب. (٥) انظُرْ ص ٢٢٧ (٦) انظُرْ ص ٢١ مِنْ نَوَاحِدِ أَبِي زَيْدٍ، وَالْمُخَازَنَةِ ص ٤ ج ٢ مِنْ
السُّلْفِيَّةِ. وَهَذَا مِنْ بَيْتَيْنِ لَزُهَيْرِ بْنِ مَسْعُودِ الضَّبَمِ. (٧) بَعْدَهُ:

وَلَمْ يَشَقِّ الْعَوَاقِقُ مِنْ غِيُورٍ بِنَفِيرَتِهِ وَخَلِيَّتِ الْجَمَالِ

الْمُنْتَوِبُ: الَّذِي يَدْعُو النَّاسَ لِلْحَرْبِ يَسْتَنْصِرُهُمْ، وَقَوْلُهُ (يَا لَ) يَرِيدُ يَا لَيْنِي فَلَان. وَالْعَوَاقِقُ جَمْعُ عَاتِقٍ وَهِيَ
الَّتِي لَمْ تَتَزَوَّجْ، وَقَوْلُهُ (خَلِيَّتِ الْجَمَالِ) أَيْ مِنَ الْفَرْعِ يَخْرُجُنَ مِنَ الْجَمَالِ فَلَا يَشْتَقُّ بِأَنْ يَمْتَهِنَ الْأَزْوَاجَ وَالْآبَاءَ
وَالْإِخْوَةَ، يَقُولُ: نَحْنُ عِنْدَهُمْ أَوْثَقُ مِنْكَ. (٨) كَذَا فِي أ. وَفِي ش، ب: «وَهَذَا».

فما كان أقوى قياسه، وأشدَّ بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه . فكأنه إنما كان مخلوقا له . وكيف كان لا يكون كذلك ، وقد أقام على هذه الطريقة مع جِلَّة أصحابها ، وأعيان شيوخها ، سبعين سنة ، زائحةً علاه ، ساقطةً عنه كُفَّه ، وجعله همَّه وسدِّمه ، لا يعتاقه عنه ولد ، ولا يعارضه فيه متجر ، ولا يسوم به مطلباً ، ولا يخدم به رئيساً إلا بأخرة وقد حطَّ من أنقاله ، وألقى عصا ترحاله !
 ثم إنى — ولا أقول إلا حقاً — لأعجب من نفسى فى وقتى هذا ، كيف تطوع لى بمسئلة ، أم كيف تطمح بى لى انتزاع علة ! مع ما الحال عليه من عُلق الوقت وأشجانهِ ، وتذاؤبه وخلج أشطانه ، ولولا معازة الخاطر واعتنانه ، ومساورة الفكر واكتداده ، لكنتُ عن هذا الشأن بمُعزِل ، وبامرٍ سواه على شُعَل .

١٠ وقال لى مَرَّة رحمة الله تأنيساً بهذه الانتقالات : كما جاز إذا سميت بـ (مضرب) أن تُخرجه من البناء إلى الإعراب ، كذلك يجوز أيضاً أن تخرجه من جنس إلى جنس إذا أنت نقلته من موضعه إلى غيره .

ومن طريف ما ألقاه — رضى الله تعالى عنه — على أنه سألتى يوماً عن قولهم هاتِ لاهاتيتَ ، فقال (ماهاتيت) ؟ فقلت : فاعلت ، فهاتِ من هاتيت ، كماطِ من عاطيت ، فقال : أشيء آخر ؟ فلم يحضر إذ ذاك ، فقال أنا أرى فيه غير هذا . فسألته عنه ، فقال : يكون فعليت ، قلت : ممَّه ؟ قال : من الهوتة ،

(١) السدم : الهم . (٢) يريد خدمته عضد الدولة بن بويه . وقد صنف له الإيضاح والتكملة .
 (٣) أى اضطرابه واختلافه كتدائيب الرياح . وقد أثبت «تدائبه» بالمعجمة . وفى أ : «تدائبه» بالهملة . وفى ش ، ب : «تدائبه» ، وكلاهما تحريف . (٤) الأشطان جمع شطن وهو الحبل ، وخلج الأشطان جذبها وانتزاعها . وضبط فى أ «خلج» بالتحريك . والخلج : الفساد فالمعنى : فساد أشطانه وأسبابه . (٥) المعازة : المغالبة . (٦) يقال : اعتنف الأمر : أخذه بمنف . يريد أنه يأخذ خاطره بالشدَّة . (٧) أى جهده والإحلاح عليه . وقوله : « اكتداده » كذا فى أ ، ب . وفى ش : « اكتداره » . وهو تحريف . (٨) بفتح الهاء وضمها .

٢٠

وهي المنخفض من الأرض — قال : وكذلك (هَيْتٌ ^(١)) لهذا البلد ، لأنه منخفض من الأرض — فأصله هَوَيْتٌ ^(٢) ، ثم أبدلت الواو التي هي عين فعليت ، وإن كانت ساكنة ؛ كما أبدلت في ^(٣) يا جِل ، و ^(٤) يا حِل ، فصارت هاتيت ، وهذا لطيف حسن . على أن صاحب العين قد قال : إن الهاء فيه بدل من همزة ، كهرقت ونحوه . والذي يجمع بين هاتيت وبين الهوتة حتى دعا ذلك أبا عليّ إلى ما قال به ، أن الأرض المنخفضة تجذب إلى نفسها بانخفاضها . وكذلك قولك : هاتِ ، إنما هو استدعاء منك للشيء ، واجتذابه إليك . وكذلك صاحب العين إنما حمله على اعتقاد بدل الهاء من الهمزة أنه أخذه من أتيت الشيء ، والإتيان ضرب من الانجذاب إلى الشيء . والذي ذهب إليه أبو عليّ في (هاتيت) غريب لطيف .

ومما يستحيل فيه التقدير لانتقاله من صورة إلى أخرى قولهم (هلممت) إذا قلت : هَلُمَّ . فهلممت الآن كصهررت ، وشملت ، وأصله قبل غير هذا ، إنما هو ^(٤) أول (ها) للتنبية لحقت مثال الأمر للواجه توكيدا . وأصلها ^(٥) هالمٌ ، فكثرت استعملها ، وحلّطت (ها) بـ (هلم) ، توكيدا للمعنى لشدة الاتصال ، فحذفت الألف لذلك ، ولأن لام (لم) في الأصل ساكنة ، ألا ترى أن تقديرها أوّل (المم) وكذلك يقولها أهل ^(٦) المجاز ، ثم زال هذا كله بقولهم (هلممت) فصارت كأنها فعليت ، من لفظ (الهلمام) وتنوسيت حال التركيب . وكانت الذي صرفهما جميعا عن ظاهر حاله حتى دعا ^(٧) أبا عليّ إلى أن جعله من (الهوتة) ، وغيره من لفظ أتيت عدم تركيب ظاهره ،

(١) هو بلد هل شاطئ الفرات ، وعلى هذا فالهاء في هيت أصلها الواو .

(٢) أى أصل هاتيت . (٣) والأصل : يوجل ويوجل . (٤) هو هنا ظرف .

(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فأصلها » . (٦) كذا في ج . وفي أ ، ب ، ش : « الهلمان » . وكذا في عبارة اللسان في هلم . (٧) يريد أن تأليفه غير موجود في اللغة ، فذلك اعتمد تخريجه على غير ظاهره . وهو عود إلى الكلام على هاتيت .

٥

١٠

١٥

٢٠

ألا ترى أنه ليس في كلامهم تركيب (ه ت و) ولا (ه ت ي) فتزلا جميعا عن
بادى أمره إلى لفظ غيره .

فهذه طريق اختلاف التقدير، وهي واسعة، غير أنى قد نهت عليها، فأَمْضِ
الرأى والصنعة فيما يأتى منها .

ومن لفظ (الهوتة) ومعناها قولهم مضى هيتاء من الليل؛ وهو فعلاء منه،
ألا تراهم قالوا: قد تهوّر الليل، ولو كسرت (هيتاء) لقلت (هواتى) وقريب
من لفظه ومعناه قول الله سبحانه (هيت لك) إنما معناه هلم لك، وهذا اجتذاب
واستدعاء له؛ قال:

أب العراق وأهله عنق إليك فهيت هيتا^(٤)

١٠ باب في الفرق^(٥) بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى

هذا الموضوع كثيرا ما يستهوى من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إنسداد
الصنعة . وذلك كقولهم في تفسير قولنا (أهلك والليل) معناه ألقى أهلك قبل الليل،
فر بما دعا ذلك من لا دربة له إلى أن يقول (أهلك والليل) فيجزه، وإنما تقديره
ألقى أهلك وسابق الليل . وكذلك قولنا زيد قام: ربما ظن بعضهم أن زيدا

١٥ (١) كأن الليل بنهَاب وقت من يخنض وتذهب قته . (٢) أى وقت منه .

(٣) أى ذهب أكثره . وفى ذلك معنى الانخفاض . وتراه «تهور» بالراء وهو هكذا فى أ ،
ب ، ش . وفى ج : «تهوت» . ولعمري لو جاءت هذه الصيغة فى اللثة لكنت هى الحودى ،
ولكنها لم تجب . (٤) هذا ثانى بيتين أشدهما القراء لشاعر فى على رضى الله عنه أو طما :

أبلغ أمير المؤمنين من أبا العراق إذا أتينا

٢٠ ورى أن السياق يقضى بفتح أن . وقد روى كسرهما على قطعه عما قبله أو على تأويل أبلغ بقل . وقوله :

عنى أى ما تلون . وانظر اللسان (هيت) وشرح المفصل ٤ / ٣٢

(٥) كذا فى ش ، وفى أ ، ب : «فرق» . وفى ج : «فرق تقدير» .

هنا فاعل في الصنعة، كما أنه فاعل في المعنى . وكذلك تفسير معنى قولنا : سرّنى قيام هذا وعود ذلك، بأنه سرّنى أن قام هذا وأن قعد ذلك، ربما اعتقد في هذا وذلك أنهما في موضع رفع لأنهما فاعلان في المعنى . ولا تستصغر هذا الموضوع ؛ فإن العرب أيضا قد مرّت به وشتمت رواجحه، وراعته . وذلك أن الأضمعيّ أنشد في جملة أراجيزه شعرا من مشطور السريع طويلا، ممدودا، مقيدا، التزم الشاعر فيه أن جعل قوافيه كلها في موضع جتر إلا بيتا واحدا من الشعر :

يستميكون من حذار الإلقاء بتاعات كجذوع الصيصاء^(٤)
ردي ردي وردّ قطة صماء كذرية أعجبها برد الماء^(٥)

تطرد قوافيها كلها على الجتر إلا بيتا واحدا، وهو قوله :

* كأنها وقد رآها الرؤاء *^(٦)

والذي سوّغه ذلك — على ما التزمه في جميع القوافي — ما شكّا على ستمته من القول . وذلك أنه لما كان معناه : كأنها في وقت رؤية الرؤاء تصوّر معنى الجتر من هذا الموضوع، فجاز أن يخاطب هذا البيت بسائر الأبيات، وكأنه لذلك لم يخالف .

(١) كذا في أ . وفي ب، ش : « وربما » . (٢) هما في موضع رفع زيادة عن مكان الجتر بالإضافة . ويظهر هذا في التابع . فلا غرابة فيه وإنما الوهم الذي يحذر منه ابن جني أن يعتقد أنه ليس إلا مرفوعا، حتى لو قيل يعجبني قيام زيد رفع زيد . وانظر فيما يأتي ص ٢٨٢

(٣) في أ بعد « الشعر » : « قوله » . وما هنا في ش ، ب . (٤) نسبة في اللسان في تلح إلى غيلان الرهي . وذكر ابن جني في الجزء الثاني من هذا الكتاب (باب التلح بما لا يلزم) قصيدة لغيلان على هذا الروي، وليس فيها ما أورد هنا إلا : * كأنها وقد رآها الرؤاء * وهو يصف قوما في سفينة . يقول إنهم يسكنون بسكانات السفينة — وسكانها ذنبا الذي به تمدل وهو المعروف بالدفة — وهي طويلة تلعات بكذوع الصيصاء ؛ وهو ثمرة تخله طويل ، وقد كنى بالتلعات عن السكانات لطولها . وإنما يسكنون بها خشية أن تلقمهم في البحر فيهلكوا . والشعر في إصلاح المنطق . (٥) يخاطب السفينة فيقول : ردى حتى تصلى المرفأ كما ترد قطة صماء — وصمها ضيق أذنها — . (٦) انظر تكملة هذا الشاعر في الجزء الثاني من الخصائص (باب التلح بما لا يلزم) . (٧) كذا في أ . وفي ب : « سوّغ له » .

ونظير هذا عندي قول طرفة :

في جفانٍ تعترى نادينا^(١) وسديف حين هاج الصنبر^(٢)

يريد الصنبر، فاحتاج للقافية إلى تحريك الباء، فتطرق إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها؛ تشبيهاً باب قولهم : هذا بكرٌ، ومررت ببكرٌ، وكان يجب على هذا أن يضمّ الباء فيقول : الصنبرُ؛ لأنّ الراء مضمومة، إلا أنه تصوّر معنى إضافة الطرف إلى الفعل فصار إلى أنه كأنه قال : حين هيج الصنبر، فلما احتاج إلى حركة الباء تصوّر معنى الجز فكسر الباء، وكأنه قد نقل الكسرة عن الراء إليها . ولولا ما أوردته في هذا لكان الضمّ مكان الكسر^(٣) . وهذا أقرب مأخذاً من أن تقول : إنه حرف القافية للضرورة كما حرفها الآخر في قوله :

١٠ هل عرفت الدار أم أنكرتها . بين تبرك فشى عبقر^(٤)
في قول من قال : أراد عبقر^(٥)، ثم حرف الكلمة . ونحوه في التحريف قول العبد :^(٦)

(١) الصنبر : الريح الباردة . والسديف : السنام أو شحمه . والبيت من قصيدة له في الديوان

٦٣ مطلعها :

أصحوت اليوم أم شاقك هر ومن الحب جنون مستعر

١٥ (٢) ألفز البدر الدمامي في قول طرفة هذا : « حين هاج الصنبر » بقاءً للفعل مجرور ، وأجاب عنه الشيخ السجاعي بمضمون كلام ابن جني ، ولم ينسب هذا إلى ابن جني فعابه عليه الجبرتي . انظر هذا في تاريخ الجبرتي في ترجمة السجاعي في الجزء الثاني ٢ / ٨٠ وانظر كتابة الأمير على المعنى في مبحث الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل من الإعراب في الباب الثاني .

(٣) أي المرار العدوي كما في معجم البلدان في عبقر .

٢٠ (٤) تبرك وعبقر موضعان و « شسى » تثنية شس ، وهو المكان العليط .

(٥) ومن اللغويين من يقول : أراد : عبقر . انظر اللسان في عبقر .

(٦) هو سحيم عبد بن الحساس . وهو من قصيدة له في الديوان المطبوع في دار الكتب المصرية

ص ٤٢ وما بعدها .

وما دُمِيَّةٌ مِنْ دُمِيٍّ مَيْسَاً ^(١) نَّ مَعْجِبَةً نَظَرًا وَاتِّصَافًا
 أراد — فيما قيل — ميسان، فزاد النون ضرورة، فهذا — لعمرى — تحريف بتعجرف
 عارٍ من الصنعة، والذي ذهبنا إليه هناك في (الصنبر) ليس عارياً من الصنعة،
 فإن قلت: فإن الإضافة في قوله (حين هاج الصنبر) إنما هي إلى الفعل لا إلى الفاعل
 فكيف حرّفت غير المضاف إليه؟ قيل الفعل مع الفاعل كالجاء الواحد، وأقوى
 الجزأين منهما هو الفاعل، فكان الإضافة إنما هي إليه لا إلى الفعل، فلذلك جاز
 أن يتصوّر فيه معنى الجزر.

فإن قيل: فإذا أضفت المصدر إلى الفاعل جرّته في اللفظ
 واعتقدت مع هذا أنه في المعنى مرفوع، فإذا كان في اللفظ أيضاً مرفوعاً
 فكيف يسوغ لك بعد حصوله في موضعه من استحقاقه الرفع لفظاً ومعنى أن تتحوّر
 به فتوهمه مجروراً؟ قيل هذا الذي أردناه وتصوّرناه هو مؤكّد للمعنى الأول، لأنك
 كما تصوّرت في المجرور معنى الرفع، كذلك تتمّت حال التشبيه بينهما فتصوّرت
 في المرفوع معنى الجزر. ألا ترى أن سيبويه لما شبه الضارب الرجل بالحسن الوجه
 وتمثّل ذلك في نفسه ورأساً في تصوّره، زاد في تمكين هذه الحال له وتثبيتها عليه،
 بأن عاد فشبه الحسن الوجه بالضارب الرجل في الجزر؛ كل ذلك تفعله العرب،
 وتعتقده العلماء في الأمرين، ليقوى تشابههما وتعمّر ذات^(٢) بينهما، ولا يكونا على

(١) قبله — وهو مطلع القصيدة — :

لم خيال عشاء فطاماً ولم يك إذ طاف إلا اختطافاً
 لمسة إذ طرقت موهناً فأضحى بيها دنقا مستجافاً

ربعده : ٢٠

باحسن منها غداة الرجى - قامت ترائيك وحفا غداً

(٢) هي كورة بين البصرة وواسط كما في ياقوت . والبيت في اللسان (ميس ووصف) .

(٣) كذا في ش، ب . وفي أ : « الفاعل مع الفعل » . (٤) بالبناء للفاعل كما ضبط

في أ . يقال : عمر الشيء . — كنصر وكرم وسمع — : صار عامراً كما في القاموس .

(١) حرد، وتناظر غير مجيد، فاعريف هذا من مذهب القوم واقتفه تصيب بإذن الله تعالى .

ومن ذلك قولهم في قول العرب : كلُّ رجل وصنعتُه ، وأنت وشأنك : معناه أنت مع شأنك ، وكل رجل مع صنعتِه ، فهذا يوهم من أمم أن الثاني خبر عن الأول ، كما أنه إذا قال أنت مع شأنك فإن قوله (مع شأنك) خبر عن أنت . وليس الأمر كذلك ؛ بل لعمري إن المعنى عليه ، غير أن تقدير الأعراب على غيره . وإنما (شأنك) معطوف على (أنت) ، والخبر محذوف للحمل على المعنى ، فكأنه قال : كلُّ رجل وصنعتُه مقرونان ، وأنت وشأنك مصطحيان . وعليه جاء العطف بالنصب مع أت ؛ قال :

أغار على معزاي لم يدري أنني وصرفاء منها عبلة الصفوات (٣)
١٠ ومن ذلك قولهم أنت ظالم إن فعلت ، ألا تراهم يقولون في معناه : إن فعلت فأنت ظالم ، فهذا ربما أوهم أن (أنت ظالم) جواب مقدم ، ومعاذ الله أن يقدم جواب الشرط عليه ، وإنما قوله (أنت ظالم) دالٌّ على الجواب وساد مسدّه ؛ فأما أن يكون هو الجواب فلا .

١٥ ومن ذلك قولهم في عليك زيدا : إن معناه خذ زيدا ، وهو - لعمري - كذلك ، إلا أن (زيدا) الآن إنما هو منصوب بنفس (عليك) من حيث كان اسما لفعل متعده ، لا أنه منصوب بـ (خذ) .

ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ؛ فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ، ولا تسترسل إليه ؛ فإن أمكك أن يكون

- ٢٠ (١) أي على غضب واغتيال ، يقال : حرد الرجل إذا اغتاط فتحرش بالذي غاظه .
(٢) كذا في أ . وفي ب ، ش ، ج : « ضيغته » . والضبيعة هنا : حرفة الرجل وتجارته وصناعته .
(٣) أورده في اللسان (معز) . و « صفرأه » يريد قوسا . والصفوات حجارة ملس مسدّاة ، وكانها كان يرى بها مكان السهام . وقوله (أغار) أي الذئب أو السبع . (٤) كذا في ش ، ب . وقد سقط هذا اللفظ « ما » في أ .

تقدير الإعراب على ستمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصححت طريق تقدير الإعراب ، حتى لا يشدّ شيء منها عليك ، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تُؤثر إصلاحه ؛ ألا تراك تفسر نحو قولهم : ضربت زيدا سوطا أن معناه ضربت زيدا ضربة بسوط . وهو — لا شك — كذلك ، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف ، أي ضربته ضربة سوط ثم حذفت الضربة على عبّرة حذف المضاف . ولو ذهبت لتأول ضربته سوطا على أن تقدير إعرابه : ضربة بسوط كما أن معناه كذلك للزمك أن تقدّر أنك حذفت الباء ، كما تحذف حرف الجر في نحو قوله : أمرتك الخير ، وأستغفر الله ذنبا ، فمحتاج إلى اعتذار من حذف حرف الجر ، وقد غيّبت عن ذلك كلّ بقولك : إنه على حذف المضاف ؛ أي ضربة سوط ومعناه ضربة بسوط ، فهذا — لعمرى — معناه ، فأما طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف .

باب في أن المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ

به ، إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه

من ذلك أن ترى رجلا قد سدّد سهما نحو الغرض ثم أرسله ، فتسمع صوتا فتقول : القرطاس والله ، أي أصاب القرطاس . ف(أصاب) الآن في حكم الملفوظ به .

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « تركت » . وهو بخط مغاير ويبدو أنه إصلاح من الشنقبلى أو كتابة في موضع ترك يراضا . (٢) يريد قول الشاعر :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به ففسد تركك ذا مال وذا نسب

وانظر الكتاب ١ / ١٧ ، والخزانة ١ / ١٦٤ (٣) يريد قول الشاعر :

أستغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد إليه الوجه والعمل

وانظر الخزانة ١ / ٤٨٦ (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « بقوله » .

(٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فأما على طريق » .

لبتة ، وإن لم يوجد في اللفظ ، غير أن دلالة الحال عليه ثابت مناب اللفظ به .
 وكذلك قولهم لرجل مهوٍ بسيف في يده : زيدا ، أى أضرب زيدا . فصارت
 شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به . وكذلك قولك للقادم من سفر : خير مقدم ،
 أى قدمت خير مقدم ، وقولك : قد مررت برجل إن زيدا وإن عمرا ، أى إن
 كان زيدا وإن كان عمرا ، وقولك للقادم من حججه : مبرور ماجور ، أى أنت
 مبرور ماجور ، ومبرورا ماجورا ، أى قدمت مبرورا ماجورا ، وكذلك قوله :
 رسم دار وقفت في طلله كدت أفضى الغداة من جلله^(١)

أى رب رسم دار . وكان رؤية إذا قيل له كيف أصبحت يقول : خير عافك
 الله — أى بخير — يحذف الباء لدلالة الحال عليها بجرى العادة والعرف بها .
 وكذلك قولهم : الذى ضربت زيدا ، تريد الهاء وتحذفها ، لأن في الموضع دليلا
 عليها . وعلى نحو من هذا تتوجه عندنا قراءة حمزة ، وهى قوله سبحانه « واتقوا
 الله الذى تساءلون به والأرحام » ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش
 والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس ، بل الأمر فيها دون
 ذلك وأقرب وأخف وألطف ؛ وذلك أن لحمزة أن يقول لأبى العباس : لأننى لم
 أحيل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمرة ، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية
 حتى كأنى قلت : (وبالأرحام) ، ثم حذف الباء ؛ لتقدم ذكرها ؛ كما حذفت لتقدم^(٢)

(١) كذا في ١٠ . وفي ش ، ب : « أو » . (٢) انظر مجالس ثعلب ٩١
 (٣) هو جميل بن عبد الله بن معمر ، صاحب بيتة . وانظر الأما إلى ١ / ٢٤٦ / ١ والسمط ٥٥٧
 والخزاة ٤ / ١٩٩ والعينى ٣ / ٣٣٩ ، والسيوطى ١٢٦ (٤) هذا البيت من شواهد النحو
 في مباحث حرف الجر ، وهو مطلع القصيدة ، وبعده :

موحشا ما ترى به أحدا تنسج الرياح ترب معتله
 واقفا في رباع أم جبير من خصا يومه إلى أمه
 (٥) كذا في ج . وفي أ ، ب ، ش : « ويحذف » . (٦) يريد المبرد . وانظر الكامل
 ١٥٥ / ٦ ، وشرح المفصل ٣ / ٧٨ (٧) كذا في أ ، ش . وفي ب : « كآ » .

ذكرها في نحو قولك : بَمَنْ تَمَرُّ أَمْرُزُ ، وعلى من تَنْزِلُ أَنْزِلُ ، ولم تقل : أَمْرُ به ولا أَنْزِلُ عليه ، لكن حذف الحرفين لتقدم ذكرهما . وإذا جاز للفرزدق أن يحذف حرف الجر لدلالة ما قبله عليه (مع مخالفته له في الحكم^(١)) في قوله :

وَأَيَّ مَنْ قَوْمٍ بِهِمْ يَتَّقِي الْعِدَا وَرَأْبُ النَّأْيِ وَالْجَانِبُ الْمُتَخَوِّفُ^(٢)

أراد : وبهم رأب النَّأْيِ ، لحذف الباء في هذا الموضع لتقدمها في قوله : بهم يتقى العدا ، وإن كانت حالهما مختلفتين . ألا ترى أن الباء في قوله (بهم يتقى العدا) منصوبة الموضع لتعلقها بالفعل الظاهر الذي هو يتقى ، كقولك : بالسيف يضرب زيد ، والباء في قوله : (وبهم رأب النَّأْيِ) مرفوعة الموضع عند قوم ، وعلى كل حال فهي متعلقة بمحذوف ورافعه الرَّأْبُ — ونظائر هذا كثيرة — كان حذف الباء من قوله (والأرحام) لمشابتها الباء في (به) موضعا وحكما أجدر ، وقد أجازوا تبأ له وويل على تقدير وويل له ، فحذفوها وإن كانت اللام في (تبأ له) لا ضمير فيها وهي

(١) كذا في ب ، ش . وفي أ : « مع مخالفته في الحكم له » . (٢) من نقيضة الفرزدق

التي مطلعها :

عزفت بأعشاش وما كدت تعزف وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف

وانظر النقائض ٥٦٤ طبعة أوربة ، واللسان (رأب) .

(٣) كذا في أ ، ب ، وفي ش : « مختلفين » .

(٤) كذا في أ ، ب . وقد سقط هذا الحرف في ش .

(٥) كذا في أ ، ب . وفي ش : « قولهم » .

(٦) كأنه يريد أن يجعل خيرا ، وهذا وجه . والوجه الآخر أن يكون « بهم » صفة (قوم) ،

و (رأب) فاعل به ، وعلى هذا فقوله (بهم) مجرور الموضع . وهذا الوجه لا يريد هنا إذ هو قريب من

(السيف يضرب زيد) .

(٧) كذا في ب . والمعنى طيه صحيح . أي (بهم) خبر والرأب مبتدأ والخبر رافعه المبتدأ عند

البصريين . وفي أ ، ش : « رافعة للرأب » وهو لا يستقيم على رأى البصريين .

(٨) جواب « إذا جاز للفرزدق » .

(١) متعلّقة بنفس (تبا) مثلها في هلم لك وكانت اللام في (ويل له) خبرا، ومتعلّقة بمحذوف
وفيها ضمير، فهذا عَرُوضٌ ^(٢) بيّـت الفرزدق .

فإن قلت : فإذا كان المحذوف للدلالة عليه عندك بمنزلة الظاهر فهل تجيز
توكيد الهاء المحذوفة في نحو قولك : الذي ضربت زيد ، فتقول : الذي ضربت
نفسه زيد ؛ كما تقول : الذي ضربته نفسه زيد ؟ قيل : هذا عندنا غير جائز ؛
وليس ذلك لأن المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت ، بل لأمر آخر ، وهو أن الحذف
هنا إنما الغرض به التخفيف لطول الاسم ، فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض . ^(٣)

وذلك أن التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز ؛ فلما كان الأمر كذلك
تدافع الحُكْمَان ، فلم يجوز أن يجتمعا ؛ كما لا يجوز ادغام الملاحق ؛ لما فيه من نقض

- ١٠ الغرض . وكذلك قولهم لمن سدد سهمي ثم أرسله نحو الغرض فسمعت صوتا فقلت :
القرطاس والله أي أصاب القرطاس : لا يجوز توكيد الفعل الذي نصب (القرطاس) .
لو قلت : إصابة القرطاس ، فجعلت (إصابة) مصدرا للفعل الناصب للقرطاس لم
يجز ؛ من قبل أن الفعل هنا قد حذفته العرب وجعلت الحال المشاهدة دالة عليه ،
ونائبه عنه ، فلو أكدته لنقضت الغرض ؛ لأن في توكيده تثبيتا للفظه المختزل ،
ورجوعا عن المعتزم من حذفه وأطراحه والاكتفاء بغيره منه . وكذلك قولك للهوى

(١) المعروف أن اللام في مثل هذا للتبيين . وتقدير الكلام (له أعني) أو (إرادتي له) ، وليست
متعلّقة بنفس تبا ، نعم يجيز الصبان إذا كان المحرور غير مخاطب كما هنا أن يتعلق بالمصدر ، ولكن
ابن جني لا يرى هذا التفصيل ، يدل على ذلك نظيره بهم لك ، واللام في المثال الأخير للتبيين عند الصبان
أيضا . انظر صبان الأشموني في مبحث المفعول المطلق .

- ٢٠ (٢) أي مثيله . يقال : هذه المسألة عرضت لك أي نظيرها ، وقد يقال لابن جني : إن في بيت
الفرزدق وفي « تبا له ويل » حذف الجواز والمجرد ، وهو خبر ، وحذف الخبر سنن مألوف ، ومنه
معروف . فإما قراءة حمزة ففيها حذف الجواز وإبقاء حمزة ، وهذا مرضع القول والمواخاة .
(٣) كذا في ش . وفي أ : « فيه » . (٤) انظر ص ١٢٧ . هذا الجزء .

بالسيف في يده : زيدا ، أى اضرب زيدا لم يجوز أن تؤكد ذلك الفعل الناصب
لزيدا ؛ ألا تراك لا تقول : ضربا زيدا وأنت تجعل (ضربا) توكيدا لأضرب المقدرة ؛
من قبل أن تلك اللفظة قد أُيِّدت عنها الحال الدالة عليها ، وحذفت هي اختصارا ،
فلو أكدتها لتقضت القضية التي كنت حكمت بها لها ، لكن لك أن تقول : ضرباً
زيدا لا على أن تجعل ضربا توكيدا للفعل الناصب لزيدا ، بل على أن تبدله منه
فتقيمه مقامه فتنصب به زيدا ، فأما على التوكيد به لفعله وأن يكون زيد منصوبا
بالفعل الذي هذا توكيد له فلا .^(١)

(٢)
فهذه الأشياء لولا ما عرّض من صناعة اللفظ — أعنى الاقتصار على شيء
دون شيء — لكان توكيدها جائزا حسنا ، لكن (عارض ما منع)^(٣) فلذلك لم يجوز ؛
لا لأن المحذوف ليس في تقدير المفظوظ به .

(٤)
ومما يؤكد لك أن المحذوف للدلالة عليه بمنزلة المفظوظ به إنشادهم قول الشاعر :
قاتلي القوم يا خراع ولا يأخذكم من قتالهم قشل^(٥)

فتمام الوزن أن يقال : فقاتلي القوم ، فلولا أت المحذوف إذا دلّ الدليل عليه بمنزلة
المثبت ، لكان هذا كسرا ، لا زحافا . وهذا من أقوى وأعلى ما يحتج به لأن
المحذوف للدلالة عليه بمنزلة المفظوظ به البتة ، فاعرفه ، واشدد يدك به .

(١) في س ، ه : « هو » . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « الشيء » .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « لكن عارض عرض ما منع » . (٤) هو الشداخ

ابن يعمر الكافي من شعراء الحماسة ، وهو جاهلي . وليس الشهاخ ، كما في شرح الدماميني للترجبة . ٤ ،

فهو تحريف . (٥) البيت من المنسرح وقد دخله الخرم ، ولو قال : (فقاتلي) نجما من ذلك .

وقد ذكره أبو رياش كاملا هكذا . وانظر التبريري في شرح الحماسة . ونهاية الشعر الأتزل « لا » وانظر

الدماميني في الموطن السابق .

وعلى الجملة فكل ما حذف تخفيفاً فلا يجوز توكيده ، لتدأقع حاله به ؛ من حيث التوكيد للإسهاب والإطناب ، والحذف للاختصار والإيجاز . فاعرف ذلك مذهبا للعرب .

ومما يدل على صحة ذلك قول العرب — فيما روينا عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى — : (راكب الناقة طليحان) كذا روينا هكذا ؛ وهو يحتمل عندي وجهين :

أحدهما ما نحن عليه من الحذف ، فكأنه قال : ركب الناقة والناقة طليحان ، حذف المعطوف لأمرين : أحدهما تقدم ذكر الناقة ، والشئ إذا تقدم ذكره دل على ما هو مثله . ومثله من حذف المعطوف قول الله عز وجل « فقلنا أضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا » أى فضرب فانفجرت . حذف (فضرب) لأنه معطوف على قوله : (فقلنا) . وكذلك قول التغلبي^(٤) :

* إذا ما الماء خالطها سخينا^(٥) *

أى شربنا فسرخينا^(٦) . فكذلك قوله : ركب الناقة طليحان ، أى ركب الناقة والناقة طليحان .

فإن قلت : فهلا كان التقدير على حذف المعطوف عليه ، أى الناقة وراكب

الناقة طليحان ؟ قيل يبعد ذلك من وجهين :

(١) كذا في الأصول . والأحسن في التعبير : من حيث إن . (٢) انظر في تخريجه أيضا التصريح على التوضيح ، والأشوبى في آخر مباحث عطف النسق . (٣) كذا في أ . وسقط هذا في ش ، ب . (٤) يريد عمرو بن كلثوم صاحب المعلقة التي أوتها :

ألا هي بصحنك فاصبحنا ولا تبق نمسور الأندرينا

(٥) صدره في وصف النمر : * مشعشة كأن الحص فيها * (٦) هذا وجه في فهم البيت . ويرى بعضهم أن (سخينا) وصف من السخونة وهو حال من الضمير في خالطها ، وذلك مزج النمر بالماء الساخن .

أحدهما أن الحذف اتّسع ، والاتّسع بابه آخر الكلام وأوسطه ، لا صدره وأوله ؛ ألا ترى أن من اتّسع بزيادة (كان) حَشَوْا أو آخِرا لا يميز زيادتها أولا ، وأن من اتّسع بزيادة (ما) حشوا وغير أول لم يستجز زيادتها أولا إلا في شاذّ من القول ؛ نحو قوله ^(١) :

وقدّمَا هاجني فازددت شوقا بسكاهُ حمامتين تجاوبان

فيمن رواه (وقدّمَا) بزيادة (ما) على أنه يريد : وقد هاجني ، لا فيمن رواه فقال : (وقدّمَا هاجني) أي وقدّما هاجني .

والآخر أنه لو كان تقديره : الناقة وراكب الناقة طليحان ، لكان قد حذف حرف العطف وبقى المعطوف به ؛ وهذا شاذّ ، إنما حكى منه أبو عثمان عن أبي زيد : أكلت لحما ، سمكا ، تمرا ، وأنشد أبو الحسن :

كيف أصبحت كيف أمسيت تِمّا يزرعُ السُود في فؤاد الكريم ^(٢)
وأنشد ابن الأعرابي ^(٣) :

وكيف لا أبكي على علاقي صبايحي غبايحي قيلاتي ^(٤)

(١) مجدر اللص قصيدة طويلة فيها هذا البيت ، لكن بلفظ : « وما هاجني » في موضع : « وقد ما هاجني » وانظر الأمال ٢٨١/١ ، والخزانة ٤/٤٨٣ ومعجم البلدان (حجر) وشواهد المغني للسيوطي ١٣٩ (٢) حذف فيه حرف العطف والأصل : كيف أصبحت ، وكيف أمسيت ، أي لبداء النجدة يعمل على الورد والمحبة . والبيت في ديوان المعاني ٢/٢٢٥ عن أبي زيد . وفيه : « ثبت » في مكان « يزرع » . (٣) في اللعان في قيل : « الأزهرى : أنشدني أعرابي :

مالي لا أسقى حبيباتي وهن يوم الورد أمهاتي

* صبايحي ، غبايحي ، قيلاتي *

أراد بجبيباته إبله التي يسقيها يشرب البامبا جملهن كأمهاته « فهل ترى ما هنا محرفا عما في اللسان . والظاهر أن هذه رواية أخرى عن ابن الأعرابي . (٤) العلات جمع حلة ، وكأنه يريد هنا ما يتعلل به ، وفسرها بالصبايح والغبايحي والقيلاتي . يريد نوقا يحلبها صباحا و بمد المغرب وفي القائلة . فالصبايح جمع صبيوح ، والغبايحي جمع غبوق ، والقيلاتي جمع قبيلة .

وهذا كله شاذ، ولعله بجميع ما جاء منه، وأما على القول الآخر، فإنه - لعمري - قد حذف حرف العطف مع المعطوف به، وهذا ما لا بد منه؛ ألا ترى أنه إذا حذف المعطوف لم يجوز أن يبقى الحرف العاطف قبله بحاله؛ لأن حرف العطف لا يجوز تعليقه. (٢) فإن قلت فقد قال: (٣)

قد وعدتني أم عمرو أن تآ تدهن رأسي وتقليبي وا (٤)
* وتمسح القنفاء حتى تنأ *
٥

فإنما جاز هذا لضرورة الشعر، ولأنه أيضا قد أعاد الحرف في أول البيت الثاني، بفاز تعليق الأول بعد أن دعمه بحرف الإطلاق وأعاده، فعرف ما أراد بالأول، بخرى مجرى قوله: (٥)

عجل لنا هذا وألحقنا بذا آل الشحم إنا قد مللناه بجمل (٦)
فكما علق حرف التعريف مدعوما بالالف الوصل وأعاده فيما بعد، فكذلك علق حرف العطف مدعوما بحرف الإطلاق وأعاده فيما بعد. فإن قلت: فألف قوله (وا) ملفوظ بها، وألف الوصل في قوله (بذا آل) غير ملفوظ بها، قيل لو ابتدأت اللام لم يكن من الهمزة بد. فإن قلت: أفيجوز على هذا (قام زيدوه، وعمرو) فتجري

- ١٥ (١) كذا في أ. وفي ش، ب: «من». (٢) يريد بذلك ألا يكون له تأثير ظاهر بحذف المعطوف. (٣) أي حكيم بن ممية القمي. انظر الموشح ٢٠ (٤) «تقليبي» في أ، ب: «تفديني» وقوله «وا» كذا في أ، ب، وفي اللسان في نأ وفتف وفي وقد أصلحت في ش: «واتا» وهو إفساد للشعر ومجافاة للرواية و«القنفاء»: الكفرة، و«تنأ» أي تنأ وتبسو، وضبط في الموشح «تنأ» بكسر التاء وهي لغة. (٥) نسب في صديويه ٢٧٣/٢ إلى غيلان وهو غيلان بن حرب الربي الرجز كما في العيني ١/٥١٠ على هامش الخزانة. (٦) «الشحم» في صديويه والعيني «بالشحم» و«بجمل» أي حسب. وقوله «بذا آل» رسم في أ، والتكاتب «بذل». (٧) كذا في أ، ب. وفي ش: «وكا». (٨) كذا في أ، ب. وفي ش: «تا».

(١) هاء بيان الحركة مجرى ألف الإطلاق؟ فإنه أضعف القياسين . وذلك أن ألف الإطلاق أشبه بما صيغ في الكلمة من هاء بيان الحركة ؛ ألا ترى إلى ما جاء من قوله :^(٢)

ولاعب بالمشي بني بينه كيفل الهير يجترش العظايا^(٤)
فأبسه الإله ولا يوبى ولا يسق من المرض الشفايا^(٥)

— وقرأته على أبي علي : ولا يشقى — ألا ترى أن أبا عثمان قال : شبه ألف الإطلاق بتاء التأنيث ، أي فصّح اللام لها كما يصحّحها للهاء ، وليست كذلك هاء بيان الحركة ؛ لأنها لم تقو قوة تاء التأنيث ؛ ألا ترى أن ياء الإطلاق في قوله :
* ... كُله لم أصنعي^(٦) *

قد نابت عن الضمير العائد حتى كأنه قال : لم أصنعه ، فلذلك كان (وا) من قوله (وتفليني وا) كأنه لاتصاله بالألف غير معلق . فإذا كان في اللفظ كأنه غير معلق وعاد من بعد معطوفاً به لم يكن هناك كبير مكروه فيعتذر منه .

١ (١) يريد هاء السكت . (٢) هذا جواب قوله : «فإن قلت أفيجوز» . (٣) هو عصر ابن سعد بن قيس عيلان كما اللسان في حما . وفي حاسة البهري ٣٢٤ هذه الأبيات ببعض تغيير عما في اللسان منسوبة إلى المستور بن ربيعة ، وكذا في طبقات ابن سلام طبعة أوربة ١٢ (٤) قبله :
إذا ما المرء صم فلم يكلم وأعيأ سمعه إلا ندايا

والنظاء واحدها عظاية وهي دوية . واحتراشها : صيدها . (٥) «يؤبى» كذا في أ . وفي ش ، ب : «تؤبى» ر «الشفايا» كذا في ش ، ب . وهو الصواب . وفي أ : «الشفايا» يراد الشفاء . وهو خطأ . (٦) يريد المازني . وقد جاء هذا في تصريح المازني ص ٥٩ ؛ تيمور والعبارة فيه : «فإن الشاعر شبه ألف النصب بهاء التأنيث حين قال عظاية وصلاية وما أشبهه» .
٢ (٧) هذا جزء من بيت تمامه :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع

وهو من أرجوزة لأبي النجم العجلي . وانظر الكتاب ١ / ٤٤ ، والخزانة في الشاهد ٥٦ .

فإن قلت : فإن هاء بيان الحركة قد عاقبت لام الفعل ؛ نحو أزمه ، واغزّه ،
واخشه ، فهذا يقويها ، فإنه موضع لا يجوز أن يسوى به بينها وبين ألف الإطلاق .
والوجه الآخر الذي لأجله حسن حذف المعطوف أن الخبر جاء بلفظ التثنية ، فكان ذلك
دليلا على أن المخبر عنه اثنان . فدّل الخبر على حال المخبر عنه . إذ كان الثاني هو الأول .
فهذا أحد وجهي ما تحتمله الحكاية .

والآخر أن يكون الكلام محمولا على حذف المضاف أي راكب الناقة أحد
طليحين ، كما يحتمل ذلك قوله سبحانه « يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان » أي من
أحدهما ، وقد ذهب فيه إليه فيما حكاه أبو الحسن . فالوجه الأقول ؛ وهو ما كنا
عليه : من أن المحذوف من اللفظ إذا دلت الدلالة عليه كان بمنزلة المفلوظ به ،
ألا ترى أن الخبر لما جاء مثنى دلّ على أن المخبر عنه مثنى كذلك أيضا ، وفي هذا
القول دليل على ما يرد من نحوه بمشيئة الله [وحوله] .

باب في نقض المراتب إذا عارض هناك عارض

من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو ضرب غلامه زيدا . فهذا لم يمتنع
من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم ، وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه ، وهي

- ١٥ (١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « ما » . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « التنبه »
وهو تصحيف ، يريد قوله : « طليحان » : (٣) كذا في ش ، ب . وسقط هنا في أ .
(٤) هذا مقابل قوله في ص ٢٨٩ : « أحدهما ما نحن عليه من الحذف » .
(٥) في الحجة بعد أن أورد ما ذكره المؤلف : « وقال أبو الحسن : زعم قوم أنه يخرج من العذب
أيضا » ويخطر في خلدني لهذا أنه سقط هنا بعد « أحدهما » : « لا منهما » .
- ٢٠ (٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فالأوجه » . (٧) كذا في أ . وفي ش ، ب :
« القدر » . (٨) زيادة في ش ، ب . وقد خلت منها أ . (٩) كذا في أ .
وقد سقطت « لم » في ش ، ب .

إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول، وفساد تقدم المضممر على مظهره لفظا ومعنى. فلهذا
 (١) وجب إذا أردت تصحيح المسئلة أن تؤخر الفاعل فتقول: ضرب زيدا غلامه،
 وعليه قول الله سبحانه: « وإذ أتى إبراهيم ربه » (٢) وأجمعوا على أن ليس بجائز
 ضرب غلامه زيدا، لتقدم المضممر على مظهره لفظا ومعنى. وقالوا في قول النابتة:
 جرى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
 (٤) إن الهاء عائدة على مذکور متقدم، كل ذلك لثلاثا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافا
 (٥) (إلى الفاعل) فيكون مقدما عليه لفظا ومعنى. وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله:
 * جرى ربه عنى عدى بن حاتم *

عائدة على (عدى) خلافا على الجماعة .

فإن قيل: ألا تعلم أن الفاعل رتبته التقدم، والمفعول رتبته التأخر، فقد وقع كل
 منهما الموقع الذى هو أولى به، فليس لك أن تعتقد في الفاعل وقد وقع مقدما أن

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « أوجب » .

(٢) من القائلين بالجواز أبو عبد الله الطوال محمد بن أحمد . وهو من أصحاب الكسائي . وكانت
 وفاته سنة ٢٤٣ ، فكان ابن جنى لم يطلع على خلافه . وانظر كتب النحو في مبحث الفاعل .

(٣) أى الدياني . والذي طرعه الزواة أن قاتل هذا أبو الأسود الدؤلى يهجو عدى بن حاتم .
 وإنما وهم من وهم في نسبه إلى النابتة أن للنابتة شعرا شبيها بهذا وهو :

جرى الله عبسا عبس آل بنبيض جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

ويقول العيني : « عزاه بعضهم إلى النابتة الدياني ، وأبو عبدة إلى عبد الله بن همارق ، والأعلم
 لأبي الأسود ، وقيل : لم يدركه ، حتى قال ابن كيسان : أحسبه مولدا مصنوعا » والبيت من شواهد
 النحو في باب الفاعل . وانظر الخزانة طبعه السلفية ١ / ٢٥٣ والعيني ٢ / ٤٨٧ على هامش الخزانة .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « إلى » . (٥) كذا في الأصول . والمناسب . « إليه » .

(٦) كذا في أ . وفي ب ، ش : « فإني أجيز » . (٧) كذا في أ . وفي ش ، ب :

« التأخير » . (٨) كذا في أ . وفي ش ، ب : « كل واحدة » .

موضعه التأخير، وإتاما المأخوذ به في ذلك أن يُعْتَقَد في الفاعل إذا وقع مؤخرًا أن موضعه التقديم، فإذا وقع مقدمًا فقد أخذ مأخذه، ورست به قدمه . وإذا كان كذلك فقد وقع المضمرة قبل مظهره لفظًا ومعنى . وهذا ما لا يجوز القياس .

قيل : الأمر وإن كان ظاهره ما تقوله ، فإن هنا طريقًا آخر يُسَوِّغُ غيره ،

- وذلك أن المفعول قد شاع عنهم وأطرد من مذاههم كثرة تقدمه على الفاعل ، حتى دعا ذلك أبا علي إلى أن قال : إن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه ، كما أن تقدم الفاعل قسم أيضًا قائم برأسه ، وإن كان تقديم الفاعل أكثر ، وقد جاء به الاستعمال مجيئًا واسعًا ؛ نحو قول الله عز وجل « إنما يخشى الله من عباده العلماء » وقول ذي الرقة :

- ١٠ أستحدثت الركب من أشياهم خبرا أم عاود القلب من أطرايه طرب^(٢)
وقول معقرب بن حماد الباريق^(٣) :

أجدت الركب بعد غد خوف وأمست من لبانتك الألوف^(٤)
وقول دُرِّي بنت عبيبة^(٥) :

(١) كذا في ش . وفي أ ، ب ، ج : « تقديم » . (٢) ثالث بيت من قصيدته التي مطلعها :

- ١٥ ما بال عينك منها الماء ينسك كأنه من كل مفرية سرب
وانظر شرح شواهد الشافية ١٨٩ ، والديوان في صدره . (٣) كذا في أ ، ب . وفي ش : « قال » .
(٤) الخفوف : الارتحال . وأجد : أوث الجدة . كأنه يريد أن الارتحال بعد غد أي نية ذلك جعلهم يجسدون وينشطون في التهيؤ للرحيل . والألوف محبوبته . ويبدو أن هذا من قصيدته التي فيها :
وذبيانية وصت بنها بأن كذب القراطيف والقروف

- ٢٠ وانظر في هذا البيت وثلاثة معه الخزانة ٢/٢٩٣ ، ٣/١٥ ، واللائل ٤٨٤ ، والكشاف (المنكوت) .
(٥) من بنى قيس بن ثعلبة كما في الكتاب ١/٩٢ . وفي اللسان (أبو) : « دري بنت سيار بن ضيرة... ويقال : هو لعمره الخثيمية » . وفي الحاسة أن هذا الشعر لعمره الخثيمية ؛ وكذا في العيني . ويبدو أن ما في اللسان (الخثيمية) تحريف عن (الخثيمية) . وانظر الحاسة بشرح التبريزي طبعة بن ٤٨٣ .

إذا هبطا الأرض المخوف بها الردى يُخَفِّضُ مِنْ جَاشِهِمَا مَنْصُلَاهُمَا^(١)
وقول لبيد :

فَدِافِعُ الرِّيَانِ عُرَى رَسْمُهَا خَلَقًا كَمَا صَمِنَ الوُحَى سِلَامُهَا^(٢)
ومن أبيات الكتاب^(٣) :

إِعْزَادِ قَلْبِكَ مِنْ سَأَمَى عَوَائِدِهِ وَهَاجِ أَهْوَاكَ الْمَكْنُونَةَ الطَّلَلُ
فقدّم المفعول في المصراعين جميعا، ولبيد أيضا :

رُزِقْتُ مَرَابِيعَ النُّجُومِ وَصَابَهَا وَدُقُّ الرُّوَاعِدِ جَوْدُهَا فَرِهَامُهَا
وله أيضا :

لَمَعْفَرٍ قَهْدٍ تَنَازَعِ شِدْوَهُ غُبْسٌ كَوَاسِبُ مَا يَمُنُّ طَعَامُهَا^(٤)
وقال الله عز وجل : « أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ » وقال الآخر :

أُبْعِدُكَ اللهُ مِنْ قَلْبِ نَصَحَتُ لَهُ فِي حُبِّ جُمَلٍ وَيَأْبَى غَيْرِ عَصِيَانِي
وقال المرقش الأكبر :

لَمْ يَسْجُجْ قَلْبِي بِمُحَوَّادِثِ إِذْ لَا صَاحِبِي الْمَتْرُوكُ فِي تَعْلَمُ^(٥)

(١) تقول ذلك في أخويها ترثيها . وفي الحساسة أن هذا لعمرة في ابنيها ترثيها . ومن هذه المرثية ما يستشهد به النحويون في باب الإضافة :

هما أخوا في الحرب من لا أخا له إذا خاف يوما نبوة فدعاها
وانظر العيني في شواهد الإضافة ، والأعلم في المرجع السابق ، واللسان في أبو . (٢) من معلقته التي أزلها :
عفت الديار محلها فقامها بمنى تأبد غوطها فرجامها

(٣) ١ / ١٤٢ ، وفي شواهد المعنى للبهقادي ٢ / ٩٢٦ : « قال ابن خلف : الشعر لعمربن
أبي ربيعة » ولم أره في الديوان . (٤) يصف بقرة وحشية تضطرب لولدها الذي أكلته السباع ، وهو
المعنى بالمعفر القهد — والمعفر : الذي قطعت عنه الرضاعة أي ما يراد فطامه . والقهد : الأبيض في كدره —
ويعنى بالمعفر الكواسب السباع ، وجماعها لا يمن طعامها لأنهن يكسبنه بأنفسهن فلا يد عليهن لأحد .
وقوله : « غبس » كذا في أ . وفي ش : « غبس » . (٥) هذا من قصيدة مفضلية . يرا
صاحبها له دفن في تغلم وهو موضح : وانظر شرح ابن الأثير للفضليات ٤٨٧

وفيها :

في باذخاتٍ من عَمَايَةَ أو يرفعُه دون السماءِ خَسِيمِ^(١)

والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم. غير مستنكر، فلما كثر وشاع تقديم المفعول [على الفاعل^(٢)] كان الموضوع له، حتى إنه إذا أخر موضعه التقديم، فعلى ذلك كأنه قال: جرى عدى بن حاتم ربه، ثم قدم الفاعل على أنه قد قدره مقدما عليه مفعوله بجاز ذلك، ولا تستنكر هذا الذي صورته لك ولا يحف عليك؛ فإنه مما تقبله هذه اللغة ولا تعافه ولا تتبشع به؛ ألا ترى أن سيويوه أجاز في جر (الوجه) من قولك: هذا الحسن الوجه أن يكون من موضعين: أحدهما بإضافة الحسن إليه، والآخر تشبيهه له بالضارب الرجل، هذا مع أن قد أحطنا علما بأن الجر في (الرجل) من قولك: هذا الضارب الرجل إنما جاءه وأناه من جهة تشبيههم إياه بالحسن الوجه، لكن لما أطرده الجر في نحو هذا الضارب الرجل، والشاتم الغلام، صار كأنه أصل في يابه، حتى دعا ذلك سيويوه إلى أن عاد (فشبه الحسن الوجه) بالضارب الرجل، [من الجهة التي إنما صححت للضارب^(٣) الرجل تشبيها بالحسن الوجه] وهذا يدل على تمكن الفروع عندهم، حتى إن أصولها

(١) قبله :

لو كان حى ناجيا لنحا من يومه المرلم الأعصم

والمرلم الأعصم: الوعل. وعماية جبل، وكذا خيم. يقول: هذا الوعل مننصم بأعالى الجبال ومع ذلك يدركه الموت. وقوله « في باذخات » كذا في أ. وهو الصواب. وفي ش، ب: « يا فخر ».

(٢) زيادة في ش خلت منها أ، ب.

(٣) كذا في أ. ش، وفي ب: « لذلك ».

(٤) كذا في أ. وفي سائر الأصول: « تشبيهه ».

(٥) كذا في ش، ب. وفي أ: « فشبّه به الحسن الوجه ».

(٦) زيادة في ش، ب، س، ه، خلت منها أ.

١٥

٢٠

التي أعطتها حكما من أحكامها قد حارت فاستمادت من فروعها ما كانت هي أدته^(١) إليها ، وجعلته عطية منها لها ، فكذلك أيضا يصير تقديم المفعول لما استمر وكثر كأنه هو الأصل ، وتأخير الفاعل كأنه أيضا هو الأصل .

فإن قلت ، إن هذا ليس مرفوعا إلى العرب ولا محكما عنها أنها رآته مذهبا ، وإنما هو شيء رآه سيبويه واعتقده قولاً ، ولستنا نقلد سيبويه ولا غيره في هذه العلة ولا غيرها ، فإن الجواب عن هذا حاضر عتيد ، والخطب فيه أيسر ، وسنذكره في باب يلى هذا بإذن الله . ويؤكد أن الهاء في (ربه) لعدى بن حاتم من جهة المعنى عادة العرب في الدعاء ؛ ألا تترك لا تكاد تقول : جزى ربُّ زيد عمرا ، وإنما يقال : جزاك ربك خيرا أو شرا . وذلك أوفق ؛ لأنه إذا كان مجازيه ربه كان أقدر على جزائه وأملأ به . ولذلك جرى العرف بذلك فاعرفه .

ومما تقضت مرتبته المفعول في الاستفهام والشرط ، فإنهما يجيئان مقدمين على الفعلين الناصبين لهما ، وإن كانت رتبة المفعول أن يكون بعد العامل فيه . وذلك قوله سبحانه وتعالى « وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون » ف (أي منقلب) منصوب على المصدر بـ (ينقلبون) ، لا بـ (سيعلم) ، وكذلك قوله تعالى « أئمتنا الأجلين »

- ١٥ (١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « واستمادت » . وفي الخزانة في شواهد الفاعل : « فاستمادت » .
 (٢) جواب قوله : « فإن قلت إن هذا ... » . (٣) عرض ابن يمين في شرح المفصل ٧٦/١ لمذهب ابن جنى في مسألة (ضرب غلامه زيدا) ورأيه في مرجع الضمير في البيت ، ثم قال : « وذلك خلاف ما عليه الجمهور ، والصواب أن تكون الهاء عائدة إلى المصدر ، والتقدير : جزى رب الجزاء ، وصار ذكر الفعل كتقديم المصدر ؛ إذ كان دالا عليه » . وترى مثل هذا في أمالي ابن الشجري ١٠٢/١ .
 ٢٠ (٤) كذا في ش ، ب . وفي أ ، ج « إملأته » وفي عبارة الخزانة : « إملأه » . والوجه ما أثبتنا .
 و « أملأ به » أي أوتق بأدائه ، يقال : ملأ فوهو ملي . إذا كان ثقة غنيا . (٥) أي المفعول في الاستفهام والمفعول في الشرط ، وقد سئخ الضمير نظرا لهذا التعدد . (٦) كذا في أ ، وفي ش ، ب : « متقدمين » . (٧) كذا في ب ، ش . وفي أ : « يعلم » .

قضيت فلا عدوان عليّ» وقال « آياتنا تدعوا فله الأسماء الحسنى » فهذا ونحوه لم يلزم تقديمه من حيث كان مفعولا . وكيف يكون ذلك وقد قال عز اسمه « وضرب الله مثلا » وقال تعالى « ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت » وقال « يحرفون الكلم عن مواضعه » وقال « قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم » وهو ملء الدنيا كثرة وسعة ، لكن إنما وجب تقديمه لقريضة انضمت إلى ذلك ، وهي وجوب تقدم الأسماء المستفهم بها والأسماء المشروط بها . فهذا من النقص العارض .

ومن ذلك وجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة وكان الخبر عنه ظرفا ؛ نحو قولهم : عندك مال ، وعليك دين ، وتحتك بساطان ومعك ألفان . فهذه الأسماء كلها مرفوعة بالابتداء ، ومواضعها التقديم على الظروف قبلها التي هي أخبار عنها ، إلا أن مانعا منع من ذلك حتى لا تقدمها عليها ، ألا ترى أنك (لو قلت : غلام لك ، أو بساطان تحتك ونحو ذلك لم يحسن ؛ لا لأن المبتدأ ليس (موضعه التقديم) لكن لأمر حدث ، وهو كون المبتدأ هنا نكرة ؛ ألا تراه لو كان معرفة لاستمر وتوجه تقديمه ، فنقول : البساطان تحتك ، والغلام لك . أفلا ترى أن ذلك إنما فسد تقديمه لما ذكرناه : من قبح تقديم المبتدأ نكرة في الواجب ، ولكن لو أزلت الكلام إلى غير الواجب لجاز تقديم النكرة ؛ كقولك : هل غلام عندك ، وما بساط تحتك ، بغنيت الفائدة من حيث كنت قد أفدت بنفك عنه كون البساط تحتك ، واستفهامك عن الغلام : أهو عنده أم لا ؟ إذ كان هذا معنى جليا مفهوما . ولو أخبرت عن النكرة في الإيجاب مقدمة فقلت : رجل عندك كنت قد أخبرت عن

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « بقدمها » . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ :

« تراك » . (٣) كذا في أ . وفي ش ، ب ، س ، هـ : « يحجز » .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، س ، هـ ، ب : « موضعه يحسن التقديم » .

منكور لا يعرف ، وإنما ينبغي أن تقدم المعرفة ثم تجبر عنها بغير استفاد منه معنى منكور ، نحو زيد عندك ومحمد منطلق ، وهذا واضح . فإن قلت : فلم وجب مع هذا تأخير النكرة في الإخبار عنها بالواجب ، قيل لما قبح ابتداءها نكرة لما ذكرناه رأوا تأخيرها وإيقاعها في موقع الخبر الذي بابه أن يكون نكرة ؛ فكان ذلك إصلاحاً للفظ ، كما أنحروا اللام لام الابتداء مع (إن) في قولهم : إن زيدا لقاوم لإصلاح اللفظ . وسترى ذلك في بابه بعون الله وقدرته . فاعلم إذاً أنه لا تنقض مرتبة إلا لأمر حادث ، فتأمله وابحث عنه .

باب من غلبة الفروع على الأصول

هذا فصل من فصول العربية طريف^(١) ؛ تجده في معاني العرب ، كما تجده في معاني الإعراب . ولا تكاد تجد شيئاً من ذلك إلا والغرض فيه المبالغة .
فمما جاء فيه ذلك للعرب قول ذى الرمة :

ورمى كأوراك العذارى قطعته^(٢) إذا ألبيسته المظلمات الخنادس^(٣)

أفلا ترى ذا الرمة كيف جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً . وذلك أن العادة والعرف في نحو هذا أن تشبه أعجاز النساء بكشبان الأتقاء ، ألا ترى إلى قوله :

ليسلى قضيبٌ تحتته كئيب^(٤) وفي القلادِ رشاً ربيد

(١) كذا في ب . وفي ش ، ج : « طريف » وسقط هذا اللفظ في أ .

(٢) يريد ما يرجع إلى الإعراب في الكلام ، وجعل ذلك مقابلاً لمعاني العرب التي تعالجها وأعراضها من الكلام . وسيعرض لهذا في قوله : « وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون » .

(٣) (ألبيسته) : غطته . والخنادس جمع خندس . والخندس : اشتداد الظلمة ، وقد ذهب بها مذهب الوصف وانظر الديوان ٣١٨ ، والبيت من قصيدته التي مطلعها :

لم تسأل اليوم الطلول الدوارس مجزوى وهل تدرى القفار البسابس

وانظروا أيضاً كامل المبرد ص ٢ ج ٧ (٤) القلاد واحدتها قلادة . والرشاً : الظبي إذا تحرك وقولى ومثى مع أمه . والبيت في اللسان في قد .

وإلى قول ذى الرقة أيضا - وهو من أبيات الكتاب - ^(١)

ترى خلفها نصفاً قناة قويممة^(٢) ونصفاً نقاً يرتج أو يتمرمر^(٣)

وإلى قول الآخر :

حُلِّقَتِ غيرِ خَلْقِيَةِ النسوانِ إن قيت فالأعلى قضيبُ بان

وإن تولَّيت فدِعْصَتانِ وكلُّ إِدِّ تفَعَّلُ العيائِنِ^(٣)

وإلى قوله ^(٤) :

كدي عيص النقا يمشى الوليدان فوقه بما احتسبا من لين مس وتسهايل

وما أحسن ما ساق الصنعة فيه الطائى الكبير :

كم أحرزت قُضْبُ الهنديِّ مُصلتةً تهتر من قُضْبِ تهتر في كُثْبِ^(٥)

(١) ص ٢٢٣ ج ١

(٢) قال الأعمى : «وصف امرأة فجعل أعلاها في الإرهاف والطاقة كالقناة ، وأسفلها في امتلائه وكثافته كاللحاف المرجح . والنقا : الكثيب من الرمل . وارتجاجه اضطرابه وانهبال بمضه على بعض لينة . والترمرمر أن يجرى بمضه في بعض » . وهو من قصيدة في الغزل بمية أولها :

خليلى لا ربيع بوهيزن نخبر ولا ذوجى يستنطق الدار يعسدر

وانظر الديوان .

(٣) (دعصتان) تثنية دعصة ، وهى قطعة من الرمل . والإد : العجب والأمر العظيم . والشعر

في اللسان في دعص . (٤) هو لامرى القيس . وقد وقعت النسبة في ج .

(٥) من قصيدته التى أولها :

السيف أصدق إنباء من الكتب فى حده الحد بين الجد واللعب

و « قضب الهندى » أى الحديد أو الصنع الهندى يريد السيوف ، و « مصلته تهتر » حالان من القضب ،

و « من قضب » تميز (كم) ويريد بهذه القضب القدود القويمة فوق الأبحاز اللينة كالكتب من الرمال .

يريد أن السيوف تظفر المصارلين بها بحسان النساء إذ يقمن فى السبي ، ومثله ما قبله :

كم كان فى قطع أسباب الرقاب يها إلى المخدرة العسذراء من سبب

و « تهتر » كذا فى ج . وفى ش ، ب : « تهتر » . وقد سقط « تهتر » فى الموضع الثانى فى أ .

(١) والله البُحترى) فما أعذب وأظرف وأدمت قوله :

أين الغزال المستعير من التمس كَفَلًا ومن نورِ الأَقاحي مبسِمًا (٢)

فقلب ذو الرمة العادة والعرف في هذا ، فشبه كُثبان الأتقاء بأعجاز النساء . وهذا كأنه يخرج مخرج المبالغة ، أى قد ثبت هذا الموضع وهذا المعنى لأعجاز النساء وصار كأنه الأصل فيه ، حتى شبه به كُثبان الأتقاء . ومثله للطائي الصغير :

في طلعة البدر شيء من ملاحيتها وللقضيب نصيب من تننيتها (٥)
وآخر من جاء به شاعرنا ، فقال :

نحن ركب مَلِجِنٌ في زِيِّ نائس فوق طير لها شغوصُ الجمال (٧)

بجعل كونهم جِنًا أصلاً ، وجعل كونهم ناسا فرعا ، وجعل كون مطاياها طيرا أصلاً ، وكونها جمالا فرعا ، فشبه الحقيقة بالمجاز في المعنى الذى منه أفاد المجاز من الحقيقة

(١) كذا في ب ، ج . وفي ش : « والله ذر البحترى » وفي أ : « والبحترى » وهو عطف على الطائي .

(٢) من قصيدة يمدح فيها أحمد وإبراهيم ابن المدبر أوطا :

أحلتى سلى بكاطمة اسلبا وتعلمنا أن الجسوى ما هجتا

وانظر الديوان .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فهذا » .

(٤) كذا في ب ، ش . وفي أ : « فصار » .

(٥) « من تننيتها » . كذا في ب ، وفي ش : « في تننيتها » . وهو من قصيدة في مدح المتوكل أوطا :

أنافى عند ليل فرط حبيها ولوصة لى أديها وأخفيها

(٦) كذا في أ . وفي ب ، ج ، ش : « ما » .

(٧) من قصيدة في مدح عبد الرحمن بن المبارك الأنطاكي ، أوطا :

صلة الهجرلى وهجر الوصال نكساتى فى السمة نكس الهلال

وبعده :

من بنات الجدبل تمشى بنا فى الـ بيعد مشى الأيام فى الآجال

وقوله (فوق طير) أى فوق ركائب كالطير .

ما أفاد . وعلى نحو من هذا قالوا للناقاة (بُجَالِيَّة) لأنهم شَبَّهوها بِالْجَمَلِ فِي شِدَّتِهِ وَعَلَوْ
خَلْقِهِ ؛ قَالَ الْأَعْمَشِيُّ :

بُجَالِيَّةٌ تَغْتَسِلُ بِالرِّدَافِ إِذَا كَذَبَ الْإِيمَانُ الْهَجِيرَا^(١)

وقال الراعي :

* عَلَى بُجَالِيَّةٍ كَالْفَحْلِ هِمْلَاجٍ *

وهو كثير . فلما شاع ذلك واطرد صار كأنه أصل في بابه ، حتى عادوا فشبهوا
الجمال بالناقاة في ذلك ؛ فَقَالَ^(٢) :

وَقَرَّبُوا كُلَّ بُجَالِيٍّ عَضِيَّةً قَرِيبَةً نُذُوْتُهُ مِنْ تَحْمِيْضَةٍ

فهذا من حملهم الأصل على الفرع فيما كان الفرع أفاده من الأصل ، ونظائره
في هذه اللغة كثيرة .

وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون في صناعتهم ، فشبهوا الأصل بالفرع
في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل ؛ ألا ترى أن سيويه أجاز
في قولك : هذا الحسن الوجه أن يكون الجتز في الوجه من موضعين ، أحدهما

(١) (تفتلى) : تسرع ، والرداف جمع الرديف وهو — كالردف — : من يركب خلف الراكب ،

يريد أنها تفري على السير وفوقها أكثر من راكب ، والإيماء من التوق : المبطات ، وكذب الهمير
الهمير : أساء السير فيه ولم يصدق . وهو من قصيدة له في الديوان وقيله :

وبسداء يلعب فيها السرا ب لا يبتدى القوم فيها مسيرا

قطعت إذا سمع السامعو ن لبتدب الجون فيها صريرا

بناجبة كأنات التميل توفى السرى بصدأين صيرا

(٢) هو هيمان بن خافة كما في اللسان في جعل وعضه وحض . وعضه : يرعى الغشاء من الأبحار

والندوة موضع شرب الإبل . والمحمض : حيث يرعى الحمض وهو من النبات ما فيه ملوحة ، وهو ما تشبهه
الإبل . يقول : موضع شربه قريب لا يتعب في طلب الماء . وانظر نوادر أبي زيد ١١٤ والأمال

الإضافة، والآخر تشبيهه بالضارب الرجل الذي إنما جاز فيه الجوز تشبيها له بالحسن الوجه؛ على ما تقدم في الباب قبل هذا .

فإن قيل : وما الذي سوغ سيبويه هذا، وليس مما يرويه عن العرب رواية، وإنما هو شيء رآه واعتقده لنفسه وعلل به ؟ قيل يدل على صحة ما رآه من هذا وذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه : من أن العرب إذا شبت شيئا بشيء مكنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما ؛ ألا تراهم لما شهبوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه، تمموا ذلك المعنى بينهما بأن شهبوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه . وكذلك لما شهبوا الوقف بالوصل في نحو قولهم (عليه السلام والرحمت) وقوله : * بل جوز تيهاء كظهر المحففت *^(٥)

وقوله :^(٦)

اللهُ نَجْمَاكَ بِكَفِّي مَسَامَتْ من بعيدا وبعيدا وبعدمت^(٧)
صارت نفوس القوم عند الغلصمات وكادت الحرة أن تدعى أمت

(١) في اللسان (جمل) : « عمت » ويبدو أنه تحريف عما هنا . (٢) كذا في أ ، ج ، ش ، ب : « فكذلك » . (٣) سقط لفظ « نحو » في ش ، ب . وثبت في أ ، ج . (٤) أي سور الذئب كما في اللسان في جف ، وشواهد الشافية ٢٠٠ (٥) بعده :
قطعها إذا المها تجوفت مآرنا إلى ذراها أهدفت

جوز التيهاء : وسطها . والخفة : الترس من جلد ، وتجوفت : دخلت في جوفها . والمآرن أصلها المآرين جمع المثران وهو كاس الوحش ، وذراها : ظلها ، وأهدفت : بلحات . وقوله : (بل جوز تيهاء) أي رب جوز تيهاء . وقوله كظهر الخفة أي في الاستواء ، وقوله قطعها إذا المها تجوفت مآرنا أي في وقت الظهيرة حين يدخل بقر الوحش كئسه من الحر وتلجأ إل ظل المسارين .

(٦) هو أبو النجم كما في اللسان في ما . وانظر شواهد الشافية ٢١٨ ، والخزانة ١٤٨/٢ .
(٧) « بعدمت » أراد : بعدما ، فأبدل الألف هاء ، ثم أبدل الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث . انظر اللسان (ما) .

كذلك شبهوا أيضا الوصل بالوقف في قولهم : ثلاثة آربعة يريد ثلاثة أربعة ، ثم تخفف الهمزة فتقول : ثلاثة آربعة ، وفي قولهم : (سبباً وكللاً) . وكما أجروا غير اللازم مجرى اللازم في قولهم : (لحمر ، وريا) وقولهم : وهو الله ، وهي التي فعلت ، وقوله :

٥ فقمتُ لللطيف مرتاعاً وأرقني فقلت أهي سرت أم عادني حلم^(١)

(١) أى لوجريا في الشعر . ومن الأول قوله :

إن الدبي فوق المتون دبا وهبت الريح بمورها

* ترك ما أبى الدبي سببا *

والدبي : الجراد . والمتون جمع المتى ، وهو ما صلب من الأرض . والمور — بضم الميم — : الفبار .
والسبب : القفر والمفازة .

ومن الثاني قوله :

كأن مهواها على الكلكل وموقعا من ثغفات زل

موقع كنى راهب يصلى فى غبش الصبح وفى التجلى

وهو في وصف ناقته . والكلكل : الصدر . والثغفات جمع الثفة ، وهو ما يقع على الأرض من أعضاء

الإبل . وزل : خفاف . وانظر شرح شواهد الشافية للبغدادى فى الشاهدين ، وفى الشاهد الثانى الخزانة

١٥ ٥٥١/٢ (٢) يريد أن (الأحمر) إذا خفف بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى اللام يجوز حذف

همزة الوصل فى غير الوصل لتحريك اللام ، وهو وإن كان عارضا فقد أجرى مجرى اللازم على هذا الوجه .

(٣) يريد أن (رؤيا) إذا خففت همزتها بإبدالها واوا فإن بعض العرب يرى إبدال الواو ياء

لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، وهو يجعل العارض كأصل اللازم ، وعامة العرب على خلافه

٢٠ فيقولون : الرويا من غير إبدال . (٤) أجرى واو العطف وهى ليست لازمة مجرى اللازمة

التي هى جزء من الكلمة تخفف بتسكين ما هو فى حكم الوسط . (٥) هو زياد بن حمل من قصيدة طويلة فى الحماسة ، وقبله :

زارت رويقة شعنا بعد ما جمعوا لدى نواحل فى أرساغها خدم

يريد أن خيال رويقة — وهو اسم محبوبته — زارهم وقد عرسوا فى السفر . وأراد بالنواحل الرواحل ،

٢٥ والخدم واحدها خدمة وهى السير يشد عليها . وانظر الخزانة ٣/٣٩١ ، وشرح الحماسة للتبريزى

طبعة بن ٦٠٨ (٦) « اللطيف » كذا فى ش ، ب ، ج . وفى أ : « الضيف » . « وأرقنى »

كذا هو فى أ ، ب ، ش . والمعروف فى الرواية : « فأرقنى » .

(١) وقولهم ها الله ذا، أجروه مجرى دأبة، وقوله :

ومن يتق فإن الله معه^(٢) ووزق الله مؤتاب^(٣) وغادى

أجرى (تق ف) مجرى علم حتى صار (تقف) كعلم^(٤)، كذلك أيضا أجروا اللازم^(٥) مجرى غير اللازم في قول الله سبحانه « أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى »^(٦) فأجرى النصب مجرى الرفع الذي لا تلزم فيه الحركة ومجرى الجزم الذي لا يلزم فيه الحرف أصلا ، وكما حُلَّ النصب على الجز في التثنية والجمع الذي على حد التثنية ، كذلك حُلَّ الجز على النصب فيما لا ينصرف ، وكما شُهِت الياء بالألف في قوله :
* كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِيقِ^(٨) *

- (١) كذا في ش ، ب ، ج ، وفي أ : « ها » . وهو خطأ . و(ها) للتثنية ، وهي من تمام (ذا) وانظر شرح الرضى للكافية ٢ / ٣٣٦ وما بعدها . ويقرأ (ها الله) ببائيات ألف (ها) كما هي في الرسم . ١٠
- (٢) « رزق الله » كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « رزق المرء » والبيت أورده اللسان في أوب ووقى غير معزق : وانظر شواهد الشافية ٢٢٨ ، وقد ورد في السيرافي غير معزق أيضا ، في ١ / ٢٧٠ ، ٤٤٠٢ / ٦ ، ٣٣٣ من نسخة التيمورية ، والصاحي ١٩
- (٣) عبارة ابن سيده : « أراد : يتق . فأجرى تق ف ، من (يتق فإن) مجرى علم ، تخفف كقولهم علم في علم » وانظر اللسان (وقى) . وقوله : « تق ف » كذا في ش ، ب ، ج . وسقط في أ « ف » . ١٥
- (٤) موصول بقوله آفا : « كما أجروا غير اللازم مجرى اللازم » .
- (٥) أي بالاختصار على ياء واحدة . وهذا في قراءة طلحة بن سليمان والفيض بن غزوان ، أما قراءة الجمهور فنصب يحيي وإظهار الياء الثانية . وانظر البحر المحيط ٣٩١ / ٨
- (٦) كذا في أ ، ب ، وش . والمناسب : « أر » .
- (٧) ثبت لفظ « مجرى » في ش ، ب ، ج ، وسقط في أ . ٢٠
- (٨) بعده :

* أيدي نساء يتعاطين الورق *

وهو في وصف إبل بسرعة السير . والفرق : المكان المستوي لا هجارة فيه . والورق : الدراهم . وانظر اللسان في فرق ، وهو ما نسب إلى روبة في الديوان ١٧٩ وانظر الخزانة ٣ / ٥٢٩ ، وأما إلى ابن السجري ١ / ١٠٥ .

وقسوله^(١) :

* يادار هند عفت إلا أئافيا *

كذلك حملت الألف على الياء في قوله - فيما أنشد أبو زيد - :
إذا العجوزُ غضبت فطلّني ولا ترّضاها ولا تمسّني^(٢)

وكما وضع الضمير المنفصل موضع المتصل في قوله :

* إليك حتى بلغت إياكا *

ومنه قول أمية^(٣) :

بالوارث الباعث الأموات قد ضمّنت إياهم الأرض في دهر الدهارير

كذلك وضع أيضا المتصل موضع المنفصل في قوله :

١٠ فما نبالي إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلّاك^(٤) ديار
وكما قلبت الواو ياء استحسانا ، لا عن قوّة علة في نحو غديان ، وعشيان ، وأبيض^(٥)
ليّاح^(٥) ، كذلك أيضا [قلبت الياء واوا] في نحو الفتوى ، والرعى ، والتقوى ،

(١) أورد سيبويه في الكتاب ٥٥/٢ هذا الشرط ونسبه إلى بعض السعديين .

(٢) نسبه العيني إلى رثبة . انظر شواهد العرب والمبني ، وهو في ديوان رثبة ١٧٩ فيما نسب إليه .

١٥ (٣) قال العيني في شواهد الضمير : « قاله الفرزدق . وما قيل إنه لأمية بن أبي الصلت غير صحيح .

وقبله :

لاني حلقت - ولم أحلف على فند - فناء بيت من الساعين معمور

وبمسه بيت :

لـو لم يشـر به عيسى وبنيـه كنت النبي الذي يدعو إلى النور

٢٠ وهو من قصيدة للفرزدق في مدح يزيد بن عبد الملك وهما . يزيد بن المهلب ، وانظر الديوان ١٠٢ طبع

أردية ، ومختصر الشواهد للعيني ٢٨ . وقوله : « بالوارث » في الأصول : « الوارث » وهو تخريف .

(٤) قال : العيني : « أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد » . (٥) غديان وصف من غدى

— بكسر الدال — : تغدى ، وعشيان وصف من عشى — بكسر الشين — : تعشى ، وأبيض

ليّاح : شديد البياض . ويقال فيه أيضا ليّاح بالكسر . (٦) أثبتت هذه الجملة هنا وفقا لما

في أ ، ج . وفي ش ، ب آخرت هذه الجملة عن « الشروى » .

والبَقْوَى ، والنَّوَى ، والشَّرْوَى — وقد ذُكِرَ ذلك ^(١) — وقولهم عَوَى الكلب عَوْءً ، وكما أتبعوا الثاني الأول في نحو شُدُّ ، وفِرٌّ ، وَعَصٌّ ، ومُنْدٌ ، كذلك أتبعوا الأول الثاني في نحو: أقتل ، أخرج ، أدخل ، وأشباه هذا كثير ، فلما رأى سيبويه العرب إذا شَبَّهت شيئاً بشيء فحملته على حكمه ، عادت أيضاً فحملت الآخر على حكم صاحبه ، تثبتاً لها وتخيماً لمعنى الشَّبه بينهما ، حَكَمَ أيضاً لجزر الوجه من قوله (هذا الحسن الوجه) أن يكون محمولا على جزر الرجل في قولهم (هذا الضارب الرجل) كما أجازوا أيضاً النصب في قولهم (هذا الحسن الوجه) حملا له منهم على (هذا الضارب الرجل) ونظيره قولهم : يا أُمَيَّةَ ، ألا تراهم حذفوا الهاء فقالوا : أُمَيِّمَ ، فلما أعادوا الهاء أقرؤا الفتحة بحالها اعتيادا للفتحة في الميم ، وإن كان الحذف فرعا . وكذلك قولهم (اجتمعت أهل اليمامة ^(٢)) أصله (اجتمع أهل اليمامة) ثم حذف المضاف فأنث الفعل فصار (اجتمعت اليمامة) ثم أعيد المحذوف فأقر التانيث الذي هو الفرع بحاله ، فقليل اجتمعت أهل اليمامة (نعم) وأيد ذلك ما قدمنا ذكره : من عكسهم التشبيه وجعلهم فيه الأصول محمولة على الفروع ، في تشبيههم كُتُبَانِ الانقضاء بأعجاز النساء ، وغير ذلك مما قدمنا ذكره .

ولما كان النحويون بالعرب لاجقين ، وعلى سُمِّيهم آخذين ، وبألفاظهم متحلِّين ، ولعانيهم وقصودهم آميين ، جاز لصاحب هذا العلم ؛ الذي جمع شعاة ، وشرع أوضاعه ، ورسم أشكاله ، ووسم أغفاله ، وخلق أشطانه ،

(١) انظر ٨٧ من هذا الجزء . (٢) كذا في ش ، ب وفي أ : « كثيرة » .

(٣) من هذا قول النابتة : كليني لم يا أميئة ناصب ليل أفاسيه بلى الكواكب

فقد روى بفتح الاء وخرجه سيبويه على ما ذكره المؤلف . وانظر الكتاب ١ / ٣١٥

(٤) كذا في أ . وقد سقط هذا اللفظ في ش ، وأثبت في ب ولكن ضرب عليه . وانظر في هذا

سيبويه ١ / ٢٦ (٥) ثناء على سيبويه . وهو به حقيق . (٦) أى ما انفرد منه .

(٧) واحده غفل — كقفل — وهو ما لاسمة عليه .

٥

١٠

١٥

٢٠

وبسج أحضانه، وزم شوارده، وأفاء^(١) فوارده، أن يرى فيه نحو ما رأوا، ويحذوه على أمثلتهم التي حدّوا، وأن يعتقد في هذا الموضوع نحو ما اعتقدوا في أمثاله، لاسيما والقياس إليه مُضَيِّغٌ، وله قابل، وعنه غير متناقل. فاعريف إذا ما نحن عليه للعرب مذهبا، ولمن شرح لغاتها مُضْطَرِّبا، وأن سيبويه لاحق بهم، وغير بعيد فيهم. ولذلك عندنا لم يتعقب هذا الموضوع عليه أحد من أصحابه، ولا ضيرهم، ولا أضافوه إلى مانعوه عليه، وإن كان بحمد الله ساقطا عنه، وحرى بالاعتذار منه. وأجاز سيبويه أيضا نحو هذا وهو قوله (زيدا إذا يأتيني أضرب) فنصبه بـ(أضرب)، ونوى تقديمه، حتى كأنه قال (زيدا أضرب إذا يأتيني) ألا ترى إلى نيته بما يكون جوابا لـ(إذا) - وقد وقع في موقعه - أن يكون التقدير فيه تقديمه عن موضعه.

١٠

ومن غلبة الفروع للأصول إعرابهم في الآحاد بالحركات؛ نحو زيد، وزيدا، وزيد، وهو يقوم، وإذا تجوزت رتبة الآحاد أعربوا بالحروف؛ نحو الزيدان، والزيدان، والزيدون والعميرين، وهما يقومان، وهم ينطلقون. فأما ما جاء في الواحد من ذلك؛ نحو أخوك، وأباك، وهنك، فإن أبا بكر ذهب فيه إلى أن العرب قدّمت منه هذا القدر توطئة لما أجمعه من الإعراب في التثنية والجمع بالحروف. وهذا أيضا نحو آخر من حمل الأصل على الفرع، ألا تراهم أعربوا بعض الآحاد بالحروف حملا لهم على ذلك في التثنية والجمع. فأما قولهم (أنتِ تفعلين)

١٥

(١) الفوارد واحدا فارد وفاردة، وهو المنقطع من الحيوان عن القطيع، وأفاء الفوارد؛ رجمها وأعادها إلى جماعتها. (٢) كذا في ش، ١، ج. وفي ب: «أصحابنا». (٣) هذا جار في الجواب المرفوع أن يجوز تقديم معموله على أداة الشرط بلا خلاف. وإنما يجرى الخلاف في تقديم معمول الجواب المجرم. وانظر المصنف ٢/٦١، والكتاب ١/٦٨. (٤) كذا في ش، ب. وفي أ: «الأعداد».

٢٠

فانهم إنما أعربوه بالحرف وإن كان في رتبة الآحاد - وهي الأول - من حيث كان قد صار بالتأنيث الى حكم الفرعية ، ومعلوم أن الحرف أقوى من الحركة ، فقد تری الى علم إعراب الواحد أضعف لفظا من إعراب ما فوقه ، فصار - لذلك - الأقوى كأنه الأصل ، والأضعف كأنه الفرع .

ومن ذلك حذفهم الأصل لشبهه عندهم بالفرع ، ألا تراهم لما حذفوا الحركات ٥ - ونحن نعلم أنها زوائد في نحو لم يذهب ، ولم ينطلق - تجاوزوا ذلك الى أن حذفوا للجزم أيضا الحروف الأصول ، فقالوا : لم يخش ، ولم يرم ، ولم يغز . ومن ذلك [أيضا] (٢) أنهم حذفوا ألف مغزى ، ومدعى في الإضافة فأجازوا مغزى ، ومرمى ، ومدعى ، فحملوا الألف هنا - وهي لام - على الألف الزائدة في نحو حُبلى وسكرى . ومن ذلك حذفهم ياء تحية وإن كانت أصلا حملا لها على ياء شقية ، وإن كانت زائدة ؛ فلذلك ١٠ قالوا تحوى كما قالوا شقوى ، وغنوى ، في شقية وغنية . وحذفوا أيضا النون الأصلية في قوله : (٥)

* ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل *
وفي قوله : (٦)

* كأنهما ملآن لم يتغيرا * ١٥

(١) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « بالحروف » . (٢) زيادة في أ ، ب .
(٣) كذا في أ . وفي ب ، ج : « معزى » . (٤) ثبت لفظ « نحو » في أ ، وسقط في ش ، ب . (٥) هو النجاشي الحارثي . وانظر شرح شواهد المغنى للسيوطي ٢٣٩ والكتاب ٩/١ . والشطر الذي أورده من أبيات فيها حديث عن ذئب لقيه على ما ورد ، وقوله :
فقلت له يا ذئب هل لك في أخ يواسى بلا من عليك ولا بجمل
فقال هداك الله للرشد إنما دعوت لما لم يأت سجع قبلي
فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

(٦) مجزؤه : * وقد مرّ للدارين من بعدنا عصر *
وانظر اللسان في أين . وهو من قصيدة لأبي صخر الهدلي في الأما إلى ١٤٨/١ ، وبقية أشعار الهدلين ٩٣ .
وقبل هذا البيت : ٢٥

لبسلى بذات الجليش دار عرفتها وأخرى بذات البين آياتها سطر

وقوله^(١) :

أبلغ أبا دَخْتَنُوسَ مَأْكَكَةً غيرَ الذي قد يُقالِ مَلْكَذِبِ^(٢)
كما حذفوا الزائدة في قوله^(٣) :^(٤)

* وحاتمُ الطائيُّ وهَّابُ الميِّ *
٥

وقوله^(٥) :

* ولا ذا كِر اللهَ إلا قليلاً *

ومن ذلك حملهم التثنية - وهي أقرب إلى الواحد - على الجمع وهو أنأى عنه ؛
ألا تراهم قلبوا همزة التانيث فيما واوا فقالوا : حمراوان ، وأر بعراوان ، كما قلبوها فيه
واوا ، فقالوا : حمراوات علما ، ومحمراوات ، وأر بعراوات . ومن ذلك حملهم الاسم -
وهو الأصل - على الفعل - وهو الفرع - في باب ما لا ينصرف (نعم) وتجاوزوا
بالاسم رتبة الفعل إلى أن شبهوه بما وراءه - وهو الحرف - فبنوه ؛ نحو أمس ، وأين ،
وكيف ، وكم ، وإذا . وعلى ذلك ذهب بعضهم في ترك تصريف (ليس) إلى أنها
أُلحقت بـ(سما) فيه ، كما ألحقت (ما) بها في العمل في اللغة المجازية . وكذلك قال^(٦)
أيضا في (عسى) : (إنها)^(٧) مُنِعت التصريف لحملهم إياها على لعل . فهذا ونحوه يدلك

- ١٥ (١) انظر البيت في اللسان في ألك . (٢) أبو دختنوس لقب بن زرارة ، ودختنوس سماها
باسم بنت كسرى ويقال : دختنوش . وهي مقولة عن الفارسية أصلها دخت نوش ، ومعناه : بنت الهنء .
وانظر اللسان ، والمغرب للجواليقي ١٤٢ . وقوله : « ملكذب » . يريد : من الكذب . وانظر أمالي ابن
الشجري ١/٩٧ . (٣) كذا في ١ ، ج . وفي ب ، ش : « الزوائد » . (٤) عزاء في اللسان
في ماى إلى امرأة من عقيل تفخر بأخوالها من اليمن وكذا في النوادر ٩١ والخزانة ٣/٣٠٤ . وقيله :

٢٠ * حيدة خالى ولقبط وعلى *

- (٥) هو أبو الأسود الدؤلى . وانظر الخزانة طبعة السلفية ، ص ٢٥٨ ج ١ والسطر الذي أورده
صدره : * فأنفيسه غير مستعجب * (٦) كذا في أ . وفي ب : « فيه » .
(٧) كذا في أ . وفي ش ، ب ، ي ، هـ : « إنها المراد وسقط ما » .

على قوّة تداخل هذه اللغة وتلاحمها^(١)، واتصال أجزائها وتلاحقها، وتناسب أوضاعها،
وأنها لم تُقْتَمِثِ اقْتِئامًا، ولا هَيْلَتِ هَيْلًا، وأن واضعها عني بها وأحسن جوارها،^(٢)
وأمدت بالإصابة والأصالة فيها .

باب في إصلاح اللفظ^(٤)

اعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمّة، وعليها أدلّة، وإليها موصلة، وعلى^(٥)
المراد منها محصّلة، عُتِبَتِ العرب بها فأولتها صدرًا صالحًا من تثقيفها وإصلاحها.^(٦)
فمن ذلك قولهم: أمّا زيد فمنطلق؛ ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرّحت
بلفظ الشرط فيه صرت إلى أنك كأنك قلت: مهما يكن من شيء فزيد منطلق،
فتجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزأين، مقدّمة عليهما . وأنت في قولك:
أمّا زيد فمنطلق إنما تجدد الفاء واسطة بين الجزأين ولا تقول: أمّا فزيد منطلق؛
كما تقول فيما هو^(٧) (في معناه): مهما يكن من شيء فزيد منطلق . وإنما فُعل ذلك
لإصلاح اللفظ .

ووجه إصلاحه أن هذه الفاء وإن كانت جوابًا ولم تكن عاطفة، فإنها
على مذهب لفظ العاطفة وبصورتها، فلو قالوا: أمّا فزيد منطلق، كما يقولون:^(٨)
مهما يكن من شيء، فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية بجرى فاء العطف بعدها اسم

(١) كذا في أ . وفي ش: «تحاملها» . وفي ب: «تلاحمها» . (٢) كأنه يريد
أنها ليست جزافًا، بل هي مقسّدة بمقياس، يقال: قعت له إذا حفن له بيده وأعطاه، واتممت العطية
إذا أكثرها . وفي هذا معنى الخروج عن التقدير والحساب . (٣) كذا في أ، ب . وفي ش:
«جوازها» . (٤) كذا في أ، ش، ج . وفي ب: «اصطلاح» . (٥) كما تضمن
(محصّلة) معنى موقفة، فعدها بد (على) . (٦) كذا في ب، ش، ج . وقد سقط هذا اللفظ
في أ . (٧) كذا في ش، ب، س، هـ . وفي أ: «بمعناه» . (٨) ثبت هذا اللفظ
في أ . وسقط في ش، ب، ج .

وليس قبلها اسم، وإنما قبلها في اللفظ حرف، وهو أما . فتتَّكَبوا ذلك لما ذكرنا،
ووسطوها بين الحرفين؛ ليكون قبلها اسم وبعدها آخر، فتأتى على صورة العاطفة؛
فقالوا: أما زيد فنطلق، كما تأتي عاطفةً بين الاسمين في نحو قام زيد فعمرو .
وهذا تفسير أبي علي رحمه الله تعالى . وهو الصواب .

- ومثله امتناعهم أن يقولوا: انتظرتك وطلوع الشمس، أى مع طلوع الشمس،
فينصبوه على أنه مفعول معه؛ كما ينصبون نحو قمت وزيدا، أى مع زيد . قال
أبو الحسن: وإنما ذلك لأن الواو التي بمعنى مع لا تستعمل إلا في الموضع الذي
لو استعملت فيه عاطفةً لجاز. ولو قلت: انتظرتك وطلوع الشمس، أى (انتظرتك^(١)
طلوع الشمس) لم يحز . أفلا ترى إلى إجرائهم الواو غير العاطفة في هذا مجرى
العاطفة، فكذلك أيضا تجرى الفاء غير العاطفة في نحو أما زيد فنطلق مجرى العاطفة،
فلا يؤتى بعدها بما لا شبيه له في جواز العطف عليه قبلها .

ومن ذلك قولهم في جمع تمرة، وبُسرة، ونحو ذلك: تمرات، وبُسرات،
فكبروا إقرار التاء، تناكرا لاجتماع علامتي تأنيث في لفظ اسم واحد، فخذفت وهي
في النية [مرادة البتة^(٤)] لا لشيء إلا لإصلاح اللفظ؛ لأنها في المعنى مقدرة منوية^(٦)

- ١٥ (١) كذا في أ . وفي ش، ب: « فنصبوه » .
(٢) كذا في أ . وفي ب: « انتظرتك وطلوع الشمس » . يريد أنه لا يصح تسليط الانتظار
على طلوع الشمس لأن الشمس لا يقع منها انتظار، فلا يصح عطفه على التاء، ومن ثم لا يصح نصبه على
المفعول معه . وهذا رأى الأخفش، وجهور النحاة لا يلتزمون هذا، ومن الجائز عندهم سرت والنيل،
والنيل لا يسير . وانظر سر الصناعة في حرف الباء، وشرح الرضى للكافية في المفعول معه ١ / ١٩٥ .
- ٢٠ (٣) كذا في أ . وفي ش، ب: « عليها » .
(٤) ثبب ما بين القوسين في ش، ب: وسقط في أ .
(٥) كذا في أ، ج . وفي ش، ب: « بشي » .
(٦) كذا في ش، ب . وفي أ: « متونة » . وهو تحريف .

لا غير ، ألا تراك إذا قلت (تَمَرَات) لم يعترض شك في أن الواحدة منها تمرة ، وهذا واضح . (والعناية^(١)) إدا في الحذف إنما هي بإصلاح اللفظ ، إذ المعنى ناطق بالتاء مقتضى لها ، حاكم بموضعها .^(٣)

ومن ذلك قولهم : إن زيدًا لقائم ، فهذه لام الابتداء ، وموضعها أول الجملة وصدورها ، لا آخرها وعجزها ؛ فتقديرها أول^(٤) : لئن زيدًا منطلق ، فلما كره تلاقى حرفين لمعنى واحد — وهو التوكيد — أخرجت اللام إلى الخبر فصارت إن زيدًا منطلق .

فإن قيل : هلا أخرجت (إن) وقدمت اللام ؟ قيل : لفساد ذلك من أوجه : أحدها أن اللام لو تقدمت وتأخرت (إن) لم يجوز أن تنصب (إن) اسمها الذي من عاداتها نصبه ، من قبل أن لام الابتداء إذا لقيت الاسم المبتدأ قوت سببه ، وحمّت من العوامل جانبه ، فكان يلزمك أن ترفعه فتقول : لزيد إن قائم ، ولم يكن إلى نصب (زيد) — وفيه لام الابتداء — سبيل . ومنها أنك لو تكلفت نصب زيد — وقد أخرجت عنه (إن) — لأعمت (إن) فيما قبلها ، وإن لا تعمل أبدا إلا فيما بعدها . ومنها أن (إن) عاملة واللام غير عاملة ، والمبتدأ لا يكون إلا اسما ، وخبره قد يكون جملة وفعلا وظرفا وحرفا ، فجعلت اللام فيه لأنها غير عاملة ، ومنعت منه (إن) لأنها لا تعمل في الفعل ولا في الجملة كلها النصب ، إنما تعمل في أحد جزأها ، ولا تعمل أيضا في الظرف ، ولا في حرف الجزر . ويدل على أن موضع اللام في خبر (إن) أول الجملة قبل (إن) أن العرب لمّا جفا عليها اجتماع هذين الحرفين قبلوا الهمزة هاء ليزول لفظ (إن)

(١) كذا في أ . وفي ش ؛ ب : « فالعناية » .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « لإصلاح » .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « بموجبها » .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فتقديرها » .

(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب ، س ، هـ : « التي » .

فيزول أيضا ما كان مستكرها من ذلك، فقالوا (لَهْنِكَ قائم) (١) أي لَهْنِكَ قائم . وعليه قوله — فيما روينا عن محمد بن سلمة عن أبي العباس (٢) — :

ألا ياسنا برقي على قَلِيلِ الحَمَى لَهْنِكَ مِنْ بَرَقِي عَلَى كَرِيمِ (٣)

فإن قلت : فما تصنع بقول الآخر (٤) :

ثمانين حولاً لا أرى منك راحة لَهْنِكَ فِي الدُّنْيَا لِباقِيَةِ العُسرِ (٥)
وما هاتان اللامان ؟ (٦)

قيل : أما الأولى فلام الابتداء، على ما تقدم . وأما الثانية في قوله : (لباقية

العمر) فزائدة كزيادتها في قراءة سعيد بن جبير « إلا أنهم لياكلون الطعام » . ونحوه ما روينا عن قُطْرُب من قول الشاعر :

ألم تكن حلفت بالله العلي أن مطاباك لمن خير المطى (٧)

بفتح أن في الآية وفي البيت . وروينا عن أحمد بن يحيى — وأنشدناه أبو علي

رحمه الله تعالى — :

(١) كتب في أ فوق لهنك « مثل لهنك » وسقط هذا في أ ، ش ، ب . ويبدو أنها فصد بها توضيح ما في النص على أن تكون خارجة عنه ، ومن ثم لم أثبتها . وهذا الرأي في « لهنك » هو رأي سيويه في الكتاب ٤٧٤/١ (٢) هو المبرد . وانظر سر الصناعة في حرف اللام . (٣) من أربعة أبيات في الأمل ١ / ٢٢٠ والسمط ٥١١ والخزانة ٤ / ٣٣٩ وديوان المعاني ٢ / ١٩٢ ، وانظر نوادر أبي زيد ٢٨ (٤) هو عروة الرجال . وانظر الأمل ٢ / ٣٦ والسمط ٦٧١ وشرح الحماسة ٤ / ١٧٦ بولاق . (٥) وبسده :

فإن أنقلب من عمر صعبة سالماً تكن من نساء الناس لي بيضة العقر

وقد ثبت الشطر الأتزل من الشاهد في ش ، ب ، وسقط في أ ، ج .

(٦) في ب ، ش ، س ، ه قبل هذا زيادة : « مثل لهنك » وهو راجع لقوله في الشعر « لهنك » .

(٧) « خير » كذا في ج . وفي أ ، ب : « شر » . وما أثبتته موافق لما نقله في الخزانة ٤ / ٣٢٨

عن سر الصناعة . وهو في سر الصناعة في حرف اللام .

مَرُوا عَجَابًا وَقَالُوا: كَيْفَ صَاحِبِكُمْ! قال الذي سألوا: أمسى بمجهودا^(١)
 فزاد اللام. وكذلك اللام عندنا في (لَعَلَّ) زائدة؛ ألا ترى أن العرب قد تحذفها؛ قال:
 عَلَّ صُرُوفَ الدهرِ أو دُولَاتِهَا يُدَلِّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا^(٢)
 * فتستريح النفس من زفواتها *

وكذلك ما أنشدته^(٤) ابن الأعرابي^(٣) من قول الراجز:
 نُمَّتْ يَغْدُو لِكَأَنَّ لَمْ يَشْعُرِ رِخْوَ الإِزَارِ زُحَّ التَّبَسُّخْرِ^(٥)
 أى كأن لم يشعر، فكذلك تكون اللام الثانية في قوله:
 * لِهِنَّكَ فِي الدُّنْيَا لِبَاقِيَةِ العَمْرِ *
 زائدة.

فإن قلت: فلم لا تكون الأولى هي الزائدة والأخرى غير زائدة؟ قيل:
 يفسد ذلك من جهتين: إحداهما أنها قد ثبتت في قوله: «لهنك من برقي على كريم»
 هي لام الابتداء لا زائدة، فكذلك ينبغي أن تكون في هذا الموضع أيضا هي لام
 الابتداء. والأخرى أنك لو جعلت الأولى هي الزائدة، لكنت قد قدمت الحرف
 الزائد، والحروف إنما تزداد لضرب من ضروب الأتساع؛ فإذا كانت للاتساع
 كان آخر الكلام أولى بها من أوله، ألا تراك لا تزيد (كان) مبتدأة، وإنما
 تزيدها حشوا أو آخرًا، وقد تقدم ذكر ذلك.

(١) أنشدته ثعلب غير معزوز (المجالس ١٥٣ وما بعدها) مع بيت بعده:
 يا وبيح نفسي من غرباء مظلمة قيست على أطول الأرقام مدودا
 وانظر الخزانة ٤ / ٣٣٠ (٢) «يدلنا» كذا في أ، ب، ش. وفي ج: «تدني لنا»
 وفي اللسان في لم «تديلتنا»؛ وترى في هذا الموطن من اللسان أن الفراء أنشد هذا الرجز من غير عزو.
 (٣) كذا في أ، ج. وفي ب، ش: «فكذلك». (٤) كذا في ش، ب. وفي أ:
 «أنشدناه» وفي ج: «أنشدنا» ولم يلق أبو الفتح ابن الأعرابي؛ فإن صح ما في أ، ج فالمراد:
 أنشدنا في كتبه وما روى عنه لاشفاها. (٥) «زح البعتر»: ثقبه ببيضه. والزعج: السىء.
 الخلق. وقد أصلحتها هكذا. وفي أ، ب: «زعج». وفي ج: «زيج».

(١) فأتا قول من قال : إن قولهم (لهِنَّك) إن أصله (للهِنَّك) فقد [تقدّم ذكرنا]^(٢)
ذلك مع ما عليه فيه في موضع آخر؛ وعلى أن أبا عليّ قد كان قوّاه بأنّحره ،
وفيه تعسف^(٣) .

- ومن إصلاح اللفظ قولهم : كأن زيدا عمرو . اعلم أن أصل هذا الكلام :
زيد كعمرو ، ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه (إن) فقالوا : إن زيدا كعمرو ، ثم
لأنهم بالغوا في توكيد التشبيه فقدموا حرفه إلى أول الكلام عنايةً به ، وإعلاماً أن عقْد
الكلام عليه ؛ فلما تقدّمت الكاف وهي جارة لم يميز أن تباشر (إن) لأنها ينقطع
عنها ما قبلها من العوامل ، فوجب لذلك فتحها ، فقالوا : كأن زيدا عمرو .
ومن ذلك أيضاً قولهم : لك مال ، وعليك دين ؛ فالمال والدين هنا مبتدآن ،
وما قبلهما خبر عنهما ، إلا أنك لو رُمّت تقديمهما إلى المكان المقدر لهما لم يميز ؛ لقيح
الابتداء بالنكرة في الواجب ، فلما جفا ذلك في اللفظ أنحروا المبتدأ وقدموا الخبر ،
وكان ذلك سهلاً عليهم ، ومُضليحاً لما فسد عندهم . وإتما كان تأخره مستحسنًا
من قبيل أنه لما تأخر وقع موقع الخبر ؛ ومن شرط الخبر أن يكون نكرة ، فلذلك
صلح به اللفظ ، وإن كنا قد أخطنا علماً بأنه في المعنى مبتدأ . فأما من رفع^(٤)
الاسم في نحو هذا بالظرفية ، فقد كفي مؤونة هذا الاعتذار ؛ لأنه ليس
مبتدأ عنده .

(١) في شرح السيراني ١٠٧/٤ تيمورية أن هذا الرأي حكاة المفضل بن سلمة لغير الفراء . ونسبه
في الإنصاف ٩٤ إلى المفضل بن سلمة .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ذكرنا » . ولا يريد أنه ذكره في هذا الكتاب .

(٣) انظر بسط الكلام في هذا البحث في الخزانة ٤ / ٣٣٤ وما بعدها ، وانظر نوادر أبي زيد ٢٨

(٤) هم الأختش والكوفيون . وانظر شرح الرضي للكافية ١ / ٨٧

فإن قلت : فقد حَكَى عن العرب (أَمْتُ فِي حَجْرٍ لَا فِيكَ) ، وقولهم : (شَرُّ
أَهْرٍ ذَا نَابٍ) ، وقولهم : (سلام عليك) قال الله سبحانه وتعالى : (سلام عليك
سأستغفر لك ربِّي) ، وقال : (ويل للطففين) ونحو ذلك . والمبتدأ في جميع هذا
نكرة مقدّمة .

٥ قيل : أمّا قوله سلام عليك ، وويل له ، وأمت في حجر لا فيك ، فإنه جاز
لأنه ليس في المعنى خبرا ، إنما هو دعاء ومسألة ، أى ليسم الله عليك ، وليؤزّمه
الويل ، وليكن الأمت في الحجارة لا فيك . والأمت : الانخفاض والارتفاع
والاختلاف ؛ قال الله عزّ وجلّ : (لا ترى فيها عوجاً ولا أمتاً) أى اختلافاً .
ومعناه : أبقاك الله بعد فناء الحجارة ، وهى ممّا توصف بالخلود والبقاء ؛ ألا تراه
كيف قال : ١٠

ما أطيب العيش لو أن الفتى حجراً تنبو الحوادثُ عنه وهو مأموم !^(٤)
وقال :

* بقاء الوحي في الصمّ الصلاب *

١٥ (١) ضبطتها بالبناء للعلوم على ما في | فقد رسمت : « حكا » وهو يريد سبويه . وانظر الكتاب
١٦٦/١ وضبط في ب : « حكى » بالبناء للفعول .
(٢) كذا في ١٠ وفي ش ، ب : « فالمبتدأ » .
(٣) أى تميم بن أبي بن مقبل كما في شواهد المفنى للبغدادي ٢٥٦/٢
(٤) بعده :

٢٠ لا تنفع المرء أجماء البلاد ولا تبنى له في السموات السلايم
لا ينفع المرء أنصار ورايسة يأبي الهوان إذا عدّ الجرائم
أجماء البلاد : نواحيها . والرايبة : ما ارتفع من الأرض ، وأراد به القلعة المرتفعة ، والجرائم جمع
جرثومة وهى الأصل ، يقول إنه في جرثومة من قومه .

وأما قولهم (شرٌّ أهرُّ ذَا ناب) فإنما جاز الابتداء فيه بالنكرة من حيث كان الكلام عائدا إلى معنى النفي ، أى ما أهرُّ ذَا ناب إلا شرٌّ ، وإنما كان المعنى هذا لأن الخبرية عليه أقوى ؛ ألا ترى أنك لو قلت : أهرُّ ذَا ناب شرٌّ لكنك على طَرَف من الإخبار غير مؤكَّد ، فإذا قلت : ما أهرُّ ذَا ناب إلا شرٌّ كان ذلك أوكَّد ؛ ألا ترى أنَّ قولك : ما قام إلا زيد أوكَّد من قولك : قام زيد . وإنما احتجج إلى التوكيد في هذا الموضوع من حيث كان أمرا عانيا مُهِمًّا . وذلك أن قائل هذا القول سمع هريير كلب فأضاف منه وأشفق لاستماعه أن يكون لطارق شرٌّ ، فقال : شرٌّ أهرُّ ذَا ناب ؛ أى ما أهرُّ ذَا ناب إلا شرٌّ ؛ تعظيما عند نفسه ، أو عند مستمعه . وليس هذا في نفسه كأن يطرق بابه ضيف أو يلم به مسترشد . (فلما عناه وأهمه ، وكَّد الإخبار عنه) ، وأنخرج القول مخرج الإغلاظ به والتأهيب لما دعا إليه .

ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالألف إلا أن تقع آخرها ؛ نحو أرطى ، ومِعْرَى ، وَحَبْنَطَى ، وَسَرَنْدَى ، وَزِبَعْرَى ، وَصَلْحَدَى ؛ وذلك أنها إذا وقعت طرفا وقعت موقع حرف متحرك ، فدلَّ ذلك على قوتها عندهم ، وإذا وقعت حشوا وقعت موقع الساكن فضعفت لذلك فلم تقو ، فيعلم بذلك إلحاقها بما هي على سمت متحركة ؛ ألا ترى أنك لو ألحقت بها ثانية ، فقلت : خاتم ملحق بجعفر لكانت مقابلة لعينه وهى ساكنة ، فاحتاطوا للفظ بأن قابلوا بالألف فيه الحرف المتحرك ليكون أقوى لها وأدل على شدة تمكنها ولعلم بتقويتها أيضا وكون ما هي فيه على (وزن أصل من الأصول له) أنها للإلحاق به . وليست كذلك أَلِف قَبَعْرَى ، وَضَبْغَطْرَى ؛ لأنها

(١) « وأشفق » عطف تفسير . (٢) كذا في ش ، ب . وفى أ : « فإنما عناه وأهمه

وكذا الإخبار عنه » . (٣) يقال أهب للأمر : استعمله . (٤) كذا في ب . وفى أ ، ش : « متحركة » . (٥) كذا في ش ، ب . وفى أ : « قابلوه » . (٦) كذا في أ . ولا يبدو عليها الحاجة إلى عبارة (له) . وفى ش ، ب : « وزن من الأصول له » .

وإن كانت طرفاً ومنونّة ، فإن المثال الذى هى فيه [لا] مَصْعَدٌ للأصول إليه ^(١)
فيلحق هذا به ، لأنه لا أصل لها سداسياً ، وإنما أَلِفٌ قبعثرى قسم من الألفات ^(٢)
الزوائد فى أواخر الكلم ثالثٌ ، لا للتأنيث ، ولا للإلحاق . فاعرف ذلك .

ومن ذلك أنهم لمّا ^(٤) (أجمعوا الزيادة) فى آخر بنات الخمسة - كما زادوا فى آخر
بنات الأربعة - خصّصوا بالزيادة فيه الألف ، استخفافاً لها ، ورغبة فيها هناك دون
أختيها : الياء والواو . وذلك أن بنات الخمسة لطولها لا يُنتهى إلى آخرها إلا وقدمت ،
فلما تحملوا الزيادة فى آخرها طلبوا أخفّ الثلاث - وهى الألف - نخصّوها بها ، ^(٥)
وجعلوا الواو والياء حشواً فى نحو عَضْرُ فُوط ، وجَعْفَلِيْق ؛ لأنهم لوجاءوا بهما طرفاً
وسُداسيين مع ثقلهما ، لظهرت الكلفة فى تجشّمهما ، وكذّت فى احتمال النطق ^(٦)
بهما ، كلُّ ذلك لإصلاح اللفظ .

ومن ذلك باب الأذغام فى المتقارب ؛ نحو وَدٌّ فى وتد ، ومن الناس (ميقول)
فى (من يقول) ، ومنه جميع باب التقريب ؛ نحو اصطبر ، وازدان ، وجميع باب
المضارعة ، نحو مصدرٍ وبأيه ^(٧) .

ومن ذلك تسكينهم لام الفعل إذا اتصل بها علم الضمير المرفوع ؛ نحو ضَرَبْتُ ،
وضَرَبْنِ ، وضَرَبْنَا . وذلك أنهم أجزّوا الفاعل هنا مجرى جزء من الفعل ، فكُره

(١) زدت هذا الحرف ليستقيم الكلام ، وقد خلت منه الأصول . والزيادة (لا) فى الأشباه
للسيوطى ج ١ ص ٧٣ (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « له » وكان الضمير فى « لها »
يرجع إلى الأسماء . وفى الأشباه (لنا) وهو أجود . (٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب :
« وإنما » . (٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « أجمعوا على الزيادة » . وكلاهما صحيح ؛
يقال : أجمع الأمر وأجمع عليه : عزم عليه . (٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ « وإنما » .
٢٠ (٦) كذا فى الأشباه . وفى الأصول : « أر » . وقوله : « سداسين » كذا فى الأصول ،
والأجود : « سادسين » . (٧) فى أ كتب الحرف « ز » فوق « مصدر » وهذا علامة على
نطق الصاد قربية من الزاى تحقّقاً للضارعة .

اجتماع الحركات (الذي لا يوجد) في الواحد . فأسكنوا اللام^(٢) ، إصلاحا
لللفظ فقالوا : ضربت ، ودخلنا ، وخرجت . نعم وقد كان يجتمع فيه أيضا خمس
متحركات ؛ نحو : خرجت ، فالإسكان إذا أشد وجوبا . وطريق إصلاح اللفظ كثير
واسع ؛ فتفطن له .

- ومن ذلك أنهم لما أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة^(٣) (ولم
يجز أن يُجروها عليها لكونها نكرة أصلحوا اللفظ بإدخال (الذي) لتباشر بلفظ حرف
التعريف المعرفة ، فقالوا : مررت بزيد الذي قام أخوه ، ونحوه .

باب في تلاقى اللغة

هذا موضع لم أسمع فيه لأحد شيئا إلا لأبي علي رحمه الله .

- وذلك أنه كان يقول في باب أجمع ، وجمعا ، وما يتبع ذلك من أكتع ،
وكتعاء ، وبقية : إن هذا اتفاق وتوارد وقع في اللغة على غير ما كان في وزنه
منها قال : لأن باب أفعال وفعلاء ، إنما هو للصفات ، وجميعها تجيء على^(٤) (هذا الوضع)^(٥)
نكرات ؛ نحو أحمر وحمراء ، وأصفر وصفراء ، وأسود وسوداء ، وأبلى وبلقاء ، وأحرق
ونرقاء . هذا كله صفات نكرات ، فأما أجمع وجمعا ، فاسمان معرفتان وليسا
بصفتين ، وإنما ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلم المؤكدة بها^(٦) .

قال : ومثله ليلة طَلَّقة وليالٍ طوالق ، [قال : فليس طوالق [تكسير (طَلَّقة) ،
لأن فعلة لا تكسر على فواعل ، وإنما طوالق جمع طالقة ، وقعت موقع جمع طَلَّقة .

- (١) كذا في أ . وفي ش وب : « التي لا توجد » . (٢) في الأصول : « ما قبل اللام »
وهذا لا يستقيم به الكلام ولا يصح ، فان التسين للام كما سبق له . وقد يكون الأصل : « الآخر »
فخرت إلى « اللام » . (٣) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « فلم » .
(٤) كذا في ش ، ب . وفي أ وح : « يجيء » . وقد راعى اكتساب المبدأ الثاني من
المضاف إليه فانت الخبر . (٥) كذا في أ ، ح . وفي ش ، ب : « غير هذا الوضع » .
(٦) كذا في أ ، ح . وفي ش وب : « من » . (٧) زيادة في أ وح .

وهذا الذي قاله وجه صحيح . وأبين منه عندى وأوضح قولهم في العلم : سلمان ،
وسلمى ؛ فليس سلمان إذاً من سلمى ، كسكران من سكرى . ألا ترى أن فعلان
الذي يقاوده فعلى^(١) إنما بابه الصفة ، كغضبان وغضبي ، وعطشان وعطشى ، وخزيان
وخزيا ، وصديان وصديبا ؛ وليس سلمان ، ولا سلمى بصفتين ، ولا نكرتين ، وإنما
سلمان من سلمى كقحطان من ليلي ؛ غير أنهما كانا من لفظ واحد فتلاقيان عرض
اللغة من غير قصد لجمعهما ، ولا إيثار لتقاؤدهما . ألا تراك لا تقول : هذا رجل
سلمان ، ولا امرأة سلمى ؛ كما تقول : هذا سكران ، وهذه سكرى ، وهذا غضبان ،
وهذه غضبي . وكذلك لو جاء في العلم (ليلان) لكان ليلان من ليلي ، كسلمان من
سلمى . وكذلك لو وجد في العلم (حقطى) لكان من حقطان كسلمى من سلمان .
وأقرب إلى ذلك من سلمان وسلمى ، قولهم في العلم : عدوان ، والعدوى ،
مصدر أعداء الجرب ونحوه . ومن ذلك قولهم : (أسعد) لبطن من العرب ؛ ليس
هذا من سعدى كالأكبر من الكبرى ، والأصغر من الصغرى . وذلك أن هذا
إنما هو تقاود الصفة ، وأنت لا تقول : مررت بالمرأة السعدى ، ولا بالرجل
الأسعد . فينبغى - على هذا - أن يكون أسعد من سعدى كأسلم من بشرى . وذهب
بعضهم إلى أن أسعد تذكير سعدى ، ولو كان كذلك لكان حرى أن يبيء به سماع ،
ولم نسمعهم قط وصفوا بسعدى ، وإنما هذا تلاقٍ وقع بين هذين الحرفين المتفقين^(٢)
اللفظ ، كما يقع هذان المثالان في المختلفيه^(٤) ؛ نحو أسلم ، وبشرى .

(١) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « قد تقاوده » .

(٢) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « فليس » .

(٣) كذا في ١ ، ب . وسقط في ش .

(٤) كذا في اللسان والتاج (مادة سعد) . وفي الأصول : « المختلفة » ولما وجه أى الألفاظ المختلفة .

وما أثبت أجود .

وكذلك أيهم ويهماء ليسا كأدهم ودهماء؛ لأمرين: أحدهما أن الأيهم الجمل الهاجج،
(أوالسيل) واليهماء الغلاة؛ فهما مختلفان. والآخر أن أيهم لو كان مذكراً يهماء لوجب
أن يأتي فيهما (يهم) كدهم، ولم نسمع ذلك؛ فعلمت بذلك أن هذا تلاقٍ بين اللغة،
وأن أيهم لا مؤنث له، ويهماء لا مذكراً لها.

- ومن التلاقي قولهم في العلم: أسلم وسأهى. وليس هذا كالأكبر والكبرى؛ لأنه
ليس وصفاً. فتأمل أمثاله في اللغة. ومثله شتان، وشئى؛ وإنما هما كسرعان وسكرى.
وإنما وضعت من هذا الحديث رسماً لتنبه على ما يجيء من مثله، فتعلم به أنه
توارد وتلاقي وقع في أثناء هذه اللغة عن غير قصده، ولا مراسلة بين بعضه وبعض.
وليس من هذا الباب سعد وسعدة؛ من قبل أن هاتين صفتان مسوقتان على منهاج
واستقرار. فسعد من سعدة؛ بكالد من جلدة؛ ونديب من نذبة. ألا تراك تقول:
هذا يوم سعد، وهذه ليلة سعدة؛ كما تقول: هذا شعر جعد، وهذه جمعة
جعد. فاعرف ذلك إلى ما يليه، وقسه بما قررت عليه؛ بإذن الله تعالى.

باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا؟^(٨)

- سألت أبا علي رحمه الله عن هذا فقال: كما جاز أن نقيس منشورنا على منشورهم،
فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم. فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا،
وما حظرتهم علينا.

- (١) كذا في أ، ب. وفي ش: «وليسنا». (٢) كذا في ح واللسان (يهم) وسقط
هذا في سائر الأصول. وفي القاموس (يهم): «والأيهمان عند أهل البادية السيل والجمل الهاجج الصئول».
(٣) كذا في أ. وفي ش، ب: «من». (٤) كذا في أ، ب. وفي ش: «ومما».
(٥) هو الخفيف في الحاجة، الظريف النجيب، وأثناء زغبة. (٦) الجملة: مجتمع شعر
الرأس. (٧) كذا في أ. وفي ش، ب: «على ما». (٨) كذا في ش، ب.
وفي أ، ح: «أم».

وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم ، فليكن من أحسن ضروراتنا ، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا . وما بين ذلك بين ذلك .

فإن قيل : هلاً لم يميز لنا متابعتهم على الضرورة ، من حيث كان القوم لا يتسألون في عمل أشعارهم ترسل المولدين ، ولا يتأنون فيه ، ولا يتلومون^(٢) على حوكه (وعمله)^(٣) ، وإنما كان أكثره ارتجالاً ، قصيداً كان ، أو رجزاً ، أو رملاً . فضرورتهم إذاً أقوى من ضرورة المحدثين . فعلى هذا ينبغي أن يكون عذرهم فيه أوسع ، وعذر المولدين أضيق .

قيل : يسقط هذا من أوجه : أحدها أنه ليس جميع الشعر القديم مرتجالاً ، بل قد كان يعرض لهم فيه من الصبر عليه ، والملاطفة له ، والتلوم على رياضته ، وإحكام صنعته نحو مما يعرض لكثير من المولدين . ألا ترى إلى ما يروى عن زهير : من أنه عمل سبع قصائد في سبع سنين ، فكانت تسمى حوليات زهير ؛ لأنه كان يحوك القصيدة في سنة . والحكاية في ذلك عن ابن أبي حفصة أنه قال : كنت أعمل القصيدة في أربعة أشهر ، وأحكيكها في أربعة أشهر ، وأعريضها في أربعة أشهر ، ثم أخرج بها إلى الناس .

(١) الترسل في الأمر : التمهل فيه والترفق .

(٢) التلوم : الانتظار والتلبث .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « وعلى عمله » .

(٤) هو مروان الأكبر مات سنة ١٨٢ وانظر معجم الشعراء للرزباني ٣٩٦

(٥) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « أحكيكها » . وهو كذلك في ضرائر الألويسي ١١٠ والتحكيك

مبالغة في الحك ، وحك الشيء : قشره ومعالجته . ويريد بتحكيك الشعر تنقيحه ونقى الرديء عنه . وفي الأغاني ٣ / ٢٥ : « وكان الأصمعيّ يعجب بشعر بشار لكثرة فنونه وسعة تصرفه ويقول : كان مطبوعاً لا يكلف طبيعته شيئاً متعذراً ، لاكن يقول البيت ويحككه أياً ما » .

(١) قَبِيلٌ لَهُ : فهذا هو الخَوْلَى المنقح . وكذلك الحكاية عن ذى الرِّمَّة : أنه قال :
لما قال :

* بيضاء في نَعَجٍ صفراءُ في بَرَجٍ *

(٤) أَجْبَلٌ حَوْلًا لَا يَدْرِي مَا يَقُولُ ، إِلَى أَنْ مَرَّتْ بِهِ صَبِيئَةٌ فِضَّةٌ [قَدْ] أَشْرَبَتْ
ذَهَبًا فَقَالَ :

* كَأَنَّهَا فِضَّةٌ قَدْ مَسَّهَا ذَهَبٌ *

وقد وردت أيضا بذلك أشعارهم ؛ قال ذو الرمة :

* أَجْنَبَهُ الْمَسَانِدَ وَالْمَحَالَاً *

ألا تراه كيف اعترف بتأنيبه فيه وصنعتة إياه . وقال عدي بن الرقاع العاملي :

١٠ وقصيدة قد بتُّ أجمع بينها حتى أقوم ميلها وسنادها
نظر المثقف في كموب قنائه حتى يقسم ثقافه مُنادها

(١) كذا في أ ، ح . وسقط هذا في ب ، ش . (٢) كذا في أ ، ب ، ش . وسقط هذا
اللفظ في ح . (٣) كذا في ب ، ش . وكان ينبغي أن يكون بعد هذا : لما قلت ... أجبلت .
ولكن المؤلف لم يحك قوله ، وتحدث عنه كالغائب . وهو طريق مسلوك . وقد سقط هذا اللفظ في ح ،
وهو أسوغ وأقرب متناولا . (٤) أجبل : انقطع عن القول . (٥) زيادة في أ .
(٦) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « شايها » . والبيت خامس أبيات القصيدة التي مطلعها :

ما بال عينك منها الدمع ينسكب كأنه من كل مفسرية سرب

وانظر الديوان ص ٥ والبيان والتبيين (نشر محب الدين الخطيب) ١ / ١٢٦

(٧) في ج أثبت صدره * وشعر قد أرققت له طريف * وسقط هذا في أ ، ب ، ش .

٢٠ وقوله : « أجنبه » كذا في أ وفي ش ، ب ، ج : « أجانبه » وما أثبت يوافق ما في الموشح ١٣
وانظر الديوان ٤٤٤ . والمسند : ما فيه السناد ، وهو من عرب القافية . والمحال عند الخليل : الكلام لعيرشي ؛
كما في اللسان . ويقسول سيبويه في الكتاب ١ / ١٨ : « وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب
ماء البحر أمس » . (٨) كذا في ش . وفي غيرها : « بتأنيبه » ويقال : تأني للأمر : ترفق
فيه ، وكأنه استعمل (في) بدل اللام لضمته معنى الترفق . (٩) انظر الموشح ١٣

وقال سويد بن كراع^(١) :

أبيت بأبواب القوافي كأنما أذودها سرباً من الوحش^(٢) نزعاً
وإنما يبيت عليها نخلوه بها، ومراجعتهم النظر فيها . وقال :

أعددتُ للحرب التي أُعني بها قوافيا لم أعني^(٣) باجتلابها

حتى إذا أذلت^(٤) من صمابها واستوسقت لي صحت في أعقابها

فهذا - كما ترى - مزاولة ومطالبة واغتصاب لها ومعاناة كلفة بها .

ومن ذلك الحكاية عن الكميّ وقد افتتح قصيدته التي أولها :

* ألا حيت عنا يا مدينا *

ثم أقام برهنة لا يدري بماذا يمجز على هذا الصدر، إلى أن دخل حمّاماً وسمع لإنسانا

دخّله ، فسلم على آخر فيه ، فأنكر ذلك عليه ، فانتصر بعض الحاضرين له فقال :

وهل بأس بقول المسلمين ؛ فاهتبلها الكميّ فقال :

* وهل بأس بقول مسلمينا . *

(١) انظر البيان والبيان ٢ / ١٢ بتحقيق الأستاذ هارون وشعراء ابن تقيّة ٦١٦ .

(٢) كذا في أ . وفي ب ، ش : « عن الوحش » . وبعده :

أكلتها حتى أعرس بعدما يكون صحيراً أو يميدا فأجمعا

وانظر شعراء ابن تقيّة ٢٣ / ٦١٦ من طبعة الأستاذ أحمد شاكر . (٣) « لم أعني » ، كذا في ب ،

أى لم تعجزني . وفي أ : « لم أعن » ، وهي رواية جيدة . وفي ش : « لم أعني » .

(٤) كذا في أ ، ب . وفي ش : « ذلت » : (٥) كذا في ش ، ب . وفي أ :

« اعتصاب » . (٦) أى رأتى بعجز البيت . والقصة في اللسان في (عجز) .

(٧) من قبيل ما وقع للكميّ ما وقع لمولود أحد أدباء شنتقيط إذ أراد إنشاء قصيدة فنظم الشطر

الأول ؛ وهو : * أمربع الغصن ذا أم تلك أعلامه * ثم أرتج عليه سنة لا يستقيم له تكلمته . وورد

يوماً منهلًا ليسق جملًا له ، فتخاصمت جاريثان في المنهل ، فقالت إحداهما للآخرى : والله ما ذلك كذلك ،

ولا كانت أيامه كما تقولين ، أو ما هو قريب من ذلك ؛ فضرب جملته من غير أن يسقيه ودخل الحى وهو

يجرى ، فظن الناس أنه رأى ما يذعره ، فسألوه فأخبرهم أنه وجد شطرا يثم به مطلع قصيدته ، فقال :

أمربع الغصن ذا أم ذلك أعلامه لا هترق هو ، ولا الأيام أيامه

وانظر الوسيط ١٩٧

ومثل هذا في أشعارهم الدالة على الاهتمام بها ، والتعب في إحكامها كثير معروف .
فهذا وجهه .

وثاني : أن من المحدثين أيضا من يسرع العمل ولا يعنقه ببطء ، ولا يستوقف
فكره ، ولا يتعمق خاطره . فمن ذلك ما حدثني به من شاهد المتنبى وقد حضر عند
أبي على الأوراجي^(٢) ، وقد وصف له طردا كان فيه وأراده على وصفه ، فأخذ الكافد
والدواة واستند الى جانب المجلس — وأبو على يكتب كتابا — فسبقه المتنبى في كتبه
الكتاب فقطعه عليه ثم أنشده :

* ومنزل ليس لنا بمنزل *

وهي طويلة مشهورة [في شعره]^(٤) .

١٠ وحضرت أنا مجلسا لبعض الرؤساء ليلة وقد جرى ذكر السرعة وتقدم البديهة ،
وهنا لك حدث من غير شعراء بغداد ، فتكفل أن يعمل في ليلته تلك مائتي بيت
في ثلاث قصائد على أوزان اخترناها عليه ومعان حددناها له ؛ فلما كان الغد في آخر
النهار أنشدنا القصائد الثلاث على الشرط والاقتراح ، وقد صنعها وظاهر إحكامها
وأكثر من البديع المستحسن فيها .

١٥ وثالث : كثرة ما ورد في أشعار المحدثين من الضرورات ؛ كقصص الممدود ،
وصرف ما لا ينصرف ، وتذكير المؤنث ونحوه . وقد حضر ذلك وشاهده جلة أصحابنا

(١) يقال : تمنه : أظفقه وأزجمه . (٢) كذا في أ ، ح . والأوراجي منسوب إلى الأوراجية
وهو من دفاتر أصحاب الخراج ، وهو لفظ فارسي . وفي ب : « الأوراجي » وفي ش : « الأدراجي » .
وأبو على الأوراجي هو هارون بن عبد العزيز الكاتب . وقد مدحه المتنبى بالقصيدة التي مطلعها :

٢٠ أمن ازديارك في الدبجى الرقباء إذ حيث أنت من الظلام ضياء
(٣) الطرد : مزاوله الصيد . (٤) كذا في ش ، ب . وسقط هذا في أ . والأوراجية
في الديوان . وانظر معاهد التنصيص ٤٨/٢ (٥) كذا في ش ، ب . وفي أ ، ح : « ليل » .
(٦) كذا في أ ، ب . وفي ش : « اخترعناها » وهذه ظاهر أنها محرقة عن : « افترحنها » .

من أبي عمرو إلى آخر وقت، والشعراء من بشار إلى فلان وفلان، ولم نر أحدا من هؤلاء العلماء أنكر على أحد من المولدين ما ورد في شعره من هذه الضرورات التي ذكرناها وما كان نحوها ؛ فدل ذلك على رضاهم به وترك تناكرهم إياه .

فإن قلت : فقد عيب بعضهم كأبي نواس وغيره في أحرف أخذت عليهم ، قيل : هذا كما عيب الفرزدق وغيره في أشياء استنكرها أصحابنا . فإذا جاز عيب أرباب اللغة وفصحاء شعرائنا كان مثل ذلك في أشعار المولدين أحرى بالجواز .

فإذا كانوا قد عابوا بعض ما جاء به القدماء في غير الشعر بل في حال السعة لموقف الدعة كان ما يرد من المولدين في الشعر — وهو موقف فُسحة وعذر — أولى بجواز مثله .

فمن ذلك استنكارهم همز مصائب، وقالوا : منارة ومناثر، ومزادة ومزائد ؛ فهمزوا ذلك في الشعر وغيره ؛ وعليه قال الطبري :

مزائدُ نرقاءِ اليبدين مُسيفةٌ يُحِبُّ بها مستخلف غير آثن^(١)

(١) قبسه :

كان العيون المرسلات عشية شأيب دمع المسيرة المتحان

المتحان : المتتابع . وشأيب الدمع : دفعاته ، واحدا شؤبوب . وقوله : « مزائد » خبر « كان » واحدا المزادة ، وهي ضرب من القرب يجعل فيه الماء . والمسيفة : وصف من أساف الخارز : أفسد الخرز . والمستخلف : من يستق الماء . والآثن : البطي من الأون وهو الراحة . وفي شرح ديوان الطرمح : « من الأين وهو الأحياء » وقوله : « يحب » ضبط بضم الياء من الإحباب وفقا لما في الديوان ، وهذا ليوافق قول الراعي :

مزائد نرقاء اليبدين مسيفة أحب بين الخلفان وأحفدا

وفي أ : « يحب » بفتح الياء وضم الخاء من الخبب . وانظر شعراء ابن قتيبة في ترجمة الراعي ٣٧٨ طبعة الأستاذ أحمد شاكر، وديوان الطرمح ١٦٥

وإنما الصواب مزاول، ومصاوب، ومناور؛ قال :

يُصَاحِبُ الشَّيْطَانَ مَنْ يَصَاحِبُهُ فَهُوَ أَذَىٌ جَمَّةٌ مَصَاوِبُهُ ^(١)

ومن ذلك قولهم في غير الضرورة : ضَبَّ البلد : كثر ضبابه . وألَّ السِّقَاءَ :
تغيَّرت رِيحُه . ولِحَحَّتْ عينُه : التصقت ، ومَشَّت الدَّابَّةُ . وقالوا : إن الفكاهة
مَقْوَدَةٌ إِلَى الْأَذَى . وقرأ بعضهم «لَشَوَّبَهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ» ، وقالوا : كثرة الشراب
مَبُولَةٌ ، وكثرة الأكل مَنُومَةٌ ، وهذا شيء مَطْيِبَةٌ لِلنَّفْسِ ، وهذا طريق مَهْمَعٌ ؛ إلى
غير ذلك مما جاء في السُّعَةِ ومع غير الضرورة . وإنما صوابه : لَحَّتْ عينُه ، وضَبَّ
البلد ، وألَّ السِّقَاءَ ، ومَشَّت الدَّابَّةُ ، ومقاداة إلى الأذى ، ومثابة ، ومبالاة ، ومنامة ،
ومطابة ، ومهاع .

فإذا جاز هذا للعرب عن غير حصر ولا ضرورة قول كان استعمال الضرورة ^(٥)
في الشعر للولدين أسهل ، وهم فيه أعذر .

فأما ما يأتي عن العرب لنا فلا نعذر في مثله مولدا .

فمن ذلك بيت الكِتاب ^(٦) :

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أتمه حتى أبوه يقاربه

- ١٥ (١) الأذى : الشديد التأذى ، وقيل : هو المؤذى . وقوله : «جمّة» جاء في اللسان في (أذى) :
جمّة ، بالحاء المهملة . (٢) الضباب جمع الضب : الحيوان المعروف . وفي اللسان :
«كثرت ضبابه» . (٣) من المشش ، وهو ورم يكون في ساق الدابة . (٤) تنسب هذه
القراءة إلى أبي السمال وقتادة . وانظر شهاب البضاوي ٨١٢/٢ وهذا في الآية ١٠٣ من البقرة ؛
(٥) كذا في ٩٠ . وفي ١ ، ب : «حفر» وفي ٥ : «حقر» . والحصر بالشيء : الضيق به .
٢٠ (٦) كثر هذا البيت منسوباً للفرزدق في الكتب . ويذكر الكتاب أنه من تصديده في مدح إبراهيم
ابن هشام المخزوميّ خال هشام بن عبد الملك بن مروان . وليس في ديوان الفرزدق هذه القصيدة . ولم
أر هذا البيت في الكتاب .

ومرادده فيه معروف ، وهو فيه غير معذور . ومثله في الفصل قول الآخر -
(١) (فيا) أنشدته ابن الأعرابي - :

فأصبحت بعد خط بهجتها كأن قفرا رسومها قلمها

أراد : فأصبحت بعد بهجتها قفرا كأن قلمها خط رسومها ؛ فأوقع من الفصل والتقديم
والتأخير ما تراه .

وأشدنا أيضا (٢) :

فقد والشك بيني لعناء بوشك فراقهم صرد يصيح (٣)

أراد : فقد بين لي صرد يصيح بوشك فراقهم والشك لعناء . فقد ترى إلى ما فيه
من الفصول التي لا وجه لها (٤) ولا لشيء منها .

وأغرب من ذلك وأخس وأذهب في القبح قول الآخر :

لها مقلنا حوراء طل نجيمة من الوحش ماتنك ترعى عرارها

أراد : لها مقلنا حوراء من الوحش ماتنك ترعى نجيمة طل عرارها . فمثل هذا
لا يجيزه للعرب أصلا ، فضلا عن أن تتخذه للولدين رثما .

وأما قول الآخر :

معاوى لم ترع الأمانة فارعها (٥) وكن حافظا لله والدين شاكر

فحسن جميل ؛ وذلك أت (شاكر) هذه قبيلة ، وتقديره : معاوى لم ترع الأمانة شاكر ،
فارعها أنت وكن حافظا لله والدين . فأكثر ما في هذا الاعتراض بين الفعل والفاعل ،

(١) كذا في ش ، ب . وسقط هذا في أ . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « أنشد » .
والظاهر أنه يريد أبا علي . (٣) أورده في المعنى في مبحث « قد » وتكلم عليه البغدادي في شرح
شواهد (١/٩٦٥) ولم يميزه . (٤) كذا في أ . وفي ب ، ش : « لشيء منها » .
(٥) من همدان في اليمن ؛ كما في اللسان في (شكر) .

والاعتراض للتشديد^(١) قد جاء بين الفعل والفاعل ، وبين المبتدأ والخبر ، وبين
الموصول والصلة ، وغير ذلك ، مجيئا كثيرا في القرآن ، وفصيح الكلام . ومثله من
الاعتراض بين الفعل والفاعل قوله^(٢) :

وقد أدركني - والحوادث جمة - أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل

- والاعتراض في هذه اللغة كثير حسن . ونحن نفرده بابا يلي هذا الباب . بإذن الله
سبحانه وتعالى .

ومن طريف الضرورات وغيرها وحشيتها وعجيبها ما أنشده أبو زيد من
قول الشاعر :

هل تعرف الدار بيديا إنه دار الخوذة قد تعفت إنه
فانهت العينان تسفحة مثل الجمان جال في سلكه
لا تعجبي منا سليمان إنه إنا لخاللون بالثغرة

وهذه الأبيات قد شرحها أبو علي رحمه الله في البغداديات^(٣) ، فلا وجه لإعادة
ذلك هنا . فإذا آثرت معرفة ما فيها فالتمسه منها .

(١) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « للتشديد » .

(٢) في شرحي شواهد المغنى للسيوطي ٢٧٣ وللبيدادي ٦٠٥/٢ أن هذا الرجل من بني دارم بمدح
بني عجل وقد أسروه ، وقد أطلقوه جزاء مدحه . وقيل :

وقائلة ما باله لا يزورنا وقد كنت عن تلك الزيارة في شغل
وبعد : لهم أنت يطروني بنعمة كما صاب ماء المزق في البلد المحل
فقد ينمش الله الفقي بعد عشرة وتصلح الحسنى امرأة بني عجل

(٣) انظر شرح البيت الأول في اللسان في (بيد) . ويبدأ يريد البداء ، وهي أرض بين مكة والمدنة .

والنصي : ثبت من أفضل المرعى .

وكذلك ما أنشده أيضا أبو زيد للزفیان السعدي^(١) :

يا إيلي ما ذامه فتأبیه ماء رواء ونصی حولیه

هذا بأفواهك حتى تأبیه حتى تروحي أصلاً تباریه

* تبساری العانة فوق الزازیه *

هـ هكذا روينا عن أبي زيد ، وأما الكوفيون فرووه على خلاف هذا؛ يقولون :
فتأبیه ، ونصی حولیه ، وحتى تأبیه ، وفوق الزازیه . فينشدونه من السريع لا من
الرجز كما أنشده أبو زيد . وقد ذكرت هذه الأبيات بما يجب فيها في كتابي
«في النوادر الممتعة» ومقداره ألف ورقة . وفيه من كلتا الروايتين صنعة طريفة .
وأخبرنا محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى — أحسبه عن ابن الأعرابي —
بقول الشاعر :

وما كنتُ أخشى الدهرَ إحلاسَ مسلمٍ من الناسِ ذنبا جاءه وهو مسلماً
وقال في تفسيره معناه : ما كنتُ أخشى الدهرَ إحلاسَ مسلمٍ مسلماً ذنبا . جاءه
وهو ، ولو وكَّد الضمير في جاء فقال : جاءه هو وهو ، لكان أحسن . وغير التوكيد
أيضا جائز .

١٥ (١) انظر النوادر ص ٩٧ . وهذا الشعر في اللسان في (زير) و (أبي) ، وفي ديوان الزفیان ١٠٠
وقوله : هذا فالهذ سرعة القطع . ويروى : « هذا » اسم إشارة . والعانة : القطيع من حمر الوحش . والزازية :
المكان المرتفع . (٢) في مجالس نعلب : « إلزام » وهذا بعد أن فسر الإحلاس بالإلزام .
(٣) قال نعلب : « يقول : ما كنت أظن أن إنسانا ركب ذنبا هو وأخرم نسه إليه دونه » وانظر
اللسان في (جلس) ، ومجالس نعلب ٩٦ . وجاء البيت في الأمل ٢٠٦/١ وقال أبو علي : « أراد :
٢٠ وما كنت أخشى الدهر إلزام مسلم مسلما ذنبا جاءه وهو ، أي جاءه معا » .

وأبيات الإعراب^(١) كثيرة ، وليس على ذكرها وضعنا هذا الباب . ولكن أعلم أن البيت إذا تجاذبه أمران : زَيْغ الإعراب ، وقبح الزحاف ، فإن الجفاة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدى إلى صحّة الإعراب . كذلك قال أبو عثمان ، وهو كما ذكر . وإذا كان الأمر كذلك فلو قال في قوله :

* ألم يأتيك والأنباء تنمى *

* ألم يأتك والأنباء تنمى * لكان أقوى قياسا ، على ما رتبته أبو عثمان ، ألا ترى أن الجزء كان بصير منقوصا ؛ لأنه يرجع إلى مفاعيل : ألم يأت مفاعيل . وكذلك بيت الأخطل :

كلمح أيدي مثاكيل مسلبة^(٢) يتدبن يخرس بنات الدهر والخطب^(٣)

أقوى القياسين على ما مضى أن ينشد « مثاكيل » غير مصروف ؛ لأنه بصير الجزء فيه من مستفعلن إلى مفتعلن ، وهو مطوي ، والذي روى « مثاكيل » بالصرف . وكذلك بقية هذا .

فإن كان ترك زيغ الإعراب يكسر البيت كسرا ، لا يضاعفه زحافا ، فإنه لا يبد من ضعف زيغ الإعراب واحتمال ضرورته ، وذلك كقوله :

* سماء الإله فوق سبع سمائيا *

(١) كذا في ١ ، ب . وفي ش بخط غير الخط الدائم : « الاعتراض » وكأنه إصلاح . والوجه ما أثبت . وكأنه يريد بأبيات الإعراب التي الإعراب فيها مشكل يحتاج إلى تأمل ، وهي ما تعرف بأبيات الألفاظ والأحاجي . وقد صنف فيها . (٢) انظر تصريف المازني ، الباب ١٠ (باب ما يكسر عليه الواحد) . (٣) أي قيس بن زهير العبيسي في إبل للربيع بن زياد العبيسي استاقها وباعها بمكة ، وذلك أن الربيع كان قد أخذ منه درهما ولم يردها عليه . وسمّة البيت :

* بما لاقت لبون بن زياد *

ويعده : ومحبتها على القرشي تشرى بأدراع وأسياف حداد وانظر شواهد المفتى للسيوطي ١١٣ (٤) « مسلبة » : لابس السلاب — وهي الثياب السود — حدادا ، وحزنا . وانحطب : يريد انحطوب جمع انحطب لحذف تخفيفا ، يشبه الإبل في رمها الحصى بهؤلاء النساء . وانظر ديوان الأخطل ١٨٨ . (٥) انظر ص ٢١١

فهذا لا بد من التزام ضرورته ؛ لأنه لو قال : سَمَايا لَصَارَ مِنَ الضَّرْبِ الثَّانِي إِلَى الثَّلَاثِ ، وَإِنَّمَا مَبْنَى هَذَا الشَّعْرِ عَلَى الضَّرْبِ الثَّانِي لَا الثَّلَاثِ . ^(١) وَلَيْسَ كَذَلِكَ قَوْلُهُ : ^(٢)

أَبَيْتٌ عَلَى مَعَارِي فَخِرَاتٍ بَيْنَ مُلَوَّبٍ كَكَدَمِ الْعِبَاطِ

لأنه لو قال : مَعَارِي لَمَا كَسَرَ الْوِزْنَ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ يَصِيرُ مِنْ مَفَاعِلَتَيْنِ إِلَى مَفَاعِلَيْنِ ، وَهُوَ الْعَصَبُ . لَكِنْ مِمَّا لَا بَدَّ مِنَ التَّزَامِ ضَرُورَتُهُ مَخَافَةَ كَسْرِ وَزْنِهِ قَوْلُ الْآخَرِ :

خَرِيْعٌ دَوَادِي فِي مَلْعَبٍ تَأَزَّرُ طَوْرًا وَتُرْخِي الْإِزَارَا ^(٤)

فَهَذَا لَا بَدَّ مِنْ تَصْحِيحِ مَعْتَلِهِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ أَعْلَى اللَّامِ وَحَذَفَهَا فَقَالَ دَوَادٍ ، لَكَسَرَ الْبَيْتَ أَلْبَتَّةَ . ^(٥)

فَأَعْرِفْ إِذَا حَالَ ضَعْفُ الْإِعْرَابِ الَّذِي لَا بَدَّ مِنَ التَّزَامِ مَخَافَةَ كَسْرِ الْبَيْتِ ، مِنَ الزَّحَافِ الَّذِي يَرْتَكِبُهُ الْجُفَاءُ الْفَصْحَاءُ إِذَا أَمِنُوا كَسْرَ الْبَيْتِ ، وَيَدَّعُوهُ مَنْ حَافِظٌ عَلَى صِحَّةِ الْوِزْنِ مِنْ غَيْرِ زَحَافٍ ؛ وَهُوَ كَثِيرٌ . فَإِنْ أَمِنْتَ كَسْرَ

(١) الشعر من الطويل . والصرب الثاني فيه ما كان عروضه وصربه مقبوضين . والضررب الثالث ما كان الضرب فيه محذوفا .

(٢) هو المتخيل الهذلي . والبيت في الكتاب ٥٨/٢ ، وديوان الهذليين ٢٠/٢ في قصيدة طويلة .

(٣) قال ابن قتيبة : « ولو قال :

* أبيت على معارفات *

كان الشعر موزونا ، والإعراب صحيحا ، ... وهكذا قرأته على أصحاب الأصمعي » انظر الشعراء له ٤٦ (٤) الخريع : الناعمة مع بغور . والدراي . الأراجيح . والبيت للكيت . ويظهر لي أنه من

القصيدة الرائية التي منها أبيات في الخزانة ٨٢/١ . ويذكر صاحب الخزانة أنها في مدح أبان بن الوليد ابن عبد الملك بن مروان . والذي في الأغاني ١٥ - ١٢٩ أن الكيت كان مدحا لأبان بن الوليد

الجبلي . وانظر الكتاب ٦٠/٢ ، وتصريف المازني ، في الموطن السابق .

(٥) كذا في ١٠ وفي سائر الأصول : « صرفها » .

البيت اجتنبت ضعف الإعراب، وإن أشققت من كسره ألبتة دخلت تحت
كسر الإعراب .

باب - في الاعتراض

- اعلم أن هذا القَيْل من هذا العلم كثير، قد جاء في القرآن، وفصيح الشعر،
ومثور الكلام . وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد، ولذلك لا يُشنع^(١) عليهم،
ولا يُستنكر عندهم، أن يُعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك
مما لا يجوز الفصل (فيه) بغيره، إلا شاذاً أو متأولاً . قال الله سبحانه وتعالى :
(فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ * إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ)^(٢)
فهذا فيه اعتراضان : أحدهما قوله (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ) لأنه اعترض به
بين القسم الذي هو قوله (فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ) وبين جوابه الذي هو قوله
(إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ) وفي نفس هذا الاعتراض آخر، بين الموصوف الذي
هو (قَسَمٌ) وبين صفته التي هي (عَظِيمٌ) وهو قوله (لَوْ تَعْلَمُونَ) . فذاتك اعتراضان^(٣)
كما ترى . ولو جاء الكلام غير معترض فيه لوجب أن يكون : فلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ
النُّجُومِ، إنه لقرآن كريم، وإِنَّهُ لَقَسَمٌ [عَظِيمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ] .

- ومن ذلك (قول امرئ القيس)^(٤) :
ألا هل أناها - والحوايدُ جمَّة -
بأن امرأ القيس بن تَمَكِّ بن بَيْقَرَا^(٥)

- (١) كذا في ش . وفي ب : « ينشع » ، وفي أ : « يتبشع » . (٢) ثبت هذا في ش ، ب . وسقط في أ .
(٣) أي بغير الاعتراض . (٤) الآيات ٧٥ - ٧٧ من سورة الواقعة . (٥) كذا في أ ،
ب ، د ، هـ . وفي ش : « فذان » وكأنها مصلحة عن : « فذاتك » . (٦) كذا في أ . وفي ش ، ب :
« جاز » . (٧) ثبت هذا في أ ، ب . وسقط في ش . (٨) كذا في ش ، ب . وفي أ : « قوله » .
(٩) « تمك » : هي أمه ، والمشهور في اسمها فاطمة . وانظر شرح الوزير أبي بكر بن عاصم ص ٢٠٢ . و« بقر » :
ترك البادية ونزل العراق ، أو نزل الحضرة أربعا . وانظر معان ابن قتيبة ٨٧٥ . وانظر أيضاً الخزانة ٤/ ١٦٢

فقوله : « والحوادثُ بجمّة » اعتراض بين الفعل وفاعله . ومثله قوله :

* ألا هل أتاها والحوادثُ كالحصى *

وأنشدنا أبو عليّ :

وقد أدركتني - والحوادثُ بجمّة - أسنة قوم لا ضعاف ولا عزيل^(١)

فهذا كله اعتراض بين الفعل وفاعله . وأنشدنا أيضا :

ذاك الذي - وأبيك - تعرف مالك^(٢) والحق يدفع ترهات الباطل

فقوله : « وأبيك » اعتراض بين الموصول والصلة . وروينا لعبيد الله بن الحرّ :

تملم ولو كاتمه الناس أنبي طلك - ولم أظلم - بذلك عاتب

فقوله : « ولو كاتمه الناس » اعتراض بين الفعل ومفعوله ، وقوله : « ولم أظلم

بذلك » اعتراض بين اسم أن وخبرها .

ومن ذلك قول أبي النجم - أنشدناه^(٤) - :

وبدلت - والدهر ذو تبدل - هيقا دبوراً بالصبا والشمال^(٥)

فقوله : « والدهر ذو تبدل » اعتراض بين المفعول الأول والثاني .

ومن الاعتراض قوله :

ألم يأتيك - والأنباء تنمي - بما لاقت لبون بني زياد^(٧)

(١) انظر ص ٣٣١ من هذا الجزء . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « أنشد » .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يعرف » . والبيت من مقطوعة لحرير يهجو يحيى بن عقبة الطهوي . ويريد بمالك قبيلة . الك بن حنظلة من تميم . وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٢٧٦ وديوان جرير طبعه الصاوي ٤٣٠ (٤) الظاهر أنه يريد أبا عليّ . وهذا إن قرئ بالبناء للفاعل .

(٥) الهيف : ريح حارة تأتي من قبل اليمن . وقوله : « بدلت » أي الإبل . وفي شرح شواهد المغني للبندادي أن هذا في الريح . وليس الأمر كما ظن . وانظر الأرجوزة في الطرائف الأدبية ٥٨

(٦) وهو هنا نائب الفاعل . (٧) انظر ص ٣٣٣ من هذا الجزء .

فقوله : « والأنباء تنمى » اعتراض بين الفعل وفاعله . وهذا أحسن مأخذاً في الشعرين أن يكون في « يأتيك » ضمير (من متقدم مذكور)^(١) .

فأما ما أنشده أبو علي^(٢) من قول الشاعر^(٣) :

أتنسى - لا هداك الله - ليلى وعهدُ شبابها الحسنُ الجميلُ !
كأن - وقد أتى حَوْلَ جديد - أنا فيها حماماتٌ مُثُول

فإنه لا اعتراض فيه . وذلك أن الاعتراض لا موضع له من الإعراب ، ولا يعمل فيه شيء من الكلام المعترض به بين بعضه وبعض على ما تقدم . فأما قوله :

« وقد أتى حَوْلَ جديد » فذو موضع من الإعراب ، وموضعه النصب بما في « كأن » من معنى التشبيه ؛ ألا ترى أن معناه : أشبهت وقد أتى حَوْلَ جديد

حماماتٍ مُثُولاً ، أو أشبهها وقد مضى حَوْلَ جديدٍ بحماماتٍ مُثُولٍ ، أى أشبهها في هذا الوقت وعلى هذه الحال بكذا .

وأنشدنا :

أراني - ولا كُفرانَ لله آيةً لنفسى - لقد طالبتُ غير مُنيبٍ^(٤)

(١) كذا في الأصول . وهذا البيت أول القصيدة ؛ كما في الخزانة وغيرها . وفي أمالي ابن السجري

١٥ : ٨٧ / ١ : « قيل إنه مضمّر مقدر ، كما حكى سيبويه إذا كان غداً ما أتى ؛ أى إذا كان ما نحن فيه من الرخاء أو البلاء غداً فأتى . وتقديره : ألم يأتك النبأ . ودل على ذلك قوله : والأنباء تنمى » .

(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « أنشدناه » . (٣) هو أبو النور الطهوي . وانظر

شواهد المعنى للسيوطي ٢٧٧ والنوادير لأبي زيد ٥١ . وقوله : « وعهد شبابها الحسن الجميل » جملة حالية ؛ كما في شواهد المعنى للبغدادي ٦٢١ / ٢ « الجبل » وضبط في النوادر :

٢٠ * وعهد شبابها الحسن الجميل *

بنصب « عهد » وجرّ « الجميل » .

(٤) أورده ابن الأنباري في شرح المفضليات ٨٠٥ ولم ينسبه ، ونقل كلامه البغدادي في شرح

شواهد المعنى . وقوله : « آية » بفتح الهمزة ؛ كما في اللسان (أرى) وأمن الخصاص . وفي ابن الأنباري : « آية » بكسر الهمزة ؛ وكأنه يريد الهيئة .

(١) ففى هذا اعتراضان : أحدهما - « ولا كفران لله » . والآخر - قوله : « آية »
أى آويت لنفسى آية ؛ معناه رَحِمَتْها ورَقَّتْ لها . فقوله : آويت لها لا موضع
له من الإعراب . وسألنا الشجرى أبا عبد الله يوما عن فريس كانت له ؛ فقال :
هى بالبادية . قلنا لم ؟ قال : إنها وَجِيَةٌ ، فانا آوى لها ؛ أى أرحمها وأرقت لها .
وكذلك قول الآخر :
٥

أرايى ولا كفران لله إنما أوانى من الأقوام كلَّ بخيل
ومن الاعتراض قولهم : زيد - ولا أقول إلا حقاً - كريم . وعلى ذلك مسألة
الكتاب : إنه - المسكين - أحق ؛ ألا ترى أن تقديره : إنه أحق ، وقوله
« المسكين » أى هو المسكين ؛ وذلك اعتراض بين اسم إن وخبرها . ومن ذلك
مسئلته : « لا أخوا - فاعلم - لك » . فقوله : « فاعلم » اعتراض بين المضاف
والمضاف إليه ، كذا الظاهر . وأجاز أبو علي رحمه الله أن يكون « لك » خبرا ،
ويكون « أخوا » أسما مقصورا تاما غير مضاف ؛ كقولك : لا عصا لك . ويدل على
صحة هذا القول أنهم قد كسروه على أفعال ، وفاؤه مفتوحة ؛ فهو إذا فعل ، وذلك
قولهم : أخ وأخاء فيما حكاه يونس . وقال بعض آل المهلب :

وجدتم بليكم دوننا إذ تسبتم وأى بنى الآخاء تنبوا مناسبه !
١٥

(١) ذكر ابن هشام فى المعنى فى مبحث الجملة المعترضة أن أبا علي لا يميز الاعتراض بأكثر من
جملة ، وأول هذا البيت ، وترى ابن جنى هنا على خلاصه ، ولم ينبه عليه . (٢) كذا فى أ
وفى ش : « أرفقت بها » . وفى ب : « رفقت لها » . (٣) من الوجى . وهو الحفا ؛ أى رقة
قدم الدابة من كثرة المشى . (٤) هو كثير عزة . وانظر الكتاب ١/٤٦٦ . ولم أره فى قصيدته
اللامية فى الأمال ٢/٦٢ وفى الديوان ٢/٢٤٨ (٥) ص ٢٥٦ ج ١ (٦) فى ج :
« لأحق » . (٧) أى مسألة الكتاب أيضا . وانظر سيبويه ١/٣٤٧ (٨) انظر ص ٢٠١
من هذا السفر . وضبط « تسبتم » هنا بالبناء للمفاعل على ما فى أ . وضبط فيما سلف بالبناء للفعول .

(١) فغيز منكراً أن يخرج واحدها على أصله ، كما نخرج واحد الآباء على أصله . وذلك قولهم : هذا أباً ، ورأيت أباً ، ومررت بأباً . وروينا عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى ، قال : يقال هذا أبوك ، وهذا أباك ، وهذا أبك ؛ فمن قال : هذا أبوك ، أو أباك ، فثنيته أبوان ، ومن قال هذا أبك ، فثنيته أبان ، وأبوان . وأنشد :

٥ سوى أبك الأدنى وإنا محمدا علا كلِّ حالٍ يابن عم محمد
وأنشد أبو علي عن أبي الحسن :

(٣) تقول ابنتي لما رأيتني شاحباً كأنك فينا يا أباتٍ غريب

قال : فهذا تأنيث أباً ، وإذا كان كذلك جاز جواز احسناً أن يكون قولهم : لا أبالك «أباً» منه اسم مقصور كما كان ذلك في «أخالك» ويحسّنه أنك إذا حملت الكلام عليه جعلت له خبراً ، ولم يكن في الكلام فصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجزء ؛ غير أنه يؤنس بمعنى إرادة الإضافة قول الفرزدق :

١٠ * ظلمت ولكن لا يدى لك بالظلم *
فلهذا جوزناهما جميعاً .
وروينا لمعن بن أوس :

١٥ وفيهن - والأيام يعثرن بالفتى - نودابٌ لا يملأنه ونوايح^(٥)

(١) كذا في ش ، ب ، س ، هـ . وفي أ : «خرج» . (٢) انظر مجالس ثعلب ٤٦٨ ، وينتهي ما في المجالس بعد البيت الآتي . وهو في اللسان (أبو) . (٣) «يا أبات» كذا بالناء المفتوحة في ش ، ب . وفي أ : «أبابة» ، وفي ج : «أباه» . وفي اللسان في «أبو» كما أثبت . والبيت نسبة أبو زيد في النوادر ٢٣٩ إلى أبي أبي الدرجان . (٤) قبله في بيتين يخاطب بهما عمر بن بلأ :
٢٠ ما أنت إن قرما تميم تساميا أخا التيم إلا كالمظية في العظم
ولو كنت مولى الدر أو في ظلاله
يريد بقرى تميم : نفسه وجريرا ، وكان عمر دخل بينهما في الهجاء . وانظر ديوان الفرزدق طبعة الصاوي ٨٢٥ (٥) قبله :

٢٥ رأيت رجالا يكرهون بناتهم وفيهن - لا تكذب - نساء صوالح
والبيتان في الأمل ١٩٠/٢ ، والآل ٨٠٤ ، والخزاة ٣/٢٥٨ ، والأغانى (بولاق) ١٦٥/١٠

ففضل بقوله : « والأيام يعثرن بالفتى » بين المبتدأ وخبره . وأنشدنا :

لعلك - والموعود صدق لقاءه -
بدأ لك في تلك القلوص ^(١) بدءاً
وسألته عن بيت كثير :

وإني وتهايمى بعزة بعدما
تخلت مما بيننا وتخلت ^(٢)

فأجاز أن يكون قوله : « وتهايمى بعزة » جملة من مبتدأ وخبر، اعترض بها بين اسم
إن وخبرها الذى هو قوله :

لكالمريجي ظل الغمامة كلما
تبوأ منها للليل اضمحلت

فقلت له : أيجوز أن يكون (وتهايمى) بعزة قسماً؟ فأجاز ذلك ولم يدفعه . وقال الله
عز وجل : (هَذَا فَلْيَذُقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ) ^(٣) . فقوله تعالى : « فليذوقوه » اعترض
بين المبتدأ وخبره . وقال رؤبة :

إني وأسطارٍ سطرٍ سَطْرًا
لقائل يا نصرُ نصرُ نصرًا ^(٤)
فآعترض بالقسم بين اسم إن وخبرها .

(١) كان رجل وعد محمد بن بشر الخارجي قلوفاً - وهى الناقة الفيتية - فقله ؛ فقال ذلك
يذمه . وانظر الأغانى ١٥٧/٤ والأمالى ٧١/٢ ، وشرح شواهد المعنى للسيوطى ٢٧٤ ، وللبغدادي ٦١٢/٢
(٢) من قصيدته الطويلة التى أرتها :

خليلٌ هذا ربع عزة فاعقلا
قلوصيكاً ثم أبكياً حيث حلت

انظر الأمالى ١٠٧/٢ ، والخزائن ٣٧٩/٢ ، وشواهد المعنى للبغدادي ٦٢١/٢

(٣) كذا فى ج . وفى سائر الأصول : « تهايمى » . (٤) آية ٥٧ سورة ص .

(٥) تبع فى هذا ما فى سيبويه ٣٠٤/١ ، وردة الصاغاني وأكر نسبته إلى رؤبة . ويقول البغدادي
فى الخزانة : « والعجب من الصاغاني حيث رد على سيبويه فى أن هذا الشاهد ليس لرؤبة . ولم يبين
قائله » . ويقول البغدادي فى شواهد المعنى ٦١٩/٢ : « وهذا الرجز قيل لرؤبة ، ولم أره فى ديوانه »
وقد أورده طابع ديوان رؤبة فيما نسب إليه ص ١٧٤

(٦) بعده : بلفك الله فبلغ نصرًا نصر بن سيار يثنى وفرًا

ونصر فى البيت الأول حاجب نصر بن سيار أحد ولادة الأمويين ، وهو المراد بنصر فى البيت الثانى . ويرى =

والاعتراض في شعر العرب ومنثورها كثير وحسن ، ودال على فصاحة المتكلم وقوة نفسه وامتداد نفسه ، وقد رأيت في أشعار المحدثين ، وهو في شعر إبراهيم ابن المهدي أكثر منه في شعر غيره من المولدين .^(١)

باب - في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين

- هذا في كلام العرب كثير فاش ، والقياس له قابل مسوغ .
فمن ذلك قولهم : مررت بزبد ، وما كان نحوه ، مما يلحق من حروف الجر معونة لتعدى الفعل . فمن وجه يُعتقد في الباء أنها بعض الفعل من حيث كانت معدية وموصلة له . كما أن همزة النقل في (أفعلت) وتكرير العين في (فعلت) يأتيان لنقل الفعل وتعديته ؛ نحو قام ، وأقمته ، وقومته ، وسار ، وأسرته ، وسيرته . فلما كان حرف الجر الموصل للفعل معاقبا لأحد شيئين ، كل واحد منهما مصوغ في نفس المثال جرى مجراهما في كونه جزءا من الفعل أو كجزء منه . فهذا وجه اعتداده كبعض الفعل .

وأما وجه اعتداده بجزء من الاسم فمن حيث كان مع ما جرّه في موضع نصب ، وهذا يقضى له بكونه جزءا مما بعده أو كجزء منه ؛ ألا تراك تعطف على مجموعهما بالنصب ، كما تعطف على الجزء الواحد في نحو قولك : ضربت زيدا وعمرا ؛ وذلك

- ١٥ = صاحب القاموس أن الصواب في اسم الحاجب نصر (بالمعجمة) . وقد أبان في الخزانة أن المجد تبع في هذا الصاغاني في العباب . وانظر الخزانة ٣٢٥/١ وشواهد المعنى لصاحب الخزانة ٦١٩/٢ ، والقاموس (نصر) ، وسيبويه في الموطن السابق .
(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « المحدثين » . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « الشيبين » . (٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « موضوع » . (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « و » . (٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « يقتضى » . (٦) كذا في ب . ش ، ج . وفي أ : « مجموعها » (٧) انظر ص ١٠٧ من هذا الجزء .

قولك : مررت بزید وعمرا ، ورغبتُ فيك وجعفرًا ، ونظرتُ إليك وسعيدًا ؛ أفلا ترى إلى حرف الجرِّ الموصل للفعل كيف قُدِّرَ تقديرين مختلفين [لمعنيين مختلفين]^(١) .
ووجه جوازه من قِبَلِ القياس أنك إنما تستنكر اجتماع تقديرين مختلفين لمعنيين متفقين ؛ وذلك كأن تروم أن تدلَّ على قوة اتصال حرف الجرِّ بالفعل ، فتعتده تارة كالبعض له ، والأخرى كالبعض للاسم . فهذا ما لا يجوز منله ؛ لأنه لا يكون كونه كبعض الاسم دليلًا على شدة امتزاجه بالفعل ، لكن لما اختلف المعنيان جاز أن يختلف التقديران ، فأعرف ذلك ، فإنه مما يقبله القياس ولا يدفعه .

ومثل ذلك قولهم : (لا أبالك) ، فهنا تقديران مختلفان لمعنيين مختلفين . وذلك أن ثبات الألف في (أب) من (لا أبالك) دليل الإضافة ؛ فهذا وجه . ووجه آخر أن ثبات اللام وعمل (لا) في هذا الاسم يوجب التنكير والفصل . فثبات الألف دليل الإضافة والتعريف ، ووجود اللام دليل الفصل والتنكير . وليس هذا في الفساد والاستحالة بمنزلة فساد تحقير مثال الكثرة الذي جاء فساده من قِبَلِ تدافع حاله . وذلك أن وجود ياء التحقير يقتضى كونه دليلًا على القلة ، وكونه مثالًا موضوعًا للكثرة دليل على الكثرة ؛ وهذا يجب منه أن يكون الشيء الواحد في الوقت الواحد قليلًا كثيرًا . وهذا ما لا يجوز لأحد اعتقاده .

وليس كذلك تقديرك الباء في نحو : مررت بزید تارة كبعض الاسم ، وأخرى كبعض الفعل ، من قِبَلِ أن هذه إنما هي صناعة لفظية يسوغ معها تنقل

(١) كذا في أ . وسقط هذا في ش ، ب .

(٢) ثبت هذا اللفظ في ش ، ب . وسقط في أ .

(٣) كذا في أ ، ب ، ج . وفي ش : « إثبات » .

(٤) في ش ، ب : « تقتضى » . وفي أ من غير نقط الحرف الأول .

الحال وتغييرها ، فأما المعاني فأمر ضيق ، ومذهب مستصعب ؛ ألا تراك إذا سئلت عن زيد من قولنا : قام زيد سميته فاعلا ، وإن سئلت عن زيد من قولنا : زيد قام سميته مبتدأ لا فاعلا ، وإن كان فاعلا في المعنى . وذلك أنك سلكت طريق صنعة اللفظ فأختلفت السمة ، فأما المعنى فواحد . فقد ترى إلى سعة طريق اللفظ وضييق طريق المعنى .

فإن قلت : فأنت إذا قلت في (لا أبأ لك) إن الألف تؤذن بالإضافة والتعريف ، واللام تؤذن بالفصل والتنكير ، فقد جمعت على الشيء الواحد في الوقت الواحد معنيين ضدين ، وهما التعريف والتنكير ، وهذان - كما ترى - متدافعان .

قيل : الفرق بين الموضوعين واضح ، وذلك أن قولهم : (لا أبأ لك) كلام جرى مجرى المثل ، وذلك أنك إذا قلت هذا فإنك لا تنفي في الحقيقة أباه ، وإنما تخرجه مخرج الدعاء ؛ أي أنت عندي ممن يستحق أن يدعى عليه بفقد أبيه . كذا فسر أبو علي ، وكذلك هو لمثله ؛ ألا ترى أنه قد أنسد توكيدا لما رآه من هذا المعنى فيه قوله :

* وتترك أخرى فردة لا أخا لها *

ولم يقل : لا أخت لها . ولكن لما جرى هذا الكلام على أفواههم (لا أبأ لك) (ولا أخا لك) قيل مع المؤنث على حد ما يكون عليه مع المذكر ، بجرى هذا نحواً من قولهم لكل أحد من ذكر وأنثى واثنين وجماعة (الصيف ضيعت اللبن) على التانيث ؛ لأنه كذا جرى أوله ، وإذا كان الأمر كذلك علم أن قولهم (لا أبأ لك) إنما فيه تعادى ظاهره ، (واجتماع^(٣)) صورتى الفصل والوصل ، والتعريف والتنكير ، لفظاً لا معنى . وإذا آل الأمر إلى ذلك عدنا إلى مثل ما كنا عليه ؛ من تنافر

٢٠ (١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « إذا سلكت ... اخذت » .

(٢) كذا في أ ، ج . وفي ب ، ش : « تقدير » .

(٣) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « من اجتماع » .

قضيتي اللفظ في نحو : مررت بزيد؛ إذا أردت بذلك أن تدلّ على شدة اتصال حرف الجزّ بالفعل وحده دون الاسم ، ونحن إنما عقدنا فساد الأمر وصلاحه على المعنى ؛ كأن يكون الشيء الواحد في الوقت الواحد قليلا كثيرا . (وهذا)^(١) ما لا يدعيه مُتَدَج ، ولا يرضاه - مذهبا لنفسه - راضٍ .

و يؤكّد عندك خروج هذا الكلام تخرّج المثل كثرته في الشعر ، وأنه يقال لمن له أب ولمن ليس له أب . فهذا الكلام دعاء في المعنى لا محالة ، وإن كان في اللفظ خبرا . ولو كان دعاء مصرّحا وأمرّا معيّنا لمّا جاز أن يقال لمن لا أب له ؛ لأنه إذا كان لا أب له لم يميز أن يدعى عليه بما هو فيه لا محالة ؛ ألا ترى أنك لا تقول للأعمى : أعماه الله ، ولا للفقير : أفقره الله ؛ وهذا ظاهر باء . وقد مرّ به^(٤) الطائي الكبير فقال :

نِعْمَةُ اللَّهِ فِيكَ لَا أَسْأَلُ اللَّهَ إِلَّا بِهَا نَعْمَى سِوَى أَنْ تَدُومَا
وَلَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كُنْتُ كَمَنْ يَسِي . أَلِهَ وَهُوَ قَائِمٌ أَنْ يَقُومَا

فكجا لا تقول لمن لا أب له : أفقدك الله أباك ؛ كذلك يعلم أن قولهم لمن لا أب له : (لا أبالك) لا حقيقة لمعناه مطابقة للفظه ، وإنما هي خارجة تخرّج المثل ، على ما فسره أبو علي . قال عنتره :

فَأَقْنِي حَيَاءِكَ لَا أَبَاكَ وَأَعْلِيَّ أُنِّي أَمْرٌ سَامُوتٌ إِنْ لَمْ أُقْتَلْ^(٦)

(١) كذا في أ . وسقط في ش ، ب ، . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « وهذا » .
(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « معينا » . (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « قربه » .
(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « وكا » . (٦) من قصيدته التي أولها :

طال النساء على رسوم المنزل بين اللجج وبين ذات الحرمل

وقال :^(١)

ألقى الصحيفة لا أبالك إنه يُخشى عليك من الجباءِ النقرس

وقال :^(٢)

أبالموت الذى لا بُدَّ أنى مُلاقٍ لا أبالك تخوفِني

أراد : لا أبالك ؛ فحذف اللام من جارى عُرِف الكلام . وقال جرير :

يا تميم تيم عدي لا أبالك لا يلقينكم فى سؤا^(٣)ة سر

وهذا أقوى دليل على كون هذا القول مثلاً لا حقيقة ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون للميم كلها أب واحد، ولكن معناه : كلكم أهل للدعاء عليه والإغلاظ له .
وقال الحطيئة :

أفسلوا عليهم لا أبأ لأبيكم من اللوم أو سدوا المكان الذى سدوا^(٤)

فإن قلت : فقد أثبت الحطيئة فى هذا البيت ما نفيه أنت فى البيت الذى قبله ، وذلك أنه قال (لأبيكم) فجعل للجماعة أباً واحداً ، وأنت قلت هناك : إنه لا يكون للجماعة تيم أب واحد ؛ فالجواب عن هذا من موضعين : أحدهما ما قدمناه من أنه لا يريد حقيقة الأب ، وإنما غرضه الدعاء مُرسلاً ففحش بذكر الأب على ماضى .

والآخر أنه قد يجوز أن يكون أراد بقوله (لأبيكم) الجمع ؛ أى لا أبأ لأبائكم . يريد

(١) أى التمس يخاطب طرفة بن العبد . وانظر اللسان فى (نقرس) . والنقرس هنا : الهلاك . وقوله :

(إنه يخشى) فى أ ، ب ، ش : (إنى أخشى) . والوجه ما أثبت ، وهو من أبيات أزلها كما فى الشعر والشعراء لابن قتيبة :

من مبلغ الشعراء عن أخويهم خبرا فتصدقهم بذلك الأتقى

(٢) هو أبو حبيبة النميرى . وانظر الخزانة فى شواهد لا النافية للجنس ، وكامل المبرد ٨٥/٥ ،

واللسان فى (أب) . (٣) عمر هو ابن بلأ النيسى ، كانت بينه وبين جرير مهاجاة . وانظر الخزانة

١/٣٦٠ والنقائض ٤٨٨ (٤) انظر الديوان والكامل ١٥٤/٥ (٥) كذا فى أ .

وفى ش ، ب : « قيل فالجواب » .

الدعاء على آباءهم من حيث ذكروها، بجاء به جمعا مصححا على قولك : أب ، وأبون ،
وأبين ؛ قال :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتَنَا بَكَّيْنِ وَفَدَيْنَا بِالْأَبْدَانِ^(١)
وعليه قول الآخر - أنشدناه - :

فَمَنْ يَكُ سَأَلَا عَنِّي فَاذِنِي بِمَكَّةَ مَوْلَدِي وَبِهَا رَيْتُ^(٢)
وَقَدْ سُئِنْتُ بِهَا الْآبَاءُ قَبْلِي فَمَا سُئِنْتُ أَبِي وَلَا سُئِنْتُ^(٣)

أى ما سُئِنْتُ آبَائِي . فهذا شيء عرض ، ولنعد .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : مَخْتَارٌ وَمَعْتَادٌ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ ؛ فَهَذَا يَحْمَلُ تَقْدِيرَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ لِمَعْنِيَيْنِ
مُخْتَلِمَيْنِ . وَذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ اسْمُ الْفَاعِلِ فَأَصْلُهُ مَخْتَبِرٌ وَمَعْتَادٌ ؛ كَمَا قَتَطَعَ (بِكْسْرِ الْعَيْنِ) .
وَإِنْ كَانَ مَفْعُولًا فَأَصْلُهُ مَخْتَبِرٌ وَمَعْتَادٌ ، كَمَا قَتَطَعَ . وَ« مَخْتَارٌ » مِنْ قَوْلِكَ : أَنْتَ
مَخْتَارٌ ، لِلثِيَابِ ؛ أَيْ مُسْتَجِيدٌ لَهَا أَصْلُهُ مَخْتَبِرٌ . وَمَخْتَارٌ مِنْ قَوْلِكَ : هَذَا ثَوْبٌ مَخْتَارٌ ، أَصْلُهُ
مَخْتَبِرٌ . فَهَذَانِ تَقْدِيرَانِ مُخْتَلِفَانِ لِمَعْنِيَيْنِ . وَإِنَّمَا كَانَ يَكُونُ هَذَا مُتَكَرِّرًا أَوْ كَانَ تَقْدِيرُ
فَتْحِ الْعَيْنِ وَكُسْرُهَا لِمَعْنَى وَاحِدَةٍ ؛ فَأَمَّا وَهَمَا لِمَعْنِيَيْنِ فَسَائِعٌ حَسَنٌ . وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مِنْ
الْمَضْعُوفِ فِي هَذَا الشَّرْحِ مِنَ الْكَلَامِ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : هَذَا رَجُلٌ مَعْتَادٌ لِلْجِدِّ ؛ وَنَحْوَهُ ،
فَهَذَا هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ ، وَأَصْلُهُ مَعْتَادٌ (بِكْسْرِ الْعَيْنِ) ، وَهَذَا رَجُلٌ مَعْتَادٌ ؛ أَيْ مُنْظَرٌ إِلَيْهِ ،
فَهَذَا مَفْتَعَلٌ (بِفَتْحِ الْعَيْنِ) وَأَصْلُهُ مَعْتَدٌ كَقَوْلِكَ : هَذَا مَعْنَى مَعْنَى مُعْتَبَرٌ ؛ أَيْ لَيْسَ ؛

(١) أوردته سيبويه في الكتاب ١٠١/٢ ، وقال : « أنشدناه من تنق به ، وزعم أنه جاهل » وهو
زيد بن واصل السلمي . وانظر الخزانة ٢٧٥ / ٢ (٢) البيتان نسبيهما ابن دريد في الجهمرة
٤٨٨ / ٣ إلى قصي بن كلاب . وفيها : « شبيت » في الموضوعين في مكان « شئت » و« شيت » . وفمر ذلك
ابن دريد : « شبيت : سبقت ، من قولهم : شأت الرجل إذا سبقته » وهذا أيضا في ج ، أ ، و« ريت » :
نشأت ، يقال : ربي في حجر فلان يربي ربا ؛ نشأ عنده . وانظر اللسان (ربا) ففيه البيت الأتول غير معززة .
(٣) في ج ، أ : « سبقت » . (٤) الشرح (بالجيم) : الضرب والنوع .
(٥) كذا في أ ، ب . وفي ش : « في » .

بصغير محتمر. وكذلك هذا جُوز معتدًا، فهذا أيضا اسم المفعول، وأصله معتد كفتسَم، ومقتطع. ونظائر هذا وما قبله كثيرة فاشية.

ومن ذلك قولهم: كساء، وقضاء، ونحوه؛ أعلت اللام لأنك لم تعتد بالألف حاجزا لسكونها، وقلبت^(٣) أيضا لسكونها وسكون الألف قبلها؛ فاعتدتها من وجه، ولم تعتددها من آخر.

ومن ذلك أيضا قولهم: أيهم تضرب يقيم زيد. (أيهم) من حيث كانت جازمة ل(تضرب) يجب أن تكون مقدمة عليها، ومن حيث كانت منصوبة ب(تضرب) يجب أن تكون في الرتبة، وؤخرة عنها، فلم يمتنع أن يقع هذان التقديران على اختلافهما؛ من حيث كان هذا إنما هو عمل صاعى لفظي. وواو كان التعادى والتخالف في المعنى لهسد^(٤) (ولم) يجز. وأيضا فإن حقيقة الجزم إنما هو لحرف الجزاء المقدر المراد، لا ل(أى)؛ (فإذا) كان كذلك كان الأمر أقرب مأخذاً، وألين. المسم.

باب — في تدرّيج اللغة

وذلك أن يُشبه شيء شيئاً من موضع، فيُنمّضى حكمه على حكم الأول، ثم يرقّ منه إلى غيره.

١٥ فن ذلك قولهم: جالس الحسن أو ابن سيرين، (ولو) جالسهما جميعا لكان صبيبا مطيعا لا مخالفا، وإن كانت (أو) إنما هي في أصل وضعها لأحد الشئيين.

(١) كذا في أ، ب. وفي غيرهما: «جون». والجزو هو الذى يؤكل كالبدق، واحده جوزة.

(٢) أى بقلها ألفا لكونها واوا أو ياء تحركت وانفتح ما قبلها، على اعتداد الألف غير حاجز.

(٣) أى قلبت همزة فرارا من اجتماع ساكنين، وقد قلبت لأقرب الحروف إليها، وهى الهمزة.

(٤) كذا في أ. وفي سائر الأصول: «فلم».

(٥) كذا في أ. وفي ش، ب: «وإذا».

(٦) كذا في أ. وفي ش، ب: «فلو».

وإنما جاز ذلك في هذا الموضع ، لا لشيء يرجع إلى نفيس (أو) بل لقرينة انضمت من جهة المعنى إلى (أو) . وذلك لأنه قد عُرف أنه إنما رُغب في مجالسة الحسن لما لمجالسِهِ في ذلك من الحظ ، وهذه الحال موجودة في مجالسة ابن سيرين أيضا ، وكأنه قال : ^(١) حالي هذا الضرب من الناس . وعلى ذلك جرى النهي في هذا الطَّرِيزِ مِنَ الْقَوْلِ فِي قَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ ﴿ وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ آيْمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ ^(٢) وكأنه - والله أعلم - قال : لا تطع هذا الضرب من الناس . ثم إنه لما رأى (أو) في هذا الموضع قد جرت مجرى الواو تدرج من ذلك إلى غيره ، فأجراها مجرى الواو في موضع عارٍ من هذه القرينة التي سوَّغته استعمال (أو) في معنى الواو ؛ ألا تراه كيف قال : ^(٣)

وكان سياناً ألا يسرحوا نَعْمًا أو يَمْرَحُوهُ بِهَا ، واغْبِرَّتِ السُّوحُ ^(٤)
وسواء وسيان لا يستعمل إلا بالواو . وعليه قول الآخر :

فسيان حَرَبٌ أو تُبوعوا بمثله ^(٥) وقد يقبل الضمّ الذليل المسير

(١) انظر الكتاب ١/٤٨٩ . (٢) آية ٢٤ سورة الإنسان . (٣) هو أبو ذؤيب الهذلي . وانظر اللسان في « سوا » ، وشرح شواهد المعنى للسيوطي ٧٢ ، وديوان الهذليين طبعه دار الكتب ١/١٠٨ . (٤) هذا بيت مركب من بيتين . وهما مع بيتين قبلهما في الرثاء :

المانخ الأدم كالمر الصلاب إذا ما حارد الخور واجتث المجاليج
ورفت السول من برد العشى كما زف النعام إلى حفائه الروح
وقال ما شيم : سيان سيركم وأن تقيموا به واغبرت السوح
وكان مثلين ألا يسرحوا عنها حيث استرادت مواشيم وتسريح

٢٠ فترى أن لا شاهد في البيت في روايته ، وأن ما أورده الحويون يتنا أصله بيتان . وقوله : « وكان سيان ... » كان هنا على هذا الوجه شأنية ، وسيان خبر المصدر المؤنل بعده . قال ابن هشام في المعنى في مبحث أر : « أي وكان الشأن ألا يرعوا الإبل وأن يرعوا سيان لوجود القحط . وإنما قدرنا كان شأنية لئلا يلزم الإخبار عن النكرة بالمعرفة » . وفي أمالي ابن السجري ١/٦١ : « هكذا أنشده الرواة (سيان) مرفوعا على إضمار الشأن في كان » . (٥) كذا في أصول الخصائص . وفي عبارة اللسان : « يستعملان » . وما هنا تأويله (لا يستعمل كلاهما) .

٥

١٠

١٥

٢٠

٢٥

أى فسيان حرب وبواؤكم بمثله، كما أن معنى الأول : فكان سيان ألا يسرحوا نعا،
وأن يسرحوه بها . وهذا واضح .

ومن ذلك قولهم : صبية وصبيان ؛ قلبت الواو من صنوان وصبوة في التقدير -
لأنه من صبوت - لانكسار الصاد قبلها، وضعف الباء أن تعتد حاجزا لسكونها . وقد
ذكرنا ذلك . فلما ألف هذا واستمر تدرجوا منه إلى أن أفتوا قلب الواو ياء بحاله
وإن زالت الكسرة ، وذلك قولهم أيضا : صبيان وصبية، (وقد) كان يجب -
لما زالت الكسرة - أن تعود الياء واوا إلى أصلها، لكنهم أفتوا الياء بحالها لاعتيادهم
إياها حتى صارت كأنها كانت أصلا . وحسن ذلك لهم شيء آخر، وهو أن القلب^(٣)
في صبية وصبيان إنما كان استحسانا وإيثارا، لاعن وجوب علة، ولا قوة قياس؛
فلما لم تتمكن علة القلب ورأوا اللفظ بياء قوى عندهم إقرار الياء بحالها؛ لأن السبب
الأول إلى قلبها لم يكن قويا، ولا مما يعتاد في مثله أن يكون مؤثرا .

ومن ذلك قولهم في الاستنابات عمن قال ضربت رجلا : منا؟ ومررت برجل
مني؟ وعندى رجل : منو؟ فلما شاع هذا ونحوه عنهم تدرجوا منه إلى أن قالوا :
ضرب من منا؛ كقولك : ضرب رجل رجلا .

ومن ذلك قولهم : أبيض لياح، وهو من الواو؛ لأنه بياضه ما يلوح للناظر .
فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وليس ذلك عن قوة علة ، إنما هو للجحوح إلى
خفة الياء مع أدنى سبب ، وهو التطرق إليها بالكسرة طلبا للاستخفاف ، لا عن
وجوب قياس؛ ألا ترى أن هذا الضرب من (الأسماء التي ليست) جمعا كرياض،

(١) ثبت في ش، ب . وسقط في أ . وقد ثبت أيضا في عبارة اللسان . (٢) كذا في ش ،

وفي أ ، ب : «فقد» . (٣) كذا في أ ، ب ، س ، هـ ، و في ش : «حيث» .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : «الأسماء ليست» .

وحياض ، ولا مصدرا جاريا على فعلٍ معتل ؛ كقيام ، وصيام ، إنما يأتي مصححا ؛ نحو : خوان ، وصوان ؛ غير أنهم لميلهم عن الواو إلى الياء ما أقنعوا أنفسهم في لياح في قلبهم إيّاه إلى الياء بتلك الكسرة قبلها ، وإن كانت ليس مما يؤثر حقيقة التأثير مثلها ، ولأنهم شبهوه لفظا إما بالمصدر كَيَالٍ ، وصِيَالٍ ، وإما بالجمع كسوط ، وسِيَاطٍ ، وتَوَاطٍ ، ونِيَاطٍ . نعم ، وقد فعلوا مثل هذا سواء في موضع آخر . وذلك قول بعضهم في صوان : صِيَان ، وفي صوارٍ : صِيَارٍ ؛ فلما ساغ ذلك من حيث أرينا أو كاد تدرّجوا منه إلى أن فتحوا فاء لياح ، ثم أقرّوا الياء بحالها وإن كانت الكسرة قبلها قد زابتها ، وذلك قولهم فيه : لِيَاح . وشجعه على ذلك شيئا أن قلب الواو ياء في لِيَاح لم يكن عن قوّة ولا استحكام علة^(١) ، وإنما هو لإيثار الأختف على الأثقل ، فاستمر على ذلك وتدرّج منه إلى أن أقرّ الياء بحالها مع الفتح ؛ إذ كان قلبها مع الكسر أيضا ليس بحقيقة موجِب . قال : وكما أن القلب مع الكسر لم يكن عن صحّة عمل ، وإنما هو لتخفيف مؤثّر ، فكذلك أقلب أيضا مع الفتح وإن لم يكن موجبا ، غير أن الكسر هنا على ضعفه أدعى إلى القلب من الفتح ، فلذلك جعلنا ذاك تدرّجا عنه إليه^(٢) ولم نسو بينهما فيه . فأعرف ذلك .

١٥ وقريب من ذلك قول الشاعر :

ولقد رأيتك بالقوادِمِ مرّةً وعلى من سدّف العشيّ رياح^(٣)

(١) كذا في أ ، ب ، ش . وهو المناسب لقوله بعد : « فاستمر على ذلك وتدرّج منه » يريد راصع العربية . وفي ج : « وشجعه هم » وهو المناسب للكلام السابق . (٢) كذا في أ . وسقط في ش ، ب (٣) كأنه يريد واضح العربية . (٤) كذا في أ ، ب . وفي ش : « قلب » . (٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « إلى غيره » . (٦) كذا في أ . وفي ش ، ب . « يسو » . (٧) القوادِم موضع في بلاد غطفان . وجاء البيت في اللسان في (روح) وفيه « نظرة » بدل « مرّة » وضبط فيه رياح بكسر الراء ، وجاء في (سدّف) وفيه « لياح » بدل « رواح » وكان الرياح وقت الراح وأصله الكسر . وفي اللسان : « نخرجوا برياح من العشيّ (بكسر الراء) ورواح وأرواح أى بأول » يريد : بأول العشيّ . ويريد أنه رأى وقد آن له أن يروح إذ حل سدّف العشيّ وطلبت به . وقد يكون في الكلام قلب ؛ أى وعلى سدّف العشيّ من الرياح .

قياسه رَوَاحٌ، لأنه فَعَالٌ من راح يروح، لكنه لمَّا كثر قلب هذه الواو في تصريف هذه الكلمة ياء - نحو رِيحٍ وِرِيَّاحٍ، ومُرِيحٍ ومُسْتَرِيحٍ - وكانت الياء أيضا عليهم أَخْفَ ، وإليهم أَحَبَّ ، تَدْرَجُوا من ذلك إلى أن قلبوها في رِيَّاحٍ ، وإن زالت الكسرة النني كانت قلبتها في تلك الأماكن .

- ٥ ومن ذلك قلبهم الذال دالا في (ادَّكَّر) وما تصرَّف منه ؛ نحو يَدِّكِرُ ، ومُدَّكِرُ ، وأدَّكِرُ ، وغير ذلك : تَدْرَجُوا من هذا إلى غيره بأن قلبوها دالا في غير بناء افتعل ، فقال ابن مقبيل :

* مِنْ بَعْضِ مَا يَعْتَرِي قَلْبِي مِنَ الدِّكْرِ ^(١) *

ومن ذلك قولهم : الطِّئَةُ - بالطاء - في الطِّئَةِ ، وذلك في اعتيادهم اَطَّنَّ ، ومُطَّنَّ ، واَطَّنَّ ، كما جاءت الدِّكْرُ على الأكثر .

١٠

ومن ذلك حذفهم الفاء - على القياس - من ضِعْمَةٍ وِجْفَةٍ ؛ كما حذفت من عِدَّةٍ وِزْنَةٍ ؛ ثم إنهم عدلوا بها عن فِعْلَةٍ إلى فَعْلَةٍ ، فأقروا الحذف بحاله ، وإن زالت الكسرة التي كانت موجبة له ، فقالوا : الضَّعْمَةُ ، والقَحَّةُ ، فتدَّرَجُوا بِالضَّعْمَةِ ، والقَحَّةِ ، إلى الضَّعْمَةِ ، والقَحَّةِ ، وهي عندنا فَعْلَةٌ ، كقَصْبَةٍ ، وجَفْنَةٍ ، (لا أن) ^(٢) فتحت لأجل الحرف الخلق ^(٣) فيما ذهب إليه محمد بن يزيد .

١٥

(١) لم أفق على تمة هذا . ويبدو أنه من نصيده التي فيها :

كانت الشباب لحاجات وكنت له فقد فزعت إلى حاجات الأخر

وقد أورد منها ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٤٢٦ عشرة أبيات ، وفي اللسان (هيب) لابن مقبل بيت على رويها ، وكذا فيه في (جذا) . (٢) أي التهمة . (٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « من » .

(٤) في ش ، ب : « إلا أن » . وفي أ : « لأن » ، وقد رأيت أن الأنسب بالسياق ما أثبت .

(٥) انظر الكامل ١٨٩ / ٥ ، ١٩٦ ب شرح الرصني .

٢٠

ومن ذلك قولهم : بأيهم تمرر أمرز؛ فقدّموا حرف الجرّ على الشرط فأعملوه فيه ، وإن كان الشرط لا يعمل فيه ما قبله ؛ لكنهم لمّا لم يجدوا طريقا إلى تعليق حرف الجرّ استجازوا إعماله في الشرط . فلمّا ساغ لهم ذلك تدرّجوا منه إلى أن أضافوا إليه الاسم فقالوا : غلامٌ منّ تضربُ أضرّبه ، وجاريةٌ منّ تلقى ألقها . فالاسم في هذا إنما جاز عمله في الشرط من حيث كان محمولا في ذلك على حرف الجرّ .
وجميع هذا حكمه في الاستفهام حكمه في الشرط من حيث كان الاستفهام له صدر الكلام ؛ كما أن الشرط كذلك . فعلى هذه جاز بأيهم تمرر ؟ وغلامٌ منّ تضربُ ؟ فأما قولهم :

* أتذكر إذ من يأتينا نأته *^(٣)

فلا يجوز إلا في ضرورة الشعر؛ وإنما يجوز على تقدير حذف المبتدأ ، أى أتذكر إذ الناس من يأتينا نأته ، فلمّا باشر المضاف غير المضاف إليه في اللفظ أشبه الفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ فلذلك أجازوه في الضرورة .^(٤)

فإن قيل : فما الذى يمنع من إضافته إلى الشرط وهو ضرب من الخبر؟ قيل : لأن الشرط له صدر الكلام ؛ فلو أضفت إليه لعلّفته بما قبله ، وتأنك حالتان متدافعتان . فأما بأيهم تمرر أمرز ونحوه فإن حرف الجرّ متعلّق بالفعل بعد الاسم ، والظرف في قولك : أتذكر إذ من يأتينا نأته متعلّق بقولك أتذكر ، وإذا خرج ما يتعلّق به حرف الجرّ من حيث الاستفهام لم يعمل في الاسم المستفهم به ولا المشروط به .

(١) كذا في أ ، ج . وسقط في ش ، ب . (٢) أى عدم عمله لفظا .

(٣) هذا صورة شطربيت من الشعر ، ولم يأت في شعر ، ولكنه أجزأ إذا فرض أن أدخله شاعر

في شعره . وانظر الكتاب ١/٤٤ ، والمص ٢/٦٢ . (٤) كذا في ش ، ب . وفى أ : « من » .

(٥) في الأصول : « تلك » ويدرانه تحريف عما أتيت . (٦) كذا في ش ، ب .

وفى أ : « حالان » .

- ومن التدريج في اللغة أن يكتسب المضاف من المضاف إليه كثيرا من أحكامه :
 من التعريف، والتنكير، والاستفهام، والشياخ وغيره؛ ألا ترى أن ما لا يستعمل
 من الأسماء في الواجب إذا اضيف إليه شيء منها صار في ذلك إلى حكمه^(١). وذلك
 قولك : ما قرعت حلقة باب دارٍ أحدٍ قطُّ؛ فسرى ما في (أحد) من العموم والشياخ
 إلى «الحلقة» . ولو قلت : قرعت حلقة باب دارٍ أحدٍ، أو نحو ذلك لم يجوز .
 ومن التدريج في اللغة : إجراؤهم الهمزة المنقلبة عن حرفي العلة عينا مجرى الهمزة
 الأصلية . وذلك نحو قولهم في تحقير قائم ، وبائع : قَوَيْمٌ ، وَيُوبِعُ ؛ فألحقوا
 الهمزة المنقلبة بالهمزة الأصلية في سائلٍ ، وثائرٍ ؛ من سأل وثارٌ ، إذا قلت : سويثلٌ ،
 وثويثر . وليست كذلك اللام إذا انقلبت همزة عن أحد الحرفين ؛ نحو كساءٍ ،
 وقضاءٍ ؛ ألا تراك تقول في التحقير : كَسَيْتُ ، وَقَضَيْتُ ؛ فترد حرف العلة وتحذفه
 لاجتماع الياءات . وليست كذلك الهمزة الأصلية ؛ ألا تراك تقول في تحقير سلاءٍ
 وخلاءٍ بإقرار الهمزة لكونها أصلية ، وذلك سَلِيٌّ ، وَخَلِيٌّ . وتقول أيضا في تكسير
 كساءٍ وقضاءٍ بترك الهمزة ألبتة ؛ وذلك قولك : أكَسَيْتُ ، وَأَقَضَيْتُ . وتقول في سلاءٍ ،
 وخلاءٍ : أسلئت وأخلئت ؛ فاعرف ذلك .
- ١٥ لكك لو بنيت من قائم وبائع شيئا مرتجلا أعدت الحرفين ألبتة . وذلك
 كأن تبني منهما مثل جعفر ، فتقول : قَوْمٌ وَبَيْعٌ . ولم تقل : قَائِمٌ ، وَلَا بَاعٌ ؛
 لأنك إنما تبني من أصل المثال لا من حروفه المغيرة ؛ ألا تراك لو بنيت من قيلٍ
 وديمةٍ مثال (فعل) لقلت : دَوْمٌ وَقَوْلٌ ؛ لا غير .

(١) أى من الأسماء . (٢) أى الشيء من الأسماء الذي يضاف إلى ملازم النفي .

(٣) وهو ملازمة النفي . (٤) يريد الواو والياء . (٥) كذا في أ . وسقط هذا في ش ، ب .

(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « على » . (٧) السلاء : السمن . والخلاء في الناقة

أن تحون أو تبرك فلا تنمض لغير علة ، وقد خلأت الناقة ، تخلأ خلأً وخلاءً ، وخلوا .

فإن قلت : ولم لم تُقرر الهمزة في قائم وبائع فيما تبيينه منهما ، كما أقررتها في تحقيرهما ؟

قيل : البناء من الشيء أن تعمد لأصوله ، فتصوغ منها وتطرح زوائده فلا تحفل بها ، وليس كذلك التحقير ، وذلك أن صورة المحقَّر معك ، ومعنى التكبير والتحقير في أن كل واحدٍ منهما واحد واحد ، وإنما بينهما أن أحدهما كبير والآخر صغير ، فأما الأفراد والتوحيد فيهما كليهما فلا نظر فيه . قال أبو علي - رحمه الله - في صحَّة الواو في نحو أسويد ، وجديول : مما أعان على ذلك وسوغه أنه في معنى جدول صغير ، فكما تصح الواو في جدول صغير فكذلك أنس بصحَّة الواو في جديول . وليس كذلك الجمع ؛ لأنه رتبة غير رتبة الآحاد ، فهو شيء آخر ، فلذلك سقطت في الجمع حرمة الواحد ؛ الأترك تقول في تكسير قائم : قوأم ، وقوم ؛ فتطرح الهمزة وتراجع لفظ الأصل ، ولا تقول : قوأم ، ولا قوم ؛ كما قلت في التحقير : قويم ؛ بالهمز .

وسألت مرة أبا علي - رحمه الله - عن ردِّ سيبويه كثيرا من أحكام التحقير إلى أحكام التكسير وحمله إياها عليها ؛ ألا تراه قال تقول : سريمين لقولك : سراحين ، ولا تقول : عثيمين ؛ لأنك لا تقول : عثامين ، ونحو ذلك . فقال : إنما حُمِل التحقير في هذا على التكسير من حيث كان التكسير بعيدا عن رتبة الآحاد . فأعتد ما يعرض فيه لاعتداده بمعناه ، والمحقَّر هو المكبَّر ، والتحقير فيه جار مجرى الصفة ؛ فكأن لم يحدث بالتحقير أمر يحمل عليه غيره ، كما حدث بالتكسير حكم يحمل عليه الأفراد : هذا معقد معناه ، وما أحسنه وأعلاه !

- (١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « التكثير » . (٢) أي هو باق على حاله لا يتغير بالتحقير .
(٣) كذا في ح . وفي ش ، ب : « قال بقول » . وفي أ : « ألا تراه يقول » .
(٤) كذا في أ ، ب . ش . وفي ج : « نقل » وانظر سيبويه ١٠٨/٢ .
(٥) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « بالنصير » .

ومن التدرّيج قولهم : هذا حَضْرَمُوتٌ بالإضافة؛ على منهاج اقتران الأسمين
أحدهما بصاحبه . ثم تدرّجوا من هذا إلى التركيب فقالوا : هذا حَضْرَمُوتٌ .
ثم تدرّجوا من هذا إلى أن صاغوها جميعا صياغة المفرد فقالوا : هذا حَضْرَمُوتٌ
بجري لذلك مجرى عَضْرُفُوطٍ ، وَيَسْتَعُورُ .

- ٥ ومن التدرّيج في اللغة قولهم : دِيْمَةٌ وِدِيْمٌ^(١) ؛ واستمرار القلب في العين للكسرة
قبلها ، ثم تجاوزوا ذلك لَمَّا كَثُرَ وشاع إلى أن قالوا : دِيْمَتِ السَّمَاءِ وِدَوْمَتٌ ؛ فأما
دَوْمَتٌ فعلى القياس ، وأما دِيْمَتٌ فلا استمرار القلب في دِيْمَةٌ وِدِيْمٌ . أنشد أبو زيد :
هو الجواد ابن الجواد ابن سَبَلٍ إن دَوَّمُوا جاد وإن جادوا وبل^(٢)
ورواه أيضا «دِيْمُوا» بالياء . نعم ثم قالوا : دامت السماء تديم ؛ فظاهر هذا أنه أجري
مجري باع يبيع ، وإن كان من الواو .

١٠

فإن قلت : فلعله فَعِلَ يَقَعِلُ من الواو ؛ كما ذهب الخليل في طاح يطبح ، وتاه
يتيه ؛ قيل : حَمَلَهُ على الإبدال أقوى ؛ ألا ترى أنه قد حُكِيَ في مصدره دِيْمًا ؛ فهذا
يُجْتَدَبُ إلى الياء ، مدرج إليها ، مأخوذ به نحوها .^(٣)

- ١٥ فإن قلت : فلعل الياء لغة في هذا الأصل كالواو ، بمنزلة ضارهِ يَضِيرُهُ ضَيْرًا ،
وضارهِ يَضُورُهُ ضُورًا . قيل : يَبْعُدُ ذلك هنا ؛ ألا ترى إلى اجتماع الكافَّةِ على^(٤)
وضارهِ يَضُورُهُ ضُورًا . قيل : يَبْعُدُ ذلك هنا ؛ ألا ترى إلى اجتماع الكافَّةِ على^(٥)

(١) هي المطر الدائم في سكون . (٢) قيل إن هذا في وصف فرس . وسبل فرس نجبية في العرب .
ولهذه الفرس ذكر في أنساب الخيل لابن الكلابي ١٦ ، ٢٧ ، وهي أم أعوج . ويقول الجعدي :
وعناجيج جيساد نجب نجل فياض ومن آل سبل
ويقول ابن برّي : إن سبلا والله الراجن جهم بن سبل ، وإن الرواية :

٢٠

* أنا الجواد ابن الجواد ابن سبل *

وانظر اللسان في سبل وانظرا أيضا التاج في المسألة هذه .

- (٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ومدرج » . (٤) كذا في أ ، ب . وفي ش : « فعل » .
(٥) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « لعة » . (٦) في أ : « إجماع » .

قوْطَم : الدَّوَام ، وليس أحد يقول : الدَّيَام ؛ فعلمت بذلك أن العارض في هذا الموضع إنما هو من جهة الصنعة ، لا من جهة اللغة .

ومثل ذلك ما حكاه أبو زيد من قوْطَم : (ما هت الرِّكِيَّةُ تَمِيهٌ مَيِّها) ؛ مع إجماعهم على أمواه ، وأنه لا أحد يقول : أمياه .

ونحو من ذلك ما يحكى عن عُمارة بن عَقِيلٍ مِنْ أَنه قال في جمع رِيحٍ : أرياح ؛ حتى نُبِّه عليه فعاد إلى أرواح . وكأن أرياحا أسهل قليلا ؛ لأنه قد جاء عنهم قوله :
* وَعَلَى مِنْ سَدَفِ الْعَشِيِّ رِيَّاحٍ *
فهو بالياء لهذا آنس .

وجماع هذا الباب غلبة الياء على الواو لِحَفَّتْها ؛ فهم لا يزالون تسببا إليها ، ونجشا عنها ، واستنارة لها ، وتقرُّبا ما استطاعوا منها .

ونحو هذه الطريق في التدرُّج : حملهم عِلْبَاوَانٍ على حمرِاوان ، ثم حملهم رِدَاوَانٍ على عِلْبَاوَانٍ ، ثم حملهم قُرَّاوانٍ على رِدَاوَانٍ ؛ وقد تقدّم ذكره . وفي هذا كافٍ مما يرد في معناه بإذن الله تعالى .

ومن ذلك أنه لما أَطْرَدت إضافة أسماء الزمان إلى الفعل ؛ نحو : قمتُ يوم قمتَ ، وأجلسُ حين تجلسُ ؛ شَبَّهوا ظرفَ المكانَ بها في (حيث) ؛ فتدترجوا من «حين» إلى «حيث» فقالوا : قمت حيث قمت . ونظائره كثيرة .

(١) في أ : « لأحد » . (٢) أى ظهر ماؤها وكثر . والركبة : البئر . (٣) انظر ص ٣٥٠ .
(٤) كذا في أ . وفي ب : « تشبها » باجسام الشين . وفي ش : « تشبها بها وبحثا عنها واستنارة لها » . وفي ج : « لا يزالون » في موضع « لا يزالون » وتوافق بعدما في أ ، وهي جيدة .
وقوله : « لا يزالون تسببا إليها » ، أى يتسببون إليها تسببا ، وكذا قوله : « نجشا » أى ينجشون .
وقوله : « استنارة » أى يستنثرون ، فهى مفاعل على المصدر ، ويجوز أن تكون على الحذف ؛ أى ذوى تسبب الخ ، أو أنه حمل هذه المعاني عليهم على قصد المبالغة . والنجش : البحث عن الشيء واستخراجه .
(٥) انظر ص ٢١٣ وما بعدها من هذا الجزء .

باب

في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب

هذا موضع شريف . وأكثر الناس يضمف عن احتمالهِ ؛ لغموضهِ ولطفهِ .
والمنفعةُ به عامة ، والتسانُدُ إليه مَقَوُّ مُجِدِّ . وقد نصَّ أبو عثمان عليه فقال :
ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ؛ ألا ترى أنك لم تسمع أنت
ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول ، وإنما سمعتَ البعضَ فقستَ عليه غيره . فإذا
سمعت « قام زيد » أجزتَ ظَرْفَ بَشْرٍ ، وكرم خالد .

قال أبو علي : إذا قلت : « طاب الخُشُكُانُ ^(٢) » فهذا من كلام العرب ؛ لأنك
بإعرابك إياه قد أدخلته كلامَ العرب .

- ١٠ ويؤكد هذا عندك أن ما أعرب من أجناس الأعمجية قد أجزته العرب مجرى
أصول كلامها ؛ ألا تراهم يصرفون في العلم نحو أجز ، وإبريسيم ، وفيرنيد ، وفيروزج ،
وجميع ما تدخله لام التعريف . وذلك أنه لما دخلته اللام في نحو الديباج ،
والفيرنيد ، والسيهريز ، والأجز ^(٣) ، أشبه أصول كلام العرب ، أعني النكرات ، بغيري
في الصرف ومنعه مجراها .

- ١٥ (١) انظر الباب الثاني من تصريف المازني بشرح ابن جني ١٧٠ نسخة التيمورية .
(٢) فسرهُ داود الأنطاكي في التذكرة ١ / ١٢٩ بأنه : « خالص دقيق الحنطة إذا عجن بشيرج
وبسط ومل بالسكر واللوز والفتق وماء الورد ، وجمع وخبز . وأهل الشام تسميه المكفن » . وانظر
المعرب للجواليقي ١٣٤ . ويقابله في هذا العصر البسكويت . وانظر محاضر جلسات المجمع اللغوي :
دور الانعقاد الأول ٤٣٣
- ٢٠ (٣) السهريز — بكسر السين وتضم — ضرب من التمر ، يقال : تمر سهريز ؛ بالوصف والإضافة .
ويقال : سهريز ؛ بالشين أيضا . وانظر معرب الجواليقي (طبعة الدار) ١٩٩

قال أبو علي : ويؤكد ذلك أن العرب اشتقت من الأعمى النكرة، كما تشتق من أصول كلامها ؛ قال رؤبة :

هل يُعجني حلف سخيت * أوفضة أذهب كبريت^(١)

قال : فد «سختيت» من السخت^(٢) ؛ كـ «زحليل» من الزحل^(٣) .

وحكى لنا أبو علي عن ابن الأعرابي أنه قال : يقال درهم الخبازي ؛ أى صارت كالدرهم ، فاشتق من الدرهم وهو اسم أعجمي . وحكى أبو زيد : رجل مدرهم . قال ولم يقولوا منه : درهم ؛ إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف . ولهذا أشباه .

وقال أبو عثمان في الإلحاق المطرد : إن موضعه من جهة اللام ؛ نحو قُئِد ، ورَبِد ، وشَمَل ، وصَعَر . وجعل الإلحاق بغير اللام شاذاً لا يقاس عليه . وذلك نحو جوهير ، وبسَطَر ، وحدول ، وحذيم ، ورهوك^(٤) ، وأرطى ، وإمعزى ، وسلقى ، وجعبي . قال أبو علي وقت القراءة عليه كتاب أبي عثمان : لو شاء شاعر ، أو ساجع ، أو منسيح ، أن يبنى بإلحاق اللام اسماً ، وفعلاً ، وصفة ، بلحازله ، ولكان ذلك من كلام العرب . وذلك نحو قولك : خريج أكرم من دخليل ، وضرب زيد عمرا ، ومررت برجل ضربت وكرمتم

(١) حلف سخيت : موثق قوي . يقال كذب سخيت : خالص . والكبريت أراد به رؤبة الذهب ، وخطى فيه ، والعرب تخطى في المعاني دون الألفاظ . وانظر شفاء الغليل واللسان . وانظر الديوان ٢٥ ، والتقريب لأصول التعريب ١١ . (٢) السخت : الشديد . (٣) هو السريع . (٤) أى كثير الدراهم . (٥) كذا في ش ، ب . وفى أ ، ج : « إلا أنه جاء » . (٦) يقال : رهوك فى مشبه : مشى فى ضعف كأنه يموج فى سيرة .

ونحو ذلك . قلت له : أفتجعل اللغة ارتجالاً ؟ قال : ليس بارتجال ، لكنه ميسر على كلامهم ، فهو إذاً من كلامهم . قال : ألا ترى أنك تقول : طاب الخشكُكُنُّ ؛ فتجمله من كلام العرب ، وإن لم تكن المررب تكلمت به . هكذا قال ؛ فبرفمك إياه كرفعها ما صار لذلك محمولا على كلامها ، ومنسوبا إلى لفتها .

• وما اشتقته العرب من كلام العجم ما أشدناه (من قول الراجز)^(١) :

هل تعرف الدار لأم الخزرج منها فظلت اليوم كالمرج

أى الذى شرب الزرجون ؛ وهى الخمر . فاشتق المرج من الزرجون ؛ وكان قياسه : كالمرجن ، من حيث كانت النون فى زرجون قياساً أن تكون أصلاً ؛ إذ كانت بمنزلة السين من قربوس . قال أبو على : ولكن العرب إذا اشتقت من الأعمى خلطت فيه . قال : والصحيح من نحو هذا الاشتقاق قول رؤبة^(٢) .

١٠

* فى خدر مياس الدمى ممرجن *

وأشدها (الممرجن) باللام . فقوله (الممرجن) يشهد بكون النون من عرجون أصلاً ، وإن كان من معنى الانعراج ؛ ألا تراهم فسروا قول الله تعالى (حتى عاد كالعرجون القديم)^(٣) فقالوا : هى البكاسة إذا قدمت فأحنحت ؛ فقد (كان على هذا القياس يجب) أن يكون نون (عرجون) زائدة ، كزيادتها فى (زيتون) ، غير أن يلى رؤبة الذى يقول فيه (الممرجن) منع هذا ، وأعلمنا أنه أصل رباعى قريب من لفظ

١٥

(١) ثبت فى أ . وسقط فى ش ، ب . (٢) وهولفظ فارسي مركب من « زر » بمعنى الذهب ، و « كون » بالكاف الفارسية ومعناه لون . فعنى التركيب : لون الذهب . وانظر التقريب ٩ (٣) من أرجوزة فى ديوانه ٥٦ (٤) سقط فى أ . (٥) آية ٣٩ سورة يس . (٦) البكاسة : المذق بشاربخه . وهو ما طبه الرطب ويقال له السباطة . (٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « كان القياس على هذا أن يكون » .

٢٠

الثلاثي ؛ كَسْبَطِرٍ من مَسِيطٍ ، وِدِمْتَرٍ ، من دَمِثٍ ؛ ألا ترى أنه ليس في الأفعال
(فَعْلَان) وإنما ذلك في الأسماء نحو عَلَّجَن ، وَخَلَبَن ^(١) .

ومما يدلُّك على أنَّ ما قيس على كلام العرب فإنه من كلامها أنك لو مررت
على قوه (يتلاقون بينهم مسائل) أبنية التصريف ؛ نحو قولهم في مثال (صَمَّحَمَح)
من الضرب : (ضَرَبَرَب) ومن القتل (قَتَلَل) ومن الأكل (أَكَلَكَل) ومن الشرب
(شَرَبَرَب) ومن الخروج (خَرَجَج) ومن الدخول (دَخَلَل) . وفي مثل (سَفَرَجَل)
من جعفر : (جَعْفَرَر) ومن صقعب ^(٤) (صَقَعَبَب) ومن زبرج (زَبَرَجَج) ومن ترم ^(٥)
(تَرَمَمَم) ونحو ذلك . فقال لك قائل : بأى لغة كان هؤلاء يتكلمون ؟ لم تجد بدا
من أن تقول : بالعربية ، وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف .

فإن قلت : فما تصنع بما حدثكم به أبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى
ابن الشيخ عن أبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي قال : حدثنا الخليل بن أسد
النوشجاني قال : قرأت على الأصمعي هذه الأرجوزة للعجاج :

* يا صاح هل تعرف رثماً مكرساً *

فلما بلغت :

* تقاعس العيز بن فاقعنسا *

قال لي الأصمعي : قال لي الخليل : أنشدنا رجل :

* ترافع العيز بن فارتعما ^(٨) *

(١) العلجن : الناقة الكحازهم ، والمرأة الماجنة . والخلبن : الخرقا . (٢) كذا في أ ،
ب . وفي غيرها : « من » . (٣) أى يلق بعضهم على بعض أسئلة . (٤) الصقعب :
الطويل ، والمصوت من الأنياب والأبواب . (٥) الترم : ما فضل من الطعام ، أو الإدام
في الإباء . (٦) كذا في أ ، ب . وفي ش : « هؤلاء » . (٧) نسبة للنوشجان
(بضم النون) : بلد في فارس . (٨) كذا في ش ، ب . وفي أ : « به » .

فقلت : هذا لا يكون . فقال : كيف جاز للعجاج أن يقول :

* تقاعس العزُّ بنا فاعنسا *^(٢)

فهذا يدلُّ على امتناع القوم من أن يقيسوا على كلامهم ما كان من هذا النحو^(٣) من الأبنية ، على أنه من كلامهم ؛ ألا ترى إلى قول الخليل وهو سيّد قومه ، وكاشف قناع القياس في علمه ، كيف منع من هذا ؛ ولو كان ما قاله أبو عثمان صحيحا^(٤) ومذهبا مَرْضيا لما أباه الخليل ولا منع منه !

فالجواب عن هذا من أوجه عدّة : أحدها - أن الأصمعيّ لم يحك عن الخليل أنه انقطع هنا ، ولا أنه تكلم بشيء بعده ؛ فقد يجوز أن يكون الخليل لما احتج عليه منشدته ذلك البيت بيت العجاج عَرَف الخليلُ حُجته فترك مراجعته ، وقطع الحكاية على هذا الموضع يكاد يقطع بانقطاع الخليل عنده ، ولا ينكر أن يسبق الخليل إلى القول بشيء فيكون فيه تعقُّب له فينبه عليه فينتبه .

وقد يجوز أيضا أن يكون الأصمعيّ سمع من الخليل في هذا من قبله أو رده على المحتجّ به ما لم يحكه للخليل بن أسد ، لا سيما والأصمعيّ ليس ممن ينشط للقيام ، ولا لحكاية التعليل .

نعم ، وقد يجوز أن يكون الخليل أيضا أمسك عن شرح الحال في ذلك ، وما قاله لمنشده البيت من تصحيح قوله ، أو إفساده ، للأصمعيّ لمعرفته بقلة انبعاثه في النظر وتوقره على ما يروى ويُحفظ . وتؤكد هذا عندك الحكاية عنه وعن

- (١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فقلت » وانظر لهذه القصة شعراء ابن قتيبة ٢٣ .
(٢) بهذا في ابن قتيبة : « ولا يجوز ل » . (٣) كذا في أ . وسقط هذا في ش ، ب .
(٤) كذا في ش وب . وسقط في أ . (٥) متعلق بقوله : « شرح » .
(٦) كذا في أ ، ب . وفي ش : « ابتعانه » . (٧) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يؤكده » .

الأصمعيّ، وقد كان أرادَه الأصمعيّ على أن يعلّمه العَرُوض فتعدّر ذلك على الأصمعيّ^(١) وبعُد عنه؛ فينُس الخليل منه فقال له يوما: يا أبا سعيد، كيف تقطّع قول الشاعر:

إذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

قال: فعلم الأصمعيّ أن الخليل قد تأدّى ببعده عن علم العَرُوض فلم يعاوده فيه .

ووجه غير هذا، وهو اللطف من جميع ما جرى وأصنعه وأغمضه؛ وذلك أن يكون الخليل إنما أنكر ذلك لأنه بناه (مما) لامة حرف حَلَقِيّ^(٢)، والعرب لم تبين هذا المثال مما لامة أحد حروف الحلق، إنما هو مما لامة حرف قَمَوِيّ^(٣)، وذلك نحو اقمسس، واصحنكك، واكلكدد، واعفنجج . فلما قال الرجل للخليل (فارفعنا)^(٤) أنكر ذلك من حيث أرينا .

فإن قيل: وليس ترك العرب أن تبني هذا المثال مما لامة حرف حَلَقِيّ، بمنع أحدا من بنائه من ذلك؛ ألا ترى أنه ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع، فإذا هذا لإنسان على مثلهم، وأمّ مذهبهم لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعا، ولا أن يرويهِ رواية .

قيل: إذا تركت العرب أمرا من الأمور لعلّة داعية إلى تركه وجب اتباعها عليه، ولم يسع أحدا بعد ذلك العدول عنه . وعلّة امتناع ذلك عندي ما ذكره لتأمله فتعجب منه، وتأثق لحسن الصنعة فيه .

(١) البيت لعمرو بن معد يكرب من قصيدته في ربحانة أخيه، وكات أمرت، ولم يستطع أن يستنقذها؛ أو لها:

أمن ربحانة الداعي السميع يؤزّني وأصحابي هجوع

وانظر الخزانة ٣/٤٦٠، والأصمعيّات ٤٣-٤٥، والأغانى بولاق ١٤٤/٣٣، وابن قتيبة ٢٣، ومعاهد التنصيص ٢/٢٣٦ .

(٢) كذا في ١ . وفي سائر الأصول: «مضى» . (٣) كذا في ث، ب . وفي ١: «فيا» .

(٤) أى غلط واشتد . (٥) اعفنجج: أى أسرع .

(٦) ثبت هذا الحرف في أصول الكتاب ما عدا ج فقد سقطت فيها، وهو أسوغ .

وذلك أن العرب زادت هذه النون الثالثة الساكنة في موضع حروف اللين أحقُّ به وأكثر من النون فيه ؛ ألا ترى أنك إذا وجدت النون ثالثة ساكنة فيما عدته خمسة أحرف ، قطعت بزيادتها ؛ نحو نون بَحْنَفِلْ ، وَعَبْنَقْسْ ، وَجَرْنَفْسْ ، وَقَدْنَقْسْ ، وَعَرْنَدْسْ ؛ عرفت الاشتقاق أو لم تعرفه ، حتى يأتيك ثَبَّتْ بِضَيْدِهِ .

قال أصحابنا : وإنما كان ذلك لأن هذا الموضع إنما هو للحروف الثلاثة الزوائد ؛ نحو واو فَدَوَكَيْسْ ، وَسَرَوَمِيطْ ، وياء سَمِيدِيعْ وَعَمِيثَلْ ، وألف جَرَّافِيسْ ، وَغُدَّافِيرْ . والنون حرف من حروف الزيادة أغنَّ ومضارع لحروف اللين ، وبينه وبينها من القُرب والمشابهات ما قد شاع وذاع . فالحقوا النون في ذلك بالحروف اللينة الزائدة .

- ١٠ وإذا كان كذلك ، فيجب أن تكون هذه النون - إذا وقعت ثالثة في هذه المواضع - قوية الشبه بحروف المد ؛ وإنما يقوى شبهها بها متى كانت ذات غنة لتضارع بها حروف المد للينها ، وإنما تكون فيها الغنة متى كانت من الأنف ، وإنما تكون من الأنف متى وقعت ساكنة ، وبعدها حرف قوي لا حَلْقِيّ ، نحو جَحْنَفِلْ وبابه . وكذلك أيضا طريقها وحديثها في الفعل ؛ ألا ترى أن النون في باب احرنجم وادلنظي ، إنما هي محمولة من حيث كانت ثالثة ساكنة على الألف ، نحو اشهابت ، وادهامت ، وابياضضت ، واسواددت ؛ والواو في نحو اضدودن ، واعشوشب ،

- (١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « بأنها زائدة » . (٢) هو الغليظ الشفة .
 (٣) من معانيه السئ الخلق . (٤) هو الضخم الشديد من الرجال . (٥) هو النبي في إحدى جداته رق . (٦) الأسد الشديد . (٧) هو الشديد من الأسود والرجال .
 ٢٠ (٨) هو اجل الطويل . (٩) هو السيد الشريف . (١٠) هو البطيء والنشيط .
 (١١) هو الجرئ . (١٢) كذا في ب . وفي أ ، ش : « ادلنظي » بالهمزة .
 وادلنظي الرجل : مرة فاسرع . (١٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « في نحو » .

واخلواق، واعروريت، واذلوليت^(١)، واقطوطيت^(٢)، واحلوليت . وإذا كانت النون في باب احرنجم واقعنسس إنما هي أيضا محمولة على الواو والألف في هذه الألفاظ التي ذكرناها (وغيرها)^(٣) وجب أن تضارعاها ، وهي أقوى شباها بها . وإنما يقوى شبهها بها إذا كانت غنّاء، وإنما تكون كذلك إذا وقعت قبل حروف الفم، نحوها في اسحنكك^(٤)، واقعنسس، واحرنجم، وانحنظم^(٥) . وإذا كان كذلك لم يجوز أن يقع بعدها حرف حلق؛ لأنها إذا كانت كذلك كانت من الفم^(٦)، وإذا كانت من الفم سقطت غنّتها، وإذا سقطت غنّتها زال شبهها بحرفي المد : الواو والألف . فلذلك أنكره الخليل ، وقال : هذا لا يكون . وذلك أنه رأى نون (ارفتح) في موضع لا تستعملها العرب فيه إلا غنّاء غير مبيّنة^(٧)، فأنكره ، وليست كذلك في اقعنسس لأنها قبل السين، وهذا موضع تكون فيه مُغَنَّةٌ مشابهة لحرفي اللين، ولهذا ما كانت النون في (عجنس)^(٨) و (هنج)^(٩) كجاء (عديس)^(١٠) ولاحي (شلمع)^(١١) ولم يقطع على أن الأولى منهما الزائدة، كما قطع على نون (جحنفل) بذلك من حيث كانت مدّعة، واذغامها يخرجها من الألف؛ لأنها تصير إلى لفظ المتحركة بعدها، وهي من الفم . وهذا أقوى ما يمكن أن يحتج به في هذا الموضع .

- ١٥ (١) اذلولي : انطلق في استخفاء وذل . (٢) اقطوطي : قارب في مشيه . (٣) كذا في أ . وسقط هذا في ش ، ب . (٤) يقال : اسحنكك الليل : أظلم . (٥) أي رفع أنفه وفضض واستكبر . (٦) أما إذا كان بعدها حرف فوى وكانت غنّاء فإن مخرجها الخيشوم، وهو أقصى الأنف . وفي مقدّمة الجزرية :
* وضعة مخرجها الخيشوم *
- ٢٠ (٧) كذا في ب . وفي ش : « مبيّنة » . (٨) هو الجبل الضخم . (٩) هو الطويل الضخم . (١٠) هو الجبل الضخم . (١١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « شلمع » . والشلمع والشلمع : الطويل . وقد جاء الأول في مستدرك التاج ، والثاني في اللسان والقاموس . (١٢) كذا في ش . وفي أ ، ب : « الأنف » وما أثبت هو الصواب . وفي ج : « فيزول شبهها بالألف » .

وعلى ما نحن عليه فلو قال لك قائل : كيف تبني من ضرب مثل (حَبْنَطَى) ؟
 لقلت فيه : (ضَرَبْتِي) . ولو قال : كيف تبني مثله من قرأ ؛ لقلت : هذا لا يجوز ؛ لأنه
 يلزمنى أن أقول : (قرناى) ؛ فأبين النون لوقوعها قبل الهزمة ، وإذا بانث ذهبت عنها
 غُنَّتْهَا ، وإذا ذهبت غُنَّتْهَا زال شَبَّهَها بحروف اللين في نحو عَثَوَيْلِ ، وَخَفَيْدِ ، وَسَرَّوَيْطِ ،
 وَفَدَوَيْسِ ، وَزَرَّارِقِ ، وَسَلَّامِ ، وَعُدَّافِرِ ، وَقِرَاقِرِ - على ما تقدّم - ولا يجوز أن تذهب
 عنها الغنة في هذا الموضع الذى هى محمولة فيه على حروف اللين بما فيها من الغنة
 التى ضارعتها بها ، وكذلك جميع حروف الحلق . فلا يجوز أيضا أن تبني من صرع ،
 ولا من جبه ، ولا من سنج ، ولا من سلخ ، ولا من فرغ ؛ لأنه كان يلزمك أن تقول :
 صَرَّعَتِي ، وَجَبَّهَتِي ، وَسَنَجَّتِي ، وَسَلَخَّتِي ، وَفَرَّغَتِي ؛ فتبين النون في هذا الموضع .
 وهذا (لا يجوز) ؛ لما قدّمنا ذكره . ولكن من أخفى النون عند الخاء والغين في نحو
 مُنْخَلٍ ، وَمُنْغَلٍ ، يجوز على مذهبه أن يبني نحو حَبْنَطَى من سلخ وفرغ ؛ لأنه قد
 يكون هناك في لغته من الغنة ما يكون مع حروف الفم .

وقلت مرة لأبي على - رحمه الله - قد حضرني شيء في علة الإلتباع في (تقييد) وإن
 عيرى أن تكون عينه حلقية ، وهو قرب القاف من الخاء والغين ، فكما جاء عنهم النخير
 والرغيف ، كذلك جاء عنهم (التقييد) بخاز أن تشبه القاف لقربها من حروف الحلق
 بها ، كما شبه من أخفى النون عند الخاء والغين إياهما بحروف الفم ، فالتقييد في الإلتباع

- (١) كذا في ش ، ب . وفى أ : « عنها » . (٢) هو الأحق . (٣) هو السريع ،
 والظلم . (٤) جمع زرق (كسكر) وهو طائر صياد . (٥) اسم موضع من نواحي المدينة .
 (٦) كذا في أ . وفى ب ، ش : « ولا يجوز » . (٧) كذا في أ . وفى ش ، ب :
 « ما لا يجوز » . (٨) وصف من أفضل القوم حديثا سمعه : تمّ به إليهم .
 (٩) كذا في ش ، ب . وفى أ ، ج : « تقييد » . والصواب ما أثبت . والتقييد ما يستفقد من العدر .
 (١٠) كذا في أ . وفى ش ، ب : « وكما » . (١١) كذا ش ، ب . وفى أ : « جاز » .

كالمُنْخُلِ والمُنْزِلِ فيمن أخفى النون؛ فرضيه وتقبله، ثم رأيتُه وقد أثبتَه فيما بعد بخطه في تذكّره، ولم أر أحدا من أصحابنا ذكر (امتناع فعلی) وبابه فيما لامه جرف حلقی؛ لِمَا يُعقِب ذلك من ظهور النون وزوال شبهها بحروف اللين، والقياس يوجبُه فلنكن عليه . ويؤكدُه عندك أنك لا تجد شيئا من باب فعلی ولا فعنل ولا فعنعل بعد نونه حرف حلقی .

وقد يجوز أن يكون إنكار الخليل قوله (فارفعنا) إنما هو لتكرار الحرف الحلقی مع استنكارهم ذلك . ألا ترى إلى قلة التضميف في باب المَهْهِ ، والرَّخِخِ ، والبَّعَاجِ ، والبَّحَّحِ ، والضَّغِيغَةِ ، والرَّغِيغَةِ ؛ هذا مع ما قد ناه من ظهور النون في هذا الموضع .

ومن ذلك قول أصحابنا : إن اسم المكان والمصدر على وزن المفعول في الرباعي قليل ، إلا أن تقيسه . وذلك نحو المدرج ، تقول : دحرجته مُدَحْرَجًا ، وهذا مُدَحْرَجًا ، وقلقلته مقلقلًا ، وهذا مقلقلنا ، وكذلك أكرمته مُكْرَمًا وهذا مُكْرَمًا ، أى موضع إكرامك ، وعليه قول الله تعالى : « وَمَرْقَنَاهُمْ كُلٌّ مُمَرَّقٌ » (٩) أى تمزيق ، وهذا ممرَّق الثياب ، أى الموضع الذى تمزَّق فيه . قال أبو حاتم : قرأت على الأصمعيّ في جسيمية العجاج :

* جَابًا تَرَى يَلِيْتِهِ مُسَّحَجًا * (١٠)

(١) كذا في ١٠ وفي ش، ب : « امتناع بناء فعلی » . (٢) كذا في ش، ب . وسقط هذا الحرف في أ . (٣) هو اليسير السهل . (٤) هو السهولة واللين . (٥) هو المتاع وتقل السحاب من الماء . (٦) من معانيها الروضة . (٧) طعام مثل الحساء يصنع بالتمر . ويقول فيها في تهذيب الألفاظ ٦٣٧ : « والرغينة : حسو رقيق » وهى مصحفة فيه الى (الرغيفة) ويظهر الناشرانها (الرقيقة) وهذا خطأ . (٨) ثبت في أ ، وسقط في ش، ب . (٩) آية ١٩ سورة سبأ . (١٠) الجأب : حمار الوحش الفليظ ، والليت : صفحة العنق ، والتدحيج : الخدش . وهو من أرجورته التى أزلها : * ما هاج أحزاننا وشجبوا قد شجبا * وانظر الديوان .

٥

١٠

١٥

٢٠

فقال : تليله ، فقلت : يليلته ، فقال : هذا لا يكون ، فقلت : أخبرني به مَنْ سمعه^(١)
من فلي في رؤبة ، أعنى أبا زيد الأنصاري ، فقال : هذا لا يكون ، فقلت : جملة^(٢)
مصدرا ، أي تسجيحا ، فقال : هذا لا يكون ، فقلت : فقد قال جرير :

ألم تعلم مسرّحي القوافي فلا عيا بهنّ ولا اجتبلا^(٤)

٥ أي تسريحي . فكأنه أراد أن يدفعه ، فقلت له : فقد قال الله عزّ وجلّ : « ومنزّقاهم
كل ممزّق » فأمسك .

وتقول على ما مضى : تألّفته متألّفا ، وهذا متألّفا ، وتدهورت متدهورا ،
وهذا متدهورك ، وتقاضيتك متقاضى ، وهذا متقاضانا . وتقول : انحروط^(٥)

١٠ انحروطا ، وهذا انحروطا ، واغدودن مغدودنا ، وهذا مغدودنا ، وتقول :
أذلوليت مذلولي ، وهذا مذلولانا ، ومذلولان يا نسوة ، وتقول : اكوهد^(٦)
مكوهدا ، وهذا مكوهدكا . فهذا كله من كلام العرب ، ولم يُسمع منهم ،
ولكنك سمعت ما هو مثله ، وقياسه قياسه ؛ ألا ترى إلى قوله :^(٧)

أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلا وأنجو إذا غمّ الجبان من الكرب
وقوله :^(٨)

١٥ أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلا وأنجو إذا لم ينح إلا المكيس

(١) التليل : العتق . (٢) فلق القم : شقه ومنفرجه . (٣) ثبت في أ ، وسقط في ش ، ب .

(٤) انظر الكتاب ١/١١٩ ، والبيت من قصيدة يهجو بها العباس بن يزيد الكندي ، وانظر

الديوان ٦٢ والكامل ٢/٢٥٩ . ولفظ الشطر الأول في الديوان : * ألم تخبر بمسرحى القوافي *

(٥) يقال انحروط بهم السير : امتد . (٦) اغدودن الشجر : تنى وكان ناعما . ويقال

٢٠ كذلك في الشاب . (٧) اكوهد الشيخ والفرخ : ارتعد . (٨) كذا في أ ، ب .

وسقط في ش . (٩) هو مالك بن أبي كعب أبو كعب بن مالك . وانظر الكتاب ٢/٢٥٠

وحجاسة البحرى ٥٣ ، وحجاسة الخالدين الورقة ٦ من نسخة الدار ٨٧٥ أدب . (١٠) هو زيد

الخليل . وهو من أربعة أبيات في النوادر ٧٩ ، وانظر سيبويه ٢/٢٥٠ واللسان (قتل) ، والآل .

وقوله : * كَأَنَّ صَوْتَ الصَّنَجِ فِي مُصَلِّصَةٍ *^(١)

فقوله (مصلصلة) يجوز أن يكون مصدرا أى فى صلصلته ، ويجوز أن يكون موضعا للمصلصلة . وأما قوله :

* ... حتى لا أرى لى مقاتلا *^(٢)

فمصدر ، ويبعد أن يكون موضعا أى حتى لا أرى لى موضعا للقتال : المصدر هنا أقوى وأعلى . وقال ^(٣) :

ترأد على دمن الحياض فإن تعف فإن المندى رحلة فركوب ^(٤)
أى مكان تنديتنا إياها أن نرحلها ، فنركبها . وهذا كقوله :

* تحية بينهم ضرب وجيع *^(٥)

أى ليست هناك تحية ، بل مكان التحية ضرب . فهذا كقول الله سبحانه « فبشرهم بعذاب أليم » . وقال رؤبة :

* جذب المندى شتر المعوه ^(٦)

فهذا اسم لموضع التندية أى جذب هذا المكان . وكذلك (المعوه) مكان أيضا ، والقول فيهما واحد .

١٥ (١) هو طقمة بن عبدة . والقصيدة فى المفضليات .

(٢) الحديث عن ناقته المذكورة فى البيت :

إليك — أبيت اللعن — أعمت ناقتي لكلكها والقصرين وجيب

والدمن جمع دمنة وهى بقية الماء فى الحوض وقوله : (تراد) كذا فى المفضليات وأصول الخصائص وفى اللسان فى دمن وندى : ترادى . وانظر ابن الأثير ٧٧٨

٢٠ (٣) التندية أن تورد الإبل لتشرب قليلا ، ثم ترك ترعى ، ثم ردة إلى الماء .

(٤) نسب فى الكتاب ١/٣٦٥ إلى عمرو بن معديكرب ، وكذا نسبة ابن رشيق فى العمدة فى باب

المركات . وانظر الخزانة ٤/٥٣ . والشطر الذى أورد مجز صدره : * وخيل قد دلفت لها بخيل *

(٥) كذا فى شه ، ب . وفى أ : « قول » . (٦) « شتر » : غليظ ، « والمعوه »

من التعويه ، وهو نزول آخر الليل . يصف مهمها قطعه فى سفره . وانظر الأرجوزة فى ديوانه .

وهذا باب مطرود متقاود . وقد كنت ذكرت طرفاً منه في كتابي (شرح
تصريف أبي عثمان) ؛ غير أن الطريق ما ذكرت لك . فكل ما قيس على كلامهم
فهو من كلامهم . ولهذا قال من قال في العجاج ورؤبة : إنهما قاسا اللغة وتصرفا
فيها ، وأقدا على ما لم يأت به من قبلهما . وقد كان الفرزدق يلغز بالأبيات ،
ويأمر بلقائها على ابن أبي إسحاق^(١) .

وحكى الكسائي^(٢) أنه سأل بعض العرب عن أحد مطايب الجزور ، فقال :
مطيب ؛ وضحك الأعرابي من نفسه كيف تكلف لهم ذلك من كلامه . فهذا
ضرب من القياس ركب الأعرابي ، حتى دعاه إلى الضحك من نفسه ،
في تعاطيه إياه .

وذكر أبو بكرات منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها ،
فإذا رأى الاشتقاق قابلاً لها أنس بها وزال استيحاشه منها . فهل هذا إلا اعتماد
في تثبيت اللغة على القياس . ومع هذا أنك لو سمعت ظرف ، ولم تسمع يظرف ؛
هل كنت تتوقف عن أن تقول يظرف ، راجحاً له غير مستعجئ منه . وكذلك
لو سمعت سليم ، ولم تسمع مضارعه ؛ أكنت ترجع أو تردع أن تقول يسلم ، قياساً
أقوى من كثير من سماع غيره . ونظائر ذلك فاشية كثيرة .

(١) هو عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي ، من أرائل من وضع النحوي . مات سنة ١١٧ هـ .
وانظر طبقات القراء ٤١٠ (٢) في اللسان في « مطيب » نسبة هذه القصة للسرياني .
(٣) هذا الضبط عن أ . وضبط في اللسان والقاموس : « مطيب » بسكون الطاء وفتح الياء .
وفي شدة ، ب بعد « مطيب » : « واحد » وسقط هذا اللفظ في أ . ومطايب الجزور : خيار
لحمه وأطيبه . (٤) كذا في أ . وفي شدة ، ب : « على » .
(٥) أي تكلف ، وهو من باب ورت . (٦) ثبت في أ . وسقط في شدة ، ب .

باب - في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا

من ذلك قول لبيد :

سقى قومي بني مجيد، وأسقى ^(١) تميرا والقبائل من هلال

وقال : ^(٢)

أما ابن طوق فقد أوفى بذمته كما وفي بقلاص النجم حاديها ^(٣)

وقال : ^(٤)

فظلت لدى البيت العتيق أخيلهو ومطواي مشتاقان له أرقان ^(٥)

فهاتان لغتان : أعني إثبات الواو في « أخيلهو » ، وتسكين الهاء في قوله : « له » ؛ لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لأزد السراة ، وإذا كان كذلك فهما لغتان . وليس إسكان الهاء في « له » عن حذفٍ لحق بالصنعة الكلمة ؛ لكن ذلك لغة .

(١) قبله :

أقول وصوبه معنى بعيد يحط السيب من قلال الجبال

وهو في وصف صحاب من قصيدة أرتها :

ألم تلم على الدمن الخسوال لسلى بالمذائب فالفصال

وانظر الديوان طبعه فينا ١٢٧ ، و « مجد » : أم كلب وكلاب ابن ربيعة بن عامر بن صعصعة .

(٢) هو طفيل الغنوي ، كما في اللسان في « وفي » . وقد ذكر في ديوانه ٦٥ فيما نسب إليه .

وفي الكامل ١٥٦/٥ : « ابن بيض » بدل « ابن طوق » .

(٣) قلاص النجم في زعم العرب عشرون نجما ساقها الدبران في خطبة الثريا .

(٤) هو يعلى الأزدي ، وكان لصا . وانظر اللسان في « مطأ » ، وفي « ها » في الألف اللينة ،

وانظر ص ١٢٨ من هذا السفر .

(٥) يتحدث عن برق شافه وهاجه إلى وطنه ، و « أخيله » : أنظر إلى غيخته وددت مطره .

و « مطواي » : تثنية مطو . وهو صاحب النظر .

(٦) كذا في ١٠ . وفي سائر الأصول : « فهذان » .

ومثله ما رويناه عن قُطْرُب :
وأشرب الماء ما بي نحو هو عطش

إلا لأت عيونَه سبيلُ واديها

فقال « نحو هو » بالواو، وقال « عيونَه » ساكن الهاء .

وأما قول الشَّماخ :

له زَجَلُّ كأنه صوتُ حا إذا طلب الوَسِيْقَةَ أو زَمِيرٌ^(١)

فليس هذا لغتين ؛ لأننا لا نعلم رواية حذف هذه الواو وإبقاء الضمة قبلها لغة^(٢)،

فينبغي أن يكون ذلك ضرورة^(٣) (وصنعة) ، لا مذهبا ولغة . وكذلك يجب عندي

وينبغي ألا يكون لغة ؛ لضعفه في القياس . ووجه ضعفه أنه ليس على مذهب

الوصل ، ولا مذهب الوقف . أما الوصل فيوجب إثبات واوه كلقتهو أميس .

وأما الوقف فيوجب الإسكان كلقته وكلمته ؛ فيجب أن يكون ذلك ضرورة

للوطن ، لا لغة .

وأشدني الشجري لنفسه :

وإنما ليرعى في الخُوفِ سَواًمنا كأنه لم يشعر به من يحاربه^(٤)

فاختلس ما بعد هاء « كأنه » ، ومطل ما بعد هاء « يهي » ، واختلاس ذلك

ضرورة^(٥) (وصنعة) على ما تقدم به القول .

(١) الزجل : صوت فيه حنين وترنم . والوسيقة هنا : القطيع من الأذن . والزمر : الزمر .

يصف حمار وحش هائجا . وانظر كتابة الأعم على شواهد الكتاب ١ / ١١ ، وانظر الديوان . وانظر

أيضا ص ١٢٧ من هذا السفر . (٢) كذا في شه ، ب . وهو يوافق ما في اللسان في « ها »

في حرف الألف اليتية . وفي أ : « رواية » . (٣) ثبت هذا في أ وسقط في شه ، ب .

(٤) « كأنه » كتب في أ فوته : « خلس » .

(٥) كذا في أ . وفي شه ، ب : « ضيقة » .

ومن ذلك قوهم : بغداد، وبغدان، وقالوا أيضا : مغدان ؛ وطبرزل^(١)، وطبرزن .
 وقالوا للحيّة : آيم، وآين . وأعصر، ويعصر : أبو باهلة . والطنفسة، والطنفسة .
 (وما اجتمعت) فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يحاط به . فإذا ورد شيء من ذلك —
 كأن يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان^(٢) — فينبغي أن نتأمل حال كلامه ؛ فإن
 كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال ، كثرتهما واحدة ، فإن أخلق
 الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على (دينك اللفظين) ؛ لأن
 العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها ، وسعة تصرف أقوالها .
 وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما ، ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة
 أخرى ، وطال بها عهد^(٣) ، وكثر استعمالها^(٤) ، فلحقت^(٥) — أطول المدّة واتصال
 استعمالها — بلغته الأولى^(٦) .

وإن كانت إحدى اللفظتين أكثر في كلامه من صاحبتهما فأخلق الحالين به
 في ذلك أن تكون القليلة في الاستعمال هي المُفَادَة ، والكثيرته هي الأولى الأصلية^(٧) .
 نعم ، وقد يمكن في هذا أيضا أن تكون القليّ منهما إنما قلت في استعماله لضعفها
 في نفسه ، وشذوذها عن قياسه ، وإن كانتا جميعا لغتين له ولقبيلته . وذلك

- ١٥ (١) يقال : سكر طبرزل وطبرزن . وهو السكر الأبيض الصلب . واللفظ معرب عن الفارسية .
 انظر معرب الجواليقي ٢٨٨ (٢) كذا في أ وفي شه : « أتأما اجتمعت » .
 (٣) كذا في أ وفي شه ، ب : « فصاعدا » . (٤) كذا في أ ، ب والمزهر ١/١٥٥ ،
 وفي شه ، ب : « دينك اللفظتين » . (٥) كذا في أ ، ب والمزهر ١/١٥٥ ، وفي شه :
 « به » . (٦) كذا في المزهر ١/١٥٥ ، وفي أصول الخصائص : « لها استعماله » .
 ٢٠ (٧) كذا في أ ، ب . وفي شه : « أطول » . (٨) كذا في أ والمزهر . وفي سائر
 الأصول : « الأخرى » . (٩) كذا في أ وفي شه ، ب : « اللغتين » .
 (١٠) كذا في أ . وفي شه ، ب ، المزهر ١/١٥٦ : « الكثيره » .

أن من مذهبهم أن يستعملوا من اللغة ما غيره أقوى في القياس منه ؛ ألا ترى إلى
 حكاية أبي العباس عن عُمارة قراءته ﴿ ولا الليلُ سابقُ النهارِ ﴾^(١) بنصب النهار، وأن
 أبا العباس قال له : ما أردت ؟ فقال : أردتُ « سابقُ النهار » قال أبو العباس^(٢)
 فقلت له . فهلاً قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن ؛ أي أقوى . فهذا يدل على^(٣)
 أنهم قد يتكلمون بما غيره عندهم أقوى منه ، (وذلك)^(٤) لاستخفافهم الأضعف ؛
 إذ لولا ذلك لكان الأقوى أحق وأحرى ؛ كما أنهم لا يستعملون المجاز إلا لضرب
 من المبالغة ؛ إذ لولا ذلك لكانت الحقيقة أولى من المسامحة .

[وإذا كثرت على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسمعت في لغة إنسان واحد فإن^(٦)
 أخرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طرفاً منها ؛ من حيث كانت القبيلة
 الواحدة لا تتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كله . هذا غالب الأمر ، وإن كان
 الآخر في وجه من القياس جائزاً .

وذلك كما جاء عنهم في أسماء الأسد والسيف والخمر وغير ذلك ، وكما تعرف
 الصيغة واللفظ واحد ؛ نحو قولهم : هي رَغْوَةُ اللبن ، ورَغْوَتُهُ ، ورِغْوَتُهُ ، ورُغَاوَتُهُ ،
 ورِغَاوَتُهُ ، ورُغَايَتُهُ . وكقولهم : الدَّرُوحُ ، والدَّرُوحُ ، والدَّرَّيْحُ ، والدَّرَّاحُ ، والدَّرَّحُ ،
 والدَّرُّوحُ ، والدَّرَّحُ ، والدَّرَّحُ ؛ وبيننا ذلك كله . وكقولهم : جئته من غُلٍّ ،

(١) آية ٤٠ سورة يس . (٢) ثبت في شه ، ب وسقط في أ .
 (٣) كذا في أ . وفي شه ، ب : « بدل » . (٤) ثبت في شه ، ب . وسقط في أ .
 (٥) ثبت في شه ، ب وسقط في أ . (٦) ما بين المربعين في أ ، وسقط في شه ، ب ،
 ح . وهو من هذا الموضع الى قوله في الصفحة التالية : « وكلها كثرت الألفاظ » .
 (٧) في أ : « الصنعة » ، وقد ثبت هنا ما في المزهر ١٥٦/١ وما يؤخذ من ح .
 (٨) هو دريئة أعظم من الذباب شيئاً .

ومن عِلٍ ، ومن علا ، ومن علُو ، ومن علُو ، ومن علُو ، ومن علُو ، ومن عالٍ ؛
ومن مُعالٍ . فإذا أرادوا النكرة قالوا : من عِلٍ . وههنا من هذا ونحوه أشباه
له كثيرة] .

وكلمة^(١) كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات
بجماعات ، اجتمعت لإنسان واحد ، من هنا ومن هنا . ورويت عن الأصمعي قال :
اختلف رجلان في الصقر ، فقال أحدهما : الصقر (بالصاد) ، وقال الآخر : السقر
(بالسين) ؛ فتراضيا بأقول وإرد عليهما فخيارا له ما هما فيه . فقال : لا أقول كما قلتما ؛
إنما هو الزقر . أفلا ترى إلى كل واحد من الثلاثة : كيف أفاد في هذه الحال
إلى لغته لغتين أخرين معها . وهكذا تتداخل اللغات . وستفرد لذلك بابا
بإذن الله عز وجل .

فقد وضع ما أردنا بيانه من حال اجتماع اللغتين أو اللغات في كلام الواحد
من العرب .

باب — في تركيب اللغات^(٢)

اعلم أن هذا موضع قد دما أقواما ضعف نظرهم ، وخفت إلى تلقى ظاهر^(٤)
هذه اللغة أفهامهم ، أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم ، وأدعوا أنها موضوعة
في أصل اللغة على ما سمعوه بأنحرة من أصحابها ، وأنسوا ما كان ينبغي أن يذكره ،
وأضاعوا ما كان واجبا أن يحفظوه . ألا تراهم كيف ذكروا في الشذوذ ما جاء على

(١) كذا في أ . وفي شه ، ب : « إذا كثرت ذلك على » . (٢) كذا في أ . وفي شه ،

ب : « تركيب » . (٣) كذا في أ . وفي شه ، ب : « اللغة » .

(٤) كذا في أ . وسقط هذا في شه ، ب .

فَعِلَ يَفْعَلُ ؛ نحو نِعِمَ يَنْعُمُ ، وَدِمَّتْ تَدُومُ ، وَمِتَّ تَمُوتُ . وقالوا أيضا فيما جاء من
فَعَلَ يَفْعَلُ ، وليس عينه ولا لامه حرفا حَلْقِيًّا ؛ نحو قَلَى يَقْلَى ، وَسَلَى يَسْلَى ، وَجَبَى
يَجْبَى ، وَرَكَنَ يَرْكُنُ ، وَقَنْطَ يَقْنَطُ .

- ومما عدوه شأذا ما ذكره من فَعَلَ فهو فاعل ؛ نحو طَهَّرَ فهو طاهر ، وشَعُرَ
فهو شاعر ، وَحَمَضَ فهو حامض ، وَعَقُرَتِ المرأةُ فهي عاقرة ؛ ولذلك نظائر كثيرة .
واعلم أن أكثر ذلك وعاقته إنما هو لغات تداخلت فتركت^(١) ، على ما قدمناه^(٢)
في الباب الذي هذا الباب يليه . هكذا ينبغي أن يُعتقد ، وهو أشبه بحكمة العرب .
وذلك أنه قد دلت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع ؛
إذ الغرض في صيغ هذه المُثَلِّ إنما هو لإفادة الأزمنة ، بفعل لكل زمان مثال
مخالف لصاحبه ، وكلما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان .

- فمن ذلك أن جعلوا بإزاء حركة فاء الماضي سكون فاء المضارع ، وخالفوا بين
عينيهما ؛ فقالوا : ضرب يضرب ، وقتل يقتل ، وعلم يعلم .
فإن قلت : فقد قالوا : دحرج يدحرج ؛ فحزكوا فاء المضارع والماضي جميعا ،
وسكنوا عينيهما أيضا ؛ قيل : لما فعلوا ذلك في الثلاثي الذي هو أكثر استعمالا ،
وأعم تصرفا ، وهو كالأصل للرباعي ، لم يبالوا ما فوق ذلك مما جاوز الثلاثة . وكذلك
أيضا قالوا : تقطع يتقطع ، وتقاعس يتقاعس ، وتدهور يتدهور ، ونحو ذلك ؛
لأنهم أجكوا الأصل الأول الذي هو الثلاثي . فقلّ حفلهم بما وراءه ؛ كما أنهم
لما أحكوا أمر المذكر في الثانية ، فصاغوها على ألفها ، لم يحفلوا بما عرض

(١) كذا في ١٠٠ وفي شه ، ب : « فاعل » .

(٢) كذا في ١٠٠ ، ب . وفي شه : « تركت » .

في المؤنث من اعتراض علم التأنيث بين الاسم وبين ما هو مَصْرُوعٌ عليه من عَلَمِهَا؛
نحو قائمتان وقاعدتان .

فإن قلت : ففسد نجد في الثلاثي^(١) ما تكون حركة عينيه في الماضي والمضارع
سواءً ، وهو باب فَعُلْ ؛ نحو كَرُمَ يَكْرُمُ ، وَظَرُفَ يَظْرُفُ .

٥ قيل : على كل حال فإؤه في المضارع ساكنة ، وأما موافقة حركة عينيه فلا^(١)ته
ضَرَبَ قائم في الثلاثي برأسه ؛ ألا تراه غير متعدّ البتة ، وأكثر باب فَعَلْ وفَعِلْ
متعدّ . فلما جاء هذا مخالفا لهما - وهما أقوى وأكثر منه - خولف بينهما وبينه ،
فوفق بين حركتي عينيه ، وخولف بين حركتي عينيهما .

١٠ وإذا ثبت وجوبُ خلافِ صيغة الماضي صيغة المضارع وجب أن يكون
ما جاء من نحو سَلَا يَسْلَى ، وَقَلَى يَقْلَى (ونحو ذلك)^(٢) ، مما التقت فيه حركتا عينيه
منظورا في أمره ، ومحكوما عليه بواجبه . فنقول : إنهم قد قالوا : قَلَيْتَ الرجل
وقَلَيْتَه . فمن قال : قَلَيْتَه فإنه يقول أقلّيه ، ومن قال قَلَيْتَه قال : أقلّاه . وكذلك
من قال : سَلَوْتَه قال : أسلوه ؛ ومن قال سَلَيْتَه قال : أسلاه ، ثم تلاقى أصحاب
اللغتين فسمع هذا لغة هذا ، وهذا لغة هذا ، فأخذ كل واحد منهما من صاحبه
١٥ ما ضمّه إلى لغته ، فتركت هناك لغة ثالثة ؛ كأن من يقول سلا أخذ مضارع من
يقول سلي ، فصار في لغته سَلَا يَسْلَى .

فإن قلت : فكأن^(٣) يجب على هذا أن يأخذ من يقول سَلَى مضارع من يقول
سلا ، فيجىء من هذا أن يقال : سَلَى يسلو .

(١) كذا في ١ . وفي سائر الأصول : « عينه » . (٢) ثبت هذا في ١ ، وسقط

٢٠ في ش ، ب . (٣) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « وكان » .

قيل : منع من ذلك أن الفعل إذا أزيل ماضيه عن أصله ، سرى ذلك في مضارعه ، وإذا اعتلّ مضارعه سرى ذلك في ماضيه ؛ إذ كانت هذه المثل تجرى عندهم تجرى المثال الواحد ؛ إلا تراهم لمّا أعلّوا « شَقِي » أعلّوا أيضا مضارعه ، فقالوا يشقيان : ولمّا أعلّوا « يُغزى » أعلّوا أيضا أغزيت ؛ وآتوا أعلّوا « قام » أعلّوا أيضا يقوم . فلذلك لم يقولوا : سليت تسلو ، فعملوا الماضى وبعثوا المضارع .
فإن قيل : فقد قالوا : محوت تمحى ، وبأوت تبأى ، وسعيت تسع ، ونأيت تنأى ؛ فصحّحوا الماضى وأعلّوا المستقبل .

قيل : إعلال الحرفين إلى الألف لا يخرجهما كل الإخراج عن أصلهما ؛ ألا ترى أن الألف حرف يُنصرف إليه عن الياء والواو جميعا ، فليس للألف خصوص بأحد حرفى العلة ، فإذا قلب واحد منهما إليه فكأنه مَقَرَّ على بابه ؛ ألا ترى أن الألف لا تكون أصلا في الأسماء ولا في الأفعال ، وإنما هى مؤذنة بما هى بدل منه ، وكأنها هى هو ؛ وليست كذلك الواو والياء ؛ لأن كل واحدة منهما قد تكون أصلا كما تكون بدلا . فإذا أخرجت الواو إلى الياء اعتد ذلك ؛ لأنك أخرجتها إلى صورة تكون الأصول عليها ، والألف لا تكون أصلا أبدا فيهما ، فكأنها هى ما قلبت عنه البتة ؛ فاعرف ذلك ، فإن أحدا من أصحابنا لم يذكره .
ومما يدلُّك على صحّة الحال فى ذلك أنهم قالوا : غزا يغزو ، ورمى يرمى ، فأعلّوا الماضى بالقلب ، ولم يقلبوا المضارع ، لما كان اعتلال لام الماضى إنما هو بقلبها ألفا ، والألف لدالاتها على ما قلبت عنه كأنها هى هو ، فكأن لا قلب هناك ؛ فاعرف ذلك .

- ٢٠ . (١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « ترى » . (٢) كذا فى أ وفى غيرها : « باه الأزل » .
(٣) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « يكون » . (٤) أى فى الأسماء والأفعال .
(٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « بدل » . (٦) الضمير لفظة .

ويذكر على استنكارهم أن يقولوا : سلّيت تسلو؛ لثلا يقبلوا في الماضي ولا يقبلوا في المضارع أنهم قد جاءوا في الصحيح بذلك لما لم يكن فيه من قلب الحرف في الماضي ، وترك قلبه في المضارع ما جفا عليهم ؛ وهو قولهم : نيم ينم ، وفضل بفضل . وقالوا في المعتل : مت تموت ، ودمت تدوم ؛ وخي في الصحيح أيضا حضر القاضى محضره . فنعيم في الأصل ماضى ينعم ، وينعم في الأصل مضارع نيم ، ثم تداخلت اللغتان ، فاستضاف من يقول نيم لغة من يقول ينم ، فحدثت هناك لغة ثالثة .

فإن قلت : فكان يجب على هذا أن يستضيف من يقول : نيم مضارع من يقول نيم ، فتركب من هذا أيضا لغة ثالثة ؛ وهي نيم ينعم .

قيل : منع من هذا أن فعل لا يختلف مضارعه أبدا ، وليس كذلك نيم ؛ لأن نيم قد يأتي فيه ينعم وينعم جميعا ، فاجتمعا خلاف مضارعه ، وفعل لا يجتمعا مضارعه الخلاف ؛ ألا تراك كيف تحذف فاء وعد في يعد ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة ، وأنت مع ذلك تصحح نحو وضؤ ووطؤ ، إذا قلت : يوضؤ ويوطؤ ، وإن وقعت الواو بين ياء وضمة ، ومعلوم أن الضمة أثقل من الكسرة ، لكنه لما كان مضارع فعل لا يجيء مختلفا لم يحذفوا فاء وضؤ ، ولا ووطؤ ، ولا وضع ؛ لثلا يختلف باب ليس من عادته أن يجيء مختلفا .

فإن قلت : فما بالهم كسروا عين ينعم ، وليس في ماضيه إلا نيم ، ونعم ، وكل واحد من فعل وفعل ليس له حظ من باب يفعل .

قيل : هذا طريقه غير طريق ما قبله . فإما أن يكون ينعم - بكسر العين - جاء على ما مضى وزنه فعل ، غير أنهم لم ينطقوا به استغناء عنه بنعم ونعم ، كما استغنوا برك عن روكر ، وودع ، وكما استغنوا بملح عن تكسير لحة ؛ وغير ذلك . أو يكون

فَعِلٌ فِي هَذَا دَاخِلًا عَلَى فَعُلٍ ؛ فَكَأَنَّ فَعُلَ بِأَبِهِ يَفْعُلُ ، كَذَلِكَ شَبَّهُوا بَعْضَ فَعِلٍ بِهِ فَكَسَرُوا عَيْنَ مَضَارِعِهِ ، كَمَا ضَمُّوا فِي ظَرْفِ عَيْنِ مَاضِيهِ وَمَضَارِعِهِ . فَنَعِمَ يَنْعِمُ فِي هَذَا مَجْمُولٌ عَلَى كَرَمٍ بِكَرَمٍ ، كَمَا دَخَلَ يَفْعُلُ فِيمَا مَاضِيهِ فَعَلٌ ؛ نَحْوُ قَتَلَ يَقْتُلُ عَلَى بَابِ يَشْرَفُ وَيَظْرَفُ . وَكَأَنَّ بَابَ يَفْعُلُ إِنَّمَا هُوَ لِمَا مَاضِيهِ فَعُلٌ ، ثُمَّ دَخَلَتْ يَفْعُلُ فِي فَعَلٍ عَلَى يَفْعِلُ ؛ لِأَنَّ ضَرْبَ يَضْرِبُ أَقْبَسُ مِنْ قَتَلَ يَقْتُلُ . أَلَا تَرَى أَنَّ مَا مَاضِيهِ فَعِلٌ إِنَّمَا بِأَبِهِ فَتَحَّ عَيْنَ مَضَارِعِهِ ؛ نَحْوُ رَكِبَ يَرْكَبُ ، وَشَرِبَ يَشْرَبُ . فَكَأَنَّ فَتَحَ الْمَضَارِعَ لِكَسْرِ الْمَاضِي ، فَكَذَلِكَ أَيْضًا يَنْبَغِي أَنْ يَكْسُرَ الْمَضَارِعَ لِفَتْحِ الْمَاضِي . وَإِنَّمَا دَخَلَتْ يَفْعُلُ فِي بَابِ فَعَلٍ عَلَى يَفْعِلُ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الضَّمَّةِ وَالْكَسْرَةِ مَخَالِفَةً لِلْفَتْحَةِ ، وَلَمَّا آثَرُوا خِلَافَ حَرَكَةِ عَيْنِ الْمَضَارِعَ لِحَرَكَةِ عَيْنِ الْمَاضِي وَوَجَدُوا الضَّمَّةَ مَخَالِفَةً لِلْفَتْحَةِ خِلَافَ الْكَسْرَةِ لَهَا عَدَلُوا فِي بَعْضِ ذَلِكَ إِلَيْهَا ، فَقَالُوا : قَتَلَ يَقْتُلُ ، وَدَخَلَ يَدْخُلُ ، وَخَرَجَ يَخْرُجُ .

وَأَنَا أَرَى أَنَّ يَفْعُلُ فِيمَا مَاضِيهِ فَعَلٌ فِي غَيْرِ الْمُتَعَدِّيِّ أَقْبَسُ مِنْ يَفْعِلُ ؛ فَضَرْبُ يَضْرِبُ إِذَا أَقْبَسُ مِنْ قَتَلَ يَقْتُلُ ، وَقَعْدُ يَقْعُدُ أَقْبَسُ مِنْ جَلَسَ يَجْلِسُ . وَذَلِكَ أَنَّ يَفْعُلُ إِنَّمَا هِيَ فِي الْأَصْلِ لِمَا لَا يَتَعَدَّى ؛ نَحْوُ كَرَمٍ بِكَرَمٍ ، عَلَى مَا شَرَحْنَا مِنْ حَالِهَا . فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ أَنْ يَكُونَ فِي غَيْرِ الْمُتَعَدِّيِّ فِيمَا مَاضِيهِ فَعَلٌ أَوْلَى وَأَقْبَسُ .

فَإِنْ قِيلَ : فَكَيْفَ ذَلِكَ وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ يَفْعُلُ فِي الْمَضَاعِفِ الْمُتَعَدِّيِّ أَكْثَرُ مِنْ يَفْعِلُ ؛ نَحْوُ شُدَّ يُشُدُّهُ ، وَمَدَّ يُمَدُّهُ ، وَقَسَدَ يُقَدُّهُ ، وَجَزَّ يُجَزُّهُ ، وَعَزَّ يُعَزُّهُ ،

- (١) كَذَا فِي أ ، ب . وَفِي ش : «رَكَ» . (٢) كَذَا فِي أ ، ب . وَفِي ش : «رَكَ» .
 (٣) ثَبِتَ هَذَا اللَّفْظُ فِي ش ، ب وَسَقَطَ فِي أ . (٤) فِي ش ، ب : « يَفْعُلُ الْمُتَعَدِّيُّ » .
 (٥) كَذَا فِي أ . وَفِي ش ، ب : « وَإِذَا » . (٦) كَذَا فِي ش ، ب . وَفِي أ : « وَكَيْفَ » .

وأزّه يؤزّه ، وعمّه يعمّه ، وأمه يؤمّه ، وضمّه يضمّه ، وحله يحلّه ، وسلّه يسلّه ،
وتلّه يتلّه . ويفعل في المضاعف قليل محفوظ ، نحو هره يهزه ، وعله يعله ،
وأحرف قليلة . وجميعها يجوز فيه «أفعله» نحو عله يعله ، وهره يهزه ؛ إلا حبه
يجبه فإنه مكسور المضارع لا غير .

قيل : إنما جاز هذا في المضاعف لاعتلاله ، والمعتل كثيرا ما يأتي مخالفا
للصحيح ؛ نحو سيد ، وميت ، وقضاة ، وغزاة ، ودام ديمومة ، وسار سيرورة .
فهذا شيء عرّض قلنا فيه ، ولنعد .

وكذلك حال قولهم قنط يقنط ، إنما هو لغتان تداخلتا . وذلك أن قنط يقنط
لغة ، وقنط يقنط أخرى ، ثم تداخلتا فتركت لغة ثالثة . فقال من قال قنط : يقنط ،
ولم يقولوا : قنط يقنط ؛ لأن أخذنا إلى لغته لغة غيره قد يجوز أن يقتصر على
بعض اللغة التي أضافها إلى لغته دون بعض . وأما حسب يحسب ، ويئس يئس ،
ويئس يئس فمشبه بباب كرم يكرم ، على ما قلنا في نيم ينعم . وكذلك ميت تموت ،
ودمت تدوم ، وإنما تدوم وتموت على من قال متّ ودمتّ ، وأما ميتّ ودمتّ
فمضارعهما تمتّ وتدام ؛ قال :

يا حمي لا غرو ولا ملاما ^(٤) في الحب إن الحب لن يداما ١٥

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : «هزه يهزه» . وما أثبت هو الصواب .

(٢) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : «جاه» .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : «فشبه» .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : «متّ» وفي الجهرة ٣/٤٨٥ ، بدل الشطر الأزل :

* يليل لا عدل ولا ملاما *

وقال :

بُنِي يَا سَيِّدَةَ الْبَنَاتِ عَيْشِي وَلَا يُؤْمِنُ أَنْ تَمَاتِي

ثم تلاقي صاحبيا اللغتين ، فاستضاف هذا بعضَ لغسةِ هذا ، وهذا بعضَ لغةِ هذا ، فتركت لغةَ ثالثة . قال الكسائي : سمعت من أخوين من بني سليم .

نما ينجو ، ثم سألت بني سليم عنه فلم يعرفوه . وأتشد أبو زيد لرجل من بني عقيل :
ألم تعلمي ما ظلت بالقوم واقفاً على طَلَلٍ أضحيت معارِفُهُ قَهْرًا^(٣)
فكسروا الظاء في إنشادهم وليس من لغتهم .

وكذلك القول فيمن قال : شعُرُ فهو شاعر ، وحُضُّ فهو حامض ، وخَثْرُ فهو خائر : إنما هي على نحوٍ من هذا . وذلك أنه يقال : خَثْرٌ وخَثْرٌ ، وحُضٌّ وحُضٌّ ، وشعْرٌ وشعْرٌ ، وطَهْرٌ وطَهْرٌ ، بغاء شاعر ، وحامض ، وخائر ، وطاهر على حمض ، وشعْرٌ ، وخَثْرٌ ، وطَهْرٌ ، ثم استغنى بفاعل عن « فَعِيل » وهو في أنفسهم وعلى بالٍ من تصوّرهم . يدلّ على ذلك تكسيرهم لشاعر : شعراء لما كان فاعل هنا واقعا موقع « فَعِيل » كُتِّرَ تكسيه ؛ ليكون ذلك أمانة ودليلا على إرادته ، وأنه مغني عنه ، وبدل منه ؛ كما صحّ العواور ليكون دليلا على إرادة الياء في العواوير ، ونحو ذلك .^(٤)

١٥ (١) كذا في أ ، ب . وهو ما في اللسان (موت) ، وما في الجهرة ٣ / ٤٨٥ ، وقال ابن دريد

بعد إنشاده : « أراد بنيتي » . وفي ش :

* بنيتي سيدة البنات *

ويبدو كأنها مصلحة ، وهو يوافق ما في الصحاح .

(٢) كذا في أ . وفي ب ، ش : « من بني سليم يقولان » .

٢٠ (٣) مسد رواية البيت كما في أ . وقد ورد في ب ، ش :

ألم تعلمي ما ظلت بالقوم واقفاً على طلل أضحيت معانهُ قَهْرًا

(٤) أي في قوله : * وكل العيتين بالعواور *

راظنر ص ١٩٥ من هذا الجزء .

وعلى ذلك قالوا: عالم وعلماء - قال سيبويه: ^(١) يقوؤها من لا يقول علم - لكنه ^(٢) لما كان العلم إنما يكون الوصف به بعد المزاولة له وطول الملازمة صار كأنه غيرية، ولم يكن على أول دخوله فيه، ولو كان كذلك لكان متعلما لا عالما، فلما نخرج بالغيرية إلى باب فعل صار عالم في المعنى كعلم، فكسرتكسيره، ثم حملوا عليه ضده، فقالوا: جهلاء كعلماء، وصار علماء كعلماء؛ لأن العلم محملة لصاحبه، وعلى ذلك جاء عنهم فاحش وفحشاء، لما كان الفحش ضربا من ضروب الجهل، ونقيضا للعلم؛ أنشد الأصمعي - فيما روينا عنه - :
وهسل علمت فحشاء جهله * ^(٣)

^(٤) ^(٥) وأما غسا يغسي، وجبي يجبي، فإنه كأبي يأي. وذلك أنهم شبهوا الألف في آخره بالهمزة في قرأ يقرأ، وهدأ يهدأ. وقد قالوا غمسي يغسي، فقد يجوز أن يكون غسا يغسي من التركب الذي تقدم ذكره. وقالوا أيضا جبي يجبي، وقد أنشد أبو زيد:

* يا إيل ماذا مه فتأبيه *

بفاء به على وجه القياس، كأتى يأتى. كذا روينا عنه، وقد تقدم ذكره، وأنى قد شرحت حال الرجز في كتابي "في النوادر الممتعة".

(١) كذا في أ. وفي سائر الأصول: «من يقوؤها لا يقول علم». والذى في سيبويه ٢/٢٠٦: «... وعلماء يقوؤها من لا يقول إلا عالم».
(٢) هذا من كلام ابن جني. (٣) من رجز لصخير بن عمير في الأسمعيات ٥٨. وبعده:
* بمغوة أعراضهم بمرطلة *

وأورد اللسان هذا الشعر مع آخر في مغث. (٤) كذا في ش، ب. وفي أ: «فأما».
(٥) يقال: غسا الليل: أظلم.
(٦) كذا في أ. وفي ش، ب: «التركيب».
(٧) انظر ص ٣٣٢ من هذا الجزء.

واعلم أن العرب مختلف أحوالها في تلقى الواحد منها لغةً غيره؛ فمنهم من يخفب^(١) ويسرع قبول ما يسمعه، ومنهم من يستمع فيقيم على لغته البتة، ومنهم من إذا طال تكرار لغةٍ غيره عليه لصقت به، ووُجدت في كلامه؛ ألا ترى إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قيل: يا نبي الله، فقال: "لست بنبي الله ولكنني نبي الله" وذلك أنه عليه الصلاة والسلام أنكر الهمز في اسمه فردّه على قائله،^(٢) لأنه لم يدرج سمّاه، فأشفق أن يُمسك على ذلك، وفيه شيء يتعلّق بالشرع، فيكون بالإمساك عنه مبيح محظور، أو حاطر مباح.

وحدثنا أبو بكر محمد بن الحسن بن أحمد بن يحيى قال: اجتمع أبو عبد الله ابن الأعرابي وأبو زياد الكلّابي على الحسري ببغداد، فسأل أبو زياد أبا عبد الله عن قول النابغة الذبياني:

* على ظهر مبنية ...^(٣) *

فقال أبو عبد الله: النّطع^(٤)، فقال أبو زياد: لا أعرفه، فقال: النّطع، فقال أبو زياد: نعم، أفلا ترى كيف أنكر غير لغته على قرب بينهما.

(١) كذا في أ. وفي ش، ب: «يستوخ». (٢) كذا في ش، ب. وسقط في أ.

(٣) هو من قوله:

كان مجزّ الرامسات ذيرها عليه حصير نمتقه الصوانع

على ظهر مبنية جديد سيورها يطوف بها وسط الطيعة بائع

والمبناة — بفتح الميم وكسرهما — تتخذ من الجلد يضم بعضه إلى بعض ويضع عليه التاجر أمتعته، وكانوا يضمون الحصير عليها يطوفون بها لبيعها.

(٤) كذا في ش، ب. وفي أ: «ابن الأعرابي».

(٥) يريد أنه سأله عن المبناة ما هي فقال: النّطع بفتح النون، فأنكر ذلك إذ كان من لغته النّطع

بكد النون. وأورد اللسان القصة في نطع.

(٦) كذا في ش، ب. وفي أ: «تراه».

(١) وحدثني أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد عن أبي بكر محمد بن هرون الروياني عن أبي حاتم قال: قرأ عليّ أعرابيّ بالحرم: «طِيبِي لِمَ وَحُسْنُ مَا بَ»، فقلت: طوَّبي، فقال طيبي، قلت طوَّبي، قال طيبي. فلمَّا طال عليّ قلت: طوطو، فقال طي طي، أفلا ترى إلى استعصام هذا الأعرابيّ بلغته وتركه متابعة أبي حاتم.

والخبر المرفوع في ذلك؛ وهو سؤال أبي عمرو أبا خيرة عن قولهم: استأصل الله عِرْقَاتِهِمْ؛ فنصب أبو خيرة التاء من «عِرْقَاتِهِمْ»، فقال له أبو عمرو: هيئات أبا خيرة، لأن جلدك. وذلك أن أبا عمرو استضعف النصب بعد ما كان سمعها منه بالجوز، قال: ثم رواها فيما بعد أبو عمرو بالنصب والجوز، فلما أن يكون سمع النصب من غير أبي خيرة ممن يرضى عريته، وإما أن يكون قوي في نفسه ما سمعه من أبي خيرة من نصبها. ويجوز أيضا أن يكون قد أقام الضعف في نفسه فكفى النصب على اعتقاده ضعفه، وذلك أن الأعرابيّ قد ينطق بالكلمة يعتقد أن غيرها أقوى في نفسه منها؛ ألا ترى أن أبا العباس حكى عن حمارة أنه كان يقرأ ((ولا الليل سابق النهار)) بالنصب؛ قال أبو العباس: فقلت له ما أردت؟ فقال: سابق النهار، فقلت له فهلا قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن؛ أي أقوى. وقد ذكرنا هذه الحكاية للحاجة إليها في موضع آخر؛ ولا تستنكر إعادة الحكاية، فربما كان في الواحدة عادة أماكن مختلفة يحتاج فيها إليها.

فأما قولهم: عَقُرَتْ فُهَي عَاقِرٌ؛ فليس «عَاقِرٌ» عندنا بجارٍ على الفعل جريان قائم وقاعد عليه، وإنما هو اسم بمعنى النسب بمنزلة امرأة طاهر، وحائض، وطالق.

(١) كذا في ش، ب. وفي أ: «حدثنا». وسبقت هذه القصة في ص ٧٥ وما بعدها.
(٢) أبو عمرو: هو ابن العلاء. وأبو خيرة: نيشل بن زيد، (انظر فهرست ابن النديم).
(٣) جمع عرقة وهي الأصل. (٤). يريد أنه طال عهد البادية حيث الخشونة والقشف، وأثر فيه الحضر فقال ذلك من فصاحته. وانظر هذه القصة في مجالس ابن خنزارة (الثاني).

وكذلك قولهم : طَلَّقْتَ فُهَي طَالِقٌ ؛ فليس عَاقِرٌ مِنْ عَقْرَتْ بِمَنْزِلَةِ حَامِضٍ مِنْ حَمُضٍ ، وَلَا خَائِرٌ مِنْ خَيْرٍ ، وَلَا طَاهِرٌ مِنْ طَهْرٍ ، وَلَا شَاعِرٌ مِنْ شِعْرٍ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ ، وَهُوَ جَارٍ عَلَى فَعَلٍ (فَاسْتَعْنِي بِهِ عَمَّا يَجْرِي عَلَى فَعَلٍ ، وَهُوَ) فَعِيلٌ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ .

- ٥ . وَسَأَلْتُ أَبَا عَلِيٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ، فَقُلْتُ : قَوْلُهُمْ حَائِضٌ بِالْهَمْزَةِ يَحْكُمُ بِأَنَّهُ جَارٍ عَلَى حَاضَتْ ؛ لِإِعْتِلَالِ عَيْنِ فَعَلْتِ . فَقَالَ : هَذَا لَا يَدُلُّ . وَذَلِكَ أَنَّ صُورَةَ فَاعِلٍ مِمَّا عَيْنُهُ مَعْتَلَّةٌ لَا يَجِيءُ إِلَّا مَهْمُوزًا ، جَرَى عَلَى الْفِعْلِ أَوْ لَمْ يَجْرِ ؛ لِأَنَّ بَابَهُ أَنْ يَجْرِيَ عَلَيْهِ ، فَحَمَلُوا مَا لَيْسَ جَارِيًا عَلَيْهِ ، عَلَى حَكْمِ الْجَارِي عَلَيْهِ ؛ لِغَلْبَتِهِ إِيَّاهُ فِيهِ . وَقَدْ ذَكَرْتُ هَذَا فِيمَا مَضَى .

- ١٠ . فَاعْرِفْ مَا رَسَمْتُ لَكَ ، وَاجْعَلْ [مَا يَجِيءُ مِنْهُ عَلَيْهِ] ؛ فَإِنَّهُ كَثِيرٌ ، وَهَذَا طَرِيقٌ قِيَاسِيٌّ .

(بَابُ فِيمَا يَرُدُّ) عَنِ الْعَرَبِيِّ مَخَالَفًا لِمَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ ^(٣)

- إِذَا اتَّفَقَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ يُنْظَرُ فِي حَالِ ذَلِكَ الْعَرَبِيِّ وَفِيمَا جَاءَ بِهِ . فَإِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ فَصِيحًا فِي جَمِيعِ مَا عَدَا ذَلِكَ الْقَدْرَ الَّذِي انْفَرَدَ بِهِ ، وَكَانَ مَا أوردَهُ مِمَّا يَقْبَلُهُ الْقِيَاسُ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِهِ اسْتِعْمَالٌ إِلَّا مِنْ جِهَةِ ذَلِكَ الْإِنْسَانِ ، فَإِنَّ الْأَوَّلَى ١٥ فِي ذَلِكَ أَنْ يُحَسِّنَ الظَّنَّ بِهِ ، وَلَا يُجْمَلَ عَلَى فُسَادِهِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَمِنْ أَيْنَ ذَلِكَ لَهُ ، وَلَيْسَ مَسْوُوعًا أَنْ يَرْتَجِلَ لُغَةً لِنَفْسِهِ ؟

(١) كَذَا فِي ش ، ب . وَفِي أ مَوْضِعِ مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : « فَهُوَ » .

(٢) كَذَا فِي أ ، ب ، ش . وَفِي ج : « لَا يَجِيءُ إِلَّا مَهْمُوزًا » وَقَدْ رَوَعِي هُنَا التَّذْكِيرَ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ .

(٣) كَذَا فِي أ ، ج . وَفِي ش ، ب : « بَابُ مَا يَرُدُّ » .

قيل : قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدُها ،
وعفا رسمها ، وتأبَّدت معالمها . أخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد بن المجَّاج عن أبي خليفة^(٢)
الفضل بن الحَبَّاب قال : قال ابن عَوْن^(٣) عن ابن سِيرِينَ ، قال عمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنه : كان الشُّعْرُ عِلْمَ القوم ، ولم يكن لهم عِلْمٌ أصحَّ منه ، بقاء الإسلام
فتشاغلت عنه العربُ بالجهاد وغزوات فارس والروم ، ولطبت عن الشعر وروايته ،
فلما كثرت الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنت العربُ في الأمصار ، راجعوا رواية
الشعر ، فلم يثولوا إلى ديوانِ مدون ، ولا كتابٍ مكتوب ، وألفوا ذلك وقد هلك
من العرب مَنْ هلك بالموت والقتل ، حفِظوا أقلَّ ذلك ، وذهب عنهم كثيره .

وحدَّثنا أبو بكر أيضا عن أبي خليفة قال قال يونس بن حبيب : قال أبو عمرو
ابن العلاء : ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلُّه ، ولو جاءكم وافرا لجاءكم
علم وشعر كثير . فهذا ما تراه ، وقد روى في معناه كثير .

وبعد فلسنا نشك في بعد لغة حَمِيرٍ ونحوها عن لغة ابني نزار ؛ فقد يمكن أن يقع
شيء من تلك اللغة في لغتهم فيساء الظنُّ فيه بمن سمع منه ، وإنما هو منقول
من تلك اللغة .

- ١٥ (١) أي جهلت : من قولهم : تأبَّد الرسم ، أو سح وأقفر وتنكر . (٢) كانت وفاة أبي خليفة
هذا في سنة ٣٠٥ كما في الشذرات ، وهو بصري . (٣) هو عبد الله بن عون . مات سنة ١٥١
كما في تهذيب التهذيب . وفي طبقات ابن سلام ١٠ : « ابن عوف » وهو تحريف ، وتبعه السيوطي
في المزهري (النوع ٤٩) . (٤) في ابن سلام : « غزوا » . (٥) كذا في أ ، ج .
وفي ش ، ب : « فاطمات » . (٦) عند ابن سلام : « يثلوا » . (٧) هذا الخبر أيضا
في ابن سلام في الموطن السابق . (٨) كذا في أ ، وفي ش ، ب : « نراه » .
٢٠ (٩) يريد بابن نزار : مضر وربيعة . (١٠) كذا في أ ، وفي ب : « به » وسقط هذا
في سائر الأصول .

ودخلت يوما على أبي عليّ - رحمه الله - خاليا في آخر النهار ، فحين رأيته
قال لي : أين أنت؟ أنا أطلبك . قلت : وما ذلك؟ قال : ما تقول فيما جاء عنهم من
حَوْرِيْتِ؟^(١) نخفضنا معا فيه ، فلم نحلّ بطائل منه ، فقال : هو من لغة اليمن ،^(٢)
ومخالف للغة ابي نزار ، فلا ينكر أن يجيء مخالفا لأمثلتهم .^(٣)

- ٥ وأخبرنا أبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ ، قال حدثنا أبو عبد الله
محمد بن العباس اليزيدي ، قال حدثنا الخليل بن أسد النوبختي ، قال حدثني محمد بن
يزيد بن ربان ، قال أخبرني رجل عن حماد الزاوية ، قال : أمر النعمان فَنُسِخَتْ له^(٤)
أشعارُ العرب في الطُّنُوجِ - قال : وهي الكرايس - ، ثم دفنها في قصره الأبيض .^(٥)
فلما كان المختار بن أبي عبيد قتل له : إن تحت القصر كتبا ، فاحتفره ، فأخرج تلك
الأشعار . فمن ثمَّ أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة . وهذا ونحوه مما يدلك
على تنقل الأحوال بهذه اللغة ، واعتراض الأحداث عليها ، وكثرة تغولها وتغيرها .
فإذا كان الأمر كذلك لم تقطع على الفصيح بسمع منه ما يخالف الجمهور^(٦)
بالخطأ ، ما وجد طريق إلى تقبل ما يورده ، إذا كان القياس يعاضده ؛ فإن لم يكن^(٧)
القياس مسوغا له ؛ كرفع المفعول ، وجز الفاعل ، ورفع المضاف إليه ، فينبغي أن
يُردّ . وذلك لأنه جاء مخالفا للقياس والسماع جميعا ، فلم يسبق له عِصْمَةٌ تُضيفه ،
ولا مُسَكَّةٌ تجمع شعاعه .

(١) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « كنت » . (٢) اسم موضع .
(٣) في أ : « بن » . (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « محمد بن يزيد بن العباس »
وما أثبت موافق لنا في ص ٣٦٠ . والقصة في اللسان في طنح . ومحمد هذا ينتسب إلى أبي محمد اليزيدي جدّه .
وكانت وفاة محمد سنة ٣١٠ ، وله ترجمة في البنية ٥٠ وما بعدها ، وفي ابن خلكان ١ / ٥٠٢ .
(٥) كذا بالباء الموحدة كما في التاج (طنح) . وفي ش : « ريان » وفي أ ، ب أهمل التقط .
(٦) وليس لها واحد كما في القاموس واللسان . (٧) كذا في أ . وفي ش ، ب : « بقطع » .
(٨) كذا في ش ، ب . وفي أ : « وإن لم » .

فأما قول الشاعر - فيما أنشده أبو الحسن - :

* يوم الصَّلَفَاءِ لم يوفون بِالْجَارِ ^(١) *

فإنه شبه للضرورة لم بـ«لا»، فقد يشبه حروف النفي بعضها ببعض، وذلك لاشتراك

الجميع في دلالة عليه؛ ألا ترى إلى قوله - أنشدناه - :

أجِدُّكَ لم تغتمض ليلةً فترقدَها مع رُقَادِهَا ^(٢)

فاستعمل «لم» في موضع الحال، وإنما ذلك من مواضع ما النافية للحال. وأنشدنا أيضا:

أجِدُّكَ لن ترى بشعيلياتٍ ولا بيدانٍ ناجيةً ذمولا ^(٣)

استعمل أيضا «لن» في موضع «ما» .

وسألت أبا عليّ - رحمه الله - عن قوله :

أبيتُ أسيرى وتبييتي تدليكي وجهك بالعبرِ والمسك الذكي ^(٤)

نحطنا فيه، واستقر الأمر فيه على أنه حذف النون من تبييتين، كما حذف الحركة للضرورة في قوله ^(٥) :

* فاليومَ أشربَ غيرَ مستَحْقِبٍ *

(١) صدره : * لولا فوارس من نعم وأسرتهم *

وانظر اللسان في صلف، وقال البغدادي في الخزانة ٦٢٦/٣ : « وهذا البيت أنشده الأخفش

والفارسي وغيرهما، ولم أجد من عزاه إلى قائله ولا من ذكرتمه » . (٢) كذا في أ. وفي ش،

ب : « تشبه » . (٣) أتول قصيدة للأعشى في الصبح المنير ٥٠ ، وورد البيت غير معزور

في الكامل ٤٢/٧ . (٤) للزار بن سعيد . وبعده :

ولا متلافيا والشمس طفلس ببعض نواشغ الوادي حولا

وانظر معجم البلدان في « ثعلبيات » واللسان في « نشغ » . وقوله « متلافيا » ، كذا بالفاء في المعجم . وفي اللسان

« متلافيا » بالقاف . وما في المعجم يوافق رواية شرح القاموس : ولا متدارك . وكذا ورد في اللسان

في « طفل » : متلافيا . و « بيدان » كذا في الأصول ما عدا جفنيا : « بقدان » وهو تحريف . وبيدان ؛

يجل في حمى ضيرية ؛ كما في ياقوت . (٥) انظر الخزانة ٥٢٥/٣ (٦) انظر ص ٧٤

من هذا الجزء .

كذا وجهته معه، فقال لي: فكيف تصنع بقوله «تدلكني»؟ قلت: نجعله بدلا من «تبتني»
أو حالا فنحذف النون؛ كما حذفها من الأول في الموضعين، فاطمأت الأمر على هذا.^(١)
وقد يجوز أن يكون «تبتني» في موضع النصب بإضمار «أن» في غير الجواب؛
كما جاء بيت الأعشى^(٢):

لنا هَضْبَةٌ لَا يَتَزَلُّ الذَّلُّ وَسَطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمَسْتَجِيرُ فِعْصَمًا

وَأَنْتَسِدُ أَبُو زَيْدٍ — وَقَرَأْتَهُ عَلَيْهِ — :

بياض بالأصل

بجاء به على إضمار «أن» كبيت الأعشى .

فأما قول الآخر:^(٤)

ان تَهْبِطِينَ بِلَادِ قَسْوٍ مِمَّ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ^(٥)

فيجوز أن تكون «أن» هي الناصبة للاسم مخففة، غير أنه أولاها الفعل بلا فصل؛
كما قال الآخر:

(١) كأنه يريد بالموضعين كون «تدلكني» بدلا وحالا . وقد سقطت هذه العبارة « في الموضعين»
في حد، وهو أجود . (٢) البيت في الكتاب ١/٢٣٤ . وقد نسبه فيه إلى طرفة لا إلى الأعشى،
وانظر المدة ٢/١٢٢ . وهو من قصيدة في ديوان طرفة . وقبله مطلع القصيدة :
لقد علم الأقسام أنا بنجوة علت شرفا من أن تضام وتشتا
(٣) كذا في ١، ب . وفي ش : «أشدنا» . وقد خلت الأصول التي بيدي من البيت الشاهد،
وكتب مكانه عبارة «بياض بالأصل» كما أثبت . وفي نوادر أبي زيد ٢٠٨ من مقطوعة للتحيف العقيلي :
وفي الصحاح الذين ترحلوا كواعب من بكر تسام وتحبلا
وترى «تحبلا» بالنصب حيث لا ناصب . فقد يكون الشاهد الذي أراد ابن جنى هو هذا . وإن كان
شارح النوادر على بن سليمان الأخفش الصغير يخرج هذا على أن الألف بدل من نون التوكيد، فلا يكون
الفعل منصوبا، فإن ابن جنى لا يذهب هنا هذا المذهب . (٤) هو القاسم بن معن قاضي
الكوكة . انظر شواهد العيني في إن وأخواتها . وانظر في ترجمة القاسم الفهرست ١٠٣ .
(٥) قبيله :

لأنى زعيم يا نويد فقه إن أنت من الرزاح

وتجوت من عرض المنو ن من العشي إلى الصباح

وورد في اللسان البيت الأول مع البيت الشاهد في «أن» .

(١) إن تحملها حاجة لى خَفَّ مجملها تستوجبنا نعمة عندي بها ويذا
أن تقرأن على أسماء - ويحكا - منى السلام وألا تعلما أحدا
سألت عنه أبا عليّ رحمه الله فقال: هي مخففة من الثقيلة؛ كأنه قال: أنكما تقرأن،
إلا أنه خفف من غير تعويض. وحدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى
قال: شبه «أن» بـ«ما» فلم يعملها كما لم يعمل ما.
فأما ما حكاه الكسائي عن قضاة من قولها: مررت به، والمال له؛ فإن
هذا فاش في لغتها كلها لا في واحد من القبيلة، وهذا غير الأول.
فإن كان الرجل الذي سمعت منه تلك اللغة المخالفة للغات الجماعة مضعوفا
في قوله، مألوفاً منه لحنه وفساد كلامه حكيماً عليه ولم يسمع ذلك منه. هذا هو
الوجه، وعليه ينبغي أن يكون العمل. وإن كان قد يمكن أن يكون مصيباً في ذلك
لغة قديمة، مع ما في كلامه من الفساد في غيره، إلا أن هذا أضعف القياسين.
والصواب أن يرد ذلك عليه ولا يتقبل منه. فعلى هذا مقاد هذا الباب
فاعمل عليه.

(١) «إن تحملها» تقرأ «إن» هكذا مكسورة، وهي شرطية جوابها «تستوجبنا» وفي السيرافي
٢٩/١ تيمور بيت قبل هذين:

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكا زحيتنا ككتنا لاقيتنا رشدا
والبيت الأول هنا فيه هكذا:

أن تحملها حاجة لى خف مجملها وتصنعا نعمة عندي بها ويذا
وقال السيرافي بعد إيراد الأبيات الثلاثة: «والمعنى فيه: أسألكم أن تحملوا...» وترى أن «أن
تحملها» عليه يفتح همز «أن». وانظر الخزانة ٥٥٩/٣
(٢) ثبت في أ، وسقط في سائر الأصول. (٣) أورد في اللسان في «أن» هذه القصة
بأوسع من هذا، وكأنه منقول عن سائر الصنعة. (٤) كذا في أ. وفي غيرها: «لا».
(٥) كذا في أ. وفي ب: «مقاد» وسقط هذا اللفظ في ش، س، ه.

باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس

وإنما يقع ذلك في كلامهم إذا استغنت بلفظ عن لفظ ؛ كاستغنائهم بقولهم :
ما أجود جوابه عن قولهم : ما أجوبه ، أو لأن قياسا آخر عارضه فعاق عن استعمالهم
ليأيه ؛ وكاستغنائهم بـ «كاد زيد يقوم» عن قولهم : كاد زيد قائما أو قياما . وربما
نخرج ذلك في كلامهم ؛ قال تأبط شرا :

فأبت إلى فهمٍ وما كدت آتبا^(١) وكم مثلها فارقتها وهي تصفر^(٢)

هكذا صحة رواية هذا البيت ، وكذلك هو في شعره . فأما رواية من لا يضبطه :
وما كنت آتبا ، ولم أك آتبا فلبعده عن ضبطه . ويؤكد ما رويناه نحن مع وجوده
في الديوان أن المعنى عليه ؛ ألا ترى أن معناه : فأبت وما كدت أعوب ؛ فأتما (كنت)
فلا وجه لها في هذا الموضوع .

ومثل ذلك استغنائهم بالفعل عن اسم الفاعل في خبر (ما) في التعجب ؛ نحو
قولهم : ما أحسن زيدا ، ولم يستعملوا هنا اسم الفاعل (وإن)^(٣) كان الموضوع في خبر
المبتدأ إنما هو للفرد دون الجملة .

ومما رفضوه استعمالا وإن كان مسوغا قياسا وذرا ، وودع ؛ استغنى عنهما

بترك .

(١) كذا في أ . وفي ب ، ش ، ج : « كلامها » . (٢) من قصيدته التي أولها :

إذا المرء لم يحتل وقد جدّ جدّه أضع وقاسى أمره وهو مدبر

وانظر الحماسة ٣٨/١ وما بعدها .

(٣) كذا في أ ، ب . وفي ش ، ح : « صحت » . والرواية التي يعنىها هي رواية الحماسة .

(٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فإن » .

(٥) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « الابتداء » .

ومما يجوز في القياس — وإن لم يرد به استعمال — الأفعال التي وردت مصادرهما ورفضت هي ؛ نحو قولهم : فَاظَ المَيْتَ يَفِيظُ فَيُظَا وَفَوَظًا . ولم يستعملوا من فَوَظَ فَعَلًا . وكذلك الأين للإعياء لم يستعملوا منه فَعَلًا . قال أبو زيد وقالوا : رجل مَدْرَهُمْ ولم يقولوا دُرْهِمْ . وحدثنا أبو علي — أظنه عن ابن الأعرابي — أنهم يقولون : دَرَهْمَتِ الخُبَّازِي ، فهذا غير الأول . وقالوا : رجل مَفْئُودٌ ولم يصرِّفوا فَعْلَهُ ، ومفعولُ الصفة إنما يأتي على الفِعْلِ ؛ نحو مضروب من ضَرِبَ ، ومقتول من قُتِلَ .

فأما امتناعهم من استعمال أفعال الوَيْجِ ، والوَيْلِ ، والوَيْسِ ، والوَيْبِ فليس للاستغناء ، بل لأن القياس نفاه ومنع منه . وذلك أنه لو صرفَّ الفعل من ذلك لوجب اعتلال فائده كوعد ، وعينه كباع ؛ فتحاموا استعماله لما كان يُعْقِبُ من اجتماع إعلالين .

فإن قيل : فهالَ صُرِّفَتْ هذه الأفعال واقتصر في الإعلال لها على إعلال أحد حرفيها ، كراهية لتوالي الإعلالين ، كما أن شويت ورويت ونحو ذلك لما وقعت عينها ولاهما حرفي علة صحَّحوا العين لاعتلال اللام تحامياً لاجتماع الإعلالين ، فقالوا : شَوَى يشوى كقوله : رمى يرمى؟

قيل : لو فعل ذلك في فَعَلَ وَجَّحَ وَوَيْلٌ لوجب أن تعلَّ العين وتصحَّح الفاء ؛ كما أنه لما وجب إعلال أحد حرفي شويت ، وطويت ، وتصحيح صاحبه أعلوا اللام وصحَّحوا العين ، ومحلَّ الفاء من العين محلَّ العين من اللام ، فالفاء أقوى

(١) أثبت أصحاب المعاجم من الفوظ فعلا ، يقال : فَاظَ ، يَفُوظُ ، عن ابن السكيت ، وانظر اللسان (٢) أثبت ابن الإعرابي منه فعلا ، يقال فيه آن ، يثين ؛ وأنشد : * إنا ورب القلص الصوامر * فقوله إنا أي أعينا ، وانظر اللسان . (٣) انظر ص ٣٥٨ (٤) أي أصيب فؤاده بوجع . (٥) كذا في ش ، ب . وهو الموافق لما في اللسان في فاد . وفي أ : « لما » . (٦) كذا في ش ، ب ، وفي أ : « رأما » . (٧) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فاقصر » .

من العين ، كما أن العين أقوى من اللام ، فلو أعلوا العين في الفعل من الويل ونحوه ، لقالوا وآل يويل ، وواح يويح ، وواس يويس ، وواب يويب ، فكانت الواو تثبت هنا مكسورة ، وذلك أثقل منها في باب وعد ؛ ألا تراها هناك إنما كُرهت مجاورةً للكسرة فحذفت ، وأصلها يوعد ، والواو ساكنة والكسرة في العين بمدّها . ولو قالوا يويل لأنبتوها والكسرة فيها نفسها ، وذلك أثقل من يوعد لو أخرجوه على أصله ، وليس كذلك يشوي ويطوي ؛ لأن أكثر ما في ذلك أن أخرجوه والحركة فيه . وهكذا كانت حاله أيضا فيما صحّت لامه ؛ ألا ترى أن يقوم أصله يقوم ، فالعين في الصحيح اللام إنما غاية أصلتها أن تقع متحركة ثم سكنت ، فقليل يقوم ، فأما ما صحّت عينه وفاؤه واو ، نحو وعد ووجد ، فإن أصل بنائه إنما هو سكون فائه وكسرة عينه ؛ نحو يوعد ، ويوزن ، ويوجد ، والواو كما ترى ساكنة ، فلو أنك تجشمت تصحيحها في يويل ، ويويح ، لتجاوزت بالفاء حدّها المقدر لها فيما صحّت عينه . فإن أحلت الكسرة فيها نفسها فكان ذلك يكون - لو تكفّف - أثقل من باب يوعد ويوجد لو خرج على الصيغة . فاعرف ذلك فرقا لطيفا بين الموضوعين .

ومما يميزه القياس - غير أن لم يرد به الاستعمال - خبر (العمر، والأيمن) ، من قولهم : لعمرك لأقومن ، ولأيمن الله لأطلقن . فهذان مبتدآن محذوفان الخبرين ، وأصلهما - لو خرج خبرهما - لعمرك ما أقسم به لأقومن ، ولأيمن الله ما أحلف به لأطلقن ، فحذف الخبران ، وصار طول الكلام بجواب القسم عوضا من الخبر .

- ٢٠ . (١) كذا في أ . وفي ش ، ب : «وكانت» . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : «والعين» .
 (٣) أي أصلها . وانظر اللسان (أصل) . (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : «بان» .
 (٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : «لعمرولايمن» .

ومن ذلك قولهم : لا أدري أيُّ الجرادِ عاره ^(١) ، أي ذهب به ، ولا يكادون
ينطقون بمضارعه ، والقياس مقتضى له ، وبمضمهم يقول : يعوره ^(٢) ؛ وكأنهم إنما
لم يكادوا يستعملون مضارع هذا الفعل لما كان مثلاً جارياً في الأمر المتقضى ^(٣)
الفائت ، وإذا كان كذلك فلا وجه لذكر المضارع هنا ، لأنه ليس بمتقضى .

ومن ذلك امتناعهم من استعمال استحوذ معتلاً وإن كان القياس داعياً إلى ذلك
ومؤذناً به ، لكن عارض فيه إجماعهم على إخراجهم مصححاً ؛ ليكون دليلاً على
أصول ما غير من نحوه ؛ كاستقام واستعان .

ومن ذلك امتناعهم من إظهار الحرف الذي تعرف به (أميس) حتى اضطروا
— لذلك — إلى بنائه لتضمنه معناه ، فلما أظهروا ذلك الحرف فقالوا مضى
الأمس بما فيه ^(٤) كما كان خلفاً ولا خطأ .
فأما قوله ^(٥) :

وإني وقفت اليوم والأمس قبله ببايك حتى كادت الشمس تقرب
فرواه ابن الأعرابي : والأمس ، والأمس جراً ونصباً .

فمن جرّه فعلی الباب فيه ، وجعل اللام مع الجرّ زائدة ، حتى كأنه قال : وإني
وقفت اليوم وأمس ، كما أن اللام في قوله تعالى « قالوا الآن جئت بالحق » زائدة ،
واللام المعرفة له مرادة فيه ، وهو نائب عنها ، ومتضمن لها ^(٦) ، فلذلك كسّر فقال :

(١) أي لا أدري أي الناس أخذه . ولا يستعمل إلا في الجهد . انظر اللسان .
(٢) كذا في ش ، ب . وقأ : « فكأنهم » . (٣) في ج :- « المتقضى » .
(٤) كذا في أ ، ب . وفي ش : « يعرف » . (٥) هو الرديء المعيب .
(٦) هو نصيب كما في اللسان في أمس . (٧) في عبارة اللسان : « مضحق » .

- والأَمْسِ ، فهذه اللام فيه زائدة والمعرفة له مرادة فيه ومحدوفة منه . يدل على ذلك بناؤه على الكسر وهو في موضع نصب ، كما يكون مبنيًا إذا لم تظهر إلى لفظه .^{(١) (٢)}
- وأما من قال : والأَمَسَ فنصب فإنه لم يضمَّه معنى اللام فيلديه ، ولكنه عرفه بها كما عرف اليوم بها ، فليست هذه اللام في قول من قال : والأَمَسَ فنصب هي تلك اللام التي (هي في قول من قال) والأَمَسَ فجر . تلك لا تظهر أبداً ؛ لأنها في تلك اللغة لم تستعمل مظهرة ؛ ألا ترى أن من ينصب غير من ييجز ، فلكل منهما لفته^(٦) ، وقياسها على ما نطق به منها ، لا تداخل أختمًا ، ولا نسبة في ذلك بينها وبينها ، كما أن اللام في قولهم (الآن حد الزمانين) غير اللام في قوله سبحانه « قالوا الآن جئت بالحق » لأن الآن من قولهم (الآن حد الزمانين) بمنزلة « الرجل أفضل من المرأة ، والمالك أفضل من الإنسان » أي هذا الجنس أفضل من هذا الجنس ، فكذلك (الآن) إذا رفعه جعله جنس هذا المستعمل في قولك « كنت الآن عنده ، وسمعت الآن كلامه » فعنى هذا : كنت في هذا الوقت الحاضر بعضه وقد تصرمت أجزاء منه . فهذا معنى غير المعنى في قولهم الآن حد الزمانين ، فأعرفه .

- ١٥ ونظير ذلك أن الرجل من نحو قولهم : نعم الرجل زيد غير الرجل المضممر في (نعم) إذا قلت : نعم رجلاً زيداً ؛ لأن المضممر على شريطة التفسير لا يظهر ،

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يظهر » . (٢) ضمن تظهر معنى تضم فعدها بال . وفي عبارة اللسان : في « لفظه » . (٣) كذا في ش ، ب . وفي أ بدل ما بين القوسين : « فيمن قال » . ويحسن الكلام عليها لو حذف « التي » . (٤) أي لام الأمس في لغة الكسر .

- (٥) كذا في أصول الخصائص . وفي عبارة اللسان في أمس : « نكل » .
 (٦) كذا في أ ، ب . وفي ش : « لفة » . (٧) كذا في أ ، ب . وفي ش : « قياساً » .
 (٨) في شرح أدب الكاتب للجواليقي . بعد هذا زيادة : « عنده » . وهذا في رواية لابن المؤلف عنه .

ولا يستعمل ملفوظا به ، ولذلك قال سيوييه ^(١) : هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرا ، أى إذا فسر بالنكرة في نحو ^(٢) نعم رجلا زيد ، فإنه لا يظهر أبدا .

وإذا كان كذلك علمت زيادة الزاد في قول جرير :

ترود مثل زاد أبك فينا فيعم الزاد زاد أيسك ^(٣) زادا

وذلك أن فاعل (نعم) ^(٤) مظهر فلا حاجة به إلى أن يفسر ، فهذا يسقط اعتراض محمد بن يزيد عن صاحب الكتاب في هذا الموضع .

واعلم أن الشاعر إذا اضطر جازله أن ينطق بما يديحه القياس ، وإن لم يرد به سماع . ألا ترى إلى قول أبي الأسود ^(٥) :

ليت شعري عن خليلي ما الذى غاله فى الحب حتى ودعه

وعلى ذلك قراءة بعضهم (ما ودعك ربك وما قلى) بالتخفيف أى ما تركك . ^(٦) دل عليه قوله (وما قلى) لأن الترك ضرب من القلى ، فهذا أحسن من أن يعلى باب استحوذ واستنوق الجملى ؛ لأن استعمال (ودع) مراجعة أصيل ، وإعلال استحوذ واستنوق ، ونحوهما من المصحح ترك أصيل ، وبين مراجعة الأصول إلى تركها ما لا يخفاء به .

واعلم أن استعمال ما رفضته العرب لاستغنائها بغيره جارٍ في حكم العربية مجرى اجتماع الضدين على المحل الواحد في حكم النظر . وذلك أنهما إذا كانا يعتبان في اللغة على الاستعمال جريا مجرى الضدين اللذين يتناوipan المحل الواحد . فكما لا يجوز

(١) الكتاب ١/٣٠٠ . (٢) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : « نيس » .

(٣) انظر ص ٨٣ . (٤) كذا فى ش ، ب وسقط فى أ .

(٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « على » . (٦) انظر ص ٩٩ .

(٧) كذا فى أ . وفى ب ، ش : « دل » والأنسب ما أثبت . وفى ج : « بدليل قوله » .

اجتماعهما عليه ، فكذلك لا ينبغي أن يستعمل هذان ، وأن يكتفى بأحدهما عن صاحبه ، كما يحتمل المحل الواحد الضمة الواحد دون مراسله ^(١) ،

ونظير ذلك في إقامة غير المحل مقام المحل ما يعتقدونه في مضادة الفناء للأجسام . فتضادهما إنما هو على الوجود لا على المحل ؛ ألا ترى أن الجوهر لا يحل الجوهر بل يتضمنه في حال التضاد الوجود لا المحل . فاللغة في هذه القضية كالوجود ، واللفظان المقام أحدهما مقام صاحبه ، كالجوهر وفنائه ، فهما يتعاقبان على الوجود لا على المحل ، كذلك الكلمتان تتعاقبان على اللغة والاستعمال . فاعرف هذا إلى ما قبله .

وأجاز أبو الحسن ضرب الضرب الشديد زيدا ، ودفع الدفع الذي تعرف إلى محمد ديناراً ، وقيل القتل يوم الجمعة أخاك ، ونحو هذه من المسائل . ثم قال :
هو جائز في القياس ، وإن لم يرد به الاستعمال .

فإن قلت فقد قال :

ولو ولدت قفيرة جرو كلب ^(٤) لسبب بذلك الجرو الكلابا ^(٤)

فأقام حرف الجر ومجروره مقام الفاعل وهناك مفعول به صحيح ، قيل هذا من أفتح الضرورة ، ومثله لا يعتد أصلاً ، بل لا يثبت إلا محققاً شاذاً .

(١) كذا . والمناسب : وينبغي أن يكتفى الخ . (٢) كذا في ش ، ب وسقط في أ .
(٣) أي جرير يهجو الفرزدق . (٤) قفيرة أم الفرزدق . والبيت ذكر صاحب الخزانة في شواهد نائب الفاعل أنه من قصيدته التي أتت بها :

أقسى اللوم عاذل والعتابا
وقولى إن أصبت : لقد أصابا

وأن قبله :

وهل أم تكون أشد رصيا
ولم أر البيت الشاهد في هذا الموطن في الديوان ، ولا القائص . والبيت الذي ذكر البغدادى أنه قبل الشاهد هو البيت ٣٦ من القصيدة السالفة .

وأما قراءة من قرأ (وكذلك نُجِّي المؤمنين) فليس على إقامة المصدر مُقام
الفاعل ونصب المفعول الصريح ، لأنه عندنا على حذف إحدى نوني (نُجِّي) كما
حذف ما بعد حرف المضارعة في قول الله سبحانه « تَدَّكَّرُونَ » أى تتذكرون .
ويشهد أيضا لذلك سكون لام (نُجِّي) ولو كان ماضيا لانفتحت اللام إلا
في الضرورة . وعليه قول المنقَّب العبدى^(١) :

لَمِنْ طُعْنٍ تَطَّالَعُ مِنْ ضَبَّيْبٍ فَمَا خَرَجْتَ مِنَ الْوَادِي لِحَيْنٍ^(٢)

أى تتطالع لحذف الثانية ، على ما مضى .

وما يحتمله القياس ولم يرد به السماع كثير . منه القراءات التى تُؤثِّرُ رِوَايَةً
ولا تُتجاوز؛ لأنها لم يسمع فيها ذلك ؛ كقوله - عز - اسمه - « بسم الله الرحمن الرحيم »
فالسُّنَّةُ المأخوذ بها فى ذلك إتباع الصفتين لعراب اسم الله سبحانه ، والقياس يبيح
أشياء فيها ، وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شىء منها . نعم وهناك من قوَّة غير هذا
المقروء به ما لا يشك أحد من أهل هذه الصناعة فى حُسْنِهِ ؛ كأن يُقرأ (بسم الله
الرحمن الرحيم) برفع الصفتين جميعا على المدح . ويجوز (الرحمن الرحيم) بنصبهما
جميعا عليه . ويجوز (الرحمن الرحيم) برفع الأول ونصب الثانى . ويجوز (الرحمن
الرحيم) بنصب الأول ورفع الثانى . كل ذلك على وجه المدح ؛ وما أحسنه ههنا !
وذلك أن الله تعالى إذا وُصِفَ فليس الغرض فى ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته ؛
لأن هذا الاسم لا يعترضُ شُبْكَ فيه ، فيحتاج إلى وصفه لتخليصه ؛ لأنه الاسم

(١) كذا فى أ . وسقط فى ش ، ب . وانظر شرح ابن الأنبارى للفضليات ٥٧٦ هـ

(٢) ضبيب : ماء فى البادية ، وواد . ويروى : ضبيب . وقوله « لحين » هكذا بكسر الحاء فى ش ، ب .
وفى أ : « لحين » بفتح الحاء ، وهو خطأ ، ومطلع القصيدة كما فى الفضليات :
أفاطم قبيل بينك متعنى ومنك ما سألت كأن تبينى
فهى مردفة . ويقول ابن الأنبارى : « وقوله : لحين أى بعد حين وإبطاء » .

الذى لا يشارك فيه على وجهه ، وبقية أسمائه - عزّ وعلا - كالأوصاف التابعة لهذا الاسم . وإذا لم يعترض شكّ فيه لم تجئ صفته لتخليصه ، بل للثناء على الله تعالى . وإذا كان ثناء فالعدول عن إعراب الأول أولى به . وذلك أن إتباعه إعرابه جارٍ في اللفظ مجرى ما يتبع للتخلص ، والتخصيص . فإذا هو عُدِلَ به عن إعرابه علم أنه للمدح أو الذمّ في غير هذا ، عزّ الله وتعالى ، فلم يبق فيه هنا إلا المدح .

فذلك قوى عندنا اختلاف الإعراب في الرحمن الرحيم بتلك الأوجه التي ذكرناها . ولهذا في القرآن والشعر نظائر كثيرة .

(١) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « لدم » .

فهرس الجزء الأول من الخصائص

١ - باب القول على الفصل بين الكلام والقول ٥ - ٣٣

- مادة ق ول في تقاليها تدور معانيها على الحروف والحركة . وهذا منبج الاشتقاق الأكبر (٥) .
- القلة والقول (٦) . الباز وتصريمه (٧) . الألق ووزنه (٩) . الألوقة واللوقة (١٠) .
- الأنفية وتصريفها . (١١) فائدة قلب الحروف وهو الاشتقاق الأكبر (١٢) . إسراف
- الزجاج في الاشتقاق (١٢) . مادة (ك ل م) في تقاليها يدور معناها على القوة والشدة (١٣) .
- بيان معنى الكلام والقول (١٧) . رافع المبتدأ (١٨) . وانظر ص ١٩٩ . شواهد فيما نسبة
- الكلام والقول للحيوان (٢٢ ، ٢٣) . الاحتجاج بالمولدين في المعاني (٢٤) . الكلم
- (٢٥) . وصف المفرد بالجمع (٢٦) . كلمة - بفتح فكسر - حجازية وكلمة - بكسر فسكون -
- تميمية (٢٧) . اجراء العرب بالحرف عن الكلمة (٣٠) . وانظر ص ٢٤٦ ، ٢٨٠

٢ - باب القول على اللغة وما هي ٣٣ - ٣٤

- حدّها (٣٣) . تصرّفها، وفيه الكلام في كة وثبة (٣٣) . وانظر ص ١٧٢

٣ - باب القول على النحو ٣٤ - ٣٥

- حدّه (٣٤) . العام قد يخص بيمض أفراده (٣٤) . كلمة «نحو» قد ترد ظرا (٣٤) .

٤ - باب القول على الإعراب ٣٥ - ٣٧

- حدّ الإعراب وفائدته (٣٥) . أصله في اللغة (٣٦) . تسمية يوم الجمعة بالعربية (٣٧) .

٥ - باب القول على البناء ٣٧ - ٤٠

- حدّ البناء (٣٧) . البناء في اللغة (٣٧) . بج بأهله (٣٩) .

٦ - باب القول على أصل اللغة ألهم هي أم اصطلاح ٤٠ - ٤٨

- كتمان الحب وإطهاره (٤٢) . الاعتسلا ل من قال بالمواضعة في اللغة وتصوير المواضعة
- (٤٤) . المعميات والتراجم (٤٥) . اختلاف أفلام ذوى اللغات (٤٥) . أصل اللغات
- حكاية المسموعات (٤٦) . رأى ابن جنى في أصل اللغة (٤٧) .

٤ — ذكر علل العربية الكلامية هي أم فقهية ٤٨ — ٩٦

- علل النجوين أقرب إلى علل المتكلمين ، ومرجمها النقل والخفصة (٤٨) وانظر ١٤٤
- قد تخفى الحكمة في كثير من الأحكام الشرعية (٤٨) . تحليل رفع الفاعل ونصب المفعول (٤٩) .
- القلب في ميزان وميعاد وسيد ونحو ذلك (٤٩) . بعض الأحكام الشرعية تتضح علته (٥٠) .
- بعض خلال الجاهلية التي ورد الشرع بها (٥١) . ما ورد على فعل — على وزن عمر — معدولا عن فاعل (٧٧، ٥٢) . إهمال ما أهمل في العربية أكثره للاستئصال (٥٤) . أصول الأسماء، والموازنة بينها في الاستعمال (٥٥) . الصوت يضعف جرسه في الإدراج والوصل (٥٧) . حكاية العربي الذي بايع أن يشرب علبه لبن فتحنح (٥٨) . فعل — بفتح فسكون — أعدل الأبنية (٥٩) . جمع فعلة — بضم فسكون — وفعلة — بكسر فسكون — (٥٩) . الإعلال في نحو حياض وبياد (٥٩) . الجمع بين الساكنين في الوقف (٥٩) . التصرف في أصول الأبنية (٦١) .
- إذا أعطوا شيئا من شيء حكما ما قبلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكما من أحكام صاحبه (٦٣) . وانظر ٣٠٤ . استعمال بعض الأصول دون بعض (٦٤) . القلب المكافئ ضرب من الإعلال (٦٤) . كثير من اللغة يضاهي بأجاسه صوت الأفعال التي يعبر بها عنها (٦٥) ، وانظر ص ٤٦ . أسباب التسمية قد تخفى لبعدها في الزمان ٦٦ ، رفع عقيرته (٦٦) . وانظر ٢٤٨ . ابن السراج والزجاج في الاشتقاق وانظر ص ١٢ ، ٢٤٨ . الغرض من الخصائص (٦٧) وانظر ص ٧٧ . زئير وضئيل ونزف وإصبع ، ومذست (٦٨) . قد يقل الشيء في كلامهم وغيره أنقل منه (٦٨) . الثنائي يقل فيه الضم (٦٩) . الوقف على العروض والوقف على القافية (٧٠) . مسألة لم يسبق إليها (٧١) . وانظر ١٩١ . الحروف الأحادية أكثرها مفتوح (٧١) . العرب راعوا في إهمال ما أهمل ما أدركه النحويون ، وفيه دقة نظرهم (٧٢) . اختلاس الحركة عند أبي عمرو والناباس هذا على بعض القراء ، وتنبه سيبويه له (٧٢) . إشماع الحركة (٧٣) . إسكان الحرف في الشعر (٧٤) . اعتراض الميرد على سيبويه في الرواية (٧٥) . وانظر ٦٨٩ ، ٢٠٦ . إسكان العين في نحو رسل وظرف وعلم وكشف وعصر (٧٥) . قصة الأعرابي الذي أراد أن يقرأ طوبى لم فأبى . وفيه تأصل العربية في العرب (٧٦) وانظر ٣٤٨ . قصة للشجري مع ابن جني (٧٦) وانظر ٢٥٠ . شيء من الكلام على منهج الخصائص (٧٧) وانظر ٦٧ . قصة للشجري ولغلام من آل المهيا (٧٨) . الإنشاد الذي يقال له النصب (٧٨) . مدحهم بالسباطة والرشاقة (٧٩) . قصة غلام أعرابي دل السفر على الماء (٨٠) . الاجتزاء بالحرف (٨٠) . وانظر ٣٠ ، ٢٤٦ . حذف بعض الكلمة (٨٠) . مبلغ إلى الإيجاز ومن هذا أسماء الاستفهام والشرط وما جرى مجراها (٨٢) . قد تطيل العرب للتوكيد (٨٣) . هم إلى الإيجاز أميل (٨٣) . قولهم في التوكيد أجمون أكتمون (٨٣) . العناية بالقافية وآخر السجعة (٨٤) . الجمع بين الواو

والياء ردفين لا وصلين (٨٤) . وانظر ص ١١٥ . كتاب اللؤلؤ اسم العرب (٨٤) . قولهم أخذ المال بأجمعه وجاء القوم بأجمعهم (٨٥) . جمع فعل على أفضل (٧٦) . القلب في الفتوى وفي برّ مكول ونحوهما (٨٧) . وانظر ص ١٣٣ ، ٣٠٧ . علل النحويين ضربان ، واجب لا مناص من أثره ، واستحسانيّ يمكن مخالفته في النطق (٨٨) . وانظر ص ١٤٥ . من المستحيل الجمع بين ألفين (٨٨) . الردّ على المرّدد في تحفظته سيوييه (٨٩) ، وانظر ص ٧٥ ، ٢٠٦ . اجتماع السواكن في لغة العجم (٩٠) . أثر الزمزمة في استحقاق الابتداء بالسواكن عند العجم (٩١) . قولهم كليل للفتاح ٩١ . سمع أبو علي في هيت فتحة غريبة (٩٢) . مذهب يونس في إلحاقه نون التوكيد الخفيفة في الثانية (٩٢) . قراءة تافع محياي ومماي بسكون الياء في محياي (٩٢) . قولهم : التقت حلقتا البطان بإثبات الألف (٩٣) . بلى سفر في بلو سفر لضعف الحاجز بين الكسر والواو (٩٣) . وانظر ص ١٣٧ . قراءة عاصم : « وقيل من راق » سان النون (٩٤) . قراءة « فإذا هبتلقف » (٩٤) . بعض أحكام الإدغام (٩٤) .

٨ — باب القول على الاطراد والشذوذ ٩٦ — ١٠٠

معنى المادّة طرد (٩٦) . معنى ش ذ ذ (٩٦) . أقسام المطرد والثاذ (٩٧) . أخصّوس الرمث والفساذ جرت مجراه (٩٨) . وانظر ص ١١٨ ، ثوب مصوون ونحوه ، (٩٨) وانظر ص ٢٦١ . ورد ودعه على شذوذ (٩٩) وانظر ص ٢٦٦ . ودع يدع بكسر عين المضارع (٩٩) . أقام أخواك أم قاعدان (١٠٠) .

٩ — باب في تقاود السماع ، وتقارع الانتزاع ١٠٠ — ١٠٩

الناسب للفعول (١٠٢) حررت بك وزيدا ، (١٠٢) وانظر ص ٣٤٢ . وقوع المبتدأ بعد إذا الزمانية (١٠٤) ، قد يستدل باللفظ الوارد على الشيء . وضده (١٠٦) .

١٠ — باب في مقاييس العربية ١٠٩ — ١١٥

الأسباب المانعة من الصرف ، المعنويّ منها واللفظيّ (١٠٩) وانظر ص ١٧٧ . معنى قول النحاة : عامل لفظيّ وعامل معنويّ (١٠٩) . العمل الإعرابي في الحقيقة للتكلم ، ونسبته لغيره ملائمة خاصة (١١٠) . توسع العرب في القياس وحمل الفرع على الأصل ، حتى يفعلون ذلك دون ضرورة ، ومن ذلك ما يقال فيه : طردا للباب ، ومن ذلك نصب جمع المؤنث بالكسرة ، وحذف الهمزة في مضارع أفضل (١١١) قد يراعى في الجمع صحة وإعلالا حال الواحد (١١٢) . نبرة : إعلالها (١١٢) . حملهم الأصل على الفرع (١١٣) . قرانزة وأيتق (١١٤) وانظر ص ٢٦٥ . ماقييس على كلام العرب فهو من كلام العرب ومراعاة هذا في زيادة الإلحاق (١١٤) وانظر ص ٢٢١

١١ — باب في جواز القياس على ما يقل ، ورفضه فيما هو أكثر منه
إجراء فعولة مجرى فعيلة في النسب (١١٥) . اجتماع الواو والياء ردفين وامتناع ذلك في الألف
(١١٥) ، وانظر ص ٨٤ . القياس على شئوة وحدها ١١٦

١٢ — باب في تعارض السماع والقياس ١١٧ — ١٣٣
استنوق الجمل وما جرى مجراه ، ١١٨ ، وانظر ص ٩٨ . هز الحائش وإن لم يجر على فعل (١١٩) ، وانظر
١٥٤ . قد يكون في الاسم غير الجاري على الفعل معنى الفعل كفتح ومدبل (١٢٠) مررت بإبل مائة
ونحوه مما جرى فيه الاسم وصفا (٢١) . الناقة والجمل فهما معنى الفعل (١٢٢) . الحوثة
والحوثة ونحوهما (١٢٣) ، اجتوروا واعتنوا ، (١٢٤) ، وانظر ص ١٥٠ . له كتاب في شعر
هذيل (١٢٤، ١٥١) . اللغة التيمية ، واللغة الججازية في ما ، (١٢٥) ، قد يتكلم العربي
بانة عيرها أقوى في القياس عنده فيها ، (١٢٥) ، وانظر ص ٢٤٩ . اختلاس الصير في نحو كأنه
(١٢٧) وانظر ص ٣٧١ . منون أنتم في الشعر (١٢٩) . تجريد أى من الاستفهام (١٣٠) .

١٣ — باب في الاستحسان ١٣٣ — ١٤٤
الفتوى والتقوى ونحوهما (١٣٣) وانظر ص ١٨٧ ، ٣٠٧ . الفرق بين الاسم والصفة (١٣٤)
رفع المفعول ونصب الفاعل (١٣٤) . صبية وبلى سفر ونحوهما (١٣٧) وانظر ص ٩٣ ، قرواح
وكرياس (١٣٨) . ورتسل ، وكلمات وردت فيها الواو حرفاً أصلياً (١٤٠) وانظر ص ٢١٢ .
زيادة الهمزة وسطاً في كلمات (١٤٢) البدل عن الزائد زائد وليس البدل من الأصل بأصل (١٤٢) .
غديان وعشيان (١٤٣) شراب مبول ، وهو مطيبة للنفس (١٤٤) .

١٤ — باب في تخصيص العلل ١٤٤ — ١٦٤
علل النحو دون علل المتكلمين (١٤٤) وانظر ص ٤٨ . من علل النحو بين ما هو لاحق بعلل
المتكلمين فعمل النحو ضربان (١٤٥) وانظر ص ٨٨ ، ٢٦١ . قلب الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح
ما قبلهما (١٤٦) . ماء دافق وثاقه ضارب وعيشة راضية (١٥٢) . فروقة وصرورة مما التاء
فيه للبانة (١٥٣) ، امرأة عدلة وفرس طوعة القياد (١٥٤) ، ياجل في يوجل ، وطاف
في طيى (١٥٥) . قلب الواو ياء في نحو سيد ، وقولم حيوة ، وجدبول ونحو هذا ، (١٥٥)
الأعلام تخالف الأجناس في كثير من الأحكام (١٥٥) ، عيننة تسمى به (١٥٧) ،
قلب الواو ياء في نحو سباط (١٥٨) علة الإدغام (١٥٩) فك الإدغام شذوذاً ، (١٦٠)
وانظر ص ٣٢٩ . قد تتركب العلة من أشياء ، وقد يكون الشيء علة لأشياء (١٦١) . كلام
في الإدغام (١٦٢) كلام عن كتب محمد بن الحسن (١٦٣) .

- ١٥ - باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المحبوزة ١٦٤ - ١٦٦
الفرق بين العلة والسبب (١٦٤) .
- ١٦ - باب في تعارض العال ١٦٦ - ١٦٩
ما الكافة عن العمل (١٦٧) ، هلم عند المجازين والتميين (١٦٨) .
- ١٧ - باب في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح ١٦٩ - ١٧٣
علة بناء الكلمات الثنائية (١٦٩) تنوين جوار (١٧١) . المحذوف من نحو ثبة وسنة وساعة
(١٧٢) وانظر ٣٣
- ١٨ - باب في العلة وعلة العلة ١٧٣ - ١٧٤
مسائل من أصول ابن السراج والرذ عليا (١٧٣) .
- ١٩ - باب في حكم المعلول بعلمتين ١٧٤ - ١٨١
لا يقال رأيت فاي وإنما يقال رأيت في (١٥) حكى سيويه كسرت في (١٧٦) ، رحي وهوى
(١٧٩) . علل منع الصرف (١٧٧) وانظر ١٠٩ .
- ٢٠ - باب في إدراج العلة واختصارها ١٨١ - ١٨٣
اجتماع الهمزتين والإبدال حينئذ (١٨١) . تحقيق الهمزتين شذوذاً (١٨٢) .
- ٢١ - باب في دور الاعتلال ١٨٣ - ١٨٤
علة لإسكان اللام في نحو ضربت (١٨٣) وانظر ٣٢ . جرّ الوجه في الحسن الوجه ، وفيه حمل
الأصل على الفرع (١٨٣) .
- ٢٢ - باب في الردّ على من اعتقد فساد علل النحو بين لضعفه هو في نفسه عن
إحكام العلة ١٨٤ - ١٨٦
نقد الجاحظ النحويين في مسألة في أفعل التفضيل والرذ عليه (١٨٥) .
- ٢٣ - باب في الاعتلال لهم بأفعالهم ١٨٦ - ١٨٨
إضمار العامل في المنادى (١٨٦) ، جريان المشتق على غير من هوله (١٨٦) . جريان
ما في معنى المشتق على غير ما هوله (١٨٧) .
- ٢٤ - باب في الاحتجاج بقول المخالف ١٨٨ - ١٨٩
تقديم خبر ليس عليها (١٨٨) .

٢٥- باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة ١٨٩ - ١٩٤

ثناء على علماء العربية (١٩٠) . فقد لاحظ القول المشهور : ما ترك الأول للاترشيثا ، وما يتصل بهذا المعنى (١٩٠) . مسألة لابن جنى خالف فيها الإجماع ، وهو الجواب بالمجازرة (١٩١) وانظر (١٩٤) ٧١٤ .

٢٦ - باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط ١٩٤ - ١٩٧

الإبدال في نحو أوائل (١٩٤) .

٢٧ - باب في عدم التنظير ١٩٧ - ١٩٩

وزن عزويت (١٩٧) وانظر ٢٧١ . رافع الفعل المضارع (١٩٧) ، وزن أندلس (١٩٨) .

٢٨ - باب في إسقاط الدليل ١٩٩ - ٢٠٠

مررت برجل أفعل وحكم ذلك في الصرف وعدمه (١٩٩) ، قولهم ألمتى باقى (١٩٩) ، رافع المبتدأ . وانظر ص ١٨

٢٩ - باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين

٢٠٠ - ٢٠٨

تاء بنت وأخت (٢٠٠) قول سيبويه في أنى حراء إنهما لتأنيث (٢٠١) . النسبة إلى بنت وأخت (٢٠١) . راءة في راية (٢٠٢) التاء في كلتا (٢٠٣) . الكلتان للقتاد (٢٠٣) ، تداخل الثلاثى والرباعى كزرم وأزرايم (٢٠٣) ، قول سيبويه : حتى الناصبة للفعل (٢٠٤) ، معنى قولهم صلى ولم يصل ونحوه ، (٢٠٤) ، قول الشافى رضى الله عنه بالقولين فصاعدا ، (٢٠٥) . فقد المبرد سيبويه ورجوعه عنه (٢٠٦) وانظر ٨٩٤، ٧٥٧ . حديث لأبي على عن أبي يوسف الفقيه (٢٠٦) وأبان لأبي على في هيئات (٢٠٦) ، تكافؤ الأدلة (٢٠٦) حضور انطاطر ومغيبه وحكاية للؤلؤ في ذلك (٢٠٧) ثناء على أبي على (٢٠٧) وانظر ٢٧٧

٣٠ - باب في الدور والوقوف منه على أول رتبة ٢٠٨ - ٢١٢

جمع هراوة وعلاوة ، وجمع إتارة على الأتارى شذوذا ، (٢٠٩) ، جمع السامح على السامح شذوذا (٢١١) .

٣١ - باب في الحمل على أحسن الأقبحين ٢١٢ - ٢١٥

واو ورنزل ، ووقوع الواو حرفا أصليا (٢١٢) وانظر ١٤٠

٣٢ — باب في حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك

الحكم ٢١٣ — ٢١٥

النسب إلى الممدود (٢١٣) .

٣٣ — باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني

٢١٥ — ٢٣٧

الكلام على قوله : ولما قصينا من منى كل حاجة (٢١٨) . قول الرسول صلى الله عليه وسلم :
إن من الشعر لحنكا (٢٢٠) . كلام على الإلحاق (٢٢١) وانظر ١١٤ ، ٢٦٩ . الزيادة لمعى
(٢٢٤) . ألقاط حذف منها أحد أصولها (٢٢٥) ، وانظر ٢٧١ . الزيادة في قلنسة ونحوها
(٢٢٩) ، تمسكن ونحوه ، (٢٢٨) . للحرف الزائد حرمة الأصل ، وضعت تحمير الترخم
(٢٢٨) . وانظر ٢٧١ . يقع حرف الإلحاق أول الكلمة إذا كان معه مساعد (٢٢٨) . إقعل
ونحوه ، (٢٢٩) وانظر ٢٥٢ . زيادة تجفاف (٢٣١) ، أملود ونحوه ، (٢٣١) دياميس
في جمع ديماس (٢٣٣) الكلام على المد الزائد (٢٣٣) .

٣٤ — باب في أن العرب قد أرادت من العِلل والأغراض ما نسبناه إليها

وحملناه عليها ٢٣٧ — ٢٥١

حكاية المتنبى مع الأعراب لما وصف فلاة فأخطأ في كلمة (٢٣٩) . شعر لأعرابي أريد على
أن يتكلم بضع كلمات فارسية (٢٣٩) ، أبيات في ذم النعويين (٢٣٩) ، إقواء وقع للابنة
(٢٤٠) . قصة للشجري مع المؤلف (٢٤٠) . تفضيل العربية على اللغات الأعجمية وشغف
أهلها بها (٢٤٢) . اختلاف العرب في لغاتها (٢٤٣) . حكاية المتكلم الحال والملابسات
(٢٤٥) الاحترام بالحروف عن الكلم (٢٦٤) وانظر ٣٠ ، ٨٠ . مكان الإشارة من الإفادة
(٢٤٧) . ابن السراج والزجاج في الاشتقاق (٢٤٨) وانظر ١٢ ، ٦٦ . رفع عقيرته (٢٤٨)
وانظر ٦٦ . مهم رواية اللغة عن العرب قصودهم (٢٤٨) تأنيث الكتاب (٢٤٩) قد يتكلم العربي
اللمة غيرها أقوى في القياس منها وفيه قصة عمارة (٢٤٩) وانظر ١٢٥ . قصتان عن العرب نقلهما
عن سيبويه (٢٤٩) . قصة للشجري مع المؤتم (٢٥٠) وانظر ٧٦ . قول الرسول عليه الصلاة
والسلام لقوم : بل أنتم بنو رشدان ، وأقوال للعرب نحو هذا ، (٢٥٠) .

٣٥ — باب في الحمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد غيره ٢٥١ — ٢٥٦

سيد — بكسر السين وسكون الياء — وتصغيره ، (٢٥١) ، كدت تكاد ، إقعل ، سخاخين
(٢٥٢) وانظر ٢٢٩ . الآء ، الراء ، حوشب ودوردي وأبنهم (٢٥٣) عَيْن (٢٥٣) . قساء ونسي
(٢٥٤) . لام أروى (٢٥٥) حبرة والحبوان (٢٥٥) . نون عنبر ونحوه (٢٥٦) .

٣٦ - باب في مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرا وحكما لازمانا ووقتا ٢٥٦ - ٢٦٥
معنى قول الصرفيين: أصل قال قول ونحو ذلك (٢٥٦) . التنبيه على الأصل (٢٥٧) . اللغات
في استطاع (٢٦٠) . قولهم مبيوع ، ومصبون . وانظر (٩٨) . المتروك في الاحتلال
قد يمكن النطق به وقد يتعذر ذلك (٢٦١) . وانظر ١٤٥ ، ٨٨ ، ١٤٥ . لغات في النقطت النوى (٢٦٢)
حذف العامل في أكثر من باب (٢٦٣) . كتاب للؤلأ اسمه التعاقب (٢٦٤) وانظر ٢٦٦

٣٧ - باب في فرق بين البدل واليعوض ٢٦٥ - ٢٦٦

الميم في اللهم (٢٦٥) . إعلال أيتق (٢٦٥) . وانظر ١١٤ . عوض للدهر (٢٦٥) .
كتاب التعاقب (٢٦٦) . وانظر ٢٦٤

٣٨ - باب في الاستغناء بالشئ عن الشئ ٢٦٦ - ٢٧٢

ودعه ماضى دع (٢٦٦) . وانظر ٩٩ . ملاح ومشابه ونحوهما (٢٦٧) . أيد وأياد
(٢٦٧) ، بيت من أبيات المعاني (٢٦٨) . وانظر ٣٣٣ . كلمات فيها زيادات الإلحاق
(٢٦٩) . عزويت (٢٧١) . وانظر ١٩٧ ، أظننت زيدا عمرا عاقلا (٢٧١) .

٣٩ - باب في عكس التقدير ٢٧٢ - ٢٧٩

نقد أبي عبيدة للنحاة وردة المازني عليه (٢٧٢) . مسألة كان يقوم زيد (٢٧٣) . نوع
من التركيب المزمح (٢٧٤) . الألف في الحرف غير متقلبة إذا سميت به استحالة ذلك (٢٧٥) .
المأبأة من قولهم : بأبي والاشتقاق الصوتي (٢٧٥) . ثناء على أبي علي (٢٧٧) . وانظر ٢٠٧ .
رأى لأبي علي في هاتيت من قولهم هات لا هاتيت (٢٧٧) . قولهم هلمت إذا قلت هلم (٢٧٨) .
هبت لك (٢٧٩) .

٤٠ - باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ٢٧٩ - ٢٨٤

أهلك والليل (٢٧٩) . قول طرفة حين هاج الصنبر (٢٨١) . تبادل الضارب
الرجل والحسن الوجه (٢٨٢) ، وانظر ٣٠٣ ، ٢٩٧ . كل رجل وصنمته (٢٨٣) ، جواز
الشرط في أنت ظالم إن فعلت (٢٨٣) .

٤١ - باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم المملفوظ به ،

إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه ٢٨٤ - ٢٩٣

قراءة حمزة : واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام بكسر الأرحام (٢٨٥) ، تيماله وويل
(٢٨٦) ، توكيد الها المحذوفة في قولك الذي ضربت زيد (٢٨٧) . إذا قلت ضربا زيدا لم يكن

- هذا المصدر مؤكدا للفعل المحذوف بل هو نائب عنه (٢٨٨) . ركب الناقطة طليحان (٢٨٩) .
- الحذف بابه آخر الكلام وأوسطه (٢٩٠) . وانظر ص ٣١٦ . حذف حرف العطف (٢٩٠) .
- تطبيق الحرف أى السكوت عليه واستثناؤه مع ما بعده ، (٢٩١) . قولهم العظايا والشفايا (٢٩٢) .
- هاء السكت (٢٩٣) . يخرج منهما اللزؤ والمرحان (٢٩٣) .

٤٢ — باب في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض ٢٩٣ — ٣٠٠

- مسألة ضرب علامه زيدا ، (٢٩٣) . تقدم المفعول على الفاعل شاع حتى صار قسما قائما برأيه (٢٩٥) . مسألة الضارب الرجل والحسن الوجه (٢٩٧) . وانظر ٢٨٢ ، (٣٠٣) .
- تقديم المفعول إذا كان له الصدر (٢٩٨) . تأخير المبتدأ في نحو عندك مال (٢٩٩) ، وانظر (٣١٧) .

٤٣ — باب من غلبة الفروع على الأصول ٣٠٠ — ٣١٢

- التشبيه المقلوب (٣٠٠) . قولهم للناقطة جمالية ولجمال جمالي (٣٠٣) . مسألة الضارب زيد والحسن الوجه (٣٠٣) . وانظر ٢٩٧ ، (٣٠٣) . إذا شبهت العرب شيئا بشئ . مكنت الشبه بينهما بإعطاء المشبه به شيئا من المشبه (٣٠٤) . وانظر ٦٣ . الوقف على هاء التأنيث بالهاء (٣٠٤) . مسألة ثلاثه أربعة ولحمرور يا وشئ . من التفرغ (٣٠٥) . قراءة أليس ذلك بقادر على أن يحى الموتى بحذف الياء الثانية (٣٠٦) . إسكان ياء المنقوص في النصب (٣٠٦) .
- بقاء حرف العلة في المضارع مع الجازم (٣٠٧) . وضع الضمير المتصل موضع المتصل وعكسه (٣٠٧) . قلب الواو ياء استحصانا في نحو غديان وعكسه كالفتوى (٣٠٧) . وانظر ١٣٣ ، ٨٧ ، قولهم يا أمية ، فتح التاء ، واجتمعت أهل الإمامة (٣٠٨) . ثناء على سيبويه (٣٠٨) . مسألة زيدا إذا يأتي أضرب (٣٠٩) . بعض المحذوف (٣١٠) .

٤٤ — باب في إصلاح اللفظ ٣١٢ — ٣٢١

- أما زيد فنطلق (٣١٢) . انتظرتك وطلوع الشمس (٢١٣) . تأخير اللام في إن زيدا لقائم (٣١٤) لهك قائم (٣١٥) . وانظر ٣١٧ ، لاتزاد كان في الابتداء (٣١٦) .
- وانظر ٢٩٠ . أصل قولهم كأن زيدا عمرو (٣١٧) . مسألة عندك مال (٣١٧) . وانظر ٢٩٩ .
- أمت في حجر لافيك ونحوه ، (٣٢٨) . قولهم شرأهرا ذأنا (٣١٩) . الإلحاق بالألف (٣١٩) . وانظر ٣٥٨ . الزيادة في آخر بنات الأربعة وآخر بنات الخمسة (٣٢٠) ، الإذتمام في المتقارب (٣٢٠) . تسكين لام الفعسل في نحو ضربت (٣٢٠) . وانظر ١٨٣ . وصف المعرفة بالجملة بوساطة اسم الموصول (٣٢١) .



— ٤١٠ —

٤٥ — باب في تلاق اللغة ٣٢١ — ٣٢٣

أجمع وجماء (٣٢١) . ليلة طلقة وليال طواق (٣٢١) .

٤٦ — باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولا ؟

٣٢٣ — ٣٣٥

حوليات زهير (٣٢٤) . تلبث ابن أبي حفصة في عمل الشعر (٣٢٤) . قصة لذى الرمة في إكالة بيتا له بعد حين (٣٢٥) . حكاية للكعب بن جراح حكاية ذى الرمة (٣٢٦) . سرعة التنفي في عمل الشعر (٣٢٧) . همز منائر ونحوه ، ٣٢٨ . ألفاظ وردت بفك الإدغام (٣٢٩) . وانظر ١٦٠ . أشعار فيها تمقيد وإلغاز (٣٢٩) . وانظر ١٤٦ . أبيات الإعراب (٣٣٣) . وانظر بيتا من أبيات المعاني ص ٢٦٨ . زيغ الإعراب وقبح الزحاف (٣٣٣) .

٤٧ — باب في الاعتراض ٣٣٥ — ٣٤١

قصة للولف مع الشجرى (٣٣٨) . مسألة إنه المسكين أحق (٣٣٨) . مسألة لا أحافا علم لك (٣٣٨) . أخاه في جمع أخ (٣٣٨) . اللغات في هذا أبوك (٣٣٩) . لا أبالك (٣٣٩) . وانظر ٣٤٢ . الاعتراض في شعر إبراهيم بن المهدي أكثر منه في شعر غيره من المحدثين (٣٤١) .

٤٨ — باب في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين ٣٤١ — ٣٤٧

مررت بزيد وعمرا ، (٣٤٢) . وانظر ١٠٢ . لا أبالك (٣٤٢) . وانظر ٣٢٩ . تحقير جمع الكثرة (٣٤٢) . نخلد وممتد ونحوهما مما يصلح لاسم الفاعل ولاسم المفعول (٣٤٦) .

٤٩ — باب في تدرج اللغة ٣٤٧ — ٣٥٧

جالس الحسن أو ابن سيرين (٣٤٧) . صبية وصيبة — بصم الصاد وكسرها — وأبيض ليح (٣٤٩) . صيان في صوان وصيار في صوار (٣٥٠) . الذكر في الذكر ، والطنة في الظنفة (٣٥١) . ضمة وضعة بفتح الضاد وكسرها (٣٥١) . تحقير قائم وبائع (٣٥٣) . جدول في تصغير جدول (٣٥٤) . حمل التحقير على التكسير (٣٥٤) . اللغات في حضرموت (٣٥٥) . ديمة وديم (٣٥٥) . أرياح في جمع ريح (٣٥٦) .

٥٠ — باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ٣٥٧ —

العرب من أسماء الأجناس يجرى مجرى الأسماء العربية (٣٥٧) . إذا جاء اسم المفعول فإله حاصل في الكف (٣٥٨) . كلام في الإلحاق (٣٥٨) . وانظر ٣١٩ ، ١١٤ . اشتقاق العسب من كلام المعجم (٣٥٩) . تخليل العرب في الاشتقاق من الأجمي (٣٥٩) . قياس بناء

على قول للعجاج ومناقشة فيه (٣٦٠) . ضعف الأصمى في القياس روى المسروض (٣٦١) .
ثناء على الخليل (٣٦١) . يجب اتساع العرب فيما تركه لئلا داعية له (٣٦٢) وانظر الإتياع
في تقييد (٣٦٥) . اسم المكان والمصدر الميمى من الرباعي (٢٦٦) .

٥١ — باب في الفصحح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا ٣٧٠ — ٣٧٤

اختلاس حركة الهاء في نحو « كأنه » ضرورة لالفة ٣٧١ وانظر ١٢٧ . وضع أكثر من اسم
للشيء الواحد ٣٧٢ . قصة عمارة في قراءة آية ٣٧٣ وانظر ١٢٥ ، ٢٤٩ . اللغات في الصقر
وحكاية الأصمى في ذلك ٣٧٤ .

٥٢ — باب في تركيب اللغات [وهو تداخل اللغات] ٣٧٤ — ٣٩١

من التركيب نحو طهر فهو طاهر ٣٧٥ . وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع ٣٧٥ .
إعلال الواو والياء إلى الألف لا يخرجهما كل الإخراج عن أصلهما ٣٧٧ . فعل يفعل — بكسر العين
فيما — محمول على فعل يفعل — بضم العين فيما — ٣٧٩ . يفعل — بضم العين — لفعل اللازم
أفيس من يفعل — بكسر العين — ، ويفعل للتمدى أفيس من يفعل ٣٧٩ . خلاف القاعدة السابقة
في المضعف ٣٨٠ . عالم وعلساء وجاهل وجهلاء ٣٨٢ . أبى بأبي بكسر الباء في المضارع ٣٨٢
وانظر ٣٢٢ . كتاب النوادر المنعمة للزلف ٣٨٢ . يختلف العرب في تلقي الواحد منهم لفة غيره ٣٨٣ .
إنكار الرسول عليه الصلاة والسلام همز النبي ٣٨٣ . اختلاف ابن الأعرابي وأبي زياد الكلابي
في كلمة النطق ٣٨٣ . قراءة أعرابي على أبي حاتم طيبي لهم ٣٨٤ ، وانظر ٧٦ . قول أبي خيرة :
استأصل الله عرفاتهم بفتح التاء . وإنكار أبي عمرو ذلك ٣٨٤ . قصة عمارة في قراءة (ولا الليل سابق
النهار) ٣٨٤ وانظر ١٢٥ ، ٢٤٩ .

٥٣ — باب فيما يرد عن العربي مخالفا لما عليه الجمهور ٣٨٥ — ٣٩١

ما حفظ عن العرب أقل مما لم يحفظ ٣٨٦ . بدلة حمير عن لفة نزار ومسالمة حوريت ٣٨٦ .
الطنوج التي كانت تحتوى شعر العرب ٣٨٧ . قول قضاة : مررت به بفتح الباء ، والمسالمة بكسر اللام ٣٩٠ .

٥٤ — باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس ٣٩١ — ٤٠٠

امتناعهم من استعمال أفعال الوبح والويل ونحوهما ٣٩٢ . حذف الخبر في لعمرك ٣٩٣ . قولهم :
لا أدري أى الجسراد عاره ، ٣٩٤ . امتناعهم من استعمال استحوذ معتلا ٣٩٤ . أداة التعريف
في الأمس والآن ٣٩٤ . يجوز للشاعر عند الضرورة أن ينطق بما يديه القياس وإن لم يرد به استعمال
٣٩٦ . يجوز الأنفخض ضرب الضرب الشديد زيدا ، ٣٩٧ . قراءة (وكذلك نحن المؤمنين) ٣٩٨
يقصر في القراءة على ما روى ولا يقرأ بكل ما جاز في العربية وإن كان أقوى قياسا مما سمع ، ومن ذلك
الوجوه في (الرحمن الرحيم) من البسمة ٣٩٨